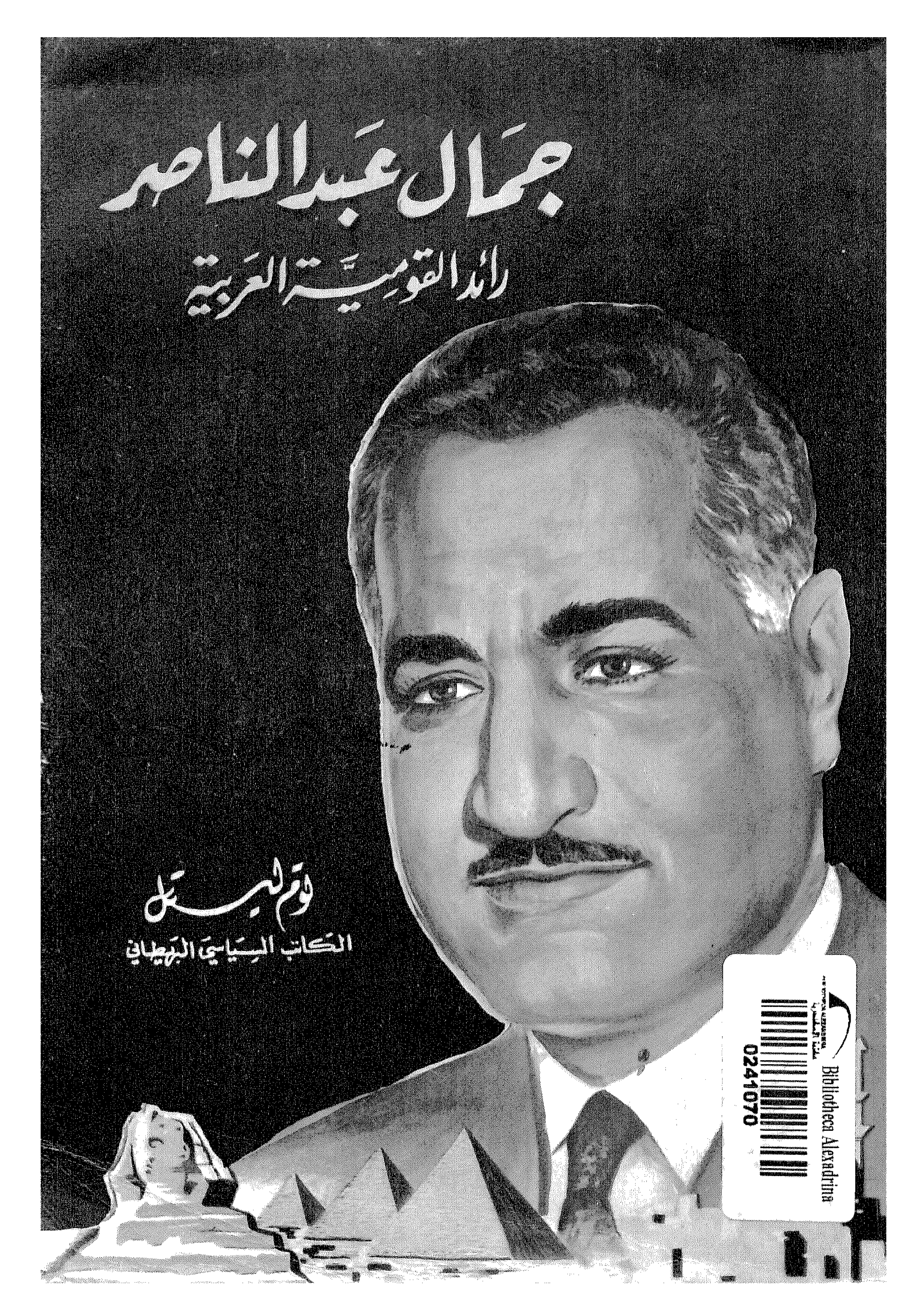

جمال عبد الناصر
رائد القومية العربية
توم ليتل
الكاتب السياسي البريطاني

اهداءات ٢٠٠١

أ.د. محمــــد ديـــــاب
جراح بالمستشفى الملكي المصري

عبد الناصر

رائد القومية العربية



توم ليتل

الكاتب السياسي البريطاني الكبير

عبد الناصر

رائد القومية العربية

نقله الى العربية

لجنة من الأساتذة الجامعيين

منشورات

المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر - بيروت

الطبعة الاولى

ايار (مايو) ١٩٥٩

مقدمة

اجتاحت حركة القومية العربية كل مكان في الشرق الاوسط وسجلت تقدماً طيباً بينما اخذت تتضح في ضمير القدر معالم الوحدة العربية، حلم العرب في كل مكان من العالم العربي . وان العرب في هذا لا يضيقون بحديث ما سيلقونه من متاعب ومصاعب في تحقيق وحدتهم، فهم يقولون انها متاعب ومصاعب محتومة إلا انها لم تعد تستطيع ان تثير التفرقة. وما كانت الوحدة بين شعبي مصر وسوريا سوى وحدة ستتبعها الوحدة الكبرى .

قليلاً ما يتحقق كل ما يراوح قلوب الناس من الاماني، ومع ذلك فقد لمست في مقامي بين العرب سبعة عشر عاماً ان الرغبة العارمة في الوحدة قد ظلت تعتمل دوماً في قلوب سكان مدن العالم العربي، الذين يستقطبون حولهم الفعالية السياسية في الشرق الاوسط .

ومع ان الانقسامات في العالم العربي ، تلك الانقسامات التي ترجع الى تضارب المصالح والاماني لدى الفئات الحاكمة في الاقطار العربية ، قد جعلت من دعوى الوحدة اضحوكة ، فأن ثمة مغزى مهماً يجب ان يستخلص من حقيقة ان الزعماء الحاكمين قد اضطروا دائماً الى ان يعلنوا الولاء لفكرة الوحدة وان يتظاهروا بالعمل من اجلها لارضاء شعوبهم .

لقد ازيحت الآن فئة هؤلاء الزعماء في ثلاثة او اربعة من الاقطار العربية المهمة، فقد جرفتها حركات انقلابية عسكرية تغذيها الروح القومية التي تعتمل في صدور سكان مدن المنطقة الذين يؤيدون الوحدة قلباً وقالباً .

لقد تمخضت الارادة الشعبيـــة عن حكومات عسكرية في تلك الاقطار على الرغم من ان الحركات الانقلابية استهدت في الاصل مبـــادىء بعض الاحزاب الملتزمة بالفكرة الديموقراطية ، ولم يكن في ذلك خروجٌ على المألوف اذ لم يكن في الواقع ثمة كثير من الديموقراطية في حكومات الشرق الاوسط البرلمـانية . وان كان من المعتقد عموماً بين صفوف القوميين – وربما من قبيل السذاجة – انه بالامكان التطور نحو اقامة انظمة حكم ديموقراطية .

ان دك انظمة الحكم الملكية لا يعني بالضرورة انــــه عمل ثوري او انه عمل يؤلف في حد ذاته ثورة عميقة التأثير الا ان المرء يستطيـع من غير شطط ان يقول ان الثورة العربية لا تزال مستمرة ماضية وانهـــا ستتمخض بمرور الزمن عن تيارات جديدة ضاغطة وكابحة تتفاعل فيها الحياة العربية : اما في الوقت الحالي فان الحقيقة المهمــة في ان العرب مستعدون لمواجهة أية مصاعب جديـــدة اذا استطاعوا في المقام الاول ان يستكملوا مقومات وحدة « الامة العربية » .

لقد كان الرئيس عبد الناصر البطل الذي وجد دوره كزعيم للثورة ولهذا فقد اصبح معبود الملايين من النيل الى الفرات ولقد رأينا صوره تظهر في كل مكان من بغداد فور اندلاع ثورة ١٤ تموز (يوليو) واذا كان صحيحاً ما يقال من ان جهاز الدعاية المصرية هو الذي وزع هذه الصور فأن مجرد توزيعها لا يوضح لماذا اندفع العراقيون بالالوف الى تعليقها في اللحظـة التي اقتحم فيها جيشهم القصر الملكي ودك الملكية .

الحقيقة ان الرئيس عبد الناصر كان ولم يزل وحده نبي القومية الذي يبشر القوميين بالقومية ويهديهم اليها . فلقـد بدأت سلسلة الانقلابات العسكرية ذات الدافع القومي في سوريا، إلا أنه لا حسني الزعيم ولا اديب الشيشكلي (الذي ظل في الحكم زمناً طويلا) قد استطاع ان يلهب ضمائر الشعوب العربية وان يتربع في قلوبها. اما عبد الناصر فقد الهب الضمائر وتربع في القلوب. وارجو ان اكون قد شرحت الى حد ما في هذا الكتاب السبب الذي دعا الى التسليم بعبد الناصر زعيماً للعرب في دمشق وعمان والقدس وغيرهـا من الحواضر العربية على الرغم

من كونه مصرياً لم يكن معروفـــاً خارج بلاده قبل ان يتولى مقاليد الحكم .

ان نقيصة معظم الكتب التي تعالج موضوع مصر الحديثة تكمن في انها تبدأ من غزو نابليون لمصر او من قيام مملكة محمد علي الكبير ، اي تبدأ من ذلك العهد القصير الذي يتميز بمعالمه التي تشير اشارات بارقة الى اليقظة الجديدة التي دبت في مصر .

ان الابتداء من ذلك العهد قد يكون منطلقاً منطقياً له مبرراته ، ولكنه مع ذلك خليق بأن يوحي الى الاذهان بانه لم يكن لمصر تاريخ سابق لهـذه الفترة والواقع ان العهد الفرعوني هو ممعن في القدم بحيث يبدو عهداً من عهود عالم آخر متباين كل التباين عن عالمنا .

وفي هذا الكتاب انطلقت من بداية معالم التاريخ المصري لأنني اعتقد بأنه من العسير على المرء ان يفهم مصر الحديثة اذا اسقط من حسابه بعض خيوط الفكر والشعور المتصلة بعهود مصر الاولى والتي صمدت زهاء عشرة آلاف سنة في الذهن المصري رغم الانقلابات الحياتية والحضارية .

ان هذا الكتاب لا يتنطع بالطبع الى الزعم بأنه يستقصي تاريخ مصر ويرويه منذ الازمنة السحيقة حتى عام ١٩٥٨ فلست مؤرخـاً اهلاً لمثل هذه المهمة ، انما قاربت في كتابي الماضي بمـــا يكفي ليشرح بعض الجوانب التي بدت لي هامة وهكذا فقد اتيت في فقرات معدودات على سيرة قرون كاملة بينما كرست عدداً من الصفحات لرواية ساعات قليلة من ساعات التاريخ المصري الحديث .

وارجو ان اكون قد وفقت نتيجة لهذا المنهج الى اقامة الدليل على ان الرئيس عبد الناصر لم يكن مجرد ضابط شاب طموح انتزع لنفسه اعنة الحكم . فقد كان فيه دوماً صلة تصله بأماني الشعب المصري . ان هناك بعضاً من الناس لم تسعدهم هذه النتيجة ، ولكن يبدو لي مع ذلك ان الذين يعارضون نظام الحكم من هـــذا البعض هم اكثر بكثير من الذين يعارضون صاحبه ومؤسسه .

ويبدو من تحصيل الحاصل ان من الخطأ ان ننسب الى الرئيس عبـد الناصر وحده فضل امتداد الثورة الى الاجزاء الاخرى من الشرق الاوسط ، مع ماهو

عليه بفضل العقائد التي تقوم عليها سياسته ، فمثلاً كان الزعماء القوميون العرب ينادون ويبشرون بسياسة جمال عبد الناصر في القدس قبل ان يعلموا بزمن طويل ما هو كنه سياسته وقبل ان يخطر في بالهم انه قد يكون قائدهم وزعيمهم ، ذلك ان افكار الوحدة والاصلاحات الجذرية وقلب الفئات الحاكمة واقصائها عن الحكم كانت تخالج منذ عقد من الزمن على الاقل اذهان العرب بما فيهم حتى الذين لم تكن فلسفتهم السياسية في مستوى وضوح فلسفة حزب البعث مثلاً .

كل ما في الامر ان هذه الافكار ازدادت وضوحاً في الاذهان واصبحت القاسم المشترك الاعظم الذي يوحد العقلية السياسية العربية . ولا ريب ان الصحف والاذاعة المصرية التي هي اقوى صحف واذاعة في الشرق الاوسط والتي تجد القراء والمستمعين في جميع انحاء المنطقة قد قوت من الصلة بين مصر وبين الفئات الثورية في العالم العربي .

وهنا يصح القول كذلك بان الرئيس عبد الناصر قد سعى الى تقوية القوميين الراديكاليين ضد حكامهم ولكن حركة الثورة في كل مناسبة كانت حركة محلية الاصل وكانت نيرانها قد بدأت تعتمل قبل وصوله الى الحكم .

« توم ليتل »

القاهرة ١٧ آب (اغسطس) ١٩٥٨

مراجع هذا الكتاب

مصر القديمة — موريس ماترلنك — لندن .
اهرامات مصر — ا . س . ادواردز — لندن .
مولد الحضارة في الشرق الاوسط — هنري فرانكفورت — لندن .
تاريخ كمبريدج القديم — جامعة كمبريدج .
تاريخ الشعوب القديمة في الشرق (٣ اجزاء) — سيرغاستون ماسبيرو — لندن
تاريخ مصر من الازمنة القديمة حتى الفتح الفارسي — جيمس هنري بريستد — لندن .
عظمة مصر في ماضيها — مرغريت اليس موراي — لندن .
موجز تاريخ الشرق الاوسط — جورج كيرك — لندن .
كسوف المسيحية في آسيا — ل . ا . براون — كمبريدج .
العالم البيزنطي — ا . م . هوسي — لندن .
دراسة للتاريخ — أ. ج. توينبي — اوكسفورد .
تاريخ الامبراطورية البيزنطية من ٧١٦ قبل المسيح الى ١٥٠٧ ميلادية — جورج فنلي — لندن .
امبراطورية الرومان في مصر — ج . ب . ماهافي — لندن .
تاريخ العرب — فيليب حتي — لندن .
الفتح العربي لمصر — ا . ج . بطلر - اوكسفورد .
تاريخ الصليبيين (٣ اجزاء) ستيفن رانسيمان — كمبريدج .
العرب — ادوار عطية — لندن .
تاريخ الشعوب الاسلامية — لندن .
الدين المحمدي — المستشرق جيب — اوكسفورد .

العرب في التاريخ – برنارد لويس – لندن .
دائرة المعارف الاسلامية – لوزاك – لندن .
العرب – المستشرق جيب – اوكسفورد .
بريطانيا والشرق الاوسط –السير ريدر بالارد – لندن .
الخلافة – سير ويليام موير – ادنبره .
تاريخ يوحنا اسقف نيقوى – تحقيق ر . ه . تشارلس – لندن .
تاريخ مصر في القرون الوسطى – س . لين بول – لندن .
دولة المماليك في مصر – السير ويليام موير – لندن .
موجز تاريخ الخلافة الفاطمية – ل . اوليري – لندن .
المجتمع الاسلامي والغرب – المستشرق جيب وهارولد بوين – لندن .
فلسفة التاريخ العربية – مختارات من ابن خلدون – لندن .
مصر تحت حكم محمد علي – الامير بكلر ماسكو – لندن .
ابراهيم خديوي مصر – ب. كرابايتس – لندن .
اعراف المصري الحديث وعاداته – ا . و . لين – لندن .
النبي في مصر – الفيكونت ويفل – اوكسفورد .
الشرق الاوسط في الشؤون العالمية – جورج لينكرويسكي – نيويورك .
مبادىء القومية العربية – حازم زكي نسيبه – نيويورك .
النيل – ه . ا . هورست – لندن .
سياسة بالمرستون الخارجية ١٨٣٠ – ١٨٤١ – سير تشارلس ويستر–لندن.
مصر الحديثة – اللورد كرومر – لندن .
خفايا تاريخ الاحتلال البريطاني لمصر – ويلفريد بلانت – لندن .
كيان مصر الحديثة – السير اوكلند كولفن – لندن .
بريطانيا ومصر : ظهور القومية المصرية – م . ت – سيمونز – لندن.
حرب النهر – السير ونستون تشرشل – لندن .
بريطانيا العظمى في مصر – ا . و . ب . نيومان – لندن

انعتاق مصر — بازيل ورسفورد — لندن .
القضية السودانية : النزاع على الحكم الثنائي المصري — الانكليزي ١٨٨٤ — ١٩٥١، مكي عباس — لندن .
السودان في طريق الاستقلال — ج . ر . س . دونكان — لندن .
مصر منذ عهد كرومر — لورد لويد — لندن .
العلاقات العربية التركية وظهور القومية العربية — الدكتور زين زين — بيروت .
الحقيقة عن مصر — ا . الكسندر — لندن .
الاتجاهات الدينية والسياسية في مصر — ج هايورث دان — واشنطن .
مصر — جورج يونغ - لندن .
رحلات في الصحراء العربية (جزءان) — س. م. دوفتي — لندن .
يقظة مصر الحديثة — محمد رفعت بك — لندن .
توسع مصر — ا. سيلفا هوايت — لندن .
يقظة العرب — جورج انطونيوس — لندن .
قناة السويس — السير ارنولد ويلسون — اوكسفورد .
بريطانيا وقناة السويس — د.س . واط — لندن .
وثائق عن ازمة السويس من ٢٦ تموز (يوليو) الى ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ — لندن .
تركيا — ج.ل. لويس — لندن .
التطور التركي — دراسة في النمو الاجتماعي والديني — ه.ا. آلن — كمبريدج .
الذئب الاغبر : مصطفى كمال — ه. س. ارمسترونغ — لندن .
الاتراك العثمانيون والعرب — ج. و. ف. ستريبلينغ — ايلنوي .
انهيار الغرب في الشرق الأوسط — مجلة الشؤون العالمية .
مصر والحرب العالمية الثانية — جان ليغول — القاهرة .
بريطانيا والشرق الاوسط — ايلي خضوري — لندن .
اتجاهات حديثة في الاسلام — المستشرق جيب اشيكاغو .

مصر المستقلة — امين يوسف — لندن .
الشرق الأوسط — تحقيق سياسي واقتصادي (الطبعة الثالثة). السير ريدر بالارد — اوكسفورد .
اعمدة الحكمة السبعة — ت. ا. لورنس — لندن .
اتجاهات — السير رونالد ستورس — لندن .
الايام — الدكتور طه حسين — ترجمة وامنت — لندن .
الاسلام ومصر الحديثة — تشارلس آدامز — لندن .
بريطانيا العظمى ومصر ١٩١٤ — ١٩٥١ — الجمعية الملكية للشؤون الدولية — لندن .
النمو الاقتصادي لمصر الحديثة — ا. كروشلي — لندن .
القوى الاجتماعية في الشرق الاوسط — سيدني نيتلتون . فيشر — نيويورك .
الدولة والسياسات الاقتصادية في الشرق الاوسط — الفريد بون — لندن .
النمو الزراعي للشرق الاوسط — ب. آ. كين — لندن .
الاقليات في العالم العربي — البرت حوراني — اوكسفورد .
المسلمون يزحفون — ف. و. فيرنو — لندن .
الشيوعية والقومية في الشرق الاوسط — و. لاكور — لندن .
مصر تتوثب — ج و س لاكوتر — باريس .
مصر : الاحوال الاقتصادية والتجارية في مصر — تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١ — آ. ن. كمبرباتش — لندن .
الفلاحون — ه. عيروط — الاسكندرية .
الفلاحون في مصر العليا — و. بلاكمان — لندن .
مصر في منتصف القرن العشرين — تشارلس عيساوي — اوكسفورد .
تقرير الامم المتحدة عن الاوضاع الاقتصادية في الشرق الاوسط — (١٩٤٩ — ١٩٥٦) .

الاخوان المسلمون – اسحق موسى الحسيني – بيروت .
فلسفة الثورة – جمال عبد الناصر – القاهرة .
ثورة مصر – انور السادات – لندن .
مصير على النيل – اللواء محمد نجيب – لندن .
الاصلاح الزراعي في الشرق الاوسط – دورين واريئر – لندن .
الانقلاب العسكري في مصر – الدكتور راشد البراوي – القاهرة .
حرب السويس – بول جونسون – لندن .
١٠٠ ساعة الى السويس - روبرت هنريكس – لندن .
ازمة الشرق الاوسط – غي وينت – لندن .
اسرار السويس – الاخوان برومبرجر – لندن .
محاضر ندوة عن النظام المصري ١٩٥٧ – منشورات كلية سانت انطوني – اوكسفورد .
الارض والفقر في الشرق الاوسط – دورين وارنير – لندن .

الفَصْلُ الأوّل

عندما اقلع آخر جندي بريطاني من بور سعيد في حزيران (يونيو) ١٩٥٦ تم لمصر استقلالها الذي طالما انتظرته ، ولم يبق من آثار سبعين سنة من الحكم الذي فرضته بريطانيا على مصر سوى اتفاق لا يدعمه شيء مادي اكثر من كلمة الشرف.. هكذا اصبحت مصر حرة تقوم فيها جمهورية فتية ذات سيادة تستمد استقلالها من الداخل وباتت مقاديرها في ايد مصرية تصرفها كما تشاء .

في تلك اللحظة كان قد مر على مصر ٢٣٠٠ عام منذ ان حكمها آخر ابن من ابناء شعبها. فقد كانت اليونان وروما قد غمرتا حضارتها العريقة ثم جاء الفتح الاسلامي فجرف بقايا تلك الحضارة الى ان حط بها المستقر على ساحل حضاري اجرد هو ساحل الامبراطورية العثمانية ، وكان شعبها المذهول قد عاش قروناً في ظل الطغيان الفوضوي على يد جنود ومحاربين ارقاء مرتزقين يتعيشون من حروب اهلية يشنونها فيما بينهم سعياً وراء الغنيمة والسلطة. بحيث كاد المصريون الذين ربما كانوا اول شعب في التاريخ حقق كياناً قومياً له ، يفقدون شعورهم بأنهم امة . وقد اقتضى امر احياء وعيها القومي ان تقيض الاقدار لها المزيد من الغزاة واخيراً جندياً محترفاً مرتزقاً جاء هذه المرة من البانيا وكان رجلاً ، بالقياس على النتائج ، يتفوق بالبصيرة والحكمة والشجاعة على جميع من سبقوه في تولي مقاليد مصر . اما الاحتلال البريطاني فكان الفصل القصير الختامي في قصة بعث مصر ، ذلك ان مصر قد بدأت بانتهائه مرحلة جديدة من حياتها الجديدة.

لقد استخلص علماء الآثار من حطام الآثار وبقايا الانصاب على ضفاف النيل

شيئاً من ذكريات فجرها التاريخي.. شيئاً بسيطاً فقط ذلك ان الزمان عفا على معظم الآثار التي اختفت تحت طمي النيل الخصيب على مر السنين وكر الدهور.. اجل لقد جرف هذا النهر آثارها وتصرف بها كما شاء أليس النيل هو الذي صنع مصر وامدها بمقومات الحياة منذ فجر التاريخ .

ان النهر الذي امد مصر بالديمومة عبر مجاهل الزمن التي فصلتها عن عظمتها الاثرية العريقة ، وطبيعة هذا النهر هي التي قضت بأن تظل الاكثرية الساحقة من شعبها من الفلاحين الذين يكدحون في الاراضي المغمورة بمياهه منذ سبعة آلاف عام حتى الآن ..

منذ ثلاثين عاماً كتب المؤلف البلجيكي الكبير موريس مترلنك يصف الريف المصري بهذه الكلمات :

« بين كل فرسخ واخر في السهل الاخضر الفسيح تقع العين على مجموعة متعاقدة من الاكواخ المبنية من الطين الاسود والقش، والمتميزة بسقوف غريبة متضعضعة تحيط بها معالم القذارة بشكل لا يصدق ويغطيها الهباب المتصاعد من التنور فتبدو كما لو كانت متماسكة بحكم العادة وقوة الاستمرار وكما لو كانت خليقة بان تنهار تحت اول زخة مطر لتذوب كما تذوب قطعة السكر في الحبر» .

اذا كانت هذه الصورة القلمية قد تحسنت بعض الشيء في الاعوام الاخيرة فانها لا تزال بخطوطها الكبرى تنطبق على هذا الوضع الريفي القائم هكذا منذ فجر التاريخ . ومهما كان النيل كريماً مع مصر القديمة فان خيراته اليوم لم تعد كافية وان ذلك ليتحدى واحياناً ليثير يأس اولئك المصريين الفخورين باستقلالهم الجديد الذين يحلمون بقسط من العظمة يتناسب معه .

قد لاحظ هيرودوتس قبل زهاء ٢٣٥٠ عاماً بانه يتضح لكل مراقب أريب بان مصر هي « هبة النيل » ونقل هذا المؤرخ الاغريقي مرسوماً صادراً عن معبد آمون يحدد معالم القومية المصرية اذ يقول ان جميع الاراضي التي يسقيها النيل جنوبي جزيرة الفيلة هي مصر وان جميع من يشرب من مياهه هم مصريون .

ولم يجد هيرودوتس غير مخلوق واحد زعم أنه عارف بمنابع النيل وقد روى

للمؤرخ بان النهر يستقى من ينابيع لا قرار لها بين جبلين مخروطيين هما جبلا كروفي وموفي في منطقة اسوان وان نصفه يتدفق شمالاً ونصفه يتدفق جنوباً .

الا ان هيرودوتس لم يأخذ هذه الرواية بكثير من الجد ومع ذلك فان هـذه الرواية المتواترة منذ ما قبل فجر التاريخ يتناقلها الابناء عن الآباء والآباء عن الاجداد قد تستطيع ان تفسر على ما فيها من خيال جامح حقيقة تجد من يسندها من علماء الجغرافيا العصريين الذين يقولون ان البحر الابيض المتوسط كان في العصر الجيولوجي (عصر ذوبان الثليج) يغمر مصر حتى المكان الذي تقوم عليه القاهرة حالياً . وكانت تجري منـه جداول الى قلب الوادي وكان احد هـذه الجداول يدعى بالنيل الاصلي . اما الانهار التي كانت تنبع من المرتفعات الافريقية في تلك الازمنة فقـد كانت تصب في « ساد » وهي بحيرة من المستنقعات التي تفصل بالقصب واعشاب البابيروس وتمتد لمسافـة ٢٥٠ ميلاً عبر مجرى النهر . وهكذا كان هناك نيلان تفصلها المنطقة الشمالية الممتدة بين الخرطوم واسوان .

ومنذ زهاء ٢١٠٠ عام امتدت البحيرة شمالاً وشقت المنطقة الصخريه لتتصل بالنيل الاصلي ولتشق ممراً لها في البحر .

وبالتقاء هذين النهرين بدأت مصر تظهر الى الوجود ومنذ ذلك اليوم وحتى هذا اليوم ظل الفيضان الامين دوماً على مواعيده يمـد ارض الوادي بالخصب وبمياه الري .

ومع ان الانسان قد روض مياه النيل بالسدود والحواجز فانـه لم يستطع ان يحور شيئاً من حقيقة اتـكال مصر عليه اتكالاً دائماً مستمراً بحيث لا يزال حتى يومنا هذا ٩٩ بالمائة من سكان مصر يعيشون على ٤ بالمائة فقط من اراضيها الممتدة على ضفاف النيل .

لقد بدأ الانسان قبل التاريخ الجلي يصارع النيل الى ان قهره وروضه فانتزع في الواقع من مياهه كل شبر من ارض الوادي بكده وكفاحه ضده فاعاد لاعظم الانهار الحياة التي استمدها منه . ولا يزال التعاطي مستمراً حتى يومنا هذا بين النيل وبين سكان مصر .

تروي الاحاديث المتواترة ان « ميناس » قد بنى اول سد لترويض ميـــاه النيل قبل ستة آلاف عام ، فدشن بذلك مبدأ التعيش من هذا النهر تعيشاً قد يصل الى ذروته ببنـــاء السد العالي (سد اسوان) الذي يعتبر اعظم مشروع هندسي معماري من نوعه في العالم . على ان معالم هذا التعيش من النهر الخـالد لتبدو في المظاهر الثانوية اكثر وضوحاً فلا يزال الشادوف وسيلة شائعـــة من وسائل الري وهو ليس بالاختراع الجديد فلقد وجدت صورتـــه كما هو اليوم محفورة على جدار في احدى مقابر طيبة يرجع تاريخه الى ما قبل ٢٢٥٠ عاماً .

ولعل الشادوف هو اروع نصب حي في مصر فهو لا يزال يمد بالحيـاة ارضاً اماتت فيها صروف الزمن والطبيعة الكثير من مقومات الحياة .

ان فيضان النيل وانحسار مياهه هما اللذان يعطيان لكل وسائل الري المقامة عليه سواء كانت من السدود او الشواديف قيمتها الهامة ، وان ذلك ليجري في دورة منتظمة تبدأ بهبوب الرياح التي تحمل السحب من جنوب المحيط الاطلسي ، واذ تقطع هذه السحب مسافة ٢٢٠٠ ميل عبر افريقيا تأخذ بالانهار فوق منطقة البحيرات والتلال الوسطى وفوق جبال الحبشة في آذار (مارس) ونيسان (ابريل) . وتندفع المياه من سفوح التلال بجداول عديدة تجد طريقهـــا الى الانهار ومنها النيل الازرق ، وبدورها تندفع هذه الانهار منحدرة الى الاسفل فتشق طريقها احياناً عبر وديان تبلغ من العمق آلاف الاقدام ثم تجتاز المستنقعات والصحراء لتصل الى البحر الابيض المتوسط الذي يبعد زهاء ٤٢٠٠ ميـل عن اقرب ينبوع من بحيرة طانجانيكا . واذ يستقي النيل الازرق من امطار المرتفعات الحبشية فانه يجنح الى الفيضان في حزيران (يونيو) فاذا جاء آب (اغسطس) ينشر النيل حتى ايلول (سبتمبر) الطمي الخصب على ضفتيه .

اما النيل الابيض فان مياه بحيرتي فيكتوريا والبرت تعززه . ومع انه يفقد قوة فيضانه في منطقة المستنقعات فانه يظل يحتفظ بأربعين بالمائـــة من مياهه الاصلية ليخدم مصر في موسم الانحسار .

ليس هناك من نهر يردف النيل ويصب فيه طيلة رحلته الابدية الممتدة ١٧٠٠

ميل عبر مصر الى ان يصل الى البحر الابيض المتوسط وهكذا فان واديه ضيق المدى لا يتجاوز الستة اميال عرضاً من ناحية الغرب بحيث ان الارض المصرية لا تعدو عن كونها فلوات صحراوية محرومة من الحيـــاة ذات رمال متحركة تتصل ببعضها عبر افريقيا الى ان تصل الى شاطىء الاطلسي ، هذا باستثناء بعض الواحات وباستثناء الفيوم التي تحيط ببحيرة قارون .

اما من ناحية الشرق فان الوضع ليس افضل بل لعله اسوأ، فالارض المصرية تتصاعد من وادي النيل الى ان تصل الى الهضاب الجرداء الصخرية لتنحدر بعد ذلك نحو البحر الاحمر مؤلفة منطقة تندر فيها الامطار وتخلو الا من فئـة قليلة من البدو تصيب كثيراً من العناء في سبيل تحصيل قوتها والابقاء على حياة مواشيها.

اما منطقة سيناء فهي كذلك منطقة غير مأهولة باستثناء السهل الســـاحلي ووادي العريش .

لقد اخذ مانيتو ، كاتب دولة البطليموسيين الرومانية في مصر ، يسجل في عشية العهد المسيحي تاريخ مصر مبتدئاً برواية سير ملوكها ابتـداءاً من الملك ميناس الذي عاش قبل ستة آلاف عام .

على ان هذا المؤرخ المبتدىء سجل كذلـك سير اجيال من الآلهة وانصاف الآلهة الذين سبقوا ميناس ولعله كان اول من نقل الاحاديث المتواترة عن اولئك الذين ساروا على طريق الحضـــارة قبل زمن طويل من قيـــام السلالة الحاكمة الفرعونية الاولى .

من هذه السجلات يتبين لنا ان سكان مصر في تلك الازمنة القائمـــة كانوا يستخدمون المعادن ويشقون عباب البحار في حملات تجارية. وكانوا يطهون طعامهم. كما تبين بأنهم قد روضوا الحيوانات وجعلوها داجنة وعرفوا الاصباغ وخياطة الثياب وعرفوا النوم في الاسرة وابتكروا العاباً عقلية مسلية وتمتعوا بفن تزيين جرارهم والتفنن في تكييفها ، ويبدو انهم قـد وصلوا الى قبس من فكرة الحياة الازلية بعد الموت .

لا ريب ان اجداد المصريين الاوائل اولئك قـــد بدأوا ينتشرون في مصر

منحدرين من منطقة المستنقعات ثم متصاعدين الى مصر العليا (الصعيد) ثم منحدرين الى منطقة الدلتا. ولقد عاشوا في بادىء الامر كصيادين يقتاتون بسباع البر والبحر وبغيرها من الحيوانات التي كانت متوفرة جداً . وفي احدى فترات ذلك العهد المفتقر الى تاريخ مدون قفز هذا الشعب قفزة مفاجئة الى صعيد الحضارة عندما لاحظ افراده الخضروات التي نبتت حيث روى النيل الارض فأخذوا يزرعون ما يؤكل من الحبوب .

وكان النيل يطوف وينحسر سنوياً كما يفعل الآن، ولا بد ان هؤلاء القوم قد بنوا قراهم على الفلوات الغربية من ضفاف النهر ليتيسر لهم الوصول الى الارض التي غذتها وروتها مياه الفيضان ، وبمرور الزمن تعلموا كيف يبنون حواجز طينية تحبس بعض مياه الفيضان للاستفادة منها مدة اطول وبالتالي لتحسين محاصيلهم وغلالهم .

ولا بد انهم تعلموا فيما بعد ان يتكتلوا لتوسيع حوض المياه للعيش على ارض مرتفعة كانت تصبح جزيرة زمن الفيضان . وربما تعلموا ان يصطنعوا ، كما توحي بذلك تلال الدلتا المصطنعة ، مرتفعات من الارض يحيون عليها مجتمعين .

وهكذا فأن هذا الانتفاع المنظم بالنيل قد حمل بدوره السكان الى تبني تنظيم اجتماعي مبكر تمخضت عنه الحكومات الملكية الاولى في مصر التي اصبحت اول دولة موحدة في ظل حاكم واحد .

ولم يلبث حكام مصر ان اقاموا ، في الوقت المناسب ونتيجة الحاجة الى حماية حدودهم الشرقية ، اولى ادارة استعمارية تقوم بتصريف امور المناطق المفتوحة المغلوبة وتطبق عليها انظمة الحكم المطبقة في مصر .

لقد تقلبت على مصر في ثلاثة آلاف عام من الحكم الفرعوني قبل الفتح الفارسي عهود من العظمة والرخاء والضوائق والاستسلام للفاتحين .. ولكن النيل ظل يهب المصريين الرخاء كلما كانت حكومتها المركزية قوية ذات ادارة فعالة، بينما قاسى الشعب الفقر والانهيار الحضاري كلما اصاب التحلل والتفسخ حكومته .

الفصل الثاني

عندما يسمع المرء في يومنا هذا باسم مصر العليا ومصر السفلى ترتسم في ذهنه صورة ذلك الخط الوهمي الذي يفصل مصر جنوب القاهرة الى شطر شمالي يتميز بالدلتا المتفرعة وشطر جنوبي يتميز بشريط خصيب هو مجرى النيل الممتد حتى اقصى الجنوب .

ليس هذا التقسيم بجديد ، فقد قام منذ ما قبل التاريخ واشتهر عن الفرعون ميناس انه هو الذي وحد مملكة الشمال مع مملكة الجنوب حوالي عـــام ٣٤٠٠ قبل الميلاد ، حيث امتدت منذ ذلك التاريخ عهود الحضارة المصرية القديمة .

لقد صعد ميناس شمالاً من مصر العليا ليفتح الدلتا ويوحد شطري الوادي . ومن بداية هذا الفتح بدأت مصر تبرز كدولة قوميـــة ذات حضارة خاصة ولم يمض ٥٠٠ عام على ذلك حتى كان زوسر قد بنى الاهرام البديع في سقاره وبعد مرور ٢٥٠ عاماً بنى خوفو الهرم الاكبر في الجيزة وبنى خفرع الهرم الثاني هناك ونحت « ابو الهول » من كتلة صماء من الصخر .

الا ان ما تنطوي عليه هـذه الانصاب من علم ومهارة وفن لا يعتبر المآتي الوحيدة التي انجزها العهد الفرعوني الاول، ذلك ان الاسر الاربع التي تعاقبت على حكم مصر في ذلك العهد قد انشأت كذلك تنظيماً حكومياً على جانب كبير من التعقيد والترابط . ولقد وصف البروفيسور توينبي فترة الاسرة الرابعة بأنها كانت قمة الابداع في انجـازات المجتمع المصري ، فقد نسقت فيها اليد العامـــلة الانسانية وجندت لتنفيذ مشروعات هندسية عظمى تبدأ من استصلاح المستنقعات

وتحويلها الى ارض زراعية وتنتهي ببناء الاهرامات. كما كانت قمة الابداع في ميدان الادارة السياسية وميدان الفنون الجميلة .

كان الكفاح الاول الذي خاضه شعب النيل كفاحاً ضد بيئته الطبيعية فجاء تغلبه عليها يعلن عن تقدم حضارته . ذلك ان ابناء الوادي استطاعوا تطوير مجتمعهم في حماية الصحارى المحيطة به واستطاعوا ان يمتدوا به الى البحر الابيض المتوسط، وفي نهاية عهد الاسرة الرابعة كان التنظيم الاجتماعي والتكوين السياسي قد تقدما بشكل تلاشت معه اهمية تحدي البيئة الطبيعية للسكان . ولكن هذا الرضاء مشفوعاً بالاطمئنان الى حماية الصحراء لهم افقدهم ذلك الانضباط الذي تطلبته منهم في بادىء الامر مهمة ترويض النيل والتغلب على عقبات البيئة، وهكذا اسدل الستار في نهاية عهد الاسرة السادسة على اول فترة خلاقة من التاريخ المصري . ومن جديد انفكت عرى الوحدة بين الشمال والجنوب في غمرة المنافسات بين الامراء ، واصبحت المعرفة التي ازدهرت وواجهت تحديات البيئة ووطدت اسباب الحياة على النيل ، اصبحت وسيلة للتوظف ودخول السلك الكهنوتي .

الا ان الاسرة الفرعونية الثانية عشرة اعادت من جديد توحيد مصر بفضل ظهور فراعنة اقوياء استطاعوا ان يفرضوا سلطتهم على امراء المقاطعات وان يوطدوا النظام في جميع الولايات .. الا ان هذه الاسرة انهارت مع ذلك في جو من القنوط والفوضى ولم يكن ذلك نتيجة ضغط خارجي تعرضت له مصر ، انما كان الامر يرجع الى ان السومريين كانوا قد اقاموا في بلاد ما بين النهرين حضارة مماثلة امتدت في حوض دجلة والفرات. وفي الوسط كان الهكسوس الرعاة الذين اتاحت لهم قوة جلدهم ان يخترقوا الصحارى، التي كانت تحمي حتى ظهورهم، المجتمعات المتحضرة .

اندفع الهكسوس الملوك الرعاة عبر صحراء سيناء مستخدمين العربات والخيول واخضعوا مصر المنحلة آنذاك دون قتال .

كان الهكسوس قوماً جهلة لا يتقنون سوى فن القتال فكان شؤماً على مصر اذ لم يستطع بعد ذلك أي ملك مصري ان يطمح الى سلام دائم . وعندما اختار

الفرعون اخناتون في عشية نهاية حكم الاسرة الثامنة عشرة العظيمة ان ينقذ الارواح الانسانية بالصلوات في معبد اديبوس (ابو زعبل) بدلاً من ان يسعى الى السيطرة على القبائل البدائية البدوية في فلسطين ويخضعها لحكمه فقد سلام الروح وفقد امبراطوريته . ولم يستطع بعد غزو الهيكسوس أي عاهل مصري ان يحافظ على استقلاله قبل ان يقهر القوى الخارجية المغيرة عليه، واصبح ذلك في المدى البعيد مهمة مستحيلة التحقيق ، فقد كانت فلوات آسيا تتميز بكثرة عددية في السكان وبشكل لم تستطع مصر اطلاقاً ان تضاهيه، وهكذا فقد اخذت تقتحمها موجات من المهاجرين الغزاة من سلالات بربرية لا تحصى كانت تجتاح قواعدها الصحراوية في طريقها الى واديها الظليل .

لقد كان الهكسوس لعنة احاقت بمصر الا انهم لم يكونوا اللعنة النهائيـــة الاخيرة .. فلقد قاومهم المصريون وناضلوا ضدهم وضد مفاهيمهم وفي غمرة من حروب التحرر المنهكة مع الهكسوس بزغت الاسرة الفرعونية الثامنة عشرة .

وقد استطاع امنيحوتب وتحتمس ان يطردا الهكسوس من مصر وان يشقا طريقها الى العاصي والفرات والى منطقة الشلال الثالث في النوبة ، واستطاعا بمقاومتهما البرابرة ان يشيدا امبراطورية مصرية بل الاهم من ذلك انهما اقاما اول ادارة منظمة حكومية استعمارية عرفها الانسان ، حتى ان ملوك وامراء سوريا وفلسطين خضعوا لهذه الادارة المصرية خضوعاً ذليلاً ، راضين بان يصفوا انفسهم بأنهم « تراب تحت اقدام الفراعنة »

وبعد ٧٠ عاماً من هزيمة الهكسوس على يد أحمس الاول استطـــاع تحتمس الاول بعـــد غزوات موفقة ان يسجل على نصب تذكاري في الصخر الاصم هذا القول :

« لقد اتيت ما لم يأته أي ملك من قبل . لقد ابتهجت الآلهة في عهدي فقد وسعت حدود تا-ميري (مصر) حتى مدار الشمس، وجعلت مصر سيدة كل البلاد»

لقد اسس الفرعون المربوع القامة الشديد الحيوية عهداً عظيماً من اعظم عهود الامبراطورية المصرية القديمة .فجعل الخيرات تتدفق على مصر التي اغتنت وضمن

لها اسباب الامن مما جعل الفن يزدهر، ومما دشن عهد بناء المعابد العظمى. الا ان الامبراطورية المصرية لم تحظ بالهدوء ولم تتمتع براحة البال فلم يمر خمسون عاماً حتى عاد ملك مجيدو وملك قادس يتآمران على مصر. الا ان تحتمس الثالث هزمهما وقهرهما فخاض ١٦ معركة في فلسطين وسوريا والنوبة وفرض على المناطق المفتوحة المقهورة حكماً مصرياً لم يتميز فقط بادارته الحكومية الممتازة، انما تميز كذلك بتسامح تلك الادارة .

في ظل هذه الطمأنينة رفع امنحتب الثالث الاسرة الفرعونية الثامنة عشرة الى قمة امجادها، ولكن الاسرة وصلت بذلك الى حافة انهيارها بسبب ارتقاء دولة الحثيين التي كانت اعظم قوة من اية دولة قامت على حدود مصر الشرقية في نطاق سوريا الطبيعية .

لقد استطاعت الاسرة التاسعة عشرة اذ تصد الحثيين وتقهرهم قبل ان تنكفىء هي الى هاوية الانحلال والفوضى. ومن الاسرة العشرين ظهر رعمسيس الثالث آخر الفراعنة الفاتحين العظام الذي قهر تكتل شعوب البحر الابيض المتوسط ضده براً وبحراً وتقدم بجيوشه حتى وادي نهر العاصي .

ولكن لم يمر ربع قرن على وفاة رعمسيس الثالث حتى بدأ الامراء السوريون يستخفون بسيادة الامبراطورية المصرية، بل حتى اخذوا يحتجزون مبعوثي الفراعنة الى بلادهم ويمتهنونهم وفق هواهم وتعاقب على العرش بعد ذلك تسعة فراعنة باسم رعمسيس ولم يكد التاريخ يسجل شيئاً اكثر من اسمائهم . الا انه اتاح لنا بين صفحة واخرى ان نشرف على ستار ينزاح عن لمحة من دولة عظمى تسير الى حتفها.

لقد كانت المطامع تحيط بوادي النيل الاخضر الخصيب وتحدق به من كل الجهات، بينما كانت بلاد النيل تعاني من الداخل انحلالاً روحياً سبقه بزمن طويل انحلال مادي ، فلم يلبث ان تحول تاريخ مصر في ظل الاسرة الفرعونية العشرين وما بعدها الى سجل من الانحلال والتفكك والهزائم الشديدة الوطأة التي لم يكن يخفف من ثقلها شيئاً سوى ظهور ملك عظيم بين فترة واخرى او اندلاع ثورة شعبية تحاول انقاذ ما يمكن انقاذه .

والواقع ان الانهيار الداخلي قد بدأ في زمن رعمسيس الثالث بالذات عندما لم تعد عظمته العسكرية تستند الى القوى المحليـــة الاقطاعية التي كان يجمعها لحروبه وحملاته من الامارات المصرية الخاضعة له ، فقد بدأ المصريون يفقدون في عهده نزعتهم الحربية واصبحوا شعباً ناعمـاً مترفاً مترهلاً من الترف،وهكذا لجأ رعمسيس الثالث الى شراء واستئجار خدمات المحاربين الليبيين والنوبيين واليونان ليؤلف منهم العمود الفقري من جيشه،الا ان عمله هذا أدى الى جر عواقب وخيمة على مصر .. عواقب وخيمة تكررت في الازمنة الحديثة .

لقد كان رعمسيس الثالث ذاته مغلول اليد في وطنـه بالذات بذلك السلك الكهنوتي الشره المتهالك على الدنيا ، هـذا السلك الذي استولى ، نتيجة جهود حثيثة استمرت قروناً ، على مقاليد السلطة المالية والادارية في الدولة المصرية ، تاركا الالوهية للفرعون محتفظـاً لذاته بالخزائن،وبالتالي كان الكهنة يتحكمون بفرعون الملك الاله .. وبمرور الزمن توسع طمع الكهان فاستولوا على الحكم واصبح بعضهم فرعوناً وبالتالي الهاً حياً معبوداً .

وبعيد قرن من عهد رعمسيس السابع استولى محـارب ليبي واسع النفوذ في الدلتا على العرش وأغنى مصر بفتوحاته في فلسطين وجاء لشعبه بالجزية من النبي الملك سليمان .

ولكن ذلك القائد الليبي اسس مملكة كانت قصيرة العمر . ولا عجب فقـد استندت الى بلاد تفككت عراها اذ قام في كل مدينة حاكم اقطـاعي مستقل وعندما شيد النوبيون مملكتهم الخاصة جنوب طيبة استطاع ملكهم الثاني بيانخي ان يفتح مصر العليا والسفلى ويوحد الشطرين. الا ان مصر تجزأت من جديد الى ممالك اقليمية محلية يحكمها افراد مغامرون وامراء محليون بعد ان انسحب بيانخي الى مملكته وظلت هذه التجزئة قائمة قرناً ونصف القرن .

والحقيقة ان هذه الفترة الطويلة التي افتقرت فيهـا مصر الى ادارة مركزية قوية قد سببت انحدار وادي النيل الى احط درك نزل اليه في فترة الفي عام . فقد اهملت في هذه الفترة مرافق الري التي قام عليها رخاء مصر وتهدمت الطرقات،

المصرية واصبحت مسرحاً لقطاع الطريق بينما توقفت حركة تجارتها الداخليـــة والخارجية .

وفي الوقت ذاته كانت قـــوة الدولة الآشورية تزداد نمواً في الشرق بينما بدأ العبرانيون ينكفئون امام الآشوريين الذين امتدوا الى فلسطين،ومنها وصلوا الى حدود مصر زمن قيام العرش الاثيوبي (الحبشي) . ومع ان تاهاركا قـائد الملك النوبي بيانخي وابنه قد قاوم الآشوريين ببسالة ومهارة فانالملك الآشوري الفاتح آشور بانيبال قد استطاع ان يفتح بلاد الدلتا ونهبها نهباً وحشياً بحـد السيف . وجاء تانو تومان خلف بيانخي فواصل الحرب ضد الآشوريين مواصلة ضعيفة فلما فر امامهمبدوره اختفت من مصر وتاريخها المملكة الحبشية التي اسسها النوبيون في الجنوب، فقد دمر الاشوريون العاصمةالجنوبية طيبة وظل شعبهامنذ ذلك الحين يعيش في ظل اطلالها الرائعة .

لقد طغى الليبيون والاحباش على الشعب المصري يوم تولوا مقاليده،ولكن المصريين هبوا بعد زوال المملكتين الليبيةوالحبشية ، في فترةتؤلف ما قد يكون اغرب فصل من فصول تاريخهم ، واخذوا يشيدون تحت قيـــادة زعمائهم دولة تستقطب بعثهم القومي وتعيد جانباًمن عظمتهم السابقة، فأنقذت عائلة «سيت» المالكة مصر من الآشوريين في منتصف القرن السابع قبل الميلاد .

كانت حركة النهضة هذه حركةبعث تلتمس تحقيق امانيها بمعزل عن الاستعانة بالجنود المرتزقة الاجانب الذين تكونت منهم في مدى قرون طويلة الاعمـــدة الفقرية للحكومات التي قامت في بلاد الدلتا .

ومع ان هـــذه النهضة كانت بجوانبهـا الحضارية تقليدية اقتصرت على احياء الاشكال القديمة فأنها بعثت الى الحياة الفنون المصرية القديمـــة . بل انها رفعت مستويات الانتاج الفني الى درجات ارفع .

ان الدلتاتؤلف شرايين الحياة في مصر، واذ حررتمصر شرايينها من الدماء الدخيلة فأنها استطاعت احياء تجارتها مع حوض البحر الابيض المتوسط فارتفع معدل الدخل القومي واستعادت مصر بعض ازدهارها ورخائها .

ونتيجة لهذا التطور تطورت المعاملات التجارية نحو مزيد من الدقة من حيث صياغة وثائقها وقوانينها. وذلك من اجل ان تلائم اهل التجارة كما ان مدن الدلتا سمحت للتجار اليونان ان يأتوا اليها للمتاجرة والاقامة بأعداد غفيرة. الا ان المصريين مالبثوا ان ثاروا على اليونان وحدوا من تسلطهم التجاري الى حد ما. ولكن الواقع ان دولة سيت قد اصبحت بمعظمها في يد التجار والجنود اليونان المحترفين واخذت تتكل بشكل زائد على الحاميات والجاليات اليونانية.

واذ انهارت مملكة سيت وولى آخر ملوكها اصبحت مصر كما يقول البروفيسور بريستد « شطراً من عالم جديد ساهمت في خلقه كثيراً، ولكنها لم تعد تستطيع ان تلعب فيه دوراً فعالاً. فلقد استهلكت طاقاتها في انجاز دورها في صنع ذلك العالم الجديد. واخذت المملكة المصرية، اذ لم تستطع ان تزول من الوجود كمملكة نينوى وبابل، تعيش في ظل حكم الفرس والبطالسة منحدرة من درك الى درك الى ان اصبحت مجرد اهراء بيد روما بالحبوب ».

اما الامبراطورية الفارسية التي سيطرت منذ النصف الثاني من القرن السادس قبل الميلاد على الشرق الاوسط من وادي الاندوس في الهند الى ايجه فأنها لم تلق سوى مقاومة ضئيلة في استيلائها على مصر واقامة حكم احتلالي كان همجياً وحشياً في بعض الاوقات.

والواقع ان ما من مصري صميم قد حكم مصر منذ ذلك الفتح الفارسي الى ان استلم البكباشي جمال عبد الناصر مقاليد الحكم عام ١٩٥٢.

* * *

منذ اكثر من قرن ونصف القرن بدأت الجهود تبذل لاكتشاف خبايا التاريخ المصري، ومنذ ذلك الحين استطاع علماء الآثار المصرية ان يجعلوا من عملهم علماً صحيحاً حقيقياً. ولكن التاريخ كما نعلم يكتب في المقام الاول بالتكاتف بين قلة من القادة المتبصرين وبين رعاياهم الذين يعملون بصبر في ظل توجيهاتهم.. وما الآثار التاريخية إلا من تصميم عقول موجهة قليلة ومن عمل ايد صبورة كثيرة.

وهكذا فقد حمل عمال الفرعون احوتب الصخور المنحوتة الضخمة وبنوا

اهرام زوسر في سقارة قبل زهاء خمسة آلاف عام . اما اليوم فان عمال علماء الآثار المصرية يزيلون بصبر الاتربة من حوالي الاهرام كاشفين عن جدران مغربلين التراب حفنة حفنة حتى لا يضيع أي حطام قد يحمل لمحة من حياة مصر قبل ألوف السنين .

اجل بهذه الطريقة التي تتطلب الصبر والجلد استطاع علماء الآثار ان ينشروا ما نعرفه اليوم من صفحات مطوية من سجل التاريخ المصري ، فلقد غمرت الرمال قرناً بعد قرن الانصاب وشوهت التماثيل واخفتها في بعض الاحيان عن العيان . ولم ينقذ هذه الآثار من الخراب النهائي سوى ذلك الجفاف المطلق الذي يتميز به طقس مصر .

ولقد تكون فيما توفر لنا عن تاريخ مصر ثغرات عدة تخفي عهوداً عدة . ولكن ما من ثغرات كهذه نستطيع ان تحجب عنا الاعمال الجليلة التي اتاها الشعب المصري في تلك الايام الخوالي .

لقد اقر اليونان بدين مصر عليهم واحيوا التراث المصري الذي آل اليهم وتأثروا به بحيث للمرء ان يشك فيما اذا كان ازدهار الفن والمعرفة في بلاد الاغريق خليقاً بأن يكون كما نعرفه، لولا مساهمة مصر التي نقلت معالم حضارتها الى البلاد الاخرى عن طريق فتوحاتها في الممالك .

اجل لا جدال في تأثير هذه المساهمة التي ربما جاءت الى اكبر حد من تأثر الفاتحين الذين استولوا على مصر بحضارة الشعب المغلوب .

ومهما يكن فان الحضارة المصرية قد سارت صافية مصفاة في شرايين العالم الفكرية .

لقد اعطى المصريون للجنس البشري التقويم الشمسي الذي لم يحتج الى اكثر من تعديلات بسيطة حتى يصبح التقويم الذي نستخدمه اليوم باسم التقويم الجيورجي كما ابتكروا القواعد الهندسية والحسابية التي كانت مضبوطة دقيقة والتي وضعت اسس مناهج الرياضيات الاغريقية .

ان الاهرامات ليست مجرد اعلام عجيبة على ارتقاء الهندسة المعمارية انما

تؤلف امثلة ساطعة على الدقة الحسابية والهندسية . كما ان تحنيط الموتى قد كشف عن انهم حققوا تقدماً بارزاً ملحوظاً في معرفة خصائص الحسب الانساني. ومع ان الطب كان خليطاً عجيباً من الشعوذة السحرية والعلاجات الشعبية فان المصريين بدأوا في الواقع بزوالة الجراحة في تلك العهود السحيقة .

كان للفنان في مصر القديمة مهمة رسمية هي ان يسجل بالنقش في الحجارة والصبغ بالالوان احداث عصره ومآتي ملكه. ولقد يضيف على رموزها شيئاً من جمال نفسه - كما يقول مترلنيك - ولكن هذه الاضافة لم تكن مطلوبة منه فكان يقدمها غير مأجور . ان عظم مساحات اللوحات الجدرانية في القبور وضخامة بعض التماثيل ليوحيان بأن العمل في تلك الآثار كان جماعياً منسجماً ولم يكن فردياً .

ومع ان هناك الكثير من التوافه في الآثار الفنية فان المدهش هو تلك النسبة العالية من الفن الخالص المجرد فيها ، مشفوعة بجمال الانسجام التام سواء في تفاصيل التماثيل والنقوش الضخمة وسواء في تفاصيل الدقيق الضئيل من الانتاج الفني رسماً ونحتاً ونقشاً .

ولقد قيل ان الفنان المصري كان يخدم الفرعون بتسجيل انتصارات سيده وخدماته للمعبد وللرب وتسجيل حكمته وسداد حكمه وهناء شعبه ولكن الفنان اذ فعل ذلك فقد خدم روحيته الفنية اذ ان انتاجه قد اعلن عن ظهور الانسان المتمدين .

لقد نمت المعرفة في مصر القديمة في خدمة الفراعنة ولما كانت شخصيات الفراعنة مؤلهة فقد نمت المعرفة في خدمة الرب والمعابد . لقد كان الفرعون القمة في الهرم الاداري الذي يبدأ به ويتفرع عبره الى القاعدة العريضة مروراً بالوزير الاكبر وبنواب الملك الذين يحكمون البلاد النائية باسم الفرعون وانتهاء بامراء المقاطعات واسياد الاقاليم وقطعات الجيش وفلول الكتاب الحكوميين ، فلقد كان الجهاز الاداري في مصر القديمة معقداً وكثير التنوعات ، وقد استطاع ان يضع قواعد ثابتة للانتفاع بمياه النيل زمن الفيضان وان ينظم جباية الضرائب

وان يقوم باحصاء للمواشي كل عامين . اما الجهاز القضائي فلم يكن بدائياً اذ كان مقسماً الى محاكم محلية ثم الى محاكم لها حق النقض والتمييز لدى الفراعنة الذين كانوا ارحم الحاكمين في العصور القديمة ، اذا كان لنا ان نستدل شيئاً من عدم احتواء الصور الجدرانية في القبور والمعابد على ما يدل على ان المصريين يتعذبون ويلقون البلاء في ظل حكمهم .

ولم تعرف مصر نظام الجيش المرابط والخدمة العسكرية النظامية حتى عهد الاسرة الفرعونية الثامنة عشرة حيث اخذ الملك يدعو الى الجندية الحاميات من الامارات التابعة له مثلما كان يفعل ملوك بريطانيا الاقطاعية ايام نظام البارونات ولعل الفراعنة قصدوا فيما بعد اضعاف الامراء المحليين اذ تركوا لهم فلاحيهم غير المدربين والتفتوا الى استئجار الجنود المرتزقين لخوض الحروب . لقد كان معظم الشعب من الفلاحين الذين كانوا يكدحون من شروق الشمس حتى غروبها من تشرين الثاني (نوفمبر) الى آب (اغسطس) والذين كانوا يبقون عاطلين عن العمل زمن الفيضان . ولربما كان حكام المقاطعات يسخرون اولئك الفلاحين ايام البطالة للعمل في المشاريع العامة وبناء الاهرامات والقبور والمعابد .

لقد كان وادي النيل الذي تباركه الشمس الساطعة دائماً والنهر الكريم ابدا ارض الثروات. ولا بد انه كان يشبه في تلك الايام الخوالي ماهو عليه الآن على الرغم من ان نسبة الغابات والاحراش في الوادي كانت اكثر ارتفاعاً .. واذ كان الفيضان ينحسر كان الفلاح يستخدم الشادوف لنزح الماء من النهر الى السواقي التي تروي زرعه وضرعه . وكان الفلاحون يقلبون التربة بمحاريث خشبية بين تشرين الثاني(نوفمبر) وكانون الاول(ديسمبر) ويزرعون محاصيلهم بالغرس والبذر كما كانوا يربون الوز والبط والخنازير ويتعهدون كروم العنب والزيتون ويستخدمون الجواميس والبقر والغنم والماعز .

واذ كانت قبور المصريين القدماء تبنى بأغلبيتها من الصخور وتشاد في الصحراء الجافة فان منازلهم كانت تبنى من القرميد والخشب والحشائش الطويلة والآجر (الطين المشوي) ولقد عفا الزمن على هذه البيوت ولم تصمد لعوامل الفيضان

والطبيعة إلا اننا نستطيع من الصور الجدرانية على جنبات القبور والمعابد ان نلمح شيئاً من الحياة المترفة التي كان يعيشها الاغنياء المصريون . فقد كانت بيوت الاغنياء عبارة عن دارات (فيلات) ذات حدائق مسورة بجـــدار طيني، وكانوا مغرمين بالازهار يزينون بيوتهم باللوتس والمضعف والنرجس الخ.. وكانوا ينامون على اسرّة ذات افرشة مشبكة وبدأ النبلاء يجلسون على الـكراسي منذ عهـد الاسرة الفرعونية الثانية .

وكانت الوراثة في ذلك العهد البكر تنحصر في الانثى حتى لتبـدو مصر القديمة كما لو كانت عالماً تسيطر عليه النساء . وان المرء ليستطيع ان يتصور رقة انوثة الاميرات المصريات ورهافة ذوقهن اذ يلقي نظرة على بعض مجوهراتهن في متحف القاهرة ، او إذ يتفرج على الرسومات الساحرة التي تمثلهن ، الرسومات المدهونة على جدران المقابر . فلقد عرفن احمر الشفـاه وادوات الزينة وكن يستخدمن في التجمل الحنة بشكل رئيسي، اما الرجال فقد درجوا على ان يحلقوا ذقونهم ودرجوا على اكل اللحوم مشوية بالسفود الطويل على نار الفحم، كما عرفوا الخبز وعرفوا شرب الخمر والجعة بل كثيراً ما كانوا يسكرون . وكانوا يتمتعون في بيوتهم وحدائقهم بالموسيقى. وكانوا يقبلون على الصيد براً وبحراً وعلى الالعاب الرياضية. وكانت لهم زوارق ذات مجاذيف من اوراق البابيروس الملصوقة ببعضها بعضاً. بل انهم استخدموا السفن الكبرى المبنية من الخشب حتى قبل زمن الفرعون ميناس وكانوا في ذلك الحين يستوردون الاخشاب من لبنان (اخشاب الارز) لبناء السفن الكبرى المتميزة بصفين من المجاذيف القوية لاستخدامها في الرحلات الطويلة عبر المتوسط. فوصلوا هكذا الى قلب المتوسط وتعاملوا بذلك مع سكان كريت ومالطة والساحل الشرقي وآسيا الصغرى (تركيا) ولربمـا قد وصلوا البحر الاسود ووصلوا الى ساحل الهند عن طريق الاقلاع من البحر الاحمر .

لقد كان الاغنياء المصريون جماعة مرحة وليس جماعة تستغرق اذهانها فكرة الموت، كما قد توحي بذلك بعض الآثار . ولكن حياتهم المترفة كانت تستقي من كدح الجماهير العاملة التي كانت تعيش في الاكواخ وتتغذى بالخبز والجبن والبصل . ولعل

الجماهير المصرية التي لا تزال يتغذى معظمها بالخبز والجبن والطماطم كغذاء رئيسي اساسي في حياتها تؤلف تمثالاً حيــاً متجدداً لتلك الجماهير التي ظلت على ذات المستوى عبر مختلف تطورات الحياة المصرية .

وفي بداية العهد الفرعوني كان الفرعون وحده الذي يستطيع شراء شفاعة رع اله الشمس. ولما تزايد الفرعون قوة وغنى اخذ يدفع ثمناً باهظاً لهذه الشفاعة ببناء الاهرامات والمعابــد العظمى استرضاء للاله رع فكان يحتكر لنفسه وحده حق خلاص روحه في الحياة الابدية. ولكن لما ظهر الاغنياء واخذوا يلتمسون الشفاعة الالهية عن طريق السلك الكهنوتي بالهبات وبناء القبور الضخمة تسامى الفرعون على مستواهم وجعل نفسه الهاً حيــاً . يدعى احياناً بروح الله او بابن الله الذي يــذهب بوحي من الله وبركته حتى الى فراشه الزوجي لينسل من صلبه الهاً آخر. وكانت عبادة الملوك بمثابة عمل وطني تزاوله الجماهير الورعة. فقد كان ذلك اجدى من قصر عبادتهم على الاغنياء . ولما ارتقى آمون إله طيبه الى مرتبة من القوة والسلطة توازي مرتبة رع إله الشمس اخذ الناس يعبدون بطقوس رائعة الفرعون بأسم آمون – رع .

وكان لا بد ان تصبح الدولة الفرعونية المقترنة الى هــذا الحد بالدين ذات جهاز كهنوتي قوي . وفي البداية كان الجهــاز الكهنوتي ايام الاسرة الفرعونية الاولى جهازاً مطاطاً غامضاً يقوم بأمره النبلاء في اوقات فراغهم وما لبث ان اجتذب الجهاز المحترفين حتى اصبح يؤلف طبقة اجتماعية . وخاصة بعد ان اخذ الاغنياء يوقفون الارزاق والضياع للعناية بقبورهم. فحتى ابن الملك خوفو قد اوقف على قبره ايراد ١٢ قرية .

والواقع ان الكهنة كانوا يتمتعون بسلطات دينيــة عظمى تمتد لما وراء عالم الحياة حتى اصبح كبار الكهنة هم المالكون من وراء الستار فكان الفرعون بين يديهم سجين ألوهيته التي تعزله عن الشعب، بينما كانت ايديهم تمتد لتصريف كل شأن من شؤون الناس. والواقع ان الفراعنة لم يكونوا ببناء تلك المعابد الضخمة يسترضون الآلهة بقدر ما كانوا يسترضون الكهنة الذين يحتاجون الى مساندتهم في

دعم حكمهم . فكان كل معبد وكل طقس من الطقوس الاحتفالية يتطلب نفقة متزايدة وبالتالي كان يفقر خزانة الدولة الملكية بينما كانت خزائن المعابد تكاد تنفجر بما تغص به من اموال وارزاق تحصل عليها من كدح الفلاحين وفتوحات الملوك .

وبينما كان رعمسيس الثالث يستخدم العبيد الارقاء والجنود المرتزقة لاحياء عظمة مصر في آسيا كان الكهنة يحكمون مصر ويتقاضون منه الشطر الاعظم من غنائمه واسلابه حتى انهم باتوا في ذلك الحين يملكون ١٥ بالمائة من ارض مصر بالاضافة الى ٨٨ سفينة والى ايراد ١٦٩ مدينة في مصر وسوريا وكوش وكان للمعابد عبيد ارقاء من السكان بنسبة ٢ بالمائة وكان ثلثا هذه الاملاك والمصادر من نصيب كهنة آمون الذين كانوا اعلى الكهنة مراتباً في مصر .

ولا شك ان ألوهية الفرعون ظلت تمده بالسيطرة على عقول العامة الا انها ظلت تباعد بينه وبينهم، فكان الكهنة هم الذين يسدون الثغرة بين الطرفين. اما الارستقراطية الاقطاعية التي ظهرت وارتقت مع ظهور السلك الكهنوتي وارتقائه فانها لم تعد القوة التي يعتمد عليها الفرعون لحروبه فكان الفرعون يشتري خدمات الجنود المتطوعين ويجند العبيد الارقاء الذين غنمهم من الحروب السابقة ويقذف بهم الى ساحات الحرب اما المجندون من صفوف الشعب فكانوا يستخدمون في حراسة المعابد .

وفي عهد الاسرة الفرعونية التاسعة عشرة اصبح منصب كاهن آمون الاعظم وراثياً ولما آلت الاسرة العشرون الى نهايتها اصبح الكاهن الاعظم فرعوناً وبالتالي اصبح هو إلهاً بالذات !

ومع ان الجهاز الكهنوتي اصيب طبيعياً بالفساد فان لا فساده ولا تضعضع مصر اجتماعياً قد غشى على تطورها الروحي .

ان آلهة مصر القديمة الآلهة العظمى والصغرى التي تجسد الآمال والمخاوف الروحية قد ظهرت مع الانسان البدائي ولكنها ليست مفهومة لعقولنا الآن وإذا كانت اسماؤها تعطيها المعنى فان مفتاح هذا المعنى كان في اذهان المصريين

القدماء وقد زال معهم من الوجود .

وقد كتب مترلنك يقول : « هناك فصل واحد في كتاب الاموات (كتاب المصريين القدماء المقدس) مخصص ليوم الحساب ظهرت فيه ولعلى ذلك للمرة الاولى في هذا العالم فكرة روحية عن مأساة الوعي الانساني وعن خلود الروح.. اجل ظهرت كقبس من النور في مجاهل ظلمات ايام ما قبل التاريخ .

ومع ان الكتاب مليء بالألغاز فان من بين هذه الالغاز تظهر عظمة الاله كما يظهر مفهوم الحياة الابدية والفكرة الشعبية الروحية القائلة بأن عزاء الفقير هو في العالم الآخر .

على ان المصريين لم يكونوا مهتمين بالموت بقدر ما كانوا مهتمين بحياة ما بعد الموت ،والواقع ان تطور معتقداتهم الدينية قد مهد السبيل لفكرة الاله الاوحد الذي لا اله إله الا هو .. تلك الفكرة التي ارتقت بالطقوس الوثنية الى مفاهيم مثالية عن الألوهية الوحدانية واننا لنجد نزعة متزايدة الى الوحدة تبرز في كل المؤلفات الفرعونية بعد عهد اخناتون وهكذا ظهر (بتاح) في الدين المصري القديم بمثابة العقل الخالص المجرد الذي خلق الجميع وثوث بمثابة الكلمة الالهية التي قالها بتاح وتمت بها عملية خلق العالم .. وكان ذلك قبيل ١٣٠٠ عام من نزول الانجيل مبشراً بالاله الخالق .

والواقع ان الاسباب كانت متهيئة كيما تعتنق مصر المسيحية عندما عرضت عليها وهناك الكثير مما يبرر الاعتقاد الشائع بـأن الاقباط الذين حافظوا على مسيحيتهم هم سلالة قدماء المصريين .

الفصل الثالث

وصل الاسكندر المقدوني الكبير الى مصر عام ٣٣٢ قبل الميلاد ومنذ ذلك الحين ظل المصريون مرتبطين ثلاثة عشر قرناً بحضارة حوض البحر الابيض المتوسط الهيلينية (الاغريقية) ولربما كانت هذه الصلة خليقة بأن تقوم حتى بدون الاسكندر، فقبيل فتحه لمصر كان التجار اليونان قد اصبحوا اصحاب سلطة في مدن الدلتا بل انهم سيطروا في آخر ايام اسرة سيت على مصر قبل ان يفتحها الاسكندر.

على انه لم يكن من غير الطبيعي ان تفصم مصر عن آسيا كما تحيا بين مجتمعات حوض البحر الابيض المتوسط، التي يوصلها بها النيل عصب حياتها. ولكن المؤسف ان نصيب المصريين في هذه الصلة بالمتوسط كانت ضئيلة فقد جروا اليها جراً على يد الحكام الاجانب الذين فتحوا بلادهم واخضعوها لحكمهم، الا انهم لم يكونوا حيال الحكم الاجنبي شعباً وديعاً في البدء، وقد اقتضى الامر عدة قرون مستمرة من الحكم الاجنبي حتى تحول المصريون الى شعب موادع مسالم.

لقد قاسى المصريون مدة ٢٠٠ عام قبل الاسكندر الحكم الفارسي الذي بسط هيمنته على بلادهم عندما افتتحها قمبيز عام ٥٢٥ قبل الميلاد ولقد شقوا عصا الطاعة وثاروا حينما استطاعوا على الحكم الفارسي بل انهم استطاعوا الحفاظ على استقلالهم في مدن الدلتا بمعونة التجار والجنود اليونان المرتزقين. وذلك في فترات متعددة بلغت احداها ستين عاماً في ظل ملوك عائلة سيت. الا ان الفرس استحلبوا الشعب المصري ببربرية واخضعوه بوسائل همجية فلما جاء الاسكندر سارع الوالي الفارسي المفتقر الى القوات الكافية لمقاومة جيوش الاسكندر.

والشاعر بعداء المصريين لحكمه، سارع الى الاستسلام وتضافرت بعد ذلك عوامل التاريخ مع عوامل الجغرافيا على القاء ما تبقى من جسد مصر الى ايدي اليونان.

كان الاسكندر الذي سبق له ان توغل في قلب الامبراطورية الفارسية بحاجة الى كنوز مصر وجزيتها من اجل ان يتابع فتوحاته في آسيا . ولذا فانه لم يبذل كبير جهد لتعمية الدور الذي اراد من مصر ان تلعبه في مساندة فتوحاته .

لقد عهد الاسكندر بقيادة الحاميات العسكرية وبالسلطات المدنية في مصر الى اليونان وابتنى الاسكندرية عاصمة جديدة لامبراطوريته المصرية لتكون مدينة الطبقة الحاكمة اليونانية . ومع انه لم يمض في مصر سوى عام واحد . فقد وضع لحكم مصر مبدأ اعدل واكثر تسامحاً من الحكم الفارسي .

ففي المقام الاول حافظ على كرامة الديانة المصرية وعزز مقامه باعلان نفسه ابن الله بواسطة اعلان الهي من معبد آمون في سيوه ، مما هيأ له تأييد الكهنة وحفظة المعابد . وفي المقام الثاني جدد الادارة المحلية لعهد أسرة سيت تحت اشراف مراقبَيْن كانا ذائعي الصيت بين المصريين رغم انهما لم يكونا مصريَيْن .

وطيلة عهد البطالة وحتى عهد الملكة المشهورة كليو باطرة وعلى الرغم، من الحروب والثورات والمنازعات الدموية حتى في القصر الملكي بالذات فان الملوك قد حافظوا على المعابد الفرعونية وفي كثير من الاحيان زادوا من ثرائها وأبهتها بما استحدثوه لها من تماثيل وانصاب جميلة .

لقد وضع سوتير يده على مصر عام ٣٢٣ قبل الميلاد بعد وفاة الاسكندر وحكمها بجرأة ومهارة مدة ٣٨ عاماً وتنازل عن العرش في الوقت المناسب لابنه الثاني فيلادلفوس بعد ان هيأ له اسباب استقرار عرشه .

وكان فيلادلفوس رجل شهوات ونزوات فأخذ يتمتع بالمسرات التي كان بلاطه يستطيع ان يمده بها فقد كان اغنى بلاط ملكي في العالم ولكن فيلادلفوس كان في الوقت ذاته يضم في بلاطه العلماء ويستشيرهم في شؤون ملكه كما انه ارسل قواده يخوضون له الحروب في سوريا والنوبة واغنى مصر بعنايته الفائقة بتجارتها وفتح القناة التي كان (نخو) فرعون آل سيت قد بدأ

يشقها بين الدلتا والبحر الاحمر وضمن لمصر طريقاً جديـــداً الى البحر الاحمر من الاقصر .

وفي عهده اخذ ينمي واحة الفيوم التي اشتق اسمها من اسم زوجتـــه والتي اصبحت اغنى مقاطعات مصر واكثفها سكاناً .. ولكنها اصبحت مزرعة ملكية يعود ايرادها الى الملك بالذات الذي كان نظريـاً على الاقل المالك الوحيد لارض مصر والى اعضاء العائلة المالكة والطبقة الارستقراطية اليونانية . والواقع ان الملك فيلادلفوس قد منح اخصب الاراضي لافراد عائلتـه كما اوقف مدى الحياة بعض الاسهم من ضياعه على بعض اخصائه مكافأة لخدماتهم العسكرية له .

لقد اجرى البطالسة خيرات مصر على انفسهم وعلى مواطنيهم اليونان، فكانت الاسكندرية وغيرها من المدن اليونانيـة تتمتع بنظام حكم خاص يصرف شؤون اليونانيين هو غير النظام الذي يصرف شؤون المصريين .

والواقع ان الشرائع اليونانيـة استهدفت عزل اليونانيـــين عن المصريين وتسليطهم على الشعب المصري بأعطائهم ارفع المراكز والامتيازات . فلقد حظرت عليهم شرائعهم مثلاً الزواج من المصريين والمصريات .

لقد شيد البطالسة الاسكندرية درة امجاد حضارتهم فأصبحت بمتحفهـــا ومكتبتها الشهيرة منارة حضارية للعالم آنذاك . كان المتحف تحت الرعاية الملكية وكان مركزاً للدراسات ثم تحول الى جامعـــة عظمى اجتذبت اعظم مفكري ذلك العصر .

اما مكتبة الاسكندرية التي اتى عليها الحريق فقد كانت تضم اعظم مجموعة من كتب الحكمة ، الا ان المتحف والمكتبة كانا شطراً من عالم هيليني (اغريقي) اوصدت ابوابه في وجه المصريين رغم انهم اصحاب حضارة تمتد الى ما قبل ثلاثة آلاف عام .

ولكن سرعان مادب الفساد الى حكم البطالسة ولنا ان نستشهد هنا بما كتبه بوليبيوس في نهاية القرن الثاني قبل الميلاد عندما كان حكم البطالسة قد شب عن الطوق ، واتى أكله وذوت ازهاره .

فقد قال ان الاسكندرية ملأته بالقرف ووصفها بأنها مدينـــة تقطنها ثلاثة اجناس مختلفة؛ الجنس المصري الحاذق المتمدين وفئة الجنود المرتزقة الذين تعلموا ان يأمروا ويتحكموا بدلاً من ان يطيعوا، ثم الجنس الاسكندري (نسبــة الى الاسكندرية) الهجين الذي كان اغريقي الاصل .

ولكن المصريين على الرغم من الامتيازات اليونانية وعلى الرغم من ادخـال اليونان نظام الضرائب على الزراعـــة ، قد تمتعوا برخاء نسبي وباستقرار نسبي كذلك في عهد ملوك البطالسة الاوائل . ذلك ان من مزايا النيل ان يهيىء اسباب النجاح والخير لكل حكومة قديرة . ولقد ظل كذلك في كل عهود التاريخ من عهد الفراعنة الى عهد اللورد كرومر .

لقد كان المصريون في ذلك العهد شعباً مظلوماً مضطهداً ولكنه كان مظلوماً بعدالة ادارية . فالوثائق التي بقيت الى ايامنا تقيم الدليل على انه كان للمصريين ثقة بالهيئة القضائية ايام البطالسة .

ولكن حتى الايام الاولى من حكم البطالسة كانت تنطوي على بذور الفوضى والاضطراب . فعندما تنازل سوتير عن العرش لابنه فيلادلفوس عام ٢٨٥ قبل الميلاد ادهشت مراسم واحتفالات تنصيب فيلادلفوس العالم ببذخها وبهائها .

ومع ان الملك البطلسي الثالث قد تابع سياســة الملك سوتير الحكيمة فلم تعان مصر العوز او انعدام القانون، فانه قد تكشف عن مناقب خلاعية اصبحت السمات المميزة لخلفائه الذين تعاقبوا على العرش بعده . فلما جاء الملك البطلسي الرابع اقترنت نهاية عهده بحالة من الطغيان وانعدام القانون بحيث ثارت عليـه الجماهير الاسكندرانية الغاضبة ومزقتــه مع عشيقته التي كان قد ترك ابنه في عهدتها .

ولقد استطاع بعض رجال البلاط انقاذ الغلام الذي حكم بعــد ذلك وولى دون وريث . مما جعل القصر الملكي لمــدة نصف قرن مسرحاً لمنازعات دموية ومكائد خبيثة بين المتنافسين على العرش . ولقد كان حتمياً ان يعاني المصريون كثيراً في ظل هــذه الاحوال ، فقد استنزفت الضرائب قواهم فكانوا يدفعون

-ضريبة على الملح وضريبة الحراسة وما لا يحصى من الضرائب لتغذية الحروب التي تشنها الدولة في سوريا وليبيا وقبرص ،ولسد مطالب البلاط وتأمين ترفه . وحتى عندما لم تكن ثمة حروب كان على المكلف المصري ان يقدم تكاليف فرق الجيش المرابط ورهط الموظفين الغفير. وزاد الوضع سوءاً. ذلك لأن تدهور العرش بسبب الانقسامات العائلية الملكية قد جر الى تدهور مماثل في الادارة بحيث ان السلطة اصبحت في النهاية بين قادة حاميات المدن حيث كان الاهلون عرضة لنزوات الجنود وقسوتهم . وفي هذه الاثناء تقلص النفوذ الاغريقي فلم يعد اليونانيون يحكمون ما هو ابعدمن المدن التي ترابط فيها حامياتهم. واصبحت جماهير الاسكندرية المصرية واليونانية الهجينة افظع جماهير عرفها العالم المتمدن من حيث سفكها للدماء وعنفها. وامتلأت الطرقات الريفية بقطاع الطريق بينما اخذ البرابرة الزنوج يغيرون على مصر من الحدود الجنوبية .

هكذا تهيأت اسباب دمار مملكة البطالسة التي كانت خليقة بأن تقع فريسة سهلة في يد انطيوخوس ملك سوريا لولا ان روما لم تتدخل لمصلحتها . والواقع ان روما كانت في ذلك الحين مالكة اقدار البيت المالك في مصر ، وبمساعدتها وتدخلها ارتقى الملك البطلسي الثامن العرش وخلفه فيه اخوه النادر الذي تزوج من ارملة شقيقه وقتل ابنها امام عينيها في ليلة الزفاف . وترك لنفسه في التاريخ سجلاً يصفه بأنه كان وحشاً فريداً في قسوته وفسقه . لقد دام حكمه ٢٩ عاماً وابدى في كثير من الاحيان بالغ الدهاء في الحفاظ على عرشه . وامتلأ حكمه بالمتناقضات فلم يكن فقط ذلك العاهل الذي اقام وشيد البنايات العظمى والانصاب ،انما يبدو انه كان يتمتع بعطف المصريين. وربما كان ذلك يرجع الى انه قد انصفهم بعض الشيء على حساب اليونانيين .. ولكن ذلك لم يمنع من انزلاق المملكة بعده في غمرة من الفوضى والبغضاء الشعبية للحكم البطلسي الى ذراعي روما .

فلما جاء الملك البطلسي اوليتس الضعيف الفاسق خضع عملياً لروما قبل ان تسلم كليوباطرة بلادها ونفسها الى يوليوس قيصر اولاً ثم الى مارك انطوني . ولقد

اغتيل الطفل الذي حملته من قيصر امام عينيها كاقتل اولادها من انطوني واخفقت كليوباطرة على الرغم من دهائها في الحفاظ على عرش اجدادها او في انشاء مملكة اغريقية رومانية. فلما اهل عام ٣٠ قبل الميلاد استولى اغسطس قيصر على مصر.

لقد ادرك اغسطس قيصر اهمية مصر كمصدر يورد الحبوب والمحاصيل لروما وكقاعدة عسكرية دفاعية. ولهذا فقد ادخل مصر في الدومينيون الروماني وظلت مصر لستة قرون ونصف القرن خاضعة لروما ثم للامبراطورية البيزنطية وريثة الامبراطورية الرومانية وازدهرت احوال مصر اذ حكمتها روما وادارتها بيد حازمة وقطعت دابر القرصنة من البحر الابيض المتوسط واستطاعت اكتشاف طريق بحري للهند يستفيد من الرياح الموسمية في عرض البحر، مما نشط التجارة الخارجية المصرية كثيراً. الا ان عهد روما كان في احد الجوانب الرئيسية اسوأ بكثير من عهد البطالسة. فقد استجلب الرومان خيرات مصر وحبوبها واموالها وفرضوا على سكانها باهظ الضرائب وكان الحكم الروماني في مصر جوهرياً حكماً عسكرياً. فقد قسمت مصر الى ولايات يحكمها الفرسان الرومان حكماً تعسفياً استعبادياً وكما لاحظ احد المؤرخين فانه كان من اليسير نسبياً تحويل المصريين الى عبيد ارقاء ولكن هؤلاء « العبيد » كانوا دوماً ارقاء ثائرين متمردين. لقد تعلم الفلاحون عبر القرون ان يكدحوا من اجل اسيادهم وان يدفعوا الضرائب لملوكهم فما ساءت احوالهم كثيراً انما ساءت احوال الطبقات الوسطى وفئات الصناعيين واصحاب الحرف الذين شاطروا جماهير الفلاحين الفقر العام.

ان القرائن التاريخية تشير الى ان المصريين أبغضوا حكامهم الاجانب وقاوموهم ما امكنهم ولربما كان السبب في عدول الملك البطلسي الثالث عن حملة غزو سوريا يعود الى الاضطرابات المحلية في مصر.

والواقع ان الثورة انفجرت قبيل وفاته ثم انفجرت في عهد خلفه ثورة خطيرة في مصر العليا واستعادت طيبة لفترة ما استقلالها.

فلما الف البطالسة في منتصف عهدهم جيشاً من المصريين للقتال في سوريا ازدادت متاعبهم على المصريين الذين ادركوا من تجربتهم الحربية هذه انهم ليسوا

بالضرورة ادنى مستوى من اليونانيين في المقدرة الحربية فكانت النتيجة ان الجنود المصريين اخذوا يشجعون الثورات حينما لم يكونوا قادرين على المساهمة فيها عملياً . وبالاختصار فان عهد البطالسة قد تميز بالثورات الصغرى والكبرى خاصة في منطقة طيبة ولربما كان ذلك لان سكان طيبة اكثر بعداً وتنائياً عن مركز الحكومة في الاسكندرية ولأن وسطهم حافل بالآثار الوفيرة التي تذكرهم بأمجادهم الماضية .

ولم يكن حظ روما مع طيبة افضل من ذلك. فقد اطلقت اول حملة رومانية لجباية الضرائب من طيبة اشارة اول ثورة على الحكم الروماني.. وتلا ذلك ثورات كان اهمها ثورة الجنود المصريين التي دامت عدة سنين زمن حكم ماركوس اوريليوس في القرن الثاني بعد الميلاد . ومرة اخرى قام المصريون في نهاية القرن الثالث الميلادي بثورة كبرى على روما واختاروا اشيليوس الثائر الروماني قائداً لهم واعلنوه امبراطوراً عليهم . وبالطبع لم تطق روما صبراً على ذلك فانقض الامبراطور ديوكليسيان بجيوشه على الدلتا وضرب الحصار على الاسكندرية وفتحها فنودي به منقذاً للعاصمة نظراً لأنه اجرى على الجماهير التي اجاعها الحصار سفن الحبوب التي كانت معدة للابحار الى روما . ولما رأى هذا الامبراطور ان علة العلل تكمن في فوضى التنظيم الاداري بادر الى اصلاح الجهاز الاداري المصري ولكن هذا الجهاز لم يلبث ان انهار مرة اخرى بعد تخليه عن العرش بسنوات وتحولت مصر الى مقاطعات وضياع تحكمها الجيوش الخاصة ..

* * *

كان تشييد القسطنطينية (استبول) على البوسفور في عام ٣٣٠ ميلادية بمثابة ميلاد الامبراطورية البيزنطية التي اعتبرت امتداداً للامبراطورية الرومانية وللحضارة الاغريقية وكانت هذه الامبراطورية دولة مسيحية قوية ذلك ان الدين المسيحي قد قهر الوثنية في حوض البحر الابيض المتوسط بعد ثلاثة قرون من ميلاد المسيح واصبح القوة الروحية الجديدة المهيمنة .

دخلت المسيحية الى مصر على يد مرقص (مارك) خدين القديس بطرس

ويبدو ان المصريين قد اعتنقوها بسهولة اذ وجدوا فكرتها عن الحياة بعد الموت متلائمة مع ميولهم .

وإذ أقبلت الطبقات الدنيا على الدين الجديد ظل المثقفون من وثنيي الاسكندرية يتعبدون العقل وفق منطوق المدرسة الافلاطونية الجديدة وتمسك الاقطاعيون اليونان بوثنيتهم الهيلينية فأزدادوا تنائياً وانفصاماً عن العامة .

وفي نهاية القرن الميلادي الثاني اصبحت الاسكندرية مهد آباء الكنيسة الاوائل وانجبت المدرسة المسيحية الفلسفية التي اسسها بانتيوس عدداً كبيراً من المفكرين المسيحيين امثال كلمينت واوريجن وبلوتينوس ولونغينوس . وهكذا اصطدم الدين المسيحي اصطداماً مباشراً بالوثنية الاغريقية في العاصمة (الاسكندرية) وادى الاصطدام الى تعريض المسيحيين الى حملة اضطهاد وتعذيب بين ٢٤٩ و٢٥١ بعد الميلادالا انالمسيحية الاسكندرانية صمدت للتجربة لتصبح بعد قرن اقوى قوة في حوض المتوسط بعد روما المسيحية .

وربما نشأت الرهبنة المسيحية في مصر مستمدة جذورها عن الرهبنة التي كانت معروفة بشكل بدائي لدى النساك الوثنيين.ويقال ان سانت انطوني هو الذي اسس الرهبنة المسيحية والهم النساك والكهنة المسيحيين انشاء الاديرة على ضفاف النيل . وكان القديس باشوميوس هو اول من اسس ديراً بمعنى الكلمة وذلك في مطلع القرن الرابع الميلادي.وقبيل وفاته قامت في مصر تسعة أديرة تضم زهاء سبعة آلاف راهب وراهبة نظمت حياتهم وصلواتهم وطقوسهم تنظيماً مفصلاً حسب قوانين ونواميس دائمة.ولقد قادت الاديرة المسيحية في مصر حركة المقاومة ضد الوثنيين وضد الحكام الاجانب الذين كانوا يمارسون الوثنية ، مؤيدة في هذه المقاومة ثورة وطنية عامة نشأت في طول مصر وعرضها من خرائب مدينة طيبة حتى مرافق الاسكندرية .

وفي عام ٤٥١ اصطدمت الكنيسة المصرية مع الكنيسة البيزنطية التي كانت منشغلة بجعل القسطنطينية زعيمة العالم المسيحي او شريكة لروما في هذه الزعامة . وكان الاصطدام بسبب الخلاف بين الكنيستين على طبيعة المسيح، فالكنيسة

المصرية تقول ان للمسيح طبيعة واحدة بينما تقول الكنيسة البيزنطية ان له طبيعتين ولما انتصر مجمع كاليدونيا لرأي الكنيسة البيزنطية ضد رأي الكنيسة المصرية رفض المصريون التخلي عن عقيدة وحدة طبيعة المسيح واسسوا نتيجة ذلك كنيسة مستقلة دعيت فيما بعد باسم الكنيسة القبطية . ومما يذكر ان جماهير الاسكندرية قد قتلت اول بطريرك ارثوذكسي ارسل ليحكم الكنيسة المصرية المتمردة، وبعد ذلك اقام في الاسكندرية بطريركان احدهما الممثل الرسمي للكنيسة البيزنطية والثاني البطريرك القبطي قائد الكفاح المصري ضد الامبراطورية .

والواقع ان الخلاف العقائدي كان يخفي خلافاً بين المصالح المتضاربة ويبدو هذا من الاسم الذي اطلقه الاقباط على خصومهم الدينيين الذين دعوهم باسم الملكيين وهو لفظ يضارع في معناه لفظ «انصار الاستعمار» .

ولا ريب ان حكام بيزنطة قد ادركوا المعنى الحقيقي وراء تمرد الكنيسة المصرية وهكذا فقد اضطهدوا الكنيسة القبطية اضطهاداً قوياً بعد مجمع كاليدونيا ولا بد ان مصر كانت وقتذاك اخصب جزء من الامبراطورية بالاضطرابات واحفلها بالمتاعب . إلا ان هذا النضال الوطني ذا الطابع الديني زج مصر في حالة من الفوضى المستديمة التي اصابت التجارة والزراعة والادارة بالضعف والتفكك بينما فقدت الاسكندرية مركزها وسمعتها كحاضرة للعلم والمعرفة .

لقد افلست الحضارة الغربية – حضارة اليونان وروما في صهر مصر ببوتقتها فالتفتت مصر من جديد نحو آسيا حيث قامت كذلك في سوريا وفلسطين بعد مجمع كاليدونيا حركة تمرد ديني تستر المقاومة القومية ضد بيزنطة ، ولم يكن هذا التحول نحو الشرق حتمياً او طبيعياً بالضرورة، فلقد خلق الحضارة المصرية على النيل اناس عاشوا على النيل من الشمال الى الجنوب كصلة وصل بين البحر الابيض المتوسط وافريقيا السوداء . . وبالطبع لم يكن هذا الشعب شعباً عربياً وان كانت بالطبع ثمة قبائل عربية في صحاري مصر الغربية . الا ان تلك الواحات العربية لم تكن في الواقع شطراً من حضارة وادي النيل .

وواضح هنا ان الذهن المصري قد انطبع بطابع انقسامي موزع قبيل الفتح العربي وقد ظل الانقسام طابع الذهنية المصرية منذ ذلك الحين . لقد نبذ المصريون

العالم الهيليني الاغريقي والتفتوا صوب العرب ضد الغرب رغم ارتباطهم الجغرافي بحوض البحر الابيض المتوسط ورغم وجود جاليات يهودية واغريقية قوية ساعدت على استمرار صلة مصر بالعالم المتوسطي .

اجل لقد اختارت مصر قبل اكثر من ١٣ قرناً ان تلقي بنفسها في احضان آسيا ومنذ ذلك الحين لم تغير رأيها على الرغم من محاولات بعض حكامها مثل الخديوي اسماعيل الذي اراد ان يجعلها غربية الطابع والذهنية .

خضعت مصر للعرب والاسلام عام ٦٤١ ولم تتخل عن ولائها للاسلام وللحضارة الآسيوية منذ ذلك الحين على الرغم من انها قاست احياناً في خلال ١٢٠٠ عام في ظل الامبراطوريات العربية والاسلامية المتعاقبة من البلاء ما لم تقاسه من قبل. وعندما عرض عليها نابليون الخلاص من الحكم الفاسد حجبت عنه الترحيب الذي قابلت به الاسكندر المكدوني الذي كان قد عرض عليها مثل هذا العرض ، بل ان كل يد مصرية ارتفعت ضد نابليون بدلاً من ان تمتد اليه بالموادعة .

ولقد عزا كاتب فرنسي الى المصريين في عهد اللورد كرومر انهم كانوا يبررون تأييدهم لليابان وموالاتهم لها بالعطف في حربها مع روسيا بقولهم :

« اننا كمسلمين اتراك ومصريين مع اليابانيين لأن اليابانيين شعب شرقي .. صحيح ان اليابانيين لا يدينون بالاسلام ولكنهم يقاتلون امة تمثل شيئين باسمها تعرضنا لاقصى الذل واعظم الشقاء ألا وهما: الحضارة الغربية والدين المسيحي ».

والواقع ان مصر الجديدة لم تزل تمتمل بهذه الروح التي تربطها بآسيا فهي تندفع بروح باندونغ الى التكاتف مع آسيا في وقت يمكن لمستقبلها الاقتصادي ان ينال نفعاً أيسر عن طريق تنمية وتوثيق علاقاتها مع الدول الغربية .

ان « الدوائر الثلاث » التي أتى الرئيس عبد الناصر على ذكرها في (فلسفة الثورة) هي تعبير عن الروح المصرية اكثر مما هي تبيان لمنهج سياسي ، فلا معنى للبحث فيها او لتشجيبها على ضوء المنطق .

لقد يتفاهم الغرب من جديد مع مصر ولكن لا بد ان يقوم هذا التفاهم على الاعتراف بأن مصر تنتمي الى الكتلة العظمى من شعوب آسيا وافريقيا المناضلة.

الفصل الرابع

في عام ٦١٠ هبط الوحي في غار حراء على رجل من قريش عرفه العالم اجمع باسم النبي (محمد) الذي يعتبره المسلمون آخر الرسل والانبياء وبعد ان اخذ يبشر الناس بدعوته ويلقى الاضطهاد في مكة ١٣ عاماً عبر هو وصحبه الصحراء الى المدينة التي رحبت به فكان تاريخ هذه الهجرة بداية تاريخ العهد الاسلامي .

لقد توفي محمد (صلعم) عام ٦٣٢ بعد ان فتح مكة صلحاً وحطم اوثانها وتلقى الخضوع من معظم قبائل الصحراء العربية . وفي تلك الاثناء كانت الامبراطوريتان البيزنطية والساسانية منشغلتين بتحطيم بعضهما بعضاً فلم تنتبها كثيراً الى المنطقة الصحراوية الحجازية التي كانت مسرحاً لتلك الاحداث ، فلما صدت الحاميات البيزنطية بقيادة هيراكليوس هجوماً شنه العرب على الاردن لم يرتد الحادث أية اهمية غير عادية في نظر الامبراطورية ، ولكن لم تمض سبع سنوات على تلك الحملة حتى انتزع العرب المسلمون سوريا من الامبراطورية البيزنطية .

اما الشعب السوري الذي كان سامياً كالمغيرين والذي يؤمن بالطبيعة الواحدة للمسيح مخالفاً بذلك ايمان القسطنطينية فقد استسلم بسهولة الى الطابع العرقي والديني للفاتحين الجدد .

ولقد كان سقوط سوريا بيد العرب المسلمين ايذاناً بسقوط مصر نظراً لقربها من الحجاز ومن سوريا ونظراً لان الملجأ الذي توفره عاصمتها الاسكندرية للاسطول البيزنطي كان يؤلف خطراً على الامبراطورية الاسلامية الناشئة وبالاضافة الى ذلك كان عمرو بن العاص فاتح فلسطين يعرف مدن مصر وطرقاتها والكثير عن

ثرواتها فلما جاء عام ٦٣٩ اجتاز الحدود المصرية عند العريش بأربعة آلاف من جنوده على ظهر الجمـــال وما لبثت ان عززتهم نجدة من ستة آلاف مقـــاتل. واستطاع هذا الجيش ان يقاتل البيزنطيين ويقهرهم آمنا جانب الشعب المصري الذي كان مناهضاً لبيزنطة . فلما وقف عمرو بن العاص مع ١٠ آلاف مقاتـــل امام اسوار الاسكندرية اشار اسقف الاقباط على رعاياه بعدم مقاومـة المسلمين واخيراً سلم البطريرك سيروس ممثل بيزنطة المدينة الى الغزاة المسلمين على الرغم من حاميتها البالغة ٥٠ الف رجل ومن مرابطة اسطول قوي في مينائها واستطاع الامبراطور كونستانس ان يستعيد المدينة بعد ثلاث سنوات ولكن عمرو بن العاص فتحها من جديد عام ٦٤٦ وبفتحها انتقلت هي ومصر نهائياً مـن ايدي ملوك المسيحية الى النفوذ الاسلامي .

لقد دام الحكم العربي ٥٠٠ سنة كانت مصر في خلالها ولاية تابعة فترة وفترة اخرى ولاية مهيمنة في امبراطورية اسلامية كانت دائمة الاضطراب . والواقع ان الصراع على زعامة الامبراطورية والديانة الاسلامية قد بدأ بعيد وفـــاة النبي وتمخض عن قيام العصر الاموي الذي حكم البلاد الاسلامية من دمشق من عام ٦٥٨ الى عام ٧٥٠ ليتلوه العصر العباسي الذي حكم الامبراطورية من بغداد حتى عام ٨٦٨ ولما انهار العباسيون قامت في شمال غربي افريقيا قوة جديـــدة تحت زعامة عبيد الله الذي ادعى انه من نسل الرسول من جهة زوجته فاطمة ومـــا انتصف القرن العاشر حتى كان جوهر كبير قادة حفيد عبيد الله يدق ابواب مصر من جهة الحدود الليبية وكان المصريون كالعادة تعبين من فساد الحكم ففتحـوا له ابواب الاسكندرية وتوالت انتصارات جوهر في مصر فلما جاء عام ٩٦٩ كانت كل مصر قد اصبحت في قبضته فاتخذها قاعدة زحف منهـــا شمالاً ففتح سوريا ووصل الى حدود العراق ومنذ ذلك الحين ولمدة قرنين حكم الخلفاء الفـاطميون امبراطورية عربية من القاهرة العاصمة الجديدة التي بناها جوهر لمصر .

لقد انتهز الصليبيون انهيار قوة آخر الخلفاء الفاطميين واستفادوا من المناحرات الدموية بين الحكام العرب في الشرق الاوسط فأقاموا في سوريا عدداً من الامارات

ثم اقاموا مملكة القدس، ولكن مصر كانت بقاعدتها البحرية في عسقلون (فلسطين) تهددهم باستمرار نظرياً، الا ان الفاطميين في ذلك الحين كانوا اضعف من ان يهاجموا الصليبيين واضعف من ان يردوا هجماتهم فقد كانوا مهددين بالذات من نور الدين الايوبي القائد الكردي الذي يزحف من الشمال بقواته ذات الصبغة الكردية متجهاً الى مصر مركز الخلافة الفاطمية . والواقع ان نور الدين استعاد دمشق من المسيحيين في بحر سنة من استيلاء الملك بلدوين الثالث عاهل القدس على عسقلون في منتصف القرن الثاني عشر . وامام هذه التطورات عقد الفرنجة في القدس والخلفاء الفاطميون الحائرون في القاهرة حلفاً قصير العمر ضد هذه القوة الجديدة الزاحفة على مصر بقيادة (شيركوه) الذي تجاوز عن القدس في طريقه لفتح مصر لحساب سيده نور الدين الايوبي .

هزم الفاطميون ودفعوا ثمن ضعفهم وغدرهم عندما عين نور الدين الايوبي قائده شيركوه والياً على مصر فلما مات خَلَفَه في الولاية صلاحُ الدين الايوبي .

ان العالم العربي يمجد صلاح الدين الايوبي كبطل عظيم من ابطاله وان بعض القوميين العرب في الزمن الحاضر ليصفون الرئيس عبد الناصر في تمجيدهم اياه بأنه « صلاح الدين الجديد » . ولكن ذلك الذي ورث الامبراطورية الفاطمية كان كردياً فلما استلم الحكم انتهى الى الأبد الحكم العربي على مصر .

ويبدو ان صلاح الدين الايوبي كان قد تخلى موقتاً عن دراساته واجتهاداته الاسلامية ليزحف مع شيركوه على مصر ولكن النزعة الدينية فيه تضافرت بعد ذلك مع مطامحه الدنيوية الشخصية فقرر ان يعيد المذهب السني الى سابق مجده وسلطانه في مصر كما قرر ان ينظف ارض الاسلام من الفرنجة ولقد قارب النجاح في تحقيق الأمرين ، ذلك ان المصريين الوادعين اخذوا يعودون في ظل حكمه المتسامح الى المذهب السني بينما قاد صلاح الدين جيشه الى فلسطين لاستعادة القدس من المسيحيين الاوربيين ولتوسيع سلطنته حتى دجلة .

وكانت الروح الصليبية التي تخامر اوربا الغربية قد استنفدت قواها بشكل لم تعد معه قادرة على ان تستعيد قوتها بعد الهزائم التي الحقها بها صلاح الدين

لقد قاد لويس التاسع عاهل فرانسا بذاته حملة صليبية سادسة استهدفت مصر هذه المرة ولكن الحملة باءت بالفشل الذريع بعد ان تخبط الصليبيون في الاقنية جنوب دمياط وجاء الطاعون يقضي على ما وفره المسلمون من مقاتلي الحملة ولم يعلم صلاح الدين الايوبي الذي كان وقتذاك يحتضر في دمشق بهزيمة الصليبيين في مصر هزيمة نهائية في حملة كانت آخر جهد منظم بذلته المسيحية في القرون الوسطى لاستعادة الشرق الاوسط من العرب المسلمين .

لقد قوى صلاح الدين الايوبي جيشه بالجنود الاكراد المرتزقة وبالارقاء فلما مات اغتال الارقاء ابنه طوران شاه وكما فعل اسلافهم الجنود الارقاء في العهد الفرعوني فانهم استولوا على الحكم في مصر . وبعد وفاة طوران شاه حكمت البلاد المصرية حماته شجرة الدر التي كانت جارية معتوقة . اجل حكمت مصر اولاً عن طريق زوجها عزالدين ايبك ولكنها سرعان ما تخلصت من هـذا الزوج اغتيالاً وانفردت بحكم مصر الى ان اغتيلت هي الاخرى ضرباً بالقباقيب الخشبية في الحمام الملكي بيد جواري ضرتها زوجة عز الدين ايبك الاولى .

اما قطز (الملك المظفر) الذي خلف ايبك فقد اغتيل هو الآخر بيد بيبرس وهكذا بدأ حكم المماليك بداية دموية كانت الطابع الدائم له في حياته التي استمرت ٣٠٠ عام .

ما من مقام يضارع مقام صلاح الدين لدي العرب سوى مقام بيبرس الذي اسس أمبراطورية المماليك واستعاد البلاد الاسلامية من الغزاة ، ذلك ان امبراطورية صلاح الدين قد تقوضت بعيد وفاته واستعاد الفرنجة القدس ولكن بيبرس لم يطرد الفرنجة نهائياً من الديار المقدسة انما زحف بجيوشه ليوقف الزحف المغولي ويصده .

وقد اتم الملك قلاون والملك الاشرف فتح آخر المعاقل الصليبية واستطاعا بالحرب والدبلوماسية ان يزيلا عن مصر خطر التتار بصورة نهائية .

لقد كان حكم المماليك ، على الرغم من انه لم يدم سوى ٣٠٠ عام ، طويلاً ثقيلاً وهداماً . ولقد غرق منذ البداية في المنازعات الدموية وفي التفرقة العنصرية فقد تسامى المماليك الارقاء في الاصل عن الشعب وتكبروا عليه وشمخوا وطغوا وبغوا في احكامهم العامة وسلوكهم الفردي وتنازعوا الخلافة فيما بينهم فلم يكن

حكم سلطان المملوك ليدوم اكثر من ستة اعوام اذ كان يقتل او يعزل او يطرد..

وفي عام ١٥١٧ بسطت الامبراطورية العثمانية سلطانها على مصر عندما فتح السلطان سليم القاهرة التي حرمت بعد ذلك من اية اهمية سياسية او دينية في المنطقة الشرقية من البحر الابيض المتوسط .

وهكذا انحدر مقام القاهرة من عاصمة امبراطورية الى عاصمة اقليمية كما حرمت الكثير من صناعتها واصحاب الحرف المبدعين الذين نقلهم الاتراك الى القسطنطينية كما نقلوا الى البلاط العثماني الخليفة المتوكل آخر السلالة العباسية الملكية ذلك ان بيبرس كان قد جاء في ايامه بالخليفة العباسي الى مصر واحتفظ الذين خلفوه من امراء المماليك بخليفة عباسي لاسدال طابع الشرعية الدينية على حكمهم وما لبث سلاطنة بني عثمان ان ادعو بعد ذلك خلافة المسلمين بحجة ان الخليفة المتوكل قد وهبها اليهم .

اما النفوذ الديني الوحيد الذي بقي للقاهرة فيرجع الفضل فيه الى الازهر الشريف . اما سلطة المماليك في مصر فانها لم تنته بالفتح العثماني ذلك لان الحكم التركي كان امتداداً لحكم المماليك وعهدهم، على الرغم من ان السلطان سليم ابادعدداً كبيراً من نخبة المماليك النافذين. الا ان الذين بقوا على قيد الحياة ظلوا يحتفظون بالنفوذ على مصر دون ان يعيقهم كثيراً الوالي التركي الذي كان يحكم مصر بالنيابة عن السلطان .

والواقع ان احوال المصريين قد ازدادت سوءاً في ظل الحكم العثماني فلقد تضافرت مظالم الوالي التركي ومفاسده مع مظالم المماليك ومفاسدهم .

يستقي الاتراك العثمانيون جذورهم القومية من موجة هجرة بربرية جاءت بين جحافل المغول واجتاحت الايرانيين والسلاجقة الى ان استقرت في تركيا وما لبث ان احتواها الاسلام . فلما جاء القرن الرابع عشر كانت الامبراطورية العثمانية تمتد من حدود سوريا الى الدانوب ثم ما لبثت ان توسعت في عهد سليمان القانوني في القرن السادس عشر حيث ضمت بالاضافة الى مصر والنوبة بلاد شمال افريقية والحجاز واليمن والعراق وارمينيا والاناضول وسوريا وبلغاريا

واليونان والمجر والبوسنة والهرسك وصربيا ثم توقف امتداد الامبراطورية العثمانية عندما اخفقت جيوشها في الاستيلاء على فيانا عاصمة الامبراطورية النمسوية عام ١٦٨٣ وما لبثت الامبراطورية العثمانية ان اخذت تجابه قوتين خطيرتين هما قوة دول اوربا الغربية وقوة الامبراطورية الروسية اللتين بدأتا تأخذان باهداب الحضارة الصناعية مستمدتين قوى جديدة لا طاقة لتركيا بها..

وهكذا اخذت الدول الاوربية تقلم اطراف الامبراطورية العثمانية الا ان منازعاتها القومية منعتها من التضافر في جهد مشترك للاستيلاء على القسطنطينية وهكذا ظلت الامبراطورية العثمانية تجرر اقدامها في حياة بائسة حتى انهارت نهائياً في الربع الاول من القرن العشرين .

وفي خلال تلك الفترة الطويلة التي اقتضتها عملية انهيار الامبراطورية العثمانية عاشت مصر عيشة القرون الوسطى فلم تتطور فيها الاوضاع تطوراً كبيراً عما كانت عليه زمن الفتح العربي قبل الف عام .

لقد كان الوضع الجغرافي لمصر هو الذي تحكم في مصيرها. ومع انها لم تكن في اطراف الامبراطورية بحيث يسهل انتزاعها من الاتراك فان كونها واقعة في ملتقى الطرق بين افريقيا وآسيا واوربا قد جعلها في النهاية خليقة بأن تحيط بها اطماع الفاتحين .. وهكذا آن أوان فتحها ودنت ساعتها في نهاية القرن الثامن عشر عندما نزل نابليون بجيوشه الى البر في الاسكندرية واستطاع بسيفه وعلمائه ان يهز مصر من سباتها العميق ..

افاقت مصر فجأة لتجد نفسها في عالم كان فلسفياً وتكنولوجيا يعد ذاته العصر الصناعي فكانت هذه اليقظة بمثابة بداية النهاية لعصور مصر المظلمة. ولهذا فقد اعتبر الفتح النابليوني لمصر على الرغم من قصر امده نقطة انطلاق لتاريخ مصر الحديث .

* * *

ألفت الموجة الاولى من الفاتحين العرب في القرن السابع سلالة اجتماعية عسكرية منع على افرادها استملاك الاراضي خارج شبه الجزيرة العربية. كما فرض

عليهم ان يعيشوا في معسكرات خاصة بهم في معزل عن سكان البلاد التي يحتلونها .
وكانت الجزية التي تجبى من البلاد المفتوحة (كانت مصر وحدها تؤدي ستة ملايين جنيه سنوياً) توزع على العرب ابتداء من زوجة الرسول وانتهاء بأبسط جندي .. ولقد عمرت هـذه التفرقة زمناً طويلاً لأن تلك السلالة العسكرية الاجتماعيـة اوصدت ابوابها في وجه معتنقي الاسلام وان كانت قد رفعت عنهم الجزية وخففت الضرائب المستحقة عليهم .

لقد منح الحكم الاسلامي الطوائف الدينية في مصر بعض الاستقلال في القضايا الدينية والشؤون المدنيـة ، وقامت الادارة العامة الاسلامية في مصر على أسس تشبه اسس الادارة البيزنطية . وفي ذلك الحين كان اليهود والنصارى يدفعون الجزية ويعاملون باعتبارهم من اهل الكتاب معاملة متساوية مع المسلمين، إلا ان الادارة الاسلامية حجبت عنهم الرعوية الكاملة فقد اعتبروا من الموالي وهكذا حرموا من حق القتال بجانب العرب في فتوحاتهم . [1]

لقد جاء العرب الى مصر بلغة غنية وسيف باتر ودين بسيط غير معقد .. وبالاختصار جاؤوا بقدوة ساطعة الى مصر حيث كان الفساد يأكل جهاز الحكم والسلك الكهنوتي .

ولقد وصف احد عيون كسرى هؤلاء الفاتحين العرب اذ قال : « لقد رأينا اناساً يفضل كل منهم الموت على الحياة والتواضع على الجبروت كما رأينا ان الدنيا هي آخر من يغرهم ويغويهم » واذ اجتـاحوا مصر بنصر سريع ناجز احتفل الخليفة عمر بن الخطاب – بانتصار جيش عمرو بن العاص باقامـة الصلوات في المسجد الحرام بمكة كما انه اولم وليمة عامة قدم فيها اللحم والخبز والتمر .

والواقع ان العرب الذين لم يكونوا يعرفون من الدنيا شيئاً والذين لم يكونوا يملكون منها كثيراً كانوا بذلك راغبين عنها، خاصة وانهم لا يعرفون ما تستطيع ان تمدهم به . لقد انطلقوا متفجرين من الصحراء العاتيـة التي حفظت لهم فقرهم وشظف عيشهم فحالت بين حياتهم وبين التأثر من الحضارات التي برزت في بلاد فارس ومصر وبيزنطة وروما واليونان وبلاد ما وراء النهرين .. اجل انطلقوا

(١) لم يحرم الاسلام على الموالي ان يحاربوا في صفوف جنوده .

فجأة من هذه الصحراء العازلة ليجدوا انفسهم في عالم كان قد اصاب سهماً من التقدم في ميادين الفنون والصناعات وفي الرياضيات الفكرية ووسائل الحكم والتجارة . فكان عليهم والحالة هذه ان يتعلموا كل شيء مبتدئين بأبجدية كل شيء ! إذ لم يتوفر لهم سوى عامل تديني واحد هو ايمانهم بأن لا إله الا الله كفكرة فرضها الرسول العربي على الأمة العربية كيما ترفع العرب من ظلمة جهالتهم وجاهليتهم الى صعيد حكمة العالم الجديد الذي دخلوا اليه . ولكن الفساد اخذ يدب اليهم اذ اخذوا يأكلون ثمار المعرفة وثمار العلم بالدنيا . لقد اوصى الرسول العربي رجاله بأن يحسنوا معاملة الناس وبذل عمرو بن العاص جهده كيما يطيع ، فردّ الى الاقباط بطريركهم بنيامين واحترم حرية معتقداتهم ولم يبعهم بيع الارقاء ، انما تعهد بشرفه ان يصون ارواحهم وارواح ابنائهم وان يضمن سلامة ممتلكاتهم ولم ينهب كنائسهم . ومع ان سلطات مكة قد اعتبرته بالغ التسامح في جباية الجزية والضرائب فان القديس جون النيقوي قد كتب بعد قرن من فتح مصر يصفه بأنه رجل من « عرق بربري » لم تكن تراوحه حيال المصريين اي رحمة ! او كتب يقول ان المصريين كانوا يختبئون هاربين من فداحة الجزية ..

واذا كانت الحقيقة التاريخية دائماً موضع جدل فيمكن الاستنتاج منطقياً بأن تسامح عمرو بن العاص كان نسبياً كما كان مرتبطاً في طبيعته ومداه باحتياجات السلالة العسكرية العربية والجيش العربي المحارب لإعلاء كلمة الله . وهكذا فلقد ظلت اقدار مصر حتى ذلك الحين تجعلها بقرة حلوباً لكل فاتح ، سواء كان من البطالسة او الرومان او العرب او المماليك او الاتراك . فلم يتح لمصر خلاص من الاضطهاد إلا في فترات قصيرة الامد بينما عاشت دهوراً طويلة في ظل الطغيان والاستبداد الذي اهمل شؤونها .

لقد كان احمد بن طولون الوالي العباسي الذي استولى لنفسه على مقاليد الحكم واعلن نفسه خليفة على مصر ، رجلاً على جانب من نبل الخلق وجه رعايته الى العلوم واشتهر بالعدل مع رعاياه إلا انه كان مبذراً متلافاً بشكل عجيب جرّ على مصر غضب الخليفة وحق عليها عقابه وجرها بصورة غير مباشرة الى الوقوع

تحت حكم كافور الخصي الحبشي المجنون .. وعندما قامت دولة الفاطميين تمتعت مصر من جديد ببهاء البلاط الملكي، الا انها تمتعت اكثر من ذلك بقسط من الرخاء والعدالة دام امرهما حتى منتصف القرن الحادي عشر . فانتشر العمران في تلك البرهة وقامت في القاهرة آلاف البنايات المتعددة الطوابق، فكان بعضها من ستة طوابق. كما رصفت الطرق الرئيسية واضيئت بينما كافحت الدولة الغلاء والغش وعاقبت من يرفع الاسعار . ومن المحتمل الا يكون المزارعون والفلاحون قد اصابوا سهماً كاملاً من هذا الرخاء نظراً لأن حاجات البلاط المترف والفتوحات الحربية كانت تسد من كدحهم . ولكن السلام كان يخيم على البلاد فكانت تلك الايام ميمونة سعيدة بالقياس الى مستوى ما تبعها بعد ذلك من ايام .

لقد أسهمت الادارة الحكومية الممتازة التي اقامها الخليفة الفاطمي ابو منصور نزار العزيز مساهمة كبرى في توفير اسباب الرخاء اذ اعادت تنظيم الانتفاع بمياه النيل. ولكن الفاطميين ظلوا مع ذلك في نظر المصريين وبقية الاقطار الاسلامية من الاجانب والخوارج فاخذت امبراطوريتهم بالانحلال عام ١٠٥٠ نتيجة المقاومة الشديدة من المسلمين السنيين في افريقيا وسوريا وفلسطين . وبعد ٢٠ عاماً من هذا التاريخ اجتاحت موجات الطاعون والمجاعات مصر فخربت كيانها. بينما غرق الحكم الفاطمي في دماء الخلفاء والوزراء الذين كانوا يتآمرون لاستلام الحكم بالانقلابات والاغتيالات. فكانت هذه الفترة فصلاً اسود من تاريخ مصر .وقد ازدادت سواداً بسبب تزايد شرور جنود الفاطميين المرتزقة ومواليهم وعبيدهم ، الذين طغوا وبغوا فاثقلت الضرائب التي فرضها الخلفاء الفاطميون المسرفون كواهل الناس وقصمت ظهورهم نفقات الجيش الفاطمي بحيث ان المزارعين تركوا الزراعة بالآلاف يأساً وقنوطاً نظراً لكثرة ما تعرضوا له من المصادرات التعسفية وهكذا انتهى بالنسبة للمسلمين والمسيحيين واليهود على حد سواء عهد الحكم العربي كما بدأ بالجوع والفقر .

وجاء الحكم الايوبي فكان صلاح الدين الايوبي حاكماً حكيماً واسع الافق ادار مصر مباشرة. فكان الخليفة والوزير والخازن وقاضي القضاة في آن واحد.. ولقد

اشرف كلما اقام في مصر اشرافاً حازماً عادلاً على تسيير الجهازين القضائي والمالي . وقد اعاد بعض الفعالية الى ادارة الانتفاع بمياه النيل وعقد المعاهدات التجارية مع الدول التجارية في حوض البحر الابيض المتوسط ،فاصبحت مصر في عهده بلداً آمناً مطمئناً وخاصة ان صلاح الدين استطاع ان يحول التجارة مع الشرق من منطقة الفرات المضطربة الى منطقة مصر والبحر الاحمر الامينة الهادئة .. اما المملوك بيبرس فإنه لم يبل فقط ابدع البلاء في اقامة امبراطوريته بحد السيف، انما عمل من اجل خير مصر كذلك فشق الاقنية واصلح الثغور والموانىء واقام بين القاهرة ودمشق مصلحة بريدية سريعة تعتمد على الخيول . الا ان تكاليف حروب صلاح الدين مشفوعة بتكاليف حروب بيبرس وتكاليف اسرافه العجيب في بلاطه قد جرت الخراب في النهاية على مصر . فلم يضارع بلاط المماليك في الترف والاسراف أي بلاط ملكي منذ عهد البطالسة . ولقد جمع المماليك اصحاب الحرف حول البلاط ولا ريب ان سكان القاهرة استفادوا من مواهبهم واعمالهم . والمعروف ان صلاح الدين قد بنى القلعة التي كان يسكن فيها بينما عمّر كثيرون من المماليك ابدع المساجد والمدارس . وان كانت كل هذه الاثار العمرانية لا تغطي او تحجب هدرهم لاموال الخزينة المصرية هدراً فظيعاً .

ومما يذكر كذلك ان الخليفة المملوك الناصر قد شق قناة تصل الاسكندرية بالنيل وعمل فيها مائة الف عامل كما شق مجرى من النيل الى القلعة في القاهرة وعمر اكثر من ثلاثين مسجداً وعدداً من الزوايا والتكايا والحمامات والمدارس وقضى على معاقرة الخمور وجلد الخبازين الذين احتكروا الحبوب وتلاعبوا بالقوت وشجع التجارة مع اوربا . ولكن الضرائب الفادحة التي فرضها سببت الشقاء العام وعجلت في انهيار حكم المماليك البحريين فجاءت المجاعات والحروب الاهلية بعد عهده وجاء الطاعون بعد ذلك يجتاح شعباً لم تكن له القدرة على مجالدته وهكذا فان الموت الاسود (الطاعون) الذي حاق باوربا سنتين قد حاق بمصر وفتك بأهلها سبع سنوات .

ومنذ ذلك الحين حلت التعاسة بمصر بشكل يكاد يكون مقيماً فحكم المماليك .

البرجيين (البريين) كان فاسداً جملة وتفصيلاً . حتى ان السلاطين بالذات كانوا يغشون العملة ويتلاعبون بمعايير النقود التي يسكونها .. واصبحت المجاعات ضيفاً دائماً على مصر التي عانت في هذه الفترة ولا ريب احلك ايامها واطول بلاء عرفته في تاريخها. فلما ثار الفلاحون – الفئة التي عانت اكثر البلاء – قمع المماليك ثورتهم بوحشية بالغة قصمت ظهورهم وشتتت كيانهم فأخذ البدو يغزون الاراضي المزروعة واخذ الجراد يلتهم ما ابقت عليه غارات البدو وعاد الطاعون الى مصر مرات ومرات.. وكأنما لم تكتف مصر من هذه الاهوال اذ ابتليت بشكل غير مباشر من تقدم العالم الغربي، ذلك انه عندما اكتشف فاسكو دي غاما طريق رأس الرجاء الصالح الى الشرق تحولت تجارة التوابل وغيرها من المحصولات الشرقية التي كان يحتكر المصريون التجارة بها من الموانىء المصرية الى الموانىء الاوربية واخذت السفن البرتغالية والاوربية تغلق البحار في وجه السفن العربية .

اما الامبراطورية العثمانية فقد قامت كذلك لشن الحروب وليس للعمران ومع ان استيلاءها على مصر قد انقذ البلاد المصرية من الفوضى المطلقة فأنه مع ذلك تمخض في النهاية عن اوضاع مفجعة احيت اوضاع حكم المماليك البريين . فعندما غادر السلطان سليم مصر ترك والياً تركيا ولكنه ترك كذلك ١٢ سنجقاً (ولاية او مقاطعة ادارية) في عهدة الامراء المماليك الذين عفا عنهم .. فكان كل باي منهم يحيط نفسه بالمحاربين الارقاء الجراكسة ويحكم مقاطعته كملك مطلق مستبد ؛ فهو يجبي الضرائب ويصادر الاغذية والمواشي لاطعام جنوده . والواقع ان مجلس ادارة مصر كان يتألف من البابات المماليك الذين صارت لهم الكلمة العليا بحيث لم تعد هناك من سلطة حقيقية للباشا التركي موفد الباب العالي .. فكان الحكم التركي بلاء على الناس وكانت الجزية التي التزم المماليك دفعها الى القسطنطينية تقع على كاهل الشعب. فكان جهاز الحكم يعتصر الفلاحين واصحاب الحرف اعتصاراً لجمع الجزية وتسديد ديون المماليك للخليفة العثماني ..

وكانت مصر طيلة ذلك موضع المنافسة والمناصرة بين الولاة الاتراك وبين المماليك الذين كانوا يملكون القوة العسكرية. والذين كانت الغلبة لهم عادة نتيجة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ذلك . والواقع ان عدد الولاة الباشوات الذين ارسلهم السلطان العثماني الى مصر خلال ٢٥٠ عاماً لم يقل عن مائة والٍ ! ! وبين الفينة والفينة كان المصريون يقومون بثورة ضعيفة وهم ينحدرون اعمــق فأعمق الى هاوية الفقر والشقاء .. وضاع الامان بين الناس فلم يعد مالك الارض وفلاحها اميناً على نتيجة سعيه ، لأن الدولة كانت تستولي على ثمرات عمله وكان الاتراك والمماليك يتنافسون في بيع ما يصادرونه من الاراضي والممتلكات والارزاق الى من يدفـع السعر الاعلى .

وفي غمرة هذه الاحوال اهملت الاقنيــة ووسائل الري وفقدت العدالة في طول البلاد وعرضها بينما حلت المجاعة بصورة دائمة واجتاحت الاوبئة البلاد من حين الى آخر . وقد ذكر المؤرخون ان زهاء ثلث مليون نسمة قد لقوا حتفهم بالطاعون عام ١٦١٩ وحـــده . وذكروا ان الطاعون اباد عام ١٦٤٣ سكان ٢٣ قرية ..

استعادت طبقة النبلاء من المماليك وجنودهم المرتزقـــة وعبيدهم ومواليهم السيطرة على مصر، واستقلوا في بادىء الامر برهة قصيرة عن الباب العالي. ولما اعترف السلطان التركي بأحد المماليك والياً على مصر كان هذا اعترافاً مبطناً من الامبراطورية التركية بالامر الواقع في مصر . ولقد حاولت الامبراطورية بعـد ذلك ان تستعيد سلطتها بتأليب المماليك بعضهم على بعض،وكادت تنجح في ذلك بعض الشيء ولكن نزول نابليون الى مصر فاجأ جهودها في منتصف الطريق ..

كانت مصر في ذلك الحين على شفا الدمار والهلاك نتيجة حكم المماليك القائم على السلب والانتهاك ونتيجة غــارات البدو على الاراضي الخصيبة بالاضافة الى جمود التجارة نتيجة غارات قطاع الطرق على القوافل وتحول التجارة الآسيوية من ثغور مصر الى ثغور اوربا .

وفي تلك الاحوال كان طبيعياً ان تنحدر مصر ثقافياً فقد توقفت حركة العمران في مطلع القرن الرابع عشر وخاصة بعد أن نقل العثمانيون ابرع الصناع واصحاب الحرف الى القسطنطينيـة وظلت امور الدين بأيدي عـــلماء لم يتقدموا الا قليلاً عما كان عليه الفكر في القرون السابقة فغشى النـــاس التعصب بدلاً من التنور

واقتصر التعليم على حفظ القرآن الذي كان يحفظه للطلاب في الكتاتيب اناس لا يعرفون شيئاً غيره .

قد لا يكون هناك من فارق مادي كبير بين احوال المصريين عندما اتاهم نابليون وبين احوالهم حين اتاهم العرب. واذا كان هناك من فارق فانه يكون لمصلحة العهد القديم حيث دخل المصريون العهد العربي كأمة يمثلها البطريرك القبطي وعندما اعاد عمرو بن العاص البطريرك بنيامين الى المصريين كان في الواقع يعترف بالمصريين كأمة. ذلك لانه لم يكن يفرق بالنسبة لمفاهيم زمانه بين القومية الدينية والقومية المدنية ولكن الميزان سرعان ما اختل لمصلحة العرب والمسلمين، فقد اقبل المصريون وخاصة طبقة الفلاحين يعتنقون الدين الجديد البسيط الخالي من التعقيد .لقد قاوم المصريون كافة الحكم البيزنطي ولكنهم خضعوا كافة للحكم العربي وانصهروا في الاسلام . فلما جاء نابليون كانوا قد فقدوا جميع خصائص الامة القومية اذ تحولوا الى شعب من شعوب المنطقة الاسلامية العربية .

لقد استغرقت عملية استعراب مصر تدريجياً عدة قرون عندما سمح لعرب الجزيرة بامتلاك الاراضي خارجها فهاجر كثيرون الى مصر، واقاموا فيها واعتنق كثيرون من الاقباط الدين الاسلامي وتزوجوا من العربيات فانهارت الحواجز بين الجنسين واخذت تزول تلك اللغة التي احتفظ بها الاقباط بعناد في بادىء الامر والتي سمح لهم العرب بالابقاء عليها . ثم زالت نهائياً بصدور امر من البلاط الاموي عام ٧٦ بابطال استعمالها واستبدالها بالعربية .

لقد دشن تحول المصريين والسوريين والعجم واليونان واليهود القاطنين في الامبراطورية الاسلامية الى اللغة العربية عهد العلوم العربية المزدهر العظيم، وتخلى الذهن العام عن كل تراث الا التراث الاسلامي او التراث المكيف وفق التقاليد الاسلامية . ثم انكفأ التيار العلمي نحو الجمود والعزلة في مصر وغير مصر؛ بل ان عزلة مصر عن التيار الثقافي العالمي اشتدت عندما اعاد صلاح الدين الايوبي المذهب السني الى مصر وطرد الغزاة الصليبيين الذين كانوا خليقين بأن يكونوا صلة وصل بين الشرق الاوسط وبين حركة النهضة والاصلاح في اوربا . واستكمل

السلطانان بيبرس وقلاوون العزلة بقهر الصليبيين ودحرهم نهائياً ووقف الزحف المغولي الذي كان ربما قد حوّل مجرى التاريخ المصري لما هو افضل او لما هو اسوأ .

ان حقيقة كون التاريخ المصري في خلال ١٢ قرناً بعد الفتح العربي يتألف فقط من فترات من العبودية والبلاء والشقاء تفشي احياناً على حقيقة ان عصور الظلام هذه هامة جداً وتتفوق على كل عصور اخرى في الاهمية من حيث ضرورتها لفهم نفسية مصر الحديثة المعاصرة .

ومع ان المصريين قد فقدوا في تلك الفترة الطويلة خصائصهم كأمة ذات مناقب قومية تميزها عن الامم الاخرى، الا انهم لم يفقدوا شعورهم بأنهم يفترقون عن غيرهم من الشعوب .. ولم يفقدوا شعور الترابط فيما بينهم كمصريين وشعور التمييز بين الظالم والمظلوم وقد لعب هذا الشعور دوره كأهم عامل في البعث القومي في مصر ، هذا البعث الذي رافقته الآلام العسيرة .

اننا لنستطيع ان نلمس ديمومة شعور التفرقة في النفس المصرية اذا ادركنا ان المصريين كانوا شاعرين بأنهم ضحايا دائمون . فقد شعروا بانهم ضحايا الباشا وضحايا الخديوي وضحايا المماليك وضحايا الاتراك بل حتى ضحايا اليونان والاقباط الذين قرنوا انفسهم بالاجانب كجباة للضرائب وكمرابين . ونظراً لشعورهم بأنهم ضحايا مظلومون فانهم عارضوا الحكم الفرنسي النابليوني كما عارضوا حكامهم وكما عارضوا الحكم البريطاني فيما بعد . واذا كانوا قد وقفوا بجانب هذا الحكم او ذاك فانهم فعلوا للتخلص من حكم سابق ثم للانقضاض على الحكم التالي .

لقد استقر في اذهان المصريين نتيجة تجارب القرون الطويلة المضنية ، بأن كل حكم اجنبي رديء . وانه اذا بدأ صالحاً فانه لا يمكن ان يبقى كذلك . والواقع ان هذا الاعتقاد الراسخ قد امد المصريين في نضالهم من اجل الاستقلال بقوة حافزة جعلتهم ينتصرون في النهاية او يكادون .

فالصراع لم يكن بين البريطانيين وبين الخديوي او بين البريطانيين والطبقة

الحاكمة او مصر انما كان بين المصريين من جانب وبين البريطانيين والطبقة الحاكمة المصرية من جانب آخر .

وهكذا لم يكن انهيار الحكام البريطانيين والمصريين نتيجة الثورة الناصرية مصادفة من مصادفات التاريخ انما كان نتيجة منطقية لاول انتصار سجله الشعب المصري على الحكم الفاسد المؤلف من عناصر محلية واجنبية .

الفصل الخامس

ما كاد القرن الثامن عشر يقترب من نهايته حتى كانت فرنسا قد بلغت اوج النفوذ في اوربا فلقد امتدت جيوشها عبر القارة الاوربية من روما الى انتيورب بينما اخذت تحشد قواتها على ساحل المانش استعداداً لغزو بريطانيا .

كانت الحرب في اوربا حرب تنازع بقاء بين القوميات. وعلى هذا الاساس نال نابليون الاذن من حكومة المديرين بالتوجه على رأس حملته الى مصر .. وكانت حجته لتبرير ذلك بأنـــه لا يمكن اخضاع بريطانيا طالما ظل اسطولها سيد بحر المانش، وبأنه يمكن اضعاف قوة اسطولها عن طريق قطع مواصلاتها مع الهند ولذا يجب احتلال مصر لقضاء هذا الوطر .

ولكن لعل نابليون كان كذلك يحلم ببناء امبراطورية فرنسية في آسيا تضارع تلك الامبراطورية التي اسسها الاسكندر ..

وربما كان تفسير الحملة الفرنسية يكمن في السببين الآتيين: تقليم اظافر الدولة البريطانية وتحقيق الحلم الامبراطوري. وهكذا جرت الحملة عام ١٧٩٨ وربما كان حدوثها حتمياً فقد كان لا بد من ان تصطدم الدولتان الفرنسية والانكليزية من تنافسهما الاستعماري على امتلاك مصر التي وصفها المؤرخ جورج يونغ بانها «دهليز الى غرفة العرش الآسيوي »

لقد هزت الحملة النابليونية مصر من سباتها العميق ولكن احداً ما في مصر لم يرحب بهذه اليقظة . ومع ان نابليون قد اعلن بانه كصديق للسلطان العثماني قد جاء لينهي حكم المماليك الفاسد وليعيـــد الحقوق الى الشعب وينهي آلام الناس

وويلاتهم وانه كصديق للاسلام قـد جاء ليدعم الدين فان المصريين احجموا عن تلقي ذراعيه اللتين فتحها لمعانقتهم .وكان ذلك متوقعاً منهم اذ ان تجربتهم التاريخية قــد عززت الشك في نفوسهم بكل قادم اجنبي . وهكذا فان الاسكندرية اغلقت ميناءها في وجهه فاضطر الى انزال قواته في جو رديء الى الفلاة وسار بمحاربيه البالـغ عددهم ٤٠ الف جندي عبر الصحراء زاحفين الى القاهرة وفي الطريق كان الفلاحون يهربون الى داخل البلاد ناقلين محاصيلهم ومواشيهم تاركين عصابات البدو تبيد الدوريات المعزولة التي ارسلها نابليون في اثرهم .

لقـد التف المصريون حول لواء المماليك المتعبين الذين اعدوا عدتهم للحرب ولكن بعد ان افرغوا خزانة الدولة ، بـل حتى ان الوالي التركي اعلن عداءه لنابليون وهرب الى سوريا رغم ان نابليون اعلن انه صديق السلطان العثماني وانه جاء لانقاذ حقوقـه ، واذ اخذ نابليون يطارده من دون جدوى ابحر نلسون باسطوله الى ميناء «ابو قير» وحطم الاسطول الفرنسي وهكذا فقد تحولت مصر الى فخ وقع فيه الفاتح المفلس نابليون الذي وجد نفسه بين شعب استسلم له ولكنه لم يخضع ويخنع ، كما وجد نفسه صاحب جيش يكاد يكون غير قادر على اطعامه . والواقع ان حاجته الشديدة الى المال قد خربت جهوده الصبورة من اجل كسب ود المصريين وولائهم. فقد فرض في بادىء الامر جزية عامة اجبارية على الجميع فلما استنفد المال المجموع بدأ يصادر اراضي الذين لا يستطيعون ان يبرزوا حجة ملكيتهم لها . ولما اخذ يطبق هذا المنهج على العقارات في القاهرة هبت العاصمة ثائرة واضطر الفرنسيون الى ان يخوضوا معركة اعظم وأدهى في شوارع القاهرة من اجل الحفاظ على مصر . . ولما جاء الشتاء حيث لا محاصيل ولا ضرائب عاد جباة نابليون يستخدمون في جبايتهم السوط والمصادرة وهكذا لم تمض ستة اشهر على وصول نابليون في مهمته التمدينية حتى كانت هذه المهمة قد انهارت تماماً أمام الحقائق القاسية..حقائق العوز وعداء الشعب المصري الذي اخفق في كسب وده.

وفي الوقت ذاته لم يرض السلطان العثماني بهـذا المتطوع الذي جاء لانتزاع حقوقه من ايدي المماليك فاعلن الحرب على نابليون بالذات وجرد عليه حملة رد

عليها نابليون بالمثل وهزم القوات التركية في عدة مواقع الا ان انتصاراته لم تكن حاسمة .

وفي آب (اغسطس) ١٧٩٩ ابحر الى فرنسا تاركاً لنائبه الجنرال كليبر متابعة الحرب ضد السلطان ومهمة اخضاع مصر . ولقد مضى كليبر في الحرب حتى اغتاله الطالب الازهري سليمان الحلبي .اما مينون الذي خلف كليبر في القيادة والذي كان قد اعتنق الاسلام فانه بذل جهوداً جديدة ولكنها ذهبت كذلك عبثاً وذلك من اجل اكتساب ثقة المصريين .

وفي عام ١٨٠١ نزل البريطانيون الى البر في « ابو قير » وتخطوا الجنرال مينون المرابط في الاسكندرية وزحفوا على القاهرة فلم يسع مينون إلا ان يجلو عن مصر في اواخر الصيف .

الواقع ان الشعب المصري لم يتح لنابليون اية فرصة لقضاء اهدافه. وهكذا فقد اخفقت كل خططه الرامية الى التغلب على العنعنات الدينية التي تثير الشعب عليه كفاتح اجنبي ،والرامية الى اعادة تنظيم الاداة الحكومية وتعليم المصريين وسائل الحكم الحديثة .. اجل اخفقت بسبب المعارضة القوية المستمرة التي جابهها من السكان الذين تكشفوا بمقاومتهم السلبية الشكل للغزاة « الكفار الاجانب » عن قوة شعورهم الوطني على الرغم من افتقارهم لكل شيء من اشكال الوحدة القومية الصحيحة . ونتيجة لمقاومتهم كان الاحتلال الفرنسي وبالاً على الفرنسيين كما كانت مقاومتهم وبالاً على كل محتل سابق ومع ذلك فان حملة نابليون في بعث مصر كأمة وان اعمال المائة والعشرين خبيراً الذين جاء بهم لدراسة احوال مصر بالاضافة الى اعمال المعهد الفرنسي الممتاز الذي انشأه للقيام بالدراسات والابحاث قد سارعت في تعريف مصر الى العالم الخارجي كما امدت مصر بلمحة عن علوم اوربا ونهضتها الصناعية .

ولقد تعلم المصريون بصورة خاصة من نابليون وسيلة اذاعية اصبحت عنصراً حيوياً في حركتهم القومية فيما بعد .وهذه الوسيلة تكمن في استخدام الطباعة فقد جاء نابليون الى مصر بمطبعة عربية سرقها من الفاتيكان واستخدم النشرات

المطبوعة لترويج دعايته .

لم تمض اربع سنوات على رحيل نابليون حتى كان المصريون بالذات هم الذين اختاروا محارباً ألبانياً يدعى محمد علي واليا عليهم مقاومين بذلك السلطـــان العثماني على بلادهم. ومع ان الجيش البريطاني كان قد اعاد بسط السيادة العثمانية على مصر اثناء احتلاله القصير الامد لها . فان السنوات الاربع التي تلت رحيل الفرنسيين قد ردت مصر الى احضان الفوضى والاضطراب الداخلي .

ذلك ان بكوات المماليك الذين ظنوا ان مقاومتهم للفرنسيين هي التي ادت في المقام الاول الى هزيمة نابليون ، اخـذوا يتحاربون فيما بينهم وفي الوقت ذاته اخذوا يتضافرون على محاربة القوات التركية .. وكان الجنود الاتراك منقسمين على انفسهم عرفياً فكان الاكراد منهم يحـاربون الالبانيين وكان الانكيشاريون يحاربون كلاً من الاكراد والالبانيين اما الوالي التركي فكان دون حول ولا طول. وبالتالي عاجزاً عن وضع حد لهذه الفوضى ولبلاوي الناس الذين اخذوا نتيجة ذلك يأسفون على رحيل الفرنسيين .

وكان محمد علي قائد القوات الالبانية التي كانت في خدمـــة الوالي التركي. قد اخذ يتكشف عن عبقريته ،وذلك عندما اقر بأهمية الشعب في هذا الصراع على مقاليد الحكم فإن سلوكه والحالة هذه كان متبايناً بعض الشيء عن سلوك قادة الفئات الاخرى وقد ايد في بادىء الامر المماليك ضد الاتراك ثم طرد المماليك من القاهرة ولما اصبح عام ١٨٠٣ اقوى قائد طائفي اضطر الوالي التركي خورشيد باشا الى الاستجابـة لمطالب محمـد علي الذي ايد الاحتجاج الشعبي على الاتاوات. التي كان الجنود الاتراك ينتزعونها من السكان .

لقد كانت القاهرة التي ثارت عام ١٧٩٩ على جيش نابليون متعبة سئمة من الباشا (الوالي التركي) ومن المماليك على حد سواء.ولم تكن تحتاج إلا لاسترجاع بعض قواها حتى تثور من جديد .

وفي عام ١٨٠٥ وحد الشيخ الشرقـاوي شيخ الازهر والسيد عمر مكـرم نقيب الاشراف طائفة المشايخ والاعيان ورؤساء الحرف (النقابات) في وفـد

يمثل الشعب المصري . وقد توجه الشرقاوي وعمر مكرم على رأس هـذا الوفد الى قاضي القضاة لتقديم لائحة مكتوبة احتجاجاً على مظالم الباشا التركي معددين فيها هذه المظالم. ولما اخفق الوالي التركي في الرد على المطالب المتضمنة في العريضة رداً مرضياً اعلن سكان القـاهرة الاضراب وخرجوا يتظاهرون ضد الاتراك . بينما ذهب الشرقاوي وعمر مكرم الى بيت محمد علي كيما يخلعـا الباشا التركي وليقلداه الجبة والقفطان علامة تنصيبه والياً على مصر باسم شعب مصر . واستجاب محمد علي بالطبع لهـذه الفرصة الذهبية وحاصر بجنوده الالبانيين المدعومين بالعناصر الشعبية المسلحة الوالي التركي في القلعـة الى ان سجن السلطان العثماني وعين مكانه محمد علي باشا والياً على مصر . وبذلك حقق محمد علي شطراً من طموحه الجريء . ولكن طموحه هذا لم يكن متماثلاً في الطبيعة مع طموح الشعب المصري الذي تجمع حوله في طريقـه الى استلام الحكم وأمده بقوة لم يحظ بها اي قائد من قادة طوائف الجند .

على ان مصالح المصريين ومصالح محمد علي قد توافقت والتقت عنـد صعيد الحاجة الى تخليص البلاد من الحزازات والمنازعات الداخلية فباشر في عمليـة التطهير ببراعة ودهاء ومكر وقسوة الى ان اخضع الجميع بما فيهم جنوده الالبان الذين احنى ظهورهم خضوعاً له اذ جعل اغلبية الجيش من الفلاحين المصريين ..

على ان ابرز اعمال محمد علي واولها كان انهاء حكم البكوات المماليك الى الابد ذ كان الوحيد الذي قطع دابرهم .

اما الحكومة البريطانية فقد أساءت فهم الوضع الجديـد وايدت المماليك مختارة لرئيس توليه بتأييدها من بين قادة المماليك هو المدعو الفي بك الذي كان شخصية شرهة نهمة يحيط نفسه بمظاهر الترف والاسراف والجبروت. ولا بد ان هذه المظاهر هي التي اثرت في حكومة لندن واثارت اعجابها به . ولكن محمد علي الكبير كان قد ضرب المماليك وشردهم عندما جاءت الى مصر عام ١٨٠٧ الحملة البريطانية الثانية لتجد الموقف قد تبدل كثيراً في ظرف ست سنين . فبدلاً من ان تستطيع الحملة البريطانية الزحف بسهولة على القـاهرة كما فعلت في المرة

السابقة فانها لقيت الهزيمة المنكرة على يد زعيم مصر المختار . وشهدت القاهرة رؤوس قتلى الحملة البريطانية مشكوكة على الرماح في استعراض كان موضع بهجة الجماهير في القاهرة .

وبعد اربع سنوات أكمل محمد علي مهمة القضاء على نفوذ المماليك وذلك بتدبيره مذبحة القلعة التي قضى فيها القضاء المبرم على زعامتهم .

كان محمد علي ، بانتصاره على« الكفار الاجانب »قد انجز قسطاً عظيماً مما كان يرجوه المصريون منه ،واذا كان قد اصبح في خلال ذلك ديكتاتوراً مستبداً عاتياً فقد رحب المصريون بذلك التطور الذي ابدل لهم عدة اسياد بسيد واحد .

ان اهمية هذه الفترة من تاريخ الحركة القومية المصرية تكمن في الدور الذي لعبه فيها سكان القاهرة. وهكذا فان المصريين يؤرخون بداية الحركة القومية من ايار (مايو) ١٨٠٥ عندما جند الاعيان عوام الناس لاجل خلع الوالي التركي وتنصيب محمد علي مكانه .

والواقع ان اقرار محمد علي اقراراً اريباً حكيما بأهمية الاستفادة من الشعب المصري لتحقيق مطامحه الشخصية هو من اعظم اعماله وابرزها. اما اختيار محمد علي اداة لتنفيذ ارادة القومية المصرية الناشئة فقد كان في الواقع اسطورة من ادعى اساطير التاريخ المصري اثارة للعجب .

محمد علي هو وليد اسرة فلاحين بسطاء من ولاية قولة بألبانيا وقد ولد عام ١٧٦٩ وخدم الامبراطورية العثمانية اولا في اعمال الجباية فكان جابياً اصاب نجاحاً كبيراً، ونفع بالطبع الخزينة نفعاً جماً، ولكن على حساب الاضرار بالمكلفين وارهاقهم .. وبعد أن تاجر فترة بالتبغ عاد الى خدمة الحكومة العثمانية جندياً فاشترك في الحملة التي وجهها السلطان الى سوريا ضد نابليون. كما اشترك مع القوات التركية التي نزلت الى البر المصري بعد ذلك في «ابوقير» ولما استطاع بالمكيدة والدهاء أن يأخذ لنفسه قيادة الحامية الالبانية (وكان الالبان العمود الفقري للقوات التركية في مصر) أصبح فوراً شخصية يجب أن يحسب حسابها .

كان غريباً عن مصر واجنبياً مثله في ذلك الصراع المشبوب الاوار على السلطة

وكان لا يتكلم الا التركية ويكره العرب وينقص الاقباط الذين نهبهم فيها بعد لاملاء خزانته الفارغة .

والواقع ان محمد علي لم يكن يوماً ما مهتماً بتحرير الشعب المصري الا بقدر ما كان ذلك يخدم مطامحه الشخصية. وعلى هذا الضوء اهتم بمصر وعمل دون كلل او ملل لاعادة تعمير ما جرته القرون الطويلة من خراب عليها. ولكن مصر ظلت بالنسبة اليه اولاً واخيراً السلاح الذي انتفع بـــه في كفاحه من اجل السلطة والامجاد .

ولكن بفضله وبفضل طموحه (والحق يقال) عـــاد الشعب المصري الى مسرح التاريخ اولاً في شكل جيش قومي اصبح جزءاً لا يتجزأ من الحركة القومية، ثم في شكل امة ذات محتوى قومي منفصل ادارياً عن الامبراطورية العثمانية.

حتى ذلك الحين ظلت الغاية من حكم محمد علي تأمين العائدات للدولة في المقام الاول . ومن اجل ذلك فقد اعاد توطيد سلطة الحكومة المركزية وفرض سلطتها وسيادتها في كل مكان . ولقد اعطى مصر دستوراً كان في جوهره عودة الى نظام الحكم التقليدي القائم على حصر السلطة بالوالي وبديوانــه الذي كان بمثابة مجلس استشاري .

ولقد امم محمد علي وسائل الانتاج والتوزيع والمقايضة اذ اعلن كل الارض المصرية ملكاً له وحصر بنفسه كل عائدات الضرائب وكل التجارة الخارجية .

ويقدر المؤرخون بأن محمد علي قد أمن لنفسه بواسطـــة الضرائب واجور ضياعه زهاء خمسة اسداس الدخل الزراعي في مصر .

وقد اعاد محمد علي تنظيم وسائل الجباية ملغياً نظام الحكم الذي كانت القرية بأجمعها تعتبر بموجبه مسؤولة عن الضرائب المستحقة على سكانها . واعفى العمد من الضرائب مقابل جعل سنوي معين يدفعونه الى الحكومة ، ولكن بعـــد ان يعتصروا فلاحيهم اعتصاراً لجبايته .

وبموجب الادارة الجديدة التي انشأها محمد علي اصبح العمدة مكلفاً بجبـــاية الضرائب ، فكان يجمع محاصيل الفلاحين بأجمعها ويخصم منها ما يستحق من اجور

وضرائب ويبيع المتبقي بواسطة منظمة الميرة الحكومية، ويدفع بعد ذلك للفلاحين ما يصيبهم بعد الخصم والضرائب .

وهكذا فقد ظل الوضع بالنسبة للفلاحين سيئاً يفسح مجالاً كبيراً للشكوى . فقد ظلت الضرائب والمكوس تجبى منهم بالجلد والضرب. هذا اذا لم ترتفع نسبة وسائل القسر التي استخدمتها حكومة محمد علي لانتزاع الضرائب منهم ومع ذلك فان حالهم المادي قد تحسن تحسناً لا ريب فيه فقد تضاعفت الاجور الزراعية اربع مرات بينما لم ترتفع اكلاف الحياة الا قليلاً (هذا باستثناء الكماليات وادوات الترف المستوردة والتي لم تكن للفلاحين طاقة عليها) واستتب الامن في الارياف التي تخلصت من غارات السلب والنهب التي كان يقوم بها البدو ورجال الاقطاع وقطاع الطرق كما ان الفلاحين اخذوا يحصلون على اثمان عادلة لمحاصيلهم. وبمرور الوقت حصل المزارعون على حق استملاك الاراضي التي استأجروها من محمد علي واصبحوا مالكين فعليين لها .

ادى توطيد الامن والنظام الى تحسين جميع قطاعات الاقتصاد الوطني واخذ المزارعون والفلاحون، مستجيبين لدوافع الاوضاع المتحسنة او مسوقين بالكرباج، ينظفون الاقنية والسواقي بحيث عاد النيل يروي من جديد حقولاً كان قد عفا عليها الاهمال وبحيث نصب على النيل زهاء ٢٠ ألف دولاب (ناعورة) وبذلك تم ارواء واستصلاح مليون فدان اضافي . اما اهم بدعة زراعية ادخلت الى مصر فقد كانت زراعة القطن الطويل التيلة التي شجعها محمد علي شخصياً . فقد احس بأنها خليقة بأن تطور كيان الاقتصاد المصري بأ كمله . واذا كانت العائدات من القطن في زمنه عائدات متواضعة فان ٧٠ بالمائة من تجارة مصر الخارجية حالياً تعتمد على زراعة القطن .

لقد شجع محمد علي التجارة الخارجية بادخال نظام العملة المعدنية وبتحديد سعر ثابت للنقد وبازالة معظم العقبات التي كانت قد عرقلت التجارة مع «الكفار». وكان خليقاً بالتجارة الخارجية ان تنمو نمواً افضل لو انه فرض الحماية الجمركية على الصناعات الجديدة التي انشأها في مصر .. وفي هذا فقد انفق ١٢ مليون

جنيه على مصانع الدولة والمرافق العامة التي بدأت بادخال الادوات الآلية الى نطاق الحرف القديمة مثل صناعة النسيج والزجاج وادخل الصناعات الثقيلة مثل صناعة السلاح وصناعة الادوات الآلية .

على ان تقدم مصر في ظل محمد علي لم يكن نتيجة عرضية لنشاط حاكم دؤوب ، فقد كان محمد علي يرغب ان يجعل مصر دولة عصرية على الطراز الاوربي من حيث المظاهر الخارجية ، ليأخذ فيما بعد من يد الامبراطورية العثمانية السقيمة السلطة وحق توريثها لابنائه واعضاء عائلته في مصر ، فكانت ابادته للماليك مشفوعة بانشائه لحكومة مركزية قوية ولحصره العائدات بشخصه وبتملكه الاراضي الزراعية واستصلاحها من جملة خطته العامة لحصر الحكم بعائلته وراثياً .

واذ ازدادت العائدات فان الفائض منها وظف في المشاريع الصناعية الكبرى ثم استخدم في انشاء جيش قوي ، فلقد كان من الحيوي الجوهري لتنفيذ مطامح محمد علي ان يكون لديه جيش قادر على قهر كل جماعات الجنود المرتزقة التي كان يستخدمها المماليك والوالي التركي وفي النهاية كبح الجنود الالبانيين الذين كان يستخدمهم بذاته .

ولقد حاول ان يؤلف جيشاً من السودانيين ولكن لم يبق على قيد الحياة سوى ٣ آلاف من ٢٠ الف سوداني ساقهم بالاغلال من السودان الى القاهرة . وهكذا اضطر الى ان يستخدم المحاربين من الفلاحين المصريين . واستأجر مدربين فرنسيين لتحويل هؤلاء الفلاحين الى قوة عسكرية ضاربة . فلما جاء عام ١٨٢٦ كان محمد علي صاحب جيش يتألف من ٩٠ الف جندي معززين بقوة من المدفعية تضاهي احسن قوة مدفعية في اوربا .

ولقد استخدم محمد علي القوة العسكرية في بادىء الامر اطاعة لأمر السلطان بخوض المعارك لمصلحة الامبراطورية العثمانية ، اما ابنه ابراهيم باشا القائد الذكي فقد قاد القوات المصرية الى الجزيرة العربية ليقمع بقسوة ضارية مريعة ثورة قام بها الوهابيون . كما ان ابنه الامير اسماعيل (الذي قتل في السودان) قد قاد بالاشتراك مع ابراهيم جيشه منحدراً باتجاه منابع النيل موسعين حدود مصر حتى كردبة ..

واستجابة لدعوة السلطان اقتحم ابراهيم باشا اليونان ليخضع العصاة اليونانيين ،وقد نجح في ذلك نجاحاً تاماً فنهب المدن اليونانية وسلبها واخذ اهلها رقيقاً شحنه بالسفن الى تركيا ومصر، مما اثار فزع بريطانيا وفرنسا وجعلهما تتضافران في تقديم احتجاج مشترك .

اما السلطان الذي كان خليقاً بأن يكافىء محمد علي على هـــذه الانتصارات الحربية التي نالها باسمه، فانه ازداد في الواقع قلقاً من واليه على مصر. والواقع ان مبررات قلقه هذا كانت قوية ؛ ذلك ان محمد علي كان يدرك انـه صاحب اقوى جيش في الامبراطورية العثمانية، وان بوسعه ان يطلب مايريد من ثمن اذا حجبت عنه المكافأة التي يستحقها. فلما تنازع هو والسلطان وساءت العلاقات بينهما سار ابراهيم بجيشه المؤلف من الفلاحين المصريين المدربين شمالا عبر سوريا وبعـد ان قهر قوات السلطان في معارك ضارية في حمص وبيلان استطاع ان يصل الى ابواب القسطنطينية وكان الذي رده عنها انذار من روسيا وليس انذاراً من السلطان .

ومع ذلك فان القسطنطينية ادركت اهمية ومغزى ما حدث وعرفت انها لا تزال اضعف من ان تستطيـع اغضاب محمد علي فأصدرت الفرمان الذي يولي محمد علي على سوريا كذلك .

ومنذ تلك الساعة اصبـح خادم السلطان يبدو السيد الحقيقي في الامبراطورية. بل انه كان بوسعه ان يصبـح سيد الامبراطورية كلها دون ان تستطيـع تركيا شيئاً سوى ان تشجبه. وهكذا فلما طلب محمد علي الاستقلال التجاري عن الباب العالي الهمايوني عام ١٨٣٨ أعلنه السلطان محمود خائناً وارسل الجيش الامبراطوري جنوباً بقيادة قائد الماني قدير هو الجنرال فون مولتكه .

ولكن جنود ابراهيم الفلاحين انتزعوا النصر مرة اخرى، ولم يمض قليل حتى مات السلطان ونشبت الاضطرابات في تركيا بالذات حيث قاد وزير حاقد معزول الاسطول التركي الى الاسكندرية ووضعه تحت تصرف محمد علي وبدا ان الجيش التركي الذي دحره ابراهيم باشا عدة مرات سيقتدي بالاسطول. وبدا العرش العثماني

في قبضة محمد علي . ولو كان الامر بيد محمد علي أو لو كان حراً لا يجد معارضة خارجية لكان قد استولى على العرش ولكن الدول الغربية التي انتبهت الى اهمية مصر نتيجة المغامرة النابليونية ونتيجة تزايد قوة الدولة المصرية اصبحت ابعد ما تكون عن اللامبالاة بما يقع من احداث في المنطقة . اما محمد علي الذي كان قد ادرك هذه الحقيقة الواقعة في زمن مبكر فقد قدر بأن الاسطول البريطاني الذي يمخر قرب ابوابه يؤلف اكبر خطر داهم ، ولذا فقد سارع الى بناء اسطول مصري وفي الوقت ذاته اخذ يلتمس صداقة فرنسا .

اما بريطانيا فقد ارتجفت من هـذا التطور العجيب الذي جعل مصر حتى قبل ان تكتسب وضع الدولة المستقلة، امبراطورية فسيحة تمتد من البحر الاحمر الى الخليج العربي . فانها سارعت الى احتلال عدن في عام ١٨٣٧ لاستخدامها كمركز امامي . ولكن اسباب التجارة وليست دوافع المغامرات العسكرية هي التي ادت الى الصدام بين بريطانيا ومصر . فقد تضررت التجارة البريطانية بشكل مباشر بمحاولات محمد علي تأمين استقلال مصر التجاري عن الباب العالي. في عام ١٨٣٨ حيث وقعت بريطانيا وتركيا معاهدة تبيح لبريطانيا حق المتاجرة في الاراضي العثمانية على ألا تتجاوز الضرائب المفروضة على سلعها ٣ بالمئة ولكن محمد علي لم يكن مستعداً لقبول تطبيق هذه المعاهدة على الاراضي المصرية ، لأن من شأن هذا الامتياز التجاري البريطاني ان يقوض الصناعات الوطنية التي كانت تناضل في سبيل البقاء في ظل الحماية الجمركية التي بسطها عليها. ومن اجل اجبار محمد علي على الخضوع لاحكام هـذه المعاهدة سير السلطان جيشه بقيادة الجنرال فون مولتكه للزحف على سوريا .

وفي هذه المرة كانت بريطانيا خليقـة بأن تهلل لانتصار القوات التركية . ولكن آمال بريطانيا خابت فانكسر الجيش العثماني وزاد الطين بلة انضمام الاسطول التركي الى محمد علي مما حفز اللورد بالمرستون رئيس الوزارة البريطانية الى القيام بمسعى ديبلوماسي حثيث لوقف محمد علي عند حده .

فكانت معاهدة لندن عام ١٨٤١ ذروة الظفر التي ارتقت اليهـا دبلوماسية

بالمرستون وكانت هي المعاهـدة التي اعترفت ضمناً بجليل الاعمال السياسية التي اتاها محمد علي اذ منحته وابنـه البكر بضمانات دولية الحق في ان يحكم مصر ، وهكذا فانها وطدت مع بعض التحفظات استقلال مصر الاداري عن البـاب العالي وأقرت بأن المغامر الالباني قد اقام عرشاً يتعاقب عليه ولاة شبه مستقلين.

ولما كان الحصول على حق تولي العرش بالوراثة لابنائـه واحفاده من بعدهم الهدف الاول لسياسته الخارجية فان معاهدة لندن انطوت بالنسبة اليه عـلى مكسب طيب وان كانت في الوقت ذاته قد فرضت تابعية مصر السياسية للباب العالي. كمانها اذ فرضت على مصر الا يتجاوز جيشها ١٨ الف جندي، فقد أرادت ان تضمن بأن الفلاحين المصريين المجندين لن يهددوا من جديد باحتلال القسطنطينية بقيادة ابراهيم باشا .

وبالاضافة الى ذلك نصت المعاهدة على وجوب التماس موافقة السلطان عـلى تعيينات الضباط الكبار في الجيش المصري والواقع ان دول المعاهدة قد ضمنت بهذا النص ان يتولى قيادة الجيش المصري لعشرات السنين ضباط غرباء اجانب وبالتالي فقد هيأت للجيش اسباب فقده لطابعه القومي .

واخيراً فقد اوجبت المعاهدة على محمد علي ان يدفع جزية معلومة الى الباب العالي وان يعيد الى السلطان كلاً من سوريا وكريت.

ويبدو انه لم يكن بالوسع تفادي قبول هذه القيود التي فرضتها معاهدة لندن على سيادة مصر ، ذلك ان عبء جيشها الذي كان يعد زهاء ربع مليون جندي عام ١٨٣٦ مشفوعاً بعبء اسطولها ونفقات مغامرات محمـد علي العسكرية اثقل من ان تحتمله الكواهل المصرية. كما انه كان ابعد من متناول مصر ان تخوض بنجاح حرباً ضد دولة كبرى. فلقد كان نصف دخـل الدول ينفق على القوات المصرية . والأسوأ من ذلك ان التعسف في الجباية مشفوعاً بزيادة الضرائب وتوسع التجنيد قد أخذ يتسبب في انهيار الريف المصري الذي تستقي منه مصر ثروتها الحقيقية، واذ كان محمد علي يجاهد من اجل القيام بنفقات جيوشه ، فانه عاد من جديد الى التلاعب والاحتكار والى اعتصار الفلاحين لجباية المزيـد من المال ثم الى سوقهم

الى الجيش مما ادى الى انخفاض الانتاج الزراعي ومما دفع بمحمد علي الى زيادة استخدام السوط لقسرهم على العمل في تنظيف الاقنية والسواقي، بل للعمل سخرة في المزارع الحكومية .

ربما كانت هذه المصاعب من المصاعب التي لم يكن محمد علي قادراً زمن معاهدة لندن على ان يعالجها بنجاح، فقد بلغ ذلك الحين الثانية والسبعين فلم تأت سنة ١٨٤٧ حتى نقل الحكم الى ابنه ابراهيم كوصي على العرش .

لقد رفعت معاهدة لندن عن عاتق الاقتصاد المصري ذلك الضغط الشديد الناجم عن مقتضيات تمويل جيش ضخم . والقيام بحركة تصنيع تسارعت خطواتها تسارعاً مصطنعاً . ذلك انه كان بوسع مصر ان تقوم دونما شظف بأمر جيش من ١٨ الف جندي ، كما ان عودة الفلاحين من صفوف الجيش الى العمل الزراعي قد زاد من اليد العاملة . وعمل الشيء الكثير لاشاعة السعادة من جديد في الريف .

وبالاضافة الى ذلك فأن معاهدة ١٨٣٨ التركية البريطانية قد فتحت مصر للسلع البريطانية تدخل اليها بمكوس لا تتجاوز ٣ بالمائة من ثمنها . ولكن تدفق البضائع البريطانية قد ادى الى الاضرار بالصناعات التي انشأها محمد علي وصحت بذلك نظرته السابقة . ولعل السبب في تضررها يرجع الى انها لم تكن ناجحة ولم تكن تتميز بالكفاءة . وبالتالي فان هـــذه الصناعات قد القت عبئاً دائماً على مصر .

لقد أساءت المعاهدة بلا شك الى تطور مصر الصناعي إلا انها حسنت تجارتها فوراً، اذ ازالت قانون الحماية الجمركية للصناعات الوطنية الذي كان العقبة الكؤود في وجه التجارة الخارجية ، ومن جهة اخرى فأن اعمال اعادة تعمير مينـــاء الاسكندرية وتنميته قد وصلت من جديد الاسكندرية بالقاهرة وعززت وضع مصر التجاري اذ زادت من فعاليتها عندما جعلتها صلة وصل على طريق الهند . فلما منح الملازم الاول (الليفتننت) واغهورن الأذن بتنظيم الطريق البري عبر مصر نقص إلى مدة شهر واحد الوقت الذي كان يستغرقه سير البريد من بريطانيا الى الهند واخذ ١٥ ألف مسافر يعبرون مصر سنوياً .

وبالاختصار فإن معاهدة لندن قضت القضاء المبرم على مطامع محمد علي العسكرية والصناعية، ولكنها مكنته من ان يركز جهوده من جديد على تنمية بلاده داخلياً وهكذا فقد وضع قبيل وفاته حجر الاساس في سد اختير مكانه عند تفرع النيل جنوب القاهرة .

والواقع ان الاهتمام بالنيل في زمن محمد علي بلغ اقصاه فسيطرت الحكومة على مياه النيل سيطرة لم تعرفها مصر منذ حكم البطالسة،وكان اهتمام محمد علي باستصلاح الاقنية المهجورة وتنظيم الري هو مصدر الثروة التي خلقها في مصر حيث ارتفعت عائدات الدولة الى ما يتراوح بين مليون وثلاثة ملايين جنيه في العام . وارتفع عدد السكان الى ما يتراوح بين ثلاثة واربعة ملايين نسمة كما ان تشجيع محمد علي للمصريين على زراعة القطن الطويل التيلة كان ينطوي على بعد نظر صائب فيما يتعلق بمستقبل مصر .

والواقع انه مهما تكن مثالب حكم محمد علي فان مصر لم تتكفىء بعده الى الخلف ولم تتقهقر كما ان اخفاق تجاربها الصناعية اخفاقاً ادى الى تجنبها اعادة الكرة مدة ثمانين عاماً لم يغلق ابواب مصر في وجه الوسائل العلمية الصناعية الحديثة، هذا على الرغم مما اصابها بعد ذلك من جراء اهمال تنظيم الري ومن جراء افلاس الخزينة وشراهة الدائنين الاجانب .

لقد وضع محمد علي اسس مصر الحديثة إلا انه لم يحقق مطامح اولئك الزعماء المصريين الذين دعوه لاستلام الحكم. فلقد ارادوه ان يحرر الشعب المصري من الرق ولكنه استخدم الشعب المصري وسخره لقضاء اغراضه الذاتية وظل حتى نهاية حياته حاكماً اجنبياً مستبداً . هذا على الرغم من ادراكه لقوة الثورة المصرية واهميتها في نهاية القرن الثامن عشر .

لقد اراد الشرقاوي وعمر مكرم تمصير البلاد وتطهيرها من الكفرة والاجانب والاستغناء عنهم وتأمين اسباب العمل والاطمئنان لاصحاب الحرف. ولكن محمد علي ازداد اعتمادا على الاجانب لتدريب جيوشه ولاقامة صناعاته ولتعليم الجيل الجديد مناهج العالم الغربي فأخلّ محمد علي بالسنة القديمة التي كانت تجري عليها

الحياة المصرية بدلاً من ان يعيدها الى ما كانت عليه. فقد انتزع ابناء المشايخ من المدارس القرآنية وارسلهم الى بلاد الاجانب لتعلم حرف الكفار وصناعاتهم بينما اضرت عملية التصنيع الحديث بأصحاب الحرف المصريين الذين لم يتح لهم مجال الانتفاع بوسائل الصناعة الحديثة .

وهكذا كان هنالك حتى قبيل وفاة محمد علي عدد كبير من الذين استاؤوا من وقوع مصر بشكل متزايد في ايدي الغرباء والاجانب .

وعلى كل فإن المساعدة الاجنبية لم تكن موضع رضا الاكثرية العظمى من الشعب المصري مهما كانت الحاجة ماسة اليها ، ومهما كانت الدوافع المنطقية التي كانت تقضي بالتماسها .

لقد جرى محمد علي في حكمه على ما جرى عليه الحكام الاتراك والغرباء مستخدماً الى الحد الاكبر الاقباط والارمن واليهود واليونان في دوائر الدولة . بل حتى ان تنمية الزراعة ترجع جزئياً الى خلقه طبقة جديدة من الملاكين تتألف من اقاربه وخلصائه واتباعه الذين منحهم مساحات شاسعة من الاراضي البور غير المستثمرة ، وبالطبع فان مصر قد اغتنت من استصلاح هذه الاراضي واستثمارها . ولكن النفع انحصر بالملاكين وحدهم الذين تحولوا الى الطبقة الارستقراطية « التركية » في مصر. وهكذا اصبحت مصر في نهاية عهد محمد علي تتألف من طبقة حاكمة اجنبية غنية ، ومن طبقة بيروقراطية من الموظفين الذين كان اكثرهم من الغرباء ، ومن جاليات مهمة متزايدة من التجار الاجانب ، ومن شعب مصري ذليل مؤلف من المزارعين والفلاحين والعمال واصحاب الحرف وصغار التجار .

واخيراً جاءت معاهدة لندن لتتم الهزيمة التي حلت بالحركة الوطنية عندما ضمنت الاسباب التي تجعل المناصب العليا في الجيش المصري بيد ضباط اتراك واجانب .

وهكذا فان نضال الشعب المصري قد توجه منذ ذلك الحين الى القضاء على تلك الطبقة الحاكمة ، فكان منطقياً ان يكرس الشعب المصري جهده الاول بعد اربعين عاماً لتمصير الجيش ، وكان منطقياً ان تصدر ثورة الجيش من ضباطه .

المصريين الذين ثاروا على الملك والبلاط والارستقراطية الاقطاعية والاجنبية وبالتالي ثاروا على كل الطبقة الحاكمة المدنية بكيانها حتى حد كبير على محمد علي

كُتِبَ على ابراهيم باشا ان يموت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٤٨ اي قبيل وفاة والده بأشهر معدودات فقضى نحبه بعد ان قاد حملات والده وحكم سوريا وأدار ضياعه بقسوة ولكن بمهارة في الوقت ذاته .

.بوفاة ابراهيم آل العرش وفقاً لاحكام معاهدة لندن الى ابنه عباس الذي كان بطبعه من المماليك والذي كان من اسوأ المحافظين الرجعيين فلقد رفض عندما كان حدثاً ان يتعلم اللغات الاجنبية ورفض تلقي اية ثقافة اوربية وعندما بلغ مبلغ الرجال فضل ان يعيش بين خيوله وكلابه ودرج على جلد نسائه واغراقهن. وعندما حكم مصر اغنى قصوره على حساب افقار الفلاحين واحاط نفسه بحرس من الالبانيين والمماليك، بينما انقص الجيش فجعل عدده لايتجاوز الالوف المعدودات. واذ كان على مثل هذه السجية فقد كان طبيعياً منه ان يكون من بين الذين يكرهون اشد الكره «الاجانب الكفار» الذين كان والده وجده قد عززا مراكزهم واحلوهم ارفع مكان في مصر . وهكذا فقد ادار ظهره الى القناصل الاجانب وولى وجهه شطر خليفة الاسلام السلطان العثماني فطرد كل المستشارين الذين كان محمد علي وابراهيم قد حماهم واغلق كل المدارس ذات الطابع العلماني ثم قضى على النفوذ الفرنسي الذي كان جده محمدعلي يعتمد عليه. ولما كان البريطانيون آنذاك اصدقاء السلطان العثماني فقد منحهم امتياز سكة حديد الاسكندرية — القاهرة، وهي السكة التي ادخلت مزيداً من التحسين على المواصلات مع الحدود. ولا ريب انه كان هنالك كثيرون من المصريين رحبوا بهذا الهجوم الذي استهدف به عباس الاول الاجانب ولكن عداء عباس للاجانب لم يكن يستقي من حبه للمصريين . ففي عهد عباس عادت الطبقة الارستقراطية التركية تتمتع بحق جلد الفلاحين واضطهادهم ولهذا فقد فرح شعب مصر عندما اغتيل عباس بيد حرسه بالذات بعد ان حكم خمس سنوات فقط .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقد خلفه على العرش سعيد باشا الذي كان مخالفاً له في كثير من الوجوه، فقد كانت شخصيته مضحكة ذات قوة البانية وراثية ولكنه كان قد تعلم في اوربا وكان فرنسياً في ثقافته ، ولهذا فقد كان بعيداً عن التعصب والتمسك بالقديم واكثر من محمد علي جنوحاً الى اعتماد المنهاج الغربي في حله لمشاكل مصر .

لقد كان خالياً من رجعية عباس ومن ميول جده الى القيام بتجارب اقتصادية، تلك الرجعية والميول الخليقة بأن تعوق التجارة الاوربية في مصر ، ولقد الغى الاحتكارات وجبى الضرائب نقداً بدلاً من ان يجبيها عيناً واعاد نظام الملكية الفردية فهللت الطوائف الاجنبية لهذه التدابير على اساس انها تؤمن اسباب تقدم مصر في الميدان الحضاري؛ مما خلق جواً شجع على تدفق الاجانب من جديد على مصر فازدادت ولا شك التجارة الخارجية. الا ان المصريين لم يصيبوا نفعاً عادلاً من هذه الزيادة يتكافأ مع انتفاع الاجانب الذين كانت تحميهم الامتيازات الطائفية الخاصة التي انتزعتها الدول الكبرى من الامبراطورية العثمانية، فكانت بضائع تلك الدول المعفية تقريباً من المكوس الجمركية تخرب ما تبقى من كيان الحياة الصناعية الناشئة في اي بلد دخلته .

اما العودة الى نظام الملكية العقارية الخاصة فقد وطدت اكثر من اي زمن مضى مركز الاقطاعيين الذين استمروا بتوظيف كل قرش يوفرونه من مصاريف حياتهم الباذخة المترفة في شراء المزيد من الاراضي؛ وهكذا توسعت حركة الانتاج الزراعي بينما ازداد تقلص حركة الانتاج الصناعي .

اما جباية الضرائب نقداً مشفوعة مع الغاء الشركات الاحتكارية التي كانت تقوم بتصريف محصولات المزارع الصغير فانها تركت البلاد المصرية فريسة للمرابي اليوناني والتاجر الاجنبي ، فكان المرابي يسافر في اعقاب الجابي لينقذ الفلاح من ضرب السوط باعطائه قرضاً يدفع به ضرائبه اما التاجر الاجنبي فكان يشتري المحاصيل باسعار يفرضها هو على الفلاح من اجل ان يمكنه من تسديد الدين المترتب عليه للمرابي .

لقد منح سعيد لفرديناند دي لسبس امتياز شق قناة السويس الذي كان قد

سبق لمحمد علي ان رفض منحه وسبق للبريطانيين ان عارضوا فيه . وكان دي لسبس قد صادق « سعيد » عندما نفاه عباس الى باريس فلما ارتقى « سعيد » العرش المصري جاء دي لسبس واستأنف صداقته معه بطريقة لم تكن دائماً نظيفة جداً ، واستطاع ان يقنع « سعيد » بالمشروع . وفي تلك الاثناء كانت بريطانيا تخوض بالاشتراك مع فرنسا معركة غزو جزيرة القرم ، وبالتالي لم تكن في وضع يمكنها من معارضة امتياز شق القناة الذي ينص على ان تؤجر الدولة المصرية لشركة القناة الاراضي التي ستمر بها القناة لمدة ٩٩ عاماً ، كما ينص على منحها حق استثمار المعادن وحق تشغيل العمال بالسخرة لانجاز اربعة اخماس المشروع . ونص كذلك على ان يتم شق القناة في ستة اعوام وان يكون الرسم الذي تدفعه السفن هو ١٠ فرنـكات عن كل طن او كل مسافر وان تقسم الارباح بحيث ينال حملة الاسهم منها ٧٥ بالمائة بينما ينال المؤسسون ١٠ بالمائة وتنال الحكومة المصرية ١٥ بالمائة .

ومن اجل تنفيذ المشروع فتح قرض بمبلغ ٢٠٠ مليون فرنك عـــام ١٨٥٨ اكتتبت فرنسا بنصفه بينما وزع النصف الآخر بين مصر وتركيا ، وما لبث العمل ان بدأ عام ١٨٥٩ . ولما توفي سعيد بعد اربـع سنوات من ذلك كان المشروع يتخبط في المصاعب بدلاً من ان يصبـح على وشك الانتهاء .

وفي عهد سعيد اصابت بريطانيا مزيداً من المنافع فقد سمح سعيد للبريطانيين بتأسيس بنك مصر ، وسمح للحكومة البريطانية بأن ترسل قواتها الى الهند عبر طريق الاسكندرية القاهرة الصحراوي من اجل قمع الثورة التي شبت في الهند عام ١٨٥٨ .

واذا كان سلوك عباس قد تميز بامتهان مطلق للمصريين يستقي من افتقاره التام الى التجارب معهم والارتباط بهم فان سعيد كان في هذا الصدد مماثلاً له على الرغم من اختلاف سياساته وآرائه عنه ، فقد شجع على تدفق الاجانب على مصر محتفظين بكل امتيازاتهم التي تجعلهم خارج متناول الرقابة المصرية الحكوميـة وبذلك زاد من اكثر صعوبات مصر ديمومـــة (فلقد استطاع البريطانيون ان

يبرروا بعد ٧٠ عاماً احتلالهم لمصر بالحاجة لحماية تلك الجاليات الاجنبية) .

كان سعيد مسرفاً وعلى نطاق واسع وقد ضرب في هذا المجال القدوة لخلفه اسماعيل ، كما ان التزاماته بشأن قناة السويس قد أدت الى قيام الدولة المصرية بعقد اول قرض رسمي بمبلغ ٣ ملايين و ٣٠٠الف جنيه من بنك فروهلينانداغوشن اللندني عام١٨٦٢ بفائدة فاحشة .

والواقع ان سعيد واسماعيل قد تساويا في التعجيل باخضاع مصر لبريطانيا ولعل السبب الأوحد في سمعة سعيد الرفيعة في تاريخ تلك الفترة يكمن في ان سياساته كانت تلائم مقتضيات اوربا الاقتصادية،فلما غاب عن المسرح كانت مصر قد اصبحت مرة اخرى بيد الطبقة الحاكمة التركية والجاليات الاجنبية . ويمكن القول بالاستناد الى وجهة النظر المصرية أنه ما من عمل اكثر شؤماً كان يفوق منح امتياز شركة قناة السويس الى دي لسبس، فقد كان الامتياز بالذات كريماً بما لا يصدق حيال اصحابه وقد أدى تنفيذ بنوده الى ايقاع مظالم رهيبة بالعمال المصريين وبشكل لقي معه اسماعيل فيما بعـــد بعض الصعوبة في توفير اسباب تعديل بنود الامتياز.والواقع ان شق القناة كان عملاً يقتضيه وينتفع به الاقتصاد الاوربي وحده في المقام الاول فهو صفقة كانت فيها مصر الطرف المنبوذ .

وبالاضافة الى ذلك كان من المحتم ان تسعى بريطانيا الى السيطرة عـــلى قناة السويس بعد ان تم شقها على الرغم من معارضتها الشديدة للمشروع ، ذلك انـه ما كان يسعها الا ان تحاول السيطرة على صلةوصل حيوية على طريقالهند كقناة السويس .وفي هذا كتب المؤرخ البريطاني جورج يونغ يقول ان القناة قد اساءت العلاقات بين الامبراطورية البريطانية ومصر اذ حولت الهدف الرئيسي للسياسة البريطانية في الشرق الاوسط من القسطنطينية الى القاهرة . فقد كان خليقاً بأن يكون عسيراً عـــلى مصر حتى بواسطة أدهى الامراء واكثر الحكومات ديموقراطية ان تحول دونالامبراطورية البريطانية ودون حماية مثل هذا الطريق الحيوي بارسال حامية ترابط على الاقل في البوغاز .

اجل ان سعيد قد أعد بسياسته الداخليـــة المسرح لاسماعيل وأعد بمنحه امتياز قناة السويس المسرح للاحتلال البريطاني .

الفصل السادس

كانت مطامح عباس وسعيد تفتقر الى ما كان يميز طموح محمد علي من حكمة واستبصار، فبينما كسب محمد علي لمصر وضعها كدولة معترف بها فانهما بدورهما قد هدرا هذا المكسب .

واذا كان اسماعيل قد جدد ما انقطع من جهود محمدعلي فانه كان مقسوراً ، نظراً لافتقاره الى القوة العسكرية ، على ان يشتري من الباب العالي بالمال ما لم يكن يستطيع الفوز به بالقوة ، فلقد كان طموحاً رائعاً ولكنه لم يكن عظيماً .

ولم يكن في مظهر اسماعيل حفيد محمد علي من ابنه المحارب ابراهيم ما يشير الى جلال الملك ومهابته، فقد كان ابعدما يكون عن الاناقة وكان جسمه غير متناسق الاعضاء وكان يعتجر بطربوش على رأسه الفظيع وكان الطربوش ينزل الى حاجبيه حتى يغطي اذنين مشوهتين، وكانت له عين حولاء لا تستقر في مكانها؛ الا انه كان يتمتع بخلق دمث وذكاء يتنافران كثيراً مع مظهره. وان الذين قابلوه ليشهدون بالنفوذ الذي كان يستطيع ان يزاوله على كل انسان من الفلاح الى الباشا الى العاهل الاجنبي. وكان قد تلقى العلم في اوربا وقاد في البلاط المعارضة ضد عباس الى ان احس بخطورة عمله فكان من الحكمة بحيث نفى نفسه الى القسطنطينية حيث ظل هناك الى ان ارتقى العرش صديقه سعيد فقد كانا رفيقين ودودين .

ولما ارتقى اسماعيل العرش المصري بدوره عام ١٨٦٣ بدأ يعمل على ازالة القيود التي فرضتها على استقلال مصر الذاتي معاهدة لندن. وفي خلال العام الاول من حكمه اتيح له شرف لم يسبق له مثيل اذ استضاف السلطان العثماني في

مصر وسار بتواضع بجانب عربة سيده اذ كانت تسير عبر شوارع الاسكندرية .
وكان المسعى الاول الذي قام به بعد هذا الدليل على ولائه المخلص للسلطان هو التماسه حق توريث العرش لاكبر ابنائه بدلاً من توريثه لاكبر اعضاء العائلة سناً وفق السنة العثمانية التي طبقت على مصر بموجب معاهدة لندن .

وقد قبل السلطان تعديل نظام وراثة العرش مقابل زيادة الجزية التي ينالها من مصر من ٤٠٠ الف الى ٧٥٠ الف ليرة تركية . وكان ذلك بموجب فرمان سلطاني قال عنه اسماعيل انه يعزز العمل الذي قام به جده محمد علي .

ولقد استطاع اسماعيل اثناء المفاوضات المتعلقة بذلك ان يقنع السلطان بالتنازل عن ميناء مصوع لمصر مقابل ٥٠ الف ليرة تركية .

ولكن ذلك لم يف بكل متطلبات اسماعيل ولهــــذا فقد التمس في مطلع ١٨٦٧ من الباب العالي عدداً من الامتيازات تؤلف ما يضاهي طلباً بمنح مصر السيادة التامة .

فقد طلب ازالة القيود التي تحدد عدد افراد جيشه بثمانية عشر الف جندي وطالب بأن يحصر في نفسه حق تعيين الضباط كما طلب الاذن له بعقد المعاهدات التجارية مع الدول الاجنبيةوارسال الممثلين السياسيينعنه الى البلاطاتالاجنبية واخيراً طالب بمنحه لقب الخديوي .

واستطاع اسماعيل بمساعدة السفير البريطاني في القسطنطينية ان يستحصل على فرمان منحه لقب الخديوي واعطاه حق عقد المعاهدات التجارية والادارية وحق اصدار القوانين والتنظيمات التي يتطلبها الحكم الداخلي في مصر .

وكان اسماعيل اثناء صدور الفرمان في منتصف رحلة اوربية قام فيها بزيارة القصور الملكية. وفي العام التالي قام برحلة ثانيــــة دعا فيها كبار اعضاء الاسر الاوربية المالكة الى حضور حفلات افتتاح قناةالسويس الا انه لم يخطر السلطان العثماني بافتتاح القنــاة إلا بعد ان تم افتتاحها . فما ابعد البون بين هذا التصرف وبين مثوله بين يدي سيده وسيره بتواضع بجانب عربته فى شوارع الاسكندرية!
لقد غضب السلطان العثماني الذي مس هــــذا العمل كرامته فأصدر فرماناً

آخر عام ١٨٦٩ يلغي فيه حق الخديوي بعقد قروض جديدة او فرض ضرائب جديدة قبل موافقة مسبقة من الباب العالي، ويصر فيه على وجوب عرض الموازنة المصرية على الباب العالي ويمنع على مصر بناء المدرعات والبوارج دون اذن من السلطان. وهكذا فقد اقتضى اسماعيل قدراً كبيراً من الرشوة في القسطنطينية لكي يرتق ما اصاب مركز مصر من فتوق بفرمان عام ١٨٦٩. ونتيجة لجهوده صدر عام ١٨٧٣ فرمان جديد يعطي الخديوي حق توريث العرش المصري وحكم السودان واستصدار جميع القوانين والمراسيم اللازمة للحكم الداخلي وعقد القروض والمعاهدات التجارية مع الاقطار الاجنبية وتوسيع جيشه واسطوله حسب ارادته . وهكذا لم يبق من قيد على صلاحيات الخديوي كعاهل مستقل لدولة مستقلة سوى تلك الجزية السنوية التي تدفع للسلطان، وسوى عدم أحقيته في تعيين ممثلين دبلوماسيين عنه في البلاطات الاجنبية وسوى تمسك السلطان بالتماس اذنه المسبق قبل بناء اية دارعة .

وهكذا استطاع اسماعيل في ظرف عشرة اعوام وبفضل ما توفر لديه من دبلوماسية واموال ان يستحصل لمصر على الحكم الذاتي وعلى استقلال شبه كامل عن الباب العالي . هذا مع الاشارة الى ان فرمان عام ١٨٧٣ كلف من الهدايا وحدها ما قيمته مليون جنيه ..

كان من اول اعمال اسماعيل اتفاقه مع الباب العالي والحكومة البريطانية على تعديل البنود المجحفة فى امتياز قناة السويس، ولقد ابلغه الباب العالي رسمياً بأن القناة يجب ان تستخدم لاغراض تجارية فقط وانه يجب الغاء حق شركة القناة في استملاك الاراضي القائمة على ضفتيها وبوجوب الغاء تشغيل العمال بالسخرة. ذلك ان حفر القناة الذي بدأ في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٨٥٩ قد ابقى باستمرار ٢٠ الف عامل مصري يعملون سخرة تحت التهديد بالكرباج . وفي ظل احوال كانت من السوء بحيث ان كثيرين منهم ماتوا بضربة الشمس وسوء التغذية وبحيث ان القناة اصبحت فضيحة انسانية عالمية .

استطاع اسماعيل ان يخفض عدد العمال المصريين من ٢٠ الفاً الى ٦ آلاف

من العمال الذين بدأوا منذ ذلك الحين يأخذون اجراً عن عملهم. ثم سعى الى تعديل نصوص الاتفاقيـــة فيما يتعلق باستملاك الشركة لاراضي الضفتين وحق استثمار معادنها ، كما سعى لتعديل حقوق شركة القناة فيما يتعلق بقناة الماء العذب التي حفرتها الشركة لتزويد بور سعيد والاسماعيلية والسويس بماء الشرب .

وكان الامتياز يعفي الشركة مـن جميع المكوس والرسوم والاجور ويسمح لها بأن تتقاضى ثمن الماء الذي يستخدمه الفلاحون على ضفتي القناة، فاعتبر اسماعيل ان هذه الحقوق تتنافى مع السيادة المصرية ولاحق على هذا الاساس الشركة التي كانت وقتذاك مهددة بالافلاس والتصفية بسبب افتقارها الى المال .

وكان دي لسبس لا يحتمل ادنى ضغط فيما يتعلق بأمور قناته، ولذلك حصل من الامبراطور نابليون الثالث (الذي كانت زوجته الامبراطورة اوجيني ابنة عم دي لسبس) على ضمانات تمكنه من ابـلاغ المساهمين بأن الامبراطور يعرف كيف يدعم مشروع حكومته وبهـــذه القوة المعنوية تعزز مركز الشركة التي قاومت مطالب اسماعيل والباب العالي ورفضتها . وعند ذلك احال اسماعيل المسألة على التحكيم وببراءة وبساطة مثيرتين للدهشة لدى الامبراطور نابليون الثالث الذي وافق على المطالب المصرية ولكنه قدر التعويضات التي يجب دفعها للشركة عن تضحياتها بحقوقها المكتسبة بمبلغ ٨٤ مليون فرنك أي بزهاء نصف رأسمال الشركة المبدئي. وهكذا فان اسماعيل الذي كان قد التزم قبلاً بشراء نصف اسهم الشركة هو الذي غطى بالفعل نفقاتها . واستطاع اسماعيل ان يحمل الشركة على التنازل عن حقوقها السابقة واللاحقة مقابل ٣ ملايين جنيه رضيت الشركة بأن تتقاضاها من ارباح اسهم الخديوي حتى عام ١٨٩٥. وهكذا تخلصت الشركة من مصاعبها المالية بينما دفع اسماعيل تـكاليف شق القنـاة دون ان يحصل على شيء مقابل ذلك .

انه من العسير تفسير الذرائع المالية لتلك التسويات إلا على ضوء جنون العظمة الذي كان اسماعيل مصاباً به. فقد ظل يتصرف كما لو كانت القناة انتصاراً شخصياً عظيماً له . والمعتقد انه انفق مليوني جنيه على استضافـــة من استطاع

دعوتهم من افراد البيوت الاوربية المالكة لحضور حفلات افتتاح القناة .

كان الخديوي اسماعيل ينظر الى مصر نظرة مملوك مستنير ، فكان يعتبرها بمثابة ضيعة كبرى يجب ان تدار وتستثمر لصالحه وصالح افراد عائلته . واذا كان اسماعيل لا يتردد مثله مثل محمد علي في اعتصار الفلاحين من اجل جباية الضرائب منهم ، فانه كذلك لم يكن يتردد في انفاق الكثير على العمران والتعمير . وهكذا استفادت البلاد الى مدى ملحوظ اثناء الفترة الاولى من عهده وقد قيل انه انجز في حقل العمران العام من الاعمال في ١٦ عاماً ما يفوق ما انجزه أي ملك آخر في أي قطر في العصر الحديث . بحيث ان مراسل التايمس في القاهرة قد وصف مصر في مطلع ١٨١٦ بانها مثال مدهش على التقدم !

لقد جدد اسماعيل وسط القاهرة وميادينها استعداداً لافتتاح القناة وعهد الى شركة فرنسية باضاءة شوارع القاهرة والاسكندرية وعهد الى شركة فرنسية اخرى بايصال مياه الشرب الى القاهرة .

وفي اثناء حكمه مدّ ٩١٠ أميال من السكة الحديدية وبني ٥٠٠ جسر وشق من اقنية الري ما طوله ٨٤٠٠ ميل ونصب خمسة آلاف ميل من الاسلاك البرقية (التلغرافية) وجعل البريد مصلحة رسمية عامة مما ادخل مصر في عضوية الاتحاد البريدي العالمي عام ١٨٧٤ . وانميت مدينة السويس كيما تسد احتياجات القناة ، وحظيت الاسكندرية بميناء حديث بديع ذي أرصفة تبلغ الميلين طولاً . كما ان تزويد المنارات المصرية على ساحل البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر بالمعدات الحديثة جعل مصلحة الفنارات المصرية تضاهي اية مصلحة من نوعها في اوربا . وانشأ اسماعيل اسطولاً تجارياً مؤلفاً من ١٦ سفينة كانت تمخر البحر المتوسط و ٩ سفن تمخر البحر الاحمر .

وبالاضافة الى ذلك عمل الخديوي اسماعيل ، انسجاماً مع فكرة الدولة الحديثة التي كان يحاول خلقها ، على احياء جهاز التعليم وتوسيعه . وكان محمد علي قد أنشأ هذا الجهاز وادخل المدارس العلمانية الى مصر وبعث بالشبان في بعثات خارجية ليدرسوا في المقام الاول ما يفي باحتياجات جيشه الذي كان يؤلفه .

ولكن احتياجات اسماعيل التي تشمل ميدان الصناعة بل كل جانب من جوانب التقدم كانت اعظم من احتياجات جده، ولهذا فقد فصل التعليم عن وزارة الحربية واعاد احياء مجلس المعارف الاعلى وبدأ يرسل البعثات العلمية من جديـــد الى الخارج . فلما جاء عام ١٨٧٨ كانت في مصر ٥٨٠٠ مدرسة مقابل ١٨٥ مدرسة عام ١٨٦٢ . وبينما اضطر محمد علي الى تجنيد التلاميذ لادخالهم الى مدارسه كان الأهلون زمن اسماعيل يتسابقون ويتنافسون على ادخال ابنائهم الى المدارس.

لقد بدأ حكم اسماعيل بداية ميمونة محظوظة، ذلك ان الحرب الاهلية الامريكية من عام ١٨٦٣ الى ١٨٦٥ وما نجم عنها من الغاء الرق، قد احدثت ضرراً بتجارة القطن الامريكية وقادت مصر الى ازدهار لا مثيل له. فقد تضاعف ثمن القطن المصري اربع مرات وارتفعت اثمان صادراتها القطنية من ٤ ملايين جنيه الى ١٤ مليوناً، بينما ارتفعت اثمان ما استوردته من سلع من مليوني جنيه الى خمسة ملايين . لقـد بدا اسماعيل الذي شجع ازدهار التجارة بامتلاكه شخصياً خمس الارض الزراعية في مصر، وبتصريفه الامور بطريقة جده محمد علي اذ جعل الدولة تتاجر بالمحصولات الزراعيـــة وتشتغل بالشحن البحري وبتجارة السكر واستخراجه ، تقول بدا شخصاً داهية لا حدود لحيلته .. ولكن النكسة سرعان ما اصابت مصر اذ ان الولايات المتحدة اعادت بسرعة بعد انتهاء الحرب الاهلية توطيد اقتصادها النامي القائم كذلك على التوسع في زراعة القطن بالاضافة الى التصنيـع ، ونتيجة لذلك عمد اسماعيل الى زراعة السكر ليعوض عن انهيار تجارة القطن. وشق اقنية طولها ١٨٠ ميلاً من اسيوط لتروي مزارع قصب السكر ، الا ان تجربته السكرية هذه فشلت في ادراك غاياتها وبدأت مصر تشعر بثقل الضائقة المالية .

ومما يجب التنويه به ان الانجراف الى البذخ والترف والاسراف قـد رافق الازدهار. ولم يكن الاسراف مقتصراً على الخديوي اسماعيل بالذات بل جاراه في ذلك كل اغنياء مصر .

وكانت اوربا في بداية عهد المال وتوظيف الاموال في المشاريع الصناعيـــة والعمرانية. وكانت اسواق العالم المالية تعتبر مصر عام ١٨٦٠ احسن ميدان للربح

من توظيف الاموال ،وذلك ليس فقط لأن الدلائل كانت تشير الى ان مستقبلاً باهراً ينتظر مصر ، بل كذلك لأن اصحاب رؤوس الاموال كانوا يتمتعون فيها بموجب قانون الامتيازات والحماية الاجنبية بامتيازات لا يتمتعون بها في بلادهم الاوربية وكانت نسبة الفوائد والخصومات التي اباحها اسماعيل للعملاء الماليين والصيارفة الاجانب من الارتفاع بحيث كان فيها خرابه وخراب مصر وبحيث كانت تؤمن لهم كسباً فاحشاً . فمثلاً لم تستلم مصر من اصل السبعة والسبعين مليون جنيه التي اقترضتها من بنوك غوشنز وبيسكو فشايمز وروتشيلد سوى ٥٠ مليون جنيه في الواقع ، اما الباقي فقد حسب فائدة مسبقة لاقساط متأخرة الدفع .

وبالاضافة الى ذلك كان شطر كبير من القروض يذهب الى خارج مصر على يد المتعهدين الاجانب الذين كانوا يرسلون الى بلادهم ما يربحونه في مصر .

واخيراً ادرك صيارفة اوربا ان مصر لا تستطيع ان تتحمل الى ما لا نهاية له العبء المالي الذي سمحوا لها بتحمله ،فاعتمدوا كشيلوخ تاجر البندقية على قانون الامتيازات الاجنبية للحصول على حصتهم من لحم مصر. فلم تأت سنة ١٨٧٣ حتى كان اسماعيل قد رهن عائدات السكك الحديدية وعائدات ضياعه الملكية . ولما كان الدين المستحق فوق طاقة مصر على الدفع ولما كانت الحرب الفرنسية - البروسية قد حالت دون مصر ودون الحصول على قروض اوربية جديدة فان الديون القائمة ذات الفائدة المركبة قد ارتفعت ارتفاعاً خطيراً .

اما اسماعيل فقد لجأ لمواجهة هذا الوضع الخطير الى اعتماد طريقة مشؤومة خطيرة هي «طريقة المقابلة » التي كان فيها اي نسان يستطيع فيها تملك العقارات التي يشغلها اذا دفع نصف المستوجب عليها من الضرائب عن السنوات الست التالية . وبهذه الوسيلة استطاع ان يجمع ١٦ مليون جنيه لسد الفوائد المركبة ثم جمع مليوني جنيه باكتتاب اجباري .

وبرغم هذه الترتيبات فان الوضع ظل سيئاً بحيث ان الفوائد المستحقة على الخزينة كانت تخصم عام ١٨٧٥ بنسبة ٣٠ بالمائة .

ولما اعيت اسماعيل الحيل اعلن عام ١٨٧٠ تأجيل دفع الديون فضجت الارض والسماء في عالم المال الاوربي وتألفت لجنـــة من الدائنين من ممثلي فرنسا والنمسا وايطاليا لحماية مصالح الدائنين الاجانب .

ولقد رفضت بريطانيا في بادىء الامر الاشتراك باللجنة وارسلت الى القاهرة الصيرفي البريطاني كايف الذي اقترح حل مصر من ديونها بتسوية بسيطة ، الا ان حملة اسهم الدين العام من البريطانيين لم يرضوا وحصلوا من الحاكم على قرار يبيح لهم الحجز . وارسلوا الصيرفي غوشن الى مصر حيث استطاع ان يتفق مع الخديوي (بالحبر على الورق) على دفع الديون بالتقسيط . ولكن لما لم يعد باستطاعة اسماعيل ان يعتصر من الفلاحين المال المطلوب لدفع الفوائد السنوية فانه عـين المستر ريفرز ويلسون والمسيو دي بيلينيير مراقبين ماليين يتمتعان بقسط من السلطة التنفيذية . فجلسا مع اعضاء لجنة الديون للبحث في وضع مصر المـــالي وبنتيجة التحقيق اصدرت اللجنة تقريراً يشجب الحكومة ويلومها . وعند ذلك اعلن اسماعيل بأنه سيصبح حاكماً دستورياً وعين المستر ريفرز ويلسون وزيراً للمـال والمسيو دي بلينيير وزيراً للاشغال العامة .

وفي هذه الاثناء اختلفت وجهات النظر حول تسوية الديون المصرية فبينما قال المسؤولون البريطانيون بامكان مصر الامتناع عن وفاء الديون كيما تعيد بنـــاء كيانها المالي ، رفض المسؤولون الفرنسيون الموافقة على ذلك الرأي . وهكذا ضاعت الفرصة التي كان بوسع الاجانب ان ينقذوا بالتساوي وبروح من الشهامة مصر من الخراب . وبدا الخديوي في النهاية – كما لو كان قد ادرك بأن المشكلة هي سياسية بقدر ما هي مالية – يتصرف على اساس ذلك . وهكذا اعلن قراره بأن يكون حكمه الملكي دستورياً أي انه اذ جرد نفسه من سلطاته الاستبدادية فانه ألقى على كاهل الوزراء عبء مسؤولية التدابير المالية التي كان يتطلبها الوضع والتي لم تكـــن تصادف الهوى في نفس المـكلفين .

ان السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو :

هل تذكر اسماعيل (المدرك جيداً للمقدرة التي ضربها جده محمد علي) استثمار

محمد علي للرأي العام الوطني في مصر عام ١٨٠٥ لقضاء وطره ؟

لقد كان اسماعيل على الاقل يعرف بأن الاجانب كلهم سواء في نظر المصريين، سواء أكانوا من ذئاب المال وعقبانه ام من الموظفين الذين لا تشوبهم شائبة. وهكذا فأن وضع الوزراء الاوربيين في حكومة اسماعيل كان وضعاً حرجاً. ذلك انه لم يكن لديهم من سبيل سوى الاختيار بين ان يقرروا ان تنكر مصر ديونها وتمتنع عن دفعها وبين ان يقرروا ارهاقها واغضاب الطبقة الحاكمة المصرية بضرائب جديدة ثقيلة وبتعريض موازنة البلاط لتخفيضات جذرية .

ومع ان اسماعيل قد استبعد عن مجلس الوزراء ، فأنه ادرك بسرعة ان الفرنسيين غير خليقين بقبول الحل الذي نادى به البريطانيون (انكار الديون والامتناع عن تسديدها) وهكذا اخذ يحيك المكائد مع الاعيان وضباط الجيش ضد الرقابة الاجنبية المتوسعة على مالية مصر وحكومتها ، فأذاع بشكل غير مباشر بأن لجنة التحقيق لم تقترح فقط تسوية مشكلة الديون بدفع خمسين بالمائة منها وتخفيض الفوائد على الديون الى ٥ بالمائة انما اقترحت في الوقت ذاته الغاء حجج تمليك الاراضي وزيادة الضرائب على العقارات والواردات وقصد من اذاعة هذا الخبر اثارة ثائرة الاعيان على السيطرة الاجنبية .ثم اذاع بين صفوف ضباط الجيش بأن سياسة التقشف التي يدعو اليها الوزراء الاجانب تعني حتمياً تخفيض قوات الجيش وصرف الكثير من الضباط من الخدمة وقصد من ذلك الخبر ان يثير ثائرة الجيش .فكانت النتيجة الاولى لحملة الدعاية هذه اندلاع هياج عاصف قام به الضباط المصريون الذين اعتقلوا الوزراء الاوربيين ولم يفرجوا عنهم الا استجابة لتدخل دراماتيكي قام به اسماعيل بالذات ..

ونتيجة لهذه التطورات طلب اسماعيل ان تعاد اليه صلاحياته وسلطاته ، ولكن الدول الاجنبية رفضت طلبه وعينت ابنه توفيق رئيساً لمجلس الوزراء .

لا ريب ان اسماعيل ادرك عند ذلك بأنه بات يناضل في سبيل بقاء عرشه فتحول بشكل خطير صوب النعرة التعصبية التي تراوح الشعب والتمس عونها له إذ اخذ يحض سراً على المطالبة بالدستور الذي كان قد اصدره عام ١٨٧٧ ليظل

حبراً على ورق .. وقد قال في استثارته لنوازع التعصب ان الوزراء الاوربيين سيسلمون البلاد الى الاوربيـــين بشكل ينطوي على الاضرار الفاحش بالدين الاسلامي . فاحتج الوزراء على تحريضـات اسماعيل فرد عليهم بتأليف وزارة من المصريين كلياً برئاسة شريف باشا رئيس جماعة الاحرار، واستقال توفيق رئيس الوزارة المؤلفة من بعض الاجانب ، استقال وفقاً لخطة ابيه .

ودعت الوزارة المصرية الجديدة الميجور بيرنغ لاستئناف عمله كمفوض للديون العامة ولكنه استقال وجاراه في ذلك بقية المسؤولين البريطانيين. ولكن اسماعيل لم يعبأ بل طلب الى شريف باشا ان يضع دستوراً جديداً لمصر . وقام في الوقت نفسه بمسعى يهدف الى خلق اسباب التفرقة والعداء بـــين المصالح الاجنبية اذ اقترح تسوية مالية افضل من التسوية التي اقترحتها لجنة التحقيق .

ان ضعف مركز اسماعيل يكمن في انه التفت صوب مصر متأخراً اكثر ممـا يجب . صحيح ان الدائنين الاوربيين وحكوماتهم قد عاملوه معاملة سيئة ولكنه كذلك عامل شعب مصر معاملة فظيعة . لقد كان في تصرفاته « تركياً » يحيط به « اتراك » [1] وحكم مصر كتركي فهو ايضاً قد اعتصرها حتى جفت عروقها . وذلك من اجل الحفاظ على مستوى من الترف والعظمة كان يتجاوز اي مستوى متوفر في اوروبا . واذ وقى محمد علي مصر من جميـــع التحزبات والتجزئـات فإن اسماعيل قد زاد من تجزئة المصريين بفئات جديدة قوية سيطرت على البلاد بالنفاق والرشوة بدلاً من ان تسيطر عليها كما جرت العادة بقوة الجنود المرتزقة . ولهـــذا فان الشعب المصري وقف متشككاً من لجوء اسماعيل اليه ولا شك انه بفقرائه واغنيائه كان لا يؤمن كثيراً بأنه سينقذ مصر والاسلام اذ ينقذ اسماعيل . فلا الاسلام ولا مصر قد استغرقا اهتمامه في الماضي .

ووصلت الدراما الى ذروتها نتيجـة تدخل بيسمارك الذي اتهم اسماعيل بأنه خرق خرقاً مباشراً مفضوحاً التزاماته الدولية واجبر هـــذا الاتهام بريطانيا وفرنسا على مجاراة بيسمارك في « اهتمامه » بشؤون مصر فتدخلتا معاً وطلبتا الى

---

١ – اطلق لفظ (اتراك) على مختلف العناصر الاجنبية التي تؤلف الطبقة الحاكمة في مصر .

اسماعيل ان يتنازل عن العرش .

فرد الخديوي بتوجيه نداء يطلب فيـه تأليف جيش من ١٥٠ الف متطوع لانقاذ مصر من « الكفـــار » الا ان نداءه لم يلق الاستجابة لا من مصر ولا من جيشها فقد كان الجميع متشككين في قدرته .. وفي صلاحه .

وهكذا خلعـه السلطان العثماني وفي ٣٠ حزيران (يونيو) استقل الخديوي اسماعيل (تماماً كما فعل فاروق بعد ٧٣ عاماً) اليخت محروسة كذلك حاملاً معه شحنة من الجوهرات وسافر غير مودع بأسى الشعب المصري تماما مثل فاروق .

لقد افترى اسماعيل على نفسه وافتُرِيَ عليه ، ولا يمكن لأحد ان يدافع كثيراً عن وجاهة اعماله فمها بولغ في تقدير اعماله العمرانية فان الامر الواضح هو انه هو الذي جر بلاده الى الوقوع في عبودية اوربا ثم عبودية بريطانيا . فمنذ اللحظة التي استحصل فيها اسماعيل على استقلال مصر الاداري عن الباب العـالي وعلى الحق بتوريث العرش لذريته صرف الامور تصريفـــاً زاد القيود التي كانت تربطه وبلاده برباط الخضوع والاستسلام لمشيئة الدول الاوربية . بل انه أحـــكم توثيق تلك القيود . فلما تنازل عن العرش وبالاحرى لما خلع كانت المؤسسات الاجنبية الدولية التي شاءت عواقب حكمه ان تتحـــكم في مصائر مصر في مدة النصف القرن التالي ، كانت تلك المؤسسات قد وطدت اقدامها في مصر .

على ان تلك الاغلال التي ربطت مصر لم تكن من صنع يديه فقـد كان اهمها واكثرها صلابة وديمومة اغلال الامتيازات الاجنبية التي كانت تعطي الجاليـات حماية قنصلية ممتازة . والتي صدرت بفرمان سلطاني وطبقت على مصر كجزء من الامبراطورية العثمانية التي لم تستطع ان تنظم نفسها تجارياً وصناعياً بحيث تضاهي النهضة التجارية الاوربية ، فانصاعت للضغط الاوربي الدولي وسنت ذلك القانون لمحاربة الاجانب العاملين في البلاد الاسلامية من الغرامات والمكوس المفروضة على « الكفار » . وذلك من اجل تشجيع الشركات الاجنبية على العمل في البلاد العثمانية وعلى توظيف اموالها فيها .

وكانت حقوق الحماية تلك، المنوحة بالفرمان الشاهاني تبيح للاجنبي السكنى والعمل في مصر وتضمن له الحرية الدينية وتعفيه من الضرائب التي تفرض عادة على غير المسلمين وتحميه من طائلة جميع السلطات المدنية والعسكرية التي حرمت حق من حق دخول الاحياء الاجنبية وتعفيه من المثول امام المحاكم العثمانية ومن اللجوء اليها فكان الاجانب يحاكمون امام محاكم قنصلية تابعة لبلادهم .

لقد ظلت تلك الامتيازات الاجنبية على الرغم من تعسفها تخدم اغراضها موضوعياً دون اضرار كبير بالبلاد العثمانية (!!) عندما كانت الدولة التركية قوية مهيمنة، ولكن تطبيق الامتيازات الاجنبية لم يلبث ان شمل في مصر عند بداية القرن التاسع عشر نطاقاً واسعاً الى درجة سبب فيها الاختلال للجهاز القضائي المصري واوقع المظالم الفاضحة بمصر والمصريين .

اجل لقد كانت الامتيازات الاجنبية زمن اسماعيل فضيحة مخزية فقد كانت المحاكم القنصلية التابعة لأكثر من ١٤ قطراً اجنبياً تتمتع بامتيازات وسلطات مطلقة بحيث انها في معظمها اخذت تعتبر ان مهمتها هي حماية رعاياها بغض النظر عن اعتبارات العدالة . فأصبح من المستحيل تقريباً استصدار حكم يدين اجنبياً في اية دعوى مدنية جزائية او جنائية .

اما الاحياء الاجنبية التي كان ممنوعاً على ممثلي السلطات المصرية دخولها فقد اصبحت الملجأ الامين للمجرمين والمهربين الاجانب الذين لم يكتفوا بالاستمرار في شقاواتهم بل انهم بسطوا حمايتهم على المجرمين المصريين الذين كانوا يلجأون الى كنفهم.

ولعله يمكننا ان ندرك مدى اضرار الامتيازات الاجنبية بمقومات الكرامة القومية وسيادة الدولة المصرية اذا علمنا ان نسبة السكان الاجانب كانت تبلغ في المدن اجنبياً واحداً مقابل كل ١٢ مصرياً . مع العلم بأن مجموع الاجانب في مصر لم يتجاوز التسعين الف شخص معفوّن تماماً من الضرائب المصرية .

ولقد ادرك اسماعيل كبقية المصريين الشرور المتأتية من هذا الوضع فقام في عشية انتهاء حكمه بتعديل النظام القضائي عن طريق ادخال المحاكم المختلطة الذي

كان في زمنه على جانب عظيم من النفع لمصر في بادىء الامر والذي ما لبث بعد قليل ان زاد الطين بلة . فقد استأثرت هذه المحاكم المختلطة بالقضايا التجارية ونتيجة لذلك كان المصري المشتبك في نزاع قضائي مع اجنبي يجد نفسه دائماً امام محكمة معظمها من القضاة الاوربيين ، بل ان الاسوأ يتمثل في ان الدول ذات القضاة في المحاكم المختلطة الاولى لم تكن مهتمة بأن تجري العدالة مجراها وبأن تنتصر قيم العدالة بقدر ما كان يهمها ان تنتصر المحاكم لمصالح رعاياها ظالمين او مظلومين . وهكذا اصبح القضاء المختلط اداة اخرى من ادوات السيطرة الاجنبية على مصر .

ولما شقت قناة السويس جعلها شقها من الامور المحتومة ان تسعى الدول ذات المصالح البحرية وفي مقدمتها بريطانيا الى بسط سيطرتها على مصر .

وهنا تجدر الاشارة الى انه عندما اطنب دي لسبس في الاكاديمية الفرنسية في تمجيد قناة السويس رد عليه الفيلسوف الفرنسي الانساني رينان قائلاً :

« ان البرزخ الذي شق قد اصبح مضيقاً اي اصبح ميداناً حربياً ، ومع ان « بوسفوراً » واحداً كان كافياً لتموين العالم بالمتاعب فانك قد خلقت بوسفوراً ثانياً أهم بكثير من الاول . اذ انه سيكون على اقصى جانب من الاهمية في حالة نشوب حرب بحرية . حيث ستسعى كل دولة في العالم من اجل اكتساب قصب السبق في احتلاله .. أجل يا مسيو دي لسبس لقد خططت ميدان المعارك العظمى التي ستنشب في المستقبل . »

والواقع ان شق قناة السويس جعل مصر اهم من تركيا في نظر بريطانيا . وهكذا فان دعوى الحاجة الى حماية القناة قد بررت للبريطانيين احتلالهم مصر اكثر من سبعين عاماً .

طبيعي انه كان لا بد من ان تشق القناة عاجلا ام آجلاً ولكن جهل سعيد واسماعيل قد رتبا امورهما – بدافع الحمق او الطموح الاناني – بحيث تشق القناة في اسوأ ظرف ممكن بالنسبة لمصر .. ذلك انها قد شقت في وقت كانت فيه مصر دون حول او طول امام اوربا كما شقت باسوأ الشروط .

واذا كانت الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة وهيمنـة الاجانب وغير ذلك ليست بالجديدة تاريخيـاً ،واذا كان دور اسماعيل لم يتجاوز امر تشجيع توطيد بعض اسوأ جوانبها فانه بسوء ادارته المالية وباسرافـه الفظيع قد هيأ اسباب انشاء وظهور الاجهزة المالية والمصرفية التي هيمنت على مصر وجعلتهـا مستعبدة لمعظم دول اوربا .

واذا كان يمكن الرد على ذلك بالقول ان اسراف اسماعيل الذي كثر اللغط بأمره لم يستهلك سوى ١٥ مليوناً من ديون مصر البالغة مائة مليون جنيه، وان ١٦ مليوناً منها قد انفقت على شق قناة السويس وان مليونين منها قد ترتبا على مصر نتيجة الغاء الرق في السودان استجابة للرغبات الاوربية ، فان الامر الواقع الذي لا يمكن دحضه هو ان مصاريف اسماعيل مهما كانت الغاية منها كانت على نطاق يتجاوز كثيراً النطاق المعقول ، وهكذا فَقَدَ حتى سلطاته المحلية نتيجة تهوره المالي واصبح وهو عاهل البلاد كمية مهملة في خلال السنوات الست التي سبقت عزله فقد اخذت لجنة الديون او ما يدعى بلجنة « صندوق الدين » على نفسها مهمة الاستيلاء على عائـدات الدولة لتسديد الديون . واستحصلت على سلطات مالية هائلة جعلت الادارة المالية المصرية تحت تصرفهـا كما استحصلت على حق مقاضاة الحكومة المصرية امام المحاكم المختلطة التي يهيمن عليها القضـاة الاوربيون .

لقد دخلت مصر في عهد اسماعيل ولكن على حساب خراب كيانها الاقتصادي وانهيار كيانها الاستقلالي العالم الحديث بما شق فيها من طرقات حديثة وما مد عبرها من اسلاك البرق وما شيد فيها من الكباري والموانيء والمنافع العامة ، التي دفع الشعب المصري ثمنها بالوقوع في عبودية الاجانب .

الفصل السابع

في عهد اسماعيل اخذت تتحفز من جديد تلك الحركة القوميـــة المصرية التي تبلورت عام ١٨٠٥ في ثورة الاعيـان على الوالي التركي . فلقد اخذ الشيخ الذي يعلم القرآن في الكتاب القروي يتحسس بالمظالم التي يعانيها الناس .

على انـه لم يكن ثمة اتصال فكري حقيقي مع ذلك بين المصريين وبين عرب الشرق الاوسط .ذلك ان انصهار التفكير القومي المصري والعربي لم يبدأ الا بعد الاحتلال البريطاني لمصر . والا بعد لجوء احرار الفكر في العالم العربي اليها هرباً من مظالم الحكم التركي لبث افكارهم تعبيراً عن غليان الفكر العربي الذي تمخض فيما بعد عن حركة الثورة على طغيان السلطان عبد الحميد .

لقد أسهمت مصر في تطوير الافكار القومية التحررية ولكن الحركة الفكرية القاهرية كانت بادىء الامر مصرية اكثر منها عربية، ذلك لأن خضوع المصريين للقسطنطينية كان غير مباشر وكان تافهاً بالقياس الى استبداد حكامهم بهم .

لم يحزن المضريون عندما فقـد الخديوي سلطته الاستبدادية انما ابتلوا بشكل آخر من الحكم الاجنبي جعلوه هدف مقاومتهم القومية .

لقد حارب العرب الطغيان التركي اما المصريون فقـد حاربوا « اتراكهم » اي جميع الحـكام الطغاة الذين بغوا عليهم ثم حاربوا الاحتـــلال البريطاني وناضلوا ضده .

فلما انتهى عهد اسماعيل كانت الحركتان العربية والمصرية تستقيان من ينبوع فكري واحد غذاه كثيراً وقتذاك جمال الدين الافغاني الذي ابعد عام١٨٧١ عن

القسطنطينية من اجل آرائه الجريئة ،فجاء الى الأزهر الشريف حيث اخذ يبشر بافكاره القائلة بأن التقدم العصري ينسجم مع الاسلام بل انه من صلب الاسلام وان على جميع المسلمين ان يتحدوا في ظل خليفة واحد مهما كانت جنسيته طالما كان قادراً على ان يحكم بلاده .

كان جمال الدين الافغاني رجعياً وتقدمياً حراً في آن واحد . كان رجعيـــاً بقبوله للسلطة الفردية المطلقة وكان رجعياً (من وجهة النظر الغربية) اذ دعا الى العودة الى الاخذ بمبادىء الحكم والحياة الاسلامية . وكان تقدمياً اذ طـــالب بالاصلاح ضمن الكيان الاسلامي .

لقد كان نفوذ جمال الدين هائلاً في العالم الاسلامي وخـاصة في مصر حيث اثرت شخصيته القوية تأثيراً بالغاً في نفوس اساتذة الازهر وطلابه . وحمـــل الازهريون الذين اجتذبهم الازهر من مختلف بقاع العالم الاسلامي رسالته عندما عادوا الى بلادهم .

لقد ذهب القسم الاعظم منهم بالطبـع للتعليم بالكتاتيب الملحقة بالمساجد في المدن و القرى المصرية حيث فقدت رسالة جمال الدين الكثير من معناها في خلال فترة الانتقال . فارتدت طابعاً ابسط هو طابع الدعوة الى بعث اسلامي، ولكن حتى مع ذلك فقد فقدت تعاليم الافغاني معناها .

كان السذج العامة من سكان وادي النيـل يعرفون المسلمين بأنهم « من كانوا منهم» أي ان الاقباط ليسوا منهم وكذلك الحال مع اليونان والجراكسة والنصارى الاجانب، فقد ارتبطت صورتهم في اذهان العامة المصريين كأصدقاء او خدم للطبقة التركية الحاكمة الظالمة الباغية .

لقد شقت افـكار الافغاني وتعاليمه طريقها على الرغم من عدم تماسكهـا الى التأثير في الجيش المصري حيث كانت عبودية المصريين اكثر ما تكون وضوحاً. فبينما كان الشطر الاعظم من جنود الجيش وصف ضباطه من الفلاحين المصريين كانت المناصب العليا فيه وقفاً على الاتراك والشراكسة والالبان وكانت اللغـة المستخدمة في الجيش هي اللغة التركية .

لقد كان الجيش باستثناء فئـــة الضباط العظام يعبر عن مشاعر القرى المصرية وبالتالي كان الموضع الوحيد الذي تجمعت تلك المشاعر على صعيده . فكما تستقطب المناطق الصناعية استياء العمال وتجعل الصعيد جاهزاً للنشاط الشيوعي، فكذلك كان الجيش في بلد متأخر الاوضاع كمصر جيش فلاحين يديره داخليـاً ضباط صغار مصريون .

وهكذا لم يكن غريباً أن يعطي الجيش المصري الشعور القـــومي المصري فرصة للتعبير عن ذاته . ففي الجيش وحده كان الالم المصري الدفين يستطيـع ان يجد الزعامة وان يحدد غاياته .

وبالمقابل كانت الحركة القومية مفعمة كذلك بتعاليم وافكار المتنورين وانصاف المتنورين من الجيل الجديد في الطبقة الحاكمة المصرية، ذلك انه كان محتوماً ان تقرن طبقة الملاك المصرية نفسها بمصر بعد ان أتم محمد علي صهر عناصرها الحاكمة وتوحيد مصالحها .

صحيح ان الوضع الاقتصادي الذي كان يتمتع به القوميون من ابناء الذوات قد جعلهم بمعزل عن الشعب المصري وصحيح انهـم حافظوا على انعزالهـــم الارستقراطي باستخدامهم اللغة التركية واكتسابهم اللغـة الفرنسية ولكنهم لم يعودوا دولة ضمن دولة انما اصبحوا شطراً من الدولة .

فمصر كانت في الواقع مصرهم . وعندما جر اسماعيل مصر الى الافلاس تآزر الجيل الجديد من الطبقة الحاكمة مع الجماعات غـير الحاكمة في معارضتها لسلطة السلطان العثماني واستبداد الخديوي . بل كانوا اكثر تحسساً من المصريين الاصليين بالحاجة الى اصلاح نظام الحكم . فلقد كانت صلة ابناء الجيل الجديد من الطبقـة الحاكمة بأوربا والحضارة الاوربية والاوربيين اعظم من صلة المصريين . وكانوا يستجرون ويستنبطون مفاهيمهم عن الاصلاح من الافكار والتعالـــيم الغربية بصورة رئيسية . اما المصريون فكانوا يستقونهـا مباشرة من الطابع الاصلاحي لتعاليم جمال الدين الافغاني .

لقد كان ذلك الاتصال بين الفريقين اللذين يؤلفـان حركة البعث القومي في

مصر احدى الوسائل التي غذّت بها الحركة القوميـة الشرق اوسطية بالافكار الغربية . الا ان ذلك الاتصال كان سطحياً ومصطنعاً فـيما كان من الممكن انصهار الفريقين ، لان ابنـاء جيل الذوات الحاكمين الجديد كانوا يؤلفون في جوهرهم الجناح التقدمي من الطبقة الحاكمـة ، وكانوا يهدفون الى ان يقووا سياسياً الامتيازات الاجتماعية التي كانت تتمتع بها تلك الطبقة. بينما كانت العناصر غير الحاكمة مهتمة باحداث التغييرات والاصلاحات التي من شأنها تمصير الدولة.

اجل لقد كان بوسع الطرفين ان يتضافرا على العمل الى حد اصلاح نظـام الحكم فقط، ذلك لأن مصالحها كانت تتضارب وتختلف عندما تتجاوز تلك النقطة.

كان الحزب الدستوري الوطني بقيادة شريف باشا يطالب بدستور ديموقراطي ذي طابع غربي متوافق مع الاحتياجات الشرقية .. وهو طلب يؤلف صيغة يمكن ان تعني أي شيء بمعيار النوايا . وكان الحزب يمثل حركة المطالبة بالاصلاح السياسي فاستطاع ان يعقد بذلك حلفاً فعلياً مع الضباط المصريين في الجيش .

وعندما نزل اسماعيل عن العرش سر الدستوريون كغـيرهم مـن معظم المصريين برؤيته يرحل. واذا كانوا لم يرحبوا بقيام حكومة من الاجانب فان نوع مقاومتهم لم يكن بالذي يخشى جانبه جدياً ، فقد كانت معارضتهم تحريضـاً سياسياً ناعماً يمكن ان يربط بافكار الاوربيين الذين كانوا يسعون الى انقاذ مصر ولكن من اجل استرداد ديونهم .

اما افكار جمال الدين الافغاني فكانت اكثر خطراً على الاجانب المسيحيين نظراً لأنها تدعو الى احياء الاسلام كقوة موحدة تحت قيادة خليفة واحد. فبدت حركة جمال الدين كما لو كانت خليقة بأن تتمخض عن موجة تعصبية من شأنها ان تهدد كيان الاجانب المقيمين في مصر وحياتهم بالذات .

كانت حركة تعاليم جمال الدين غير مقبولة سياسياً لانها كانت تتنافر مـع مصالح بريطانيا وفرنسا اللتين كانتا في الظاهر تخدمان وترعيان حقوق السلطان العثماني في مصر الا انهما ما كانتا في الواقع تستطيعـان حتى مجرد تصور قيـام امبراطورية عثمانية او اسلامية فاعلة فعالة في الشرق الاوسط. ولهذا فقد كان

اول ما فعلته الدولتان البريطانية والفرنسية اقناع الخديوي توفيق بطرد جمال الدين الافغاني من مصر .

سعى السلطان العثماني عبد الحميد الى الانتفاع من تنازل اسماعيل وذلك بنقض الفرمان الذي يحصر العرش المصري بسلالة محمد علي. ولكن البريطانيين والفرنسيين دافعوا بنجاح عن حقوق الخديوي توفيق وعائلته المالكة ، ولكن مدافعتهم عن العرش الخديوي وعن الوضع الراهن لم يستطع ان يوقف الهياج القومي المتزايد .

لقد وجدت السيطرة الثنائية الانكليزية – الفرنسية نفسها في وضع حرج، فمن جهة كانت تتخوف من الحركة الشعبية النابعة من الازهر والقرى المصرية، كما كانت تحارب هذه الحركة التي كان يمثلها في الجيش الضباط المصريون ، ومن جهة اخرى فان برنامج السيطرة الثنائية الذي يهدف الى اعادة اعمار الكيان الزراعي المصري قد جبرها على الدفاع عن حقوق الفلاحين المصريين وبالتالي جرها الى الاصطدام مع الجيل الجديد من الطبقة الحاكمة التي تأذت مصالحها من حماية الفرنسيين والبريطانيين لحقوق الفلاحين .

كانت السلطة بيد السيطرة الثنائية بشكل لا يمكن اخفاؤه فقدكان الخديوي شاباً غراً غير مجرب فلم يستطع ان يفرض سلطته كصاحب عرش .. وكانت السيطرة الثنائية تريده هكذا ، ولذلك فقد رفضت اقتراحه بأن يتولى الخديوية الامير عبد الحليم المشهور بقدرته وكفاءته . ذلك لان السيطرة كانت تحكم مصر فعلياً بوجود توفيق الخديوي الطيّع ..

وكان ذلك ينسجم مع سياسة كل من فرنسا وبريطانيا فقدكانت بريطانيا مهتمة مشغولة بحماية مواصلاتها في القناة بينما كان الفرنسيون منهمكون في تشييد امبراطورية كبرى في شمال افريقيا مبتدئين بتونس التي احتلوها عام ١٨٨١ .

ولعل البريطانيين كانوا خليقين بان يفهموا بشكل اوضح الوضع في مصر لو لم ينقل الميجر بيرنغ الى الهندعام ١٨٨٠ ذلك ان السير اوكلاند المسؤول البريطاني الذي نقل مكانه من الهند لم يكن يهتم رغم اقراره باعتدال الدستوريين ، الا

بنع تحالفهم مع الضباط المصريين الذين لم يستطع ان يرى في هياجهم الا براعم ثورة مصرية مماثلة للثورة الهندية التي نشبت عام ١٨٥٨ والتي اشتركت فيها بعض عناصر الجيش الهندي .

وهكذا تضافرت جميع العوامل في الوضع المصري لدعم سلطة مندوبي الدول الكبرى ولعزل الحركة القومية المصرية .

لقد عارض الوطنيون الدستوريون بزعامة شريف باشا معارضة ناجحة في اعادة الوزراء الاجانب الى الحكم كوزراء في الحكومة المصرية ، ونجحوا في معارضتهم كذلك لمنح اولئك الوزراء اية سلطات تنفيذية في الدولة . ولكن النفوذ الاجنبي المهيمن لم يسمح للحكومة المصرية الصرفة بأن تعزل الموظفين الاجانب في الجهاز الحكومي .فظلت وظائف الاوربيين الاستشارية في الوزارة حاسمة كما كانت دائماً .. وظلت الكلمة العليا للمستشارين الاجانب الملحقين بالوزارات المصرية .

فمثلاً كانت لجنة الخزينة او (لجنة الدَيْن) التي يرئسها المستر ريفرز ويلسون مسؤولة عن دفع الدَيْن فكانت تمثل الدائنين. هذا بينما كانت السيطرة الاوربية تمثل الحكومة المصرية فيما يتعلق بقضية الدَيْن !!

وبالاضافة الى هذا التناقض كان القنصلان العامان الفرنسي والبريطاني يسديان النصح ويشفعانه بالتعليمات الحازمة لتنفيذ آرائهما، مستندين الى سلطة حكومتيهما استناداً تاماً .ولم يحسن من الحالة شيئاً كون القنصلين في الواقع غريمين اكثر من كونهما شريكين في النفوذ الذي يزاولانه .

رفع الوطنيون الدستوريون مشروع دستور مصري جديد الى الخديوي توفيق فرفضه ؛ ونتيجة لذلك استقال من رئاسة الوزارة شريف باشا . والفت الوزارة الجديدة برئاسة رياض باشا المشهور بموالاته للبريطانيين الذي ادخل في الوزارة عثمان رزقي الشخصية الرجعية المكروهة وزيراً للحربية .

ولقد ضمت الوزارة الجديدة كذلك شخصيتين من الحزب الدستوري الوطني احدهما محمود سامي .

وجاء تأليف الوزارة بهذا الشكل تطوراً قارب بين الدستوريين المنهمكين، بالنشاط السيامي وبين الضباط المصريين ،فلما قدم البكباشيان احمد عرابي وعبد العال عريضة باسم ضباط الجيش لتقويم الغبن الذي يصيب الضباط من حيث الرواتب والتعويضات ، كان من شبه المؤكد ان محمود سامي كان يقف من وراء حركة الضباط الذين كان المعتمد الفرنسي يؤيد مطاليبهم .

اما الخديوي فقد حاول بواسطة ضابط يعمل كياوره ان يرشو احمد عرابي وعبد العال، ولكن الضابطين لم يكونا مهتمين فقط بازالة الغبن الذي يصيبهما شخصياً انما كانا مهتمين بازالة الغبن العام واصلاح اوضاع الجيش. ولذا ذهبا وقابلا شخصياً رئيس الوزراء الغاضب رياض باشا ليطلبا اليه اقالة عثمان رزقي . وكان هذا عملاً باسلاً منهما اذ كان يمكن ان يشنقا بسببه ، كما اشار الى ذلك رياض باشا بالذات .

ولما فشل الخديوي توفيق في تفتيت حركة الضباط عن طريق استرضاء عرابي ورفيقه ،عقد اجتماعاً لمجلس الوزراء الذي قرر اعتقال البكباشيين احمد عرابي وعبد العال . ولكن قراره عجل في ثورة الجيش المصري .

فقد توجه بعد هذا القرار كل من عرابي وعبد العال الى قصر النيل حيث اعتقلا كما كان متوقعاً ، وفي هذه الاثناء كانت تقتفي خطى الزعيمين العسكريين فرقة مصرية من الجنود الفلاحين جعلت المجلس العرفي الذي يحاكمهما يحتار فيما اذا كان عليه ان يصدر الحكم باعدامهما او بطردهما من الجيش . ودخلت القوة العسكرية الى المجلس العرفي وحررت الزعيمين الاسيرين واخرجتهما على الاعناق. ونتيجة لذلك استقال عثمان رزقي من وزارة الحربية وحل محله فيها محمود سامي الذي كان صلة الوصل بين الدستوريين وبين الضباط .

وكان حرياً بأن يقسر رياض باشا على الاستقالة لولا التدخل البريطاني . ذلك ان القنصل العام البريطاني قد ايد عند ذلك الاستجابة الى مطالب الضباط فيما يتعلق فقط بتحسين احوال الجيش .

لقد امدت حادثة قصر النيل الوطنيين الدستوريين بدم جديد منشط ، فقد

كان الخديوي يعتقد بأنه قد ضرب حركتهم ورماهم الى زاوية النسيان عندما رفض مشروع الدستور الذي رفعه اليه شريف باشا،وعندما ادخل اثنين منهم في وزارة رجعية .

وفي هذه الاثناء اصبح عرابي بين ليلة وضحاها بطلاً قومياً التف حوله الدستوريون . من اجل نصرة سياستهم . بل حتى ان الخديوي توفيق الذي كانت وداعته تخفي قدرته على الكيد قد أمن مستقبله اذ ايد عرابي من وراء الستار .

لقد كان احمد عرابي ابن شيخ مصري وكان قد تعلم في الازهر وعمل ذات مرة ياوراً للوالي سعيد باشا .

ولقد وصفه السير اوكلند كولفن الذي لم يكن من محبذيه بأنه على قدر عظيم من الاعتدال والهدوء والحذر ،وانه مخلص ودؤوب حازم ولكنه ليس عملياً .

اما الاوصاف التي تناهت الينا عن عرابي فقد اجمعت تقريباً على انه كان رجلاً بسيطاً بطيئاً في تفكيره وقراراته الا انه كان نزيهاً مخلصاً وشريفاً .وكان خطيباً حاذقاً . شديد التأثير بلهجته الخطابية الازهرية .

لقد كان عرابي ينطق بلسان مصر المظلومة المقصوصة الجناحين ، ولم يكن يستقي التأييد من الجيش المصري بل كذلك من سكان المدن والقرى المصرية. فكان الاول من نوعه في تاريخ مصر الحديثة ، لأنه كان اول من رفع العقيرة ضد الحكومة . ولهذا فان الوطنيين المصريين غفروا له كل مثالبه واخطائه .. لقد سن عرابي قدوة تتبع ، فأصبح كل من يجري على نهجه يستطيع ان يعتمد على تأييد سكان المدن والقرى المصرية .

لم يكتف عرابي بطلب اصلاح احوال الجيش ، وخاصة اذ ادرك ان الجيش المصري كان وحده حينذاك الذي يملك القوة على المطالبة بتقويم ما اعوج من الاوضاع السياسية وغيرها .

ولم يكن عرابي ثائراً نفعياً او متعصباً متعطشاً للدماء ، يريد ذبح الاجانب الكفار كما حاولت الصحف البريطانية آنذاك ان تصفه . انما كان رجلا يعبر عن

مشاعر الشعب المصري ان لم يكن يعبر عن كل افكاره. وكانت ثورته موجهة ضد الباشاوات الاتراك الذين كانوا يحتلون جميع الوظائف الهامة عسكرية ام مدنية. كما كانوا يخربون البلاد بفسادهم وطغيانهم. وبالطبع كانت ثورة عرابي تعارض في هيمنة الاجانب على مصر، ولكن هذه المعارضة كانت تأتي في المقام الثاني بعد ثورته على فساد الطبقة الحاكمة في مصر.

لقد كان خليقاً بالدول الاوربية ان تعقد عن طريق حركة عرابي صلة جديدة بمصر، ولكنها لم تفعل. ولذلك فأن هذه الدول عادت مصر عندما عادت حركة عرابي.

ما لبث احمد عرابي الذي تقوّى مركزه كثيراً بعد حادث قصر النيل ان تقدم بمطالب جديدة ربما كان محمود سامي هو الذي وضع خطوطها وصممها، فقد كانت تعكس سياسة الدستوريين.

اما هذه المطالب فقد انطوت على المطالبة باصلاحات دستورية واجتماعية وتقوية الجيش وزيادة عدده الى ١٨ الف رجل والغاء السخرة وتقييد الربى وتنظيم استخدام مياه الري تنظيماً عادلاً.

وفي تلك الاثناء كان الموقف الداخلي في مصر مشوشاً للغاية، فالخديوي على الرغم من ادعائه تأييد حركة الضباط كان في الواقع معارضاً لها. ولقد تأيدت شكوك عرابي في سوء نية الخديوي عندما عين الخديوي صهره داود باشا يكن الشركسي الظالم العاتي وزيراً للحربية مكان محمود سامي بك.

فقد اقتنع عرابي نتيجة ذلك بأن الخديوي ينوي تدبير اغتياله. ومرة ثانية زحف مع زملائه على رأس قواتهم ولكن هذه المرة صوب قصر عابدين. حيث بذل السير اوكلند كولفن جهده لاقناع الخديوي توفيق بأن يترك لحراسه الجراكسة اعتقال عرابي واعدامه، ولكن توفيق الذي لم يكن من هذا الصنف الدموي من الحكام والذي كان ضجراً من رياض باشا الذي يؤيده البريطانيون، استسلم مرة اخرى لارادة عرابي فاستدعى من جديد شريف باشا لتأليف الوزارة ودعا مجلس الاعيان للانعقاد. اما الجيش فانه قد وعد بأن يؤيد الدستور بعد ان ضمن عودة محمود سامي الى وزارة الحربية.

كانت اهداف حركة عرابي لا تنسجم مع السيطرة التي كانت بريطانيا وكذلك فرنسا تنويان الاحتفاظ بها . فقد كان الطلب بايصال الجيش الى ١٨ الف جندي يعني مضاعفة عدد القوات المصرية ومضاعفة مصاريفها. وبالتالي كان ذلك يخالف رغبة لجنة الديون التي كانت تريد الاستئثار بواردات الدولة لتسديد الديون .

والواقع ان الظروف السياسية لكل من بريطانيا وفرنسا قد جرتهما اكثر فأكثر نحو التدخل الحاسم في مصر . فقد كان حزب الاحرار يحكم بريطانيا بعد ان خرج لتوه من معركة انتخابية ظافرة مفعمة بالدعاية المعادية لتركيا، اما فرنسا فقد جنحت الى التدخل بسبب ما كانت تلقاه من مصاعب في تونس التي هي جزء آخر انتزعته من الامبراطورية العثمانية .لأنها لم ترغب في ان ترى تحالفاً يقوم بين مصر والسلطان العثماني. فقد بدا هذا التحالف ممكناً اذ ان الخديوي طلب الى السلطان ان يرسل ٢٠ فيلقاً تركياً . اما عرابي فقد طلب تأييده للتخلص من الخديوي .

ولقد اخطأ كلاهما اذ قدرا بأن عليهما ان يعتمدا على السلطان على اساس ان بريطانيا وفرنسا خليقتان بأن تؤيدا الدولة العثمانية ، ذلك انه حينما ارسل السلطان بعثة الى مصر كان البريطانيون والفرنسيون يرسلون بوارجهم الى الاسكندرية. وهكذا اخذت اسباب الاصطدام تتوفر بسرعة وكثرة ووضوح. ومع ان البوارج قد انسحبت هذه المرة من الاسكندرية، ومع ان الجرائد المصرية المتطرفة قد كمت ، فقد ظل الضباط الثائرون قوة نافذة في مصر تتناحر مع قوة الخديوي ومع قوة السيطرة الثنائية الانكليزية - الفرنسية .

ولربما كان الخديوي مستعداً للتفاهم مع الدستوريين إلا انه لم يكن مستعداً للمخاطرة اطلاقاً . ولقد عرف بأن بريطانيا وفرنسا ستضطران لتأييده نظراً لعدم رضائهما بعودة السيادة العثمانية على مصر ، وليكون ذلك التأييد الاساس الدستوري لكل ما ستقومان به من اعمال .

والواقع ان بريطانيا وفرنسا كانتا تعارضان الدستوريين الذين طالبوا بأن

يكون لمجلس الاعيان حق تقرير توزيع نصف الميزانية غير المحجوز لسداد الدَيْن. وبينما كانت الحكومة البريطانية تميل الى التفاهم والتساهل في هذا الشأن. لم يكن وزير المالية الفرنسية المسيو غامبانا مستعداً لأي تفاهم . بل ان ذلك الوزير اقنع بريطانيا بتقديم مذكرة مشتركة مع فرنسا الى مصر ، ابلغتا فيهـا الحكومة المصرية بأن الدولتين تعتبران أن الخديوي توفيق وحده هو المسؤول عن تأمين النظام والرخاء في مصر ، وانهما ستوحدان جهودهما لمعارضة كل عمل داخلي او خارجي قد يهدد النظام الموطد في مصر .

وكان هذا الكلام يعني بأن بريطانيا وفرنسا كانتا على قاب قوسين او ادنى من اللجوء الى احتلال مصر ، ذلك لأنهما قد نبذتا في آن واحد السلطان العثماني والدستوريين والعرابيين ،واستندتا الى الخديوي والى الطبقة الحاكمة المحافظة؛ رغم ان الخديوي كان كالطبقة الحاكمة المحافظة لا يتمتع بأي تأييد شعبي . وهكـذا اثارت الدولتان عـــداء الوطنيين وقضتا على اي امل في تسوية دستورية تصلح فساد الحكم .

اما عناصر الوطنيين فكانت في مجلس الاعيان من القوة بحيث تدعم الطلب بأن يكون للمجلس حق الرقابة التامة على الموازنـــة .. ولكن بريطانيا وفرنسا رفضتا من جديد التساهل والتفاهم انما ارسلتا مذكرة مشتركة جديدة تعلنان فيها ان المجلس لا يستطيع تقرير الموازنة دون ان يخـل بأحكام المرسوم الذي ينص على فرض الرقابة المالية البريطانية الفرنسية على الموازنة المصرية .

ونتيجة لهذه المذكرة تقوى نفوذ المتطرفين في المجلس فاضطر الخديوي الى اقالة شريف باشا الذي اصبح مع تطور الاوضاع من غلاة المحافظين، واصبح موضع معارضة الوطنيين . وعهد الخديوي الى محمود سامي بك بتأليف الوزارة التي دخلها عرابي وزيراً للحربية، والتي جاء جميع اعضائها من صفوف الوطنيين باستثناء محمود فهمي، الذي تقلد منصب وزارة الخارجية ، فلما استلمت الوزارة الحكم ابلغ الرقيبان الماليان كولفن البريطاني وماليه الفرنسي حكومتيهما بأن الكيان المالي في مصر بات تحت رحمة عرابي. وكان الجو قد تغير في لندن حيث احتدمت حملة صحفية

شديدة ضد عرابي الذي اتهم بأنه يدبر مذبحة للقضاء على البريطانيين في مصر . وحيث انكفأ حيال هذا الضغط اصحاب تلك الاصوات الضعيفة التي طالبت في بادىء الامر بالتساهل والتفاهم .

اما الحركة الوطنية فقد جرت نتيجة افعال الخديوي وتصرفات الحكومات الاوربية ، ونتيجة ميلها بالذات الى اتخاذ موقف التطرف وهذا مما حمل عبئاً غير يسير تحالفها العسير مع التقدميين من ابناء الذوات .

لقد كان شريف باشا وكثيرون غيره يناهضون الحركة القومية النضالية لأنهم لم يكونوا في الحقيقة ضد النظام القائم الذي تعتمد عليه امتيازاتهم واوضاعهم الممتازة . ولقد ادركت هذه العناصر الارستقراطية المتنورة كما ادركت العناصر الرجعية المحافظة من الطبقة الحاكمة بأن انتصار الضباط خليق بأن يعني شيئاً اعمق واكثر من مجرد اصلاح دستوري في جهاز الحكم . وفي هذه الظروف كان الجناح الايمن من الحركة الوطنية ميالاً الى التساهل والى التسويات مع الاجانب والخديوي . اما الجناح المتطرف المتأثر بالافغاني فقد قرر ان يعمل مع السلطان خليفة المسلمين من اجل خلع الخديوي . والواقع ان السلطان قد بدأ يتصل بعرابي ، اما الحكومتان البريطانيتان فقد فكرتا بالتعاون تعاونا مركزاً مع السلطان ولكن السلطان تكشف عن عدم رغبته في التعاون مع حكومتين مسيحيتين ضد حركة الجامعة الاسلامية . وهكذا فان الحركة الوطنية اصبحت بالاختصار ذات صبغة عسكرية واسلامية ، وبدأت تناضل في سبيل تحرير مصر . . اما الاخطار التي كانت قائمة في خيالات الاجانب فقد بدأت تتبلور واقعياً اذ بدأ شيخ الاسلام والخطباء الملتهبون حماسة يدعون الى الجهاد ضد «الكفار» .

اما عرابي الذي ازدادت الشقة تباعداً بينه وبين عناصر شريف باشا في الحركة الوطنية فقد بدأ يعمل لاخراج الضباط غير المصريين من الجيش وخاصة بعد ان عملت الدولتان الانكليزية والفرنسية بالاشتراك مع الخديوي لتثبيط الحركة الوطنية وايهام الناس بأنها ستكون صرخة في واد .

واستطراداً مع هذه السياسة وصلت في ٢٠ ايار (مايو) الى مياه الاسكندرية

البوارج الفرنسية والبريطانية . وفي الوقت ذاته طلب القنصلان العامان الفرنسي والبريطاني الى الخديوي اقالة الوزارة ونفي عرابي . وتجاه الانذار استقالت الحكومة بشكل مفاجيء وبطريقة احتجاجية مصدرة بياناً بشجب الخديوي الذي لم يكن ميالاً كعاهل مصر ان يبدو على رأس حملة صليبية ضد الاتحاد الاسلامي في مصر . وهكذا فانه اعاد الوزارة الى الحكم استجابة لعريضة العلماء والاعيان وكبار المسيحيين المصريين .. وبهذا فشل الانذار الانكليزي الفرنسي في الوصول الى اغراضه ، بينما ازداد مقام عرابي ونفوذه رفعة حتى اصبح في الواقع الحاكم الفعلي لمصر . اما الخديوي توفيق فقد كان اضعف من ان يقاومه او يعارضه. وفي تلك الغمرة بعث السلطان العثماني بعثتين الاولى الى الخديوي توفيق أي الى الدولتين الأوربيتين اللتين كانت بوارجها ترابط في الاسكندرية ، والاخرى الى عرابي وذلك في سياسة ماكرة لتأمين مركزه لدى الطرفين .

وفي ١٠ حزيران (يونيو) نشبت فتنة في الاسكندرية قتل فيها خمسون مسيحياً وضابط بحري بريطاني ، كما جرح فيها القنصل البريطاني. ومع ان جنود عرابي النظاميين استعادوا السيطرة على زمام الامور فانه اعتبر في بريطانيا مسؤولاً عن الفاجعة .

والواقع ان عرابي قد بريء من هذه التهمة عندما حوكم فيما بعد لأن تلك الفتنة كانت في غير مصلحته اطلاقاً، انما كانت في مصلحة الخديوي توفيق المستفيد الوحيد من التدخل المسيحي الاوربي ضد الحركة النضالية القومية . واذا كان ليس هناك من دليل قطعي على ان الخديوي هو مدبر الفتنة، فان الادلة تشير الى ان المسؤول عنها محافظ الاسكندرية الشركسي عمر لطفي .

واثر الفتنة وجد عرابي نفسه مضطراً الى الرضوخ بعض الشيء لارادة الدولتين الاوربيتين . وكبند من مصالحته مع الخديوي توفيق تخلى محمود سامي عن رئاسة الوزراء لخلف له اشتهر بعدائه للضباط المصريين . ولكن ذلك لم يقنع الدولتين اللتين باتتا راغبتين في انهاء الحركة الوطنية بأكملها بحجة المحافظة على النظام. وهكذا عقدتا مؤتمراً مع السلطان العثماني لاقناعه بارسال قواته الى مصر لتلك الغاية.

وفي الوقت ذاته طالب الاميرال بوشامب سيمور قائد الاسطول البحري المرابط في الاسكندرية ان يتوقف البكباشي احمد عرابي عن بناء التحصينات في الاسكندرية . وكان العمل في هذه التحصينات قد بدأ في ايار (مايو) واوقف بأمر السلطان العثماني ثم استؤنف بأمر عرابي الذي عزز كذلك حامية الاسكندرية ونادى بالتجنيد العام .

وما لبثت الحكومة البريطانية ان اصدرت امرها الى الاميرال سيمور بأن يدك التحصينات وان يخرس بطاريات الاسكندرية اذا فتحت النار. وتوقف العمل في التحصينات يوم ٦ تموز (يوليو) ولكن بعد ثلاثة ايام سمع الاميرال بأن العمل قد استؤنف فابلغ القنصلين الانكليزي والفرنسي بأنه سيطلق النار على التحصينات ما لم تستسلم قلاع الاسكندرية في ظرف ٢٤ ساعة. وابلغ كذلك حكومته والباب العالي بقراره . ورغم طلب الحكومة العثمانية بتمديد مهلة الانذار فان الاسطول البريطاني اخذ يطلق نيران مدافعه على الاسكندرية في ساعة مبكرة من صباح ١١ تموز (يوليو) [١] فلما حلت الساعة الخامسة بعد الظهر كانت قلاع الاسكندرية قد تهدمت والجيش المصري قد انسحب من المدينة تاركاً اياها فريسة النار وجماهير الغوغاء الذين ذبحوا عدداً من الاوربيين .. وفي اليوم التالي نزل البحارة الانكليز الى الاسكندرية وقبضوا على زمام الموقف [٢]

---

(١) تقول الروايات المصرية ان الذي ابلغ تلك الرواية الكاذبة الى الاميرال البريطاني كان تاجراً بريطانياً يدعى المستر روس. كان يمول الاسطول بالفحم، اما الحقيقة فان العمل في التحصينات لم يستأنف .

وتعتقد المصادر المصرية ان الجالية البريطانية في الاسكندرية قد تعمدت جر البوارج البريطانية الى هذا التدخل .

(٢) كاد قصف الاسكندرية ونزول القوات البريطانيه إليها يؤديان الى سقوط الحكومة البريطانية فقد استقال احد الوزراء بيماداقم رئيس الوزراء غلادستون عما جرى من تدخل ضارباً القدوة والسابقة بذلك للسير انطوني ايدن الذي نهج نهجه عام ١٩٥٦ عندما اعلن بان بريطانيا لا تخوض حرباً ضد مصر انما تقوم بما دعاه (عمليات عسكرية) وبالاختصار فان الموقف في بريطانيا كان شبيهاً بما جرى ايام ازمة السويس حيث اجمعت الصحف البريطانية في بادىء الامر على التحريض ضد الوطنيين المصريين ثم انقسمت عندما بدأ القصف .

كانت النتيجة الاولى للهجوم البريطاني انه اوضح نهائياً خطوط الاتجاهات السياسية في مصر. فلقد التجأ الخديوي توفيق الى قصر رأس التين في الاسكندرية بحماية الحراب البريطانية، وانضم اليه الاعيان بما فيهم شريف باشا واعضاء الجناح الايمن من الحزب الوطني الدستوري .. وهكذا بقي الحزب الشعبي او الحزب الوطني وحيداً في الساحة، حيث تحمل وحده عبء الصمود امام التدخل. مما يسر كثيراً على غلادستون رئيس وزراء بريطانيا ان يبرر التدخل البريطاني بأنه حملة صليبية ضد قوى فوضوية معادية للمسيحية .

والواقع ان الاجهزة البريطانية بالغت في رواية ما وقع من حوادث الشغب والاخـــلال بالامن . فلم يسمح عرابي بحدوث اية اضطرابات تشبه اضطرابات الاسكندرية في بحر الشهرين اللذين انصرما قبيل ان تحل الهزيمة بالوطنيين .

لقد تمسك غلادستون بضغط من المعارضة بسياسة التدخل بينما تخلت عنهـا الحكومة الفرنسية. وتمشياً مع هذه السياسة اصدر الأمر بارسال ٥ آلاف جندي من الهند و١٥ الف جندي من بريطانيا لتوطيد الامن والنظام في مصر .

وقد قامت بالهجوم البري الاول على مصر قوة بريطانية صغيرة هزمت في كفر الدوار خارج الاسكندرية. ولكن خبرة البكباشي احمد عرابي العسكرية لم تكن ترقى الى مستوى اخلاصه ووطنيته. فاهمل اقامة ما يجب من التحصينات القوية في كفر الدوار والتل الكبير بين القاهرة والاسكندرية . كما ارجأ الى ان فات الاوان تدبيراً يقضي بسد قناة السويس لتعطيل الملاحة فيها .

وقد فوجيء احمد عرابي اذ انزل الجنرال السير غارنيت وولسلي قواته الى الاسماعيلية على الرغم من ان المسيو دي لسبس قد اكد لعرابي بأن ما من جندي بريطاني سينزل الى البر في منطقة القناة اذا لم يرافقه جندي فرنسي . وعلى كل فان المصريين قد ابلوا البلاء الحسن في اول اشتباك في القصاصين قبل الانسحاب منها. اما في التل الكبير فان قوات وولسلي قد فاجأتهم وهم نيام، وكانت المفاجأة مذهلة ولكنهم قاتلوا ببسالة عظيمة وعناد رائع، ولم ينسحبوا من الميدان الا بعد ان اصيبوا بخسائر فادحة. فقد قدر عدد قتلاهم في تلك الموقعة بزهاء عشرة آلاف.

لقد سحقت هذه الهزيمة الحركة الوطنية المصرية. ذلك ان الغزاة قد قضوا على الجيش المصري الذي كان القوة الوحيدة التي تعتمد عليها الحركة الوطنيـــة في نضالها ضد سلطة الخديوي والطبقة الارستقراطية المتمركـزة . وبعد ان تحطم الجيش تلقت وحدة صغيرة من القوات البريطانية استسلام عرابي والقاهرة في آن واحد .

وفي الاول من ايلول (سبتمبر) اصدر الخديوي توفيق المرسوم المشؤوم المشين الذي يعلن فيه حل الجيش المصري ..

وحوكم عرابي فحكم بالنفي بينما اعدمت السلطات وسجنت بعد محـاكمـات عرفية عدداً من المواطنين [1] .

دخل البريطانيون مصر ولم يرحلوا عنها الا بعد ٧٢ عاماً عندما تفاهموا هذه هذه المرة مع حركة عسكرية نجحت فيما اخفق فيه عرابي. وقبيل ذلك لم يستطع البريطانيين في خلال تلك العقود السبعة التفاهم مع القوى التي عادوها ثم سحقوها عام ١٨٨٢ .

---

١ — سمح لعرابي فيما بعد بالعودة الى مصر براتب تقاعدي قدره الف جنيه في العام . وقد عاش في القاهرة نسياً منسياً . وكان يرى وهو يتنزه بعربته الفارهة في ساعات الاصيل حول القاهرة .

الفصل الثامن

لم يكن للاحتلال البريطاني من سند شرعي سوى حق الفتح.. واذ اخذت السنوات تمر والبريطانيون مرابطين فيها ،اخذت الاصوات ترتفع في بريطانيا مطالبة بشكل متزايد بجعل مصر محمية بريطانية . اما الحكومة البريطانية فانها لم تكلف نفسها عناء نفي ان لها مثل هذه النية ؛ انما تعهدت عدة مرات بالجلاء عن مصر، ولكن وعودها كانت من التناقض مع تصرفاتها الاستعمارية بحيث بدت للدولة العثمانية وللدول الاوروبية وللشعب المصري وعوداً مليئة بالنوايا المخادعة الكاذبة .

وقد كتب لورد لويد بعد نصف قرن من الاحتلال البريطاني يقول ان وضع القنصل البريطاني العام كان شاذاً بسبب هذه الوعود بالجلاء. فقد كان اعلى مسؤول في مصر ، مع انه شرعياً لا يملك اية سلطة تزيد عما يملكه اي قنصل عام آخر .

اما وضع القوات البريطانية فقد كان شاذاً كذلك ، فهي موجودة في مصر ولكن بشكل عرضي،ذلك انها ليست في خدمة الحكومة المصرية كما انها لم تدع من الحكومة المصرية لكي تساعدها على اقرار الامن. ومع هذا فانها تسند الكيان الحاكم المصري بأكمله .

وكان وجود المسؤولين البريطانيين في الحكومة المصرية يؤلف وضعاً شاذاً كذلك، فهم شرعياً في خدمة الخديوي ولكنهم عملياً كانوا يتلقون اوامرهم من القنصل البريطاني العام !!

لقد وضح للجميع في ظل هذه الملابسات ان بريطانيا هي التي تحكم مصر

ولكن دون ابطـال حقوق السلطان العثماني في السيادة على مصر ومع تثبيت التزامات مصر للدول الخارجية عن طريق لجنة الدَيْن .

أما القيود التي قبلت بريطانيا تحديد سلطتها بها في مصر فقد رمت الى تطمين الدول الاوربية. اما فيما يتعلق بمصر فان بريطانيا لم تنو يوماً ما ان تسمح لتسلطها مهما كان غير مباشر ان يزول من الطريق .

لقد ابلغ وزير الخارجية اللورد غرانفيل الدول الاجنبية في كانون الثاني (يناير) ١٨٨٣ بأن بريطانيا قد اخذت على كره منها مسؤولية في مصر تفرض على حكومة صاحب الجلالة واجب تقديم المشورة الى الحكومة المصرية مستهدفة ان يقوم في مصر نظام ذو طابع مرضي ينطوي على عناصر الاستقرار والتقدم !

اما مايعني هذا الكلام عملياً فقد اوضحه غرانفيل الى اللورد كرومر اذ قال له في وثيقة رسمية :

« يجب ان توضح للوزراء المصريين ولحكام المديريات المصرية بأن المسؤولية الملقاة على عاتق بريطانيا تجبر حكومة صاحبة الجلالة على الاصرار على اتباع السياسة التي توصيهم بها وان على الوزراء والحكام الذين لا يتبعون هذه السياسة ان يتخلوا عن مناصبهم » .

على انه لم يكن بوسع بريطانيا اذ فرضت سلطة قنصلها العام على الحكومة المصرية ان تفرضها على لجنة الديون او على اي منظمة دولية قامت في مصر باتفاقات دولية دعمتها بريطانيا او اسهمت فيها .

وهكذا فان الحكومة الفرنسية وغيرها من الحكومات قد وضعت حيثما رأت الامر ضرورياً العراقيل في وجه البريطانيين في مصر، ولأسباب كانت عادة لا تتصل كثيراً بالمشكلة المصرية بالذات .. وكانت مصر بالطبع هي التي تعاني من هذا التناحر الذي أدى الى استياء الجميع ، فقد استاء البريطانيون لأنهم وجدوا ايديهم مغلولة في بعض الاحيان، واستاءت فرنسا وكذلك الدول الاوربية بدرجات مختلفة لأن بريطانيا قد ضمت مصر الى ممتلكاتها ضماً واقعاً، واستاء السلطان لأن سيادته على مصر اصبحت مجرد ظل او وهم. واستاء المصريون لان

بريطانيا لم تحررهم من القيود الدولية .

لقد تظاهرت بريطانيا بأنها عاملة من اجل اعطاء مصر شكلاً من الحكم ذا مؤسسات نيابية من شأنه ان ينقذها من الاستبداد التعسفي لحكم الخديوي . اما هذا النوع من الحكم فقد كان يستند الى مقترحات اللورد دافرين التي نص عليها القانون التنظيمي الاساسي الصادر عام ١٨٨٣ الذي كان نظرياً يوجه المصريين الى طريق الحكم الذاتي. فبوجب هذا القانون كانت الحكومة تتألف من ستة وزراء دولة يعينهم الخديوي، وكانت المراسيم تعد من قبل الوزارات ولا تصبح من القوانين النافذة الا اذا وافق عليها مجلس الوزراء وصادق عليها الخديوي بتوقيعه. وانطوى القانون على فرصة للبدء بأول تجربة نيابية اذ نص على اقامة مجلس تشريعي الف من ثلاثين عضواً كان يجتمع في القاهرة لمناقشة الميزانية ووضع مشاريع المراسيم والقوانين، ونص بالاضافة الى ذلك على اقامة مجلس نيابي وطني كان له نظرياً حق الاعتراض على تشريعات الضرائب وابطال مفعول ما يريد منها . ونص القانون كذلك على اقامة لجان محلية في ٢٠ مدينة وعلى اقامة ١٤ مجلساً اقليمياً في المديريات.

ولكن كل هذه التنظيمات لم تكن تقيم الدليل على ان مصر تحكم نفسها بنفسها. ذلك ان الوزراء ما كانوا يحترمون آراء المجلس التشريعي وينصاعون لها إلا عندما يسمح لهم البريطانيون في ذلك .

والواقع ان الحكم كان خالصاً بيد البريطانيين. ذلك ان قانون ١٨٨٣ كان ينص على ان الوزارات هي التي تعد القوانين والمراسيم، ولكنه ينص كذلك على تعيين وكيل بريطاني او مستشار بريطاني لكل وزارة. وكان هذا الوكيل او المستشار هو الذي يزاول السلطة الفعلية ويعمل تحت اشراف القنصل البريطاني العام وبتوجيهاته العامة .

وهكذا فقد كانت الخطط البريطانية تفرض على مصر بواسطة الخديوي، وبواسطة الوزراء الذين لم يكن لهم — وفق تعليمات غرانفيل الصادرة الى اللورد كرومر — إلا ان يطيعوا او ان يخرجوا من الحكم .

وهكذا فأن تجربة الحكم الديموقراطي التي اتاحتها بريطانيا لمصر لم تكن

سوى تجربة بتراء شوهاء. ذلك ان المسؤولين والموظفين البريطانيين كانوا بشكل خاص يسيطرون على وزارتي المالية والداخلية من اجل تصريف الشؤون المالية وفق المصالح البريطانية ، ومن اجل تصريف الشؤون الادارية لما فيه توطيد الاحتلال. وكان يقف وراء الجهاز الاداري جيش احتلال مؤلف من خمسة آلاف جندي يحتفظ بحاميات قوية في القاهرة والاسكندرية . اما الجيش المصري الذي يحكمه ويقوده الضباط البريطانيون فقد كانت وحداته ترسل كحاميات الى السودان او الحدود وبشكل يضمن عدم تكرار مغامرة عرابي .

اما الرقابة الثنائية البريطانية الفرنسية التي فرضت على مصر عام ١٨٧٦ فقد الغيت بمرسوم صادر عام ١٨٨٣ بعد أشهر قليلة من الاحتلال البريطاني . وكانت هذه الرقابة قد فعلت بعض الشيء لاصلاح بعض ما افسده اسراف اسماعيل المالي ، فقد حولت تحويلاً طفيفاً عبء الضرائب من الفقراء الى الاغنياء ، وفرضت ضرائب جديدة والغت او اصلحت بعض الضرائب الاخرى وبدأت تنظم جباية اكثر دقة وعدلاً .

لقد كانت اعمال الرقابة الثنائية بمثابة نقطة انطلاق ينطلق منها البريطانيون عام ١٨٨٣ لادارة مصر مالياً في احوال لم يكن هناك اسوأ منها. ذلك ان الرقابة الثنائية اذا كانت قد خففت مليون جنيه من الدين المترتب على مصر ، فانها قد عملت على تحميل مصر مزيداً من الديون والغرامات الثقيلة ، فقد فرضت عليها دفع ٤ ملايين جنيه عن خسائر الاوربيين في حريق الاسكندرية ومليون و ٥٠٠ الف جنيه حصتها في تكاليف العمليات الحربية في السودان و ٣ ملايين و ٥٠٠ الف جنيه طالبت بها بريطانيا كنفقة لحملتها العسكرية التي احتلت بها مصر ! !

وكان واضحاً ان هذه «الفواتير» لا يمكن ان تسدد من العائدات التي تركت للدولة المصرية بموجب قانون تصفية الديون ، فقد تدنت هذه العائدات الى اقل من مليون و ٦٠٠ الف جنيه لسد نفقات للجهاز الاداري المصري. ولهذا فقد كان من العقيم ان تبدأ الحكومة بأن تسدد من هذه العائدات الضئيلة ديناً يستحق فائدة اربعة بالمائة سنوياً ، فان الوضع كان يفرض على مصر ان تستدين لآجال

قصيرة الامد وبفائدة ذات نسبة اعلى، ولكن مصر لم تكن تستطيع او ان بريطانيا لم تكن تستطيع توفير الاسباب التي يسمح معها بالاقتراض دون اذن من الدول الاوربية الاخرى. وقد تم لها ذلك وحصلت لمصر على الاذن بالاقتراض بموجب اتفاقية لندن عام ١٨٨٥ التي خولت لمصر ان تعقد قرضاً بمبلغ ٩ ملايين جنيه بضمانة جميع دول الاتفاقية على ان تخصص سنوياً من عائداتها مبلغ ٣١٥ الف جنيه لسد الفائدة السنوية المستحقة على هذا الدين .

واستطاعت مصر الحصول على قرض بفائدة ٣ بالمائة واستطاعت به ان تسدد التعويضات عن خسائر الاجانب في الاسكندرية وان تسد عجز الخزينة من عام ١٨٨٢ الى ١٨٨٥ وبقي لها منه مليون جنيه خصصته لمشاريع الري .

والواقع ان اتفاقية لندن قد اصبحت القانون الاساسي التنظيمي للمالية المصرية، ومع انها وسعت لجنة الديون بأدخال المانيا وروسيا في عضويتها ومع انها قضت وطر بريطانيا من التسلط المالي على مصر ، فأنها جعلت عملية انقاذ مصر مالياً عملية ممكنة . وفي الوقت ذاته كانت اتفاقية لندن تسوية معقدة مع فرنسا والدول الاخرى التي اجمعت على التضحية بأي جزء من رقابتها على العمليات البريطانية في مصر ، مما اثار عقبات كبرى في وجه الادارة البريطانية في مصر. وفي هذا كتب اللورد ملنر في نهاية القرن التاسع عشر يقول :

« لست اعتقد انه يوجد خارج وزارة المالية عشرة اشخاص يفهمون النظام المالي المتبع في مصر »

***

لقد استطاع اللورد كرومر الذي حكم مصر فعلياً مدة ربع قرن كقنصل عام ، استطاع ان يعالج بمهارة بالغة شذوذ وضعه وشذوذ التدخل البريطاني في شؤون مصر المالية ، حيث قصر مهمته في السنوات الاولى على تدبير المال اللازم لتسديد الدَيْن ولايجاد التوازن بين نفقات الميزانية وعائداتها. فكان ينفق الفائض على الخدمات الخليقة بأن تدر ربحاً سريعاً مباشراً على الخزينة مثل المشاريع الزراعية والسكك الحديدية والاشغال العامة. وكان يهمل الخدمات التي تثقل كاهل

الخزينة ولا تقدم للدولة عائدات سريعــة مثل الخدمات التعليميـــة وانشاء الصناعات الجديدة ..

ولكن المصريين يشكون من ان اهمال الصناعة قد ذهب الى ابعد مما كانت تتطلبه او تبرره المصلحة ، وان الادارة البريطانيـة اهملت التعليم عمداً من اجل ابقاءالمصريين متكلين على بريطانيا. والواقع ان تقريراللورد كرومر عن عام ١٩٠٢ يثبت هذه التهمة اذ انه يكشف الستار عن ان مجموع ما انفق على التعليم والخدمات الصحية من عام ١٨٨٢ الى عام ١٩٠١ كان مليوني جنيه فقط اي ٥و١ بالمئة من مجموع النفقات العامة في هذه الفترة الطويلة . فمثلاً لم ينفق في عام ١٨٩٠ عندما خفت اعباء الديون الخارجية سوى ٨١ ألف جنيه على التعليم ، بحيث اعتبر رصد مبلغ ٣٧٤ الف جنيه كموازنة لوزارة المعارف في عـام ١٩٠٦ عشية انتهاء عهد كرومر ، بداية انطلاق لسياسة جديدة تخطو بالتعليم خطوة كبرى !!

لقد اجمل اللورد كرومر في تقريره عـام ١٨٩٨ المراحل الثلاث التي مرت بها مصر في ثقافتها وفي اصلاح حالهـا ، والتي تمتد المرحلة الاولى منها من ١٨٨٣ الى ١٨٨٧ عندما وجهت جميع جهود الحكومة للحفاظ على التوازن بين النفقات والواردات . فزال عام ١٨٨٧ خطر عدم استطاعة مصر التحلل من ديونها وبدأت الاصلاحات وخاصة في الميدان الزراعي تعطي نتائجها وتدفع الى الميزانية بالاموال الفائضة. اما المرحلة الثانية فقد انتهت عام ١٨٩٤ بعد ان استراحت مصر مالياً فبدأت تخصص الاموال لاهداف عمرانية مثل فتح المجاري ومد السكك الحديدية وانشاء المستشفيات والى حد ما نشر التعليم . الا ان الانفاق البنـاء قد قيد من جديد بالقرار البريطاني بشن حملة جديدة من اجل استعادة السودان من الدراويش .

لقد ارتفع ثمن المستوردات المصرية السنوية بين ١٨٨١ و ١٨٩٧ زهاء مليون و٦٠٠ الف جنيه ، وازداد محصول القطن في الفترة ذاتها من ٣ ملايين الى ٥ ملايين قنطار ولكن الهبوط الحثيث في سعر القطن والسكر حال دون زيادة واردات مصر المالية من الصادرات. ولكن مع ذلك تهيأت الاسباب في عشية القرن العشرين لقيام عهد من الرخاء عندما وجدت مصر نفسها في بحبوحة فريدة بعد ان ظلت

غارقة في بحر من الديون عشرين عاماً . بل كان وضعها مما تحسد عليه فقـد كانت دول اوربا وامريكا تقاسي في عشية القرن العشرين ضائقة اقتصادية .

ولم تستطع وزارة الاشغال العامة توسيع ميناء الاسكندرية بحيث يماشي نمو التجارة. وقد وصف رحالة فرنسي كيف ان السفن كانت مضطرة عام١٩٠٥ في ان ترسو الواحدة تلو الاخرى في الاسكندرية محاولة عبثاً ان تفرغ حمولتهـا في الميناء المزدحم .

ووصف القاهرة بأنها قد تحولت في خلال سنوات كما لو مستها يد سحرية ،فقد كانت اسعار الاراضي والعقارات تتحسن يومياً . وكان كل من يملك رأسمالاً يهرع الى تشييد الابنية . ويتحدث ذلك الرحالة الفرنسي « ا . ب . دي غرفيل» في كتابه «مصر الجديدة» عن مظاهر الترف والثراء وعن السيل المتلاحـق من فرق الغناء والباليه الزائرة لمصر. وعن الاحتفالات وسيول السواح الاثرياء الذين كانوا يغزون مصر كل شتاء .ونقل عن رئيس وزراءمصر انه قال: « من أي شيء نشكو من بريطانيا؟ اننا مدينون لها بثروتنا ورخائنا. لقد عاملتنا بعدالة واحترام لم تعودنا اياهما اية دولة عظمى» !!

كان النيل بمياهه وارضه الخصبة هو مصدر ذلك الرخاء،ولقد اعاد المهندسون البريطانيون من الذين استقدموا من الهند ترميم جهاز الري وتكييفه بعد عام ١٨٨٢ بطريقة وسعت بشكل حثيث الانتاج الزراعي ونظمت الاستفادة مـن الفيضان. فاصبح النيل من الحدود عند وادي حلفا حتى مصبه على البحر الابيض المتوسط يغذي الخزانات والاحواض والاقنية بالمياه الخيرة المنتجة .

لقد ادعى اللورد كرومر في نهاية عهده في مصر بأنه كان دائماً صديق الفلاحين ونصيرهم ولعل في زعمه بعض الصحة فلقد استفاد الفلاحون من استتباب النظام ومن تنظيم الري وحظوا بنصيب من الرخاء الذي اصاب الزراعة، كما منعت عنهم عقوبة الجلد وازيحت عن كاهلهم السخرة . ولكن عبء الفقر الساحق لم يخف كثيراً .. او لم يخف شيئاً .

وفي هذا كتب الرحالة الفرنسي دي غرفيل يقول :

« ليس هناك من بلد يحفل بالمتناقضات كمصر ، فحيث يقوم قصر يشع بمظاهر الترف يقوم كوخ صغير يغص بمخلوقات هي من الفقر والعوز بحيث لاتكاد تكون من بني الانسان » .

والواقع ان الفروق الاجتماعيـة قد ازدادت تباعداً في ظل الحكم البريطاني ، حيث كانت السيطرة الفعلية للاجانب الذين كانوا العناصر المتحكمة المهيمنة على سكان مصر الوطنيين. والواقع ان البريطانيين كانوا دقيقين حريصين على الاحتفاظ بالاوضاع الراهنة في كل ميدان . بحيث انهم تسامحوا في تجارة الرقيق وبحيث انهم كانوا يحترمون الاعراف الاجتماعية المصرية ويدعمونها الى مدى هو ابعد مما كان يحبه كثيرون من المصريين .

ومن جهة اخرى حاول البريطانيون ان يفرضوا على مصر جهازاً حكومياً كانت مناهجه ومستوياته وقيمه غير طبيعية بالنسبة للشعب ، ومن جهة اخرى تجنبوا الاصطدام مع الاسلام باتباع سياسة محافظة جعلت من العسير على المسلم المصري الاعراف والعادات الاجتماعية وتطويرها حتى تماشي العصر .. وهكذا فقد كان واقع الحكم البريطاني يحجب عن المصريين اية فرصة للتقدم في المضمار الاجتماعي. فقد كان البريطانيون يحكمون مصر عن طريق نظام الطبقات القائم في مصر وبواسطة الباشاوات الاتراك والارمن والبكوات الاتراك والشرقيين ، وبواسطة البيروقراطيين المسيحيين المتصلين بأولئك الباكوات والباشوات . وبالاضافة الى ذلك كانت التجارة والصناعة في ايدي الاجانب . وقد وصف الرحالة الفرنسي دي غرفيل طبقة الاعيان في الاسكندرية بأنها تتألف من المصريين واليونان والشرقيين والايطاليين والفرنسيين والانكليز والالمان .

اما المصريون من الاعيان فقد كانوا في الواقع ينحدرون من اصل تركي. ويكتب عنهم الرحالة الفرنسي ملاحظاً ان ما من احد منهم يرضى ان يتحدث اليك عن مصر كوطنه .

كانت الطبقة الحاكمة التركية تتألف من عائلات استوطنت مصر منذ قرون.

ومن فئة العائلات التي جاءت الى مصر في خلال القرن التاسع عشر ، فكانت عناصر هذه الطبقة مثل عناصر الطبقة الحاكمة في تركيا بالذات، فهم اناس ينتمون الى مختلف العروق كالكردية والشرقية والشركسية والى عائلات من الاتراك الذين اختلطت دماؤهم بدماء سكان شمال غربي افريقيـــا وجزر البحر المتوسط والى عائلات تركية اصيلة .

واذا كان افراد هذه العائلات قد قرنوا انفسهم بمصر، فانهم رفضوا ان يقرنوها بالمصريين ، بل انهم كانوا يجنحون الى احتقار بني جلدتهم المصريين . ولقد انعزلوا اجتماعياً عن المصريين واستخدموا اللغة التركية ومالوا صوب الاجانب الاوربيين يأخذون عنهم قواعد سلوكهم الاجتماعي . فكانوا ظاهرياً وسطحياً اكثر فئات المجتمع المصري تقدماً . فكانوا يرسلون ابناءهم الى اوربا لتلقي العلم ويتمسكون ظاهرياً بالاعراف والعادات الاوربية ويتباهون بقدرتهم على التحدث بالفرنسية وباستثناء قلة منهم كانوا جماعة منحطين اخلاقيـــاً بالانغماس بالفسق والفساد، فلم يكونوا يستخدمون هيمنتهم لخدمة الوطن الذي استوطنوه ، بل لعلهم ما كانوا يريدون ذلك ..

وفي هذا كتب اللورد ملنر يقول ان الذين كانت لهم القدرة على الحكم كانوا مجردين من الاخلاقيات التي هي ضرب لازم يجب ان يتوفر حتى يكون الحكم صالحاً . ولقرون عديـدة ظلت فكرة الحكم منفصلة عن فكرة اداء الواجب كما يلاحظ اللورد ملنر .

اما الفئات الدنيا من جماعة الموظفين والتجار فكانت تتألف الى حد بعيـد من عناصر غريبة اكثرها من عناصر السوريين والارمن واليهود الذين عاشوا لمدة اجيال في مصر، والذين اكتسبوا الجنسية المصرية من اجل ان يتمتعوا بالامتيازات الاجنبية الممنوحة للاجانب .

ونظراً لأن هؤلاء قـد ولدوا وتربوا في مصر فان الاوربيين كانوا يعتبرونهم نوعاً نافعاً من السكان المحليين .

اما الاقباط الذين وطدوا اقدامهم كطبقة كهنوتية كنسية في مصر فقـد

جنحوا الى ربط انفسهم مع عناصر سكان المدن المصرية ومع حياة المدينة المصرية ، هذا رغم ان الريف المصري وخاصة في مصر العليا (الصعيد) كان بحياته القروية يجذبهم اقرب فأقرب الى المسلمين، اذ يتضافرون معهم في تشاطرهم الحاجة الى مياه النيل والعمل المشترك في الحقول والتشارك في الافراح الوطنية .

اما المصريون المسلمون فقد كانوا من المزارعين والفلاحين واصحاب الحرف والحوانيت. وكانت ارستقراطيتهم مؤلفة من المشايخ الذين يعيشون في القرى من غلة ارضهم . وكانوا بحكم العادة والعرف والميول دائماً في معزل عن الطبقة الحاكمة التركية وفئة البيروقراطية الملحقة بها. وكانوا يجنحون مدفوعين بخوف وراثي من السلطة والحكومة الى الخضوع حتى لأصغر الموظفين من الخفراء الذين يرتدون الطربوش والقفطان .

وكان معظم المشايخ من الذين تلقوا العلم في المدارس المسجدية ، فما كانوا يعرفون لغة غير العربيـــة . ومع ذلك فلم يكونوا اقل نفوذاً من حكامهم او من الافندية المتعلمين الموظفين في الدوائر الحكومية. لا بل ان اللورد ملنر كان يعتبرهم أعلى مقاماً ونفوذاً ومستوى من الطبقة التي تعلوهم . كانوا شرهين طماعين ضيقي العقول في اجتهادهم الحياتي الريفي، ولكنهم كانوا على جانب من الكبرياء والتمسك بآداب السلوك. وكانوا على موهبة طبيعية قوامها الدهاء الفطري المدعوم بالحيوية والمكر والفهم .

ولقد درجوا على استخدام هـــذه السجايا ببعض النجاح في البيئة الحكومية في القرية، وهي بالطبع بيئة محدودة الافق. وكان يأتي بعد المشايخ في المقام الفلاحون وصغار المزارعين وهم بمعظمهم من المرتبطين بشكل عائلي عشائري بالمشايخ . وفي النهاية يأتي جمهور الاجراء من نساء ورجال واطفـــال وديعين طيعين مستسلمين استطاعوا بقدرة قـــادر على ان يحتفظوا بمرحهم عبر قرون طويلة من الشظف وسوء العذاب .

ومع ان الفقر كان ينيخ عليهم بكلكله فقد ظلوا يتمتعون بقدرة كبرى على العمل، وكانوا يتوسلون للنجاة من مصائب الاقدار باللجوء الى كرم المشايخ او الى جمع

التبرعات من بعضهم بعضاً اذا ألمت بأحدهم مصيبة .

ومن الناحية الروحية كانوا مؤمنين بطريقة هي سطحية اكثر مما هي تعصبية، وكان بالوسع دائماً اثارة اهوائهم وعواطفهم بسهولة .

ان ٧٠ بالمائة من سكان مصر كان يعتاشون من الزراعة وكان معظم سكان المدن المصرية من الذين هاجروا حديثاً من الريف، فكانت جذورهم العائليـــة لا تزال ممتدة في طمى النيل . وكان الاقربون من اقاربهم لا يزالون يكدون في الحقول على ضفتي النهر العظيم . وهكذا فقد كان المصريون من سكان المدن اقرب الى سكان الريف منهم الى العناصر المختلفة الذين يعايشونها في المدينة .

وفي بادىء الامر لقي الحكم البريطاني القبول والرضى من الفلاحـين وصغار المزارعين الذين استقت حركة عرابي منهم التأييد، فقد كانوا قد ملوا من اضطراب حبل الامن. فقنعوا بالنظام المستتب ورضوا عنه اذ أمن لهم العدالة النسبية وضمن لهم ما يكفي من ميـاه النيل لاستثمار اراضيهم . ثم انهم حصلوا على عديد من المنافع مثل استبدال السخرة المجانيـة بالعمل المأجور واصابوا قسطاً من الرخاء عن طريق العمل المأجور في المشاريـع العامة . الا ان المنافع المادية لا ترضي الى الابد الشعوب المحكومة وخاصة ان الاجيال الجديدة تجهل مساوىء الماضي والاجيال القديمة تنساها بسهولة.

وهكذا بدأ المصريون (والمصريون من وجهة النظر المصرية آنذاك لم يكونوا يعتبرون من بني جلدتهم الباشوات الاتراك او المتنفذين السوريين والارمن واليهود المحيطين بالطبقة الحاكمة) يشعرون بأنهم راغبون في ان يحكموا انفسهم بأنفسهم وفي ان يمسكوا بأعنة اقدارهم . وفي هذا جرفتهم بعض الشيء الحركة الاسلامية التي كانت تحتج على تولي الكفار الحكم وتدعو الى عدم اطاعة غير الحكام المسلمين. كما انهم تأثروا من جهة اخرى بالرخاء الذي اصابوه ووفر لهم التفكير في اشياء ابعد من احتياجاتهم اليومية المباشرة .

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر اخذ المصريون يدركون اهمية التعليم فكان القادرون منهم يرسلون ابناءهم الى المدارس وكان اول تأثير للتعليم انه اوقع الجفاء والتباعد

بين المتعلمين وبين اهلهم وجو القرية . فلقد كان المتعلمون من المصريين يسعون الى ان يجعلوا مقامهم في القاهرة او غيرها من المدن الكبرى. واذ رأوا الامتيازات التي يتمتع بها الاجانب العائشون بين ظهرانيهم فقد التهبوا بنيران الوطنية مشفوعة بمشاعر الحسد الطبيعية مما ولد في نفوسهم ذلك الاستياء الذي كان على الغالب مختل التوازن .

ولما كان الميدان الوحيد المفتوح امام انصاف المتعلمين المصريين هو ميدان الوظائف الحكومية، فان هؤلاء قد استاؤوا اكثر من كل شيء من الحواجز التي كانت تعترض طريق توظفهم او تعرقل ترفيعهم في السلك الحكومي، ولم يكونوا يجدون السلوان من هذا الاستياء عن طريق الاقرار بأن اليهود والمسيحيين والشرقيين والارمن كانوا اقدر منهم، انما لم يروا سوى ان الوظائف الحكومية تكاد تكون موصدة في وجههم . فكانوا يرون الانكليز والاجانب الاوربيين في المناصب العليا يليهم ابناء العائلات الاقطاعية من اتراك وارمن وغيرهم، والذين ربوا على الايمان بأن لهم حقاً سماوياً في ان يعاملوا معاملة ممتازة ، ثم يليهم الموظفون من افراد الطوائف القبطية والسورية اللبنانية واليهودية والارمنية الذين كانوا يحتلون الوظائف الدنيا .

لقد كان الاقباط يؤلفون معظم طبقة كتاب الدواوين الحكومية، وصحيح انهم مصريون ولكنهم كأقلية غير اسلامية قد عاشوا زمناً طويلاً في ظل الحكام الاجانب ، ولذلك كانوا يقرنون في انظار عامة المصريين بالمتسلطين الاجانب .

اما ابن الذوات الذي ولد بعقلية توحي له بأن له حقاً موروثاً في ان يحكم ويتسلط والذي تلقى في المدارس بعض الافكار السياسية البدائية ، فقد كان معارضاً كذلك فى احتكار البريطانيين للوظائف العليا . ولهذا فقد ظل طيلة عقد من الزمن يعتقد بأن مشروع اللورد دافرين لاصلاح الجهاز الحكومي وتنمية الحكم الدستوري سيعيد الوظائف العليا الى طبقة ابناء الذوات وسيعيد اليها بالتالي مركزها الرفيع . الا ان امله اخذ يخبو اذ رأى ان النية لا تراوح المعتمد العام البريطاني والمديرين البريطانيين في نقل السلطة من ايدي كبار الموظفين

البريطانيين الى ايدي ابناء الذوات .

وهكذا اخذ ابناء الذوات يطالبون بالحكم الذاتي وبأدخال الاساليب الدستورية الى الحكم، واستطاعوا ان يستقطبوا حول حركتهم الكثير من مشاعر الاستياء التي تخالج المصريين المسلمين فعادت الحركة القومية المصرية الى الحياة من جديد عن طريق الحلف الذي عقدته قوتان كانتا جوهرياً قوتين متعارضتين متناصرتين .

والواقع انه لم تكن ثمة سياسة متوفرة للورد كرومر تستطيع ان تجعل بريطانيا محبوبة في مصر،فالشعور بالامتنان من الرخاء الذي وفرته تدابيره للبلاد المصرية ما كان يمكن ان يشغل الى الابد اذهان الناس ويصرفهم عن التفكير في ان الاجنبي هو الذي يحكمهم .

ولقد تكشف الحكم البريطاني عن انما من نية تخالج بريطانيا لاعادة البلاد الى اهليها بل ان اللورد كرومر سرعان ما اصبح مقتنعاً (كذا ..) بأن الجلاء المبكر عن مصر مستحيل التحقق مهما قطعت الحكومة البريطانية من عهود تنص على انها ستجلو قريبا .

لقد استطاع اللورد كرومر ان يؤمن التعاون من بعض العناصر السياسية المعتدلة التي تخرجت اكثريتها من صفوف عناصر الوطنيين الدستوريين ، الا ان افراد العناصر المعتدلة لم يبقوا طويلاً قادة الرأي العام في البلاد . فمن جهة كانوا قد اكتسبوا سمعة سيئة كخونة متعاونين مع الاجنبي نتيجة انسحابهم من حركة عرابي عندما وصلت الى ذروتها الانفعالية، ومن جهة اخرى لم تسجل فكرة التقدم الدستوري في ظل الحكم البريطاني اي تقدم في صفوف الشعب، ذلك ان كادر الموظفين البريطانيين كان قد استقر بمرور الوقت وتحول الى كادر موطد ذي وظائف دائمة وحقوق تقاعدية . ولذلك فقد تحول اهتمام الموظفين البريطانيين الكبار الى التمسك بمنافع وظائفهم اكثر مما تحول الى الاهتمام بتدريب المصريين على ادارة وتصريف شؤون مصر . وازداد تبعاً لذلك جنوح كبار الموظفين البريطانيين الى اشغال أكثر ما يمكن من الوظائف بالموظفين البريطانيين .

وفي هذه الاثناء كان الحكم البريطاني يستأثر بكل سلطة حتى انه استأثر بعد وفاة الخديوي توفيق عام ١٨٩٢ بفتات مائدة السلطة التي تركها كرومر للخديوي.

فلقد تولى العرش بعد توفيق ابنه عباس حلمي البالغ من العمر ١٨ عاماً والذي تلقى العلم في فيانا وتدرب في بلاط آل هابسبورغ وتطبع بطباع الامراء المستبدين .

ومع ان علاقته مع اللورد كرومر بدأت بداية حسنة لأن اللورد كرومر عارض في كل تعديل للفرمان العثماني الذي ينظم تولي عرش مصر بالوراثة فأن الامر الواقع هو ان عباس حلمي كان ينتمي الى الجيل الجديد من ابناء طبقة الذوات التركية الحاكمة وكان قد عقد صلة ما مع حركتهم قبل توليه العرش.

ولقد كتب اللورد كرومر الى وزارة الخارجية البريطانية متنبئاً بأن الخديوي عباس حلمي سيكون مصرياً متطرفاً في مصريته نظراً لانه احس بأن عباس كان يريد ان يحكم « مصر » على طريقة جده محمد علي .

وقد كان كرومر مصيباً في نبوءته .

فلقد بدأ عباس حلمي حكمه بالاحتجاج على قلة الاحترام والمراعاة لكرامته، واقال رئيس الوزراء وعدة وزراء خلافاً للقواعد التي كان قد سنها اللورد غرانفيل بوجوب اطاعة الخديوي للرغبات البريطانية وإلا فان على المعتمد البريطاني ان يفعل اللازم لتنفيذ المشيئة البريطانية .

اما اللورد كرومر فقد تجاوب مع تلك القواعد وهكذا فقد عزز الحامية البريطانية في مصر وجعل الحكومة البريطانية تصدر بياناً تعلن فيه ان بريطانيا تتوقع ان تستشار في الامور الهامة مثل اقالة الوزراء وتعيينهم .

ونتيجة لهذا البيان اضطر الخديوي بضغط من اللورد كرومر على اعطاء تعهد بانه سيقبل نصائح حكومة صاحب الجلالة البريطانية في جميع القضايا ذات الاهمية.

واذ شعر الخديوي عباس حلمي بمرارة الهزيمة وذلها فقد التفت يلتمس نصيراً من سلطان تركيا ولكن السلطان كان اضعف من ان يعينه. فلما خاب مسعاه اهان علناً الجيش البريطاني في مصر فاجبر على ان ينشر في الوقائع المصرية (الجريدة

الرسمية) بياناً اعتذارياً مذلاً لكرامته .

ومنذ ذلك الحين اخـذ اللورد كرومر يحصي عليه انفاسه ويعزله عن شؤون الحكم وعن الناس فبقي خلف المسرح مقهوراً خائباً يحبك خطط التمرد على الحكم البريطاني مع حركة الجامعة الاسلامية ومع الوطنيين والسلطان العثماني .

لقد هبت الحركة الوطنية لنصرته في قضية خلافه مع البريطانيين على صرف الوزراء معتبرة قضية المس بكرامته اهانة تمس مصر ، ولكنه عندما استنفر عن الاهانة التي وجهها للجيش البريطاني فقد الوطنيون – اذ ادركوا ان الخديوي ليس خليقاً بأن يقدم على اية مخاطرة – ذلك الامل الضئيل في انه خليق بأن يقود النضال من اجل تحرير مصر .

كان الوطنيون غير قادرين على القيـام بثورة ناجحة فلم تكن لهم اي صلات مع الجيش المصري الذي كان وحده قادراً عـلى جعل محاولة القيام بثورة امراً ممكناً ، وكان زعماء الوطنيين بأكثرهم من المحامين والصحفيين الذين تعلموا في الخارج او في مدارس اجنبية في مصر فكان سلاحهم الطاعة التي تقال او تكتب . اما اللورد كرومر الذي احترم حريتهم في الكلام فقد ابدى في الوقت ذاته ازدراءه بهذه الحرية . فقد كانت دعايتهم من وجهة النظر البريطانية عديمة الحياء وعديمة الدقة والصدق وكان قوامها التهجم على البريطانين والمطالبة بجلائهم . اما برنامجهم فانه كاد يفتقر كلياً الى اية خطط ومشاريع عملية لاقامة حكومة وطنية فعالة او لتوفير اسباب التقدم الاجتماعي للشعب .

لقد كان مصطفى كامل زعيم الحركة الوطنية يطالب بحكومة دستورية مستقلة وبمزيد من التعليم وباحياء الادب ولكن باستثناء اشارة واحدة في كتاباتـه الى التصنيع فانه لم يبد اهتماماً بالقضايا الاقتصادية ولقد وصفه المؤرخ البريطاني آدامز في كتابه (الاسلام وحركة التجدد في مصر) بأنه « لم يكن محافظاً فقط انما كان رجعياً كذلك » فلقد تعاون الحركة الوطنية مع العلمـاء اكثر الفئات تمسكاً بالسنن والاعراف القديمـة وعمل الى ابعد حد ممكن مع الخديوي والفرنسيين ضد البريطانيين .

ولد مصطفى كامل عام ١٨٧٤ وتوفي وهو لم يزل في الرابعة والثلاثين . ومع ذلك فان مركزه في مصر هو مركز احد عظماء الوطنيين الخالدين ويقوم في وسط القاهرة تمثال كبير لتخليد ذكراه .

تعلم مصطفى كامل في فرنسا حيث اكتسب عادات باريس الرقيقة اللطيفة وتطبع بها واصبح موضع رعاية النواب الفرنسيين المشهورين بكرههم للانكليز ، مثل النائب ديلونكل ، والكتاب الكارهين لبريطانيا مثل مدام آدام وبيير لوتي . والواقع ان حقد الفرنسيين على بريطانيا كان لا يزال حاداً في اواخر القرن التاسع عشر وهكذا فان ذلك الشاب الوطني القاهري الحاضر البديهة الذرب اللسان قد وجد آذاناً صاغية لعواطفه ومشاعره المعادية لبريطانيا .

ولقد كان مصطفى كامل في آن واحد صديقاً للخديوي الذي انعم عليه بلقب بك وصديقاً للسلطان عبد الحميد الذي منحه لقب باشا . وكانت شهرته ترتكز بشكل رئيسي على بلاغته ككاتب وخطيب ، كما ترتكز على كونه مؤسس الحزب الوطني ، والواقع انه كان يتمتع بمواهب الزعامة . فحتى اشد منتقديه بين عناصر السكان الاجنبية في مصر أقروا بأن له جاذبية مغناطيسية على الناس كمن ولد ليكون زعيماً .

بل كان كثيرون منهم يعتقدون بأن اللورد كرومر قد اخطأ صنعاً اذ عامله بمثل ذلك الاهمال بحيث قال عنه انه ليس له من دور يلعبه في تنمية مصر واعمارها .

اما الواقع فان مصطفى كامل قد اصبح بواسطة جريدة اللواء التي كان يصدرها كذلك باللغتين الفرنسية والانكليزية ، اقوى شخصية ذات اقوى تأثير على المصريين المتعلمين ، ولقد جمع بواسطة جريدته اللواء ما يكفي من التبرعات لانشاء مدارس وطنية مستقلة مالبثت ان اصبحت مع المدارس الرسمية العش الذي يفرخ فيه التلاميذ المتطرفون .

لقد كان الحزب الوطني الذي اسسه مصطفى كامل يعبر عن بعث الحركة الوطنية في مصر ، اسمياً على الاقل ، الى ان حلت الاحزاب السياسية في مصر بأمر من حكومة القاهرة العسكرية عام ١٩٥٣ .

والواقع ان الحكم البريطاني في مصر قد وجد أحسن نصير لبقائه واستمراره في تلك العناصر الاجنبية التي تؤلف الكيان الاعلى الاجنبي للمجتمع المصري، فلقد تقوت تلك العناصر بالمنافع الجمة التي اكسبها اياها حكم اللورد كرومر فقاومت بعناد الحركة الوطنية وقاومت كل تغير قد يمس بامتيازاتها ومصالحها المادية .

وفي تلك الفترة كانت الرقابة المالية الدولية على مصر لا تزال قائمة الا ان الاستقرار المالي قد جعل العلاقات بين مصر ولجنة الدَيْن اقل توتراً. اما البريطانيون فانهم على الرغم من شجبهم الامتيازات القنصلية الاجنبية فانهم لم يستطيعوا ان يفعلوا شيئاً لازالتها، ولكنهم استطاعوا ان يكسبوا لحكمهم رضا حملة سندات الدَيْن والتجار الاجانب . وبمرور الوقت اكتسبوا رضا الدول الاوربية ، مما كشف الستار عن ان بريطانيا تنوي تخليد احتلالها لمصر .

ولما جاء عام ١٩٠٤ كانت فرنسا قد بدأت تواجه المصاعب الجمة في شمال افريقيا حيث ارادت يداً طليقة في مراكش ولذا فقد توصلت الى اتفاق مع بريطانيا تعهدت فيه بعدم عرقلة اعمال بريطانيا في مصر بطلبها ان تحدد بريطانيا موعداً لانتهاء احتلالها لمصر، وبالاضافة الى ذلك وافقت حكومات المانيا والنمسا وايطاليا على الاحتلال البريطاني لمصر .

وادرك الجميع باختصار ان بريطانيا تنوي البقاء في مصر الى الابد !!

وهكذا اصبحت هذه النية البريطانية الباعث الرئيسي الاول للنضال الوطني، اما الباعث الرئيسي الثاني فقد كان محاولة بريطانيا الاستئثار بالسودان وفصله عن مصر .

لقد خرج السودان من يد مصر في العقدين الاخيرين من القرن التاسع عشر ، ووقع فريسة الفوضى ثم استعادته القوات المصرية – البريطانية فأصبح واقعاً تحت الحكم الثنائي المصري – البريطاني الذي كان بمثابة مفهوم سياسي مبتكر فريد ،وكان غامضاً في عناصره بحيث كان يوفر المجال الاقصى للنزاع بين دولتي الحكم الثنائي .. ومع ان مصر قبلت بمبدأ اشتراك بريطانيا معها في ادارة

السودان فانها ظلت تعلن بأن السودان جزء من الاراضي المصرية .

والواقع انه لم تكن هناك بمعنى الكلمة دولة سودانية انما كانت منطقة قبلية بدائية تعرف باسم « بلاد العبيد السود » تمتد جنوباً على طول النيل من وادي حلفا الى منطقة المرتفعات الافريقية وتمتد عرضاً من البحر الاحمر حتى الصحراء الافريقية .

اما سكان الشمال من تلك المنطقة فكانوا يتألفون من عدة عروق بشرية من سلالات عربية جزئياً وكانوا جميعاً من المسلمين . اما سكان الجنوب فكانوا من الوثنيين ودون روابط عرقية او دينية مع سكان الشمال.

وكانت حدود مصر الجنوبية عبر التاريخ تقف الى حد ما عند وادي حلفا ولكن دون تحديد، ولقد زالت كل معالم الحدود عندما ارسل محمد علي ابنه ابراهيم باشا لجمع المجندين لجيشه والاستيلاء على ذهب منطقة سيناء، ولقد توغلت القوات المصرية جنوباً حتى دار فازوكل في منطقة اعالي النيل الازرق وفتحت دارفور وكردفان ووصلت الى فاشودة على النيل الابيض ودحرت الاحباش على حدودهم . وفي عام ١٨٤١ قسم السودان تحت الحكم المصري بعد قمع ثورة كسالا الى سبع مديريات : الخرطوم وفازوكل وسينار وكسالا وبربر والدنكله وكردفان .وجاء الخديوي اسماعيل فقرر ان يثبت للدول الاوربية بأنه رجل مستنير وأنه راغب في توسيع امبراطوريته السودانية فأرسل السير صمويل بيكر للاشراف على الحملة المصرية التي توجهت الى منطقة اعالي النيل بغية القضاء على تجارة الرقيق واقامة مراكز تجارية ، وبسط السلطة المصرية بواسطة سلسلة من الحاميات المرابطة على جميع مناطق حوض وادي النيل الممتدة الى الجنوب من غوندوكورو .

وما لبث اسماعيل ان عين السير صمويل بعد ان منحه لقب باشا حاكما عاماً للمنطقة الاستوائية ، ثم ما لبث ان خلفه في منصبه هذا الكولونيل تشارلس جيمس غوردن عام ١٨٧٤ وبعد سنتين ادت مرابطة القوات المصرية على الحدود قرب الحبشة الى حرب مع الاحباش .

وفي تلك الحرب قاد الامير حسن نجل الخديوي بخفة وطيش القسم الاعظم من الجيش المصري وأوصله الى الهزيمة والوقوع في الاسر. وفي العام التالي عين الجنرال غوردون حاكماً للسودان بما فيه منطقة هرر (مصوع) والمديرية الاستوائية وخلفه في منصبه هذا رؤوف باشا عام ١٨٨٠ .

في تلك الفترة اعتبر السودان المصري ممتداً من اسوان الى خط الاستواء مسافة ١٦٥٠ ميلاً ، ومن مصوع على البحر الاحمر الى حدود دار فور الغربية مسافة تمتد زهاء ١٣٠٠ ميل . وكان المعتقد ان حدود السودان من الناحية الشمالية تمتد الى الجنوب الشرقي عبر بحيرة البرت نانزا ثم تمتد جنوباً شرقاً الى المحيط الهندي لتشمل مقاطعة هرر بأجمعها .

على انه لم يكن هناك اي فرمان سلطاني يدعم ملكية مصر لتلك المنطقة الواسعة وان كان يمكن التحجج بأن مضمون الفرمان السلطاني المتعلق بملكية مصر للسودان قد وسع بحق الفتح .

ولقد قيل ان فرمان ١٨٤١ الذي يحدد الاراضي المصرية التي لسلالة محمد علي حق حكمها بالوراثة ، يحتوي على خريطة تجعل حدود مصر الجنوبية على البحر الاحمر عند الدرجة ٢١٫٠٥ أي بزيادة درجة على الحدود الجنوبية المصرية حالياً. ولكن صدر فرمان آخر في الوقت ذاته يعين محمد علي حاكماً على النوبة ودارفور وكردفان وسنيار ثم ما لبث فرمان ١٨٦٥ ان اضاف الى هذه الاراضي ادارة كسالا ومينائي سواكن ومصوع . والواقع ان الحدود السودانية كانت غير محدودة الا حيث يحددها البحر الاحمر او النيل عند وادي حلفا . وقد ادارت مصر هذه المناطق الشاسعة بواسطة ٤٠ الف جندي يرابط القسم الرئيسي منهم في الخرطوم ويتوزع الباقون على ٤٨ مركزاً عسكرياً في طول البلاد وعرضها وبعيداً نحو الجنوب .

لم يسعد الحكم المصري السودان في القرن التاسع عشر انما سبب الشقاء البالغ للسكان نظراً لفساد الادارة ولاعمال السلب والنهب التي كان يقوم بها الجنود ، ونظراً لاستمرار تجارة الرقيق التي استنزفت الموارد البشرية في منطقة القبائل

الوثنية الجنوبية .

ولو ان المنطقة السودانية كانت اصغر مساحة ولو انها كانت مأهولة بعناصر بشرية اكثر تجانساً لما كان بوسع مصر ان تحتفظ بها. ولكن على الرغم من الفوارق العديدة بين العناصر البشرية فقد ظهر رجل سوداني من اصل وضيع استطاع ان يوحد تلك العناصر المشتتة الشمالية برباط مشترك وحيد هو الدين الاسلامي . كان ذلك الرجل يدعى محمد احمد ولم يكن اول رجل يدعي انه المهدي ولكنه استطاع ان يستقطب السوادنيين حول دعوته بنجاح . ففي بادىء الامر كسب انصاره كدرويش متصوف ورع يعيش في جحر حقير على ساحل جزيرة آبا في النيل الابيض ولما بلغ الثالثة والثلاثين قام بجولة في انحاء كردفان ولما لاحظ شقاء الناس واستياءهم العام قرر ان الوقت قد حان لشق عصا الطاعة على الحكم التركي البغيض. وكانت دوافع الذين انضموا اليه وساروا في ركبه كثيرة متعددة، فبينما كان دافع البعض المقت من الفساد والطغيان في ادارة المسؤولين المصريين وفي مسلك القوات المصرية، كان دافع البعض الآخر الرغبة في وقف التدخل الذي يعرقل تجارة الرقيق على يد اناس كالسير صموئيل والجنرال غوردون .

اعلن محمد احمد انه المهدي المنتظر وشجب فساد الحاكمين الظالمين واغراقهم في الخطايا ودعا الى التقشف والطهـــارة والى تطهير الدين الحنيف من شوائب المارقين . .

والواقع ان دعوة المهدي قد اشعلت نيران الحماسة في قلوب السكان وألهبت بشكل خاص ضمائر اولئك الذين ليس لهم ما يخشون فقده سوى قيودهم واسمالهم.

فلما سارت الحملة المصرية الاولى لتأديب جزيرة آبا في ١٢ آب (اغسطس) ١٨٨١ ابيدت تقريباً على يد انصار المهدي الذين لم يصابوا الا بخسارة قليلة جداً . وقد استثمر المهدي هـذا الانتصار كدليل على ان الله هو في صف مهديه المختار فانضم المزيد من الاعراب الى دعوة المهدي .

كان المهدي متفوقاً من الناحية النفسية على المصريين فبينما كان يستطيع ان يعد اتباعه المؤمنين بالجنة مصيراً اذا قُتلوا وبتوزيع خمس الغنائم على الاحياء منهم،

لم يكن الجنود المصريون يستطيعون ان يتوقعوا شيئاً اكثر من رواتبهم اذا انتصروا على اتباعه الدراويش الفقراء المدقعين .

وفي تلك الاثناء لقيت حملتان مصريتان يعوزهما الحماس الفشل، ثم ما لبث الدراويش ان ابادوا في ٧ حزيران (يونيو) ١٨٨٢ قوة مصرية كبرى ارسلت لاخضاعهم . ومن جراء هذا الانتصار قوي ساعد جيش المهدي المؤلف من ستة آلاف محارب استولوا على معدات القوات المصرية المبادة واسلحتها وانتقلوا نتيجة ذلك من الدفاع الى الهجوم فاحتلوا سنيار، وفي كانون الثاني ١٨٨٣ (يناير) احتلوا الأبيض عاصمة كردفان بعد ان ابادوا قوة مصرية ارسلت لانجادها .

كانت مصر التي افقرها اسراف اسماعيل تفتقر الى الاموال الكافية لشن حملة مناسبة تستطيع التغلب على القوة التي انبثقت فجأة من رمال السودان وصخوره .

وفي الوقت الذي سقطت فيه الابيض بيد الدراويش كان البريطانيون قد احتلوا مصر وكانوا منشغلين بمشاكل مصر المالية كما لم يكونوا بعد قد اقروا نواياهم على شيء ولم يجزموا بغايتهم من هذا الاحتلال، وهكذا فقد اعربوا عن لامبالاتهم بمصير السودان بينما كانت الحكومة المصرية تحشد بشكل فوضوي قوة عسكرية في الخرطوم بقيادة الجنرال هايكس لاستعادة الابيض وتحطيم حركة المهدي. ولكن الهزيمة كانت مكتوبة منذ البداية على تلك القوة التي جمعت من شذاذ الآفاق وبشكل خاص من المساجين والمرتزقة، ولقد تنبأ لها الجنرال هايكس بهذا المصير في برقياته الاولى الى الحكومة المصرية عندما اندفع بها غرباً من النيل نحو عاصمة كردفان لتفنى على يد الدراويش الفناء المبرم .

كانت فاجعة هايكس من الخطورة والايلام بحيث ما كان لها الا ان تلفت حتى اهتمام الحكومة البريطانية المشوشة الخاطر . فصدرت الاوامر من بريطانيا بوجوب اخلاء السودان اذ اتضح للحكومة البريطانية انها لا تستطيع ان تجبي ديون اوربا من مصر وان تستعيد في الوقت ذاته مساحة قدرها مليون ميل مربع من الفلوات الموحلة المليئة بالقوات الضارية. الا ان المصريين لم يجنحوا الى مشاركة

بريطانيا رأيها هذا فاستقال شريف باشا ورفض ان يخلفه في الوزارة رياض باشا الذي كانقد سبق له الاستقالة لأن احداً لم يدعه يشنق احمد عرابي، وهكذا تطلب الامر توليه رئاسة الوزارة للأرمني نوبار باشا باعتباره خليقاً بأن ينفذ الاوامر البريطانية بالجلاء عن السودان .

وهكذا ارسل الجنرال غوردون الى الخرطوم لترتيب امر جلاء ما بقي من الحاميات البريطانية . فأعفى الناس من الضرائب المستحقة واطلق سراح المساجين واعاد تنظيم الدوائر الحكومية اوماتبقى منها . وقامبتجنيدتجار الرقيق وتأليبهم ضد المهدي بقصد ايقاع العداء بينهم وبينه متعهداً بترك تجارة الرقيق حرة .

وبعد هذه الترتيبات رابط غوردون في الخرطوم مقرراً ببسالة الا يغادرها حتى يتم ترحيل الجميع بأمان ،وفي هذه الاثناء اخذت قوات الدراويش تحيط بالخرطوم احاطة السوار بالمعصم حتى استطاعت ان تعزل غوردون عن العالم الخارجي

ولم تستطع الحكومة البريطانية ان تترك هذا الرجل الذي الهبت شجاعته الرومانطيكية ضمائر الشعب البريطاني فأرسلت الجنرال السير غارنت وولسلي على رأس نجدة وصلت الى ابواب الخرطوم في تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٨٤ لتجد ان غوردون قد مات بيد قوات الدراويش التي اجتاحت الخرطوم قبل وصولها بيوم واحد . ولم يبق في الخرطوم ما يمكن اجلاؤه ،فقد اباد الدراويش كل القوة المصرية .

ونتيجة لهذه التطورات استقرت القوات المصرية والبريطانية في حزيران (يونية) ١٨٨٥ على خط دفاعي يمر عبر وادي حلفا لحماية حدود مصر من اجتياحات الدراويش في الجنوب . وفي ذلك العام توفي المهدي وتولى مكانه الزعامة خليفتين الاول عبدالله التعايشي الذي انحدر السودان في ظل حكمه الرهيب الى هاوية الفوضى وانقطعت اخباره عن العالم المتمدين. والواقع ان مثالب الحكم المصري لم تكن شيئاً بالقياس لبلاوي حكم التعايشي الذي صب اصناف

العذاب على شعب السودان البائس .

وفي عام ١٨٨٩ وجه الخليفة التعايشي قائده الكبير النجيمي لشن حملة على مصر فاندفع النجيمي الى الامام بقوتـه الضارية التي كانت تفتقر الى الذخيرة والغذاء والماء (ومع ذلك فقد رافقتها نساء المحاربين وكذلك اطفالهم) لتقاتل جيشاً عزز بالقوات البريطانية المدربة والتي تعودت على احوال الاقليم المصري .

لقد حاول النجيمي تفادي الاشتباك في معركة مكشوفة مباشرة بالسير عبر الصحراء بعيداً عن النيل ولكن القائد البريطاني الذي هب لمقابلته اجبره على خوض المعركة .

وفي هذه الموقعة مات النجيمي قاهر قوات هايكس كما مات هايكس ايضاً . . أي على رأس حملة سيئة التدبير تعيسة المصير . ولقد ابيد جيشه وكانت الهزيمة من الشدة بحيث استتب الامن تماماً على الحدود المصرية فلم تمض سنوات قليلة حتى عادت قوافل السواح تزور اسوان ووادي حلفا بقيادة مرشدي شركة توماس كوك .

وبعد سنتين من موت النجيمي انتزعت ميناء سواكين من يد احد كبار الدراويش المحاربين عثمان الدكنة .

وما لبثت مملكة التعايشي ان اخذت تتقلص ، ففي مطلع ١٨٨٥ ارسلت الحكومة الايطالية باذن من الحكومتين البريطانية والمصرية قوة لاحتلال مصوع ، ورفع العلم الايطالي والمصري عليها . وفي عام ١٨٩٢ استأنفت القوات الايطالية عملياتها العسكرية على الحدود الجنوبية الشرقية وسجلت في خلال السنوات الاربع التالية سلسلة من الانتصارات منها احتلال كسالا عام ١٨٩٤ .

وفي تلك الاثناء كانت الدول الاوربية تخوض سباقاً عنيفاً على امتـــلاك المستعمرات في افريقيا ، وكانت الحكومة البريطانية منشغلة كل الانشغال بهذا السباق . وبينما كان الخليفة التعايشي محتفظاً بتسلطه الهمجي وحكمه البربري ، كانت الحكومة المصرية تنفذ بوداعة ارادة الحكومة البريطانية التي اقامت بالاتفاق مع ايطاليا وفرنسا سلسلة من المحميات التي حدت السودان من الجنوب ومن جهـة البحر الاحمر . واذا تم ذلك فقد قر قرار اللورد كرومر على ان الوقت قد حان للقضاء

على كل ما يكون قد بقي من خطر يهدد حدود مصر الجنوبية .

فلما نشرت جريدة التايمز خبراً لمراسلها في القاهرة يوم ١٢ ايار (مايو) ١٨٩٦ يقول فيه ان القوات المصرية على وشك الزحف لاحتلال الدنكة، كان هذا الخبر بمثابة اول اشارة الى الشعبين المصري والبريطاني بأن استعادة السودان هي موضع البحث والتفكير .

ولقد مد الجنرال كيتشنر سردار مصرخطاً حديدياً باتجاه الجنوب واستخدمه مع القوارب النيلية لنقل القوات المصرية بقيادة ضباطها المصريين الى الجبهة .

ولقد اوقعت القوات المصرية اول هزيمة بقوات التعايشي في حزيران (يونيه) ١٨٩٦ في موقع فركه وشقت طريقها لتحتل الحفير والدنكة . وكانت القوات المصرية قد توزعت في جبهة عريضة واسعة فكان عليها اما ان تنسحب من المواقع المكشوفة او ان تمضي زاحفة الى الامام .

ومع الزحف المصري كان المهندسون يمدون سكة الحديد التي شقت صحراء النوبة حتى وصلت الى مسافة قريبة من ابو حمد معقل الدراويش الحصين التي ما لبثت ان اجتاحتها القوات المصرية الآتية من البر وعبر النهر واحتلتها في آب اغسطس ١٨٩٧ فانسحب جيش الدراويش المهزوم واخلى بربر، فسارع المهندسون الى مد السكة الحديدية حتى نقطة قريبة من بربر واخذت هذه السكة تنقل النجدات المصرية والبريطانية استعداداً للمرحلة الثانية .

وفي هذه الاثناء زحف اثنان من امراء التعايشي هما امير الجنود محمود وامير الجنود عثمان الدكنه اللذان اتجها شمالا لاستعادة بربر فرابطا بقواتها البالغ عدد مقاتليها ١٩ الف محارب في موقع حصين عند التقاء النيل بعطبره، فانهالت عليهم نيران المدفعية المصرية تمزق شملهم ثم اجتاحتهم القوات المصرية البريطانية البالغ عددها ١٣ الف محارب، فما انتهت المعركة حتى كانت قوة الدراويش قد فقدت ثلثي محاربيها قتلى في الميدان، مقابل ٥٠٠ قتيل تكبدتهم القوات المصرية البريطانية .

وبهذه الهزيمة فقد الخليفة التعايشي قوتــه على شن الهجوم، فحشد ٤٠ الف محارب هم آخر ما تبقى له من قوات، وذلك خارج عاصمته ام درمان . وفي هذه

الاثناء كانت القوات المصرية قد عززت ببعض القوات البريطانية بحيث بلغ عدد محاربيها ٢٣ الف جندي ، ولم تلبث ان زحفت لملاقـــاة قوات التعايشي . وفي ٢ ايلول (سبتمبر) ١٨٩٨ هجمت على قوات الخليفة التي لم تستطع الصمود انما ولت الادبار تاركة في ميدان المعركة ١١ الف قتيل و١٦ ألف جريح . اما البريطانيون فقد فقدوا ١٤ ضابطاً و١٢٢ جندياً بينما فقد المصريون ٩ ضباط و٢٤١ جندياً . ولم يطل الوقت حتى استطاع الكولونيل وينغيت ان يعتقل الخليفة التعايشي ويقتله مع معظم امرائه . اما عثمان الدكنه فقد استسلم في عام ١٩٠٠ .

لقد رافق النصر ظاهرة استرعت الانتباه ودلت على ان السودان لم يعد الى وضعه السابق كأحد الممتلكات المصرية ، ذلك ان العلمــين المصري والبريطاني قد رفعا في سمــاء الخرطوم حالما دخلتها القوات المصرية – البريطانيــة في ليلة معركة ام درمان .

وعندما زار اللورد كرومر الخرطوم في كانون الثاني (ينــاير) ابلغ حشداً من المشايخ بأنهم سَيُحْـكمون في المستقبل من ملكة بريطانيا وخديوي مصر . وكان كلامه هذا موجهاً ليس اليهم فقط ، انما كذلك الى الدول الاوروبية ومصر ..

والواقع انه كان قد اعد مسودة اتفــاق بشأن السودان ودفـــع وزير الخارجية المصرية الى توقيعها في شهر كانون الثاني (يناير) بالذات . وقـــد عرفت هذه الاتفاقية باتفاقية الحكم الثنــائي التي ظلت حتى عام ١٩٥٣ الوثيقة الاساسية التي تحدد وضع السودان . وقد نصت على ان يزاول سلطات القيادة في السودان كل من عاهل بريطانيا وخديوي مصر من اجل ضمــان الحقوق المترتبة لبريطانيا بحق الفتح .

وحددت هذه الاتفاقية خط العرض ٢٢ كخط فاصل بــين حدود مصر والسودان ، ولكنها تركت حدود السودان الجنوبية غير واضحة ولا محددة . ونصت على ان تكون القيادة العسكرية العليا ، وان تكون سلطات الادارة المدنية العليا بيد حاكم عام يعين بمرسوم من الخديوي بناء على توصية من الحكومة البريطانية .

ومع ان الاتفاقية لم تأت على ذكر السيادة التركيــة فقد كان واضحاً انها قد

الغت تلك السيادة وبالتالي فأنها الغت من السودان جميع الامتيازات التي تتمتع بها الدول الاجنبية في مصر . فلقد نصت الاتفاقيــة على عدم السماح بأقامة أي قنصل اجنبي في السودان بدون موافقة الحكومة البريطانية .

لقد كان بوسع بريطانيا ان تلحق السودان بممتلكاتهـــا على الرغم من مصر والدول الاوربية ، متحججة بأن فتح السودان مـا كان ليتم لولا المبادأة والقيادة من جانب بريطانيا ، رغم ان مصر كانت هي التي قدمت معظم ما تطلبته حملة استعادة السودان من رجال واموال . اجل لقد كان بوسع بريطانيا ان تستأثر بالسودان دون ان تخشى مغبة الامر ودون ان تخشى معارضة جدية ، فلقد سبق لفرنسا ان اكدت ان لها حقاً في السودان وسعت الى الحصول عليه عندمـــا ارسلت قبيل معركة ام درمان حملة صغيرة بقيادة الميجور مارشان ، عبر المستنقعات الاستوائية الافريقية في رحلة باسلة اوصلت الحملة الفرنسية الى الاقليم الجنوبي من السودان ، حيث استقرت في فاشودة على النيل الابيض ورفعت العلم الفرنسي فوق تلك المنطقة . ولقد تأزمت العلاقات بين بريطانيا وفرنسا تأزماً شديداً نتيجة للتوغل الفرنسي في السودان ولكن ما لبث ان صــدر الامر الى الميجور مارشان بالانسحاب اثر معاهدة عقدت بـــين الحكومتين الفرنسية والبريطانية تحـــدد مناطق نفوذ ومستعمرات كل من الدولتين في افريقيا .

واذا كانت الدولة العثمانية قد زمجرت قليلاً احتجاجاً على الحكم الثنائي فإن الدول الاوربية قد دهشت وحارت من هـــذه البدعة السياسية الجديدة التي ألبستها بريطانيا للوضع السوداني . . ولكن العـالم ما لبث ان قبل بسرعـــة ذلك الوضع .

رضخت مصر حكومة وشعباً امام الامر الواقع ولكن على الرغم منها . ومهما يكن فقد كانت صورة السودان حينذاك لاتثير المطامح الفورية اذ كان السودان عبارة عن مساحات شاسعة من الاراضي البور القاحلة والمفتقرة الى السكان . ذلك ان السودان الذي كان يعد قبيل ثورة المهدي زهاء ٨ ملايين نسمة اصبح يعـد مليوني نسمة فقط نتيجـــة للحرب والمنافسات والمعارك القبليـــة وانتشار

المجاعات والاوبئة .

كانت الخزينة المصرية تسد عجز الموازنة السودانية بينما كانت الادارة والقوات البريطانية تقوم بتوطيد السلام في الاقاليم السودانية مؤسسة دولة جديدة على انقاض الدولة القديمة .وكلما مضى السودان قدماً في مضمار التقدم كان يبدو للمصريين اكثر جاذبية ! !

ان لاهتمام مصر بالسودان مبرراته ، ذلك ان حياتها بالذات تعتمد على مياه النيل التي تأتيها من السودان، فلا يستطيع اي مصري ان يتصور قيام حكومة معادية في الخرطوم تسيطر على النيل .

صحيح ان البريطانيين الذين هيمنوا على السودان لم يتكشفوا عن عداء يهدد انتفاع مصر من مياه النيل،الا انه لم تكن هناك من ضمانة على انهم سيظلون على موقف الود من مصر .

ومما يذكر في هذا الصدد ان مقترحات جدية (وان تكن سخيفة بعض الشيء) قد ترددت عام ١٩٥٦ في بريطانيا حيث انطوت تلك المقترحات على ان تتدخل بريطانيا لتحويل مجرى النيل بقصد ايقاع الهزيمة بالرئيس عبد الناصر .

ومع ان الحكم الثنائي كان يحفظ صلة مصر بالسودان ويعطيها نصيباً من السيادة عليه،الا انه كان يضع الكيان النهائي للسودان موضع الشك . فهو مبهم ومن شأنه ان يثير دائماً قلق مصر .فقد بدا ذلك الحكم للمصريين بمثابة قناع سترت به بريطانيا ضمها للسودان.والواقع ان الدور الذي كانت تلعبه بريطانيا في السودان، الدور المهيمن ، كان يعزز مخاوف المصريين . فلقد فصلت ادارة السودان المالية والادارية عن مصر. وعندما تم في كانون الثاني (يناير) ١٩٠٦ مد الخط الحديدي من الخرطوم الى بور سودان اكتسب السودان استقلالا اقتصادياً منذ ذلك اليوم الذي وصفته صحف القاهرة الوطنية بأنه « يوم جنازة مصر » .

لقد طالب مصطفى كامل بسيادة مصر على السودان منذ مطلع القرن العشرين ومنذ ذلك الحين ارتبط طلب وحدة مصر مع السودان بطلب الجلاء البريطاني في مصر كأول مطلب من مطالب الحركة الوطنية المصرية . واصبح ذلك المطلب

الصخرة التي تحطمت عليها محاولات كثيرة للوصول الى تسوية مصرية بريطـانية بشأن الجلاء والسودان .

***

القت مأساة دنشواي ظلاً بشعاً على السنة الاخيرة من عهد كرومر في مصر، ففي حزيران (يونيو) ١٩٠٦ كان عدد من الضباط البريطانيين يصيدون الحمام في قرية دنشواي بدعوة من شيخ القرية عندما احاط بهم الفـلاحون وجردوهم من اسلحتهم. واثناء ذلك قتلت فلاحة مصرية بطلق ناري واصيب عدد من الفلاحين بجراح ،مما اغضب رجال القرية فانهالوا ضرباً على الضبـاط الانكليز الذين ولوا هاربين لابلاغ وحداتهم الامر. فهب الجنود البريطانيون الى القرية ليجدوا الكابتن بول قتيلاً اذ توفي متأثراً بالجراح التي اصابته في رأسه ومتأثراً بضربة شمس. وتطلع الجنود حولهم فوجدوا فلاحاً كان يقف قرب الجثة، فاعملوا فيه ضرباً بأعقـاب بنادقهم وطعناً بحرابهم الى ان قضى نحبه .

لقد اثارت هذه الفاجعة المؤسفة التي كانت وليدة الصدفة والغضب حالة من الذعر بين الطوائف الاجنبية في مصر، فاطلقت الصحف الاجنبية الصـادرة في مصر وصحف بريطانيا عنان حملة عنيفة تدعو الى جعل فلاحي قرية دنشواي عبرة لمن يعتبر .

فهبت السلطات تعتقل رجال القرية وقدمت للمحاكمة ٥٢ معتقلاً حكمت المحكمة العرفية بالاعدام على اربعة منهم وحكمت بجلد ثلاثة منهم خمسين جلدة، وقضت على الباقين باحكام طويلة بالسجن مع الاشغال الشاقة .

لقد وقعت فاجعة دنشواي واللورد كرومر متغيب عن مصر، فلا يستطيـع ان يجزم بما كان خليقاً بأن يكون لها من ذيول لو كان موجوداً وقتها .

ولكن المصريين حملوه جريرة تلك الاحكام الانتقاميـة الباغية فقد سمع بها واقرها .. فغسل عمله هذا جميع خدماته التي استمرت ربع قرن .

كان عام مأساة دنشواي آخر اعوام خدمة كرومر في مصر، حيث ظل منذ تلك المأساة الى يومه الاخير يسير بحماية الحراب البريطانية عبر الشوارع المصرية

الصامتة الغاضبة .. فلم تنس مصر اطلاقاً دنشواي مسرح تلك المأساة المفجعة ومسرح العقوبات الانتقامية التي اصابت الفلاحين .

لم تكن مأساة دنشواي مجرد حادث اطلق عنان عواطف الريفيين وافراد الجاليات الاجنبية، كأنه ليس صحيحاً مجاراة اللورد لويد فيما قاله بعد ربع قرن من ان مأساة دنشواي قد اثارت بذيولها روح الاستياء لدى الفلاحين. وهو امر طالما سعى اليه مصطفى كامل واتباعه المهيجون عبثاً وبدون طائل . ذلك ان دنشواي كانت في حد ذاتها نتيجة الاضطراب الروحي الذي كان قد بدأ يتزايد في مصر منذ ١٨٩٥ العام الذي صدر فيه المرسوم الذي ينص على تأليف المحاكم الخاصة للنظر في الجرائم التي ترتكب بحق قوات الاحتلال (حوكم فلاحو دنشواي امام احدى هذه المحاكم) .

ولقد عبر الاضطراب في المدن المصرية عن نفسه بشغب سياسي صاخب ضد الدولة المحتلة . اما في الارياف حيث لم تكد تكون هنالك من مفاهيم سياسية واضحة للاستقلال والسيادة فان القلق قد عبر عن ذاته في حركة شغب ديني، ضد « الكفار » .

ان المراقبين المعاصرين يقولون ان مستوى سلامة الاجانب والمسيحيين قد انخفض في الفترة الاخيرة من عهد كرومر ، على الرغم من كفاءة البريطانيين في ادارة وزارة الداخلية، وعلى الرغم من وجود القوات البريطانية . بل ان اطمئنان المسيحيين والاجانب كان في عهد اسماعيل اقوى مما كان عليه في الفترة الاخيرة من عهد كرومر .

ولقد تبين نتيجة ما اطلقته ذيول مأساة دنشواي من المشاعر بأن الاعتقاد القائل ان المصري لا يزال سعيداً يقطف قطنه ويقبض ثمنه في ظل الحكم البريطاني انما هو اعتقاد لا اساس له من الواقع ، فالمرسوم القاضي بتأليف المحاكم الخاصة انما يؤلف في حد ذاته دليلاً على العكس .. ولذا فقد كانت القوات البريطانية تقوم بمناورات وتمرينات عسكرية كيما تذكر المصريين بأن بريطانيا هي السيدة في وطنهم .

والواقع ان سنة ١٩٠٦ شهدت عدة حوادث شغب واضطراب بالاضافة الى ما حدث في دنشواي مما جعل الجيش البريطاني يقوم باستعراض عسكري تهديدي في الاسكندرية، اثر حوادث الاضطرابات فيها ضد التسلط البريطاني .

على انه كانت هنالك عوامل اضافية تساهم في خلق الاضطراب ، فقد كان الاسلام في حالة غليان. وقد تبلورت حركة مقاومة الاستعمار في مراكش في شكل حركة عداء للمسيحية (نظراً لأن الغزاة الاوربيين كانوا من المسيحيين ولانهم حاولوا ان يسدلوا على فتوحاتهم مثاليات دينية مسيحية) . وبالاضافة الى ذلك ساعد في نشر الاضطراب العامل التركي الاسلامي، فقد احتلت قوات السلطان العثماني شطراً من سيناء فقام خطر يهدد بوقوع الحرب بين تركيا وبريطانيا وظل هذا الخطر قائماً الى ان حمله البريطانيون على التراجع عن سيناء بانذار اشفعوه بمظاهرة بحرية قام بها الاسطول البريطاني في المياه التركية .

وقد قدر ادوارد دايسي مراسل الدايلي تلغراف في القاهرة بأن ٩٠ بالمائة من السكان المصريين كانوا خليقين بأن يثوروا لنصرة السلطان التركي لو نشبت تلك الحرب بين بريطانيا وتركيا .

وهكذا فان الحالة في مصر حينذاك لم تكن تختلف كثيراً عن حالتها في عهد البطالسة حينما قاد اقباط الاسكندرية حركة الاضطراب السياسي ضد « الحزب الامبراطوري الاستعماري» وعبرت المقاومة المصرية في الريف عن ثقلها تعبيراً دينياً .

ان اللورد كرومر يخطىء في عرض القضية من زاويتها الصحيحة في آخر تقاريره السنوية، اذ يقول ان الحركة الوطنية في مصر كانت مصطبغة بشكل عميق بافكار الدعوة الى الوحدة الاسلامية. والحقيقة ان الريف المصري قد عرف الحركة الوطنية ومشاعرها عن طريق التحسس الديني الاسلامي .

ومما تجدر الاشارة اليه ان المسؤولين البريطانيين في مصر وكذلك معظم الاجانب قد رفضوا تصديق ان هنالك استياء حقيقياً بين جماهير الفلاحين المصريين (وربما كان ذلك لان المصري يفرق تفريقاً واضحاً بين علاقاته الشخصية

مع البريطاني وبين مقاومته القومية لبريطانيا) ولهذا فقد جنح هؤلاء الى اعتبار ان مرجع الاضطراب هو التعصب الديني ، وبالتالي فقد رأوا ان معالجة هـــذا الاضطراب تتطلب اتخاذ تدابير القمع والكبت ضد اصحابه . وهكذا فان قسوة احكام دنشواي والانذار الموجه الى السلطان العثماني قد اعتبرا على هذا الاساس تعبيراً مناسباً لائقاً عن الحزم حيال التطرف الاسلامي المتعسف في مطالبه !!

ان اللورد كرومر مسؤول جزئياً عن هذا التطور ،ذلك ان اعتياده على الحكم الطويل بدون منازع قد طعمه بروحية استبدادية اوتوقراطيـــة ازدادت شدة بتقدمه في العمر. كما ان عطفه السابق على المصريين قد فسد باشتداد اعتقاده بصلاح حكمه،وبأن المصري محدود العقلية والكفاءة.فلم يجد مجالا كيما يبني جسوراً عاطفية او نفسية تصل بينه وبين المصريين . ولم ير ان مصر قد استفادت من درس الحكم البريطاني وتعلمت كيف تحكم ذاتها بذاتها . بل ان اللورد كرومر كان يظن بأن اللورد دوفرين لم يكن على جانب عظيم من الثقة والاطمئنان الى نجاح تجربة تدريب المصريين على الحكم الذاتي،تلك التجربة التي طلع بمقترحات معينة للقيام بها،والتي علق عليها المصري المعتدل في تحرريته الامل في ان تؤدي يوماً اذا نفذت الى تحرير بلاده.

ولما كان اللورد كرومر يعتقد بأنه لا يمكن تحديد موعد في مستقبل منظور لانتهاء مهمة بريطانيا في مصر،فانه قد خلص الى الاعتقاد بأنه ليس ثمة امل كبير في ان يمكن تدريب المصريين على حكم ذاتهم بذاتهم. ولذا لم ير سبباً يدعـوه الى السير بسياسات تفترض ان مركز بريطانيا في مصر يمكن ان يتبدل .

ثم ان كرومر ازاح عملياً من صعيد الحكم الخديوي عباس حلمي الذي كان يمكن ان يزاول بارشاداته الحكم لما فيه صالح بلاده . ومن جهة اخرى فانه عامل بالازدراء الحركة الوطنية بقضها وقضيضها ما عدا ذلك الفريق الصغير المعتـدل الذي تعاون معه .

ومع ذلك فان من المنطقي الاعتقـــاد بأن كلاً من الخديوي عبـاس حلمي ومصطفى كامل كان يتمتع بسجايا كانت تستحق التشجيع.وكانت خليقة بأن

تؤدي خدمة نافعة لو انتفع بها وبما يملكه الرجلان من نفوذ .

وهكذا فان الاجتهاد الكرومري قد استنزف ذاته قبل زمن طويل من خروج صاحبه من مصر حيث كان قد تبخر قبيل انتهاء القرن التاسع عشر ما شعر به بعض الناس من عرفان للتقدم المادي الذي احرزته مصر في ظل الادارة النظامية التي انشأها بعد الاحتلال .

ان هناك اناساً على جانب عظيم من الخبرة مثل المستر دايسي كانوا يعتقدون بفشل محاولة تصريف شؤون مصر بحصرها في ايدي المسؤولين البريطانيين ، مع استبعاد المصريين عن تقرير الامور. كما كانوا يعتقدون بأن مصر بعد ٢٥ عاماً من الحكم البريطاني اصبحت اقل اهلية لتحكم ذاتها بذاتها مما كانت عليه عند بداية الاحتلال .

اما البريطانيون المقيمون في مصر والذين كانوا ينتقدون اللورد كرومر والذين كانوا يعتقدون بوجوب استبداله بحاكم اصغر عمراً واكثر مرونة ، فانهم كانوا يتبجحون ويبررون طلبهم بأنه قد فشل اذا جرب تنمية وسائل الحكم البريطانية في مصر . وكان اكثر هؤلاء يعتقدون انه كان على بريطانيا ان تجعل مصر محمية تابعة لها، وأن عليها اذ لم تفرض وضع الحماية على مصر ان تستثمر الحقوق الاوتوقراطية التي يتمتع بها الخديوي . وهم في ذلك يعتقدون انه كان خليقاً باللورد كرومر ان يولي مزيداً من الاهتمام والعناية بمصطفى كامل ليس بقصد التعاون مع الوطنيين انما لاغرائه وتحويله عن الاتجاه نحو سبل التطرف وهم في ذلك يقرون الاحكام القاسية التي صدرت في قضية دنشواي على اساس ان الاحوال التي كانت سائدة في مصر عام ١٩٠٦ كانت تتطلب ذلك . وبالاختصار فان ما من عطف كان يخالجهم نحو المصريين .

ولكن مهما كانت احكامهم فانهم ادركوا بأن اللورد كرومر قد اخفق سواء في اخضاع الشعب المصري ام في التفاهم معه، ولكن الشيء الذي لم يره هؤلاء هو ان سياسة اللورد كرومر هي التي صانت المصالح الاجنبية في مصر، فلقد اصبح متصلباً في الدفاع عنها لا تلين له في ذلك قناة. وكان ازدراؤه بقدرة الخديوي على

ان يحكم او بأهلية المصريين للحكم الذاتي يرجع الى انه لم يكن يقيس الحكومة بالمقاييس التي يرضاها المصريون لانفسهم، انما بالمعايير الخلقية بأن تؤمن الاستقرار المطلوب لتأمين رفاه الاجانب .

وفيما يتعلق بالمصريين لم يعد بوسع اللورد كرومر ان يفعل مزيداً على مافعل من حيث انقاذه بلادهم مادياً اللهم الا اذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة لتبني سياسة تهدف الى توليتهم امر بلادهم تدريجياً وبشكل حثيث .

والواقع ان الفارق كان ضئيلاً بين اماني الاصلاحيين المعتدلين وبين اماني المتطرفين الوطنيين ، الا في الطريقة التي ينوون فيها تحقيق تلك الاماني . فعلى العموم قبل المعتدلون تأخر بلادهم وسلموا به ولذا فقد شددوا على الحاجة الى اصلاحات مباشرة مثل نشر التعليم المجاني وتوسيع التعليم بالعربية واستبدال الاجانب بمصريين في المصالح الحكومية استبدالاً سريعاً وشمول تشريعات المحاكم المختلطة للقضايا الجنائية .

وكان هناك مصريون كانوا معتدلين لأنهم كانوا يعتقدون ان بسياسة الاعتدال يمكنهم اقناع الحكومة البريطانية والدول الاجنبية بالتفاهم معهم .

اما من كانوا على شاكلة مصطفى كامل فقد كانوا من جهة اخرى يريدون مايريده المعتدلون من مطالب، وكانوا يتخذون من رفض بريطانيا الاستجابة لتلك المطالب مادة لتأليب الشعب على البريطانيين .

ومما يذكر ان جوهر المطالب القومية المصرية في السنوات الخمس والعشرين التي تألف منها عهد كرومر كان ينطوي على ما يلي :

اولا — الغاء الامتيازات الاجنبية .

ثانياً — الجلاء العسكري عن مصر .

ثالثاً — توحيد مصر مع السودان .

رابعاً — اعادة شركة قناة السويس الى الحكومة المصرية .

وبالطبع لم تكن ثمة حكومة بريطانية مستعدة للاستجابة الى هذه المطالب، ولكن المطلب الاول (الغاء الامتيازات الاجنبية) كان يتوقف على موافقة الدول

الاجنبية التي لم تكن مستعدة لاعطاء موافقتها عليه .

على ان هناك ما يشير في تعيين سعد زغلول وزيراً للمعارف عام ١٩٠٦ الى ان اللورد كرومر كان يعتقد بأن الوقت قد حان لتشجيع العناصر التقدمية الاكثر تفهماً واعتدالاً من العناصر الوطنية المتطرفة في الحركة المصرية .

ولقد انتقى كرومر سعد زغلول وقدمه للشعب المصري كوطني اريب نابه ، بينما هللت الجالية الاجنبية لزغلول على اساس انه «تقدمي اصيل» ووطني حقيقي . وهكذا فقد وصف تعيينه وزيراً للتربية بأنه من احسن احداث ١٩٠٦ .

ولم تمض سنوات قلائل حتى ارتدى ثوب الزعامة الوطنية واصبح خصماً لدوداً للاحتلال البريطاني .

وكوطني حقيقي رفض سعد زغلول مبدأ التعاون الخانع مع السلطة ، ولم يبق له إلا ان يلجأ الى المعارضة المكشوفة اذ ان البريطانيين لم يعرضوا عليه سوى التعامل على اساس التسليم الخانع

لقد قصد اللورد كرومر من خطبته الوداعية في دار الاوبرا الخديوية يوم ٤ ايار (مايو) ١٩٠٧ ان تكون تعبيراً عن آرائه الخاصة ، ولكنها مع ذلك قدمت صورة تمثل في ثلاث نواح اساسية من موقف الحكومة البريطانية حيال مستقبل مصر

فقد كشف فيها عن ارتياحه التام للسياسة التي يتبعها اذ قال : « سأزاول كل ما لدي من نفوذ من اجل توجيه التقدم الحثيث على السبل التي تم رسمها . » وقال انه سيستهجن اي تغير فجائي واي اتجاه عنيف جديد . وانه سيحث بصورة خاصة حيثما يتطلب الامر على معاملة تلك « الحركة المدلسة المصطنعة كلياً » المطالبة بتطور سريع نحو الحكم البرلماني المعاملة التي تستأهلها ..

، في المقام الثاني فقد كانت الخطبة تعكس الاعتقاد البريطاني العام بأن الفلاحين في مصر راضون عن الحكم البريطاني فقد قال كرومر في خطبته :

«انني احذر الفلاحين ، انا الذي اتنطع الى القول بأني كنت دائماً صديقهم الصدوق ، من ان يفسحوا لانفسهم مجال الانخداع والانجرار الى الضلال على يد

ممثليهم المزعومين الذين يلصقون بهم آراء وافكاراً لا تراوحهم ولا يفهمونها كلياً ».

واخيراً وعلى الرغم من ان اللورد كرومر قد أقر بأن ثورة عرابي كانت موجهة ضد الارستقراطية التركية فانه لم يدرك أن الحركة المصرية كانت موجهة ضد كل الاجانب .

وهكذا فقد وجه في خطبته النصيحة التالية :

« على جميع المهتمين بادخال الحضارة الحقيقية الى مصر ان يتكاتفوا ويتضافروا، ولست اعني فقط ان على الانكليز والفرنسيين والالمان وغيرهم من الاوربيين ان يطرحوا جانباً منافساتهم الوضيعة وان يتضافروا من اجل المصلحة العامة انما أعني كذلك بأن على جميع الذين يحبذون قيام حكومة مستقلة حكيمة والذين يؤيدون التقدم الحثيث سواء أكانوا من المسلمين او المسيحيين او من الاوربيين او من الافريقيين او من الآسيويين ان يتحدوا في مقاومة وصد تلك القوى التي تنادي عن جهل او قصد بالرجوع القهقرى » .

وبعبارة اخرى فإن كرومر طلب ان تتعاون العناصر المعتدلة التي كان يمثلها سعد زغلول في بداية عهده مع جميع العناصر الاوربية لتأمين نوع التقدم الذي تراه اوربا مناسباً لمصر ولمحاربة تلك القوى التي تؤلف عن جهالة او تعقل الحركة الوطنية المصرية .

ومن وجهة النظر البريطانية فإن الجمود الذي طالما اتهم به المصريون منذ نهاية عهد كرومر كان يكمن في عدم قدرتهم على الاخذ بنصيحة كرومر !!

الفصل التاسع

خلف السير إلدون غورست اللورد كرومر في مصر عـام ١٩٠٧ في وقت لم
كن فيه أي شطر من الرأي العام البريطاني مستعداً لمراضاة الوطنيين في مصر.

ولقد عهد الى غورست بمهمة عقوقة هي مهمة انهاء قلق الجاليات الاجنبيـة
وضع حد لاضطراب الامن ولعدم الاطمئنان في مصر. وذلك دون ان يسلم بأي
ن المطاليب المصرية الجوهرية . وبالطبع لم يسهل من مهمته انتقـال مصر من
سنوات الازدهار الى فترة من الضائقـة الاقتصادية . ولقد وقع عـدد من
الجرائم الرهيبة في الاقاليم بشكل كان يوحي بأنه لم يعد مأموناً بالنسبة للأجنبي
بن البلد ان يبتعد عن الطريق العـام المسلوك . كما ان ظهور الطاعون في مصر
عليا قد تسبب في عدد مفزع من الوفيات وبالاضافة الى ذلك فقد تصادف رحيل
كرومر مع تقاعد عده من الموظفين البريطانيين القديرين اصحاب التجربـة
والمعرفة بمصر فقد كان هنـاك جيل بأسره من الموظفين في طريقه الى التقاعد
ليحل محلهم في وظائفهم رجال اصحاب تجربة ضئيلة او ربما بدون تجربة .

كان على اي رجل يخلف اللورد كرومر ان يلتمس لنفسه سبيلاً جديداً. وهكذا
كان السير الدون غورست سارع الى قطع وعد فوري بتغيير الوضع. وكان ذلك من
طريق مسلكه الخاص ذلك انه على الرغم من ادراكه لقيمة ما كان يحيط بـه
كرومر نفسه من فخفخة ومهابة لاظهار سلطته الفعلية في مصر ، فانه تخلى عمداً
عن مظاهر العظمة فمثلاً كان يسوق في شوارع القاهرة عربـة ذات مقعدين
مرتدياً قميصاً مفتوح العنق متبادلاً التحيات مع الناس غير عابىء بما كان يبديه

من استياء الجيل القديم من الاجانب المقيمين في مصر، حيث اراد هؤلاء انفلاتاً من سياسة كرومر ولكن باتجاه حكم اكثر اوتوقراطية يزاوله الخديوي وتزاوله معه السلالة التركية المؤلفة لذروة الطبقة العليا. ولم يكونوا يرغبون في رؤية اي مظهر من مظاهر ضعف السلطة امام وجه الصحافة الوطنية الصاخبة وأي مظهر يشير الى ازدياد اضطراب حبل الامن في الريف .

ولقد بدا منهجه لهم بأنه منهج التراجع امام الضغط الوطني ومنهج التسليم ازاء هذا الضغط . فلقد عقد صلات طيبة مع الخديوي ليس من اجل ان يسمح للخديوي عباس حلمي بأن يتمتع ببعض السلطة انما ليزيل معاكسته للسياسة البريطانية. ولذا فان نتيجة الصداقة بين المقيم العام والخديوي لم تكن تقوية القبضة المصرية انما كانت تقوية لليد القديمة (البريطانية) سهلت عليها امر معالجة المتطرفين .

لقد اباح المقيم العام للخديوي حرية اعظم في اختيار وزرائه وخفف من قبضة المستشارين الانكليز على الوزارات . وبعث الى الحياة من جديد المجلس التشريعي وهيأ الاسباب كيما يصبح حسين باشا كامل نجل الخديوي اسماعيل رئيساً للمجلس . وعلى حساب شعبيته في بريطانيا انقص عدد الموظفين البريطانيين في الادارات المصرية ، واستبدل حيث امكن الموظفين السوريين واللبنانيين بموظفين من الاقباط . وبدا السير الدون غورست في نظر البريطانيين المقيمين في مصر بأنه يخضع اكثر مما يجب لوزارة الخارجية البريطانية .

وكان في هذا يختلف كثيراً عن اللورد كرومر الذي كان رجلهم المختار مهما كانت اخطاؤه ومثالبه، والذي كان يجنح الى ان يملي ارادته على لندن بدلاً من ان يخضع لارادتها .

على ان السير الدون غورست لم يستطع ان يقيم الدليل على أي تحسن في الوضع نتيجة سياسته ، فسجلات السجون عام ١٩٠٨ اظهرت ان عدد المساجين قد زاد ١١ الف سجين عما كان عليه في العام الفائت، بحيث غصت السجون بنزلائها واضطر الى اصدار عفو خاص اطلق بواسطته سراح ١٧٠٠ سجين منهم السجناء

السجناء المحكومون بقضية دنشواي .

ولكن الواقع ان المقيم العام الجديد لم يكن شخصاً ضعيفاً ذا ميـــول حرة يتخبط في المشكلة المصرية . فلقد كان موافقاً كل الموافقة على رأي اللورد كرومر بوجوب التقدم تقدماً بطيئاً وحذراً نحو الديموقراطية ، كما لم يكن يخالجه أي اعجاب بالوطنيين المصريين .

ومن هنا يتضح انه كان يسعى الى خلق شطر معتدل من الرأي العام المصري يقف وراء خديوي متعاون مع الاحتلال وقوي بما فيه الكفاية لكي يحكم بتعقـل وفق النوايا العامة للسياسة البريطانية ، ولم يكن هناك بديل لهذه السياسة سوى ان يركب الاحتلال بموظفيه وجنـــوده المركب الخشن ويعتمد تدابير القمع والكبت .

لقد نجح غورست في جهوده الى حـد مرموق كبير وكان من الصلابة بحيث تابع تلك الجهـــود بدأب على الرغم مما لاقاه من انتقاد مر شديد في بريطانيا وفي مصر . فلقد فصمت السياسة التي اتبعها حيال الاقباط عرى تحالفهم مع الحركة الوطنية فوقفت الصحف القبطية نتيجة ذلك موقفاً ودياً حيال بريطانيا في عهد غورست جر الى تهجمات على المسيحيين من جانب فئات الحزب الوطني . فكان عاملاً ساعد كذلك على تدهور مركز الحزب الوطني. كما ان سياسة غورست مهدت الاسباب لظهور العناصر المعتدلة. فظهرت الى الوجود خمسة احزاب معتدلة . ورغم انها جميعاً كانت تدعي بأن استقلال مصر والسيادة المصرية على السودان هو هدفها النهائي فانها كانت تعكس نزعة اتسمت بها بفضل فئات المتعلمين من المصريين ، الا وهي نزعة التماس تحقيق الاهداف القومية بالتعاون مع البريطانيين .

كان احد تلك الاحزاب « حزب الذوات » الذي كان يتألف من ابناء الجيل الجديد للطبقة التركية المهيمنة الذين انفصلوا عن الحزب الوطني عام ١٩٠٨ إلا ان هذا الانقسام قد اقام الدليل على ضعف سياسة غورست وفشلها المحتوم . فقـد نجحت تلك السياسة في تقليم اظافر الحركة الوطنية عن طريق جرها الى صعيد التعاون مع الحكم البريطاني رجالاً امثـال سعد زغلول من الذين كان يخشى ان

ينقلبوا على البريطانيين ، وعن طريق ابعـــاد العناصر الارستقراطية التركية والعناصر القبطية عن الحركة الوطنية .

وفي عام ١٩٠٨ توفي فجأة مصطفى كامل الذي كان دائماًمعتل الصحة . ولقد قام الدليل على انه كان شاغل افكار المصريين وشغلهـــا اذ تفجر الحزن عليه وجرفت مظاهره الجميع من معتدلين ومتطرفين على حد سواء .

لقد وضع الاثر الهدام لسياسة غورست في اللحظة التي زال فيها عن الحزب الوطني ذلك النفوذ الجبار الذي كان يزاوله مصطفى كامـل . وكان من نتيجة ذلك ان اندفع الحزب الوطني يشجب بحدة كل المارقين الذين خذلوا القضيـــة المصرية وان اصبح شعـار الحزب الذي كان العمود الفقري في الحركة القومية المصرية « مصر للمصريين » واخذ يهاجم السوريين واللبنانيين الذين دعاهم بمساحي الجزم واخذ يهاجم الاقباط الذين دعاهم بالمتمرغين على اقدام الاحتلال .

واذ أدرك المثقفون من ابناء جيل الذوات الجديد بأن الحركة الوطنية لا تسعى الى اعادة بسط دستور من شأنه ان يعيد اليهم سلطتهم فانهم عادوا السياسة « المصرية » للحزب الوطني وألفوا حزبهم الخـــاص الذي دعي بحزب الذوات والاعيان .

كان اللورد كرومر قد نادى جميع فئات المجتمع المصري بأن تتضافر في حركة لتجديـد شباب مصر. اما سياسة السير الدون غورست فقـد اقامت الدليل على ان الجميع يمكن ان يتضافروا معاً باستثناء عنصر المصريين المسلمين المنقسمين على انفسهم والمعادين للجميع بما في ذلك الخديوي والمسيحيين المتعاونين مع الاحتلال.

وكانت النتيجة الخالصة لسياسة غورست هذه انها تمخضت عن تهيئة اسباب تعصب زنيم خطير جعل الحكم التقدمي السلمي امراً مستحيلاً . ذلك ان واجهة الوحدة التي ظل مصطفى كامل يبنيها طيلة حياته قد تقوضت ولم يبن مكانهـــا ما يستطيع الانكليز ان يفيدوا منه .

لم يحدث تغير جوهري في السياسة البريطانية عندمـــا اصبح السير الدون غورست معتمداً عاماً. اما التغير الوحيد الذي حدث فقد كان يكمن في طريقـة

تصريف امور الدولة. وهو امر ادركته حتى العناصر المعتدلة فيا بعد .

لقد توقعت العناصر المعتدلة ورجت الشيء الكثير من غورست وارسلت له العريضة تلو العريضة والبرنامج تلو البرنامج الى ان خلصت بمرارة بأنه لم يأت الى مصر بجديد غير صداقة لا تجدي خص بها الخديوي .

وهكذا اصبح كل حزب وكل داعية وكل جريدة اكثر تطرفاً .. لقد كان الجميع (بما فيهم اعضاء حزب المصريين المستقلين الذي ألفه قبطي ذكي هو اخنوخ فانوس والذين كانوا يؤمنون بالصداقة « الحقيقية والمخلصة » مع بريطانيا) يريدون وحدة وادي النيل في ظل دولة مصرية مستقلة. ويريدون انهاء الامتيازات الاجنبية وهما مطلبان ما كانت الحكومة البريطانية خليقة بأن تستجيب الى اي منهما او ان تسلم به .

بل ان السير الدون اعلن عداءه لما دعاه بالتجارب السابقة لأوانها .. تجارب تدريب مصر على الحكم الذاتي .

ولقد سار الاحتلال البريطاني على اساس استبعاد المصريين عن الحكم الفعلي. ففي خلال اول ربع قرن من الاحتلال البريطاني لمصر لم يكلف اي مصري برئاسة الوزارة انما تعاقب على الرئاسة رجال مثل شريف باشا الذي كان تركياً ونوبار باشا الذي كان ارمنياً ورياض باشا الذي كان يهودياً ومصطفى باشا فهمي المنحدر من سلالة تركية والذي برهن عن كفاءتـــه وقدرته اذ استلم رئاسة الوزارة في السنوات الاخيرة من عهد كرومر .

وعندما استقال فهمي باشا في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٨ تولى رئاســة الوزارة لاول مرة في تاريخ الاحتلال مواطن مصري هو بطرس باشا الذي كان قبطياً والذي كان من اكفأ الاقباط وابرزهم شأناً .والذي اكسبه تعاونه المخلص مع البريطانيين ارفع وسام بريطاني .

لقد رحبت الفئات المعتدلة المصرية والصحافة الاجنبيــة بتعيينه لأنه اشتهر بأنه صاحب ذكاء وحزم وخلق مستقيم .

اما بالنسبة للحزب الوطني الذي كان قد اشتد في حمـلاته على التعاونيين من

الاقباط في صحيفته « اللواء » فقد بدا تعيينه بمثابـــة تحرش مقصود به اثارة المصريين . ذلك ان بطرس باشا كان ضالعاً في امرين اساسيين هامين ثار عليهما الوطنيون هما : توقيعه معاهدة الحكم الثنائي التي رأى الوطنيون انهـا سلبت السودان من مصر، وترؤسه محكمة دنشواي الشهيره ذات الاحكام الباغية .

لقد كان بطرس باشا رمز التعاون القبطي مع الاحتلال ، ولذا فان تعيينه رئيساً للوزراء قد اشاع مزيداً من الحقد والكراهية المتبادلين في العـلاقات بين المسلمين المصريين والاقباط المصريين .

وفي تلك الاثناء وجدت الحركة الوطنية المصرية في نجاح ثورة حزب تركيا الفتاة الانقلابي في القسطنطينية ما يغريها على ان تنهج منهجاً جديداً مماثلاً، فلقد كان اسمها وحده (تركيا الفتاة) يتجاوب مع جميع احـلام الوطنيين المصريين الذين رأوا انفسهم بمثابة فتيان جدد يدخلون المسرح السياسي حاملين عنفوانهم لتجديد حياة مصر وبعثها ..

وهكذا نهج الوطنيون نهج حزب تركيا الفتاة الانقلابي العلماني ويعود اكبر الفضل في قيام جامعة علمانية في القـاهرة عام ١٩٠٨ الى جهود مصطفى كامل واتباعه الذين كان اتجاههم نحو السبيل التحرري العلماني يهدف الى تقليـد الجيل المصري الجديد زمام السلطة في مصر .

وبالاضافة الى ذلك كانت الدولة العثمانية لا تزال نظرياً صـاحبة السيادة على مصر ، فاخذ المصريون يعتقدون بعد ثورة تركيا الفتاة بأن الوقت قد حان كيا تتطهر تركيا من سلطانها الرجعي، وان تزاول حقوقها في مصر وان تطالب بأن تطبق كذلك في مصر الاصلاحات التي وعدت بها الشعب التركي ثورة « تركيـا الفتـاة » .

على ان حركة « تركيا الفتاة» في القسطنطينية لم تنتهز الفرصة، انما ازدرت الحركة المصرية،وان كانت قد هولت قبل ان يخيب امل المصريين فيها من شأن تعاون رجال مثل بطرس باشا مع الاحتلال. فبدا هذا التعاون في نظر المصريين بمثابة عقبة غادرة تعرقل الانعتاق الوطني .

اجل حق خيبة امل المصريين في حركة تركيا الفتـــاة اصبحت الصحف الدارجة باستثناء الجريدتين القبطيتين « الوطن » و « مصر » اكثر عنفاً وتطرفاً والحاحاً في مطاليبها. وكانت تشجب على حد سواء الخديوي ووزراءه البريطانيين. ولم يهدىء تطبيق قانون الصحافة الخاص الصادر عــام ١٩٠٩ شيئاً كثيراً من عنف الرأي العام الشعبي .

وفي ذلك العام تمخض اضراب اعلنه طلاب الازهر في القاهرة عن اضطرابات واسعة المدى ادت الى تقوية الحاميات البريطانية في مصر .

واخذ الاقباط والاجانب على حد سواء يرون بفزع التدهور الظاهري في السلطة البريطانية ، اذ شاهدوا المجال مفتوحاً للتطرف ، واذ لمسوا تخفيف سلطة المستشارين الانكليز في الوزارات ، واذ عاينوا الاضطرابات والمتاعب التي اخذت تجابهها الحكومة في المجلس التشريعي .

وفي هذه اللحظة غير المؤاتيـة شجعت الحكومة البريطانيـــة شركة قناة السويس على التقدم بمشروع اتفاقية جديدة تهدف في المقام الاول الى تمديد مدة الامتياز أربعين سنة اضافية بعد انتهاء اجله في عام ١٩٦٨ .

ونص مشروع الاتفاقية على ان تنال الحكومة المصرية نصف الارباح. ولكن اذا وصلت الى المائة مليون فرنك ، لان الشركة طلبت خمسين مليون فرنك حداً ادنى لارباحها ، ونص المشروع كذلك على اشراك مصر في مجلس مديري الشركة بثلاثة اعضاء ولكن في عام ١٩٦٨ . ونص على اعطاء الحكومة المصرية مبلغ ٤ ملايين جنيه استرليني اثناء السنوات الاربع من تاريخ توقيع الاتفاقية الجديدة .

ولقد وضح ان حكومة بطرس باشا كانت مستعدة لقبول هذا الاتفاق الجديد مع تعديلات طفيفة لولا تلك الانتفاضة الشعبية التي عارضت فيهـا والتي تسببت في اندلاع اضطرابات وطنية جديدة . فلقد كانت الحركة الوطنية المصرية تعتـبر ان الامة المصرية قد سلبت قناتها بالاتفاقية الاولى .ولذلك استاءت كثيراً لأن مصر لا تتلقى نصيبها من ارباح القنـاة رغم ما دفعته من اموال وارواح لشقها . ورغم انها قدمت معظم اليد العاملة التي شقتها .

ولقد كان مما زاد من استياء الحركة الوطنية ومن حدتها ان المشروع الجديد ينص على عدم استفادة الحكومة المصرية من أي شطر من أرباح القناة الا بعد عام ١٩٢١ حيث نص المشروع على ان تنال بعد ذلك ٤ بالمائة من الارباح لتنال ١٢ بالمائة من ١٩٦١ الى ١٩٦٨ موعد انتهاء امد الامتياز .

والواقع ان الوضع المصري قد اصبح اخطر مما ظنته السلطات. فقد تألفت جمعيات سرية عديدة منها جمعية الاخوة المشتركة . بينما وصل غضب الشعب على بطرس باشا الى ذروته العليا عندما تقدمت شركة القناة بمشروع الاتفاق الجديد. مما دفع بأحد الوطنيين المتطرفين الى العمل السريع فاغتال في ٢٠ شباط (فبراير) بطرس باشا وكان موسم السياحة في اوجه ، وجو القاهرة في اكثر ايامه مرحاً وبهجة .

لقد انكرت الوطنية المصرية ان تكون لها اية مسؤولية في اغتيال بطرس باشا اذا لم تكن هنالك من قرينة تدينها مباشرة فانه ليس ثمة شك كبير بأن تحريضها المستمر قد ساهم في تهيئة اسباب الاغتيال وجوه. ولقد اكتشف النائب العام اثناء التحقيق كمية من القرائن تتعلق بخطط جمعية « الاخوة المشتركة » لتخليص البلاد من «الاحتلاليين» أي من البريطانيين ومن الذين يتعاونون معهم .

اما ابراهيم الورداني الكيمائي الشاب الذي كان بالتأكيد مختل العقل فقد رفض أن يشرك احداً معه في جريمة الاغتيال ، مصرحاً بأن عمله كان مكتوباً ومقدوراً عليه وانه قام به نتيجة معتقداته واجتهاداته الشخصية .

وقد تبين من الأدلة ان الورداني هو الذي اسس جمعية «مصر الفتاة» الارهابية السرية ، ولكن المحكمة التي ادانته اضطرت الى اعلامه عدم مسؤولية من اتهمتهم بالاشتراك معه نظراً لعدم توفر الادلة على ادانتهم .

وهكذا حوكم الورداني وحده وحكم بالاعدام وشنق يوم ٢٨ حزيران (يونيو) فقضى نحبه كبطل قومي .

ومع ان اغتيال بطرس باشا كان اول اغتيال سياسي مهم في مصر الحديثة ، فان الجاليات الاجنبية والطائفة القبطية ذعرت منه ذعراً شديداً مكشوفاً ، بينما هللت الصحف الوطنية والعناصر الوطنية للورداني واعتبرته وطنياً عظيماً بل

ان العناصر المعتدلة حيّت كذلك الورداني . ومن الامثلة على المدى الذي ذهبت اليه العناصر المعتدلة في المجتمع المصري في معارضتها للبريطانيين ان الهلباوي المحامي المرموق والعضو البارز في حزب الشعب المعتدل والذي شغل منصب المدعي العام في قضية دنشواي، والذي كان صديقاً حميماً لبطرس باشا قد عرض خدماته على الورداني كوكيل عنه امام المحكمة .

ولما قضت المحكمة بالاعدام على الورداني اصدر المفتي الاكبر فتوى من دار الافتاء والمحكمة الشرعية يعلن فيها ان الحكم غير شرعي بالاستناد الى ثلاث ذرائع منها ذريعة ذات مغزى هام هي ان المسلم الذي يقتل كافراً لا يجعل نفسه عرضة لعقوبة الاعدام .

لقد برهنت قضية الورداني على ان النزعة الى الاغتيال والثورة ، تلك النزعة التي تكشف عنها الغليان الوطني بعد عقد (١٠ سنوات) من اغتيال بطرس باشا ، كانت قد بدأت تختمر في ذهن الحركة الوطنية عام ١٩٠٩ .

واذا لم يكن ثمة اهمية كبيرة كامنة في اغتيال قام به انسان يفتقر الى التوازن الكلي فقد كان هنالك معنى خطير يكمن في ان عمله قد قوبل بالتهليل من قسم كبير من الرأي العام المصري .

ولما عين محمد باشا سعيد رئيساً للوزراء خلفاً لبطرس باشا غالي استقبل نبأ تعيينه كانتصار للحركة الوطنية. فقد كان سعيد باشا من اتباع مصطفى كامل وقد اشتهر عنه بأنه كان على خلاف كبير في الرأي مع بطرس باشا غالي عندما كان وزيراً في وزارة بطرس باشا .

الا ان رئيس الوزارة الجديد لم يكن على الاطلاق من المتطرفين ، فقد اولى بتأييده المشروع المقترح لاتفاقية القناة الجديدة الذي اوصل الهياج الشعبي في مصر الى اوجه .

ونتيجة للاضطراب الشعبي اعلن سعيد باشا بأنه لما كانت قضية القناة من الاهمية بمكان فان حكومته ستلتزم على أي حال بما يقرره المجلس الوطني .

سارع المجلس الوطني الى تأليف لجنة لدراسة مشروع الاتفاقية ، فانتهت من

دراستها عام ١٩١٠ برفض المشروع على اساس ان مصر ستخسر كثيراً من جرائه .
وردت اللجنة على دعوى الشركة بأن مصر لن تستطيع ادارة القناة بأن الحكومة المصرية تستطيع اذا لزم الامر ان تلجأ الى المعونة الدولية من اجل ذلك .

واخيراً اوصت اللجنة بان على الحكومة قبل ان تتعاقد على تأجير حقوقها الهامة في قناة السويس لمـــدة اربعين سنة ان تنتظر الى ان تكون هي صاحبة الشأن والسلطة في تصريف شؤون بلدها .

لقد وافق المجلس الوطني في الوقت المناسب على هذا التقرير المشحون بالآراء الوطنية ورفض مشروع الاتفاق الجديد مما جعل المجلس موضع انتقاد الجاليات الأجنبية لأنه ابدى افتقاراً الى الشعور بالمسؤولية ! ووجدت تلك الجاليات في رفضه المشروع دليلاً على عدم اهلية مصر لحكم نفسها بنفسها !!

ومما يذكر ان السير الدون غورست علق في تقريره السنوي عن احداث عام ١٩١٠ على تقر اللجنة البرلمانية بقوله :

« لا يمكن القول بأن لهجة تلك الوثيقة ولا الحجج التي تتضمنها تبرز الامل بأن يصار الى بحث مشروع تمديد امتياز شركة القناة بعقلية متجردة ، فالسجية الرئيسية التي يتسم بها التقرير هي افتقار كامل تام الى الثقة بنوايا الحكومة الطيبة »

على ان هذا الانتقاد الاجنبي لم يثبط همة الوطنيين بل انهم طالبوا بمنح البلاد دستوراً جديداً بروح من العزم والثقة لم تكن معروفة عنهم قبلاً . فلقد شجعهم تعيين سعيد باشا رئيساً للوزراء ، ثم شجعتهم الهزيمة التي اوقعها المجلس الوطني بالحكومة وبالخديوي الذي نادى بقبول مشروع اتفاق القناة الجديد .

لقد روى ج. الكسندر البريطاني المقيم في مصر في كتابه (الحقيقة عن مصر) رواية شاهد عيان الحالة السائدة في مصر صيف عام ١٩١٠ فوصفها بأنهـــا مختلة بشكل مرعب في العاصمة وفي المديريات ، حيث يهدد الخطر ارواح المقيمين الاوربيين .

وقال ان الجميع كانوا يعلمون بانتشار روح العصيان في الجيش وبأن اختلال النظام كان يسود وزارة الداخلية . واضاف بانه علم من مصدر رسمي رفيع بأن جمعية الاخوة المشتركة وغيرها من الجمعيات السرية الارهابية كانت تعد الترتيبات

للقيام بمذبحة عامة تستهدف الاجانب . واستطرد يقول ان البلاد كانت مسرحاً لاعمال الانتهاك والاعتداءات المسلحة والسرقات التي كان الناس يتسترون عليها ان لم يشجعوها اذا كانت تستهدف الاجانب . كما انه بات معروفاً ان موظفي الحكومة يثيرون الاحقاد والضغائن الدينية .

لقد القى الرأي العام في بريطانيا وكذلك افراد الجاليات الاجانب في مصر مسؤولية هذه الحالة على عاتق السير الدون غورست الذي اتهم بأنه قد ادى الى ضياع الهيبة البريطانية بتساهله .

ولهذا فقد قررت الحكومة البريطانية ان تلجأ الى اظهار مزيد من الحزم في مصر ، وبدأت تطبق سياسة الحزم والعزم عام ١٩١٠ . ولكن السرطان كان قد اصاب حينذاك السير الدون غورست فلم يتم له تنفيذ هذه السياسة .

وفي ذلك العام زار اللورد كيتشنر مصر وعاد في العام التالي اليها وقد عين معتمداً عاماً . اما الخديوي فقد ذهب الى بريطانيا يجلله الحزن ليكون الى جانب غورست المحتضر الذي كان قد اولاه الاحترام والتقدير اللذين تاق اليهما دائماً .

لم يكن هنالك غير اللورد كيتشنر من يليق بتنفيذ سياسة الحزم والعزم البريطانية الجديدة في مصر ذلك الحين؛ لأنه كان قدتربى على سنة اللورد كرومر، وكان قد اكتسب سمعة طيبة لدى المصريين حين قاد جيشهم الى النصر والى دخول الخرطوم .

ومن جديد عاد المعتمد العام يحيط نفسه بمظاهر الفخامة والابهة فكان كيتشنر ملكاً من غير عرش . وقد جاء ليحكم مصر بيد حازمة لعل الكثير من المصريين رحبوا بها لقلقهم من خطر الاضطراب والفوضى الذي كان محدقاً بهم .

ومن اجل سياسة الحزم والعزم استصدر كيتشنر مجموعة من القوانين الصارمة منها قانون التآمر الجنائي وقانون الرقابة على الصحة وقانون انضباط المدارس وطبق هذه القوانين بمنتهى الصرامة .

ولما اعلنت ايطاليا الحرب على تركيا في طرابلس الغرب واصبح متوجباً على مصر ان تهب الى نصرة الدولة التركية التابعة لها استخدم كيتشنر كل وسيلة

ادارية تنفيذية لمنع مصر من نصرة تركيا .

ونزلت يد كيتشنر بصرامة وقسوة على الخديوي عباس حلمي كذلك ، فمنعه من بيع خط سكة حديد مربوط ثم اصلح ادارة الاوقاف وخفض بذلك مدخول الخديوي من نظارته للاوقاف . اما الحركة الوطنية فقد انكمشت خوفاً .

ومع ذلك فان اللورد كيتشنر ادرك بسرعة بأن القسر ليس الجواب التام وليس الحل الناجز للمشكلة المصرية، فأعطى مصر في عام ١٩١٣ دستوراً جديداً ينص على التمثيل النيابي بالانتخابات الشعبية ، فكان هذا الدستور خطوة فعلية فعالة نحو الحكم الذاتي. وبموجب ذلك الدستور منحت المجالس الاقليمية والبلدية سلطات فعلية جعلتها كحكومات محلية ، واتيح للمجلس التشريعي وللجمعية العمومية ان يقولا فعلاً كلمتها في حكومة البلد .

اما الجمعية العمومية التي كانت تتألف من ٨٣ عضواً ينتخب ٦٦ منهم بالتصويت غير المباشر ، فقد كانت في المقام الاول جمعية استشارية. ولكن كان لها صلاحية تعليق القوانين واصدارها كما ان مناقشاتها كانت علنية .

ومع ان الدستور لم يرض الفئة الوطنية المتطرفة فأنه ارضى ذلك الشطر الكبير من الرأي العام الوطني المعتدل الذي كان يتباعد باستمرار عن الادارة البريطانية منذ بداية القرن العشرين .

فمثلاً سعد زغلول الذي استمر يتعاون مع الادارة البريطانية والذي كان قد ايد مشروع الاتفاقية الجديدة لشركة قناة السويس ؛ اخذ في تلك الاثناء يصبح اكثر تردداً سنة بعد اخرى في التعاون مع الادارة البريطانية .

ثم ما لبث سعد زغلول ان لجأ الى المعارضة المكشوفة للبريطانيين عندما جاء اللورد كيتشنر الى مصر ، الا انه مع ذلك قبل بمنصب رئيس المجلس التشريعي الجديد .

وفي عام ١٩١٤ اصبحت العلاقات بين مصر وبريطانيا احسن مما كانت عليه في أي فترة مضت ، منذ منتصف القرن التاسع عشر . ولو ان اللورد كيتشنر استطاع ان يبقى مزيداً من السنوات ليقود الشعب المصري نحو تحمل مسؤولية

الحكم الذاتي وليعلم الحكومة البريطانية ان تقبل بذلك لكان الطريق قد مهد لتطور منطقي متعقل للعلاقات الانكليزية المصرية .

صحيح ان ذلك ما كان حرياً بأن يقع الا اذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة لاعادة مصر الى المصريين في الوقت المناسب .

لقد سلم معظم المصريين بالدستور الجديد كخطوة واحدة نحو اقامة حكومة مصرية مستقلة، وكان خليقاً بالمجلس التشريعي شأنه شأن كل المجالس شبه التمثيلية ان يتحول في زمن قصير نسبياً الى طليعة حركة تلتمس الحصول على مزيد من حقوق السيادة القومية .

ولكن ما أتيح لهذه الاحتمالات مجال الاختبار فلقد نشبت الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٤ ودعي اللورد كيتشنر الذي كان متغيباً عن مصر اثناء ذلك لاستلام القيادة العليا للجيوش البريطانية . .

اما الخديوي عباس حلمي الذي كان موجوداً في القسطنطينية آنذاك فقد طلب اليه الا يرجع. وفي ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) دخلت تركيا الحرب بجانب المانيا مما جعل مصر قطاعاً من الجبهة الشرقية .

وفي خلال ٢٤ ساعة من اعلان تركيا الحرب اصدر حسين رشدي رئيس وزراء مصر تعليماته الى الشعب بوجوب التعاون تعاوناً كاملاً مع البريطانيين .

كان الوضع دقيقاً شائكاً فقد طلب الى المسلمين المصريين ان يتعاونوا مع « الكفار » ضد ابناء ملتهم ؛ بينما ظلت مصر محايدة اسمياً وان كانت عملياً قد اقحمت في الحرب .. وفي هذه الظروف لم يكن في مصر من حماسة للقضية البريطانية . ولقد جرت الحكومة البريطانية في هذه الحرب الى اعطاء طابع قانوني لعلاقاتها مع مصر فاعلنت في كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٤ بأن مصر قد اصبحت محمية بريطانية . وفي الوقت ذاته خلعت عن العرش الخديوي عباس حلمي واستبدلته بحسين كامل اكبر ابناء سلالة محمد علي واعطته لقب سلطان ، بينما حل السير هنري ما كماهون محل اللورد كيتشنر كمعتمد عام . الا ان السلطة الفعلية في مصر كانت في يد السير جون ماكسويل الذي ارسل كيما يدير المجهود

العسكري البريطاني في مصر. والذي اصدر عدداً من الانظمة الخاصة بزمن الحرب دون ان يحسب بالطبع حساباً لاعتراضات المصريين ولحالتهم النفسية الخاصة.

سدت تلك الانظمة مشفوعة باعلان الحماية الطريق في وجه أي احتمال بقيام تعاون حثيث بين السلطة البريطانية والحركة الوطنية في مصر. واضمحلت الآمال التي كان دستور كيتشنر قد احياها فقد كان لمجرد كلمة « الحماية » ذكريات بغيضة في اذهان الشعب المصري الذي كان يستخدمها للتعبير عما يتمتع به الاجانب من حماية خاصة في مصر ، وبالتالي فان هذه الكلمة ارتبطت في الاذهان بابشع واسوأ اعمال استغلال نظام الامتيازات الاجنبية . ومع ان حسين كامل كان محبوباً لدى الوطنيين الذين كانوا يكرهون عباس حلمي ويخشونه فان منحه لقب سلطان كان بمثابة اهانة وجهت الى الحركة الوطنية التي كانت باستمرار معارضة لأي توسع في سلطة البيت الحاكم الذي اضطهد الشعب واتكل على الحماية البريطانية.

الا ان الظروف الحربية لم تتح للحركة الوطنية اية فرصة للتعبير عن نفسها او للعمل وفق معتقداتها علناً. ولكنها بدأت في الحال تعمل سراً وتتآمر ضد حكومة الاحتلال طيلة الحرب وكانت النتيجة ان مصر اصبحت اذ انتهت الحرب وخيم السلام على العالم مستعدة جاهزة للاضطرابات ومنظمة من اجل القيام بها .

الفصل العاشر

سير جمال باشا القوات التركية من قواعدها في سوريا عبر صحراء سيناء لانقاذ مصر من «الكفار» . وكانت القوة المرابطة للدفاع عن القناة تتألف من القوات البريطانية والاسترالية والهندية المدعومة بالمدفعية المصرية .

وقد انتظرت هذه القوة الاتراك عند ضفة القناة وهزمتهم في ٢ شباط (فبراير) ١٩١٥ ولكن الحرب ظلت بعد ذلك تطرق ابواب مصر لمدة اكثر من عام ونصف في شكل غارات متقطعة يقوم بها الاتراك والالمان في سيناء . بينما اخذ السنوسي يثير المتاعب على الحدود الغربية المصرية عند السلوم . وفي الوقت ذاته كانت اذهان المصريين قد اشبعت بأخبار ما حل بفرنسا من اهوال وبأنباء فاجعة غاليبولي .

وما لبث الجنرال الالماني كريس فون كريسنشتاين ان حاول انهاء حالة الركود في جبهة سيناء اذ هاجم قوة القنال البريطانية التي كانت قد عززت حتى اصبحت تتألف من ثلاثة فيالق . ولكن هزم في موقعة القنطارة في آب (اغسطس) ١٩١٦ فاندفعت القوات البريطانية تلاحقه بحذر الى سيناء محتلة العريش ولكنها لقيت الهزيمة في غزة خلال شهري آذار ونيسان (مارس وابريل) .

في ذلك الحين كان مركز الاتراك في المنطقة العربية قد تدهور ذلك ان الحركة القومية العربية السرية التي سعت الى الحكم الذاتي ضمن الامبراطورية التركية قد ترددت في ربط نفسها مع الحلفاء المسيحيين ، ولكنها ما لبثت ان ادركت بأن العرب سيكونون ، في حالة تجزئة الامبراطورية العثمانية ، بحاجة الى تأمين

استقلالهم .

والواقع ان حكم الارهاب الذي باشره جمال باشا ضد القوميين العرب وتوّجه باعدام ٢١ زعيماً ومفكراً عربياً بارزاً في ٦ ايار (مايو) ١٩١٦ قد حثهم على الانفصال بشكل مكشوف عن تركيا .

وكان شريف مكة الملك حسين على اتصال مع البريطانيين لتأمين قيام مملكة مستقلة مقابل تعاون العرب عسكرياً مع الحلفاء . كما كان على صلة بالحركة القومية العربية لتأمين تعاونها معه .

وكانت النتيجة اندلاع الثورة العربية عام ١٠١٧ وهي الثورة التي ارتبطت وقائعها باسم الكولونيل لورنس والتي رفض بها العرب رفضاً نهائياً الاستجابة لدعوة الاتراك بالاشتراك معهم في حرب مقدسة ضد الكفار ، مما اتاح لبريطانيا والحلفاء مساعدة عسكرية كبرى .

وهكذا توالى الجنرال اللنبي قيادة القوات البريطانية المهلهلة واندفع بها معتمداً على معونة القوات العربية غير النظامية ليدخل القدس في كانون الاول ديسمبر ١٩١٧ ثم ليزحف من نصر الى نصر مع القوات العربية ليدخل دمشق في اول تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٨ .

لم يبذل الشعب المصري أي مجهود في خلال سنوات الحرب الاربع للنهوض لتأييد الاتراك ودعمهم .

فبينما دب الاضطراب والفوضى في صفوف الوحدات الهندية نتيجة الدعاية للوحدة الالمانية فأن الجيش المصري المؤلف من ٣٠ الف رجل قـــام بأخلاص يحرس السودان من نتائج تلك الدعاية هناك .

وفي هذا يكمن الدليل على ان حركة الدعوة للوحدة الاسلامية لم تكن في حد ذاتها القوة الدافعة للنضال الشعبي في مصر ، انما كانت اداة استخدمتها المقاومة الوطنية المصرية. ذلك ان الجماهير المصرية المحرومة من الزعامة الوطنية والمضطرة بسبب انظمة زمن الحرب الى التزام الهدوء قد عملت بولاء وراء حكامها البريطانيين الى ان وجدت في النهاية الاسلام بالذات ممثلاً في شريف مكة في صف البريطانيين.

لقد تحولت المدن المصرية اثناء الحرب الى معسكرات مسلحة كان المصريون فيها على العموم من حاملي الحطب وسقائي الماء .. ولكن الشعب أسهم مع ذلك بنصيب في المجهود الحربي. ذلك ان فيالق العمل المصرية التي الفت في الاصل كيما تستخدم في غاليبولي كانت تتألف من متطوعين اجتذبتهم عقود قصيرة الامد تمدهم برواتب عالية .

وهكذا ساهمت مصر في حملة العراق بزهاء ٨٥٠٠ رجل وساهمت في المجهود الحربي في فرنسا بزهاء ١٠ آلاف رجل هذا بينما دعي افراد الاحتياطي العسكري الى الجيش لمد السكك الحديدية عام ١٩١٦ . وجندت السلطات المزيد من المصريين لاعمال النقل بالجمال في فلسطين وسوريا، والواقع ان ١٣٥ الف مصري قد اشتركوا في الحملة السورية . وان الوثائق الرسمية بما فيها برقيات الجنرال اللنبي لتشهد بخدماتهم وفعاليتهم .

ففي عام ١٩١٧ كان هناك ٢١ الف مصري في مصلحة النقل بالجمال قتل منهم ٢٢٠ شخصاً وجرح ١٤٠٠ ومات اربعة آلاف في المستشفيات .

على ان الحالة في مصر عام ١٩١٧ كانت ابعد ما تكون عن السعادة ؛ فلقد اضطرت الحكومات المصرية تحت ثقل مقتضيات الجبهة السورية الى تجنيد المصريين ومصادرة الحمير والجمال والاستيلاء على محصول الذرة . ولم يكن هناك مجال زمني للتبصر في طريقة تنفيذ هذه الاعمال العسكرية . ونتيجة ذلك فأن الفقراء هم الذين عانوا من جرائها ، وهم الذين تحملوا جرائرها فكان عمدة القرية يتخلص من اعدائه القدامى بأيقاعهم في قبضة موظفي التجنيد وبمصادرة حيواناتهم لضمها الى القوافل المسافرة لتغذية الحملة السورية. اما مصادرة محصول الذرة فقد كانت تجري بصورة تعسفية مفعمة بالمظالم مما ولد شعوراً بالاسى في كل مكان .

واذ اقترب عام ١٩١٧ من نهايته وصل الفقراء في مصر الى حالة ما كانوا ليستطيعون فيها ان يشتروا من الغذاء ما يكاد يكفي باود حياتهم . وهكذا فقد فقدوا ثقتهم بالعدالة البريطانية مما اوصل الى الاوج الاستياء الشعبي الذي اصبح

اكثر شيوعاً اذ شددت السلطة العسكرية قبضتها الثقيلة على البلاد .

وبالطبع علقت اعمال المجلس التشريعي اثناء ذلك وقضت السلطة على الصحافة الوطنية او اخضعتها لارادتها بالرقابة الشديدة التعسفية، التي وصفها مراسل التايمز في القاهرة بانها رقابة وحشية عديمة الكفاءة الاهلية .

وامتلأت السجون كذلك بالمشبوهين السياسيين ومنع حق الاجتماع بحيث لم يسمح لاكثر من خمسة اشخاص بالاجتماع دون ان يتعرضوا لطائلة القانون .

وفي عام ١٩١٥ جرت محاولتان لاغتيال السلطان حسين كامل امضت اثرهما الحركة الوطنية الوقت في صمت وهي تدرس مشكلة الثورة وقد جرها العمل المتكتم الى الاتصال بالجمعيات الارهابية السابقة .

اما الحكومة فقد كانت شاعرة بخطر تلك التيارات الخفية المهددة ففرضت في عام ١٩١٧ قانون جمع السلاح الذي رجت من ورائه ان تجرد مصر من الاسلحة الخاصة. ولكن الحكومة اثارت بهذا القانون كراهية الناس اكثر من ذي قبل، لانه اباح لها انتهاك حرمة البيوت الاسلامية بحثاً عن السلاح .

وعندما انتهت الحرب ظهر الحزب الوطني اقوى مما كان عليه في أي زمن مضى. ففي سنوات الشدة كان قد جر الى صفوفه مجموعة من الزعماء الجدد المتعقلين منهم سعد زغلول الذي كان مسلكه قبل الحرب موضع جدل ونقاش في الحركة الوطنيـة .

كان زغلول ينحدر من عائلة ريفية فهو فلاح المنشأ ولقد بدأ حياته محامياً، وكان في بدء حياته تحت نفوذ وتأثير الاميرة نظلي التي كان يدير لها شؤون ممتلكاتها .

وبناء على نصيحتها تعلم الفرنسية وانتقل الى وسط الطبقة التركيـة الحاكمة وتزوج فتاة غنية هي ابنة مصطفى باشا فهمي الذي تولى رئاسة الوزارة زمناً طويلاً وكان صديقاً للورد كرومر .

وكان سعد زغلول يعتبر في السنوات الاولى من القرن العشرين من ابرز اعضاء حزب الشعب وكان يبدو انه اكثرهم حظوة لدى المستقبل كما كانت السلطات

البريطانية ترى انه خليق بالتعاون معها بسبب وشائجه العائلية مع حميه فهمي باشا والواقع ان اللورد كرومر قد قدمه الى مصر كزعيم المستقبل .

لقد كان سعد زغلول داهية اكتسب بالفطرة دهاء الفلاح المصري . ولكنه كان دمثاً وطريفاً ولا شك ان ولعه بالقمار والترف قد قاده في السنوات الاولى من حياته العامة الى قبول الثمرات الهنيئة اللينة التي قدمتها اليه الوظائف التي جاءته عن طريق الاعتدال في السياسة والتعاون مع حكامه .

لقد جعله اللورد كرومر وزيراً للمعارف وظل يدخل الوزارات المتعاقبة على الرغم من عداوة الخديوي عباس حلمي له .

اما الحركة الوطنية التي كانت ترى فيه مصرياً حقيقياً اصيلاً من النوع الذي ترغب في ان يقود البلاد ، فانها قد اصيبت في املها بسبب مسلكه في تلك الفترة من حياته ، وخاصة عندما دخل وزارة بطرس باشا غالي وأيد مشروع الاتفاقية الجديدة لقناة السويس .

على انه كان يخالج سعد زغلول عطف باطني على الحركة الوطنية ، وكان هذا العطف يضغط عليه نفسياً باستمرار سنة بعد اخرى . فلما تبددت الآمال التي أثارها دستور ١٩١٣ نتيجة اعلان الحماية اتجه نهائياً نحو الوطنيين وسار بعد ذلك في السبيل الذي قاده الى زعامة الثورة الجديدة وأصبح « عرابياً » سياسياً مستعداً لاستثمار التعصب والعنف والمقاطعة من اجل تحقيق الاهداف التي ينشدها .

وفي الوقت ذاته كانت الحركة المصرية قد تقوت اثناء الحرب بالثراء الذي اكتسبه الاقطاعيون المصريون الصغار والكبار . والواقع ان ثروة مصر القومية قد تضاعفت ، ومع ان كثيراً من هذه الثروة ذهب الى الطبقة التركية العليا ، ومع ان الفلاح المصري قد ازداد ادقاعاً بسبب ما ولدته هذه الزيادة من تضخم نقدي (تقول التقديرات انه ٢٠٠ مليون جنيه قد تدفقت على مصر اثناء سنوات الحرب) فان وضع الطبقة العليا المصرية قد تحسن فيما يتعلق بفئات الاتراك والاجانب .

اجل لقد زادت الثروة القومية زيادة ملحوظة ،ذلك ان مجموع قيمة العائدات، من تأجير الاراضي الذي كان يقدر بزهاء ١٧ مليون جنيه في نهاية عهد كرومر ، قد بلغ بعد الحرب الاولى حدود المائة مليون جنيه . ولقد أفاد المزارع المصري من هذه الثروة الجديدة ومن تحسن أسعار القطن. واستطاع بعض الفلاحين القلائل أن يجمعوا الثروات بحسن تدبيرهم بينما وسعت الصناعات الصغيرة (التي نمت لسد احتياجات زمن الحرب) من نطاق امتداد الطبقة المتوسطة التي كان قوامها الاطباء والمحامون .

لقد وسعت هذه التحولات والاتجاهات في الحياة الاقتصادية المصرية قاعدة الحركة الوطنية التي كانت تتغذى من عناصر الطبقات الفقيرة بواسطة المدارس والجامعات ، التي كانت مكمن ومولد الشغب على الاحتلال البريطاني .

اما الاحزاب السياسية الصغيرة فقد اضمحلت زمن الحرب حيث فرضت الاوضاع جموداً قسرياً على النشاط السياسي ، ولما لم تكن هنـاك من مجالات لاكتساب ود الجماهير سياسياً في المنافسات بين الزعماء ، فان مجموعة الزعماء السياسيين قد تضافرت على هدف واحد ، هو العمل على انهاء الحماية . اما الطبقة التركية الحاكمة فانها لم تستعد هيمنتها المطلقة التي ظلت تتمتع بها لمدة قرن كامل قبل الحرب .

اما نوعية الادارة البريطانية فانها في الوقت ذاته اخذت تتدهور ، فقد كان مستحيلاً في ظروف الحرب العناية بانتقاء الموظفين البريطانيين لمصر ، كما كان يفعل كرومر وكيتشنر. ونتيجة ذلك لم يتزايد فقط العنصر الاجنبي في المصالح الحكومية المصرية انما اصبح اكثر رداءة في نوعيته. بل ان توظيف الموظفين البريطانيين في مصر لم يكن له في معظم الحالات ما يبرره من خبرة واختصاص يمكن ان تنتفع بها مصر .

ومقابل ذلك تدنت نسبة الموظفين المصريين في المصالح الحكومية فبينما كانت ٢٧ بالمائة عام ١٩٠٥ اصبحت ٢٣ بالمائة عند نهاية الحرب . وفي عام ١٩٢٠ كان في الدوائر المصرية ١٧٠٠ موظف بريطاني مقابل عدة مئات فقط

يام عهد كرومر .

وتجدر الاشارة هنا اخيراً الى ظاهرة اخرى وهي ان مصر شهدت اثنــاء الحرب بدلاً من تلك القوات البريطانية الحسنة النظام والانضباط ايام كرومر، جيشاً عرمرماً جمع كيفما اتفق من هب ودب ، فكان افراده يفتقرون الى ادراك الاهمية السياسية التي تترتب على حسن تصرفاتهم او سوئها .

كان يسود الجانب البريطاني شعور بديمومة حكمه وكانت تندىعنه تصرفات تنطوي على ازدراء واضح للعواطف الوطنيــة المصرية . فمثلاً اقر مجلس الجيش البريطاني اقامة قاعدة جوية دائمة في ابي قير وقامت ابنيـة القاعدة الاولى عام ١٩١٧ على ارض صودرت باسعار حددهــا البريطانيونبالذات ، على الرغم من الاحتجاجات والاعتراضات الشديدة التي وجهها اصحاب الارض .

بل ان الجنرالكلايتون والسير ريجينالد وينغيت اقترحا عام ١٩١٧ ضم مصر الى الممتلكات البريطانية .

وفي عام ١٩١٧ توفي السلطان حسين كامل، فاحتل عرشه شقيقه احمد فؤاد الذي كان بمثابة غريب في مصر. فقدكان يتكلم الايطالية افضل مما كان يتكلم العربية . وعلى الرغم من انه كانرجلاً طموحاً فانه ابقىنفسه بعيداً في تلكالمرحلة عن البريطانيين والوطنيين مهيئاً نفسه لمناسبة افضل يزاول فيها نفوذه ، بينما كان الـبريطانيون يحملون جميع اوزار شرور فترة ما بعد الحرب .

وبالاضافة الى الاسباب الواضحة التيكانت تدعو الى الاستياء الشعبي ، فقـد كان يراوح مصر شعور لاهب بأنها مظلومة مسلوبةالحق، وانها ابعد ما تـكون عن الاستفادة من اعمال التحرير الوطني التي بشر بها الحلفاء كهدف لهم اثنــاء الحرب .وكان يراوح مصر بالتالي شعور يدعوها للاعتقاد بأنها تساق الى عبودية امرّ وادهى. فلقد كانت بريطانيا وفرنسا قد اعلنتا في تشرين الثـــاني (نوفمبر) ١٩١٨ بأن الحلفاء يفكرون في اعادة الاستقلال الى جميـع الشعوب التي كانت تضطهدها تركيا، ولذا فان مصر كلها أخذت تتساءل :

هل يمكن ان يسمح للشعوب العربية التي خاضت حملة صغيرة في الصحراء-

عندما كان النصر على مرمى النظر ان تنال استقلالها بينما تظل مصر محمية مذلولة وهي التي ألقت بكل جهدها وطاقاتها لمصلحة الحلفاء العسكرية في الحرب ؟

لقد شجع البريطانيون بالذات هذا النوع من التفكير، بل ان الرقابة الصحفية قد شجعت هذا الاتجاه التفكيري اذ روجت الدعوة للزعم القائل ان الحلفاء يخوضون الحرب للحفاظ على حريات الامم الصغيرة .

فتساءل المصريون هل ستطبق نقاط ويلسون الاربع عشرة على دول العالم كدستور للسلوك الدولي باستثناء مصر ؟

لقد كانت اغلبية المصريين تعتقد بأن مؤتمر فرساي الذي دعي لعقد الصلح لا يمكن ان يخلد في الوجود الاذى الذي كانت تأتيه بريطانيا في مصر ، ولايمكن ان يسمح باستمرار هذا الظلم. ولم يكن هذا الرأي مقتصراً على الاعضاء الناشطين في الحركة المصرية ، فلقد كان اعضاء الحكومة المصرية الذين عملوا مع الادارة العسكرية البريطانية زمن الحرب يعتقدون بأن الوقت قد حان كيما تستجيب بريطانيا للمطالب المشروعة التي تستطيع مصر تقديمها .

وهكذا حالما وقعت الهدنة طلب سعد زغلول الى السير ريجينالد وينغيت المفوض السامي البريطاني الاذن بالذهاب الى لندن لعرض القضية المصرية . ولكن الحكومة البريطانية رفضت طلبه على الرغم من توصية وينغيت باعطائه الاذن . كما ان الحكومة البريطانية رفضت طلباً مماثلاً تقدم به رئيس الوزراء رشدي باشا وزميله في الوزارة عدلي باشا يكن .

الا ان هذا الموقف المتصلب الذي وقفته الحكومة البريطانية حينذاك احرج موقف كل سياسي معتدل في مصر .

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ تولى سعد زغلول زعامة الحملة الوطنية معلناً برنامجها الذي يطالب بالاستقلال التام.. وظهرت بوضوح المخططات التي كانت الحركة الوطنية قد اعدتها زمن الحرب. وتبلورت في طوفان من الدعاية من المطابع السرية في جميع انحاء مصر .

كان الهدف الاول لهذه الحملة الوطنية اكتساب حق ارسال وفد الى مؤتمر

الصلح في فرساي . واستعداداً لذلك وزعت اللوائح باسماء اعضاء الوفد كعرائض يوقعها الناس في كل مكان .وعلى الرغم من ان السلطات صادرت كميات كبرى من هذه العرائض ، فقد وقع الناس منها ما يكفي لاعطاء الاسماء التي تتضمنها صفة مندوبين يمثلون الشعب تمثيلاً صحيحاً .

وتراجعت السلطات البريطانية قليلاً ،الا ان اقصى ما تراجعت اليه هو سماحها لرئيس الوزراء رشدي باشا بالذهاب الى بريطانيا ولكن وضع رشدي باشا كان حرجاً وكان مقامه الشعبي لا يذكر بجانب مقام سعد زغلول ولذلك طلب ان يذهب سعد زغلول معه الى لندن ولما رفضت السلطات البريطانية طلبه هذا استقال في اول آذار (مارس) ١٩١٩.

وفي هذه الاثناء كان السير ريجينالد وينغيت صاحب الخبرة الطويلة في مصر والسودان ينصح الحكومة البريطانية باستقبال سعد زغلول ولكن نصائحه ذهبت عبثاً. بل ان الحكومة البريطانية استدعته الى لندن ليقدم تقريراً عن الوضع المصري ،فلما ذهب لم تسمح له بالعودة الى منصبه !

وازدادت مشاعر المرارة والخيبة حدة في مصر عندما وجدت ان الحبشة والحجاز ممثلان في مؤتمر الصلح الذي عقد في فرساي (باريس) فوجه سعد زغلول مذكرات يدافع فيها عن وجاهة طلب مصر في قبول اشتراكها بمؤتمر الصلح الى كل من لويد جورج والمسيو كليمنصو والرئيس ويلسون والسنيور اورلاندو .

الا ان الجنرال واطسون قائد القوات البريطانية في مصر حذر سعد زغلول واتباعه من مغبة الاستمرار في الشغب . فأجابه سعد زغلول واتباعه على تحذيره بأن نشر في اليوم التالي مع زملائه احتجاجاً صارخاً على ذلك التحذير .. فما كان من السلطات البريطانية إلا ان ركبت المركب الخشن فاعتقلت سعد زغلول واسماعيل صدقي ومحمد محمود وحمد باشا الباسل زعيم البدو ونفتهم الى مالطة .

وهب طلبة الجامعة يقودهم الازهر يتظاهرون في الشوارع واندلعت الاضطرابات في عموم القاهرة وانتقلت منها الى الاسكندرية ثم الى الاقاليم .

ومع ان القوات البريطانية دعيت لاعادة النظام وأردت برصاصها عدداً من

المتظاهرين فإنها لم تنجح في قمع الحركة الوطنيــة التي استطاعت ان تشل الحركة العامة في مصر شللاً تاماً يوم ١١ آذار (مارس) حيث توقفت القطـــارات ، وتوقف ارسال البرقيات بسبب حوادث التخريب في الخطوط، بينما حاصر البدو البريطانيين المقيمين في اسيوط . واخـذ المصريون يوجهون هجماتهم الى القوات البريطانية وضباطها . ففي ديروت قتل جمهور هائج ضابطين بريطانيين وموظفاً بريطانياً وخمسة جنود بريطانيين .

وتكشفت هذه الاضطرابات عن قرائن على ان هناك تنظيماً مسبقاً اعتمد في توجيه هجمات الجماهير على المباني الحكومية ومصالح المواصلات والجيش. وكانت تقود الحركة من القاهرة لجنة تدعى لجنة الاستقلال، بينما الفت لجان السلامة الوطنية لتوجيه الثورة وقيادتها كما الفت « حكومات » مستقلة في الاقاليم .

على ان عدد القوات البريطانية التي لم تزل مرابطـــة في مصر ما كان يسمح آنذاك بنجاح الثورة . وهكذا فقـد استعاد الجيش البريطاني زمام الامور في الدلتا اولاً ثم انحدر بدباباته وسياراته المصفحة وقطاراته تسانده الطائرات، واخذ يفرق على الطريق التجمعات المشبوهة بإطلاق نيران المدافع والبنادق وبقصفها بالقنابل جواً، واخذ ينتقم انتقاماً شديداً لما حل به من هزائم سابقة. ففي ديروت اعدمت السلطات البريطانية يوم ٩ نيسان (ابريل) ثلاثين شخصـــاً اعتبرتهم مسؤولين عن مقتل البريطانيين فيها .

وفي ٢٥ آذار (مارس) ارسلت الحكومــة اللورد اللنبي الى مصر مفوضاً سامياً وقد زودته بصلاحيات خاصة لمعالجـة الموقف . وبعد ان استشار اللنبي جميع اصحاب الرأي في القاهرة بما فيهم اعضاء لجنـة الاستقلال اعلن بأن سعد زغلول ورفاقه المعتقلين في مالطة سيفرج عنهم وسيسمح لهم بالذهاب الى باريس.. فرانت على مصر فترة قصيرة من الابتهـاج بحيث ان الجماهير اخذت تهتف في الشوارع للجنود البريطانيين بل حتى للسلطان احمد فؤاد الذي لم يرفع اصبعـــاً لنصرة الشعب في نضاله ضد البريطانيين ممـــا جعله اكثر الشخصيات موضعاً للكراهية في مصر ..

وتتيجة لهذا التطوروقبل رشدي باشا بالعودة الى تسلم مقاليد رئاسة الوزارة.

ولكن موجة المودة بدأت تنحسر وتضمحل ، ذلك ان الحركة الوطنية التي لم تكن قد عدلت بأي حال من طلبها انهاء الحماية ، تعلمت بأن العنف على نطاق واسع خليق بأن يحمل الحكومة البريطانية على التراجع وعلى الامتثال للمطالب الوطنية. وهكذا بدأت الاضطرابات الدامية من جديد . ولكن لجنة الاستقلال اذ ادركت ان اللجوء الى العنف في القاهرة غير خليق بأن يساعد سعد زغلول على اداء مهمته في باريس ، كبحت عنان الجماهير واستبدلت العنف بالمقاومة السلبية؛فدعت الى اضراب عام في القاهرة والاسكندرية،وجعلت هذا الاضراب فعلياً وفعالاً لبرهة وجيزة اذ استخدمت وسائل الضغط والقسر للقضاء على تردد المترددين والخائرين .

وفي الوقت ذاته بعثت بلجنة من الموظفين الحكوميين الى رشدي باشا رئيس الوزراء كيما تطلب اليه ان تعترف حكومته رسمياً بصحة تمثيل الوفد لمصر (أي الوفد الذي كان يرئسه سعد زغلول الى مؤتمر الصلح في فرساي) وان ترفض حكومته الاعتراف بنظام الحماية البريطاني وأن تطلب ابدال الحراس والخفراء البريطانيين في كل مكان بخفراء مصريين .

لقد التزمت الحركة الوطنية الى حد ما الحدود المعقولة فلم تتجاوزها ، وكان ذلك بفضل التقارير والانباء المشبعة بالتفاؤل التي كان يبعث بها سعد زغلول الى مصر من باريس ، ولكن دون ان يكون هنالك في الواقع ما يدعم الجانب التفاؤلي فيها .

فلقد اتفقت الحكومة البريطانية مع حلفائها المخلصين على وجوب استمرار الحماية البريطانية على مصر ، وجاء البند ١٤٧ من معاهدة فرساي يؤكد ذلك.ثم ما لبث اللورد اللنبي ان اكد من جديد يوم ٢٠ نيسان (ابريل) في بيان رسمي ان الحماية مستمرة . وفي اليوم ذاته قدم القنصل الامريكي العام في مصر اعتراف حكومته الرسمي بوضع مصر الدولي كمحمية بريطانية .

وفي هذه الاثناء كان الاعتقاد السائد في لندن بأن الثورة المصرية قد تحطمت

على صخرة تصميم اللورد اللنبي وحزمه، فلم يبق الا اعطاء شكل دستوري لمصر ضمن نظام الحماية . وايد هذا الاعتقاد في بريطانيا ما بدا على حركة المقاومـــة الوطنية ظاهرياً من تشتت واضمحلال . فلقد قبل محمد سعيد باشا ذو الشخصية السهلة الانقياد رئاسة الوزارة. وشعرت الحكومة البريطانية بأنهاتستطيع اعداد العدة ، بمعونة سعيد باشا وبموافقة السلطان احمد فؤاد الضمنيـــة ، لتركيز وضع الحماية وترسيخ اسسه بعد ان كانت الحكومة البريطانية،قد اولت بعينالاعتبار الاقتراحات القائلة بضم مصر الى الامبراطورية البريطانية ومنحها وضع دولة من دول الكومنويلث . او التخلي عن الحماية والحفاظعلى المصالح البريطانيةوحمايتها بواسطة معاهدة تعقد مع الحكومة المصرية. ولكن الحكومة البريطانية خلصت من دراستها لتلك المقترحات بأنه ليس في الوسع تأمين موافقة مصر على أي من المنهجين المذكورين .

ذلك ان الحركة الوطنية كانت حينذاك اقوى وحدة مما كانت عليـه في أي وقت مضى . وذلك لأن رجالاً كسعد زغلول ما كانوا خليقين بان يقبلوا بقيود تفرض على سيادة مصر وتحدد هذه السيادة وفق رغبات بريطانيـا سواء كانت تلك القيود مفروضة عن طريق جعل مصر دولة تتمتع بشبه استقلال ذاتي ضمن الامبراطورية البريطانية او بربطها بمعاهدة مشتركة .

وبدا واضحاً ان الخلاف الجوهري بين المصالح البريطانية والاماني القومية المصرية هو من الشدة بحيث يجعل كل اتفاق مستحيلاً، طالما ظلت الحركة المصرية الوطنية متحدة .

وفي ١٠ تشرين الثاني ١٩١٩ اعلن المفوض السامي البريطاني ان الحكومة البريطانية قد قررت ان ترسل الى مصر بعثة برئاسة اللورد ملنر من اجل وضع تفاصيل دستور جديد لمصر،ومن اجل ان تمهد له. ولكن البلاغ الرسمي الذي اعلن ذلك اوضح بأن النية من وراء هذا العمل تهدف الى « الحفـــاظ على الاستقلال الذاتي المصري في ظل الحماية البريطانية » .

ورداً على هذا البلاغ اصدر سعد زغلول على الفور تعليماته بمقاطعة اللجنة .

وما لبثت ان انهالت الاحتجاجات من كل مكان ومن كل الفئـــات على المفوض السامي . ونتيجة للدعاية الوطنية العنيفة ضد البريطانيين قامت الجماهير الغاضبة تتظاهر في الشوارع وتصطدم مع قوات الامن . ولقد قتل عدد كبير من الناس في احدى تلك المظاهرات التي جرت في الميدان المواجـــه لقصر عابدين. ونتيجة لهذه الاضطرابات الدموية استقال محمد باشا سعيد .فلما وصلت لجنة ملنر الى مصر لقيت مقاطعة تامة من جميع فئات الشعب المصري ،وفـق الاوامر التي اصدرها سعد زغلول . ومع ذلك فان رئيس وزراء بريطانيا المستر بلفور قـد ابلغ مجلس العموم بأن السيطرة البريطانية قائمة بالفعل وانها ستبقى وتصان [1].

وعندما نشر تقرير لجنة ملنر في بريطانيا ادهش الرأي العام باقراره بالمبـدأ القائل ان العلاقات بين مصر والامبراطورية البريطانية يجب ان تقوم بالتراضي وبواسطة الاتفاق المتبادل.واعرب التقرير عن الاعتقاد بامكان التوصل بالمفاوضات الى تسوية للمشكلة. اذا ما اعترفت الامبراطورية البريطانية بمصر كدولة مستقلة، واذا ما اعترفت مصر بالامبراطورية كدولة منتدبة على شؤون الاوربيين في مصر.

وقبل نشر التقرير دعي سعد زغلول الذي كان في باريس لزيارة لندن حيث حاول اللورد ملنر ان ينتزع منه موافقة الوفد المصري على المقترحات التي كان يعد العدة لاعلانها .

اما تلك المقترحات فكانت تنص على وجوب التخلي عن نظام الحماية مقابل عقد معاهدة تحالف تتعهد بموجبها بريطانيا بالدفاع عن استقلال مصر وسلامتها ، بينما تتعهد مصر بأن تستهدي بريطانيا في تصريف علاقاتها الخارجيـة وان تمنح بريطانيا حقوقاً معينة في مصر .

وتنص المقترحات على وجوب السماح للامبراطورية البريطانية مقابل اعترافها بمصر كدولة ملكية دستورية ذات نظام برلماني وتمثيل دبلوماسي ، بأن تحتفظ في مصر بقوة عسكرية على ألا تؤلف هذه القوة احتلالاً عسكرياً وألا تمس اوتنتهك حقوق الحكومة المصرية .

---

١ اللورد لويد في كتابه «مصر بعد كرومر» وكان اللورد لويد قد رافق البعثة الى مصر .

وتنص المقترحات كذلك على ان لبريطانيا الحق في فرض بعض المستشارين على الحكومة المصرية وفي مزاولة قسط من الرقابة على التشاريع المصرية وعلى الاعمال الادارية ، وذلك حيثما يمس الامر الاجانب .

وبالاضافة الى ما تقدم،خلت تلك المقترحات من اية اشارة الى السودان .

كانت مقترحات ملنر تسد احتياجات بريطانيا. فهي تجرد الحكومة البريطانية من اي مسؤولية حيال الشعب المصري فيما يتعلق بشؤونه الداخلية ، فهي تعطي الحكومة المصرية هذه المسؤولية الثقيلة، ومقابل ذلك كانت تلك المقترحات تخول بريطانيا الاحتفاظ بمستشاريها لدى الحكومة المصرية لتوجيهها نحو المسلك الذي ترغبه لها بريطانيا في علاقاتها مع الدول والشعوب الاجنبية كما تخول لبريطانيا ان تحتفظ في مصر بقوة عسكرية تتيح لها ان تفرض على الحكومة المصرية المسلك الذي تريده .

واذا كان تقرير ملنر انطوى على خطوة تقدمية فمقترحاته تبيح لمصر مثلاً ان تتصل اتصالاً مباشراً بالدول الاخرى. وكان ذلك مطلباً التمسه الخديوي اسماعيل من سلطان تركيا قبل اربعين عاماً تقريباً ، فان مـــا من احد (حتى صاحب الخيال الجامح) يمكن ان يقول ان لجنة ملنر قد عرضت الاستقلال على مصر .

وهكذا فان سعد زغلول الذي عاد الى مصر لاستشارة اعضاء الوفد قـــد طالب بتعديلات تمس جوهر العرض البريطاني. فقد طلب الغاء نظام الحماية في الحال وتحديد عدد القوات البريطانية في مصر تحديداً لا تتجاوزه، وان تبقى تلك القوات في منطقة مجاورة لقناة السويس فلا تتعداها كما طلب بأن تتخلى بريطانيا عن طلبها بأن تكون الدولة المنتدبة المسؤولة عن الاجانب . عند انهاء نظـــام الامتيازات الاجنبية . وطلب بأن تتشاطر مصر مع بريطانيا تشاطراً صحيحاً عادلاً متساوياً مسؤوليات ادارة السودان .

ولما لم يكن بوسع اللورد ملنر قبول تلك التحفظات فقـد نشر في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) تقرير اللجنة كما هو، بينما حاول اللورد كرزون ان يتفاوض في لندن لتسوية المشكلة المصرية مع عدلي باشا يـكن رئيس وزراء مصر المستقل الذي كان خصماً للوفد. ولكن عدلي باشا لم يجسر على الاغضاء عن الشروط التي

طالب بها الوفد في تحفظاته المشار اليها آنفاً. هذا بالاضافة الى ان سعد زغلول كان قد اصبح اقوى شخصية في المسرح السياسي في مصر ، فكان لا بد من ان تكون اية تسوية بالاتفاق معه .

وفي ذلك الحين كان اللورد اللنبي يلح سراً على الحكومة البريطانية لانهاء الحماية بدون قيد ولا شرط ،ولكن وزارة الخارجية البريطانية كانت تعارضه في ذلك اشد المعارضة .

ولما عاد عدلي باشا الى القاهرة استقال من رئاسة الوزارة ،فما امكن ايجاد من يحل محله في غمرة الانتفاضة الوطنية التي كان الوفد يثيرها في طول البلاد وعرضها. ولم يلبث سعد زغلول ان نظم في القاهرة خلال كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢١ مظاهرة عظمى لتأييد مطالب الوفد ، حدثت في اعقابها اضطرابات جديدة قتل في خلالها جنديان بريطانيان .

ونتيجة لذلك طلبت السلطات البريطانية الى زعماء الوفد الكف عن أي نشاط سياسي . فلما رفضوا اعتقلتهم من جديد وساقتهم الى المنفى .

وكان اللورد اللنبي قد اعد عدته للاضطرابات واعمال التخريب التي حدثت اثر هذه التدابير .ولذلك سرعان ما بث الرعب في البلاد المصرية واخمد حركتها. فقوى نجاحه هذا من نفوذه على حكومته فلقد اطاع الاوامر وصان الامن وحافظ على النظام بيد حديدية،ولكن وضح للجميع ان الموقف قد وصل الى مأزق لا يمكن السماح له بالاستمرار الى الابد .

وهكذا دعي الى لندن ليقدم تقريراً الى حكومته عن الوضع .

وكان قد اصبح معروفاً بأن اللورد اللنبي على الرغم من الضربة الشديدة التي وجهها لمصر وعلى الرغم من انه يمسك بخناقها بقبضة حديدية ، يسعى الى انهاء الحماية .ولذلك فان رحيله الى لندن كان موضع اسف المصريين الذين لا يزالون يذكرون كيف ان وينغيت سافر في ظروف مماثلة الى لندن حيث احتجزته حكومته ومنعته من العودة الى منصبه لاختلافه في الرأي معها .

ولكن اللنبي عاد من لندن هذه المرة.وهكذا فان المصريين قد فرحوا عندما

عاد اليهم يحمل في جيبه بلاغاً رسمياً ينهي الحماية. واستقبلوه استقبالاً شعبياً حماسياً وحملوه على الاعناق من المحطة الى دار الحماية .

لقد اعلن التصريح البريطاني الذي نشر في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٢٢ بأن الحماية قد انهيت وبأن العمل بالقانون العرفي الذي ظل ساري المفعول منذ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤ سينتهي حالما يصار الى استصدار قانون جزائي عام يشمل بأحكامه جميع سكان مصر .

واحتفظ التصريح لبريطانيا بمسؤولية صيانة سلامة المواصلات وبمسؤولية الدفاع عن مصر وحمايتها، وبمسؤولية حماية الرعايا الاجانب في مصر والسودان . وذلك حتى يصار الى عقد اتفاقات بشأن هذه الامور .

ومع ان التصريح قد نص على ان مصر ستصبح دولة مستقلة ذات سيادة ، فانه لم يعطها الاستقلال ، وفي هذا اشار اللورد لويد (الذي عين فيما بعد مفوضاً سامياً في مصر وبنى سياسته بكليتها على تصريح ٢١ فبراير) الى ان التصريح قد اعطى مصر «استقلالاً محدوداً .. استقلالاً خاضعاً لتحفظات معينة موصوفة» واشار الى ان تلك التحفظات كانت « تؤلف شطراً جوهرياً حيوياً من ذلك التصريح ».

والواقع ان بريطانيا لم تدع الوطنيين المصريين الى قبول هذا التصريح الذي لم يصادف لديهم من القبول اكثر مما لقيه تقرير لجنة ملنر الذي كان حجر الاساس في اصدار هذا التصريح .

فلقد كان التصريح بياناً سياسياً صدر بشكل انفرادي عن الجانب البريطاني. ولذلك فان بريطانيا لم تطلب الى المعتدلين المصريين الذين كانوا مستعدين للتسليم بإنهاء الحماية كخطوة نافعة الى الامام ، نقول لم تطلب اليهم العمل على اقناع البلاد بقبوله ، فلقد مضت فيه غير عابئة برأي المصريين . واعلنت مصر دولة مستقلة واصبح السلطان احمد فؤاد ملكاً عرف باسم الملك فؤاد الاول .

وعلى اساس هذا التطور الف ثروت باشا حكومة جديدة ، الفت بدورها لجنة لتحضير الدستور ، فنصت اول مسودة للدستور العتيد على ان الملك فؤاد هو

ملك مصر والسودان . ولكن لما ظهر بأن اصدار مثل هذا النص الدستوري خليق بأن يجر بريطانيا الى ضم السودان الى مستعمراتها ألغت اللجنة هـذا البند مما ادى الى وقوع اضطرابات جديدة في مصر .

وفي ١٩ نيسان (ابريل) ١٩٢٣ أي بعد اكثر من عـام على ابتداء اللجنـــة الدستورية في عملها ، صدرت ارادة ملكية بنشر الدستور ، وما لبث ان انتهى العمل بالقانون العرفي بعد اصدار قانون الجزاء والمحاكمات الجنائية في تموز (يوليو) من العام ذاته .وبعد شهرين صدر الامر الملكي القاضي باجراء انتخابات عامة .

اما حزب الوفد الذي لم يزل زعماؤه في المنفى بجزيرة سيشل فانه لم يعبـــأ باعـــلان الاستقلال واتخذ موقف المماحكة والهجاء حيال الملك . والذين كانوا يتعاونون مع البريطانيين . كان الوفد يعلن بشيء من الصحـــة بأنه ينطق باسم الشعب المصري ، وعلى هذا الاساس فقد اعلن معارضته القوية لصياغة الدستور بشكل يؤدي الى تقوية سلطة الملك. ويجعل من الصعب اجراء أي تغيير في نصوصه . وعادت الجمعيات الارهابية السرية التي كانت تقبع باستمرار في ظـــل الحركة الوطنية الى نشاطها .وهكذا فقد اغتيل المزيد من الموظفين البريطانيين قبل ان يسمح لسعد زغلول وصحبه بالعودة الى مصر في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٢٣ حيث توقف الارهاب ونزل سعد زغلول الى الميدان. وسيطر عليه على رأس الوفـــد كحزب سياسي يطالب باستلام الحكم . وهو في ذلك لم يسلم بشيء ولكن عدم التسليم وعدم القبول بما جرى لم يمنعاه من الاستفادة من الانتخابات العتيدة . .

ولقد اعلن الدستور المصري الجديد المستقي بصورة رئيسية من دستور بلجيكا مصر دولة حرة ومستقلة وذات سيادة دينها الاسلام والعربية لغتها الرسميـــة والقاهرة عاصمتها . وضمن الدستور الحرية الشخصية ولكنه قيد الحرية الشخصية بدعوى حماية النظام الاجتماعي . وخص جميع الوظائف العسكرية والمدنية بابناء مصر باستثناء الوظائف التي ينص القانون او يبيح املاءها بغير المصريين (كان هذا تحفظاً لتبرير استمرار استخدام الموظفين البريطانيين) وخول الدستور الملك السلطة التشريعية على ان يحكم البلاد بالتعاون مع مجلس للشيـوخ ومجلس للنواب

وان يصار الى انتخاب اعضاء مجلس النواب ، اما مجلس الشيوخ فقد نص الدستور على ان يعين الملك خمسي الاعضاء فيه . أما الباقون فينتخبون اليه . ونص الدستور على ان يشمل فقط الاراضي المصرية . ولكن دون ان يمس هذا التحديد بحقوق مصر في السودان . اما لقب الملك فقد ارجأ تحديده الى ان يحدد نهائياً وضع السودان .

وجرت الانتخابات فانتصر فيها حزب الوفد انتصاراً ساحقاً ، اذ نال ٩٠ بالمائة من اصوات الناخبين وفاز بمائة وثمانية وثمانين مقعداً مقابل ٢٧ مقعداً نالتها بقية الاحزاب مجتمعة . وهكذا اصبح سعد زغلول رئيس الوزارة المصرية في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٤ ولم يكن قد عدل شيئاً من رأيه القائل ان وجود القوات البريطانية يتنافى مع الاستقلال المصري والقائل ان السودان جزء من مصر . ولكنه كان يرجو ان يكون حزب العمال الذي استلم الحكم في بريطانيا والذي كان قد وعد مصر بالاستقلال ، اكثر انسجاماً في حكمه مع وعده .

وعلى هذا الاساس فقد طلب في ايار (مايو) ان تقطع حكومة رامزي ماكدونالد العمالية تعهداً باعطاء مصر استقلالها التام كشرط مسبق لاجراء المفاوضات المصرية - البريطانية . ولكن حكومة العمال رأت أن تصريح ١٩٢٢ قد منح مصر كل الاستقلال الذي تحتاجه .

ومع ان سعد زغلول لم يحصل على التعهد الذي طلبه كشرط مسبق للمفاوضات فانه ذهب الى لندن في ايلول (سبتمبر) ليجد الحكومة العمالية لا تزال متصلبة في موقفها . فعاد زغلول الى مصر ليعطي فجأة منصبين وزاريين في وزارته الى اثنين من مشاهير المتطرفين ، هما عبد الرحمن فهمي الذي كان قد حكم بالاعدام ومحمود فهمي النقراشي باشا الذي كان قد سجن بدعوى علاقته باندلاع اعمال الارهاب . وكان الاثنان سجينين عندما جاء حزب الوفد الى الحكم فاطلق سعد زغلول سراحهما .

واخذ الوطنيون في مصر اثر تلك المرحلة يشتدون في طلب السيادة على السودان وفي (اغسطس) حدثت حركات تمرد بين صفوف القوات المصرية

المرابطة في السودان وكان القصد من نقل النضال الى السودان ابقاء الحكومة البريطانية تحت ضغط المطالب المصرية، ولكن القوات السودانية لم تتأثر في تلك المرحلة بذلك النضال .

لقد ركز الصراع من اجل تحديد وضع السودان الانتباه العام على رجل واحد كان يرمز في نظر المصريين الى استمرار تابعية مصر لبريطانيا .. كان ذلك الرجل سر دار السودان السير لي ستارك الذي كان في الوقت ذاته القـائد الاعلى للقوات المصرية ،والذي كان يجب اعادة النظر في وضعه وفي وضع القوات المصرية والسودانية عند صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وكان سعد زغلول بالذات قد صرح بأن وجود اجنبي كقائد اعلى للقوات المصرية امر لا يتفق مع كرامـة الاستقلال المصري .

وهكذا دار لغط شديد مصحوب بالاستياء حول وضع السير لي ستارك الذي كان يوم ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) عائداً من وزارة الحربية الى بيته في القاهرة عندما انهال عليه الرصاص من سبعة رجال تنكروا بهيئة الطلاب، وكمنوا بانتظار مروره على جانبي الطريق . وفي اليوم التالي توفي ستارك متأثراً باصابته ،فسارع سعد زغلول الى دار الاقامة ليعرب عن عميق اسفه. بينما وضعت الحكومة المصرية جائزة قدرها عشرة آلاف جنيه ثمناً لرؤوس القتلة .

لقد تأثر اللورد اللنبي شخصياً ابلغ التأثر بوفاة ذلك الضابط الممتاز وتصرف بالانسجام مع تأثره ،فتوجه بعد تشييع جنازة ستارك الى مجلس الوزراء المصري محاطاً بحرس قوي وقدم الى المجلس دون انتظار التعليمات النهائية من لندن، انذاراً طالب فيه الحكومة المصرية بأن تعتذر رسمياً عن الحادث وان تعاقب المجرمين وتمنع المظاهرات السياسة وتسحب القوات المصرية من السودان في بحر ٢٤ ساعة. وطلب كذلك ان تزال في الحال كل القيود المفروضة على الري في منطقة الجزيرة في السودان،وان تسحب الحكومة المصرية كل اعتراضاتها على تولي بريطانيا مسؤولية حماية الاجانب في مصر .

ولقد ارفق اللنبي الطلب الاخير بمذكرة تدعو الى اعـادة النظر في وضع

الاجانب المستخدمين في الدوائر الحكومية والى الاعتراف بسلطة الموظفين البريطانيين في وزارات العدل والمال والداخلية .

وعندما قبلت الحكومة المصرية كل تلك المطالب باستثناء المطالب المتعلقة بالسودان، اعلن اللورد اللنبي الذي كان قد تلقى التأييد من الحكومة البريطانية بأن الاوامر الصادرة بشأن سحب الجيش المصري من السودان ستنفذ على أي حال. وان القوات البريطانية ستحتل جمارك الاسكندرية بانتظار ذلك. وقامت القوات المصرية في السودان بعصيان انضمت اليه هذه المرة الوحدات السودانية ، ولم تستطع السلطات البريطانية اخماده الا بعد قتال مرير .

وفي هذه الغمرة استقال زغلول باشا وخلفه في رئاسة الوزارة زيور باشا الذي قبل بجميع ما احتواه الانذار البريطاني وتبع ذلك صدور امر من الملك احمد فؤاد بحل البرلمان الوفدي في ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) .

وعندما اجريت الانتخابات الجديدة في شتاء ١٩٢٥ أبقي الوفد في المؤخرة وبدا كما لو ان الجماعات المناهضة له قد فازت بزهاء ٦٠ بالمائة من المقاعد. ولكن عندما اخذ البرلمان ينتخب لجانه الداخلية وموظفيه فوجيء الجميع بأن البرلمان قد انتخب سعد زغلول رئيساً كما انتخب اتباع زغلول لملء بقية المناصب. ونتيجة لهذه المفاجأة حل الملك البرلمان وامر باجراء انتخابات جديدة. ولكن عندما ظهر بوضوح ان الوفد سيكتسح البلاد في تلك الانتخابات وسيفوز كذلك باكثرية المقاعد ، الغت الحكومة الملكية تلك الانتخابات ولم تعلن نتيجة التصويت .

لقد انهى اغتيال السردار ستارك مشفوعاً بالتدابير التي اتخذها البريطانيون والملك فؤاد اثر ذلك الفترة الثورية التي بدأت عام ١٩١٩ .

لقد برئت ساحة الوفد من الاشتراك في اغتيال ستارك عندما اعتقلت السلطات ثمانية اشخاص اعترف احدهم بالاشتراك باغتيال ستارك وادى اعترافه الى ادانة زملائه السبعة ثم الى صدور الحكم باعدامهم . وكان من بين الذين صدر حكم الاعدام عليهم في هذه القضية النقراشي واحمد ماهر ، الا ان الحكم لم ينفذ فيهما واطلق سراحهما بعد قليل .

لقد وضح على ضوء تلك المحاكمة ان الخطط التي وضعت اثناء الحرب للقيام بأعمال العنف من اجل استخلاص استقلال مصر كانت بشكل غير مباشر مسؤولة عن كثير من حوادث الاغتيال التي سودت صحيفة السنوات الاولى من العقد الثالث من القرن العشرين (١٩٢٠ – ١٩٣٠) ولكن مما يشك فيه ان يكون الوفد مسؤولاً ادبياً عن تطعيم المسرح السياسي المصري بالعنف ، ومما يشك فيه ايضاً الاستنباط القائل ان عدداً اقل من حوادث الاغتيال كان خليقاً بالوقوع لو لم يتسلم سعد زغلول مقاليد زعامة الوطنيين ، فقد كان الاحتلال برمتـــه امراً املته المصلحة القومية البريطانية . اما الادعاء القائل بأنه قام لمصلحة مصر فقد اضمحل مع مضي السنين بعد كرومر . ثم لم تلبث الجهات البريطانية ان كفت عن ترداده في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢. اما فيما يتعلق بالاجانب المستوطنين في مصر، فان متاعبهم كانت ناشئة عادة من جراء صراع المصريين مع البريطـانيين ومن جراء تدابير القمع التي كان الاجانب يطالبون بتنفيذها ايام الاضطرابات .

ويبدو انه من المنطقي المعقول الافتراض بأنه كان في وسع الجاليات الاجنبية في مصر بما فيها الجالية البريطانية ان تتفاهم مع المصريين لو لم يكن في مصر جيش احتلال اجنبي يجعل التفاهم غير ضروري بالنسبة لتلك الجاليات .

لقد دخلت بريطانيا مصر بدعوى حماية القناة وحماية مواصلات امبراطوريتها . ولربما كان وجودها في مصر ضرورياً لمصالحها، ولربما كان ينسجم مع مصلحة مصر لو انها سلمت بها طوعاً. ولكن المصريين لم يروا الامر على هذا الوجه وناضلوا ضد الاحتلال بكل ما لديهم من اسلحة . فحاربوا الاحتلال بتعقل وجنون وبهدوء وعنف حسب الظروف . الا ان المسؤولية الادبية عن اراقة الدماء وغيرها من الشرور التي رافقت ثورة ١٩١٩ تكمن في التطور المعقد للتاريخ المصري .

ولا ريب في ان التحول نحو العنف قد بدأ قبل ثورة ١٩١٩ في الفترة التي كان فيها سعد زغلول يتعاون مع البريطانيين . فلقد كان التطرف قد توغل في ذهنية البعض في مصر حتى ان تصلب سعد زغلول في نهاية حياته لم يكن كافياً في نظر المتطرفين المصريين بل لقد جرت محاولة لاغتياله في تموز (يوليو) ١٩٢٤ فلقـد

اصبحت نزعة الشعب الاستقلالية من التطرف بحيث لم يكن يستطيع حتى هو بالذات ان يغير شيئاً من الافكار التي تبناها الشعب المصري، والتي غذاها هو بذاته سنوات طويلة من الاقوال البليغة المتصلبة في الاراء التي تنادي بها .

لقد كان مستحيلاً على اي رجل ان يقود مصر لمـــدة طويلة بينما يتعاون مع البريطانيين. والواقع ان جماهير سكان المدن المصرية واحياناً جماهير الارياف هي التي حددت نزعة النفسية المصرية وليس الساسة الافراد .

فالجماهير هي التي عظمت شأن سياسيين كسعد زغلول. وبدون تلك الجماهير يمكن لسياسي ما او ملك ما ان يحكم مصر ولكن بالقوة المجردة وحدها .

الفصل الحادي عشر

لقد حطم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وحدة الحركة الوطنية اذ حول سلطاناً لا حول له ولا طول الى ملك قوي النفوذ يمكن ان يستقطب حوله كل العناصر المعادية للوفد ومختلف العناصر المتطرفة .

ولقد نص دستور ١٩٢٣ على ان للملك حق حل البرلمان او تعطيله عن العمل ، وحق تعيين الوزراء واقالتهم ، وهكذا لم يعد المفوض السامي البريطاني المسؤول الوحيد عن تحقيق المطامح السياسية الفردية او عن عرقلتها . فالملك لم يكتسب فقط السلطة التي تمكنه من تحقيق مطامح من يشاء من الافراد والساسة بل اكتسب كذلك السلطة التي تمكنه من تحقيق مطامحه عن طريق استثمار مطامح الآخرين.

لقد كان الوفد في الحقيقة بوتقة تجمع مختلف الفئات والجماعات الوطنية التي كانت بمعظمها ولو الى حد متفاوت جمهورية النزعة والميول. وبالطبع كانت تعارض في توسيع الصلاحيات الملكية .

والواقع ان الملك كان الرمز الباقي للطبقة العليا التركية ، التي لم تعد منذ الحرب العالمية الاولى القوة القومية المتماسكة . فلقد رفع الثراء الذي اصابه المصريون طبقتهم العليا المصرية الى مستوى الطبقة العليا التركية ، ودمج الطبقتين فلم يبق ما يميز الطبقة التركية سوى الاقرار بانحدار بعض العائلات النافذة من اصل تركي.

اما الوفد بالذات فانه لم يكن بالمعيار الاجتماعي حركة شعبية على الرغم من ان الامة بأسرها كانت تطيعه طاعة عمياء في الثورة على البريطانيين ، فقد كان يمثل القوة الرجعية للطبقة المصرية العليا. ولذا فانه احتل الى مدى ما محل الحركة.

الارستقراطية التركية السابقة . اما سعد زغلول فلم يكن ينظر بعين العطف الى أي شغب شعبي يهدف لتحقيق اغراض اجتماعية . وربما كان ذلك لأنه يدرك قوة الشغب الشعبي . ولقد فضل سعد زغلول القمع على الاصـلاح عندما حدثت اضطرابات بين صفوف عمال المصانع في القاهرة عام ١٩٢٣، الذين اصيبوا بضائقة شديدة نتيجة تضخم الاسعار في فترة ما بعد الحرب. ولقد استخدم سعد زغلول الجيش لزج المئات من العمال في السجون حيث بقوا فيها عدة اشهر .

ومع ان معظم هذه الاضطرابات العمالية قـد حدثت في مصانع وشركات اجنبية فان سعد زغلول لم يكن مستعداً لاحتمال هذا النوع من النضال ضد الاجنبي .

اما معارضة الوفد للملك فقد كانت نزعة عداء موروثة حيال سلطة الاجانب في مصر وكانت عاطفياً تنسجم مع اتجاه ثورة عرابي ومع الشعار القائل « مصر للمصريين» ايام غورست .

وفي الحقيقة كان الملك فؤاد اجنبياً فهو ابن اسماعيل المنفي، وكان غير معروف عملياً في مصر عندما اعتلى العرش ، وفي بداية حكمه لم يولِ القضية الوطنية بأي تأييد اثناء الفترة التي تلت الحرب وعندما اولاها فيما بعد ببعض التأييد فانه فعل ذلك ليطالب بجعله ملكاً على السودان .

فلما صدر تصريح ١٩٢٢ جلب هذا التصريح الى صفه تلك الجماعات التي كانت صغيرة العدد ، ولكنها قوية المصالح والتي كانت تريد التوصل الى تسوية بالمفاوضات مع بريطانيا . وفي الوقت ذاته اضعف التصريح الحركة الوطنيـة اذ سحب من صفوفها اولئك الذين كانوا يؤمنون بأن الحكم الدستوري هو خطوة معنوية تسير بمصر خطوة الى الامام نحو الاستقلال . وكان من بين هؤلاء الناس اسماعيل صدقي ومحمد محمود اللذان كانا قد نفيا مع سعد زغلول الى سيشل عـام ١٩١٩. وعندما اتضح ان الملك فؤاد قد اكتسب سلطة جديدة حقيقية، تحوّل شطر كبير من طاقة الوفد لمحاربته ومحاربة احزابه مثل حزب الاتحاد الذي الفه الملك ، ومثل الحزب الدستوري الحر المعتدل الذي عمل بعض الاحيان مع الملك .

اما اللورد لويد الذي خلف اللورد اللنبي كمفوض سـام في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٢٥ فقد كان يعتقد بأن الحركة الوطنية تركز جهودهـا لتحرير الجيش المصري من السيطرة البريطانية من اجل ازاحة اسرة محمد علي عن الحكم، فكتب يقول بهذا الصدد :

« لقد اصبحت غاية المتطرفين اكثر وضوحاً الآن ، فهم يواصلون هذه الحملة لانهم يرغبون في اشعال ثورة ضد الملكية . وهم في ذلك يخفون هذه الغاية النهائية وراء المطالبة الشعبية بالاستقلال التام »

ولقد كتب هذا الكلام تعليقاً على السياسة التي كان يسير عليهـا خشبة باشا وزير الحربية عام ١٩٢٦ . فقـد اقترح خشبة باشا زيادة المنشئات العسكرية، وتوسيع الجيش المصري ،والغاء القيود على حمل السلاح،وانشاء قوة جوية مصرية . وفي الوقت ذاته اخذ يشجع القيادة المصرية على اهمـال المفتش العام البريطاني للجيش المصري وتجاهله .

وفي هذا الصدد كتب اللورد لويد يقول:

« ليس هناك من شك في ان الوفـد لن يتردد اذا حقق سيطرته على الجيش المصري ، في زج القوى العسكرية والشعب في هجوم يستهدف قلب الملكية »

وهكذا تجاوب اللورد لويد مع مخاوفه بالاصرار على احتفاظ المفتش العـام الانكليزي بسلطات الاشراف والرقابة على الجيش المصري، وباستدعاء البوارج البريطانية الى مياه الاسكندرية ليضمن تلك السلطات للمفتش العام .

وكان اللورد لويد قد تدخل في مناسبة سابقة ليحول دون الملك ودون اساءة التصرف بسلطته الجديدة . فبعد الغاء انتخابات ١٩٢٥ حيث اخذ الملك يحكم مصر دون برلمان.اقنع حزب الاتحاد (الذي ألفه نشأت باشا رئيس الديوان الملكي من حفنة من رجـال البلاط) الملك باجراء تعديـلات في الوزارة التي يرئسها زيور باشا وبشكل يعطي السيطرة على الحكومة للاتحاديين. ولقد اعترض زيور باشا لدى الملك دون طائل ، فاتجه الى اللورد لويد الذي لم يتكشف عن انه ينوي ان يتصرف بما يدعم جماعة البلاط .

وفي هذه الغمرة تضافرت الاحزاب البرلمانية وفي المقام الاول تضافر الوفديون مع الدستوريين الاحرار ضد الاتحاديين ، واجبروا الملك على تعديل الوزارة كما يريدون . وهنا تدخل اللورد لويد وحمل الملك على اقالة نشأت باشا نظراً لتزايد تدخله في الحياة السياسية . وكسب المفوض السامى لفترة قصيرة نتيجة لتدخله لقب منقذ الدستور .

لقد كشفت حادثة نشأت باشا بالضبط عن ان تصريح ١٩٢٢ والدستور قد حولا السياسة المصرية الى مثلث من القوى المتشادة اذ جعلت العاهل المصري للمرة الاولى منذ خلع اسماعيل الكبير قوة فعلية فعالة في مصر، التي اضطرت الى ان تعيش سياسياً ضمن اطار ذلك المثلث المؤلف من البريطانيين والملك والوفد لمدة عشرين سنة تلت .

وعلى العموم فان توزع القوى على اضلاع هـــذا المثلث قد خدم المصلحة البريطانية احسن خدمة ،ذلك،لأن الامر اقتضى مرور زمن طويل قبل ان تستطيع مصر اكتساب وحدة سياسية للنضال ضد بريطانيا تماثل وحدة صفوفهـــا قبل اغتيال السير لي ستاك .

لقد ظل البريطانيون طيلة تلك السنوات العشرين اصحاب الكلمة العليا في ذلك المثلث على الرغم من تصريح ١٩٢٢ وعلى الرغم من معاهدة ١٩٣٦ .

ذلك ان تصريح ١٩٢٢ اباح لبريطانيا حق التدخل في شؤون مصر العسكرية والسياسية، والى مدى غير محدود . كما ان الحكومة البريطانية احتفظت لنفسها بمسؤولية حماية سلامة القناة التي تعتمد عليها مواصلاتها الامبراطورية، كما احتفظت لنفسها بمسؤولية الدفاع عن مصر . وهي مسؤولية تعني استمرار الاحتـــلال ومسؤولية حماية المصالح الاجنبية . وهي مسؤولية تعني الاحتفاظ بمنصب المفوض السامي وبالسلطات التي يزاولها المستشارون البريطانيون في الدوائر القضـائية والمالية ودائرة الامن العام .

واذا لم ننس كذلك ان معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ قد انهت جميع الامتيازات الاجنبية التي كان معمولاً بها في ممتلكات الامبراطورية العثمانية السابقة باستثناء

مصر واذا لم ننس بأن بريطانيا لم تف طيلة ١٣ عاماً بوعدهـــا الذي قطعته في لوزان بانهاء تلك الامتيازات في مصر، بدعوى ان الحاجة الخاصة لحماية الاجانب تتطلب استمرار العمل بنظام الامتيازات حتى تصل الحكومــة البريطانية الى التسوية التي تبغيها ، فانه يصبح جلياً ان المصريين كانوا ابعد ما يكونون عن التحكم في عنان مصائرهم الامر الذي كانوا يتوقون اليه بشدة .

لم يكن اللورد لويد يشك قطعاً في قوة مركزه، فما من رسول بريطاني باستثناء اللورد كرومر قد تعهد امر المصالح البريطانية في مصر بمثل فهمــه المنطقي الواضح لها .

لقد بنى مركزه على تصريح ١٩٢٢ الذي كان يعتبر التحفظــات الواردة فيه شطراً حيوياً منه . وصمم على ان يجعل من السياسة التي يرسمها التصريح سياسة فعلية حقيقية . وانه في ذلك لينسب الى المستر ماكدونالد رئيس الحكومة العمالية قوله له :

« كن تحررياً ما شئت ولكن حازماً .. وحازماً الى الابد » .

وكان هذا بالضبط ما فعــله اللورد لويد ، ذلك أنه امتنع حسب رأيه الى اقصى حد عن التدخل في شؤون مصر، اللهم الا حينما كانت تنشأ حالة تمس التحفظات البريطانية . ولكن هــذه التحفظات كانت لسوء الحظ تمس كثيراً من جوانب الحياة المصرية ، فكثر تدخله وبالتالي لم يعد حزب العمال راضيــاً في النهاية عن رسوله الى مصر دون ان يأخذ بعين الاعتبـــار ان الخطأ هو في الاصل خطأه وليس خطأ اللورد لويد .

لقد اقر اللورد لويد بأنه من المآتي المثاليــة التوصل الى صيانة المصالح البريطانية في مصر بالاتفاق مع مصر . ولكنه لم يكن يعتقد بأن ذلك ممكن .. ولقد كان ابعد نظراً من الحكومــة البريطانية اذ ادرك ان القوة الحقيقية في مصر تكمن في سعد زغلول وحزبه .

ولما كان يعتقد بأن المصالح البريطانية حيوية جوهرية، فقد كان يتساءل كيف يمكن التوفيق بينها وبين الحكم الذاتي المصري ؟ وخلص من تساؤله الى ان

الحكومة البريطانية خليقة بأن تجد نفسها تواجه حالة فوضى في مصر . ذلك لأن وجودها فيها لا يستند الى أي حق شرعي ولا يستقي من عطف او ولاء المصريين. انما يستند الى مصالح استعمارية لا يمكن التخلي عنها من اجل حماية امبراطوريتها في افريقيا وطريق امبراطوريتها في الهند .

وتبعاً لذلك فقد ادرك وهو لم يزل في عام ١٩١٧ بأن الوقت قد فات لارضاء المصريين والاحتفاظ في آن واحد بالسيطرة على الاراضي المصرية، الامر الذي كانت تعتبره الحكومة البريطانية جوهرياً لازماً .

ولقد كتب بهذا الصدد يقول : « يبدو ان السلطات البريطانية في لندن غير ملمة بما كان يحدث في مصر، ولا تعرف شيئاً عن حالة المشاعر السياسية المصرية ولا عن الاحزان التي تعتمل في قلوب الفلاحين » .

وبالاختصار فان اللورد لويد عرف الوضع الحقيقي في مصر وادرك كنهه ولم يكن الذنب ذنبه ان الحكومة البريطانية لم تدرك بأن من المستحيل ان تحصل على تسوية مرضية مقبولة من أي مصري كان .

ولقد كان اللورد لويد ذاته يعتقد بأن على البريطانيين ان يظلوا مسيطرين على وزارات المال والحربية والعدل والتعليم والمواصلات لعشر سنوات على الاقل. وكان هذا الاعتقاد ينسجم منطقياً مع ايمان الحكومة البريطانية بأن السيطرة على مصر جوهرية من اجل سلامة الامبراطورية .

ولما حاولت الحكومة البريطانية التوصل عام ١٩٢٧ الى اتفاق مع مصر حول النقاط التي كانت موضع التحفظ، نصحها اللورد لويد بألا تفعل ذلك بدعوى عدم امكان التوصل الى اتفاق يثبت التحفظات المقيدة للسيادة المصرية مع حكومة دستورية مصرية . فالحكومة المصرية حينذاك كانت في الحكم بارادة سعد زغلول فقد كانت موافقة زغلول على الحكومة مهما كان تركيبها ضرورية من اجل ان تستطيع البقاء في الحكم. اما الملك فقد اراد ان يكون قيام الحكومات وزوالها بارادته وموافقته. ولذلك حاول عام ١٩٢٦ ان يقيد حق الانتخاب، ولكن هذه المحاولة احدثت ضجة وثورة كلامية كبرى. فوقفت المحاولة عند هذا الحد واجريت

الانتخابات بموجب القانون الانتخابي الساري المفعول وبالطبع اكتسحها حزب الوفد ففاز بمائتي مقعد مقابل ١٤ مقعداً كسبها خصومه وانصار الملك .

كان سعد زغلول قد اصبح عام ١٩٢٧ رجلاً عجوزاً متعباً . ولذا فقد كان محتملاً ان يتيح لمصر فترة من الحكم الهادىء لولا ان الحكومة البريطانية قد التزمت سلفاً معاداته . فقد قيل ان اللورد اللنبي قد طمأن الموظفين البريطانيين بانه لن يُسمح لسعد زغلول بأي حال ان يرجع الى الحكم . ولما كان اللورد لويد يعتقد بأن « الفيتو » البريطانية على سعد زغلول قد تتسبب في اضطرابات واسعة النطاق ، فانه طلب من الحكومة البريطانية ارسال دارعة بريطانية الى المياه المصرية . وفي تلك اللحظة استقال القاضي البريطاني كرشاو الذي رئس المحكمة التي برأت ساحة الشخصيتين الوفديتين البارزتين : محمود فهمي النقراشي واحمد ماهر باشا من تهمة الاشتراك في اغتيال السردار ستاك . اجل استقال من منصبه القضائي احتجاجاً على الحكم .فرفضت الحكومة البريطانية حينذاك التسليم بصحة حكم البراءة ، وبالتالي رفضت الموافقة على اطلاق سراح النقراشي وماهر.

وهكذا اصبح الوضع ابعد ما يكون ملاءمة لعودة سعد زغلول الى الحكم. وبشكل جعل زغلول نفسه يشير باعطاء رئاسة الوزارة الى عدلي باشا يكن . الا ان الوزارة التي الفها عدلي باشا كانت في الواقع ائتلافاً يضم بقيادته ثروت باشا ومحمد محمود باشا . وكان الثلاثة عدلي وثروت ومحمد محمود من الدستوريين الاحرار المتحالفين وقتذاك مع الوفد ، بينما كان البرلمان وفدياً بكليته تقريباً كما كان سعد زغلول هو الذي يرئسه .

ولقد بذل سعد زغلول جهده وزاول نفوذه الشعبي من اجل تهدئة الهياج الشعبي ضد البريطانيين . فلقد كان سعد زغلول (على حد قول اللورد لويد) يستطيع حيثما اراد أن يضفي على سياسته مظهراً من الانضباط والاعتدال .

ولقد ظلت تلك الحكومة الائتلافية في الحكم مدة سنتين دون تغيير باستثناء ان عدلي باشا تخلى عام ١٩٢٧ عن رئاسة الوزارة الى ثروت باشا .

ومع ثروت باشا جرت المحاولة للتوصل الى تسوية مصرية انكليزية . ولكن

سوانح الاتفاق قد تلاشت عندما توفي سعد زغلول في ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٢٧ اذ كان الوحيد الذي كان بوسعه ان يضمن قبولا شعبياً للتسوية .

وحل مصطفى النحاس باشا في زعامة الوفد بعد زغلول، فقد كان ساعد زغلول الايمن ، وقد شاطره منفاه في سيشل. ولم يكن النحاس عجوزاً متعباً بل لم يكن يميل الى التساهل او الى انصاف الحلول. وكان تواقاً الى ان يصبح رئيساً للوزراء. ولقد ابلغ النحاس باشا اللورد لويد بأنه لن يوافق على بقاء اي جندي بريطاني في مصر . اما ثروت باشا الذي استمر يفاوض الحكومة البريطانية ، فقد اضطر في النهاية الى ان يحيل مسودة اتفاق التسوية الى النحاس . ومنذ تلك اللحظة اخذ زعيم الوفد الجديد على عهدته بصورة غير مباشرة امر المفاوضات المصرية .

استمرت مفاوضات ثروت باشا حتى اول آذار (مارس) ١٩٢٨ . ومع ان السير اوستن تشمبرلن قد وصف المسودة النهائية لاتفاق التسوية بأنه الحد الاقصى لما تستطيع بريطانيا التسليم به لمصر ، فان ذلك الاتفاق قد نص على طلب موافقة مصر على التحفظات البريطانية المقيدة للسيادة المصرية والواردة في تصريح ١٩٢٢. ومقابل ذلك وعدت الحكومة البريطانية بتبني امر انتساب مصر الى عصبة الامم ووعدت بأعطاء مصر حق مراجعة العصبة لتحكيمها باعادة النظر في بحر عشر سنوات بأمر مرابطة القوات البريطانية في مصر. ولكن ثروت باشا وزملاءه رفضوا مشروع الاتفاق . وفي هذا الضوء يبدو من العسير ادراك الدافع الذي جعله يستمر طويلاً في مفاوضة الحكومة البريطانية نظراً لانه كان مستحيلاً على اي مصري ان يقبل بالقليل الذي كان السير اوستن تشمبرلن مستعداً للتنازل عنه .

ورغم ذلك فقد ثارت ثائرة الحكومة البريطانية لرفض الحكومة المصرية توقيع الاتفاق، فاصدرت يوم اول آذار (مارس) ـ وهو اليوم الذي رفضت فيه مصر الاتفاق ـ اوامرها الى اللورد لويد بأن يبلغ الحكومة المصرية بأن الحكومة البريطانية تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ كل ما قد تتطلبه الحالة من تدابير .

وكان هذا التهديد البريطاني يرد كذلك على قرار مجلس النواب بالغاء قانون

التجمعات الصادر عام ١٩١٤ وعلى اعتزام المجلس تعديل قـــانون ١٩٢٣ الذي اصدره الملك فؤاد من اجل السيطرة على الأحزاب السياسية .

ولقد اعتبر اللورد لويد مسلك المجلس النيابي المصري الذي اصبح اكـــثر تطرفاً منذ ان حرم من زعامة سعد زغلول ، بمثابة حض مباشر على الاخلال بالأمن .

وازاء التطور الجديد استقال ثروت باشا والف النحـاس باشا في ١٥ آذار (مارس) وزارته الاولى التي استأنفت المفاوضات مع البريطانيين ولكن عندمـا فشلت هذه المفاوضات بعد اسبوعين قدم اللورد لويد الى النحاس انذاراً بريطانياً بوقف العمل في استصدار القانون المقترح، والا فان البريطانيين سيتخذون مايرونه من التدابير . فوافقت الحكومة المصرية على ارجاء القضية الى الدورة البرلمانيـة التالية معلنة كذلك انها «ترفض الاعتراف» بحق بريطانيا بالتدخـل في شؤون مصر الداخلية .

ولكن لم يتح للبرلمان ان يعقد دورة تالية، فلم يكن الملك فؤاد من محبي الوفد ولذا فقد اقال النحاس باشا من رئاسة الوزارة عندما اندلعت نيران فضيحـة اتهم فيها النحاس واثنان من الوفديين بالرشوة .

وكان واضحاً انه لا يمكن اقالة النحاس باشا والابقـــاء على مجلس النواب الوفدي . وهكذا فان محمد محمود باشا الذي ولي الوزارة بعد النحاس حمل الملك على تعطيل البرلمان الذي ظل معطلاً حتى نهاية عام ١٩٢٩ .

وفي هذه الاثناء تقلد حزب العمال مقاليد الحكم في بريطانيا وتولى المستر ارثر هندرسن وزارة الخارجية البريطانية . ولما ظهر ان وزير الخارجية الجديد لا يوافق على نزعات اللورد لويد الراغب في اطلاق يده بمعالجة القضية المصرية استقـــال اللورد لويد من منصبه وحل محله فيه السير برسي لورين .

اما محمد محمود فقد تفاوض في مشروع اتفاق جديد من ١٦ نقطة مع هندرسن في لندن ولكن الوفد اكتفى لدى عودة محمود الى مصر برفض مناقشة الاتفاق حتى يتم تأليف برلمان جديد بانتخابات عامة . وهكذا فقد ولي عدلي باشا الوزارة

التي أجرت الانتخابات في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٩ فتمخضت الانتخابات عن نصر وفدي ساحق . وقام المجلس الجديد بتخويل النحاس باشا حق التفاوض مع البريطانيين . فبدأ النحاس باشا المفاوضات مع هندرسن وتم التفاهم على ١٣ نقطة من ١٦ نقطة كان يحتويها مشروع اتفاق هندرسن – محمد محمود. وتم الاتفاق على انسحاب القوات البريطانية الى منطقة القناة، الامر الذي طالب به سعد زغلول عام ١٩٢٠ والذي كان اقل مما طالب به النحاس باشا عام ١٩٢٧ .

وعلى كل بدأت المتاعب إذ أبلغ النحاس باشا الجانب البريطاني في ١٧ نيسان (ابريل) بأنه لا يعتقد بأن متطلبات مصر بشأن السودان قد اجيبت. وقدم في ٥ أيار (مايو) الى الجانب البريطاني مسودة اتفاق جديد يقترح فيه عدم تقييد الهجرة المصرية الى السودان ، كما ينص على ان لكل من الفريقين الحق في ان يثير مسألة اعادة النظر باتفاق الحكم الثنائي في بحر عام .

ولما لم تقبل الحكومة البريطانية بمقترحات النحاس باشا فقد انقطعت المفاوضات وفشلت من جديد .

لقد ظل يكمن وراء المشكلة المصرية – الانكليزية عامل ايجابي في الموقف ، ونعني به العداء المستحكم بين الملك فؤاد والوفد .

لقد كان الملك ذلك الحين في مركز يمكنه من مقاومة النحاس ومعارضته . ذلك لان عدم استطاعة البريطانيين التوصل الى أي تفاهم مع الوفد قد ضمن على الاقل الحياد البريطاني في الصراع بين الملك والوفد . وفي الوقت ذاته جعل تزايد الخطر الاستعماري الايطالي في افريقيا الشمالية الزعماء المعتدلين يدركون بجلاء بأن بلدهم ليس في مركز يمكنه، دون الحصانة البريطانية، من مقاومة العدوان .

الا ان النحاس باشا، الذي كان (على حد قول اللورد لويد) مجرداً من مواهب زغلول الفكرية وسجاياه الشخصية التي جعلته ذلك الزعيم القوي ، اختار تلك اللحظة كيما يطالب بالسلطة والصلاحيات التي تجعله يمنع الملك من تعليق البرلمان. وعندما رفض الملك فؤاد المصادقة في ايار (مايو) ١٩٣٠ على قانونين احالهما اليه استقال النحاس باشا ولجأ مباشرة الى الشارع، اذ حاول اولاً عقد جلسات للبرلمان

رغم ان الملك اصدر امره بتعليق جلساته ثم اصدر تعليماته الى الوفد بقيادة الجماهير في الشارع للقيام باضرابات واضطرابات رداً على تجاوز الملك على الدستور .

وازاء ذلك لجأ الملك فؤاد الى صدقي، اقوى واقدر شخصية سياسية في مصر. وبعد ان اعتقل اسماعيل صدقي بعض زعماء الوفد وعطل الصحف الوفدية بدأ بتعديل قانون الانتخاب .

لم يكن صدقي باشا محبوباً لا من الوفديين ولا من الدستوريين الاحرار ولكن البريطانيين كانوا في صفه ، فاشتكى الوفديون الى الاقامة البريطانية عن استخدام صدقي باشا القوات البريطانية لمنع المظاهرات .

وفي أيار (مايو) ١٩٣١ اجريت الانتخابات بطريقة ضمنت هزيمة الوفد. واستطاع صدقي بجبروته ان يحافظ لثلاث سنوات تلت على الهـدوء في مصر . ولكنه كان هدوء الجمر المعتمل تحت الرماد .

واستطاع الضلعان المتضافران (الضلع الملكي والضلع البريطاني) من المثلث السياسي المصري ان يشلا الضلع الثالث (الشعبي الوفدي) . واخذ الملك فؤاد ورجاله يتمتعون بالسيطرة التعسفية الفردية التي كانت بريطانيـا بالذات قد ترددت بالتمتع بها .

وكان الوقت قد حان لتدخل مصر فترة من النقاهة والاستجمام .. فقد كان الوفد يعاني من نقيصة جوهرية هي ان ما من شيء يدعمه كحزب شعبي سوى حملته على بريطانيا .فقد كان شأنه شأن اي حزب آخـر في مصر من حيث كونه حزباً يمثل الاقطاعيين والرأسماليين واهل الحرف واصحاب المهن . ثم ان تركيزه لجهوده على النضال الوطني قد شجع في الوزراء وفي الموظفين على حـد سواء روح الاهمال .والواقع ان مصر كانت في السنوات الاولى من العقد الرابـع (١٩٣٠-١٩٣٩) في حاجة قصوى الى الاهتمام الاداري بشؤونها. فقد كانت تعاني من ضائقة اقتصادية حادة بالاشتراك مع اكثر دول اوربا الغربية المشترية للقطن المصري .

واذ تخلص اسماعيل صدقي بحزمه وشدته من متاعب واحراجات مواجهـة برلمان وفدي ، فقد وجه عنايته الى القضايا الداخلية وظل كذلك الى ان انهارت

صحته في ايلول (سبتمبر) ١٩٣٣ . وظلت روحية صدقي مهيمنة على مصر عبر الحكومتين اللتين تألفتا بعده ، والى ان طلب الملك فؤاد بذاتـه في ايار (مايو) ١٩٣٥ اعادة العمل بدستور ١٩٢٣ .

اما السبب الذي دعا الملك فؤاد الى تغيير رأيه ، فقد كان يكمن في الاخطار الخارجية التي بدأت تحدق بمصر نتيجة الغزو الايطالي للحبشة . وقد ادرك الملك فؤاد بأنه لا يمكن التوصل الى تنظيم العلاقات مع بريطانيا الا بواسطة التعاون الوفدي الذي حجبه الوفد عن الحكومات الملكية بعد تولية صدقي باشا الحكم .

اما الحكومة البريطانية التي كانت قد بدأت تتشاور مع مصر حول الدفاع عن الاراضي المصرية والتعاون في ذلك ، فقد عارضت في بادىء الامر العودة الى العمل بدستور ١٩٢٣ الذي تسبب في ذلك القدر الكبير من الاضطرابات والمتاعب. وفي هذه الاثناء صدر تصريح عن وزير الحربية البريطاني السير صموئيل هور (اليهودي حوريب اليشع) يعلن بأن الاسكندرية قاعدة بحرية بريطانية . فسبب هذا التصريح موجة جديدة من الاضطرابات في مصر خلال شهري تشرين الثاني وكانون الاول (نوفمبر وديسمبر) من عام ١٩٣٥ . ونتيجة لتلك الاضطرابات ابلغ المفوض السامي البريطاني الحكومة البريطانية ان تفرض على مصر شكل الدستور الذي تريده . فاعلن رئيس الوزراء توفيق نسيم باشا بأن العمل بدستور ١٩٢٣ سيستأنف بعد انتخاب برلمان جديد ، كما ان الملك فؤاد اقنع الساسة المصريين بالتضافر والتآلف في جبهة وطنية ضمت النحاس باشا وصدقي باشا ومحمد محمود باشا الذين كانوا شديدي التخوف من الازمة الحبشية . والذين اعربوا عن استعدادهم لتوقيع معاهدة مع بريطانيا على اساس مشروع ١٩٣٠ وان يبحثوا بروح من الود مع بريطانيا في الجوانب البارزة من اختلاف وجهتي النظر المصرية-البريطانية . وفي أيار (مايو) ١٩٣٦ انتصر الوفد كالعادة في الانتخابات والف النحاس باشا الوزارة . وترأس وفداً مؤلفاً من سبعة من الوفديين وستة من السياسيين البارزين الذين يمثلون بقية الاحزاب. وتوجه بالوفد الى لندن حيث توصل بسرعة الى اتفاق مع بريطانيا في آب (اغسطس) ١٩٣٦ -

اما الملك فؤاد الذي استطاع ان يستعيد سيطرة عائلة محمد علي على الحياة المصرية، والذي دفع ساسة البلد الى عقد هذه المعاهدة التي جاءت في وقتها مع بريطانيا، فانه لم يعش ليرى المعاهدة اذ توفي في ٢٥ نيسان (ابريل) مخلفاً تركة الحكم الملكي الثقيلة لابنه فاروق الذي كان لم يزل حدثاً يدرس في بريطانيا .

***

ما كان خليقاً بأن يتم التوصل الى عقد المعاهدة المصرية-البريطانية عام ١٩٣٦ لولا أن تدهور الوضع الدولي قد جعل كلاً من مصر وبريطانيا تدرك بأنه من الضروري لمصلحة كل منهما ان تحلا خلافاتهما .

وعلى كل فان المعاهدة قد قطعت شوطاً بعيداً نحو الاستجابة للمطالب القومية المصرية . وكان من سوء حظ مستقبل العلاقات المصرية — البريطانية ان تجد المخاوف التي دفعت الى عقد تلك المعاهدة ما يبررها في اندلاع حرب حجبت عن مصر الكثير من منافع تلك المعاهدة . ذلك ان المعاهدة افادت مصر بصورة مباشرة من ثلاث نواح. فقد تعهدت بريطانيا بتبني انتساب مصر الى عصبة الامم وما جاء يوم ٢٦ ايار (مايو) ١٩٣٧ حتى قبلت مصر في العصبة. وفيما يتعلق بالسودان فان المعاهدة قد ردت الى مصر مركزها الذي تتمع به قبل مقتل السردار ستاك. اذ تعهدت بريطانيا بموجب المعاهدة بعدم التفريق في المعاملة بين الرعايا المصريين والبريطانيين في قضايا التجارة والري واستملاك المطارات . وبانتقاء الموظفين للسودان من الرعايا المصريين والبريطانيين الاكفاء على وجه سواء ، حينما لا يتوفر سودانيون اكفاء لشغل المناصب المطلوب املاؤها .. هذا على الرغم من ان المعاهدة قد ارجأت البت بالمسألة الحيوية التي هي مسألة السيادة على السودان .

وبالاضافة الى ذلك فقد تعهدت بريطانيا بموجب المعاهدة بانهاء الامتيازات الاجنبية ، فلقد كان من الاجحاف الفاحش بحق مصر ان تقيد هذه الامتيازات حريتها التشريعية وان تظل مطبقة على مصر وحدها بعد ان الغيت من جميع البلاد التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية .وكان من الاجحاف البالغ بحق مصر

ايضاً ان تظل للمحاكم المختلطة سلطة قضائية واسعة في مصر، وهي المحاكم المؤلفة بأكثريتها من قضاة اجانب .

لقد نص ملحق معاهدة ١٩٣٦ على وضع حد سريع للامتيازات الاجنبية والقيود المفروضة على السيادة المصرية فيما يتعلق بشمول القوانين المصرية الاجانب . على ان تتولى المحاكم المختلطة الى ان تتم تصفيتها امر القضايا الباقية لدى المحاكم القنصلية .

وما كان بالوسع الوصول الى ذلك الا بالاتفاق مع الدول صاحبة الامتيازات التي لم يعد هناك من مبرر لبقائها . وهكذا انعقد مؤتمر مونترو وفي اقل من شهر وضع المؤتمر اتفاق عام ١٩٣٧ الذي ينهي سلطة المجلس العام للمحاكم المختلطة على القضاء المصري، كما ينهي صلاحيات المحاكم القنصلية . وينص على ان تحيل المحاكم المختلطة ما تبقى لديها من قضايا الى المحاكم الوطنية في مصر عام ١٩٤٩ وان تتخلى في هذا العام عن كل صلاحياتها .

وقد تم ذلك فعلاً وزالت عام ١٩٤٩ كل آثار الامتيازات الاجنبية الخاصة في مصر باستثناء الحق الذي احتفظت به بريطانيا منذ القضاء على حركة عرابي عام ١٨٨٢ ألا وهو حق الاحتفاظ بقوات احتلالية في مصر .

لقد اعلنت معاهدة ١٩٣٦ ان الاحتلال البريطاني لمصر قد بلغ نهايته ولكن بريطانيا احتفظت لقواتها بحق المرابطة في منطقة خاصة على طول قناة السويس . واحتفظت بمسؤولية الاستمرار في الدفاع عن قناة السويس الى ان يتفق الجانبان المصري والبريطاني على ان الجيش المصري بلغ من القوة ما يسمح له بالدفاع عنها وحده . وسمحت المعاهدة لسلاح الطيران البريطاني بالتحليق فوق مصر للتدرب . وحددت مناطق خاصة لتدريب القوات البرية البريطانية في مصر وتعهدت بريطانيا بالدفاع عن مصر ضد العدوان ونصت المعاهدة على تبادل اقصى المساعدات في حالة الحرب وتعهدت الدولتان بأن تعقدا حلفاً جديداً بعد عام ١٩٥٦ عندما ينتهي امد المعاهدة . مع اعطاء مصر الحق في ان تحيل للتحكيم لدى فريق ثالث امر ما اذا كان استمرار بقاء القوات البريطانية في مصر لا يزال ضرورياً .

صادق البرلمان المصري على المعاهدة بأكثرية ٢٠٢ من الاصوات ضد ١١ صوتاً . بينما لقيت من مجلس العموم ومن الصحافة البريطانية كل ثناء ودون ان ينقسم الرأي البرلماني بشأنها . ولقد دهش الجنود البريطانيون في مصر اذ شهدوا الاهالي يستقبلونهم بالهتافات بدلاً من الطوب . اما النحاس باشا فقد استقبل استقبال الابطال الفاتحين عندما عاد الى مصر . وبدا واضحاً ان الشعب المصري قد رحب بالاستقلال الذي منحته له المعاهدة وهلل للضمانة التي وفرتها له ضد المطامح الايطالية .

على انه ليس من الصحيح القول ان مصر بأسرها قد رحبت بالمعاهدة، ذلك ان تصريح ١٩٢٢ اذا كان قد انتزع الجناح الايمن من حركة سعد زغلول فإن الجناح المتطرف قد اصبح نتيجة ذلك التصريح غير راضٍ عن الوفد بسبب انهيار ثورة ١٩١٩ . وقد جمع المتطرفون بعد ذلك صفوفهم في جمعيات سرية اوظلوا كشراشيب خرج الوفد، وظلوا يولونه بتأييدهم لان زعماء الوفد على العموم اكثر تصلباً في التعامل مع البريطانيين من الزعماء الآخرين .

اما هذه الجماعات المتطرفة التي كانت بدون زعامة في معظم الاحوال فقد كانت تجتمع في نوادي الجيش وفي المقاهي او المساجد لانتقاد قرار الحكومة بالسماح للقوات البريطانية بالبقاء حيث هي في مصر .

ومن بين هذه الفئات ظهرت حركة تميزت بقيادة ماهرة وكتب لها ان تكون ذات نفوذ ليس في مصر فقط بل في مختلف البلاد العربية كذلك .

انها حركة الاخوان المسلمين التي اسسها وقادها الشيخ حسن البنا .

الفصل الثاني عشر

أخذت مصر في فترة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية تتطور اجتماعياً بخطوات سريعة، الا ان هذا التطور لم يقلل من الشقة الواسعة الفاصلة بين الفقراء والاغنياء. وهي الشقة التي كانت تؤلف الطابع المميز الاول للمجتمع المصري .

كانت الحرب العالمية الأولى بما جرته على مصر من ثروة بواسطة انفاقـــات الجيوش الاجنبية التي رابطت فيها ، قد حررت مصر من عبء الديون التي جرت عليها مساوىء الوقوع تحت السيطرة الاجنبية ، فازداد الأثرياء ثراء وظهر اثرياء جدد في البلاد، الا ان الثروة التي جاءت الى التاجر الصغير والى العامل قد تبخرت في فترة ما بعد الحرب، نظراً لارتفاع الأسعار والتضخم النقدي. وعاد الفلاحون وصغار المزارعين الى وهدة الشظف والشقاء نتيجة الضائقة الاقتصادية العالميـة التي اصابت مصر كما اصابت مختلف دول العالم من ١٩٢٩ الى ١٩٣٢ .

وتميز التطور الاجتماعي بخطوات سريعة في القاهرة والمدن الكبرى نحو اعتماد اشكال الحياة الغربية الحديثة ، فازداد نصيب المصريين من مباهج الحياة الغربية ازدياداً عظيماً واصبح الاختلاط بين الجنسين اكثر شيوعاً كما شاعت البـارات ودور السينما وغيرها من محلات اللهو واخذت تقاليد العائلة الاسلامية المتزمتة تتراخى تدريجياً نتيجة صلتها بالمجتمع الغربي .

ولقد تبلور هذا التغير الذي طرأ على السلوك الاجتماعي في حقل المفـــاهيم المصرية العامة، فعندما تخلت تركيا عن الخلافة الاسلامية بعد الحرب العالمية الاولى ونبذت الكتابة بالاحرف العربية واعتمدت برنامجاً علمانياً في الاصلاح الاجتماعي.

كان تأثير هذه التدابير التركية في مصر عظيماً وبعيد المدى

واذا كانت تركيا قد استطاعت ان تتباعد ثورياً عن احكام الشريعة الاسلامية وعن القانون الاسلامي، فان ذلك لم يكن بوسع مصر. اذ انها ليست مستعدة لمثل هذا العمل الجذري. وهي ذات الشخصية المتأثرة بالازهر حصن التعاليم الاسلامية.

وكانت في مصر تيارات فكرية قوية تستقي من تعاليم جمال الدين الافغاني والشيخ محمد عبده في القرن التاسع عشر، وكانت تلك التيارات تعتقد بأن الاسلام ينطوي على كل الوسائل الصالحة للتقدم. ولقد تبلورت تعاليم الافغاني ومحمد عبده وانعكست في حركات فكرية - دينية - سياسية مثل الاخوان المسلمين وفي كتابات مفكرين احرار كطه حسين ولطفي السيد.

ولم يكن تأثر هذه التيارات بتعاليم الافغاني وعبده تأثراً مباشراً، ولكن معظم التيارات الفكرية الدينية والاجتماعية في مصر كانت تستقي من تلك التعاليم التي تعود الى القرن التاسع عشر.

اما تأثير الثورة الاصلاحية التركية فقد تبلور في توسيع الشقة بين المحافظين والمتحررين في مصر. فمن جهة كان المتحررون يستشهدون بمآتي الثورة التركية دعماً لطلبهم تحرير المرأة واطلاق حرية الفكر، بل كذلك دعماً لطلبهم التخلي عن الطربوش واعتماد القبعة الغربية مكانه.

فكتب طه حسين ابحاثاً جريئة يمحصل فيها الروايات القرآنية بينما كتب عبد الرازق محبذاً فصل الدين عن الدولة في كتابه (الاسلام واصول الحكم).

وفي هذه الحرب الكلامية بين الازهر والمتحررين ظهرت مجلة باسم «السياسة الاسبوعية» كان يساهم في تحريرها ساسة بارزون مثل عدلي باشا يكن وثروت باشا ومحمد محمود باشا ولطفي السيد لمساندة المتحررين المعتدلين في جدلهم العام مع الازهر.

ويبدو ان هذا الاختلاف الفلسفي هو الذي اضعف الوفد بعض الشيء، ذلك لأنه كان من المحتوم ان يكون اولئك الذين يؤمنون بوجوب تطور مصر وفق القواعد والاصول الغربية اقل تعصباً حيال البريطانيين في مصر.

اما الوفد فلم يكن يجد ذاته مناهضاً للتقدم العصري ولكنه كان يجمع تحت لوائه جمهور المصريين من مختلف الفئات، وهو جمهور كان، وخاصة في فئاته الدنيا، جمهوراً محافظاً بصورة اساسية. ولهذا فقد كان من العسير على الوفد وهو على هذا الشكل ان يوفق بين آراء طه حسين وبين آراء المحافظين المتعصبين في الارياف والمدن.

اما دعاة التقدم الغربي فقد أزعجهم من الوفد تلك السياسة المتصلبة العدوانية التي ينادي بها، ذلك لأنهم رأوا ان هذه السياسة تمنع مصر الجديدة من احتلال مكانها بسرعة في ركب الحضارة الغربية.

كانت الفئات المحافظة في مصر تعتقد بأن تباعد تركيا عن الاسلام كان إثماً عظيما، وان كل احتياجات المجتمع الحديث قد وردت في القرآن والحديث، وان الخلافة هي النظام الألزم والأصلح لحكم وقيادة الاسلام في بعثه. وكان من رأيهم ان مروق تركيا قد نقل الى مصر مهمة قيادة الاسلام وبالتالي فان الخلافة باتت من نصيب مصر.

في هذه الفترة من الغليان الفكري بدأ حسن البنا الترويج لدعوته في الأقاليم. ولم يكن حسن البنا ازهرياً خبيراً بأساليب الجدل المنطقي الازهري، انما كان رجلاً نشأ وتعلم على يد والده في جو من التمسك الشديد بأصول الدين وشعائره من صوم وصلاة وتلاوة. وهكذا فقد كانت ثقافته الدينية تقليدية تتألف من دراسة الفقه واصول الدين والتوحيد واستظهار القرآن ودراسة التفسير والحديث. ودخل وهو صبي غرّ في احدى الفرق الصوفية فنمت فيه منذ حداثته نزعة شديدة الى تأليف الجمعيات، فألف في بداية عهده مثلاً جمعية دعاها باسم «جمعية النهي عن المنكر»

كانت عاطفته الدينية ملتهبة فلم يكن فقط يعظ ويعلم ويكتب الكراسات ويدعو الناس الى الصلاة من المآذن، انما كان يوقظ المؤذن لاداء الاذان ويهز اقاربه ومعارفه وهم في اسرتهم ليتأكد من انهم قد افاقوا للصلاة.

كان حسن البنا ايام ثورة ١٩١٩ في الثالثة عشرة من عمره، ولكنه مع ذلك

اشترك في مظاهرات الطـــلاب وفي التحريض على الاضرابات وشهد بام عينه الاحتلال البريطاني للمحمودية [1] .

وعندما بلغ الحادية والعشرين دخل سلك التعليم وأرسل استاذاً الى احدى مدارس الاسماعيلية ، حيث تأثر تأثراً عميقاً من المركز الممتاز الذي كان يتمتع به الاجانب في شركة قناة السويس والمؤسسات العسكرية البريطانية، واحزنه هذا التناقض الكبير بين اوضاع العمال المصريين والعمال الاجانب . وفي الوقت ذاته كان يحس كمعظم شباب مصر بالانزعاج الشديـــد من النزاعات والشقاقات الحزبية التي نمت بعد تصريح عام ١٩٢٢ ذلك لانه رأى ان السلطة السياسيـة وثمرات المناصب والوظائف قد اصبحت في حد ذاتها غاية العمل السياسي بالنسبة لعدد كبير من الساسة الوفديين وغير الوفديين .

وعندما الف جمعية الاخوان المسلمين في الاسماعيلية عام ١٩٢٨ كان هدفه الاول احياء الاسلام وتطهيره في نفوس بني جلدته . وفي هـــذا قال بالذات ان السياسة لم تلعب الا دوراً ضئيلاً في تفكيره، ولكن الجوانب السياسية لمنهجـه كانت قد بدأت تختمر في ذهنه منذ عام ١٩٢٨ .

اما حركة حسن البنا فقد استقت طابعها مباشرة من طابع تربية صاحبهـا ونشأته فكانت مناهضة للاتجاهات العلمانية التي كانت تستقي من الثورة التركية التي كان حسن من خصومها .

فمن جهة كان الشيخ حسن البنا اوسع افقاً واقل نزعة طائفية من الازهر . ولقد كتب في مذكراته عن حركته مـا معناه انه حاول ان يجعلها حركة عامة واسعة الافق تستند الى العلم والمعرفة وروح الجهاد وهي الاعمدة الثلاثة التي تقوم عليها الدعوة الاسلامية .

ومن جهة ثانية كان البنا يناهض بشدة الاتجاهات العصرية في الفكر المصري وفي المجتمع المصري وكان يعتبر الاخذ بهـــذه الاتجاهات اثما ومروقـــاً عن

---

(١) يروي الدكتور موسى اسحق الحسيني في كتـابه (الاخوان المسلمون) انه لعب دوراً بارزاً في الحركة الوطنية .

تعاليم القرآن .

ولقد قادته احداث ثورة ١٩١٩ ووقائع حياته في الاسماعيلية الى الايمان بأن من واجبه الديني ان يناضل ضد الظالمين الاجانب. وقادته اثانية الزعماء السياسيين الى الاعتقاد بوجوب نبذهم خارجاً وابدالهم بحركة اسلامية واحدة هي حركة الاخوان المسلمين .

واخيراً خلص الشيخ حسن البنا الى الاعتقاد بوجوب العودة الى نظام الخلافة الاسلامية في الوقت المناسب كما خلص الى الايمان بأن زعامة الشعوب العربية تكمن في مصر التي يجب ان تتولى مسؤوليات تلك الزعامة .

وبالاختصار كان البنا يؤمن بالسلطة. فكان في تنظيمه لحركة الاخوان يطلب من المنتسبين اليها قسماً بالطاعة له كمرشد اعظم. وكان ذلك القسم، القسم الذي كان الناس يبايعون به الخليفة ولا يمكننا الآن ان نجزم بصورة نهائية قطعية اذا كان قصد حسن البنا من ارجائه طلب تنصيب خليفة عن المسلمين هو الحيلولة دون انزلاق الحركة الى تأييد ملك عربي (وربما كان ذلك للحيلولة دونها ودون تأييد فاروق) ام انه كان يستمهل الوقت حتى يسيطر على مصر اولاً ويضفي لقب الخليفة على نفسه ؟

على انه لا يمكن ان يقوم شك كبير في انه كان في حوالي ١٩٤٥ قد بدأ يعد العدة ليحكم مصر بهذه الوسيلة او تلك ، أو انه كان يرغب في ان يستخدم لغايته الحركة الثورية التي كانت قد اخذت تنمو في الجيش المصري .

لقد اخذ حسن البنا يطوف بأرجاء مصر متخذاً الاسماعيلية مقراً عاماً له. فلما نقل للتعليم في القاهرة عام ١٩٣٤ كان قد الف ٥٠ فرعاً لجمعية الاخوان المسلمين .

ولقد ساعدته اقامته في العاصمة المصرية على توسيع آفاق دعوته وميادينها فقد بدأ من القاهرة ينظم مجالس الاخوان المسلمين ويرسل البعثات والوفود الى الدول الاسلامية في افريقيا الشمالية والشرق الاوسط . الا ان الدعوة لم تلعب في الحياة السياسية المصرية دوراً يتجاوز ارسال رسائل الوعظ الى الملك فؤاد ثم الملك فاروق

ثم الى جميع رؤساء الوزارات الذين تعاقبوا على الحكم . فكانت هـذه الرسائل تطالبهم بالتقوى مشيرة على رؤساء الوزراء بالذات بعدم مس الكحول ودخول المجتمعات التي يختلط فيها الجنسان مع زوجاتهم وبناتهم ، كما كانت تلك الرسائل تطالب بحل جميع الاحزاب السياسية واقامة حكم اسلامي .

ولقد روى حسن البنا في مذكراته بـأن الملك ورجال السياسة لم يكونوا يأخذون حينذاك حركته بعين الجد ، وكانوا يتكشفون عن جهل ملحوظ بمدى نشاط الحركة الواسع النطاق .

وما لبثت حركة الاخوان المسلمين ان ارتدت طابعـاً سياسياً اوضح في عـام ١٩٣٨ .ففي ذلك العام وصفها حسن البنا بأنها حركة احياء السلف الصالح وبأنها صراط مستقيم وانها مجمع علمي ثقافي وشركة اقتصادية وفكرة اجتماعية ، ومالبث ان فصّل الشيخ حسن البنا هذه التعميات واوضحهـــا في منشورات الاخوان المسلمين . .

لقد خرجت الحركة تبشر بأن القرآن يحتوي على الحق المطلــق الذي اضاء العصر الحديث كما اضاء جميع العصور الخالية وخرجت الى العلاء تعلن انها ستعمل على توحيد الشعب المصري اولاً ثم على توحيـد جميع الشعوب الاسلاميـة وراء المبادىء القرآنية المشرفة وانها ستعمل على زيادة الثروة القومية وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية بـين الافراد والطبقات ، وانها ستكافح المرض والجهل والرذيلة، وستحرز وادي النيل ثم جميع الاقطار العربية من جميع الاجانب ، وانها ستعزز السلم العالمي . .

ولقد حددت دعوة الاخوان المسلمين العرب بأنهم الشعوب الناطقة بالعربية واعلنت ان العمل على احياء الخلافة الاسلامية هو في مقدمة برنامجها ولكن ذلك العمل يجب ان يتم على مراحل متدرجة .

واعلنت الحركة ان القوة هي سلاحها وانها ستستخدم قوة الايمـان ثم قوة الوحدة واخيراً قوة السيف حينما لا تجدي قوة غير قوة السيف ، وتميزت حركة الاخوان بتصميمها على تفادي الوقوع في سيطرة الاعيـان والذوات الخليقين

باستثارها لغاياتهم الانانية. ولقد اعلنت الحركة ان مجرد وجود اولئك الاعيان هو دليل على الشقاق، وبالتالي فإن انتسابهم الى الحركة يناهض هدف الوحدة .

لربمالم تنطو حركة الاخوان المسلمين على أي شيء جديد من الناحية الفكرية، ولكن سلطة الشيخ حسن البنا وقوة شخصيته التي يشهد له بها اصدقاؤه واعداؤه على حد سواء ، ثم لوذعيته الخطابية وقدرته على سلب الالباب مشفوعة بقوة التنظيم السياسي الذي خلقه ، كانت كلها من الاشياء الجديدة في المسرح المصري السياسي .

ولقد اتضح ان الشيخ حسن البنا قد خطط منذ ذلك الحين سبيله الى استلام الحكم وذلك عن طريق جمع حشد كبير من المؤمنين المخلصين له يعلمهم مكافحة الرذائل والبغاة فاذا ما تم نشر الدعوة تصطف جماهير الشعب في فيالقها وراءه على ان يطلق هذه الفيالق اذا لزم الامر للقيام بنضال مسلح ضد الخصوم .

والواقع ان هذه الخطة لم تكن مستعصية التنفيذ ، ففي مصر كان حسن البنا قد سلب لب عشرات الالوف من اتباعه . حتى ان اتباعه المثقفين كانوا يكتبون اليه مخاطبين بما لا يصدق من اوصاف التبجيل. ولو ان فرصته قد حانت له لكان قد اطلق حشود عبيده الروحيين، واكثرهم من السذج الذين يماثلون في بساطتهم الدراويش الذين تبعوا المهدي (محمد احمد) ثم الخليفة التعايشي في السودان ، وشن بهم حرباً اهلية في مصر .

والواقع ان الشيخ حسن البنا بدأ منذ عام ١٩٣٩ يجمع السلاح ويخبئه في طول البلاد وعرضها وفي ذلك العام وفي العام الذي تلاه اتم تأليف الجناح الارهابي في حركته (١) وكان من افكار المرشد الاعظم الثابتة أن مصر لا يمكن ان تساعد البريطانيين الطغاة. وهناك في خطبته التي القاها قبل الحرب ماينم عن

(١) لم يعرف بالضبط تاريخ تأليف الجناح الارهابي ولكن المعروف ان حسن البنا قد بدأ عام ١٩٣٩ يتحدث عن الجهاد المقدس. ومما يذكر ان احد المتهمين الرئيسيين في محاكمة الاخوان عام ١٩٥٤ قد قال أن الجناح الارهابي كان موجوداً عام ١٩٤٢ وربما كان قد ألف قبل ذلك العام .

تعاطفه مع الدعاية التي كانت توجهها المانيـا وايطاليا الى بلاد الشرق الاوسط الاسلامية .

اما موقفه من الحرب فقد اعرب عنه في خطاب تطوع بارساله الى علي ماهر باشا عندما كان رئيساً للوزارة ، فلقد أيد في ذلك الخطاب سياسة الحياد . وكان البنا على صلة بجماعات من ضباط الجيش التي كانت تعارض المجهود الحربي البريطاني في مصر. ولقد أشار في خطبه في الاجتماعات والمساجد على مصر بألا تقاتل في صف البريطانيين .

وبالطبـع كان البوليس على علم بهذا النشاط، فتدخل وفق انظمة زمن الحرب لقمع نشاط الاخوان المسلمين ولتفريق شمل زعمائهم ونفيهم الى الارياف النائية . بل انه اعتقل ذات مرة المرشد الاعظم وغيره من زعماء الحركة الذين كان نفوذهم الشعبي قد تزايد بحيث ان البرلمان أخذ يتلقى سيلاً من العرائض بطلب اعادتهم من المنافي . اما موقف السياسيين من حركة الاخوان المسلمين فقـد كان يتراوح بين الخشونة حيالها وبين التقرب الحذر منها .

كانت الحالة في مصر تماثل كثيراً الحالة التي كانت قائمة اثناء الحرب العالمية الاولى حيث خططت الحركة الوطنية ، اذ عجزت عن النشاط ، تلك المخططات السياسية التي تبلورت في ثورة ١٩١٩ او ما رافقها من اعمـال العنف المرسومة بدقة . ولكن كان هنالك فارقان ملحوظان بين الحالة في الحرب العالمية الاولى والحالة في الحرب العالمية الثانية ، ذلك ان الورثاء السياسيين للروح الزغلوليـة اصبحوا منقسمين موزعين على احزاب سياسية تتناحر في سبيل الحكم، بينما كانت المقاومـــة التي تنظم سراً مقاومة من صنع فئة دينية — عسكرية تعادي الوفد بقدر ما تعادي أي حزب آخر .

وفي الوقت ذاته كانت الجهود تبذل لخلق حركة تمرد سرية في الجيش موازية لحركة المقاومة الشعبية السرية. بينما لم يكد الجيش لاسباب عدة يتأثر بالظروف التي فجرت ثورة ١٩١٩ . ومع ذلك يصح القول ان الخطط السرية التي رسمت وراء الستار في خلال الحرب العالميـة الثانية قـد تمخضت في المدى النهائي عن

ثورة صيف ١٩٥٢ مثلما نمت بذرة ثورة ١٩١٩ في خلال الحرب العالمية الاولى.

لقد انحدرت الزعامة السياسية في مصر انحداراً شديداً بعد توقيع المعاهدة عام ١٩٣٦ وضعفت ضعفاً شديداً ، فالملك كان يافعاً مراهقاً سرعان ما وقع تحت تأثير عصبة البلاط. وان النحاس مسؤول الى حد ما عن ذلك ، اذ اختار ان يتحدى الحقوق الملكية المكتسبة مفترضاً ان الملك لن يستطيع ان يصمد لتحديه. الا ان الملك فاروق كان ذلك الحين محبوباً جداً في مصر ، التي لم يسبق لها ان نظرت الى العرش المصري بمثل ذلك الرجاء والحب كما فعلت في اول عهد فاروق، كما انه كان هنــاك بعض البارزين من اعضاء الوفد امثال محمود فهمي النقراشي باشا واحمد ماهر باشا الذين كانوا يعتقدون بأن الوقت قد حان للتخلي عن مناهضة الملك ولمحاولة تطوير الملكية بحيث تصبح ملكية دستورية. وبالاضافــة الى ذلك فأن خضوع النحاس باشا لزوجته الشابة زينب هانم الوكيل واصهاره قد اغضب كبار الوفديين الذين لم يتهموا اصهار النحاس بأن لهم عليه نفوذاً سرياً في القضايا السياسية فقط ، بــل اتهموهم بالمتاجرة بالنفوذ وبالرشوة . كما ان ويليام مكرم عبيد باشا القبطي) الذي كان وزير مالية النحاس كان متهماً بأنه قد اكتسب اكثر مما ينبغي من السلطة والتسلط على شؤون حزب الوفد .

والواقع ان هذا الصراع المتعدد الجوانب قد شل الحكومة المصرية (الوفدية) فقد كان النزاع يعتمل في داخل حزب الوفد وكان هناك صراع بين الوفد والقصر وصراع بين الوفد وبقية الاحزاب .. واخيراً الصراع بين اصحاب القمصان الزرقاء الوفديين وبين اصحاب القمصان الخضراء الملكيــين الذين كانوا يسيرون باستعراضات في الشوارع ويصدمون من حين الى آخر . وفي عام ١٩٣٧ اطلق احد اصحاب القمصان الخضراء النار على النحاس محاولاً اغتياله ولكن النحاس نجا من الموت .وفي عام ١٩٣٩ صدر مرسوم بحل هاتين الحركتين المشاغبتين حركة القمصان الزرقاء والقمصان الخضراء) اللتين نهجتا منهج حركة القمصان السوداء الفاشيستية .

وما لبث ان طرد النحاس باشا من الوفد كلاً من النقراشي واحمد ماهر اللذين

ألفا حزباً جديداً دعياه حزب الوفد السعدي ليدللا على انهما يمثلان ورثاء سعد زغلول الحقيقيين الصادقين .

وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٨ اقيل النحاس باشا من رئاسة الوزارة واجرت الوزارة التي تلته انتخابات عامة في ربيع ١٩٣٨ كانت اول انتخابات تجري بموجب دستور ١٩٢٣ ويهزم فيها حزب الوفد .

ان حقيقة كون اتباع النحاس قد نالوا فقط ١٢ مقعداً بينما نال السعديون ٨٤ مقعداً والدستوريون الاحرار ٩٩ مقعداً تقيم الدليل على ان الانتخابات كانت «مزورة» فقد كانت الحكومة التي اجرت الانتخابات حكومة ائتلافية برئاسة محمد محمود باشا مؤلفة من السعديين والدستوريين الاحرار ومن ممثلي حزبين صغيرين هما حزب الشعب وحزب الاتحاد (حزب جماعة البلاط)

وهكذا تم عملياً تفكك اوصال الحركة الوطنية التي بدأت التفرقة تصيب صفوفها بصدور دستور ١٩٢٣ وبمنح الملك امتيازات خاصة، ولم يبق من الكيان النضالي الزغلولي سوى شبح من المطامح الفردية المتنافسة متبلورة في احزاب تفتقر جميعاً الى أي برنامج للاصلاح الداخلي ، وبالتالي ضعفت مقاومة هذه الاحزاب للاحتلال البريطاني نتيجة منافساتها ومماحكاتها الحزبية . فكان ان بدأت حركة الاخوان المسلمين وحركة الضباط السرية في الجيش المصري تنظر الى الزعماء السياسيين باحتقار متزايد .

لقد ظلت مصر طيلة امد الحرب تقريباً محايدة (بناء على مشورة بريطانيا) ولكنها كما لاحظ مراسل التايمز قد اسهمت في المجهود الحربي الحليف بقسط هو اكبر مما تطلبه معاهدة ١٩٣٦ . وكانت المادة الثامنة من المعاهدة قد وضعت موضع التنفيذ فور اندلاع الحرب. فكان ان وضعت جميع الخدمات والتسهيلات المصرية تحت تصرف بريطانيا :

واعلن رئيس الوزراء حينذاك علي ماهر باشا حالة الحصار واصبح حاكماً عسكرياً . ولكن ليس من الصحيح قطعاً القول ان جمهرة المصريين كانت تؤيد المساهمة بجهد صادق في المجهود الحربي الحليف ذلك ان المصريين لم يكونوا واثقين

مطمئنين الى ان هذه الحرب هي حربهم وكان المصري العادي اكثر ما يكون اهتماماً بأن يضمن بأنه لن يساق الى ميدان القتال .

على انه كان هنالك مصريون امثال احمد ماهر كانوا يعتقدون بأن على مصر أن تعلن الحرب فوراً حتى تستطيع ان تطلب المكافأة في نهايتها، ولكن ذلك يتطلب ثقة بأن النصر سيكون من نصيب الحلفاء وهي ثقة لم يكن يتشاطرها جميع المصريين مع امثال احمد ماهر باشا .

اما الملك فاروق فقد كان يكن" اعجاباً عميقاً لقوة ألمانيا الا انه لم يكن متأكداً على الاطلاق بأنه لن يكون من الافضل لمصر (اذا دخلت ايطاليا الحرب) ان ترتبط بأقل ما يمكن بالبريطانيين، وكان هذا ايضاً رأي علي ماهر باشا الذي كان يرى بأن تسير مصر على حذر فتقدم للبريطانيين الحقوق التي تنص عليها المعاهدة دون المضي بعيداً في اثارة غضب أية دولة على مصر .

واذا كان علي ماهر قد اتخذ التدابير الصارمة ضد الالمان في مصر فانه ظل حريصاً على التودد للايطاليين الذين تلقى منهم تأكيداً بان حياد مصر سيحترم . . ولهذا كان علي ماهر باشا حينذاك محبوباً للغاية لدى المصريين .

اما الشيخ حسن البنا فقد كان ضد التعاون مع البريطانيين في المجهود الحربي، اما الحركة السرية في الجيش فقد قامت بمحاولات فاشلة لاستخدام اسلحتها ضد البريطانيين، وللقيام باتصالات مع الالمان، وكان اللواء عزيز المصري باشا المفتش العام للجيش المصري على صلة بحركة الضباط السرية وما لبثت السلطات ان اعتقلته بعد اقالته من منصبه وذلك عندما حاول الهرب بطائرة عسكرية للالتحاق بروميل .

ولم يكن السفير البريطاني اللورد كيلرن [1] يشك في انه وحده المسؤول عن تسيير امور الحرب في مصر، وكان مستبداً بطبعه وكان يماثل كرومر في انه قليل الجنوح الى ارضاء نزوات الملك الصغير فاروق تماماً مثلما كان كرومر قليل الجنوح

---

(١) خلف اللورد كيلرن السير بيرسى لورين كمفوض سام وبقي في مصر حيث كان اول سفير بريطاني هناك اما اسمه قبل الانعام عليه باللوردية فقد كان السير مايلز لامبسون .

الى ارضاء نزوات عباس حلمي .

اخذ اللورد كيلرن يراقب الوضع عن كثب وبشيء من نفاد الصبر بينما كان علي ماهر يجر قدميه بحذر في خطوات حـذرة اثناء الشهور الاولى الهادئة من الحرب، ولكنه عندما اظهر كرئيس للوزراء تردداً في ابعاد الايطاليين واحتجازهم وفي مصادرة الممتلكات الايطالية ووضعها باعتبارها من امـلاك الاعـداء تحت الحراسة القضائية بعد ان اعلنت ايطاليا الحرب على الحلفاء في حزيران (يونيو) ١٩٤٠، امر الملك فاروق بأن يقيله من رئاسة الوزارة [1] ففعل الملك وعين خلفاً له حسن صبري باشا . ومنذ ذلك الحين اصبح تصريف الشؤون الحربية في مصر موضع رضى بريطانيا وارتياحها ، ولما توفي حسن صبري في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٠ خلفه حسين سري باشا الذي اولى قضية الحلفـاء بعناية مماثلة لعناية حسن صبري .

ولكن لسوء حظ سري باشا انه استلم رئاسة الوزارة في جو من الاستيـاء المتزايد من نقص المواد الغذائية وخاصة القمح، وكان المصريون يتهمون القوات البريطانية بأنها تستأثر بغذائهم وتحرمهم منه .

ثم ما لبثت الشكوك في انتصار الحلفاء ان تزايدت بتزايد انباء الانتصارات التي سجلها المحور . ففي ايلول (سبتمبر) ١٩٤٠ كان الايطاليون قد توغلوا عميقـاً في مصر بينما تعرضت الاسكندرية للقصف الجوي . واذا كانت القوات البريطانية قد استطاعت في شباط (فبراير) ١٩٤٠ ان تدحر الايطـاليين رغم قلة عددها وان تردهم ٨٠٠ ميل الى الوراء فان احتياجات الحرب حينئذ تطلبت تحويل القوات البريطانية الى اليونان . كما ان رشيد عالي الكيلاني قد احدث في مصر هيجاناً وغلياناً اذ استلم الحـكم في العراق بانقلاب ناجح .

لقد تسببت غارات طائرات المحور على الاسكندرية والمناطق المجاورة لها في

---

(١) كان من سوء الحظ في هذا الصدد ان الليدي كيلرن الشابة عقيلة اللورد كيلرن كانت ايطالية فـكانت جماعة البلاط تقول بان عليها ان تبعد كذلك من مصر اذا كان يجب ابعاد موالي البلاط الايطاليين .

صيف ١٩٤١ في مقتل ٦٥٠ شخصاً بينما توغل الايطاليون من جديد في مصر وعزلوا طبرق . الا ان الحكومة المصرية لم تمسك مساعداتها للمجهود الحربي البريطاني ، ففي آب تولى الجيش المصري مهمة حراسة قناة السويس بينما بدأت الحرب تصبح شيئاً مقبضاً كئيباً بالنسبة للشعب المصري الذي لم يتحسن وضعه الغذائي والذي كان يفتقر الى التموين اللازم .

ولهذا فان توقف الغارات الجوية المحورية على مصر في ايلول (سبتمبر)لم يكن اكثر من مسكّن ملطف في تلك اللحظات القلقة المزعجة . والواقع ان شكوكاً عظيمة كانت تساور المصريين في امكان خروج الحلفاء منتصرين من الحرب .

كانت هناك في البلاط قوى تستهدي علي ماهر باشا الذي حاول ان يولي الحكم وزارة اقل التزاماً بقضية الحلفاء من اجل الحفاظ على صلة ودية مع المحور ، وكان ذلك بالنسبة للمصريين في غمرة اوضاع الساعة احتياطاً معقولاً منطقياً ، الا انه لم يكن بأي حال كذلك في نظر تشرشل او اللورد كيلرن .

ولقد تبلورت نزعة البلاط في الشارع حيث خرجت جماهير الطلاب متظاهرة تهتف « نحن جنودك يا رومل » .

وما لبثت الازمة ان انفجرت بشأن قرار ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٢ بقطع العلاقات المصرية مع حكومة فيشي. فقد كان ذلك القرار يوجب طرد الوزير الفرنسي المفوض المسيو جان بوزي المحبوب لدى البلاط .

والواقع ان وزير الخارجية المصرية الذي اتخذ ذلك القرار لم يستشر فيه الملك فاروق الذي طالب باستقالة وزير الخارجية ، فدعم سري باشا رئيس الوزراء وزير خارجيته وايده في قراره ولكنه اضطر الى الاستقالة في ٢ شباط (فبراير) اذ شعر بأنه لم يعد يلق أي تأييد من القصر .

وفي هذه الاثناء كانت الحالة في الصحراء الغربية قد اصبحت شائكة حرجة اذ كان رومل يزحف على بنغازي (التي احتلها في ٩ شباط – فبراير) وهكذا فقد ابلغ اللورد كيلرن الملك فاروق وجوب تأليف حكومة تتمتع بثقة البلاد

وان الحكومة الوحيدة التي تفي بهذا الشرط هي حكومة يرئسها النحاس باشا، ولما استمهله فاروق في الامر وجه اليه انذاراً شديداً بوجوب تأليف الحكومة برئاسة النحاس . ولما رفض الملك الانذار توجه اللورد كيلرن الى قصر عابدين في الساعة التاسعة ليلاً من يوم ٤ شباط (فبراير) يرافقه حرس مسلح مدعوم بالدبابات برئاسة القائد العام للقوات البريطانية في مصر .

وازاء ذلك استسلم الملك لارادة اللورد كيلرن وألف الوزارة النحاس باشا الذي اجرى في آذار (مارس) من ذلك العام الانتخابات التي نال فيها الوفد ٢٢٣ مقعداً من مقاعد مجلس النواب .

ولمدة سنتين تلتا حلت مشكلة الحكم في مصر ذلك لأن الوفد كان لا يزال يتمتع بتأييد كبير ولأنـــه كان يستطيع ان يشل المعارضة بالتهديد والمعارضة وتسليط الادارة الحكومية عليها كما فعل مع جماعة الاخوان المسلمين وهكذا فقد اصبح اللورد كيلرن والنحاس باشا هما اللذان يحكمان مصر فعلياً .

لقد سدد الوفد بأمانة دينه الى السفير البريطاني . فعندما وصلت القوات المحورية الى العلمين التي تبعد ٦٠ ميـلاً عن الاسكندرية ضرب النحاس باشا القدوة في هدوء الاعصاب والحزم للجمهور المصري والاجنبي المذعور اذ والى تأييده لقضية الحلفاء بشكل عملي عندما اعتقل عدداً كبيراً من افراد الطابور الخامس، واغلق نادي السيارات الملكي الذي كان قد اصبح عش انصار المحور. وعلى كل فان امر النفوذ المحوري لم يطل في مصر اذ لم يأت عام ١٩٤٣ حتى كانت القارة الافريقية قد خلت من القوات المحورية .

الا ان انعدام الخطر قد ولد مصاعب جديدة، اذ بينما ظلت الحامية البريطانية الكبرى في مصر عنصراً هاماً في الستراتيجية الحليفة ، فان وجود عشرات الالوف من الجنود البريطانيين وجنود الكومنولث في مصر قد احيا من جديد شعور المصريين بأن بلادهم محتلة وهو الشعور الذي كانت قد حجبته طويلاً اخطار الحرب ، وفي غمرة هذا الشعور نسي النـاس المعاهدة المصرية — البريطانيـة ومنافعها، وخاصة ان القوة التي ظلت مرابطة في مصر كانت ضخمة ، كما ان

مسلكها لم يكن يراعي دائماً مشاعر المصريين الحساسة . والواقع ان القوات البريطانية والحليفة قد أساءت السلوك وزادت في شططها نظراً لأن اسوأ العناصر في مصر كانت هي التي احاطت بها. حتى ان كثيرين من الجنود قد كونوا فكرة ثابتة هي ان جميع المصريين هم من اللصوص والشحاذين .

ولكن الامر الواقع هو ان المجتمع المصري اخذ يعتمل بزخم أكيد من المشاعر القومية ، ذلك ان طبقة الموظفين الرسمية لم تنهج بشكل اعمى منهج الحكومة ، ولأن الاخوان المسلمين كانوا قد اجتذبوا شطراً هاماً من الموظفين الى صفوفهم . وفي الوقت نفسه حافظت على سلامتها تلك الغريزة الفطرية المصرية التي تنزع الى الحد من سلطة الاجانب ونفوذهم ،فحتى حكومة النحاس باشا التي امدت الجيش البريطاني بأقصى المساعدة ايام العلمين العصيبة استصدرت من البرلمان ، في وجه احتجاجات شديدة من جميع الجاليات الاجنبية في مصر ، قانوناً يلزم بجعل اللغة العربية لغة المحاسبات التجارية ولغة جميع المراسلات الرسمية . وكانت الجاليات الاجنبية لم تفعل شيئاً من اجل استرضاء المصريين والتوافق معهم إذان اندلاع الحرب العالمية الثانية بعد قليل من توقيع معاهدة ١٩٣٦ مشفوعاً بالسيطرة التي كان اللورد كيلرن يزاولها في مصر قد حالا دون هذه الجاليات ودون ان تدرك بأن مركزها في مصر قد تغير فعلاً تغيراً جذرياً .

فمثلاً احتجت غرفة التجارة البريطانية لدى الحكومة المصرية على نمو النزعات القومية في مصر ، مستشهدة بقانون التعامل الاجباري باللغة العربية وبالمصاعب الجديدة التي يلقاها الراغبون في زيارة مصر من اجل الحصول على تأشيرات السفر ، ولم تنس غرفة التجارة البريطانية ان تحذر الحكومة المصرية من انه قد يصبح من الضروري ان تتدخل الحكومة البريطانية اذا اصرت الحكومة المصرية على محاباة الصناعات الوطنية كشركات بنك مصر الذي يرفض توظيف الاموال الاجنبية في شركاته .

بل ان صحيفة « الاجبشيان غازيت » البريطانية الصادرة في مصر دعت المصريين الى التخلي عن اثارة المشاعر الوطنية كوسيلة لاكتساب اصوات الناخبين.

لقد كان البريطانيون قد تخلوا بموجب معاهدة ١٩٣٦ عن سلطة التدخل في الشؤون المصرية زمن السلم الى الحد الذي تستطيع ان تطبقه دولة صديقة قوية من دولة صديقة اضعف منها . الا ان البريطانيين وغيرهم من الاجانب في مصر ظلوا يتصرفون، يجاريهم في ذلك الشطر الاعظم من الصحافة البريطانية، تصرف الذين لا يزالون يعتبرون مصر دولة مستعبدة تستطيع بريطانيا ان تكون ذات الكلمة العليا في شؤونها ..

على ان هذا التغاضي من الجاليات الاجنبية عن التغير الذي حدث في العلاقات بين مصر وبريطانيا كان مزعجاً مثيراً لاعصاب المصريين صغاراً وكباراً من الفراش الى الباشا .

كانت الاكثرية العظمى من المصريين تعتقد اعتقاداً جازماً بأن على بريطانيا ان تقابل الخدمات التي ادتها لها مصر زمن الحرب بالجلاء التام عن مصر وبالموافقة على وحدة مصر مع السودان ، وعلى هذا فان الخطباء الذين تعاقبوا على الكلام في البرلمان المصري اثناء مناقشة خطاب العرش في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ اصروا باسم جميع الاحزاب التي يمثلونها بأن على الحكومة المصرية حالما تنتهي الحرب ان تطلب حقها في اجلاء القوات البريطانية عن بلادها وفي توحيد مصر مع السودان. ولم يستطع النحاس باشا الذي كان يحكم مصر حينذاك الا الاقتصار في رده على طمأنة الخطباء الى حسن نية الساسة البريطانيين حيال مصر ، ذلك لان زعيم الوفد كان قد قدم بذاته المطالب ذاتها الى السفير البريطاني في الشهور الاولى من الحرب عندما كان زعيم المعارضة .

والواقع ان المسرح كان قد تهيأ بعد زوال الخطر المحوري لجولة ثانية من اجل المطالبة بتحقيق الاماني القومية المصرية رغم انه لم يمض على المعاهدة المقرر ان تسري عشرين عاماً سوى سبعة سنوات .

ما لبثت سمعة الحكومة الوفدية ان اخذت تتدهور بمرور الزمن عليها وهي في الحكم ، وازداد تدهور سمعتها. فلقد امضت هذه المرة في الحكم اكثر مما امضته قبلا اية وزارة الفها الوفديون ولذا فقد تكشفت للانظار بوضوح موهبتها كحكومة

مليئة بالفساد الحكومي وتكشفت كذلك عن افتقارها الى موهبة الادارة الكفوءة القادرة.. لقد بدأت هذه الوزارة الوفدية عهدها بداية طيبة فقد ازالت شبح المجاعة الذي كان يهدد البلاد عندما استلمت الحكم، وان كان اكثر الفضل في ذلك يرجع الى تدابير المركز العام لتموين الشرق الاوسط الذي بدأ اعماله في عام ١٩٤٢ .

لقد ادت نزعات النحاس باشا الاستبدادية مشفوعة بزيادة نفوذ قرينته واصهاره الى خلاف مع مكرم عبيد باشا وزير المالية الوفدي القبطي الطموح ، وانتهى الخلاف اولاً الى اقالة مكرم باشا من الوزارة ثم الى طرده من الحزب مع ١٥ نائباً وفدياً و ٤ من اعضاء مجلس الشيوخ الوفديين . والمعلوم ان مكرم باشا ظل سكرتيراً عاماً للحزب مدة ١٥ عاماً فانهت اقالته عملية اخراج الرعيل الوفدي الاول الذي ورثه النحاس باشا من سعد زغلول .

ووضع مكرم عبيد «الكتاب الاسود» الذي يورد فيه الادلة على فساد البارزين من الوفديين وخاصة آل الوكيل اصهار النحاس ، وبعث بنسخة من الكتاب الى الملك فاروق وغيره ثم عمد الى توزيعه على الناس .

وكان هناك بعض الحقيقة في الدعوى التي طلع بها مكرم في ذلك الكتاب ، ولقد اراد الملك ان يقيل النحاس باشا على اساس اتهامات مكرم لولا ان اللورد كيلرن قد تدخل لمنعه من ذلك، هذا على الرغم من ان قادة الجيش البريطاني لم يقروا هذا التدخل من كيلرن [١] .

على ان الملك فاروق الذي كان عداؤه الشديد القديم للنحاس باشا قد تعزز بالانذار الذي وجهه اليه اللورد كيلرن لتولية النحاس باشا الحكم ، كان مصمماً على التخلص من الحكومة الوفدية، ووجد في ذلك حليفاً قوياً هو الشيخ مصطفى المراغي شيخ الجامع الازهر الذي علم تلاميذه السريعي الهياج على استفظاع الاهانات التي اوقعها الوفد بالملك .

---

(١) راجع مجموعة وثائق (بريطانيا العظمى ومصر ١٩١٤—١٩٥١) نشر الجمعية الملكية البريطانية للشؤون الدولية .

وكان النحاس باشا في وضع اضطر معه الى ان يشتط في استخـدام سلطانه كحاكم عسكري لكبت الانتقادات المتصاعدة من كل مكان، حتى انه اعتقل مكرم عبيد بالذات عام ١٩٤٤ بدعوى انه استمر يوزع منشورات من شأنها ان تهـدد السلامة العامة . ثم ما لبث مركز الوفد ان ازداد تقوضاً بانتشار وباء المـلاريا الذي استعصى في الصعيد من عام ١٩٤٢ الى عام ١٩٤٤ وقضى على قرى باسرها . وكان السبب في فظاعة تأثير وباء الملاريا يرجع الى سوء التغذية الناجم عن الفساد ومن التلاعب في توزيـع مخصصات التموين .

ومرة اخرى منع اللورد كيلرن الملك فاروق من اقالة النحاس باشا، ولكن الملك استطاع اخيراً ان يقيل النحاس باشا في ٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٤ عندما غاب السفير البريطاني في اجازة له بافريقيا الجنوبية .

واختار فاروق لرئاسة الوزارة خلفاً للنحاس احمد ماهر الذي لم تعد رغبته في جر مصر الى الحرب موضع الاهمية لدى الملك . وقد شكل احمد ماهر وزارة ائتلافية من الاحرار ومن حزبه (الحزب السعدي) ومن حزب مكرم (حزب الكتلة الوفدية) ومن حافظ رمضان زعيم الحزب الوطني الصغير العدد، واطلق سراح مكرم عبيد من الاعتقال ليجعله وزيراً للمال في وزارته .

كان اللورد كيلرن مدفوعاً بمقتضيات الحرب قد حطم توازن القوى المثلث الاضلاع (الجانب البريطاني — القصر — الوفد) الذي كانت الحياة السياسية في مصر تتطور وتدور ضمن نطاقه ، فخلق عداوة جديدة بين بريطانيا والملك، ولم يكن ذلك بفعل التدابير السياسية التي فرضها عليـه انما كذلك بخشونة مسلكه في معاملته . وقد كان فاروق ، مثل عباس حلمي قبل اربعين عاماً ، قد وجد وجداً شديداً على ما مس كبرياءه من اهانات .

ومن جهة ثانية فان كيلرن قد وسع الشقة بين الملك فاروق والشعب، فـكما فقد الوطنيون قبل اربعين عاماً ثقتهم بعباس حلمي حينما اعتذر عن اهانته التي وجهها الى جيش الاحتلال البريطاني، كذلك استهول الوطنيون ان يقبل المـلك فاروق بالاهانة الفظيعـــة التي وجهها البريطانيون الى مصر يوم ٤ شباط

(فبراير) ١٩٤٢ .

ومن جهة ثالثة فان اللورد كيلرن قد تسبب في تقويض سمعة الوفد الذي اتهم بأنه جاء الى الحكم بجراب قوات الاحتلال البريطانية ففقد بذلك الجناح الوطني المناضل في حركته

اما ذلك الجناح فقد انزلق الى شراك جمعية الاخوان المسلمين وغيرها من الجماعات المتطرفة الصغيرة والى الحركة السرية في الجيش .

واخيراً فان اللورد كيلرن قد جعل من المؤكد بصورة قاطعة ان الوفد سيتجه وهو خارج الحكم اتجاهاً يغالي به في التطرف من اجل القضاء على تهمة كون البريطانيين قد اشتروه .

ولقد وضح ذلك حالما انتقل الوفد من الحكم الى المعارضة، ذلك لان النحاس باشا اطلق عنان حملة عنيفة من الدعاية الصاخبة ضد البريطانيين. اما الملك الذي لا بد انه كان يتمتع برؤية النحاس يشد ذيل الاسد البريطاني فانه لم يفعل شيئاً لوقف تلك الحملة انما افسح المجال للنحاس باشا كيما يذهب في تطرفه الى ما شاء .

وبديهي ان هذه الاوضاع قد جعلت عودة العلاقات المصرية البريطانية الى مجاريها الطبيعية التي كانت تسير عبرها في فترة ما قبل الحرب، امراً مستحيلاً .

بل لعله ما كان ممكناً عودة تلك العلاقات الى مجاريها الطبيعية اطلاقاً، فالحركة المنظمة للثورة على الزعامة السياسية البالية وعلى الملك كانت عندما انتهت الحرب قد تقدمت شوطاً بعيداً في جمعية الاخوان المسلمين وفي تنظيمات الجيش السرية فاصبح نفوذ هاتين القوتين السريتين (قوة الاخوان المسلمين الثورية وقوة ضباط الجيش الثورية) كبيراً اما الذين تآمروا للاتصال بالالمان عندما كانوا على ابواب مصر فقد سمح لهم بالهرب من سجونهم بواسطة الحكومة التي تلت حكومة الوفد وليس بواسطة النحاس باشا .

لقد كان احمد ماهر باشا اول ضحايا الحركة القومية المتطرفة التي نمت في مصر خلال الحرب ، وكان ماهر مهتماً منذ اندلاع الحرب بتأمين الاسباب التي تضمن اشتراك مصر في مؤتمر الصلح وبحيث لا تستبعد منه كما حدث في مؤتمر الصلح

بفرساي بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى .

ولما كان مؤتمر الاقطاب الثلاثة (روزفلت – تشرشل – ستالين) قد قرر بأنه لن يحق الا للدول التي تعلن الحرب على المحور قبل اول آذار (مارس) ١٩٤٥ الاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو، ولن يحق الا لهذه الدول ان تصبح من الاعضاء المؤسسين للامم المتحدة، فان احمد ماهر اخذ والحالة هذه يعد العدة ليجعل حكومته تعلن الحرب على المحور[1] . اما الوفد الذي لم يكن مهتماً وهو في صف المعارضة الا بأمر عودته الى الحكم فانه اقتصر على القول انه لا يمكن اعلان الحرب على المحور الا بموافقة الشعب المصري باسره، وبالاختصار فان الوفد طالب من اجل ذلك باجراء انتخابات جديدة يعود على اساسها الى الحكم . وفي هذا اشاع الوفد مؤيداً بالعناصر البالغة التطرف اشاعات تفيد بان اعلان الحرب يتطلب من مصر ان ترسل جيشاً من العمال الى الشرق الاقصى ليعيد الى الاذهان ذكرى بغيضة لدى الشعب المصري هي ذكرى فيالق العمل التي جندتها السلطات البريطانية قسراً وارسلتها الى سيناء وفلسطين في الحرب العالمية الاولى.

الا ان احمد ماهر استطاع ان ينفي هذه الاشاعات باذن من السفير البريطاني ثم توجه الى البرلمان وقدم اليه مشروع قانون باعلان الحرب على المحور ولكنه سقط يتخبط بدمه برصاصة من يد مغتالة عن قرب، بينما كان يغادر قاعة مجلس النواب الى مجلس الشيوخ، ليقدم للشيوخ مشروع قانون باعلان الحرب.. ومع ان احمد ماهر قد قتل فان مصر قد اعلنت الحرب على المحور .

لقد قيل ان قاتل احمد ماهر ينتمي الى جمعية صغيرة من الارهابيين تدعى جمعية مصر الفتاة الا ان النقراشي باشا صديق احمد ماهر الحميم والرجل الذي

---

(١) مع ان مصر كانت احياناً موضع التندر لدخولها الحرب متأخرة فانها قد اكتسبت حقوقاً اصيلة رأت الحكومة البريطانية انها تستطيع الادعاء بها بالاستناد الى اعلانها الحرب على المحور . ذلك انه على الرغم من الشكوك التي كانت تساور المصريين حيال بعض وجوه الحرب وحيال نتيجتها فانهم وفوا بامانة بالتزاماتهم المترتبة عليهم بموجب المعاهدة وذلك في احلك ساعات بريطانيا فلم تقع اية حادثة تخريب استهدفت الحشود الحليفة المعدة لمعركة العلمين .

خلفه في رئاسة الوزارة بعد وفاته،ظل حتى آخر لحظة من حياته يعتقد إن جمعية الاخوان المسلمين هي وراء اغتيال ماهر ، وانسياقاً مع هذا الاعتقاد اعتقل الشيخ حسن البنا وكثيرين من اتباعه وقدموا للمحاكمة فاطلق سراحهم لعدم توفر الادلة . ولكن مع ذلك قد يكون اغتيال احمد ماهر الحادث الاول من الكثير من حوادث الاغتيال التي قام بها الجناح الارهابي من جمعية الاخوان المسلمين التي كان من مميزاتها البارزة انها استطاعت التسلل الى كل حركة حزبية وسياسية بما فيها الوفد وحركة الضباط السرية في الجيش .

لقد كان اغتيال احمد ماهر حادثاً هاماً لانه كان بمثابة بداية حملة استهدفت «الخونة» المصريين. فلقد استهدفت ثورة ١٩١٩ البريطانيين اما ثورة ١٩٤٥ التي ابتدأت هذه البداية المثيرة في بهو البرلمان فقد استهدفت تلك العناصر المصرية التي اعتبرت بأنها مسؤولة عن عبودية بلادها .

الفصل الثالث عشر

كانت « المصر » التي خرجت من الحرب العالميـــة الثانية مصراً تفتقر الى اناس يستطيعون قيادتها . فلم تكن فيها شخصية مماثلة لشخصية زغلول كما كان في عام ١٩٢٠ وما بعده،ولم يكن فيها ذلك الكيد الحذر الذي صبغ به الملك فؤاد الحياة السياسية في عام ١٩٣٠ وما بعده .

لقد كان الوفد لا يزال يتمتع بالتأييد الشعبي الذي تولد من ذلك الوله الشعبي بزغلول مما جعله اكثر شعبية من بقية الاحزاب،ولكن قوته كانت في الواقع تكمن في الجهاز السياسي الذي اقامه في جميع انحاء مصر. فقد كان هذا الجهاز يضمن له الفوز في كل انتخابات تجري بصورة نزيهة ولكن ذلك لا يعني ان الوفد كان يمد البلاد المصرية بالزعامة السياسية التي تحتاجها ، بل على العكس اذ ان الحزب قد سلب سلطته الادبية نتيجة الصراع على السلطة ضمن صفوفـه بشكل ادى الى انسحاب الكثير من اعضائه البارزين منه ونتيجة نزعة النحاس باشا الاستبدادية وفساد بطانته ومتاجرتها بالنفوذ .

لقد كان حزب الوفد من الناحية الاجتماعية رجعياً كأي حكومة كان يمكن تأليفها، وكان في العادة اقل اهلية وكفاءة وهو في الحكم منه وهو في المعارضة . وفي هذا يقول خصومه السياسيون ان الوفد غالباً ما كان يطرد من الحكم قبل ان تظهر جلية للعيان مثالبه كحزب سياسي . وهكذا فقد استطاع الوفـد ان يدعي دائماً بان سقوط حكوماته يرجع الى مكائـد السفارة البريطانيـــة او مكائد الملك .

وكانت سياسته وهو خارج الحكم سياسة التسليم المجرد باكثر تيارات الرأي العام الوطني تطرفاً وسياسة المعارضة الدائمة للقصر وقدخدمته هاتان السياستان في الصراع على الحكم، ذلك لان الرغبة في تحقيق الجلاء البريطاني الكامل عن مصر كانت مستأصلة الجذور في اذهان الرأي العام ولان الملك كان قد بدأ يهدر بسرعة ذلك الوله الشعبي الذي احاط به عندما ارتقى العرش .

كان الملك قد جمع حوله في القصر جماعتين: الاولى اجنبية باكثريتها وفاسدة، والثانية من عناصر مصرية تؤمن ايماناً صادقاً بحاجة مصر الى نظام ملكي، فكانت تسعى الى توجيه الملك الى انتهاج سياسات من شأنها دعم ذلك النظام .

ولكن هذه الجماعة المؤلفة من شخصيات مثل مرتضى المراغي نجل شيخ الازهر وعبد الفتاح عمرو سفير مصر السابق في لندن وحسن يوسف نائب رئيس الديوان الملكي ، قد ضاعت في مكائد القصر واصبحت كمية مهملة وبالتالي اخذت تشارك الجماعات الاخرى في مصر اعتقادها بان الملك فاروق يخرب البلاد .

كان الدستور المصري يتطلب ملكاً داهياً دؤوباً يساعده ديوان ملكي، اذ لم يكن هناك غير الملك من يستطيع ان يكون عامل التوازن في الصراع الحزبي على الحكم . الا ان الملك فاروق لم يستطع ان يمسك بقبض الميزان، ذلك ان كرهه للانكليز (ما لبث هذا الكره ان خف قليلاً بفضل لباقة السير رونالد كامبل السفير البريطاني الذي خلف اللورد كيلرن) وكرهه للوفد وحبه للمتعة ورفقة الفاسدين والاشرار قد جعلت سلوكه متقلباً زئبقياً . ومع ذلك فقد اعتمد معظم الزعماء السياسيين غير الوفديين على الملك من اجل ان ينالوا فرصة حكم البلاد نظراً لعدم استطاعة احزابهم كسب اية انتخابات نيابية . ولعل المشكلة الاساسية انه كان في فاروق ما يكفي من الذكاء لجعله يائساً من الحياة السياسية المصرية بالاضافة الى انه ربما كان يفتقر الى العنفوان الفكري والاخلاقي الخليقين بان يجعلاه مهتماً باصلاح تلك الحياة . وهكذا كان الساسة المصريون مضطرين من اجل ان يصلوا الى الحكم الى ان يكونوا مداهنين منافقين يعملون على استرضاء نزوات ملك شاب غير وقور كان يجد غالباً لذة في اذلالهم .

لقد تغيرت كثيراً الدعائم الخلفية الشعبية لهذا الوضع التعيس عما كانت عليه في العقد الثالث من هذا القرن. فقد كانت اكثرية المصريين ، شأنها شأن الاكثرية في معظم الاقطار ، منشغلة بمشاكل حياتها اليومية التي اصبحت اكثر ارهاقاً ، سواء في المدينة ام في القرية . فلقد انتشرت البطالة التي نجمت عن انقاص عدد القوات العسكرية البريطانية التي كانت مرابطة في مصر زمن الحرب ، وكان هناك تضخم نقدي ناجم عن الحرب .

اما الديناميكية القومية فلقد انتقلت في غمرة هذه الظروف من الاحزاب الى الحركات الثورية التي استطاعت في ظل الاوضاع القائمة ان تزاول نفوذاً كبيراً على الرأي العام ، وبالطبع كانت حركة الاخوان المسلمين اهم تلك الحركات فقد هيأت لنفسها زعامة طموحة وتنظيما فعالاً قوياً ، والثقة التي تستقي من كونها تتمتع بفيالق سرية من الفدائيين . وكانت جماهير المسلمين السذج تتبع المرشد الاعظم بايمان يحرك القلوب بينما كانت النخبة من المتعصبين تؤدي في ظلمات الغرف السرية للحركة قسما يبعث الرهبة اذ تنضم الى الفيالق المسلحة .

ولا بد ان الشيخ حسن البنا كان يفكر منذ الايام الاولى في دعوته بتأليف هذه القوات السرية التي كانت له السيطرة الكاملة عليها ، وهكذا فقد جند افراد جيشه الاسلامي من جميع فروع الحركة واستطاع بواسطة الانتقاء النظامي الحذر ان يجعلهم يمرون على مختلف مراحل التدريب ، ومنها استظهار القرآن وتعلم استخدام البندقية والمسدس والقنبلة اليدوية ، الى ان يصبحوا في النهاية من اعضاء الخلايا السرية .

وفي الخلايا السرية كان الارهابي يقسم بالله على ان يكون حفيظاً على مبادىء الاخوان ومحارباً من اجل الدعوة الالهية وان يطيع ويحارب باقصى ما يستطيع ، وفي هذه المرحلة كان يلتزم بطاعة عمياء لرئيس خليته . اما القيادة العليا لهذه القوى الارهابية فكانت تكمن وراء هذه الخلايا وكان المرشد الاعظم بالذات على رأس تلك القيادة .

كان الشيخ حسن البنا يقترب عند نهاية الحرب من مرحلة العمل الفعال لتحقيق

اهداف دعوته . فلقد كانت الجمعية قد اصدرت جريدة يومية (الاخوان المسلمون) التي فاقت في الانتشار لفترة اية صحيفة يومية في مصر .

فلقد كانت صحيفة غنية بالقروش التي تبرع بها اعضاء الجمعية الذين بلـــغ عددهم في مطلع ١٩٤٢ اكثر من نصف مليون شخص، بينما كانت عقائد الجمعية قد تجاوزت حدود الجمعية الى أبعاد شعبية سحيقة بفضل المواعظ والدروس الدينية والمنشورات، حتى ان جمعية الاخوان المسلمين اصبحت في الجامعات المصرية اقوى من الوفد .

وعبر هذه الدعوة المنظمة للوحدة الاسلامية كانت الجمعية تبث افكارها في الحركة القومية العامة ، وهي الافكار التي يمكن ان تجمل في ان الملك غير مخلص للاسلام ، وان الحكومة هي قوادة تعمل لخدمة اغراض الاجانب والشركات الاجنبية الدنيئة ، وان النظام لا يفعل شيئاً من اجل الفقراء وان زعمـاء مصر السياسيين خائفون من الجهاد متقاعسون عنه .

اما الحركة السرية في الجيش المصري فقد كانت اضيق نطاقاً ولكنها كانت متحالفة ومرتبطة بشكل طفيف بالاخوان عن طريق بعض كبار اعضائها . كما كانت عالمة الى مدى ما يخطط الاخوان المسلمين .

ولفترة من الوقت بثت الحركة العسكرية السرية دعاية اضافية خارج الجيش والفت لنفسها بصورة تجريبية جناحاً مدنياً ، ولكن اهميتها كانت تكمن في انها حركة عسكرية وفي انها اخذت تسيطر تدريجياً على الجيش بالذات وتدفع مصر للمرة الاولى بعد ايام عرابي الى صعيد تستطيع فيه الثورة على حكامها .

وبينما كانت جمعية الاخوان المسلمين والحركة العسكرية تعدان بعناية مناهج الثورة ظل الساسة الذين كانوا معظم الوقت غير عالمين بأمر هذا النشاط السري ، يتصرفون كما لو كانت الحياة السياسية في مصر لا تزال حيـــاة قوامها تصارعهم الشخصي على استلام الحكم .

وفي تلك الغمرة ظهر كذلــــك من زمن الحرب الجناح العلماني الايسر من الحركة القومية وهو اقوى بأساً .

ترجع اصول الشيوعية النظامية في مصر الى عام ١٩٢٠ تقريباً ، ولكن الحركة الشيوعية المصرية ظلت منقسمة الى فئات متعددة متنافسة ولم تصبح قطعاً قوية عددياً .

وقد كان للشيوعية الدولية بعض الصلات بالمثقفين التقدميين الذين كان لهم تأثيرهم في نخبة مصرية صغيرة بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت لها كذلك بعض العلاقة بالحركة النقابية المصرية التي ظل كيانها ضعيفاً منذ عشرات السنين .

تألفت اول نقابة مصرية في القاهرة عام ١٩٠٢ ولم يأت عام ١٩٢٢ حتى كانت في القاهرة ٣٨ نقابة وفي الاسكندرية ٣٣ نقابة وفي مدن القناة ١٨ وفي بقية انحاء مصر ٦ نقابات كانت كلها نقابات موضع اعتراف وزارة الداخلية الا انه لم يكن لها غير ذلك من اوضاع قانونية .

ولقد حلت النقابات جميعاً عام ١٩٣١ ثم بعثت عام ١٩٣٤ لتحل من جديد عام ١٩٣٦ وان كانت قد ظلت تعمل على نطاق ضيق في الفترات التي حلت فيها .

وفي عام ١٩٤٢ اعطيت النقابات كياناً مشروعاً قانونياً الا ان قانون النقابات قد اعرب عن شكوك السلطات في جميع الحركات النقابية ذلك لانه منع النقابات من تشكيل اتحاد نقابي وطني ومنعها من النشاط السياسي واعطى البوليس الحق في حضور اجتماعاتها .

وبجانب النقابات كانت هناك حركات تقدمية ومتطرفة اخرى منها حركة مصر الفتاة المتطرفة التي كانت تدعي الاشتراكية، ومنها حركة اللجنة الوطنية للعمال والطلاب التي الفها نائب مرموق هو مصطفى موسى الذي يكاد يمكن الجزم بانه ذو صلات مع السفارة السوفياتية .

وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٤٥ اشترك وفد عن مصر في مؤتمر باريس للاتحاد العالمي لنقابات العمال الذي كان قد وقع منذ ذلك الحين تحت السيطرة الشيوعية . وفي تشرين الاول (اكتوبر) من ذلك العام الفت لجنة التحرير الوطني العمالية في ظل النفوذ الشيوعي في ضاحية شبرا الخيمة (قرب القاهرة) من عمال النسيج . لم تكن اهمية حركة الطبقة العاملة كاملة في الجماعات الشيوعية النظامية او في

الفئات شبه الشيوعية . ذلك ان النقـابات التي سجلت في دائرة العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية قد بلغت ٤٧٨ نقابة عام ١٩٤٨ ينتسب اليها ١٢٤ الف عامل.

واذا كان الشيوعيون قلة بين اولئك النقابيين فانه ليس هنالك من شك بأن كان ثمة ادراك واسع النطاق،وان كان غامضاً، للافكار الاشتراكية في المدن المصرية ذات الوعي السياسي بحيث ان الوعي العام اخذ يشعر بأن الرأسمالية والاستعمار الغربي هما العدوان الحقيقيان رغم ان امرهما لم يكن واضحاً كل الوضوح في الذهن الشعبي .ذلك ان راديكالية الحركة القومية المصرية كانت قد مضت قدماً الى الامام وانعكس انتشارها في كثير من المظاهر في كل من حركة المسلمين والحركة السرية في الجيش.

كانت العلامات الفارقة البارزة في كل هذه الحركات المتطرفة سواء راديكالية يمينية كالاخوان المسلمين او راديكالية يسارية كالفئات ذات الصبغة الشيوعية ، كانت تكمن في انها تعتبر النضال ضد الاستعمار المتمثل في وجود القوات البريطانية في مصر، كالنضال ضد الطبقة المصرية الحاكمة . فلقد كانت جمعية الاخوان المسلمين تحذر اعضاءها من الذوات والاعيان،اما الحركة السرية في الجيش فقد كان معظم افرادها من ابناء المزارعين واصحاب الحرف المنتمين الى الطبقة الوسطى انهم تقريباً نفس الناس الذين استقى منهم عرابي التأييد قبل ستين عاماً .

اما النقابات فكانت في معظمها مؤلفة من العمال سكان المدن وكانت ترغب في رفع مستوى العمال المصريين على حساب العناصر الاجنبية في المجتمع.

وفي هذا لم تكن الطبقة الحاكمة المصرية ، على الرغم من ان العنصر التركي قد تلاشى فيها منذ زمن بعيد، موضع الرضى التام من تلك الحركات ذات الطابع المصري الخالص .. فقد كان ذلك الرضى ظاهرياً ومشترطاً بوجود اشخاص غير منحدرين من صلب البشوات (كسعد زغلول والنحاس باشا) على رأسها وبشكل يعطي الشعب المصري زعامة فعالة .

ولكن عندما فقد النحاس باشا في خلال الحرب سيطرته على اذهان «الحركة المصرية» ـ يجب الاعتراف هنا بان تعبير «الحركة المصرية» هو بالضرورة تعبير

مبهم اذ يصف مزيجاً من النشاطات تماثله في الابهام والغموض ـ فان الوفد فقـد ديناميكيته وزعامته الشعبية واصبح مجرد حزب آخر يتصارع للفوز بالحكم .

لقد كانت فترة ما بعد الحرب في المقام الاول فترة صراع بين الراديكاليـين والطبقة الحاكمة، ولطالما قيل بان الساسة المصريين قد استثمروا المشكلة المصرية ـ البريطانية لاكتساب الشهرة وللفوز بالحكم. وهذا قول صحيح بشكل عام ولكنه يحجب حقيقة جوهرية ذات اهمية اعظم وهي ان القضية المصرية ـ البريطانيـة كانت النقطة الوحيدة التي استطاع الراديكاليون وحكامهم ان يلتقوا بالاتفاق على صعيدها .. كانت هذه النقطة هي صعيدهم المشترك الذين يتهـادنون عليه فاذا خرجوا من نطاقه لم يسعهم الا ان يحاربوا بعضهم بعضاً .

هرع الشيخ حسن البنا حال تبرئة ساحته (لعدم توفر الادلة) من تهمـة الاشتراك باغتيال احمد ماهر ، الى مقر النقراشي باشـا رئيس الوزراء وصديق الراحل ليقدم له تعازيه . الا ان ذلك لم يخدع النقراشي الذي فرض القيود على نشاط الاخوان المسلمين واخضع البارزين من اعضائهم لرقابة بوليسية شديدة .

على ان النقراشي سمح لهم بعقد الاجتماعات العامة حيث اعلن المرشد الاعظم لاتباعه في المؤتمر السنوي للحركة يوم ٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٥ ما يلي :

« في الوقت الذي تبلغون فيه ثلاثمائة فيلق كل منها مزود بالايمـان والمبدأ روحياً وبالعلم والثقافة عقلياً وبالخبرة والتدريب جسدياً، في ذلك الوقت اطلبوا اليّ ان القي بنفسي معكم في اعماق البحار وان اذهب معكم الى الجنان وان اضرب معكم كل باغ عنيد .. اذا فعلتم فانني باذن الله فاعل » .

وبعد ذلك ابلغهم المرشد الاعظم بأن الاخوان لا يفكرون بالثورة وانهم اوضحوا لكل حكومة مصرية بأن الثورة ستندلع اذا ظلت الاوضاع على حالها واذا لم تبادرها الحكومة بالاصلاح .

ومنذ تلك الخطبة ظل الاخوان طيلة الوقت في نزاع مستمر مع الحكم القائم في مصر .

وفي هذه الاثناء كان النقراشي يأمل في ان يخف الضغط عليه من المعارضـة

الوفدية ومن الاخوان المسلمين بواسطة تطوع الحكومة البريطانية بسحب قواتها عن القاهرة والاسكندرية . والواقع ان السير ادوارد غريغ الوزير البريطاني المقيم في الشرق الاوسط حتى (اغسطس) ١٩٤٥ كان قد أشار على الحكومة البريطانية ان تفعل ذلك ولكن نصيحته ظلت بدون طائل .

ولقد استحث مكرم عبيد وزير مالية النقراشي البريطانيين على الجلاء عن القاهرة والاسكندرية ذلك انه اعلن اثناء تقديمه الميزانية المصرية الى البرلمان في تموز (يوليو) ١٩٤٥ بأنــه لن يصار الى ادراج اية اعتمادات في الموازنة لبناء الثكنات للقوات البريطانية في منطقة القناة ، وكان هذا القول يتحدى المعاهدة التي تشترط من اجل جلاء القوات البريطانية عن المدن المصرية الى منطقة القناة ان تقوم الحكومة المصرية قبلاً بجعل منطقة القناة صالحة لاقامة تلك القوات .

وفي ذلك الشهر بالذات قدم الوفد الى السفير البريطاني مذكرة تتضمن كامل المطالب القومية ومنها : الجلاء ووحدة وادي النيل تحت التاج المصري، فاضطر النقراشي باشا الى ان يؤيد هـــذه المذكرة باعتبارها تعبر عن السياسة المصرية الرسمية، واضطر بضغط من زملائه الوزراء وخاصة من مكرم عبيد ان يقدم في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٥ مذكرة الى الحكومة البريطانية يطالب فيها بفتح مفاوضات جديدة في موعد قريب في لندن من اجل تعديل معاهدة ١٩٣٦.

الا ان الحكومة البريطانية التي كانت مشغولة البال حينئذ بالحكومة الشيوعية التي اقامها السوفيات في ولاية اذربيجان الايرانية لم تكن في حالة نفسية تبيح لها البحث فيما يضعف مركزها في الشرق الاوسط فاستمهلت خمسة اسابيع للرد على مذكرة النقراشي ، ثم ما لبثت ان اعربت عن رأيها القائل ان الحرب العالمية الثانية قد برهنت على سلامة ووجاهة المبادىء الاساسية التي تقوم عليها معاهدة ١٩٣٦ ، ففسر هذا الرد في مصر بأنه يعني ان ليس في نية بريطانيا التخلي عن المعاهدة. وكان ذلك تفسيراً صحيحاً، ولكنه اطلق موجة جديدة من الاضطرابات بدأت بمظاهرة قام بها ١٥٠٠ طالب اثناء اعادة افتتاح جامعـة فؤاد الاول في القاهرة يوم ٩ شباط (فبراير) ١٩٤٦ وتلتها مظاهرات واضطرابات طلابية

وعمالية في الاسكندرية وغيرها من المدن ادت الى وفاة عدد من الناس .

وقيل ان السفير البريطاني قد ابلغ الملك فاروق اثر ذلك بأن الحكومة البريطانية غير مرتاحة الى قدرة النقراشي باشا على حفظ الامن والنظام، فاستقال النقراشي واستبدل برجل الحزم والعزم ايام ١٩٣٠ — ١٩٣٤ اسماعيل صدقي باشا الذي بلغ الواحدة والسبعين والذي كان قد اصبح في حالة صحية سيئة . ولم تمض عليه ايام معدودات في رئاسة الوزارة حتى دعت اللجنة الوطنية للعمال والطلاب الى اضراب عام .

ورغم ان اللجنة اعلنت ان الاضراب سيكون سلمياً فقد تعرضت الممتلكات والبيوت في القاهرة الى السلب والنهب اثناء المظاهرات . وبعد اسبوعين اثناء المظاهرات التي نظمت يوم ٤ آذار (مارس) بمناسبة ذكرى شهداء النضال الوطني احرقت الجماهير مخفراً عسكرياً وقتلت رجماً اثنين من جنوده، واستمرت الاضطرابات وتعرض فيها الجنود والمدنيون البريطانيون الى اعتداءات الجماهير وهجماتهم .

ولا ريب ان جميع الحركات السياسية المصرية يمينية ويسارية وبما فيها الوفد ، قد اشتركت في تلك الهجمات التي استهدفت البريطانيين وفي تلك الاضطرابات التي عمت البلاد المصرية، ولكن التحريض على تلك الحملات جاء قطعاً من الحركات الراديكالية مثل الاخوان المسلمين ولجنة العمال التي يديرها النائب مصطفى موسى .

وفي هذا تجدر الاشارة الى عنصر هام وهو ان السفارة الروسية قد ربطت نفسها لاول مرة بالنضال الداخلي المصري اذ اعربت عن عطفها على اللجنة الوطنية للطلاب والعمال .

وهنا اخذ الانتهازيون من زعماء الوفد يتقربون تقرباً شديداً من حركة الجناح الايسر بينما كانت الصحف الوفدية قد بدأت منذ اشهر تتخذ موقفاً ودياً حيال الاتحاد السوفياتي الذي نسبت اليه الفضل في دخول مصر عضوية مجلس الامن .

وفي هذه الظروف اخذت الصحف الوفدية تهدد كذلك بتحول مصر نحو روسيا اذا لم تسلم بريطانيا بطلب الجلاء ووحدة وادي النيل .

والواقع ان جميع الساسة البارزين اخـذوا يتحسسون تحسساً كاملا بالضغط الراديكالي الذي كان ينمو ويتصاعد من تحتهم ، والى هذا التحسس يمكن ان نرجع الى حد ما مسؤولية الموقف المتطرف الذي تبنـاه مكرم عبيد الذي كان خليقاً لولا ذلك الضغط بان يميل الى التعايش الودي مع البريطانيين .

على ان موقف فاروق بالذات كان المثال الصارخ الابرز على التحسس بالضغط الراديكالي والتفاعل معه ، فعندما تقلد صدقي باشا رئاسة الوزارة من اجل قمـع مثيري الاضطرابات بعث الملك فاروق برسالة الى رئيس الوزراء الجديد وصف فيه الرغبة الشعبية بالتظاهر بانهـا «تعبير سليم عن طموح الشعب في ان يحقق مطالبه العادلة» . وهنا يجب الاقرار بان الملك والساسة على حد سواء كانوا يعيشون ويعملون في ظل خطر الاغتيال . ففي كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦ اغتيل بسبب موالاته لبريطانيا امين عثمان باشا الذي كانت بريطانيا قد منحته رتبة فارس جزاء خدماته زمن الحرب والذي كان صديقاً مقرباً للنحاس باشا .

وعلى الرغم من تلك الاوضاع العسيرة الخطـيرة وافق اسماعيل صدقي على استئناف المفاوضات مع بريطانيا . وحاول ان يؤلف جبهة وطنية لمفـاوضة الانكليز ولكنه استبعد حزب الوفد عنها عندما طالب كما فعل عام ١٩٣٦ بأن تكون اغلبية اعضاء الوفد المفاوض من حزب الوفد وان تكون الرئاسة للنحاس .

لقد هدأ اسماعيل صدقي باشا بعض مخاوف الساسة المصريين باعتقال زعمـاء حزب مصر الفتاة المتطرف وباغلاق ثلاث صحف كانت من اكثر الصحف الموالية للوفد صخباً وشيوعاً ، ثم ألف وفد المفاوضات من شخصيات بارزة تمثل جميـع الاحزاب والجماعات المستقلة باستثناء حزب الوفد طبعاً .

اقترحت الحكومة البريطانية على وفد المفاوضة المصري ان يتم الجلاء على مراحل على ان يتم التفاوض على مواعيد هذه المراحل مع المقترحات المصريـة المتعلقة بتدابير المساعدة المتبادلة بين مصر وبريطانيا زمن الحرب او عندما يكون خطر الحرب وشيكا .

ولما هبت جميع الصحف المصرية باستثناء الصحيفة الناطقة بلسان الحزب

السعدي تعارض الاقتراح البريطاني . ولما وجد صدقي باشا حتى بعض أعضاء وفده يرفضون الاقتراح ، استقال من رئاسة الوزارة . وما لبث ان كلف يوم ٢ تشرين الاول (اكتوبر) من جديد بتأليف الوزارة بعد ان مضت اربعة ايام فقط على استقالته . وذلك نظراً لان أحداً ما لم يقبل بتأليف الوزارة او لم يستطع تأليفها .

وفي هذه المرة ذهب صدقي باشا الى لندن يرافقه فقط وزير خارجيته ابراهيم عبد الهادي باشا ، وبعد خمس جلسات وقعا بالاحرف الاولى مشروع معاهدة جديدة عرفت باسم اتفاق « بيفن صدقي . »

وقد وافقت بريطانيا في هذه المعاهدة على سحب جميع القوات البريطانية من القاهرة والاسكندرية وبقية مدن الدلتا في موعد لا يتعدى ٣١ آذار (مارس) ١٩٤٧ . على ان يتم الجلاء التام عن مصر قبل ايلول (سبتمبر) ١٩٤٩ . واتفق الجانبان في مشروع المعاهدة على ان تتعاون الحكومتان في حالة تعرض مصر للهجوم او في حالة دخول بريطانيا لحرب نتيجة هجوم تتعرض له اقطار مجاورة لمصر ، واتفقا على تأليف مجلس دفاع مشترك من اجل تأمين التعاون الدفاعي وتنسيق التدابير الدفاعية المصرية ـ البريطانية .

وكانت قضية السودان اعسر القضايا التي تناولتها المفاوضات ، ومن اجلها صيغ بند خاص بعبارات حذرة جاء فيه ان السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان ضمن نطاق الوحدة بين السودان ومصر تحت التاج الملكي ستستهدف جوهرياً تأمين مصلحة السودانيين ورخائهم وتنمية مصالحهم وإعدادهم اعداداً فعالاً للحكم الذاتي ، وبالتالي لحق اختيار وضع السودان في المستقبل . وحتى يستطيع الطرفان الساميان المتعاقدان بالرضاء المشترك التام التوصل الى تحقيق الهدف الاخير بعد استشارة السودانيين فان اتفاق ١٨٩٩ (اتفاق الحكم الثنائي) سيظل ساري المفعول . .

على هذا البند تحطم اتفاق بيفن ـ صدقي الذي فاق كل ما استطاعت مصر ان تحققه بالتفاوض مع بريطانيا . ولقد ذكر ان صدقي باشا قد قال عند عودته

الى القاهرة بأنه قد تقرر نهائياً تحقيق وحـــدة مصر مع السودان تحت التاج المصري . الا ان هـذا التصريح سبب في السودان بعض الاضطرابات و القلاقل التي بالغت الادارة البريطانية هناك في وصفها في تقاريرها الى حكومة لندن ، ثم وضح من تبادل المذكرات والتصريحات الرسمية بين القاهرة ولندن اثر ذلك بأن بريطانيا لم تنو قطعاً ان يعني البند المطاط المتعلق بالسودان ان لمصر حق السيادة على السودان .

ونتيجة لوضوح ذلك، استقال صدقي باشا فخلفه في رئاسةالوزارة محمود فهمي النقراشي باشا .

كان صدقي باشا قد بذل خير جهده كيا يخوض معركته السياسية على جبهتين في آن واحد : معركة التفاوض مع البريطانيين ومعركة مكافحة ما دعته صحيفة « الدايلي ووركر » اللندنية باسم « الجبهة المقاتلة » في مصر .

لقد حمّل صدقي باشا بذاته التحريضات الشيوعية بعض مسؤولية فشله ، فقد تميزت فترة المفاوضات باضطرابات من هذا النوع او ذاك. وكانت الاحوال مؤاتية للمخلين بالأمن ذلك لأن اثر انسحاب القوات البريطانية اخذ يتمخض عن ذيول خطيرة ماثلة في ازدياد البطالة . فقد بلغ عدد المتعطلين عن العمل حينذاك زهاء ربع مليون بالاضافة الى عدد اكبر من الذين يشتغلون جزئيـــاً . هذا بينما كان الاخوان المسلمون يحملون على صدقي باشـــا ويدعون الى قطع كل العلاقات مع بريطانيا والى بدء الجهاد. اما مجلس العمال المؤلف من ضمن اللجنة العمالية للتحرر الوطني التي تستهدي الشيوعيين في منهجها ، فقد دعا موظفي الحكومة وعمالها والاساتذة الرسميين الى الاضراب. بينما تـكاتف حزبا الوفد والكتلة مع العناصر المتطرفة اذ ايد زعماؤهما « الجبهة المقاتلة » في محاولاتهم اكتساب الحكم . ولكن زمام هؤلاء الزعماء كان في الواقع بيد المتطرفين، ولقد اشتركوا مع المتطرفين في الدعوة الى الاضرابات كذلك .

ورد صدقي على ذلك بأن دفع البوليس الى مهاجمة مراكز حزبي الوفد و الكتلة، وفي ٩ تموز (يوليو) فرض على مصر قانوناً ينص على ايقاع عقوبات شديدة على

الموظفين الذين اضربوا عن العمل ، وشفع صدقي باشا هذا التدبير بحل ١١ منظمة شبه شيوعية منها منظمات المثقفين اليسارية ؛ واعتقل زهاء ٢٢٠ شخصاً فانحسر خطر الاضراب العام. بينما رفعت الصحف الشيوعية في العالم اجمع عقيرتها بالاحتجاج على الاضطهاد الذي يجابهه شعب مصر .

واثر تلك التدابير بقي على صدقي باشا ان يعالج الاخوان المسلمين وقد فعل. ففي تشرين الاول (اكتوبر) عندما كان الشيخ حسن البنا وبعض بطانته يؤدون فريضة الحج في مكة اعتقل صدقي باشا عدداً من زعماء الاخوان ومنهم الامين العام للجمعية وصادر صحفهم وفتش بيوتهم ورحّل الاعضاء غير المصريين عن مصر . وصرف من الخدمة الموظفين المنتمين الى الاخوان المسلمين وتوعد الاخوان المسلمين بمعاملة اسوأ اذا لم يعتدلوا في لهجتهم وسلوكهم . وبالاختصار فان صدقي باشا هاجم كل العناصر في الحركات المتطرفة باستثناء عناصر الحركة السرية في الجيش فقد كانت اوجه نشاطها غير معروفة لدى الحكومة .

ومع ان صدقي باشا كان قد مهد المسرح لحكومة النقراشي فان هذه الحكومة المؤلفة من الاحرار والسعديين لم تستطع التفاوض، ذلك ان اتفاق صدقي — بيفن كان ، على الرغم من المهارة السياسية في صياغته ، قد ابعد مشكلة السودان اكثر من اي زمن مضى عن متناول الحل والتسوية ، اذ ركز الاهتمام على القضية السودانية وعلى حل ألغاز العبارات المطاطة الواردة في بند الاتفاق المتعلق بالسودان .

بدأ النقراشي عهده الجديد في رئاسة الوزارة ببيان اوضح فيه بأنه حينما تحدث عن وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري فانه كان يعني ان تكون الوحدة دائمة .

لقد كانت المشكلة السودانية ولا ريب مشكلة حيوية حية في الذهن المصري، وانه لمن اساءة عرض القضية الزعم بأن طموح الملك فاروق والتنافس بين الساسة كان وحدهما المسؤولين عن قوة مشاعر استياء المصريين من السياسة البريطانية حيال السودان .

لقد كانت اكثرية سكان المدن — اذ لم يكن كذلك اكثرية سكان الريف — تعتقد بأن الاستحواذ على السودان هو حيوي لرفاه مصر، وكانت هذه الاكثرية مقتنعة بأن الاداريين البريطانيين في السودان ينهجون متعمدين سياسة تهدف الى فصل السودان عن مصر. ان لم تكن تهدف الى ضمه الى الامبراطورية البريطانية. فلم تكن الفئات المتطرفة من الرأي العام وحدها هي التي تؤمن بأهمية القضية السودانية، فمثلاً اعتبر عبد الفتاح عمرو باشا السفير المصري في لندن قضية السودان اهم من قضية الجلاء التي كان يرى ان يمكن ارجاء البت فيها الى ان يبت في قضية السودان. هذا مع العلم ان عبد الفتاح عمرو باشا كان يعمل دون كلل ولا ملل طيلة تلك السنوات للتوصل الى اتفاق مع بريطانيا، فقد كان يؤمن بسياسة الاتفاق مع بريطانيا .

وهكذا فان تصرفات المديرين البريطانيين في السودان الذين كانوا يعارضون أي شكل من اشكال التسلط المصري هي التي لعبت دوراً كبيراً في تكوين الموقف المصري .

على انه يمكن فهم سلوك اولئك الاداريين على ضوء كون السودان قد انبثق تحت الادارة البريطانية من انقاض ثورة المهدي ورمادها كجمرة اخذت تتوهج بشكل يوحي بامكان تحول السودان الى دولة ذات مميزات قومية .. ولهذا فقد كانوا يحرصون على أن تؤتي ثمرات جهودهم أكلها بالاضافة الى ان حالة مصر حينذاك لم تكن تشجع على قبول سيادتها على السودان .

اما فيما يتعلق بتوزيع مياه النيل فان اتفاق ١٩٢٩ كان قد عدل كثيراً في الاستجابة الى الاحتياجات المصرية بحيث ان السودانيين اخذوا يعانون منذ عام ١٩٤٠ ضائقة مائية تعرقل توسيع زراعتهم .

ولكن تجدر الاشارة بعد ذلك الى ان عدداً من الموظفين البريطانيين كانوا يتصرفون كما لو كانوا يخوضون حرباً خاصة بهم ولحسابهم بشأن السودان . بل لم يكونوا يتورعون عن مخاصمة وزارة الخارجية البريطانية اذا لمسوا منها جنوحاً نحو التسليم بالمطالب المصرية . وبالطبع كان هؤلاء يوجهون خصومتهم ضد مصر

وضد تلك العناصر السودانية التي تنادي بالوحدة مع مصر .

ولقد أدى موقف هؤلاء البريطانيين الى تقوية اعتقاد القاهرة بأن السياسة البريطانية في السودان تهدف الى ضم السودان الى الامبراطورية البريطانية وان اقتراح اعطاء السودانيين حق تقرير المصير انما يرمي الى ستر هدف ضم السودان الى الامبراطورية البريطانية .

على هذا الضوء نظر المصريون الى المجلس الاستشاري لشمال السودان الذي الف عام ١٩٤٤ . لقد قوطع هذا المجلس على الدوام من الاحزاب الموالية لمصر . ولكنه قام بوظيفته بفضل تعاون حزب الامة وغيره من الجماعات التي تؤلف جبهة الاستقلال التي كانت تؤمن بامكان تحقيق الاستقلال بالتعاون مع البريطانيين.

وما لبث الحاكم العام للسودان ان عقد مؤتمراً ادارياً كانت الاكثرية فيه للسودانيين للبحث في التدابير المنشودة لتدريب السودانيين على الحكم الذاتي. وفي ٢٩ تموز (يوليو)١٩٤٧ اصدر المؤتمر توصية باستبدال المجلس الاستشاري بمجلس تشريعي يمثل السودان بأسره. بما في ذلك العناصر الوثنية من سكان الجنوب غير الناطقين بالعربية، على ان يصار الى انتقاء وكلاء وزارات سودانيين من هذا المجلس ليخدموا في مجلس الحاكم العام . وما لبث السير روبرت هاو حاكم السودان العام ان ثنى على هذه التوصية وأيدها .

حدث ذلك قبيل اسبوع من قيام النقراشي باشا باحالة القضية المصرية الى مجلس الامن بسبب عدم استطاعته او عدم رغبته في المضي بالتفاوض مع الحكومة البريطانية بشأن العلاقات المصرية – الانكليزية . ذلك ان اتصالاته مع الحكومة البريطانية خلال النصف الاول من عام ١٩٤٧ قد تعرقلت وفشلت في مرماها بسبب القضية السودانية التي كان قد ألزم نفسه حيالها قبل تسلمه رئاسة الوزارة بأن يحلها على اساس الوحدة .

ولم تلبث القوات البريطانية ان اخلت مدن الدلتا على الرغم من انهيار اتفاق صدقي – بيفن. وعلى الرغم من ان الحكومة المصرية رفضت ان تفي بالتزاماتها في هذا الشأن بموجب معاهدة ١٩٣٦ ، فهي لم تنشىء الثكنات اللازمة لهذه القوات

في منطقة القناة حتى ترابط فيها بعد جلائها عن المدن المصرية .

وعلى كل فقد نظر مجلس الامن يوم ٧ آب (اغسطس) الشكوى المصرية التي تطالب بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان ، وكانت هذه القوات ترابط عند نظر القضية في المناطق المحددة لها بموجب معاهدة ١٩٣٦ ولكن عددها كان يفوق العدد المسموح به في المعاهدة .

اما مجلس الأمن المؤلف بأكثريته من دول ذات امتيازات في مختلف البلاد مماثلة للامتيازات البريطانية في مصر فانه قد تكشف عن عدم رغبته في معالجة القضية ،وحتى روسيا لم تدعم المطالب المصرية بشأن الوحدة مع السودان .

وهكذا فقد تقرر ترك النزاع المصري – البريطاني مدرجاً في جدول اعمال مجلس الامن .

وما لبثت القضية المصرية ان انحسرت عن مقدمة المسرح. فلقد اخذ العرب يجابهون خطراً داهماً جديداً. ذلك ان اللجنة الدولية التي درست القضية الفلسطينية قد قدمت(اثناء نظر القضية المصرية امام مجلس الامن) تقريراً الى الامم المتحدة توصي فيه بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود .

الفصل الرابع عشر

لم تكن مصر بنزعتها الانعزالية عربية الميول، ولكن عوامل التاريخ والاسلام جعلتها قطراً مستعرباً ..

ان هذا التمييز هام لفهم المسلك المصري في الشرق الاوسط، وانه ليضارع في الاهمية كون المصريين موادعين لبريطانيا من حيث المزاج ومعادين لهـا من حيث المعتقد السياسي .

كانت بريطانيا اثناء الحرب العالمية الثانية قد باركت ، لاسباب فسرت فيا بعد ولكنها ظلت غير واضحة تماماً ، تأليف جامعة عربية. فقامت لجنة تحضيرية بوضع مسودة ميثاق الجامعة بالاسكندرية في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٤. وعلى اساس بروتوكول الاسكندرية اسست الجـامعة العربية في آذار (مارس) ١٩٤٥. وفي خلال المدة الفاصلة بين عمل اللجنة التحضيرية وبين تأسيس الجامعة العربية ادخلت على مسودة الميثاق تعديلات عدة تهدف الى عرقلة أي مسعى يقوم به العراق او الاردن للوحدة مع سوريا ، وقد ادت تلك التعديلات الى تقوية نفوذ مصر وسوريا والعربية السعودية وتأثيرها على تصريف شؤون الجامعة ، واختير عبد الرحمن عزام باشا لامانة الجامعة العربية وهو شخصية مصرية من دعاة الوحدة العربية عن اخلاص وعن ايمان بأنه لا يمكن تحقيق الوحدة إلا تحت لواء مصر ورعايتها .

وهكذا كانت مصر في مركز الزعامة العربية عام ١٩٤٧ عندما اقتربت الازمة الفلسطينية من ذروتها، وان كانت حينذاك اقل الاقطار العربية استعداداً

لدور الزعامة ، ذلك لأن الحالة الداخلية التي كانت تتخبط فيها اثناء تلك الفترة كانت توحي منطقياً بان حالة من الحرب الاهلية موشكة ان تحدق بالبلاد المصرية.

وفي الحقيقة فان سياسة مصر حيال فلسطين كانت تحت رحمـــة الحاج امين الحسيني الذي اقام في مصر بعد عودته من المنفى والذي استطاع ان يستعيد عن طريق اللجنة الفلسطينية العليا التي يسيطر عليها هيمنته الكاملة على السياســة الفلسطينية في الجامعة العربية ، وكانت سياسة الحسيني هــذه تجد التأييد التام سواء في مصر ام في اي بلد عربي من الرأي العام المتطرف الذي تجندُ وراءها ، اما معارضو هذه السياسة فكانوا يستجرون على انفسهم القتل كما حدث لسامي طه الزعيم النقابي الفلسطيني الذي عارض سياسة الحسيني فلقي مصرعه اغتيالاً ، فلم يكن هنالك من مجال للتساهل .

وهكذا فعندما اذاعت لجنة الامم المتحدة يوم اول ايلول (سبتمبر) ١٩٤٧ توصياتها بشأن تقسيم فلسطين قررت الجامعة العربية ان تقاوم مشروع التقسيم وبالقوة اذا اقتضى الامر .

وبينما مضت الجمعية العموميــة للامم المتحدة للتصويت بالموافقة على التقسيم ، انهى البريطانيون في ١٥ ايار (مايو) انتدابهم على فلسطين فاعلن اليهود انشاء دولة اسرائيل بينما ارسلت الدول العربية جيوشها عبر الحدود الى فلسطين .

على ان النقراشي وبعض كبار ضباط الجيش المصري الذين كانوا يعرفون حقيقة حالة القوات المصرية ابدوا شكهم في سلامة هذا القرار ، الا انهم تراجعوا امام قوة الرأي العام وامام اصرار الملك على ارسال الجيش الى فلسطين .

كانت الحملة العربية العسكرية لمقـــاومة التقسيم تعتمد بالاساس على الجيش المصري وعلى الجيش الاردني ، ولقد وصل الجيش المصري في زحفه الى بيت لحم حيث اتصل مع القوات الاردنية ، بينما وصل في زحفه الساحلي الى نقطة تبعد ٢٠ ميلاً عن يافا وتل ابيب .

الا ان تقدم الجيش المصري لم يتعزز في اي مكان ، ذلك لان القوات الاسرائيلية كانت وراء جبهتهـ ـا تتمتع بخطوط تموين قصيرة بينما كان تموين القوات المصرية

سيىء التنظيم ومفعماً بالاخطاء ، هذا بالاضافة الى عدم وجود تنسيق للعمليات الحربية بين الجيوش العربية .

وهكذا اضطر المصريون الى سحب قطعاتهم الامامية . ورتب مجلس الامن هدنة تلقت خلالها اسرائيل الاسلحة من تشيكوسلوفاكيا على الرغم من قرار الامم المتحدة القاضي بحظر تسليح فريقي النزاع اثناء الهدنة .

ولما استؤنف القتال في ٨ تموز (يوليو) كان الجيش الاسرائيـــلي على اتم الاستعداد للهجوم ، وكانت قد توفرت له كل الامدادات التي تعززه . فكان ان انكفأ الجيش المصري بشكل حثيث ولم يبق محتفظاً من الاراضي التى غنمها في زحفه الاول سوى جيب صغير في الفالوجه حيث صمد ضابط شاب يدعى جمال عبد الناصر مع رجـــاله بشجاعة مستأسدين في الدفاع عن جيب رمـلي لا قيمة عسكرية له .

وفي هـذه الاثناء كان الهجوم العربي على اسرائيل قد وهى في كل مكان ، ولم تلبث مصر واسرائيل ان اتفقتا يوم ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ على وقف اطلاق النار .وفي ٢٤ شبـــاط (فبراير) وقعتا اتفاقية الهدنة التي ترك بموجبها الشطر الجنوبي بما فيه مدينة بئر السبع بيد اسرائيل بينما احتفظت مصر بشريط غزة الساحلي الذي كان يعج باللاجئين من عرب فلسطين .

كان لفاجعـــة فلسطين التأثير العميق في مصر ودول العالم العربي باسره ، فما استطاعت اية دعاية ان تخفي الهزيمة المذلة التي اصابت العرب المتفوقين عددياً على اليهود بنسبة ثمانية الى واحد .

لقد عززت هذه الهزيمة الراديكاليين المصريين في رأيهم القائل بوجوب ازاحة الزعامة الحالية في مصر عن الحكم بانقلاب جذري ، كما انها اثرت بشكل مباشر في شطرين من الحركة الثورية .

فلقد عاد الجيش المصري على استحياء وعلى اعتقاد جازم بأن حـــكام البلاد بالذات قد خانوه وغدروا به . وهكذا تهيأ للحركة السرية في الجيش صعيد غير محدود للنمو داخل القوات المسلحة .

اما الاخوان المسلمون فقد تلون تخيبهم بشعور من النصر ، ذلك ان بعض فيالقهم التي ارسلت الى الجبهة في شكل قوات من المتطوعين قد تميزت بالشجاعة وبالروح القتالية الحربية ، فظهروا في فترة غامت فيها السماء العربية بالخيانات ومرارة الهزيمة كقبس هداية ينير معالم الطريق الوطنية للعاملين في سبيل الوحدة العربية . وهكذا هرع ألوف الناس للانضمام الى جمعية الاخوان المسلمين التي ذاع عنها انها اصبحت تضم حتى قبل انتهاء الحرب الفلسطينية مليوني عضو .

لقد تضافر ما يعتمل في الشعب من غضب طبيعي مع اندفاع الاخوان المسلمين ودعاياتهم وادى ذلك التضافر الى سلسلة من الاضطرابات في القاهرة استهدفت في المقام الاول اليهود والاجانب .. وعندما حكم احد القضاة على احد الاخوان المسلمين بالاعدام قتل ذلك القاضي اغتيالاً .. فانتشر في كل مكان من مصر شعور بالقلق وعدم الاطمئنان كان يستقي مباشرة من انبعاث حركة الاخوان .

ولما كان النقراشي عارفاً بمنبع المتاعب ولما كان دائماً من معارضي الاخوان فقد اصدر في تشرين الثاني (نوفمبر) امره بحل الجمعية، ولكن النقراشي حكم بذلك على نفسه بالموت ، ففي ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) اغتيل في مبنى وزارة الداخلية بينما كان محاطاً بحرسه الخاص.

في اعقاب اغتيال النقراشي انتقل ابراهيم باشا عبد الهادي كوريث سعدي للراحل من منصب رئيس الديوان الملكي الى رئاسة الوزارة، في وقت تبين فيه الجميع بأن حركة الاخوان تنوي الاستيلاء على الحكم، وربما تنوي خلع الملك. واعتبرت الطريقة التي قتل بها النقراشي دليلاً قوياً على كفاءة التنظيم الارهابي ضمن الجمعية.

وهكذا اخذ ابراهيم عبد الهادي باشا بشجاعة فردية كبيرة يوجه ضربته بحزم وشدة الى الاخوان، فعالج خطر الارهابيين منهم باعتقال اعضاء الجمعية بالجملة حتى ازدحمت المعتقلات بالالوف منهم، وهناك من القرائن مايشير الى ان عبدالهادي اوشك اثناء عملية التطهير هذه ان يحس بوجود حركة سرية في الجيش وربما كان ذلك بسبب صلة بعض الضباط بالشيخ حسن البنا الذي اغتيل يوم ١٣ شباط (فبراير) ١٩٤٩ اغتيالاً ثبت من الوثائق المبرزة فيما بعد ان الدولة قد دبرته

للتخلص من رجل كان من الصعب التخلص منه بغير هذه الوسيلة، ولربما قامت بالاغتيال حركة نظمها القصر لمجابهة الارهابيين. وهكذا فقد لا تكون صحيحة تلك المزاعم التي تنسب الى ابراهيم عبد الهادي انه دبر اغتيال البنا لحساب الملك.

على ان عبد الهادي لم يقتصر على ضرب الاخوان المسلمين بل انه قمع الفئات الراديكالية الاخرى وسجن الشيوعيين، الا ان حملته على جماعة الجناح الايسر لم تكن كاسحة كحملته على الاخوان، ومع ذلك فان تحطيم جمعية الاخوان المسلمين قد انهى الاضطرابات في مصر مدة ثلاثة اعوام. ولربما كان انهيار النشاط الارهابي يرجع الى الخوف من الحكومة والى توطد هيبتها ولربما دل ذلك على ان جمعية الاخوان المسلمين كانت ممتـــدة الجذور في الحركات الاخرى الى مدى أبعد مما كان يظنه أكثر الناس. وظهر سطحياً على الاقل ان عبد الهادي قد أكمل الحملة التي قام بها صدقي باشا ثم تابعهـا النقراشي باشا للقضاء على العناصر الثورية.

اخذ عبد الهادي في ظل الهدوء الذي اكتسبه بتدابير القمع يصرف شؤون الحكومة ببعض النجاح فتوصل الى اتفاق مع شركة قناة السويس بشروط ملائمة لمصر واتم مع بريطانيا اتفاقاً ظل طويلاً موضع المناقشـة على مشروع ٢٠ عاماً لتنمية وادي النيل بتكاليف قدرت بزهاء ٢٥٠ مليون جنيه.

ومع ذلك فقد كانت مصر ايام عبد الهادي في حالة سيئة، فقد كانت حكومة الاقلية مكروهة كلياً من الشعب ومبغوضة من جميع الحركات الراديكالية (الوفد والاخوان وحركة الضباط) اما الملك فكان موضع بغضاء اعظم، فما تبقى له من سمعة في البلاد تبخر وذهب ادراج الرياح عندما طلق الملكة المحبوبة فريـدة في عام ١٩٤٨ اثناء وصول الازمة الفلسطينية الى ذروتها.

فقد اخذ الناس يتناقلون في مختلف المجالس الاقاصيص المبالغ فيها عن معاملته المشينة لها وعن فجور حياته الخاصة. ولقد شعر المسؤولون بذلك الغضب الشعبي فاتخذوا اقصى الأحتياطات للحفاظ على سلامته، بحيث لم يعد يظهر امام الجمهور الا لماماً.

وهكذا كانت الدولة المصرية تتألف من ملك مبغوض وحكومة مبغوضـــة

وشعب وديع حزين تستثيره جماعات تعد العدة سراً للثورة ... وبالطبع كانت النهاية قريبة ولم تكن تحتاج الى اكثر من شطط الملك مشفوعاً بعهد جديـد من الحكم الوفدي المنحرف .

وهنا تجدر الاشارة الى ان الملك وعبد الهادي لم يكونا يستسيغان بعضهما بعضاً . فقد كان رئيس الوزراء رجلاً نظيفاً نزيهاً مستقيماً لا يقر مسلك الملك واقباله على اتخاذ العشيقات وجمع المهرجين . ولما كان قد طهر البلاد من اعـداء الملك مخاطراً بحياته في سبيل ذلك، فقد جنح الى ان يمس بعض المصالح القوية التي كانت تخص اصدقاء الملك. وفي تلك الاثناء كانت تجري وراء الستارات اتصالات بين جماعة البلاط وبين الوفد تمخضت عن الفكرة القائلة ان الوفد والملك يستطيعان التفاهم وحكم البلاد دون صعوبة اذا تخلى الوفد عن عدائه للملك واذا ايد الملك قوة الوفد الشعبية بحقوقه المكتسبة . ولم تكن هذه الفكرة من صنع الحكومة البريطانية لأن المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية يومذاك لم يكن بالرجل الذي يتلاعب بأمور داخليـة تخص بلداً كمصر، ولكن بعض شخصيات السفارة البريطانية وشخصيات الجالية البريطانية في مصر قد اوحت لاصحاب الشأن بأن اتفاق الوفد والملك خليق بأن يكون تدبيراً يلقى اعظم الارتياح من بريطانيا.

ولم يطل الاخذ والرد ففي تموز (يوليو) ١٩٤٩ طلب الملك فاروق بفظاظة استقالة ابراهيم عبد الهادي وعين حسين سري باشا لرئاسة حكومة ألفت لتجري الانتخابات العامة .

كان حسين سري باشا شريكاً تجارياً وثيق الصلة بأحمد عبود باشـا المليونير المعروف عنه انه يؤيد الوفد، ومن هذه الحقيقـة الصغيرة حدس الشعب المصري الشديد الحساسية السياسية بأن النية تتجه الى اعادة الوفد الى الحكم . ولقـد صدق الحدس ، فقد عاد الى الحكم في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠ بعد ان نال في الانتخابات ٢٢٨ مقعداً من مقاعد البرلمان البالغ عددها ٣١٩ مقعداً .

على ان هذا التدبير الذي كان خليقاً ، لو اتخذ في عام ١٩٣٨ مثلاً ، بأن ينجح نجاحاً باهراً لما فيه مصلحة البلد ، قد أزال الفرامل من وجه الفسـاد في القصر

والحزب، وبالتالي فان الامر كان تدبيراً سيئاً لغير مصلحة البلاد فأطلق العنان للفساد وسارسيرة سيئة في البلاد وفي الادارة. فمثلا أجريت تعديلات سريعة كاسحة على مجلس الشيوخ في حزيران (يونيو) ١٩٥٠ عزز بواسطتها الوفد مركزه في المجلس ، ولكن من اجل التستر على احد رجال القصر الذي كان قد اساء الامانة واستثمر منصبه واساء استخدام وظيفته .

وحيال ذلك وجد زعماء احزاب الاقلية والساسة المستقلون الذين (مهما كانت مثالبهم) كانوا قد حموا الملك من نفسه ومن الرأي العام باستمرار منذ الحرب الثانية؛ قد وجدوا انفسهم في نهاية المطاف فلجأوا الى خطوة لاسابقة لها، اذ انفذوا الى الملك برسالة يلفتون فيها انتباهه الى فساد حاشيته والى الفساد المستشري في الحكومة ، مؤكدين بأن الوفد يعبىء مجلس الشيوخ بأنصاره من اجل ان يعرقل التحقيقات الجارية في فضائح شراء السلاح الفاسد للقوات المصرية اثناء حرب فلسطين ، والتحقيقات المتعلقة بالمضاربات غير المشروعة في بورصة القطن في الاسكندرية .

كان الموقف في الواقع يلفت الانتباه فلأول مرة وقف الوفد والقصر يداً بيد ، في عزلة تامة عن الشعب وفي وجه معارضته من العناصر المحافظة والراديكالية على حد سواء .

ولقد كان من نتيجة عريضة الزعماء المحافظين الى الملك انها ركزت الانظار على ما يجري في القصر من فساد وافساد، وعلى ما جرى في عهد الحكومة الراهنة والحكومات السابقة من ظلم وفساد ورشوة ، فكان ان قوّى ذلك كل الحركات الثورية التي كان الزعماء المحافظون قد حاولوا كل جهدهم القضاء عليها. .وبالطبع فانه لم يكن لتلك العريضة من تأثير على مسلك الملك فقد ظل يعمه في الضلالة والغواية .

لقد حاولت حكومة الوفد في الظاهر ان تحسن من احوال الشعب ، ذلك لأنه كان بين صفوف الوفد اناس كثيرون يؤمنون صادقين بأن على الحزب ان يستعيد زعامته السياسية بواسطة برنامج اصلاح اجتماعي .

وكان النحاس باشا قد ادخل في الوزارة كوزير للشؤون الاجتماعية سياسياً مستقلاً ذا ميول وفدية هو احمد حسين [1] الذي ظل منــــذ زمن طويل يدعو الحكومة الى تبني برنامج اقتصادي . ولقد كان من اول اعمال الحكومة الوفدية ان زادت من علاوة غلاء المعيشة لموظفي الحكومة ثم فرضت عـــلاوات مماثلة تعطى لعمال الشركات الصناعية والتجارية الاهلية ، ونتيجة لذلك ارتفعت فوراً الاسعار ، وخاصة اسعار الحاجيات الضرورية بحيث انهـــا استنفدت اية زيادة في الدخل .

واصدرت الحكومة الوفدية كذلك عـام ١٩٥٠ تشريعـاً للضمان الاجتماعي لتقديم العون الى الارامل ذوات الاطفال، والى الايتام والعجزة والمسنين. على ان يطبق هذا التشريع بالتدريج وبشكل حثيث. وبناء عليه فقد شرع احمد حسين يؤسس منظمة الضمان الاجتماعي التي حددت نفقاتها بزهاء ٦ ملايين جنيه ربما كانت اثقل مما تحتمله البلاد حينذاك . ولكن لا بد منها كخطوة اولى نحو الضمان الاجتماعي في مصر .

ولسوء الحظ فان منظمة الضمان الاجتماعي لم تعمل الا في قطاعات ضيقة ، فلما سافر احمد حسين الى اوربا للاستئناس بنظمها المماثلة وعاد فوجد ان المنظمة قد اصبحت مسرحاً للفساد الحزبي استقال من الوزارة. اما توزيع الاراضي الاميرية والملكية على الفلاحين المحتاجين فقد كان موضع الطعن في الصحف المعـــارضة للوفد، بدعوى ان كثيرين من المحتاجين المزعومين كانوا من أقارب النحاس باشا ومن أقارب زعماء الوفد البارزين .

ومع ان ميزانية الضمان الاجتماعي قد خفضت من ستة ملايين جنيه الى مليون جنيه عام ١٩٥٢ فان الوفد ظل محبوباً في الريف بفضل ارتفاع اسعار الاقطان ارتفاعاً ازدهرت معه احوال الفلاحين والمزارعين . الا ان طريقة معالجة ازدهار تجارة القطن نتيجة الحرب الكورية كانت الخطيئة الكبرى في سياسة الحكومة

---

(١) اصبح فيما بعد سفيراً لمصر في الولايات المتحدة . وهو غير احمد حسين رئيس جمعية مصر الفتاة ثم رئيس ما يدعى بالحزب الاشتراكي .

الوفدية لأنها ادت في النهاية الى افقار البلاد بشكل خطير .

ذلك ان الحكومة بتدخلها الاداري في بورصة العقود بالاسكندرية قدتعمدت تأمين سياسة شركتين كبيرتين من شركات القطن، وحاولت لمدة سنتين ان تحصر المتاجرة بالقطن في انواع معينة منه تخص تلكما الشركتين .

ولقد أدت هذه السياسة الى نتائج مفجعة عندما بدأ الطلب على القطن يخف كثيراً، ذلك لأن كبار المتاجرين بالقطن (ومنهم الملك) الذين كانوا يؤيدون سياسة القطن الحكومية قد عملوا اثر قلة الطلب الى ابقاء الاسعار بشكل مصطنع في مستوى مرتفع وكنتيجة لذلك كسد محصول عام ١٩٥١ – ١٩٥٢ ولم يبع عملياً .

وفي وسط هذه العمليات التي كان طابعها التلاعب بالنفوذ رفض وزير المال زكي عبد المتعال التعاون مع الحكومة كما رفض الاستقالة،فأقيل من منصبه الذي حل فيه فؤاد سراج الدين اقوى وزراء الحكومة بالاضافة الى وزارة الداخلية والامانة العامة لحزب الوفد .

اما العلاقات مع بريطانيا فقد اصابها التدهور كذلك ، وازدادت تدهوراً عندما اعلن النحاس باشا في خطاب العرش عام ١٩٥٠ مرة اخرى ان معاهدة ١٩٣٦ قد فقدت شرعيتها وطالب بالجلاء التام وبوحدة مصر والسودان دون قيد ولا شرط تحت التاج المصري . ومع ذلك فقد حدث بعض التحسن في الموقف عند منتصف العام . وقد قامت القوات البرية والبحرية البريطانية بمناورات مشتركة .

وفي آذار (مارس) وقع اتفاق بين مصر وبريطانيا ينص على الافراج تدريجياً عن ارصدة مصر الاسترلينية في بريطانيا،وتبع ذلك قيام السفير البريطاني السير رالف ستيفنسون في كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ بتقديم مقترحات لتسوية مصرية – بريطانية اذ بدا الجو ملائماً لذلك. الا ان الحكومة المصرية اصرت بعناد على تحقيق مطلبيها (الجلاء والوحدة) كاملين .. فلم تكن البلاد المصرية في حالة نفسية تبيح للحكومة التساهل بينما كانت سياسة الحياد تشتد ساعداً .

والواقع ان نزعة الحكومة المصرية الى الحياد قد تبلورت في موقف وزير الخارجية المصرية محمد صلاح الدين عندما رفض الموافقة على مساهمة مصر في قوات الامم المتحدة في كوريا الا اذا ضمنت الامم المتحدة العدالة التامة للاماني القومية المصرية والعربية .

وبالاضافة الى ذلك فان تصلب مصدق في ايران قد شجع الحكومة المصرية على رفض اية مساومة مع بريطانيا وهكذا انقطعت المحادثات المصرية البريطانية في حزيران (يونيو) واندلعت في ذكرى توقيع المعاهدة في آب (اغسطس) اضطرابات في القاهرة حيث هاجمت الجماهير السفارتين البريطانية والامريكية . وفي ٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١ قدم النحاس باشا الى مجلس النواب ثلاثة قوانين بوقف العمل بمعاهدة ١٩٣٦ وبالغاء اتفاق الحكم الثنائي بين بريطانيا ومصر في السودان وباعلان فاروق ملكاً على مصر والسودان .

اصبحت حكومة الوفد اسيرة سياستها الخاصة فقد كانت سياستها الاقتصادية تدفع البلاد الى حافة الانهيار الاقتصادي .

وسرعان ما حملتها سياستها القطنية الخاطئة على تخفيض اسعار القطن مما افقر المزارعين، بينما كان ارتفاع الاسعار قد افقر سكان المدن .

وبالاضافة الى ذلك فان الحكومة الوفدية عمدت ، من اجل اكتساب بعض المعاونة من الاخوان المسلمين ، الى اطلاق سراح معظم اعضاء الجمعية الذين كان ابراهيم عبد الهادي قد سجنهم، وسمحت لهم بحرية العمل بقيادة مرشدهم الاعظم الجديد حسن الهضيبي .

وكانت جماعة الاخوان وجماعات الجناح الايسر وجماعة الحزب الاشتراكي شبه الفاشيستي تتضافر جميعاً في الحفاظ على الضغط الشعبي من اجل النضال الوطني ضد البريطانيين، او من اجل الجهاد، كما كان الاخوان المسلمون يسمونه . اما الوفد فانه بالتعاضد مع هذه الفئات قد جعل من الحياد بين الكتلتين الشرقية والغربية السياسة التي كانت موضع الاجماع في مصر .

ولكن الملك فاروق اخذ يشعر في خريف ١٩٥١ بالقلق من نتائج سياسة

الوفد كما ان علاقاته بسراج الدين قد ساءت فدارت اشاعات تفيد بأنه يفكر في اقالة الحكومة .

واذ واجهت الوفد كل هذه المصاعب فانه انغمس بضغط من الفئات المتطرفة في صراع مع بريطانيا لم يعدّ له العدة. هذا بينما اخذت الحكومات البريطانيـــة والفرنسية والتركية والامريكية تعد ، متجاهلة العقبـات الكؤود ، مشروعاً لانشاء منظمة اقليمية للدفاع عن الشرق الاوسط، واختارت ان تقدم المشروع الى الحكومة المصرية يوم ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) أي بعد خمسة ايام من تقديم النحاس باشا لقوانينه بالغاء المعـاهدة وبالغاء اتفاق الحكم الثنـائي واعلان فاروق ملكاً على مصر والسودان .. وشفع تقديم المشروع تقديم مذكرة من بريطانيا قضت على أي امل بأن تبحث مصر انضمامها الى الدفاع المشترك ، ذلك لان بريطانيا جعلت في مذكرتها الجلاء عن منطقة القناة مشروطاً بقبول مصر لمشروع الدفاع المشترك .

وهكذا فقد رفضت الحكومة المصرية في الحـال وبشكل قاطع مقترحات الدول الاربع . وفي ١٦ تشرين الاول اقرت قوانين النحاس باشا الثلاثة ووضعت الخطوط الرئيسية لدستور سوداني يجعل مصر ذات سيادة على السودان [1] وما لبث النحاس باشا ان اعلن بعد ذلك حالة الطوارىء .

ردت الحكومة البريطانية التي تولى امرها المحافظون بعد انتصارهم الانتخابي على الحكومة المصرية بأنه ليس في المعاهدة من بند يخول الغاءها من طرف واحد. وانها مستعدة للتفاوض بالامر مع مصر . ولكن الحكومة البريطانية اخـــذت تعزز قواتها في منطقة القناة .

تمثل التأثير الاساسي الذي تمخضت عنه سياسة الحكومـة المصرية فيما يتعلق بشؤون مصر الداخلية ، في اعادة تسليح الاخوان المسلمين والجماعات المتطرفة

---

(١) بعث الصحفي المعارض حينداك الاستاذ محمد حسنين هيكل برسالة من الخرطوم يقول فيها متهكماً: ان الوحيدين الذين لم يكونوا يعرفون شيئاً عن ذلك الدستور كانوا السودانيين والمصريين في السودان .

الاخرى، وان لم يكن النحاس باشا ينوي ان يعلن الحرب على بريطانيا بل انه لم يقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا . اما فؤاد سراج الدين الذي كان يدير النضال الوطني لحساب الحكومة فقد اضطر الى الاعتماد على الاخوان المسلمين وعلى الجامعات حيث كان للاخوان النفوذ الاول ، وعلى متطرفي الجناح الايسر من اجل شن حرب عصابات على القوات البريطانية في منطقة القناة .

وقد عزز هــذه القوات السماح لبلوك النظـــام (فيلق الخفراء) المؤلف من البوليس المساعد ان يتعاون مع افراد تلك القوات . وكان السلاح الاكبر في يد سراج الدين بالاضافة الى حرب العصابات ، قطع الاغذية والخضار المصرية عن القوات البريطانية وسحب القوة العاملة المصرية التي كانت تعمل في قاعدة القناة .. وهي قوة تتألف من ٣٥ ألف عامل يعملون بالتعاقد المباشر مع القيادة البريطانية . و ٣٥ الف عامل يعملون لدى المتعهدين المتعاقدين مع القيادة .. ولقد استطاع سراج الدين ان يسحب هؤلاء العمال ويحرم البريطانيين من خدماتهم عن طريق مخاطبة مشاعرهم الوطنية .

اما الجيش المصري فلم يقم بدور مكشوف في النضال وان كانت حركة الضباط السرية قد ساعدت على تدريب فرق الفدائيين وزودتهم بالسلاح والعتـــاد من مخازن الجيش .

وتبعاً لذلك ارتفعت نسبة حوادث التخريب والاغتيال الا ان ارتفاعها لم يؤلف عاملاً يكفي لاجبار البريطانيين على التسليم بارادة المصريين. فالواقع ان الحكومة المصرية كانت خليقة لولا انشغالها واهتمامها باكساب اعمالها طابعاً شعبياً بأن تنال نجاحاً احسن عن طريق انتظار نتائج حصارها لمنطقة القناة مــع مرور الوقت .. ذلك ان قيمة منطقة قناة السويس كقاعدة عسكرية تتركز في المقــام الاول على موقعها الجغرافي وعلى توفر قوة كبرى من اليد العاملة لديها وعلى توفر الاغـــذية والمياه لديها . ولقـــد ذهبت مقاطعة منطقة القناة عـــن طريـــق حجب امدادات الاغذية واليد العاملة عنها شوطاً بعيداً في ازالة اهميتها الستراتيجية ، ذلك انها كانت تقسر بريطانيا على الاحتفاظ بقاعدة عسكرية تفوق تكاليفهــا

الفوائد المنشودة منها .

اما فائدة المصريين من حرب العصابات فقد انحصرت في انها جعلت كل حركة عسكرية في منطقة القناة باهظة التكاليف. ذلك ان ارسال سيارة لاسلكي من مكان الى آخر كان يقتضي ارسال سيارتين مليئتين بالجند لحراستها احداهـا تسير في المقدمة والثانية في المؤخرة .

وفي المدى الطويل ادت الحاجة الى توسيع قاعدة منطقة القناة من اجل ايواء قوات الملونين التي استقدمت لتقوم بالاعمال التي كان يقوم بها العمال المصريون ، مشفوعة بالهجمات المصرية التي استهدفت خطوط ووسائل تموين القاعدة بالمياه ، ادت الى لجوء بريطانيا الى عمليات عسكرية واسعة وعجلت في تهيئـة اسباب الازمة النهائية في مصر .

وعلى كل فقد كان الوضع شائكاً وشاذاً .. فمع ان القوات البريطانية كانت ملزمة بالدفاع عن نفسها وعن منشئاتها ومع انها لم تكن تقوم بحملة عدوانيـة تستهدف المصريين ، فانها ما كانت تستطيع ان تضع حداً للحملة المصرية الا اذا تجاوزت المنطقة المحددة لها بموجب المعـاهدة من اجل ملاحقة العناصر المعادية وسحقها .

ومع ان السفير البريطاني قد تلقى من حكومته تعليمات بأن يكون على أهبة للحظة التي يمكن فيها تجديد المفاوضات مع الحكومة المصرية، ومع انه كان تبعاً لذلك يتوقع من الجيش البريطاني ألا يفعل ما من شأنه ان يجعل مهمته هذه مستحيلة التنفيذ ، فانه لم يكن بوسع الجيش البريطاني ان ينتصر في معركة القنـاة الا اذا اضر بمركز السفير .

وبالمقابل لم يكن بوسع السفير ان ينجح في مهمته الا اذا سمح الجيش البريطاني بقيام اوضاع تجعل وضعه العسكري لا يطاق !

تلك هي خلاصة الوضع الشاذ المفعم بالمتناقضات. وعلى كل فان مسلك حكومة الوفد (مهما كان مليئاً بالاخطاء) قد اوضح حقيقة هامة كان يجب ان تتضح منذ اللحظة التي اقيمت فيها القاعدة . هذه الحقيقة هي ان القيمة الستراتيجية للقاعدة

تتوقف على موقف المصريين منها ، فاذا هم اختاروا تحديها جعلوا بريطانيا تحتاج في نهاية الامر الى العودة الى احتلال مصر ، وهذا أمر لم تكن حكومة تشرشل ولم تكن القيادة العامة البريطانية مستعدة للقيام به .

والواقع ان احداث عام ١٩٥١ كانت بالاختصار تدلل على تخبط السياسة البريطانية وعقمها وبشكل ظل مستمراً الى ان اثبتت حملة السويس عام ١٩٥٦ ان سياسة القوة يمكن ان تشتط في المعنى الى أبعاد سخيفة عقيمة النتائج .

واذا كان الوفد قد اثبت نجاح سياسة القوة ، فانه قد فعل ذلك باستخدام اعدائه الداخليين وكان بالتالي الضحية الاولى .

وفي تلك الغمرة اقتصر النشاط الدبلوماسي بين مصر وبريطانيا على تبادل مذكرات الاحتجاج واصدار الردود عليها ، بينما استمرت الجالية التجارية البريطانية تزاول اعمالها في جو يزداد كدراً . اذ اخذ الجيش البريطاني في منطقة القناة يتوسع في تفسير الاحتياجات الدفاعيــــة ، وهكذا وضع يده على مدن المنطقة وطرق مواصلاتها .

وفي هــذا المجال اقترح الجيش البريطاني قطع خط انابيب البترول الممتد من السويس الى القــــاهرة اذ ان من شأن ذلك ان يحرم المصريين من الخبز في بحر يومين او ثلاثة ، ولكن الحكومة البريطانية رفضت الموافقة على هذا الاقتراح نظراً لأنه يتنافى مع سياسة التفاهم النهائي مع مصر .

وفي كانون الاول (ديسمبر) دمر البريطانيون قرية كفر عبدو قرب السويس بدعوى انها مركز الهجمات على خطوط تموين قاعدة القناة بالمياه ، واحتجاجاً على ذلك استدعت الحكومة المصرية سفيرها من لندن. ولم يتوقف البريطانيون عند حدهم فقد أسروا في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ قوة البوليس الاضافي (بلوك النظـــام) في التل الكبير . وازاء ذلك حذر سراج الدين البريطانيين من ان المصريين سيقاتلونهم رداً على اي عمل مماثل يفعلونه في المستقبل . ولم يبال البريطانيون بالانذار ، فلقد زحفت في ساعـــة مبكرة من يوم ٢٥ كانون الثاني (يناير) قوة عسكرية بريطانية ضخمة معززة بالدبابات والسيارات المصفحة على الاسماعيليــة

وطوقت مقر بلوكات النظام وأعطت افرادهـــا مهلة ساعة لتسليم اسلحتهم . وبالطبع لم يكن تحديد مهلة الانذار بساعة واحدة تدبيراً سليماً،ذلك لأنــه كان من العسير في ذلك الوقت المبكر ايقاظ سراج الدين من فراشه لابلاغه النبــأ . وكان بامكان البريطانيين ان يجعلوا مدة الانذار اسبوعاً او يوماً ليتركوا للسفير البريطاني فرصة العمل في القاهرة على انقاذ أرواح ما كان لها ان تزهق . الا ان الجيش البريطاني لم يتصرف ذلك التصرف الحكيم . فعندما انتهت ساعة الانذار أخذ يصب نيرانه على مقر قوات البوليس المصري الذي رد افراده بشجاعة مؤثرة وظلوا يقاتلون الجيش البريطاني الى ان استشهد ٤٣ فرداً منهم وجرح عدد اكبر .

تمخض الحادث عن نتيجة مثلثة ، فمن جهة التهبت مصر بأسرها غضباً على البريطانيين ، ومن جهة اخرى غضب رجال الشرطة لأن زملاءهم قد قذفوا في معركة لا يمكن ان ينتصروا فيها، ومن جهة ثالثة اعتقدت الجماعات المتطرفة بأن حكومة الوفد تقود النضال بخفة وبشكل خاص رأت جمعية الاخوان المسلمين ان الحاضر يقيم الدليل على ان الوفد ليس كفوأ لقيادة الجهاد .

كان الغليان في كل مكان فتعرض ركاب وملاحو طائرة شركة الخطوط الجوية البريطانية لبعض المتاعب في مطار القاهرة ، ولم يطل صباح ٢٦ كانون الثاني (يناير)حتى كانت قوات البوليس المساعد الاضافي قد تمردت في ثكناتها في ضاحية العباسية وزحفت باتجاه القصر الملكي للاحتجاج على فظاعة حادث الأمس .

وحوالي ظهر ذلك اليوم خرجت الى الشوارع جماعات صغيرة نسبياً وكانت مزودة بمعدات الحريق فأخذت تشعل الحرائق في وسط المدينة موجهة هجماتها بشكل خاص على ابنية الشركات والمؤسسات البريطانية . وهاجم الجمهور نادي التورف كلوب الذي كان نادياً اقتصرت عضويته على البريطانيين ودمره واحرقه وقتل تسعة من رواده احدهم الملحق التجاري الكندي، بينما جرح عدة اشخاص آخرين. وما لبثت الهجمات ان اتسعت نطاقاً فشملت ممتلكات الاجانب واليهود بشكل خاص فدمرت واحرقت الحوانيت والبارات والمطاعم ودور السينمـــا والفنادق ومنها فندق شبرد .

وفي ساعة متأخرة من الأصيل بدت القـاهرة كما لو كانت قد اصبحت كلها تحت رحمة الحرائق، فقد انعقد عمود جبار من الدخان فوق المدينة في جو راكد الهواء من الحرائق، بينما كان الناس في الشوارع يروحون ويغدون حول اكوام من الحرائق تغذيها اثاثات وبضائع الحوانيت المنهوبة. اما البوليس فانه اما انضم الى الجمهور أو لم يفعل شيئاً لوقف الحرق والنهب والسلب. بينما نفض رجال المطافىء ايديهم وكفوا عن محاولة اطفاء الحرائق بعد ان قطع بعض المتظاهرين خراطيم سياراتهم. ولم تستطع النجدات من ثكنات القاهرة التي تضم جنوداً في منتصف تدريبهم ان تفعل شيئاً يذكر، ولذلك فان النظام لم يعد الى نصابه الا بعد استدعاء وحدات الجيش النظامي من طريق الاسماعيلية، حيث كانت تحرس القاهرة احتياطاً لأي زحف مفاجىء قد تقوم به القوات البريطانية في منطقة القناة.

ولقد استطاع الجنود المصريون ان ينظفوا المدينة شارعاً شارعاً غير مترددين في اطلاق النار اذا لزم الامر.

لقد بدأت تلك الاضطرابات المفجعة بحملة تأديبية منظمة استهدفت المؤسسات البريطانية وبشكل بدا انه يتمتع بموافقة وزارة الداخلية المصرية، فوزير الداخلية فؤاد سراج الدين وكبار المسؤولين في وزارته ابطأوا في اظهار أي قلق من تطور الحالة، بينما كان الملك فاروق اثناء ذلك يكرم كبار ضباط البوليس في مأدبة أولمها لهم القصر[1] ونتيجة لذلك فان الملك حمل الوزير والوزير حمل الملك مسؤولية التقصير والتأخر في اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة النظام الى نصابه. ولكن ما يمكن استنتاجه منطقياً من مجرى الاحداث هو ان سلطات القصر وسلطات وزارة الداخلية كانت على علم بظهور وحدات مشعلي الحرائق الذين كانوا يحملون المقارض والداميك لاقتحام ابواب الحوانيت، كما كانوا يحملون تنكات

---

(١) قد لايقدر معرفة كنه كل احداث ذلك اليوم ولكن يبدو ان الحزب الاشتراكي بقيادة احمد حسين كان وراء الدفعة الاولى من الحرائق، وبتواطوء رسمي ولكن لا تزال سراً الجهة الرسمية التي تواطأت مع الحزب. اما الايضاحات الواردة هنا فهي مستندة الى روايات شهود العيان والى تأويل القرائن المتحصلة من التحقيقات في احداث يوم السبت الاسود.

البترول لتغذية النيران ، ذلك ان المسؤولين لم يهتموا جدياً بما كان يجري الا بعد ان افلت عنان الموقف من ايديهم . ولقد أظهر طابع الاضطرابات بأن الاخوان المسلمين قد تصدروا الصفوف،ذلك لان ابلغ الضرر قد لحق بدور السينما والملاهي والبارات والمطاعم ... هذه الاماكن التي كان الباشوات الفاجرون والكفار الاجانب يجتمعون فيها ، فلقــد اصاب الدمار كل بار وسينما ومطعــم في وسط القاهرة .

في ذلك اليوم كانت مصر على حافة الثورة ولو لم يقف الجيش موقفاً حازماً لاندلعت الثورة واريق الكثير من الدم . وكان الفضل في حزم الجنود يرجع الى ان الحركة السرية التي لا تقر الاعمال الرعاعية قد حولت اليها العناصر المستاءة في الجيش .

اعلن النحاس باشا في المساء الاحكام العرفية واعلن نفسه حاكماً عسكرياً ، ولكن الملك اقال في اليوم التالي وزارته الوفدية ودعا مساعده زمن الحرب علي ماهر باشا للخروج من اعتكافه لتأليف الوزارة . وان لم يكن خــير من يمكن اللجوء اليه في حالة ثورية كهذه اذ انه كان جوهرياً صاحب كيد سياسي ودهاء بالغ، وكان اكثر اهلية ليلعب دور جعفر البرمكي في بـلاط هارون الرشيد ، منه كيما يقوم بدور زعيم شعبي في زمن الشدة .

ولقد حاول علي ماهر ان يسير على الحبل المشدود، اذ احتفظ بالبرلمان الوفدي مقترحاً تشكيل جبهة وطنية،وتأليف جيش اقليمي من الشباب المصريين لتحقيق اماني مصر القومية. ولهذا كانت الوزارة التي الفها مزيجاً من الانتهازيين الذين يمكن لأي كان ان يحدهم في أية لحظة . ولكن ذلــك لم يكن موضع استساغة مرتضى باشا المراغي او زكي عبد المتعال اقوى شخصيتين في الوزارة . ولذلك فانهما قد افتعلا بموافقة الملك ازمة وزارية اجــبرت علي ماهر على الاستقالة في ٢ آذار (مارس) .

وكلف الملك بعد ذلك بتأليف الوزارة نجيب الهلالي احد كبار المحامين المصريين المشهور بنزاهته واستقامته والمعروف عنه انه قد طرد من الوفد عام ١٩٥١ بعد

ان رفض قبول المنصب الوزاري الذي عرضه عليه النحاس باشا في وزارته .

افتتح الهلالي اعماله بتعطيل البرلمان الوفدي ثم وعد بإصلاح قانون الانتخابات واجراء انتخابات جديدة قبل انصرام العام . وأعلن عن حركة تطهير سياسية، وعن تحقيق في فساد الحكومة السابقة .وارسل فؤاد سراج الدين وزيراً وقديماً آخر للاقامة الاجبارية في منزليهما بالريف. وقامت الحكومة البريطانية بتخفيف ضائقة مصر المالية بالافراج عن عشرة ملايين جنيه من الارصـــدة المصرية يوم ٥ نيسان (ابريل) وسحبت القوات البريطانية من مخافرها الامامية المتقدمــة وأعادتها الى قاعدة منطقة القناة .

ثم أبدى الهلالي باشا رجاءه بأن تسهل الحكومة البريطانية من حراجة مركزه بأن تصدر بياناً اساسياً عن العلاقات المصرية – البريطانيــة يمكنه من تخفيف حدة التوتر الذي أحدثته الاصطدامات الاخيرة في منطقـــة القناة . ولكن الحكومة البريطانية رفضت الاستجابة الى هذا الرجاء باعتبار ان موقفها من السودان هو قضية مبدأ ، وهذا المبدأ يقضي عليها ان تسند حق السودانيين في تقرير مصيرهم . وهنا توجه الهلالي نحو الاحزاب السودانية المطالبة بالاستقلال بأمل ان يستطيع في مباحثاته معهم ان يجد تسوية مرضية ، ولكنه ما لبث ان أدرك ان التسوية مستحيلة طالما ظل فاروق متربعاً على العرش. وبالاضافة الى هذا الفشل فان حملة الحكومة الهلالية على الفساد قد جعلتها تصطدم بكبار الماليين في داخل القصر وخارجه .

لقد ذهبت جهود حكومة الهلالي أدراج الرياح لأنهـــا اقترنت بالملك الذي كانت سمعته وقتذاك قد انحدرت الى الدرك الاسفـــل ، ذلك انه لم يكن فقط يتحمل شطراً من مسؤولية مساوىء حكومة الوفد الاخيرة بل احتفظ بجماعة المستثمرين النفعيين في البلاط[1] كما يحملوه المزيد من الاوزار ويكسبوه الكثير من سوء السمعة لدى الناس وكما يقنعوه بمعاكسة سياسة التطهير التي تريد الحكومة تبنيها .

والواقع ان سوء السمعة كان يرافق كل ما كان ومن كان ذا صلة بالبلاط آنذاك

---

(١) يمكن ان نستثني من اولئك كريم ثابت الذي كان من اعوان الملك ولكنه حافظ على نزاهته ولما اشتط الملك في الفساد سافر احتجاجاً الى اوروبا ثم عاد فاعتقل مع من اعتقل من رجال البلاط .

وما من احد يلام في هذا الصدد على انحدار سمعة البلاط ورجـاله سوى الملك فاروق بالذات . فلقد ضرب عرض الحائط بمشاعر المسلمين الحساسة عام ١٩٥١ حينما اتخذ من ناريمان زوجة له وعندمـــا ذهب معها في شهر العسل اثناء شهر رمضان وحينما استحصل من العلماء على فتوى تنسب اليه كذباً بأنه من سـلالة الاسرة النبوية .

وفوق ذلك فقد اصبح معلوماً انه استخدم نفوذه لعرقلةالتحقيق في فضيحة الاسلحة الفاسدة التي ارسلت الى القوات المصرية اثناء حرب فلسطين .

لقد كان فاروق على خلاف اساسي مع وزير الحربية والبحرية مرتضى باشـا المراغي بشأن السياسة العسكرية وكان الاثنان يعلمان ان حركة الضباط الاحرار السرية في صلب الجيش قد اصبحت حركة على جانب رفيع من التنظيم، ولكن بينما كان المراغي يعتقد بأن حل المشكلة يكمن اثناءتلك المرحلة على الاقل في اصلاح الجيش والبلاد، كان الملك يريد القضاء على الحركة في الحـــال ، وفي هذا تركزت عداوة الملك على اللواء محمد نجيب الضابط المحترم الذي انتخب في كانون الثـاني (يناير) رئيساً لنادي الضباط من قبل حركة الضبـــاط الاحرار السرية ضد مرشحي الملك . وكان كل ما استطاع المراغي عمله هو انه حال دون الملك ودون نفي محمد نجيب الى منطقة الحـدود . وعندما علم مرتضى المراغي في حزيران (يونيو) من ذلك العام بأن الملك يعد العدة لاقالة حكومة الهلالي لحماية بعض المهتمين في وقف التحقيقات الحكومية في صفقات الاسلحة الفاسدة ،استقال من الحكومة واستقالت اثره الحكومة اذ شعرت بنية الملك [١] .

تبين بعد استقالة وزارة الهلالي ان من العسير تأليف وزارة جديدة فقد كان هناك تحسس عام بأن الكارثة باتت وشيكة وكان هذا الشعور سائـــداً بصورة خاصة بين الساسة المجتمعين في الاسكندرية حيث تنتقل الحكومة لقضـاء فترة الصيف وكان الكثيرون منهم يعتقدون بأن الملك لم يعد متمالكاً توازنـه العقلي

---

(١) شاع حيثئذ ان الملك قد تلقى مبالغ طائلة قيدت لحسابه في المصارف السويسرية مقابل التخلص من حكومة الهلالي .

وانه من العقيم ان يحاول احد منهم ان يحكم البلاد .

ولكن حسين سري تمكن في النهاية من تأليف اول وزارة ضمت احد كبار موظفي البلاط (كريم ثابت الذي كان قد عاد لتوه من اوربا) وسرعان ما اصطدم سري باشا بالملك فاروق بشأن سياسة الوزارة حيال الجيش واستقال بعد ان امضى في رئاسة الوزارة ١٨ يوماً فقط .

وعاد بعده الهلالي باشا الى رئاسة الوزارة ولكنه وجد صعوبة فائقة في اقناع الملك باسناد وزارة الحربية والبحرية وكذلك وزارة الداخلية الى مصطفى المراغي باشا .

وعندما بدا يوم ٢٢ تموز (يوليو) انه تمت تسوية هذه النقطة توجه الوزراء الى القصر لاداء اليمين الدستورية فوجدوا بانتظارهم اسماعيل شيرين صهر الملك الذي قدم اليهم على اساس انه الوزير الجديد للحربية والبحرية .

لقد اوضح اختيار اسماعيل شيرين وزيراً للحربية والبحرية لحركة الضباط السرية خفايا النية الملكية فقد كان الملك يريد وزيراً طيعاً مطواعاً وكان يريده ان يستخدم انصاره في الجيش لاستئصال شأفة الضباط المتمردين. وعلى هذا الاساس عقدت القيادة العليا للجيش المصري ليلة ٢٢ تموز (يوليو) اجتماعاً في القاهرة للنظر فيما يجب اتخاذه من التدابير ضد الضباط الاحرار . ولكن الوقت كان قد فات ذلك ان خطة الثورة كانت قد اصبحت جاهزة في اية لحظة للتنفيذ منذ يوم ٢٠ تموز (يوليو) حيث ذهب في ذلك اليوم البكباشي جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر الى بيت اللواء محمد نجيب لابلاغه بأن الانقلاب العسكري بات وشيكا ولكنهم لم يستطيعا ابلاغه ذلك بوجود ضيوف لدى محمد نجيب الذي كان قد قبل الرئاسة الاسمية لحركة الضباط الاحرار. وبعد تلك المحاولة لم يبذل عبد الناصر اية محاولة لمقابلته ولاطلاعه على خطة الانقلاب خوفاً من ان يكون بيته مراقباً .

وفي هذه الاثناء كان الضباط الاحرار قد وضعوا خطتين للاستيلاء على الحكم ، فقام عبد الناصر بوضع الخطوط الرئيسية للخطة الاولى التي وضع تفاصيلها عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين .

اما الخطة الثانية فقد تقرر تنفيذها اذا اخفقت الخطة الاولى وصوتت اللجنة التنفيذية للحركة على ذلك على الرغم من معارضة عبد الناصر، وكانت هذه الخطة تنص على اغتيال كبار رجالات العهد. وما لبث زعماء الضباط الاحرار ان قدموا موعد الثورة اذ وصلتهم انباء اجتماع مجلس القيادة العليا في ٢٢ تموز (يوليو) حيث كان العنصر الدراماتيكي في الموقف يكمن في ان كل طرف كان يعلم بأن خطط الطرف الآخر قد وصلت الى مرحلتها النهائية. ذلك ان القادة الموالين للملك ارسلوا قوة عسكرية لتطويق مقر قيادة ضباط الثورة حالما اصدر عبد الناصر الاوامر بمهاجمة مقر القيادة العليا.

والواقع ان شعوراً بازدراء قيمة الثورة ظل يراوح ضباط الملك حتى اللحظة النهائية ولهذا فقد ارسلوا القوة برئاسة رئيس (كابتن) لاعتقال زعماء الانقلاب، الا ان هذا الرئيس انضم بقوته الى قوات الثورة وزحف مع عبد الحكيم عامر على مقر القيادة العليا حيث استسلم لها جنرالية الملك.

وعند منتصف الليل خرجت وحدات الجيش من ثكناتها متلحفة بالليل الهادىء الذي لم يكن يعكره سوى هدير محركات الدبابات والعربات التي تنقل الجنود. ولقد شاهد قليل من المدنيين العائدين من سهراتهم في ساعة متأخرة من الليل التجمعات العسكرية الصغيرة في ضواحي القاهرة وهي تزحف الى قلب المدينة.

واستطاعت هذه الوحدات ان تحتل بسلام ودون اثارة اية شبهة مباني البريد ومحطة الاذاعة ومخافر الشرطة ودوائر الحكومة. وفي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل كانت قوات الثورة قد احتلت القاهرة وكل جندي مشهر السلاح وعلى أتم الاستعداد لاطلاق النار.

اما في الاسكندرية فان عملية الانقلاب لم تنفذ بصورة عامة كما جرى في القاهرة ولكنها كانت ناجحة كحركة القاهرة على الرغم من وجود كل من الملك والحكومة في الاسكندرية.

وفي هذه الاثناء سارعت قيادة الثورة الى ارسال قوة من الجيش المصري من

القاهرة لحراسة مداخلها من جهة قناة السويس لوقف اية محاولة قد يقوم بهـا الجيش البريطاني للزحف على القاهرة لانجاد الحكومة .

وفي الساعات الاولى من صباح ٢٣ تموز (يوليو) ابلغت السفارة البريطانية بأن الثورة قضية داخلية لا تبرر أي تدخل ، بينما دعي اللواء محمد نجيب من بيته ليتسلم منصب القائـد العام للجيش المصري فجاء باسماً مهنئاً جمـال عبد الناصر ورجاله .

وفي الساعة السابعة من صباح ٢٣ تموز (يوليو) خاطب البكباشي انور السادات الشعب المصري من محطة الاذاعة المصرية التي استولى عليها الجيش فأبلغ المصريين باسم اللواء محمد نجيب القائد الأعلى الجديد للقوات المسلحة بأن الجيش قد استولى على الحكم في البلاد وانه طهر صفوفه من الحمقى والخونة والضعفـاء وعديمي الكفاءة ، وانه اخذ على عهدته امر النظام والقانون . وحذر انور السادات من قيام اعمال العنف وطمأن الاجانب المقيمين في مصر الى ان الجيش سيكون مسؤولاً عن حماية ارواحهم وممتلكاتهم .

تلقت جماهير الشعب التي كانت في قنوط شديد من تدهور اوضاع البلد في ظل فاروق النبأ بسرور بل بفرح طاغ . فقد كان معروفاً عن اللواء محمد نجيب انه خصم الملك وكان سجله الحافل بالاعمال الباسلة في الجبهة معروفاً للناس . كما كان منزهاً عن الفساد وغير مقيد بالارتباطات السياسية ومع ان الناس لم يكونوا يعرفون عنه شيئاً اكثر من ذلك ، فقد كان ما يعرفونه يكفي ، ذلك لان رجل الشارع في مصر كان سئما من النظام القديم ومن رجالاته الذين خابت آماله كلها فيهم . لان المصري كان قد فقـد منذ طويل الثقة بالقصر والبرلمان والاحزاب فانه لم يتوقف في شمس ذلك الصباح الدافىء من تموز ليتساءل عما ينطوي عليه المستقبل بعد الانقلاب او ليشك في اخلاص وقوة اولئك الذين وعدوه هذا الصباح بحكمه حكماً نزيهاً .

وهكذا طفحت شوارع القاهرة بعالم الامل والرجاء .

وللمرة الاولى علم الشعب المصري بأمر الضباط الاحرار وبالحركة السرية التي

ظلت سنوات طيلة تعد العدة ليوم الثورة، ولم يعلم هذا الشعب الا بعد مضي مزيد من الوقت بأن البكباشي جمال عبد الناصر بطل الفالوجة كان خالق الثورة .

اما بالنسبة لجمال عبد الناصر فكان ما حدث بمثابة نهاية طريق طويل بدأ يسلكه منذ كان في الثلاثين ولقد اقتضاه الامر قرابة عقد من الزمن (عشر سنوات) كيما يتقن فن الثورة .. ووجد عبدالناصر بعد الانقلاب ان عليه الآن ان يبدأ رحلة طويلة مضنية مليئة بالمخاطر بحثاً عن فن ادارة الحكم .

الفصل الخامس عشر

عندما اعتبر جمال عبد الناصر ان الملكية هي من جملة ثالوث الفساد الذي يجب محاربته كان الملك الشاب فاروق في اوج شعبيته ، ولم يكن رأي عبدالناصر مستنداً الى مسلك فاروق بل كان مستنداً الى استقصاء تاريخي قام بـه لدور اسرة محمد علي ، فحتى عندما بعث اللورد كيلارن بالدبابات لتقتحم قصر عابدين وليفرض تحت ستار مدافعها حكومة النحاس باشا على الملك، كان فاروق موضع الحب العميق لدى المصريين . الا ان يوم ٤ شباط (فبراير) الذي كان بداية النهاية لشعبيته والذي جر في ذيوله ما حطم سمعة الوفد قد امد بزخم دافع الحركة التي بدأها عبد الناصر في الجيش .

لقد ذكر عبد الناصر بأن حادث فبراير كان ذا تأثير صاعق مكهرب على روحية الضباط واحساساتهم ، فلقد شعروا شعوراً قوياً بأن كرامة وطنهم قد مست ، حتى ان بعض الضباط ومنهم محمد نجيب وغيره من ضباط جماعة عبد الناصر قد عرضوا تقديم استقالاتهم من مناصبهم احتجاجاً . اما عبد الناصر وامين سره عبد الحكيم عامر فلم يهتما بالاهانة التي لحقت فاروق بقدر اهتمامهما بما لحق مصر من اذلال وعزما على الا يسمحا بتعرض الكرامة المصرية من جديد لمثل هذه المذلة .

ولقد كتب انور السادات في هـذا الصدد يقول ان الضباط اجتمعوا اثر حادث ٤ فبراير في ضاحية الزمالك بالقاهرة وان المؤامرة الانقلابية ترجع الى ذلك اليوم .

وفي ذلك العام بالذات جرت اول محاولة لتنسيق اعمال الاخوان المسلمين والضباط الاحرار ذلك لان جمعية الاخوان المسلمين قد بدأت في تكوين جناحها السري وانهمكت في جمع الاسلحة والعتاد .

ولقد حاول الاخوان منذ البداية ان يدمجوا حركة الضباط الاحرار بجناحهم السري الارهابي وان يخضعوها للمرشد الاعظم . واقترح حسن البنا ان تنضم حركة الضباط الاحرار بأسرها الى الاخوان المسلمين وكان من شأن ذلك ان يعني مبايعة الضباط له بقسم الاخلاص والطاعة العمياء لاوامره . ولهذا فقد رفض البكباشي جمال عبد الناصر الاقتراح رغم ما كان يكنه حينذاك من عطف على حركة الاخوان التي بدت له حينذاك الحركة الوحيدة المماثلة لحركة الضباط الاحرار في ثبات عقيدتها الوطنية وصلابتها .

في ذلك الحين لم تكن جماعة الضباط متجانسة العناصر ولم تكن مرتبطة بنظام انضباطي ينظم عقدها بينما كانت خططها لا تزال مرتجلة . وكان الضابط المغامر اللواء عزيز المصري باشا مرتبطاً بجماعة الضباط لتنفيذ خطط الاتصال بالالمان وكان قد اتخذ هو وانور السادات بالاتصال مع بعض ضباط السلاح الجوي المصري الترتيبات مع قيادة جيش روميل لالتقاطها في مكان معين ونقلها الى الخطوط الالمانية .

ولم تتم الخطة فقد اعتقل اللواء عزيز المصري عندما اضطرت الطائرة التي كان يحاول الهرب بها الى الهبوط بينما اعتقلت السلطات البكباشي انور السادات وأحد افراد جماعة الضباط عندما اعتقل جاسوسان المانيان كانا على صلة بهما .

وفي ذلك الحين كانت دائرة الاستخبارات البريطانية (الانتلجنس سرفيس) تستقصي آثار حركة الضباط الاحرار التي شكت في انها تعمل ضد المجهود الحربي البريطاني . وفي هذا المجال أمدت حكومة النحاس الجيش البريطاني بكل مساعدة لتطهير القاهرة من العناصر المعادية للحلفاء ورغم انها اخفقت في الوصول الى لب حركة الضباط فانها استطاعت ان توقف نشاطها موقتاً .

وظل انور السادات في السجن حتى نهاية ١٩٤٤ حيث تواطأت السلطات

المصرية على تسهيل هربه من المعتقل بعد اقالة حكومة النحاس .

وعند منتصف ١٩٤٤ تم اعادة تشكيل حركة الضباط فتسلم عبد الناصر قيادة جميع الخلايا في القوات المسلحة بينما تسلم انور السادات جميع الخلايا المؤلفة من اعضاء الحركة المفصولين من الجيش .

اما لجنة الضباط المركزية المؤلفة من حفنة من الضباط انتقاهم عبد الناصر في السنوات السابقة فقد عهد اليها امر الاشراف على نشاط الحركة وتنسيق نشاط جناحها المدني مع جناحها العسكري رغم ان جناحها المدني لم يبلغ قطعاً بوجود جناح عسكري له في الجيش .

وفي طيلة تلك الفترة ضبط عبد الناصر بصبر وجلد عنان الاعضاء المتحفزين من جماعة الضباط الاحرار . فلقد كتب انور السادات يعترف بأنه اراد ان تقوم جماعة في الجيش بنسف السفارة البريطانية وذلك عندما رفض اللورد كيلرن طلب النقراشي باشا لاعادة فتح المفاوضات من اجل تعديل المعاهدة ، ويضيف انور السادات بأن عبد الناصر هو الذي ذكره بالتدابير الثأرية التي اعقبت اغتيال السير لي ستاك وهو الذي قال لجماعة الضباط بأن ذلك الخطأ لا يجب ان يتكرر .

ويعقب انور السادات على ذلك بقوله ان عبد الناصر ليس بالرجل الذي تلهيه الاحلام عن الواقع فلقد كان يهدف الى القيام بثورة جذرية ولم يكن يهدف الى حركة عصيان .

وعند انتهاء الحرب اعاد عبد الناصر في منتصف عام ١٩٤٥ ادخل عبد الناصر تعديلات على منظمته السرية فجعلها من خمسة اقسام ادارية يقوم الاول منها بالاشراف على الاموال التي يجمعها الاعضاء لشراء الاسلحة الخفيفة والمتفجرات كما يقوم بمساعدة المحتاجين من الاشخاص الذين يعيلهم اعضاء الجمعية . ويقوم قسم آخر بمسؤولية الحفاظ على سلامة المنظمة ويقوم قسم ثالث بأمر الدعاية السرية وقسم رابع كان يدعى بالجهاز الارهابي رغم ان الارهاب كان يتنافر مع مفهوم عبد الناصر للثورة العسكرية ، وعلى كل حال فان هذا الجهاز لم ينشط ابداً .

أما القسم الخامس فيتألف من الجهاز المحارب . ولقد جرى عبد الناصر في هذه التشكيلات الجديدة على عدم تعيين الا الموثوقين المجربين في الجهاز المسؤول عن سلامة المنظمة، ذلك انه كان الجهاز الذي كان يقرر ما اذا كان يجب قبول او رفض الاعضاء الجدد وما اذا كان يجب اقصاء بعض الاعضاء الذين يشتبه في امرهم . فقد كانت نجاة حركة الضباط الاحرار وقدرتها على عدم اثارة انتباه دائرة الاستخبارات العسكرية وجواسيس الملك تعتمد على تنظيم امين موثوق به .

وقد قام الجهاز المحارب في الحركة بتنظيم وانشاء الخلايا في مختلف فروع القوات المسلحة وفي المنظمات شبه العسكرية خارج صفوف الجيش، ولكن عبد الناصر ظل مع عبد الحكيم عامر في قمة هذا التنظيم الهرمي وقيل انهما كانا الوحيدين اللذين يعرفان اسم كل عضو في الحركة .

ولما جاءت حرب فلسطين سببت عرقلة اعمال المنظمة الا انها لم تسبب انهيارها ، واذا كانت قد ادت الى اضمحلال الجناح المدني من الحركة فان الجناح العسكري قد قوي وعزز فيما بعد .

ولكن الحركة جابهت اعظم الاخطار في حياتها بعيد اغتيال النقراشي وحسن البنا ذلك ان ابراهيم عبد الهادي قد توسع في حركة تطهير البلاد من العناصر الارهابية فلم يقتصر في حملته على عناصر الاخوان المسلمين ، وهكذا فان رئيس الاركان بالذات الفريق عثمان المهدي امر باحتجاز عبد الناصر ، ولكن جماعة الضباط الاحرار كانت من الحرص في الحفاظ على سلامتها بحيث لم تتمكن السلطات من ايجاد دليل عليه ولذا فقد اعيدت اليه حريته بعد ان وجه اليه ابراهيم عبد الهادي تحذيراً شديداً .

وبعيد ذلك قارب الطابور الخامس الملكي الارهابي بقيادة الكابتن مصطفى كمال صدقي عبد الناصر واقترح عليه ضم الحركتين، فانكر عبد الناصر ان تكون له اية صلة بأية منظمة سرية فاقتنع اعوان الملك بذلك ومر الخطر .

وما لبثت حركة التطهير التي كانت تقوم بها الحكومة في ظل الاحكام العرفية ان هددت منظمة الضباط الاحرار بالخطر ذلك لان الاحكام العرفية كانت تعطي

الحكومة سلطات لا حد لها وصلاحيات غير مقيدة لاعتقال الاشخاص دون محاكمة، وهكذا فان المنظمة ضيقت من جديد نطاقها واصبحت عسكرية بأسرها .

وفي عام ١٩٤٩ اعادت تأليف لجنتها التنفيذية التي ضمت جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وحسن ابراهيم وعبد المنعم عبد الرؤوف وصلاح سالم وجمال سالم وعبد اللطيف البغدادي وخالد محيي الدين وانور السادات . وبالاضافة الى هؤلاء كان ثمة اعضاء مقربون من اللجنة مثل زكريا محيي الدين وحسين الشافعي اللذين اصبحا فيما بعد من اعضاء مجلس قيادة الثورة . كما اصبح علي صبري احد من كان يأتمنهم عبد الناصر المستشار السياسي للرئيس .

اما جهاز الدعاية في الحركة الذي كان قد ذهب بعيداً في نطاق العمل العلني عام ١٩٤٠ فانه عاد من جديد الى العمل السري والتخفي مركزاً نشاطه على القيام ببث الشائعات وبحملة دعاية هامسة سرية لنقل آراء مجلس قيادة الثورة الى الجنود لينقلوها بدورهم الى الناس في مقاهي القاهرة والاسكندرية .

وفي عام ١٩٥٠ انتخب عبد الناصر رسمياً رئيساً للهيئة التنفيذية لحركة الضباط الاحرار مما اوجب عليه ان يصبح اكثر اهتماماً بسلامته . ولقد فعل ، فلجأ الى اقصى التكتم حتى ان صحفياً كان يعرفه جيداً وكان على اتصال بغيره من اعضاء الهيئة التنفيذية للحركة لم يعرف حتى عشية الانقلاب ان لعبد الناصر ضلعاً فيه .

وكان قد وضح في عام ١٩٥٠ بأن الصراع بين فئة القصر في الجيش وبين حركة الضباط الاحرار لا بد واقع . وفي هذا الصدد يروي انور السادات بأنه قد استطاع ، على الرغم من ماضيه الخليق بأن يثير شكوك السلطات ، ان يكسب ثقة الدكتور يوسف رشاد احد اعوان الملك المقربين بينما استطاع الصاغ صلاح سالم ان يكسب ثقة الفريق حيدر باشا القائد الاعلى الجديد للجيش المصري .

اتقنت حركة الضباط الاحرار منهاج عملها ولكنها كانت سياسياً ساذجة فلقد آزرت حكومة الوفد عندما الغت المعاهدة واعجبت بمقاومتها العنفوانية للاحتلال البريطاني الا انها لم تدرك على ما يظهر ان حكومة الوفد كانت مدفوعة الى إلغاء المعاهدة بالرغبة في ستر فساد حكمها اكثر مما كانت مدفوعة الى ذلك بالدافع الوطني .

كان الضباط الاحرار لم يدركوا بسرعة ان كتائب التحرير كانت تفتقر الى التنظيم. والى انها كانت على الغالب من الجماعات التي ليس للحكومة من سيطرة عليها.

ولقد قـــام الضباط الاحرار بالذات بتدريب كتائب التحرير على حرب العصابات وحصلوا على لغم بحري كبير كانوا ينوون ان يغرقوا به باخرة بريطانية في عرض قناة السويس لتعطيل الملاحة اذا زحف الجيش البريطاني على القاهرة.

على ان الصراع بين الضباط الاحرار والملك ما لبث ان خرج الى العلن في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ عندما انتخبوا خلافاً لارادة الملك اللواء محمد نجيب رئيساً لنادي الضباط وسيطروا على اللجنة الادارية للنادي.

وما لبث ان حدث حريق القاهرة يوم السبت ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ ليوضح للضباط الاحرار بأن لحظة الثورة قد حانت. فقررت الهيئة التنفيذية في ١٠ شباط (فبراير) ان تقلب النظام الملكي في آذار (مارس) ولكن محاولة الانقلاب ارجئت – كما يروي انور السادات – لان البكباشي رشاد مهنا الذي كانت خطة الانقلاب تعتمد جزئياً على قواته قد تعمد ترتيب نقله الى العريش ليتفـــادى الاشتراك في الانقلاب.

لقد ظلت حركة الضباط الاحرار سرية حتى قيامها بالانقلاب يوم ٢٣ تمــوز (يوليو) ولكن سريتها كانت منحصرة في ان زعماءها لم يكونوا معروفين اذ ان عدداً من الصحافيين في القاهرة كانوا يعرفون بوجودها وكان جهاز الاستخبارات في الحركة يغذيهم بالاخبار بين حين وآخر. بل كان امر الحركة معروفاً لدى قادة الجيش والوزراء.

ولقد أحس مرتضى المراغي عندما عهد اليه بأمر قوات الأمن في مصر بأهمية الحركة وادرك قوتها، فحذر في خلال اضطلاعه بوزارة الداخلية ستة اشهر الملك من اتخاذ التدابير التي من شأنها ان تعجل في خلق اسباب الثورة.

وعندما اختار الملك سري باشا رئيساً للوزراء تكهن مرتضى المراغي بدقة بالغة بمجرى الاحداث التي ستنتهي بانقلاب ثوري. لقد كان مرتضى المراغي من اعوان الملك المخلصين للعرش ولقد جاهد جهاد اليائسين لانقاذه ومن اجل ذلك،

طار من الاسكندرية الى القاهرة صباح ٢٣ تموز (يوليو) وهو على استعدادللتفاهم مع الضباط الاحرار بالنيابة عن حكومة الهلالي .

كان الضباط الاحرار يعتبرون اللواء المتقاعد عزيز المصري باشا زعيمهم الروحي ولكنهم قاربوا قبل الانقلاب كلا من اللواء محمد نجيب واللواء فؤاد صادق لتولية احدهما قيادة الثورة بينما ابلغ البكباشي احمد انور في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ وزير داخلية الوفد فؤاد سراج الدين بان الجيش سيؤيد الحكومة اذا خلعت الملك .

وبدلاً من ان يزج فؤاد سراج الدين هذا المتآمر على العرش في السجن أخذ يبحث معه في فعالية حركة الضباط طالباً رأيه فيمن يجب اختياره لمنصب القائد الأعلى .

ولقد روى انور السادات العضو البارز في هيئة الضباط الاحرار بأن فؤاد سراج الدين لم يعارض الانقلاب من حيث المبدأ ولكنه اثار مسألة حق الملك في اقالة الحكومة واهتم بمعرفة ما اذاكان الجيش يمكن ان يتدخل لمصلحة الحكومة اذا استعمل الملك حقه الدستوري في اقالتها .

هذا ولم يبد ان الضباط الاحرار قد ادركوا مدى انهيار كل سلطة سياسية في مصر ولم يبد انهم ادركوا بأنهم كانوا يسيرون في فراغ سياسي وان ارادة الحكم في الفئات السياسية الدستورية قد اضمحلت .

وعندما جمع رئيس الاركان اللواء حسين فريد المجلس الحربي في مقر قيادة الجيش قبيل ساعات من الانقلاب قيل ان البكباشي جمال عبد الناصر قد علق على ذلك بقوله ان هذا التدبير من شأنه ان يوفر شيئاً من العناء على الضباط الاحرار لأنهم يستطيعون أسر قادة الجيش دفعة واحدة بدلاً من اسرهم واحداً واحداً ولكنه لم يتوقع ان يستسلم اركان القيادة العليا بتلك الوداعة المستكينة .

وهكذا لم ترتفع يد لانقاذ الملك وحكومته ولم تحرك عاطفة الشفقة او الولاء أي شخص للمخاطرة بنفسه لافتداءالملك ولم تذرف عين دمعةعليه باستثناء بعض عيون رجال البلاط . فالذين عاشوا في اعتاب الملك جلسوا مكتوفي الايدي او

هربوا صوب الحدود بينما لم يستطع الملك الذي كان قد مضى عليه زمن طويل، وهو معتكف متحفظاً خوفاً من الاغتيال ان يفكر في شخص واحد يمكنه الاعتماد عليه لانقاذه .. اجل لم يفكر في احد سوى بالسفير الاميركي الذي لم يكن يستطيع التدخل .

طلبت هيئة الضباط الاحرار في صبيحة ٢٣ تموز (يوليو) الى الملك ان يقيل حكومة الهلالي وبعثت رسولاً الى علي ماهر تعرض عليه تأليف الحكومة . اما الملك فانه عرض في محاولته لتحاشي الكارثة عصا الماريشالية ومنصب وزير الحربية على اللواء محمد نجيب مسوقاً بالاعتقاد بأن محاولته فرض صهره اسماعيل شيرين على الحكومة السابقة وزيراً للحربية هي التي اشعلت الثورة .

ثم ما لبث الملك ان دعا هيئة الضباط الاحرار لتأليف الحكومة ولكن عندما رفض الضباط ذلك استقبل علي ماهر بفرح وكلفه برئاسة الوزارة .

وفي هذه الاثناء ابرق قائد الجناح جمال سالم وشقيقه الصاغ صلاح سالم من سيناء بانهما يسيطران على القوات المصرية هناك، بينما استلم زكريا محيي الدين قيادة القوات في الاسكندرية .وهكذا اكتمل انتصار الثورة ليلة ٢٤ تموز (يوليو) فاخذت الهيئة التنفيذية للضباط الاحرار تبحث اذا كان يجب اعدام الملك او ابعاده بسبب جرائمه بحق البلاد .

وارسلت الهيئة علي ماهر الى القصر يحمل طلباً باستقالة جميع افراد الحاشية. فاستجاب فاروق بذلة الى الطلب . ولما صوتت الهيئة التنفيذية على قرار بابعاد الملك بدلاً من اعدامه اصدر البكباشي جمال عبد الناصر اوامره بوجوب مغادرة الملك الاراضي المصرية في موعد اقصاه ٢٦ تموز (يوليو) .

وفي صباح ٢٦ تموز (يوليو) طوق زكريا محيي الدين بقواته قصر رأس التين وقصر المنتزه في الاسكندرية بينما طوقت القوات المصرية في القاهرة قصر عابدين وقصر القبة .

اما فاروق الذي اخذ يخشى على حياته عندما تطورت الامور الى هذا الحد فانه استدعى السفير الامريكي جفرسون كافري الذي بذل كل جهوده لانقاذه.

حياة الملك. ولكن لم يكن هنالك من مبرر لهذا الجهد ذلك ان هيئة الضباط الاحرار كانت قد قررت قبلاً ابعاده بدلاً من اعدامه .

وما لبث ان تبادل الحرس الملكي في قصر رأس التين بعض الطلقات مع القوات المطوقة ثم سرعان ما كف عن المقاومة . وفي هذه الاثناء ارسلت الهيئة رئيس الوزراء علي ماهر الذي صعق من تسارع مجرى الحوادث ، حاملاً الانذار التالي :

من الفريق اركان حرب باسم ضباط الجيش ورجاله الى جلالة الملك فاروق الاول :

نظراً لما لاقته البلاد في العهد الاخير من فوضى شاملة عمت جميع مرافقها نتيجةسوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وتجاهلكم لارادة الشعب، حتى اصبح كل فرد لا يطمئن على حياته او مالهاو كرامته مما اساء الى سمعة مصر في العالم،وحتى اصبح الخونة والمرتشون يجدون ملجأ في ظلكم علىحساب الشعب الجائع الفقير. وقد تجلى ذلك فيحرب فلسطين وفضائحالاسلحة الفاسدة ومن محاكات تعرضت لتدخلكم السافر ، مما أفسد الحقائق وزعزع العدالة وساعد الخونة ، فأثرى من أثرى ، والناس على دين ملوكهم .

لذلك فوضني الجيش ، الممثل لقوة الشعب ، أن اطلب من جلالتكم التنازل عن العرش في موعد غايته الساعة الثانية عشرة ظهر اليوم ، السبت ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٥٢، ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه . ويحمل الجيش جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على طلب الجيش .

الاسكندرية ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٥٢ — فريق اركان حرب

محمد نجيب

وسرعان ما عاد علي ماهرالذي اصبح دورهدور الساعي يحمل الى مقر القيادة موافقة الملك . وكانت اللجنة التنفيذية منهمكة حينذاك في وضع وثيقة التنازل فوافقت على ان يغادر فاروق مصر على ظهر اليخت الملكي المحروسة .

وقام باعداد وثيقة التنازل قطبان من اقطاب التشريع المصري هما عبد

الرزاق السنهوري باشا وسليمان حافظ، الا ان الهيئة التنفيذية للضباط الاحرار عدلت مسودة الوثيقة كيما تتضمن اشارة الى « ارادة الشعب ».وبعد ان تم ذلك حمل سليمان حافظ الوثيقة الى قصر رأس التين حيث وقعها الملك ظهراً وهذا نصها :

« لما كنا نتطلب الخير دائماً لأمتنا ونبتغي سعادتها ورقيها ولما كنا نرغب رغبة اكيدة في تجنيب البلاد المصاعب التي تواجهها في هذه الظروف الدقيقة .

ونزولاً على ارادة الشعب قررنا النزول عن العرش لولي عهدنا الامير احمد فؤاد واصدرنا امرنا بهذا الى حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه » .

واثر ذلك طلب الى اليخت الملكي « المحروسة » ان يكون مستعداً للاقلاع في الساعة السادسة مساء وكان الملك فاروق الذي شعر اذ زاره علي ماهر باقتراب رحيله قد امضى ساعاته الأخيرة في تحزيم اكثر ما يمكنه من المتاع فلما جاء الاصيل كان قد اعد مقداراً كبيراً من الحقائب الجاهزة .

ووصلت شقيقات الملك الى قصر رأس التين لتوديعه يرافقهن البكباشي اسماعيل شيرين الذي كان قد استلم وزارة الحربية عدة ساعات قبيل ٤ ايام .

وحضر الوداع في القصر رئيس الوزراء علي ماهر والسفير الامريكي جفرسون كافري .

وخرج فاروق والملكة ناريمان والامير احمد فؤاد من باب جانبي يطل على مرسى القصر حيث استقلوا القارب البخاري الذي حملهم الى « المحروسة » حيث استقبلهم على ظهره اللواء محمد نجيب وقائد الجناح جمال سالم والبكباشي حسين الشافعي الذين تبادلوا معه عبارات التوديع التي كانت رسمية ومهذبة . ونزل الضباط من المحروسة التي اقلعت الى عرض البحار بينما وقف فاروق في ثوب الاميرالية الابيض مستنداً على الحاجز يصغي الى المدمرة المصرية التي اطلقت مدافعها ٢١ طلقة وداعية .

وما لبثت حاشية الملك ان توزعت ايدي سبا ولكن السلطات كانت لها

بالمرصاد فاعتقلت افرادها وزجتهم في السجون، واعتقلت في مطار القاهرة كريم ثابت والياس اندراوس اللذين كانا يتمتعان بنفوذ عظيم من وراء ستار العرش . وحاول اللواء حسين سري عامر الهرب من ناحية الحدود الليبية ولكنه اخفق في الوصول اليها وعبورها .

بعد رحيل الملك عين الامير عبد المنعم عضواً في مجلس الوصاية مع البكباشي رشاد مهنا ومع بهاء الدين بركات، فحافظ المجلس على المظاهر الدستورية الملكية، اذ كان يصادق على قرارات مجلس قيادة الثورة .

ولعدة اشهر تظاهر الضباط الاحرار برغبتهم في الحفاظ على الملكية وتهيئة العرش لاحمد فؤاد ولكن الملكية كانت في الواقع قد انتهت وحق عليها الزوال، واذا كان الرئيس عبد الناصر ورجاله قد ارجأوا الغاء الملكية فقد كان ذلك من اجل ان يستريحوا قليلاً من العناء ولم يكونوا يشكون قطعاً بوجاهة الغاء الملكية وزوالها مع اسرة محمد علي التي اساءت حكم مصر طيلة قرن ونصف القرن .

على ان الحفاظ على حق الطفل احمد فؤاد في وراثة العرش قد عزز امل كثيرين من رجالات العهد البائد الذين كان الضباط الاحرار قد فكروا في استخدامهم في الاشهر التالية وجعلهم هذا الامل يرجون ان تكون الثورة معتدلة .

وهكذا اخذ الساسة المخضرمون يبحثون فيما بينهم اذا كان من الافضل ازاحة فاروق ونجله احمد فؤاد عن العرش لتنصيب الامير الوديع الهادىء عبد المنعم ملكاً على مصر

ولقد اقر هؤلاء بان فاروق قد جر على نفسه الدمار بسوء سلوكه وتصرفه وباستهانته بالمستشارين والناصحين الصادقين ، وبالطبع كان معظمهم يعتبر نفسه من جملة اولئك « المستشارين الصادقين » .

وكان مجلس قيادة الثورة قد ابلغ الشعب بان الثورة قامت لتعيد الى الدستور اعتباره فلما الف مجلس الوصاية في ٢ آب (اغسطس) توفر للحكومة الجديدة العنصر الدستوري والف علي ماهر حكومة لم تكن ثورية انما كانت راديكالية . ولما كانت المشكلة الملحة هي مشكلة الضائقة المالية الاقتصادية فان معظم الناس

من مصريين واجانب قد ابتهجوا لتعيين الرجل القديرعبد الجليل العمري وزيراً للمالية بعد ان كان قد اثبت كفاءته وجدارته كوكيل دائم لوزارة المالية .

لم تنته متاعب الثورة بازاحة فاروق انما بدأت فقد كانت المرحلة الاولى من حياتها مرحلة حرب على عدة جبهات . فلقد هز البشوات والبكوات اكتافهم حنقاً وتوجساً عندما الغى اللواء محمد نجيب يوم ٣٠ تموز (يوليو) القابهم ولكنهم لم يأخذوا ذلك الالغاء على محمل الجد مثلما فعلوا بالحديث عن الاصلاح وعن الوعود المقطوعة بتحسين احوال الجماهير .

وفي هذا كان الذين حكموا مصر لاحقاب بمساعدة البريطانيين وبدونها يعرفون مدى استحالة تنفيذ تلك الوعود ، ولذلك فانهم خلصوا الى الاعتقــاد بعقم محاولة تحقيق وعود الاصلاح . امــا الفلاحون الذين ادركوا بسرعة ان قوة الاقطاعيين قد بدأت تتقوض فانهم حاولوا بحذر ان يتبنوا مظهراً استقلالياً . اما في المناطق الصناعية من المدن الكبرى فان العمال قــد اعتقدوا بأن فجر يومهم الموعود قد اشرق واخذ بعضهم يتصرف على هذا الاساس. ففي كفر الدوار قرب الاسكندرية صادر العمال مصنع النسيج من رب العمــل واحتلوه يوم ١٣ آب (اغسطس) ولمدة ٢٤ ساعــة بدا كما لو كانت مصر موشكة على ان تشهد ثورة شعبية اخرى . ذلك انه كان من المحتمل ان ينهج عمال آخرون نهج عمال كفر الدوار معتقدين بأنهم ينضمون بذلك الى طلائع الثورة التي بدأها الجيش .

واذا كان قــد ظن بأن اضطرابات كفر الدوار هي من تحريض شيوعي فلا شك بأن استياء العمال من الادارة كان حاداً قبل الانقلاب . وعلى كل حال فانه لم يكن في وسع مجلس الثورة ان يرى العمال يقومون بثورة عماليــة على هواهم ، ولذلك فان سلطة الثورة سارعت الى سحق الفتنــة في كفر الدوار وقدم اثنان من زعماء الاضطرابات الى محكمة عسكرية حكمت عليهما بالاعدام . وهكــذا قضت الملابسات ان يكون هذان العاملان اول ضحية للثورة التي اندلعت من اجل مصلحة الشعب المصري الفقير .. اذ لم يكن بوسع الثورة ان تترك اي باشا او بك او عامل ناقم يحولها عن مجراها .

وفي هذا كتب عبد الناصر يقول ان مهمة الثورة كانت تخطيط الطريق ورعاية الناس بحيث يظلون على السبيل السوي كما كانت تهدف الى ايقاظ من يضلون في ركضهم وراء السراب .

لقد كان الضباط الاحرار يعرفون سبيلهم وموقع اقدامهم فعملوا على دفع الجميع من فقراء واغنياء الى سلوك هذا الطريق .

على ان بعضهم قد ابدى منذ البداية تردداً ظاهراً في قبول الاتجاه الجديد كما ابدى نزعة نحو الضلال، ومنهم البكباشي رشاد مهنا الذي عين وزيراً للمواصلات ثم عضواً في مجلس الوصاية ثم وصياً على العرش . وكان مهنا على ارتباط منذ سنوات عديدة مع الضباط الاحرار ولذلك ظن نفسه انه الزعيم الطبيعي للثورة. ولكن مجلس قيادة الثورة لم يشاطره هذا التفكير انما كان يعتقد بأن مهنا قد تعمد تفشيل خطة الضباط الاحرار التي كانت تقضي بالقيام بالثورة في آذار (مارس) اذ دبر نقله الى العريش، ولما هرع من العريش الى القاهرة صبيحة اليوم الثاني من الانقلاب لم يقبله الضباط الاحرار في مجالسهم . ولكنه كان شخصية قوية ومحترمة في سلاح المدفعية ولذلك فقد اعطوه في البدء المناصب الرفيعة تفادياً لأي انشقاق .

ويمكننا الافتراض بأنه قبل تلك المناصب لأنه كان يعتقد بأنه من القوة بحيث يستولي على زعامة الحركة ، ولهذا فقد كان يتعمد اكثر من اي من زميليه في مجلس الوصاية معاداة البكباشي جمال عبد الناصر شخصياً كما كان يتعمد احراجه .

وفي تلك الاثناء لم تكن الاحزاب السياسية ومنها حزب الاخوان المسلمين على استعداد لقبول سلطة مجلس قيادة الثورة والتسليم بها .

والمعروف انه كان من اول اعمال حكومة الثورة الاولى انها طلبت الى الاحزاب السياسية ان تنشر برامجها وان تطهر صفوفها من العناصر الفاسدة . وسارعت الاحزاب تنشر تلك البرامج التي كانت كلها راديكالية بل ثورية وكانت كلها متشابهة تقريباً باستثناء البيان الذي نشره الاخوان المسلمون عن برنامجهم

الحزبي اذ كانوا يطالبون فيه بدولة اسلامية ؛ الا انه ما من حزب طهر صفوفه. وتجاه ذلك اختار اللواء محمد نجيب هدفاً لهجومه الحزب الوحيد القـــادر على المقاومة الا وهو حزب الوفد . وهكذا فقـــد اشار في تصريح له يوم ٨ آب (اغسطس) الى ان العناصر الفاسدة لا زالت في زعامة حزب الوفد .

وقبيل انصرام الاسبوع اصدر قراراً جمهوريـــاً بتأليف سبع لجان ذات صلاحيات غير محدودة لتطهير الاحزاب التي رفضت تطهير صفوفها وأمر كذلك باجراء انتخابات ديموقراطية لانتقاء زعمـــاء الاحزاب كما امر بتجميد حسابات الاحزاب في المصارف الى ان يصدر عن وزارة الداخلية الاذن بقيام الاحزاب المجددة المطهرة .

ومنذ تلك اللحظة وحتى منتصف تشرين الاول (اكتوبر) اصبح الصراع بين الضباط الاحرار والسياسيين مكشوفـــاً وحاداً، وادرك السياسيون بخوف وهلع انهم تحت رحمة الجيش وان ايامهم قد ولت فهم لا يتقنون الا سياسة المداورة مع القصر وقد انتهت هذه السياسة وانتهوا معها اذ كانوا لا يعرفون غيرها .

اما العلاقات بين الثورة والاخوان المسلمين طيلة تلك الفترة فقد توترت الا انها لم تنفصم لأسباب منها انه كان في الجيش ما يكفي من الاخوان المسلمين لجعل اي انفصام امراً عسيراً من الناحية التكتيكية على الرئيس عبد الناصر ، ومنها ان مجلس الارشاد الاعلى في الاخوان المسلمين لم يكن قد تخلى بعد عن الامل في السيطرة على الضباط .

اما الوضع فقد كان مختلفاً مع الوفد حيث كان النحاس باشا وفؤاد سراج الدين يعتقدان بأن انصار الوفد في الجيش لا يزالون من القوة بحيث يؤمنون للحزب مقاماً مرموقاً في البلاد . وكان النحاس باشا لا يزال يعتقد بانه يتمتـــع بسيطرة روحية على اذهان الناس .

ولكن الوفد ما لبث ان ادرك حراجة مركزه ذلك لان تجميد حسابات الاحزاب في المصارف قد عرضه الى مشكلة متعبة، فلقد حد ذلك التجميد من المساعدات المالية التي كانت تسند جهازه الحزبي عندما يكون خارج الحكم .

واختار حزب الوفد ان يصد الهجوم بالهجوم فأعلن بأنه لن يتقيد بأحكام القرار الجديد ولن يقبل بأي تعديل في تنظيمه الا بزعـــامة النحاس باشا الذي قال ان « الوفد هو الشعب وكل من يريـــد ان يحكم بواسطة الشعب ومن اجل الشعب فانه يجب ان يحكم بواسطة الوفد » .

ورد مجلس قيادة الثورة على النحاس باشا متحدياً شعبيته في منطقة الدلتا حيث بدأ اللواء محمد نجيب في جولة في مدن الدلتا استقبل فيها استقبال الابطال الفاتحين وسار في كل مكان تحت اقواس النصر .

وفي اثناء تلك الجولة كان الـلواء نجيب يتعمد التوقف بسيارتـه في الحقول ليتحدث الى الفلاحين ويستفهم منهم عن احوالهم وعن متاعبهم وينفحهم بقليل من المال .

وفي مدن الدلتا كان يقف في سيارةمكشوفة يحرسه من حب الشعبالجارف اعضاء من مجلس قيادة الثورة مجهولون للناس بينما كانت الجماهير الهاتفة تتراقص فرحة حول سيارته وبينما كان الناس بالمئات والالوف يلقون بأنفسهم عليـــه لتقبيل يده ..

حدث كل ذلك في المدن التي كانت معقل التنظيمات الوفدية مثل طنطا بـل ان سمنود مسقط رأس النحاس باشا كانت مسرح اعظم مظـاهر الفـرح بزيارة محمد نجيب .

اجل لقد كانت الاستقبالات الرائعة تعبيراً عفوياً من السكان عـن فرحتهم بالنظام الجديد، واذ فعلوا ذلك فقـد اولوا محمد نجيب بذلـك التقديس الذي لم يخصوا به سوى سعد زغلول .

ونتيجة لهذه الجولة لم يبق شك في ان محمد نجيب كسب معركة تحدي مجلس الثورة لشعبية النحاس باشا في معاقله الحصينة ، وعاد رسل مجلس الثورة مـن هذه الجولة المتعبة منهوكي القوى ولكنهم عادوا موقنين بانهم يستطيعون محاربة الوفد علناً .

وفي اليوم التالي اعتقلت السلطات العسكرية ستين شخصية سياسية وغير

سياسية ومنها فؤاد سراج الدين واثنان من رؤساء الوزارات السابقين والامير عباس حليم الذي اشتهر بنشاطه السياسي .

وتحت الضغط اصدر حزب الوفد قراراً بوقف اعمال سراج الدين وبتنحيته من منصبه كأمين عام لحزب الوفد .

وعندما ايدت المحكمة العليا قرار الحكومة بتجميد حسابات الوفد المصرفية البالغة زهاء ١٠٠ الف جنيه خضع الوفد لقرار تنظيم الاحزاب وانتخب سالم فهمي جمعه لرئاسته بدلاً من النحاس باشا على ان ذلك لم يمس زعامة النحاس لانه كان يحتفظ بهذه الزعامة باعتباره خليفة زغلول العظيم الذي شاطره المنفى في النضال الوطني ضد البريطانيين . ولهذا فان الضربتين الفعالتين اللتين اصابتا الوفد كانتا تكمنان في اعتقال سراج الدين وفي تجميد حساباته .

استطاع الضباط ان يذلوا الوفد وان يكشفوا عن ضعفه وان يبرهنوا على ان النحاس باشا عاجز عن ان يقاوم بنجاح حركة الجيش . وكانت هذه النتائج على جانب كبير من القيمة في صراع العسكريين مع الاحزاب، ذلك لان الشعب كان قد درج عن ان يولي بالتأييد الحزب السياسي عندما يبدو ان له حظاً قوياً في ان يحكم البلاد في المستقبل، وذلك لان الضباط قد اقاموا الدليل الواضح على انه ليس هناك للوفد من امل في العودة الى الحكم طالما ظل الجيش سيد الموقف، وكشفوا للجميع بأنهم لا يعتبرون النحاس باشا زعيماً وطنياً .

اطلق سراح فؤاد سراج الدين عند نهاية ذلك العام الا ان فترة حريته لم تطل طويلاً، ذلك ان نجاح العسكريين في صراعهم مع الوفد قد جعل الغاء الاحزاب امراً محتوماً .

كان الحزب السعدي وحزب الاحرار الدستوريين قد انهارا من الصدمة الاولى لانهما لم يكونا يتمتعان بتأييد شعبي واسع النطاق او بتنظيم حزبي فعال يسندهما . . ولم تلبث ان تخلت عنهما عناصر الاعضاء الشباب الذين تحولوا للتعاون مع العهد الجديد بينما انكفأ المخضرمون الى العزلة مدمدمين باحتجاجات لا طائل منها .

ولقـد وضح للجميع بأنه ليس بالوسع ان يكون لابراهيم عبد الهادي باشا زعيم الحزب السعدي الذي كان قد كافح بشجاعة ارهاب الاخوان المسلمين عام ١٩٤٨ أي مستقبل في بلد يحكمه الرئيس عبد الناصر الذي يكرهه ، كما ليس له أي امل في ان يعود الى الصدارة في ظل حكومة لا تزال محتفظة بعلاقات مـع الاخوان المسلمين الذين كانوا يعتبرون عبد الهادي مسؤولاً بعد الملك عن اغتيال مرشدهم المحبوب حسن البنا .

اما الحزب الوطني فكان قد انشق على نفسه قبل الانقلاب فاضمحل الجناح الأيمن منه بزعامة حافظ رمضان باشا بينما تعاون الجناح الأيسر منـــه بزعامة فتحي رضوان (بعد ان اذاع الحزب بياناً عن برنامجه) مع الجيش .

ولم يمض العام حتى ظهرت علناً كراهية الطبقة الحاكمة السابقة ومن يلوذ بها من اقطاعيين وتجار للعهد العسكري الجديد ، وهكذا تأكد بأن ما كان عبدالناصر يأمل في تحقيقه لا يمكن ان يتحقق الا على حساب شعبية العهد الجديـــد لدى تلك الفئات .

وكان العهد الجديد قد استطاع تفكيك المعارضة داخل الجيش ببعثرة زهاء ٤٥٠ ضابطاً من كبار الضباط كما اقال ثلاثة من السفراء وعدداً من كبار موظفي الحكومة في حركة التطهير خلال الاشهر الثلاثة الاولى .

واثر ذلك اتجه مجلس الثورة بشكل حثيث نحو تعزيز سلطته على البـلاد ، فألغى اللواء محمد نجيب في كانون الاول (ديسمبر) الدستور وألمح للمرة الاولى بأن الملكية قد لا تكون النظام الدائم للحكم ، وكان ذلك عندما اعلن عن تأليف لجنة من المحامين لوضع مسودة دستور جديد سيقرر نوع نظام الحكم وهل يكون جمهورياً ام ملكياً . ثم عمد بعد ذلك الى الغاء الاحزاب السياسية وصادر اموالها واعلن في الوقت ذاته عن فترة انتقال تستمر ثلاثة اعوام لتمهيد الطريق لعودة النظام البرلماني .

وقد قيل في تبرير هذه التدابير بأن اعضاء الاحزاب يتـآمرون على قلب الحـكم كما اعلن عن اعتقال ٣٩ سياسياً منهم هذه المرة كذلك الامير عباس حليم

وفؤاد سراج الدين مع ٢٥ ضابطاً .

وفي ٢٣ كانون الثاني (يناير) أي بعد الثورة بستة اشهر اعلن اللواء محمد نجيب للمصريين كنه نظام الحكم الذي سيصرف شؤونهم في خلال السنوات الثلاث المقبلة . على اساس ان تكون له السلطة العليا وفقاً لدستور موقت اخذ في اعداده .

وقد نص الدستور الموقت على تأليف مجلس ذي صلاحيات تنفيذية يحكم باسم اللواء محمد نجيب كما نص على تخويل مجلس الوزراء السلطات التشريعية .

واعلن اللواء محمد نجيب بعد ذلك عن تأليف هيئة التشريع مما أوحى للناس بأن الغاية النهائية هي قيام حكومة الحزب الواحد .

وسرعان ما تألف المجلس التنفيذي من ١٣ عضواً وعرف نهائياً باسم مجلس قيادةالثورة بينما تألفت الوزارة من مزيج من المدنيين والعسكريين الا ان العنصر العسكري كان المهيمن .

ولقد كشفت هذه التدابير عن خفايا الامور ونشرت ما كان خبيئاً ، فلقد عرف الناس ان السلطة العليا ليست فعلياً بيد اللواء محمد نجيب الذي لم يعد الحاكم الفرد في نظر الناس الذين شاهدوا مجلس قيادة الثورة يشاطره السلطة ، ولمحوا للمرة الاولى وجه عبد الناصر الصانع الحقيقي للثورة والذي اختار حتى ذلك الحين ان يظل وراء الستار .

مضى مجلس قيادة الثورة يوطد سلطته فأعلنت الحكومة في ١٨ حزيران (يونيو) ، ودون انتظار تقرير اللجنة التي الفتها لصياغة الدستور الجديد ، نهاية الملكية وقيام الجمهورية واعلنت ان رئيس الجمهورية هو اللواء محمد نجيب الذي سيكون في الوقت نفسه رئيساً للوزراء واعلنت ان البكباشي جمال عبد الناصر سيتولى منصب نائب رئيس الوزراء بالاضافة الى وزارة الداخلية .

اما عبد الحكيم عامر فقد رقي الى رتبة لواء وعين لمنصب القائد الاعلى للقوات المسلحة مكان اللواء محمدنجيب بينما عين قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي وزيراً للحربية والبحرية والصاغ صلاح سالم وزيراً للارشاد القومي .

كان هذا خطوة تاريخية انهت حكم اسرة محمد علي التي تسلطت على مصر زهاء ١٥٠ عاماً وقصمت ظهر النظام الملكي او شبه الملكي الذي ظل النظام الحاكم في مصر منذ ايام الفراعنة . الا ان عبد الناصر لم يعتبر ذلك الا مجرد خطوة كانت طويلاً موضع تفكيره .. اجل خطوة واحدة لتحرير بلاده مما يدعوه بسلاسل التاريخ . واخذ عبد الناصر يمسك بزمام قوى الامن عن طريق وزارة الداخلية بينما كان صديقه الحميم عبد الحكيم عامر يمسك بزمام القوات المسلحة ، وبينما كان صديق مخلص يسيطر على وزارة الحربية والبحرية . امـــا صلاح سالم فقد اصبح لسان الثورة الناطق وعرف عنه دائماً التحمس الجارف للثورة .

وهكذا أحكم مجلس قيادة الثورة قبضته وفرض منذ ذلك الحين سيادة الثورة على الحياة المصرية .

الفصل السادس عشر

لم يتجاوز البكباشي جمال عبد الناصر الرابعة والثلاثين عندما استلم أعنة الحكم في مصر . اما ثورته فكانت نهاية مظفرة لسعي استمر زهاء عشرين عاماً بحثاً عما وصفه عبد الناصر بعد ذلك بأنه الشكل الصحيح السليم للعمل الايجابي . . وهو سعي بدأ به وهو صبي تلميـــذ اذ انضم الى الجمـاهير في الشوارع ليطرد البريطانيين . وانتهى به الى حبك شبكة محكمة من الخلايا انتزعت الجيش المصري من قبضة الملك فاروق . .

ومما يذكر ان عبد الناصر كان قد كتب في مذكراته يقول ان « في الدائرة العربية دوراً يبحث عن بطل » والواقع انه كان بذاته ثورياً يبحث عن منهج .

ولد عبد الناصر في اسرة من افقر فئات الطبقـــة المتوسطة في (بني مر) المدينة الريفية الصغيرة في مديرية اسيوط بالصعيد يوم ١٥ كانون الثاني (يناير) عام ١٩١٨ وقد اصبح والده بمرور الزمن مديراً اقليمياً للبريد في الاسكندرية يدر عليه راتبه مبلغ ٣٠ جنيه شهرياً ، وهو مبلغ كان عام ١٩٣٠ يكفي لعائـلة الا انه لم يكن وفيراً .

ولقد توفيت ام جمال وهو بعد في الثامنة أي في السن التي ارسل فيها من بني مر الى المدرسة في القاهرة حيث التحق به ابوه وثلاثة من اشقائه عام ١٩٣٤ .

كان اول مطمح خالجه هو ان يصبح ضابطـــاً في الجيش على الرغم من انه لم يكن من السهل تلك الايام على فرد في مثل وضعه الاجتماعي ان يدخل الجيش . لقد نجح في تأمين دخوله المدرسة الثـانوية ولكن رغبته في دخول الكلية

الحربية اصطدمت بالعراقيل (وربما بسبب اشتراكه في حداثته بالمظاهرات) وهكذا شرع يدرس الحقوق ولكن عندما تسببت معاهدة ١٩٣٦ في الحاجة الى جيش مصري كبير وبالتالي الى مزيد من الضباط ، قبل في الكلية الحربية عام ١٩٣٧ .

لقد كان ثمة غاية تحرك عبد الناصر منذ حداثته ألا وهي : تحرير مصر من البريطانيين ، الا انه لم يكن في هذه الناحية نسيج وحده من افراد جيله، لأن الاكثرية العظمى من شبان المدن المصرية كانت متعلقة اشد التعلق بالرغبة في تحقيق الجلاء . ولكن لا بد ان عبد الناصر كان فريداً في ناحية معينة ، فحينما اكتفى الآخرون بترديد الشعارات وقذف قوات الاحتلال بالاحجار ادرك هو بأن الضجيج والعنف لا يكفيان، فأخذ ينكفىء بالتدريج نحو شرنقة من افكاره بحيث اصبح بمرور الزمن وبإرادته ذلك الشيء النادر الخارق الذي يدعى بالوطني المجهول ، فاذ كان شبان جيله يرون البريطانيين كمجرد اعداء فإنه قد رسم في ذهنه صورة معقدة لا تتصل خطوطها فقط بالبريطانيين الذين يحتلون بلاده بل بكثير من الغزاة الذين احتلوا بلاده عبر القرون وقوضوا كيان شعبه وتسببوا في انهياره القوي .

ان الذين عرفوا عبد الناصر في المدرسة وصفوه بأنه طالب هادىء مثابر وطويل ومنعزل. ومع ذلك فان هنالك الكثير من القرائن التي تشير الى انه كان حتى في نزعته الانعزالية تلك الايام يزاول نفوذاً على زملائه .

ولقد ظل عبد الناصر حتى يوم قريب شخصية تفضل العزلة، فلم يتصل بالجماهير الا مؤخراً. ولكن ذلك لم يمنعه من ان يكون شخصية جذابة تفرض ذاتها في المجالس الخاصة .. على أنه سرعان ما تغلب على مصاعب الصلة بالجماهير فبعد أن كانت خطبه الاولى كزعيم لمصر قاسية الاسلوب تنم عن روح معلم يريد ان يرشد المستمعين لا ان يسليهم ، استطاع ان يتقن فن الخطابة الجماهيرية .

والواضح ان عبد الناصر بدأ منذ دخوله الكلية الحربية يتجه بغريزيته اكثر مما بوعيه نحو فكرة الضباط الاحرار ، واخذ يستخدم هذه الفكرة في السيطرة

على قلوب القلة من زملائه الذين يماثلونه فكرياً. وكانت شخصيته ونزعته متلائمتين تماماً لتحقيق تلك السيطرة .

لقد جرب عبدالناصر طريقة الاضطرابات في الصراع مع البريطانيين، وجرب طريقة ارسال الوفود الى كبار رجال الساسة لتطلب منهم وحدة الكلمة ، وقد اتى عبد الناصر على وصف هذه الجهود في كتابه (فلسفة الثورة) اذ قال :

« وفي فترة من حياتي كانت الحماسة هي العمل الايجابي في تقديري . ثم تغيّر مثلي الاعلى في العمل الايجابي واصبحت ارى انه لا يكفي ان تضج اعصابي وحدها بالحماسة ، وانما عليّ ان انقل حماستي كي تضج بها اعصاب الآخرين .

وفي تلك الايام قدت مظاهرات في مدرسة النهضة وصرخت من اعماقي بطلب الاستقلال التام، وصرخ ورائي كثيرون .. ولكن صراخنا ضاع هباء وبددته الرياح اصداء واهنة لا تحرك الجبال ولا تحطم الصخور .

ثم اصبح العمل الايجابي في رأيي ان يجتمع كل زعماء مصر ليتحدوا على كلمة واحدة ،وطافت جموعنا الهاتفة الثائرة ببيوتهم واحداً واحداً تطلب اليهم باسم شباب مصر ان يجتمعوا على كلمة واحدة .. ولكن اتحادهم كان فجيعة لايماني ، فان الكلمة الواحدة التي اجتمعوا عليها كانت معاهدة ١٩٣٦ »

ووصف عبد الناصر في مكان آخر من (فلسفة الثورة) كيف وجهت الحرب العالمية الثانية جيله بأسره نحو العنف فقال :

«واعترف – ولعل النائب العام لايؤاخذني بهذا الاعتراف – ان الاغتيالات السياسية توهجت في خيالي المشتعل في تلك الفترة على انها العمل الايجابي الذي لا مفر من الاقدام عليه اذا كان يجب ان ننقذ مستقبل وطننا .

وفكرت في اغتيال كثيرين وجدت انهم العقبات التي تقف بين وطننا وبين مستقبله ورحت افند جرائمهم واضع نفسي موضع الحكم على اعمالهم ، وعلى الاضرار التي الحقتها بهذا الوطن ، ثم اشفع ذلك بالحكم الذي يجب ان يصدر عليهم .

وفكرت في اغتيال الملك السابق وبعض رجاله الذين كانوا يعبثون

بمقدساتنا . ولم اكن وحدي في هذا التفكير » .

ويصف عبد الناصر بعـــد ذلك وصفاً مؤثراً في (فلسفة الثورة) دوره في محاولة اغتيال احد السياسيين المارقين ويصف كيف أمضى اثر المحاولة ليلة ارقة ظلت تتردد في خلالها اصوات الصراخ والعويل والولولة والاستغاثة في مسامعه . ويشير في موضع آخر الى عدم اقراره وسيـلة العنف حتى قبل محاولة الاغتيال اذ يقول :

« والحق انني لم اكن في اعماقي مستريحاً الى تصور العنف ، على انه العمل الايجابي الذي يتعين علينا ان ننقذ به مستقبل وطننا » .

ومنذ ذلك الحين بدأ تفكيره يتجـه الى شيء اعمق جذوراً واكثر خطورة وأبعد أغوارا .

وقد بدأ هذه المرحلة بالتساؤل أولاً عما يجب فعله، وثانياً عن الطريق المؤدي اليه . وكان الهدف هو تحقيق الحرية لمصر ، ولكن طريقة تحقيق الهدف لم تتقرر نهائياً حتى وقوع الثورة باعترافه هو صانعها .

لقـد صاغ عبد الناصر اداة ثورية بدون ان يعلم بأي سبيل ستستخدم، وقد حول هذه الاداة لخدمة العرب في فلسطين وأعد العدة لسد قناة السويس لازعاج البريطانيين عـــام ١٩٥١ ، وراودته لمدة سنوات فكرة التعاون مع الاخوان المسلمين واستخدام تلك الأداة لتحرير مصر .

على ان عبد الناصر يكتب في النهاية قائـــلا « ان الجيش لم يكن هو الذي حدد دوره في الحوادث وانما العكس كان اقرب الى الصحة ، فكانت الحوادث وتطوراتها هي التي حددت للجيش دوره في الصراع الكبير لتحرير الوطن » .

وهكذا فقـــد وجد المنهج الثوري الذي كان ينشده . لقد كانت الخدمة الرئيسية التي أداها عبد الناصر للثورة تكمن في انـه تمسك بحزم بغايته عبر كثير من الفترات الانفعالية ، كما كانت تكمن في انـه عرف اللحظة الحقيقية الحاسمة عندما دقت .

لقد استطاع هـذا الشاب الذي يعتمل بالثورة ان يحافظ على هدوء يشبه في

صفائه وجه البحر الساكن ،ولكن فكره ظل دائماً مؤرقاً بالتفكير في غايته التحريرية العظمى، كان ايجابياً يحاول ان يستفيد من كل الدروس لمصلحة وطنه. وهكذا استطاع ان يتحدث من خنادقه في الفالوجة مع اسرائيليين اثناء اتصالات الهدنة عن كفاح الحركة السرية اليهودية ضد الانكليز ايام الانتداب وكيف نظم اليهود تلك الحركة .

ولقد وجد ان مايحدث في الفالوجة ليس إلا صورة « لوطننا هناك » ويصف ذلك الوطن بانه « فالوجة » اخرى على نطاق كبير ...

ويقول :

« وطننا هو الآخر حاصرته المشاكل والاعداء وغرر به .. ودفع الى معركة لم يُعَد لها ، ولعبت بأقداره مطامع ومؤامرات وشهوات » .

لقد عرف في الفالوجة ان بلاده قد جررت في دركات عار العبودية طيلة قرون متتابعة ، وأدرك وجوب التمسك بالصبر الى ان يحين موعد كسر اطواق العبودية ،والى ان يحين ذلك لا يهم اذا زاد كأس المذلة قطرة .

لقد كانت هيئة الضباط الاحرار التي كانت تضم الف عضو، والتي كانت تسيطر على كتائب حاميات القاهرة زمن الانقلاب ، بعبعاً جباراً انبثق من سلامة نية عبدالناصر ،الذي كان منذ زمن الحرب العالمية قد بدأ يتحدث بصيغة الجمع بدلاً من صيغة المفرد . فكان يقول نحن بدلاً من انا .. اما صيغة الجمع فكانت تمثل أرواحاً متقاربة لم يجمعها ولم يصهرها في بوتقة واحدة الا بنيران محادثاته .

ويروي انور السادات ان الضباط الشبان زملاء عبد الناصر عندما خرجوا من الكلية صيف عام ١٩٣٨ للاشتراك في المناورات التي جرت في منقباد بالصعيد، ما كانوا يتحدثون الا عن وطنهم وعما يلاقيه من عناء المصائب وفساد الحكم ، وآلام الاحتلال ويتابع السادات قائلاً :

« فاذا بدأنا حديثاً للمهازحة كان الذي يقاطعنا هو حتماً جمال عبد الناصر الذي كان يعيدنا الى المواضيع الجدية » .

ويروي السادات عن عبد الناصر قوله عام ١٩٣٨ :

« يجب ان نحارب الاستعمار والنظام الملكي والاقطاع لأننا خصوم الظلم والطغيان والعبودية ، فكل وطني يبغي اقامة دولة ديموقراطية قوية. وسيتم تحقيق هذه الغاية بقوة السلاح اذا لزم الامر . وان المهمة عاجلة ملحة لأن البلاد قد انحدرت الى الفوضى . ان الحرية هي حقنا الطبيعي وان الطريق مفتوح امامنا .. انه طريق الثورة . »

ويتبين من هذا انه كان منذ ١٩٤٨ قد ربط في ذهنه الملكية والنظام الاجتماعي الاقطاعي والاحتلال البريطاني كشرور مشتركة يجب التخلص منها .

وفي مطلع ١٩٣٩ شكل اولئك الضباط العاملون في منقباد جمعيتهم السرية واخذوا يجربون رسم خطط العمل على اساس الاغتيالات ولكن عبد الناصر قرر تغيير المنهج . وفي عام ١٩٤٢ نظمت الجمعية في شكل خلايا سرية. لقد تعرض كيان الجمعية بعد ذلك للتفكك والاصلاح وانفرد بعض اعضائها في مقاومة عقيمة للمحتلين . واتصل بعضهم وتضافروا مع جماعة الاخوان المسلمين ولكن التكوين على اساس الخلايا خرج من كل هذه التجارب سليماً .

ليس هنالك من دليل على ان عبد الناصر قد تلقى دروساً في فن التنظيم الثوري من اية جمعية او فئة اجنبية ، فلقد تطور تنظيمه ونما من اتصاله مع اصحاب الارواح المؤتلفة. ولعل تنظيمه قد تعزز في اقصى الحالات من مطالعاته الحثيثة لكل المؤلفات ذات العلاقة بهذه الناحية .

ولقد ظل صوت عبد الناصر خلال حقبة من السنوات العشر التالية صوت العقل الهادىء والمنطق الرصين، وصوت الصبر ورباطة الجأش في دوامة من العواطف الوطنية الهائجة الثائرة . لقد وضع عبد الناصر انفعالاته الوطنية في ثلاجة من المنطق، فكان من ابرز سجاياه انفصامه عن بني جلدته من حيث الانفعال العاطفي . فقد نادى بسياسة طويلة الامد وبشر بها اناساً ذوي طبيعة ملتهبة تنفجر كالبركان اذ تقربها ألسنة نيران الاستياء القصير الامد ثم لا تلبث ان تخبو مع تلك الالسنة .

انه لمن المشكوك فيه ان يكون عبد الناصر قد تأثر تأثراً عظيماً بـأية

ايديولوجية سياسية غربية، فحديثه من جهة خلو من مفاهيم الفكر السياسي الغربي وتعابيره الخاصة سواء كانت شيوعية ام فاشستية ، ومن جهة اخرى فان هـذا الحديث مشبع بالآراء والاستنتاجات التاريخية عن القومية المصرية .

لقد ظل عبد الناصر طيلة فترة الحروب وفترة ما بعد الحرب يميل الى الجناح الراديكالي من الحركة القومية التي انعزلت بالتدريج عن الاحزاب السياسية .اما هذا الجناح المؤلف من اتحاد متفكك الاواصر بين الفئات المستطرفة ، فقد كان في كل مظاهره الوريث الحقيقي للزعماء الوطنيين من عرابي مروراً بمصطفى كامل وانتهاء بسعد زغلول . كان هـذا هو التراث الذي بدده النحاس باشا واعضاء الوفد بعد وفاة سعد زغلول .

لقد اتعظ عبد الناصر من فشل من سبقه فاستنتج من تجربة عرابي بأن الجيش يجب ان يكون وطنياً قوميـاً ،واستنتج من تجربة مصطفى كامل بأن الكلام وحده لايكفي،واستنتج من تجربة ثورة ١٩١٩ بأنه ليس هناك اشد غدراً بالقضية المصرية من الطبقة الحاكمة المصرية .

ان التشابه بين عرابي وعبد الناصر هو ابرز ما في الصورة الذهنية التي تربط بين الاثنين .فكلا الرجلين من محيط اجتماعي متواضـع وكل منهما ينتمي اصلاً الى الريف .

واذا كان عرابي قد تلقى العلم في الازهر الشريف بينما تلقاه عبد الناصر في مدارس علمانية، فان كلا منهما هو مسلم ورع . كما انهما ثارا ضد التسلط الاجنبي واسسا حركتهما على مقاومة العناصر المعادية للقضية الوطنية في الجيش . فعرابي اقام اسس ثورته على معارضة امتيازات طبقة الضباط الاتراك في الجيش،اما عبد الناصر فقد اقام اسس ثورته على مقاومة المحسوبية التي افسدت طبقة الضباط .

لقد استقت الحركتان معظم صفوفهما من العنصر الاسلامي الا انهما لم تخاصما المسيحية واستقتا كذلك قوتهما من الطبقة المتوسطة الريفية .

والواقع انه ليس من قبيل المصادفات التاريخية ان يكون جميع الزعمـاء الشعبيين العظام في مصر الحديثة قد انحدروا من ذلك القطاع من المجتمع .

لقد كان عبد الناصر وسط التيار الرئيسي للحركة المصرية ومن تلك
استمد معظم آرائه .

وبالاضافة الى ما تقدم فان هنالك جوانب مذهلة من التشابه بين الا
التي ادت الى ثورتي عرابي وعبد الناصر ، ففي الثورتين بـدأ الضباط ـ
بتقديم العرائض مسترحمين تقـويم المعوج وحاولوا تقوية مركز « الـ
المصريين في الجيش .

فلقد كانت نظرة عبد الناصر الى محاسيب فاروق من الضباط في الجيـ
لنظرة عرابي الى الضباط الاتراك في الجيش ، وكان انتخـاب مرشحي ا
الاحرار لهيئة نادي الضباط في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ تحديـاً م
لسلطة محاسيب الملك وقوتهم .

وكما فعل الخديوي توفيق اذ سعى الى التخلص من المعارضة الشعبية بد
الدستوريين الى الحكم فكذلك عاد فاروق ودعا حزب الوفد الى الحكم ، ا
الحالتين تقوت الحركة المصرية الراديكالية نتيجة حكم الدستوريين ثم حكم الو
واذا كان الخديوي توفيق قد استحث الاضطراب والمتاعب اذ عـين
عدلي باشا يكن وزيراً للحربية فان الملك فاروق قـد كبس على زر الانقلا
فرض صهره اسماعيل شيرين وزيراً للحربية على حكومة الهلالي .

ومن غرائب الصدف ان العاهلين قد حاولا بعد فوات الاوان ان ينقذا ا
ذلك ان الخديوي توفيق حاول انقاذ ما يمكن انقاذه بتعيين عرابي وزيراً لا
بينما حاول فاروق ذلـك بعرضه على نجيب منصب القائـد الاعلى مع
الماريشالية .

لقد نجح البكباشي جمال عبد الناصر حيث اخفق عرابي وكان هـ
ميزان القوى كان بمرور الزمن قد مال لمصلحته . ذلك لأنه بينما لم يتح لعرا
الدستوريين (الذين كانوا رجعيين جوهرياً واساسياً) لتنظيم التأييـد الـ
لحركته ، فانه اتيح لعبد الناصر الاستعانة بالثقل الهائل للجبهة المناضلة الراد
التي ضمت الاخوان المسلمين .

واخيراً فان الحكومة البريطانية كانت قد رأت انها مقسرة على التدخل انسجاماً مع مصلحتها من اجل انقاذ الخديوي توفيق، ولكنها لم تشعر بأنها مقسرة على ان تفعل شيئاً لانقاذ فاروق .

لما حاول البريطانيون التدخل عسكرياً (رداً على تأميم شركة القناة) عام ١٩٥٦ بواسطة ما وصفوه بأنه « عملية حربية » لم يكن مفروضاً فيها ان تكون «حرباً» فان الاوضاع العالمية جعلت انتصارهم مستحيلا .

والواقع ان كلاً من توفيق وفاروق كان خصماً للقوة المحلية الوحيدة ذات بعض الاهمية في مصر وكان خليقاً بالخديوي توفيق ان يسقط عن عرشه مثلما جرى لفاروق لو لم يحتل البريطانيون مصر . والواقع كذلك ان الثورتين اللتين قامتا ضدهما قد انبثقتا من الحركة المصرية الراسخة الجذور . اما عبد الناصر فقد جدد ثورة عرابي ولكن في احوال اكثر ملاءمة وهو مدرك تماماً للتطور التاريخي . ذلك انه اذا كان مقصراً في ميدان النظريات السياسية فانه كان قد اصبح مضطلعاً بتاريخ مصر وبتعاليم كبار الوطنيين سواء أكانوا من المناضلين العسكريين مثل عرابي او من الفلاسفة مثل محمد عبده او من اساتذة السياسة مثل مصطفى كامل ، وكان قد قايس بين وجوه نجاح ووجوه فشل اولئك الذين سعوا الى تجديد شباب مصر ، من السيد عمر مكرم الذي ناشد محمد علي ان يصلح ما فسد من حال الشعب الى مصطفى النحاس مروراً بالخديوي اسماعيل فسعد زغلول .

ان قوة منطق عبد الناصر تكمن في فهمه للتاريخ فقد لاحظ سيرة حياة الشعب المصري المفجعة خلال مجرى العصور منذ ايام الفراعنة .

فالفراعنة والبطالسة والرومان والاتراك والمماليك وملوك اسرة محمد علي واخيراً البريطانيون بل حتى ان الفاتحين المسلمين تعاقبوا جميعاً في مصر على مسرح مؤلف من الجماهير المستكينة المألومة .

وفي هذا لم يتغير شيء من مقومات المسرح ولا من ظروف الحياة انما كل ما كان يتغير هو اسم الطاغية . ولقد كتب عبد الناصر يصف مصر في عهد

المماليك قائلا :

« اصبح الطغيان والظلم والخراب طابع الحكم في مصر على عهد المماليك الذي عاشت مصر في مجاهله قروناً طويلة .

في تلك الفترة تحول وطننا الى غابة تحكمها وحوش ضارية . كان المماليك يعتبرونها غنيمة سائغة ، وكان الصراع الرهيب بينهم هو على نصيب كل منهم في الغنيمة .

وكانت ارواحنا وثرواتنا واراضينا هي الغنيمة ! » .

لقد تطورت اوربا منذ عهد النهضة الى القرن التاسع تطوراً سار بخطوات وأشكال طبيعية . اما مصر فإنها « ظلت - كما يقول عبد الناصر - تعيش في آثار القرن الثالث عشر وان سرت في نواحيها المختلفة مظاهر القرن التاسع عشر ثم القرن العشرين » .

ولقد اعطى عبد الناصر رأيه في مجتمعه فقال عنه « اننا نعيش في مجتمع لم يتبلور بعد » .

ويستعرض عبد الناصر ظروف هذا المجتمع مستقصياً الاسباب التي دعت الى عدم تبلوره الى ان يقول انه من الظلم « ان يفرض حكم الدم » .

لقد استعرض عبد الناصر الينابيع التي تؤلف نهر القومية العربية ووجد الوحدة قائمة بين رافدين رئيسيين هما :

عاطفة الوحدة الاسلامية وتيار القومية العلمانية .

لقد كانت عاطفة الوحدة الاسلامية تتصادم غالباً مع القومية العلمانية الى ان التقتا معاً على صعيد أركان القومية في عام ١٩٤٠ وما بعد .

ان حركة الوحدة الاسلامية تستقي جذورها من تعاليم الأفغاني بل من فكرة معينة نادى بها وهي انه يجب بعث العالم الاسلامي بأسره تحت راية خليفة واحد.

وهكذا فان حركة القومية العربية لم تسع في بادىء امرها الى تحطيم سلطة الامبراطورية العثمانية التي كان الزعماء والناس يسلمون بها كامتداد للتاريخ الاسلامي . فقد كان الخليفة العثماني وكذلك الدولة التركية في نظرهم عنصراً ضرورياً لقيادة

الشرق الاوسط الاسلامي الى مجالات النهضة .

وهكذا فقد اراد العرب لبلادهم عندما بدأت حركتهم القومية وضع رابطة شعوب اسلامية في امبراطورية مطهرة مهيأة بصورة افضل لمهمة قيادة هـذه الشعوب في طريق النهضة .

بل حتى ان المفكرين الذين كانوا على استعداد لتقبل فكرة الانفصال عن تركيا ظلوا مسلمين بزعامة الخليفة . فمثلاً اقترح عبد الرحمن الكواكبي ان تعاد الخلافة الى قبيلة قريش .

ان الرئيس عبد الناصر كمسلم متدين لا يستطيع ان ينجـو من اثر الدين في تفكيره السياسي، الا ان فكرته الاسلامية هي فكرة اصلاحية تطالب بتنقيح ما علق بالاسلام من بدع تستطيع بفعل التزمت ان تعرقل سير مصر نحو المستويات الغربية في القوة والكفاءة .

ان عبد الناصر في اجتهاده هذا ليجد نفسه متفقاً في كثير من الاشياء مـع الراديكاليين العلمانيين ، ولكنه من جهة اخرى يلتقي مع دعاة الوحدة الاسلامية بفكرته القائلة ان العالم الاسلامي الذي وصفه بأنه « احدى الدوائر الثـلاث للمصلحة القومية » يجب ان يستعيد عظمته تحت زعامة امة واحدة .

وانه في ذلك ليرغب في تحقيق مهمة احياء احدى الدول الاسلامية بحيث تصل الى مستوى الدول العظمى ومن ثم تعيد الاسلام الى سابق مجده .

الا ان هذه الدولة الاسلامية الواحدة لم تعد تركيا ولم تعد موطن قبيلة قريش انما هي مصر .. انها مصر الشعب .. ذلك ان زوال الخلافة وانتهاء العهد الذي كان يتولاها فيه خليفة تقر له الشعوب الاسلامية بالولاء الديني ، قد ازال من تفكير القوميين في مختلف انحاء العالم الاسلامي اي ولاء موروث غريزي للسلطة . انهم يخضعون لله ولكن خضوعهم هـذا يمكن ان يكون بمثابة مقاومة لكل سلطة مدنية .

لقد فهم عبد الناصر من استقرائه للتاريخ المصري ان النطاق الديموقراطي والملكي كانا اداتين من ادوات الاستعمار الذي استخدمها لاستعباد المصريين .

وهكذا فان ناصر قد نبذ عملياً مفهوم مصطفى كامل عن الديموقراطية اذا كان قد اخذ عنه فكرة القومية المدنية العلمانية المصرية وانه في ذلك ليجد ما يدعمه من تراث التفكير السياسي القومي فقد كان الافغاني ومحمد عبده يؤمنان بالديكتاتورية كمرحلة جوهرية لانماء الشعب المصري وتطويره .

ولقد قيل ان الافغاني قد علق على مقترحات الخديوي باقامة نظام نيابي تمثيلي عام ١٨٧٠ قائلاً :

« سيكون نوابكم صورة صحيحة تعكس الاوضاع السائدة فسيكون النائب وجيهاً سلب بقسوة مكاسب فلاحه او جباناً هو اكثر خوراً من ان يعارض حاكماً ظالماً او رجلاً يرى في ارادة الطاغية حكمة وبصيرة ويعتبر الدفاع عن الشعب ومعارضة اولي الامر تهوراً وحمقاً » .

ان عبد الناصر خليق بان يرى في قول الافغاني نبوءة صادقة عن حقائق الحال في ظل النظام النيابي في مصر .

ولكن عبد الناصر يشترك مع مصطفى كامل في القول ان الشعب الفقير الضعيف هو السلسلة الفقرية في جسد مصر وانه القوة الحقيقية التي يجب الانصياع لها .

ولهذا السبب فأنه في كتابه (فلسفة الثورة) يشدد على هذا السؤال :

« لماذا قدر على الجيش ان يحقق الثورة في مصر » .

قد يجيب الاجنبي على هذا السؤال بمجرد القول انه كان على الجيش ان يقوم بالثورة لانه كان القوة الوحيدة في مصر ، ولكن عبد الناصر التمس جواباً اكثر دقة على هذا السؤال ، ففي رأيه انه لايكفي ان يكون الجيش قادراً على الاستيلاء على الحكم ولا يكفي ان يكون الفئة الوحيدة القادرة على الاستيلاء على الحكم .

لقد رأى الجيش طليعة تتصدر الصفوف وتقود الشعب من مجاهل اليأس والعبودية الى التحرر .

وهو يحدد مهمة ثورة الجيش بقوله :

« ما هو دورنا على هذا الطريق ؟

ان دورنا فيه دور الرأس فقط .. الحراس لمدة معينة بالذات موقوتة باجل .

وما اشبه شعبنا في هذا الوضع بقافلة كان يجب ان تلزم طريقاً معيناً وطال عليها الطريق وقابلتها المصاعب وانبرى لها اللصوص وقطاع الطرق، وضللها السراب، فتبعثرت القافلة ، كل جماعة منها شردت في ناحية ، وكل فرد مضى في اتجاه .

وما اشبه مهمتنا في هذا الوضع بدور الذي يمضي فيجمع الشاردين والتائهين ليضعهم على الطريق الصحيح ثم يتركهم يواصلون السير .

هذا هو دورنا ولا اتصور لنا دوراً سواه »

ولا يغفل عبد الناصر عن المصاعب التي تنتظر اصحاب هذه المهمة فهو يخلص قائلا :

« لقد كنت مدركاً منذ البداية انها لن تكون مهمة سهلة ، وكنت اعلم مقدماً انها ستكلفنا الكثير من شعبيتنا »

ونظراً لان تعاليم المفكرين الوطنيين قد تمكنت من نفس عبد الناصر فانه جعل عنوان كتابه (فلسفة الثورة) وان كان يحتوي على القليل من الفلسفة مقابل الكثير من الاستشهادات التاريخية والخواطر الوجدانية والتحاليل لمنهج العمل .

انه كتاب يجب ان يقرأ لان عبد الناصر قد استقطر فيه فلسفة الحركة القومية المصرية وحللها ليجد بالاختصار ان الطريقة الوحيدة لتخليص مصر من البريطانيين هي تطهير البلاد من الحكام الغادرين وينتهي من ذلك الى ان مصر اذ تتطهر من ذلك لا بد لها بحكم المكان واعتبارات الجغرافيا والتاريخ والدين ان تقود العالم العربي الى مستقبل جديد افضل .

ويقول ان هذه المهمة تنطوي على «دور يبحث عن بطل » وهذا يعني بمفهوم القومية العربية ان تحرير مصر ضروري لتزويد العالم العربي بامة قادرة على ان تهيىء له اسباب الزعامة ويعني انه يجب ان يكون مكان الخليفة بطل يقود هذا البعث نحو الغاية النهائية التي هي الوحدة العربية. على ان عبد الناصر في سعيه نحو الوحدة كان يعتبر الجماعات الحاكمة في العراق والاردن والعربية السعودية من نفس نسيج اولئك الذين اعتبرهم في مصر خونة مارقين يجب تطهير الحياة

السياسية منهم .

فقد كانوا في رأيه هم الذين ربطوا بلادهم بقيود الاستعمار الاجنبي وبالتـــالي احبطوا جهود الشعوب العربية من اجل تحقيق الوحدة .

ولهذا السبب يجب مقارعة الدول الاجنبيـــة التي تعرقل التحرر القومي اذ تولي بتأييدها خدمة لمصالحها تلك الطبقات الحاكمة ، اجل يجب مقارعتها الى ان تكف عن هذا التأييد لتلك الطبقات التي تعرقل النمو القومي .

وعلى هذا الاساس وبالمفهوم السياسي العملي فـــان روسيا التي لا تـــدعم ملوك الشرق الاوسط ليست في هذه المرحلة من الثورة القومية دولة عدوة بينما الدول الغربية دول معادية للقومية ،لأنها تولي اولئك الحاكمين بالتأييد .. وعلى الاساس ذاته فأن الاحزاب الشيوعية التي تسعى الى ربط القوميين العرب بفلسفة إلحادية غريبة هي عناصر معادية ويجب القضاء عليها لانها تعرقل وحدة الفكر القومي العربي . فإذا ما اختارت روسيا ان تولي الاحزاب الشيوعية بالتأييد الفعـــال الايجابي فإنها تصبح حينذاك دولة غير ودية في نظر العرب .

هذه الجوانب من سياسة عبد الناصر تستقي من مفاهـــيم الفلسفة القومية الاولية وليس من تعاليم الانسكلوبيديين الفرنسيين أو من آراء جون ستيوارت ميل او ابراهام لنكولن او كارل ماركس او غير ذلك من مصادر الفكر السياسي غير العربي .

لم يكن الضباط الاحرار مترابطين بفلسفة متجانسة كتلك السياسة، ولكن مفاهيمهم الفردية كانت مستقاة من ذات المصادر الوطنيـــة والقومية التي استقى منها عبد الناصر آراءه . فلقد شعروا جميعاً بأنهم جزء من نضال قومي واحـــد وكانوا مدركين لمعنى حركتهم .. وكان هذا هو كل ما يربطهم .

لقـــد كانت الهيئة التنفيذية للثورة تعرف بأنها تريد ان ترفع مستوى المعيشة، وان تطهر البلاد ، وان تزود الجهد الوطني بحيوية جديدة ، وان تنهي الاحتلال البريطاني ،ولكن اعضاء الهيـــئة لم يكونوا على اجماع حول الوسائل الـــتي يجب بواسطتها تحقيق تلك الغايات. ولم يكن بينهم من اجماع على معنى ما يقصدونه من

تلك الاهداف . فمثلاً كان عبد المنعم عبد الرؤوف المرتبط من صميم قلبه وبدافع من تعصبه للاخوان المسلمين ، يريد تحقيق المثل العليا التي ينادي بها الاخوان ، وهي المثل التي تقضي بالاختصار اقامة دولة اسلامية دستورها القرآن والحديث النبوي . اما خالد محيي الدين فلربما كان عضواً في الحزب الشيوعي، ولهذا كان يعتبر الانقلاب بمثابة اول مرحلة من مراحل الثورة الشيوعية . اما جمال سالم اقرب اعضاء الهيئة التنفيذية الى ان يكون صاحب اجتهاد في الفكر السياسي على المنهج الغربي فانه خليق لو كان في بريطانيا ان يكون عضوا في جمعية الفابيين الاشتراكية .

لقد كان الضغط الذي تعانيه الحركة يأتي بصورة رئيسية من جانب اليسار العلماني السياسي لأن القومية المصرية حركة راديكالية وقد ادى هذا الضغط في بادىء الامر الى اخراج عبد الرؤوف من الهيئة التنفيذية .

على ان الفريق الاقوى في الهيئة التنفيذية للثورة ظل ذلك الفريق الذي يقوده جمال عبد الناصر بالذات،والذي كان يتألف من راديكاليين ينشدون التقدم بأية وسيلة تتوفر لهم . وقد لا يكون من المستطاع منطقياً تلخيص نظريات فريق جمال عبد الناصر ولكن يبدو ان هذا الفريق كان يريد تعاون الرأسمال الاجنبي وفي الوقت ذاته كان يريد التعاون بين الرأسمال المؤمم والرأسمال الفردي . ولقد بعث عبد الناصر في مطلع عهده يطلب من حزب العمال البريطاني ما اصدره من كتب حول تنظيماته وتشريعاته من اجل ان يدرس المناهج الادارية للتأميم والعلاقة بين الصناعة الفردية الخاصة وبين الصناعات المؤممة .

وبالاختصار فان سياسة عبد الناصر ـ باستثناء جانب الاصلاح الزراعي منها ـ كانت محافظة ، لا تستند الى مشورة النظريين السياسيين (امثال راشد البراوي واحمد فؤاد) الذين كانوا مرتبطين بجماعة الضباط بل على مشورة اقتصاديين سليمي الاحكام مثل عبد الجليل العمري احد ثلاثة من وزراء المالية القادرين حقا الذين تملكهم مصر .

ولقد ظلت مشورة عبد الجليل العمري في المسائل الاقتصادية هي السائدة

لمدة عام على الاقل ذلك لانها لاءمت نزعة عبد الناصر التجريبية فقد كان يريد ان يشار عليه بما لا يمكن وبما يمكن فعله في ظل الحالة الاقتصـــادية التي كانت مفججعة وقتذاك .

وهكذا يتضح ان حركة الثورة لم تكن مرتبطـــة الجذور بالشيوعية او الفاشيستية او بأية نظرية حديثة نسبياً من نظريات نظم الحـكم .

الفصل التاسع عشر

عندما امسك البكباشي عبد الناصر بأعنة الحكم لم يكن يجهل المصاعب التي تنتظره .. فلقد كان من رأيه ان على مصر ان تقوم في آن واحد بثورتين جرتا في البلاد الاخرى على حدة . لقد رأى عبد الناصر نفسه كالثائر كرومويل ولكن مهمته ليست فقط انقاذ البلد من الملك انما دفع بلاده كذلك نحو العصر الصناعي والتقدم الحثيث .

لقد ادرك ان الثورة السياسية خليقة بأن تتسبب في التفرقة بين الطبقات، وان تكون موضع كراهيــــة القسم الاعظم من اولئك النافذين الذين مُسَّت امتيازاتهم الطبقية . وادرك بأن الثورة الاجتماعية ستكون عبئاً ثقيلاً على جمهور الشعب البسيط الساذج وغير المهيأ سواء بتاريخه او بتعليمه لتحمل العبء .

الا انه مع ذلك احتفظ بنزعة مثالية في اجتهاده بشأن المشكلة، فقد تصور بأنه سيظل هنالك، بعد ان ينتهي من تطهير المجتمع المصري من العناصر الفاسدة من الفئة الحاكمة، عدد كبير من الاخيار الذين سيتضافرون مع الضباط الاحرار.

ان هذه النزعة المثالية التفاؤلية تستقي من طبيعة حركة الثورة بالذات، ذلك لان القومية العربية تجنح الى الحكم على المجتمع بمعيار الصالحين والطالحين .

لقد اختار الضباط الاحرار في بادىء الامر التعـــاون مع الذين لم يكونوا فاسدين بغض النظر عن آرائهم السياسية . فمحمد نجيب يمكن ان يعتبر رجلاً محافظاً من رجال العهد الغابر. اما علي ماهر فقد كان مثالاً ساطعاً على ذلك النوع المستقل من السياسيين . وبهي الدين بركات الذي عينته الثورة في مجلس الوصاية

كان رجلا مستقيماً شريفاً . ولكنه لم يكن راديكالياً تقدمياً في آرائه السياسية.

لقد خاب امل الضباط والساسة على حد سواء بهذه التدابير ، فقد ظن الضباط بأنهم حصلوا على معونة رجال مجربين سليمي التفكير لمساعدتهم على الحكم . اما الساسة فقد ظنوا انه من الممكن اعادة الضباط الى ثكناتهم. وبينما ظن محمد نجيب انه هو الذي يقود الثورة كان علي ماهر الذي تراوحه استهانة خفية بالضباط يعتقد بأنه يستطيع بشيء من المناورة البارعة ان يحملهم على ترك الأعنة له .

اما النحاس باشا وفؤاد سراج الدين اللذان كانا في اوربا عندما حدث الانقلاب، فقد طارا عائدين الى مصر مدفوعين باعتقاد جازم بأن الثورة قد قامت من اجل اعادة الوفد الى الحكم !

الا ان ظنون الجميع قد خابت سريعاً .. وكذلك خابت آمال الضباط الاحرار .

ولقد وصف كيف ذهب الضباط الاحرار يلتمسون الرأي من ذوي الرأي والخبرة من اصحابها .. وقال عن النتيجة :

« من سوء حظنا أننا لم نعثر على شيء كثير..كل رجل قابلناه لم يكن يهدف الا الى قتل رجل آخر !.. وكل فكرة سمعناها لم تكن تهدف الا الى هدم فكرة اخرى » .

كانت هذه هي استجابة السياسيين الذين حاولوا استخدام الجيش كما استخدموا الملك قبلاً كأداة يصلون بواسطتها الى الحكم .

لقد كانت الاحزاب في الواقع جماعات من اصحاب النفوذ تمثل الطبقة الاقطاعية الملاكة في المجتمع المصري، فما كان بوسعها ان تتعاون مع حركة مصممة على تحطيم الطبقة الحاكمة .. اما الضباط الاحرار فقد رأوا انهم بالقضاء على اسرة محمد علي والاحزاب السياسية يطهرون مصر وفق المفاهيم القومية المسلم بها . واذا كانت تدابيرهم من اجل ذلك يمكن ان تعتبر بمثابة اعمال ثورية منعزلة فأنه لا شك في ان الكثيرين من افراد الطبقة الحاكمة كانوا خليقين بألا ينزعجوا منها

ذلك لان الفساد لم يبق شيئاً من سمعة الملك او الاحزاب . الا انهم انزعجوا مع ذلك لأن روح حركة الثورة كان راديكالياً قوي الراديكالية .. لقد تولد ذلك الروح من الحركة المصرية التي كانت تؤمن بوجوب انهاء الفقر المقيم والشقاء المتمكن من رجل الشارع المصري. ولقد نضج هذا الروح كجزء من الجبهة الراديكالية المناضلة ، وذلك اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها .

ولقد كان الضباط الاحرار ثوريين حقاً عندما التفتوا لاجراء الاصلاح الزراعي وتقييد الملكية الزراعية وتوزيع الاراضي ، وكانوا خليقين بذلك ان يكتسبوا عداء الطبقة الحاكمة بأسرها ولهذا ما لبثت الحملة على الاحزاب السياسية ان اصبحت شطراً من النضال الاجتماعي الذي بدأه الضباط الاحرار .

على ان افكارهم الاقتصادية لم تكن ثورية، فلقد ادركوا كما فعل الجميع بأن مشكلة مصر الاساسية هي مشكلة تزايد السكان تزايداً غير مقيد على مساحة محدودة من الارض القابلة للاستثمار الزراعي . فبينما كان سكان مصر في عهد المماليك زهاء ٣ ملايين نسمة بسبب ظروف الحروب والمجاعات والاوبئة اصبحوا في نهاية القرن التاسع عشر يعدون ١٠ ملايين. وما لبث هذا العدد ان قفز فبلغ عام ١٩٥٢ زهاء ٢٢ مليون نسمة. وفي الوقت نفسه فإن مساحة الارض المزروعة لم تزد في تلك الفترة سوى ٥٠ بالمائة. فقد ارتفعت من ٦ ملايين و ٨٠٠ الف فدان الى ٩ ملايين و ٩٠٠ الف فدان وهكذا كان المصريون يزدادون فقراً..

لم يكن من السهل والحالة هذه ايجاد مخرج من هذه المشكلة، لان هناك حدوداً للتوسع في استصلاح الاراضي . كما ان مشاريع الري الجديدة على النيل لا يمكن ان تنفذ الا بمصاريف هائلة . ولان تزايد السكان بنسبة مليون نسمة كل ثلاثة اعوام يستهلك انتاج الاراضي المستصلحة مجدداً قبل انتهاء العمل في مشاريع الري الكبرى .

لقد آمن الضباط الاحرار بوجوب توزيع الاراضي توزيعاً اقرب الى العدالة، إلا ان مفاهيمهم في ذلك كانت اقرب الى الروح المحافظة منها الى الروح الثورية. فمن رأيهم ان الاصلاح الزراعي يجب ان يدعم بالاسراع في خطوات التصنيع

وبزيادة مشاريع الري التي من شأنها ان توسع الاراضي الصالحة للاستثمار الزراعي.
الا ان الاصلاح الزراعي لا يمكن ان يعدل شيئاً من حقيقة ان في مصر اقل مما يجب من الارض لأكبر مما يجب من الناس . ولذلك فقد ادرك الضباط الاحرار ضرورة تصنيع البلاد من اجل رفع مستوى المعيشة .

لقد كانت مصر قبيل الثورة على حافة هاوية الافلاس. واذا كانت حكومة الهلالي قد قومت جزئياً من الاعوجاج الذي جعل الحكم الوفدي السيىء ذا تأثير اقتصادي مفجع ،واذا كانت حكومة الهلالي قد جنبت البلاد انهياراً محققاً واعادت الاستقرار الى سوق القطن فإنها لم تستطع ان تفعل شيئاً في ميدان النقد المتداول الذي يتم بواسطة ٧٠ بالمائة من عمليات التجارة الخارجية .

لقد اقنع الدكتور عبد الجليل العمري ، الذي اختاره الضباط الاحرار اختياراً موفقاً كوزير للمال ، الحكومة البريطانية بالافراج عن خمسة ملايين جنيه استرليني من ارصدة مصر المجمدة،وذلك من اجل مساعدة مصر على الخروج من مصاعبها الآنية المباشرة.واستطاع العمري، بما فرضه من قيود على تحويل القطع النادر وعلى عمليات الاستيراد وبتشجيع بيع القطن باسعار معتدلة،وغير ذلك من تدابير تنمية الثروة الحيوانية ، ان يعيد التوازن الى مدفوعات مصر الخارجية اثناء السنة التي تلت تسلمه مهام وزارة المال .

ولقد اشار عبد الجليل العمري الى ان على مصر ان تحصل على ٥٠٠ مليون جنيه كرساميل اجنبية توظف في مصر،اذا كان يراد لمشاريع التصنيع ان تنجح. واشار الى ان على حكومة الثورة الجديدة ان تستعيد الثقة العالمية من اجل تأمين تلك الرساميل .

وهكذا فقد تميزت الشهور الاولى من الحكم العسكري باعتدال غير عادي في ميدان العلاقات الخارجية فبذلت المحاولات لتعديل القوانين التي لا تشجع الشركات الاجنبية في مصر .

فعدل قانون الشركات الذي كان يحتم ان يكون ٥١ بالمائة من رساميل الشركات الاجنبية في مصر مصرياً ،بحيث يسمح للرأسمال الاجنبي بأن يكون اذا شاء

صاحب النسبة الأعلى .

وكان قانون المناجم الذي عدلته حكومة الثورة قد تسبب في وقف جميع اعمال التنقيب عن البترول في مصر عام ١٩٤٨ ، ولقد تم تعديله بشكل كان مقبولاً ان لم يكن مرضياً للشركات البترولية التي استأنفت اعمالها على اساس التعديل .

وكان قانون العمل يغل الشركات الاجنبية اذ يحتم على كل شركة ان تستخدم نسبة عالية من المصريين، والأهم من ذلك انه كان يحتم عليها ان تدفع للمصريين نسبة عالية من مجموع الرواتب التي تدفعها لموظفيها . ولهذا فقد وجدت الشركات الاجنبية ضيقاً متزايداً في الحفاظ على كادرات موظفيها الخبراء . وازداد وضعها سوءاً بسبب ازدياد تردد السلطات في منح سمات الدخول لخبرائها وموظفيها الاجانب ، ولقد استحال تقريباً على تلك الشركات ان تسرح العمال غير الاكفاء دون ان تدفع لهم تعويضات مرهقة، ودون ان تدفع غرامات كتعويض عما يدعى بالتسريح التعسفي غير المبرر ، كما ان الشركات التي كانت مضطرة الى اغلاق بعض الورشات المربحة كانت تجد نفسها مجبرة على الاستمرار عدة اشهر في دفع اجور عمال تلك الورشات الى ان تبت دائرة العمل في قضية اغلاق الورشات .

لم يكن المبدأ الكامن وراء تشريع العمل خاطئاً في حد ذاته، ذلك لأن على الحكومة ان تحمي العمال في بلد يخلو من أي ضمان اجتماعي، وحيث تجنح الشركات الى توظيف اكثر مما يجب من الايدي الاجنبية . ولكن تطبيق تلك التشريعات تميزت بنزعة من كره الاجنبي، ولذلك تقزز منها الكثيرون من الاجانب . اما السبب في ملازمة تلك النزعة لتطبيق تشريعات العمل والشركات فيرجع الى الاعتقاد المتأصل بأن الأجانب لا يزالون يسرقون مصر ويسلبونها ثروتها ، هذا بالاضافة الى ان جماعة الاخوان المسلمين كانت قد تمركزت في النقابات العمالية واخذت تستثمر التشريعات الى الحد الاقصى ، وخاصة في تلك الشركات التي تستخدم الكثير من العمال .

لم يكن بوسع الحكم العسكري تغيير هذا التشريع دون ان يتعارض مع ما

اعلنه من انه يهدف الى رعاية العمال ورفع مستواهم ودون ان يتعارض مع طابع «مصريته» الغريزي ، ولكنه مع ذلك حاول في البداية ان يبث في دائرة العمل ادراك الحاجة الى معاملة ارباب العمل الاجانب معاملة عادلة معقولة .

كانت طريقة حكومة الوفد في معالجة المسألة المصرية البريطانية قد زعزعت والحقت ضرراً بالغاً بالاطمئنان الاجنبي، ذلك ان المعالجة الوفدية قد تمخضت عن شهور من القلاقل توجت بحريق القاهرة .

وفي هذا الصدد ابدى الضباط الاحرار من الاعتدال اكثر مما بدا عليهم في الظاهر ، هذا مع اصرارهم على وجوب جلاء القوات البريطانية . وهكذا بدأوا في نهاية العام الاول من حكمهم يتفاوضون مع البريطانيين على اسس تفوق في واقعيتها اية اسس بنت عليها اية حكومة مصرية سابقة مفاوضاتها .

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٥٣ عالجت الحكومة مشكلة الانماء الاقتصادي بتأليف مجلس دائم لتنمية الانتاج القومي . وكانوا قد حشدوا في الشهور السالفة الفنيين والاقتصاديين الذين يتطلبهم ذلك المجلس واختاروهم على اساس كفاءاتهم، وليس على اساس ميولهم وآرائهم السياسية .

اوكلت الى المجلس مهمة دراسة جميع المشاريع ومهمة تنفيذها في الوقت المناسب وبالطريقة الفضلى، ومهمة استخدام ما يتوفر من الرساميل في اصلح الوجوه .

وطلب الى الوزارات ان تقدم جميع مشاريعها الانمائية الى المجلس ليدرسها وليقدم اليها تقرير خبرائه عنها .

كان مشروع السنوات الثلاث الذي اشرف عليه المجلس متواضعاً في مداه وامتداداته ، فقد استهدف منه تنفيذ عدة مشاريع محددة لاستصلاح الاراضي واصلاح المواصلات . وكان الهدف الاساسي من ذلك استخدام رأسمال الدولة بالاشتراك مع الرأسمال الفردي من اجل القيام بالتصنيع تحت اشراف الحكومة. والواقع انه كان من الضروري ان تتبنى الحكومة سياسة موجهة لتوظيف الرساميل في بلد يميل فيه اصحاب الاموال الى توظيف رساميلهم توظيفاً محافظاً

تقليدياً في شراء الاراضي والعقارات .

ومن الثابت ان الضباط الاحرار كانوا واقعيين اكثر مما كانوا ثوريين في سياستهم في هذا الصدد ،ولكن المرتكز المحلي لاعمالهم كان الاصلاح الزراعي الذي انغمسوا فيه حالما استلموا الحكم . والواقع ان سوء توزيع الاراضي في مصر كان آفة بينة،ذلك ان ٦٥ بالمائة من الارض الزراعية كانت بيد ٦ بالمائة من السكان الاقطاعيين، بينما كان يملك ٢٧٠ شخصاً عشرة بالمائة من الارض الزراعية في شكل قرى ومزارع كبرى .

ومن جهة اخرى فقد كان فائض السكان في منطقة الاستثمار الزراعي يبلغ زهاء خمسة ملايين نسمة،مما جعل الاجور ضئيلة والعمل غير منتظم والتشغيل منخفض المستوى والنسبة بكل عام .

كان الاصلاح الزراعي قد طرح على بساط البحث عدة اعوام ، ولكن الملك فاروق كان يعرقل البحث الجدي فيه اذ كان اكبر الاقطاعيين ، ولذلك فلم يتح لقانون الاصلاح الزراعي ان يصدر عن البرلمان الذي كان يمثل بأغلبيته طبقة الاقطاعيين .

لم يكن امام الحكومة العسكرية عقبات عسيرة كالملك الاقطاعي وكبرلمان الاقطاعيين، وهكذا فقد اصدرت قانوناً في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢ أي قبل انقضاء شهرين على تسلمها الحكم بتحديد الملكية الزراعية بمائتي فدان وبتخفيض اجور الاراضي الزراعية ٤٠ بالمائة وبزيادة اجور الاجراء الزراعيين .

وبموجب ذلك القانون التزمت الحكومة بتوزيع الاراضي الفائضة المصادرة من الاقطاعيين على الفلاحين بمعدل لا يقل عن فدانين ولا يزيد على خمسة فدادين .

ولما كان قانون الاصلاح الزراعي لم يشمل سوى ٦٥٠ الف فدان من مجموع ستة ملايين و ٥٠٠ الف فدان فان بعض اعضاء الهيئة التنفيذية للضباط الاحرار طالب بتحديد الملكية الزراعية بمائة فدان بل بخمسين فداناً باعتبار ان مزرعة مؤلفة من ٢٠٠ فدان في مصر ــ حيث نسبة الطاقة الانتاجية في الارض مرتفعة ــ تعتبر مشروعاً فاحش الربح . الا ان الهيئة التنفيذية اقتنعت في النهاية بنصيحة

الخبراء الذين قالوا بعدم امكان تحديد الملكية الزراعية بمائة او بخمسين فداناً، لانه يصعب تمويل مثل هذه القطع الصغيرة نسبياً كما يصعب ادارتها، وبالتالي فان مثل هذا التحديد قد يوقع الريف في احضان الفوضى . ذلك ان جعل الخمسين فداناً حداً اقصى للملكية الزراعية يوجب اعادة توزيع زهاء نصف الاراضي الزراعية في مصر .

ومع ذلك كله كان قانون الاصلاح الزراعي قانوناً ثورياً، ذلك انه عدّل من شكل القالب الاجتماعي للريف المصري، وحطم قوة كبار الاقطاعيين الذين ظلوا المهيمنين على المجتمع المصري لاجيال وقرون، وما لبثت الحكومة ان صادرت بدون تعويض مزارع وضياع العائلة المالكة البالغ مجموع مساحتها زهاء ١٧٠ الف فدان لتوزيعها على الفلاحين، اما التعويض الذي نص عليه القانون للاقطاعيين الذين صودر الفائض من اراضيهم فقد كان منخفض النسبة، ولكنه كان عادلا من حيث انه بني على الضرائب التي كان يدفعها الاقطاعيون، والتي كانوا قد عملوا على تحديدها لما فيه منفعتهم . واخيراً فإن تخفيض اجور الاراضي الزراعية قد وسع دخل زهاء اربعة ملايين فلاح وافقر الى حد ما جميع ملاك الاراضي .

وبالطبع فقد ادى هذا الاصلاح الى نزاع بين الحكومة وبين الارستقراطية الاقطاعية التي كانت حتى ذلك الحين السلطة الفعلية في الريف والبلاد مهما كان شكل الحكومة .

وهكذا فقد لقي مشروع الاصلاح الزراعي المعارضة من رئيس الوزراء علي ماهر ومن عضوي مجلس الوصاية بهي الدين بركات والبكباشي رشاد مهنا. ولكن رجال الجيش كانوا مصممين على عدم التراجع لان الاصلاح الزراعي كان بالنسبة اليهم شطراً من خطتهم لمحو الاقطاع، كما كان ينسجم مع خططهم المتعلقة بالانماء الصناعي . ذلك لانهم كانوا ينوون تحويل مبالغ التعويضات لتمويل المشاريع الصناعية على ان يسددوها لاصحاب الاراضي على اقساط، وهكذا فقد حملوا علي ماهر على الاستقالة يوم ٧ ايلول (سبتمبر) وتولى اللواء محمد نجيب رئاسة الوزارة في حكومة معدلة مؤلفة بشكل رئيسي من الاداريين واصحاب

الاختصاص .

وفي منتصف تشرين الاول (اكتوبر) حل اللواء نجيب مجلس الوصاية وعين الامير عبد المنعم وصياً منفرداً، فذعرت الطبقة العليا الارستقراطية ذعراً شديداً. واخذ الساسة والاقطاعيون وافراد العائلة المالكة وكبار الضباط الناقمين يتشاورون معاً لايجاد طريقة للتخلص من مجلس الثورة.

وفي هذه الغمرة بدا البكباشي رشاد مهنا الذي كان يتمتع بتأييد كبير في سلاح المدفعية، شخصية مهمة باعتباره قادراً على جمع قوة معادية للعسكريين ترتد على الضباط الاحرار وتخنق ثورتهم. ونتيجة لنشاطه المشبوه وتحوطاً من كل طارىء فقد اعتقل ،وسجن ثم احيل الى الاقامة الاجبارية في بيته.

بعد ذلك تبخرت اوهام الضباط الاحرار ، الاوهام التي كانت توحي لهم بأن نظاف النفوس سيلتفون حولهم. وادركوا بأن عليهم ان يحكموا البلد بذاتهم .وكانت النتيجة الحتمية ازالة الاحزاب من الحياة العامة ازالة تدريجية .

وهكذا شمر مجلس قيادة الثورة عن ساعده في خلال ١٩٥٣ فصودرت ممتلكات العائلة المالكة بعد الغاء الملكية ولم يستثن من ذلك أي فرد [١]

وفي ١٥ ايلول (سبتمبر) اعلن الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومي بان افراد العهد الغابر يتآمرون مع دولة اجنبية لقلب نظام الحكم وان الحكومة تبعاً لذلك الفت محكمة الثورة لحماية الشعب .

تألفت محكمة الثورة من ثلاثة من اعضاء مجلس قيادة الثورة وهم :

قائد الجناح حسن ابراهيم وقائد الجناح عبد اللطيف البغدادي والبكباشي انور السادات .

وخولت المحكمة صلاحية ادانة أي شخص لأي نوع من انواع المعارضة لنظام

---

(١) قيل ان الحكومة ربحت من مصادرة ممتلكات العائلة المالكة ٧٥ مليون جنيه انفقت بعضها في تحسين القاهرة وتجميلها فمدت مثلا ذلك الكورنيش البديع على النيل من شبرا الى حلوان (مسافة ٢٠ ميلا)

الحكم او لأية جريمة فساد يكون قد اتاها في العهد الغابر . ومنحت المحكمة كذلك الحق في اتخاذ كل ما تراه من اجراءات ،ونص القانون الصادر بتأليفها على عدم امكان الطعن بأحكامها حالما يقرها مجلس قيادة الثورة .

ولقد سارت المحكمة في اجراءاتها سيرة ثورية دون ان تتقيد بالشكليات القانونية ، ذلك لأنها استهدفت القضاء على خطر اية محاولة يقوم بها خصوم الثورة لاستئثار الاشياء .

وسارت المحكمة باجراءاتها بشكل يجعل منها منبراً فعالاً للدعاية ،ومثلت امامها شخصيات العهد البائد فحاكمت ابراهيم عبد الهادي بتهمة التآمر على سلامة الدولة والاشتراك في اغتيال مرشد الاخوان المسلمين حسن البنا. وحاكمت فؤاد سراج الدين وزميلين له في الوزارة الوفدية هما ابراهيم فرج ومحمود سليمان غنام .

كما جرت حرم النحاس السيدة زينب الوكيل الى المحكمة التي حاكمت كذلك كريم ثابت واحمد محمود النقيب ومحمد حلمي حسين وجميع افراد الحاشية الملكية . وكذلك الامير عباس حليم الذي اتهم بالكسب الحرام من شراء الاسلحة الفاسدة للجيش اثناء حرب فلسطين.

وقامت بجانب هذه المحكمة محاكم فرعية لمحاكمة المتهمين الثانويين ،وقد حاكمت هذه المحاكم الشيوعيين بالعشرات ، ذلك لأن الحزب الشيوعي اخذ يقوم بدعاية هدامة ضد حكومة الثورة بعد ان اولاها بتأييده فترة قصيرة .

لقد انطوى اختيار المتهمين الذين سيقوا امام محكمة الثورة على قرائن كبرى على انحطاط كل جانب من جوانب العهد الملكي الغابر ،فقد اثيرت فضائح الاسلحة الفاسدة في محاكمة الامير عباس حليم ،واثيرت تهمة اشتراك الملك وحكومته في اغتيال حسن البنا في محاكمة ابراهيم عبد الهادي. كما التي اثيرت فيها قضية التصرف الاجرامي الذي تصرفه القصر الملكي اذ زج الجيش وهو غير مستعد في حرب فلسطين.

وفضحت قضايا الفساد واستئثار النفوذ والخضوع للارادة الملكية الجامحة والتواطؤ معها على سلب الخزينة في محاكمة محمود سليمان غنام وغيره من ساسة الوفد. وفي محاكمة سراج الدين فضح دوره المتقاعس اثناء حريق القاهرة. وظهرت زينب

الوكيل كامرأة مستغلة لنفوذها وراء ظهر زوجها النحاس ومن وراء زعماء الوفد..
ونشرت صفحات مطوية من فجور الملك في اثناء محاكمة النقيب وحلمي حسين.
وصوّر الاتهام كريم ثابت بصورة صاحب العبقرية الشريرة الموضوعة في خدمة البلاط.

حكمت محكمة الثورة على ابراهيم عبد الهادي بالاعدام ولكن مجلس قيادة الثورة خفف الحكم الى السجن مدى الحياة وحكم سراج الدين بالسجن مدى الحياة وكذلك كريم ثابت الذي ارسل الى ليمان طره وغلت يديه وقدميه بالسلاسل حسب العادة .

وقامت اجهزة الدعاية بطبع الاحكام ووثائقها في كتب وزعت بكميات كبيرة، بينما احتلت انباء المحاكمة المقام الاول من صفحات الجرائد وساعات الاذاعة.

كانت تلك الاحكام بمثابة نذير عنيف .ولما ادى النذير الغاية منه خفضت مشقات المحكومين ؛فخففت اجراءات السجن عن ابراهيم عبد الهادي وفؤاد سراج الدين بسبب سوء حالتها الصحية . وفكّ كريم ثابت من قيوده عندما اصدرت الحكومة قراراً بمنع تقييد السجناء . ثم سمح بعد ذلك لجميع هؤلاء المحكومين بامضاء عقوبتهم في بيوتهم على ألا يغادروها . فلقد تحققت الغاية من محاكمتهم .. وامنت البلاد جانب ساسة العهد الغابر لمدة طويلة .

الفصل الثامن عشر

مع ان مجلس قيادة الثورة قدعزز سلطته فإنه ظل يشعر بعبء الحكم وضغطه.

والمعروف ان حركة الضباط الاحرار كانت تتألف من هيئـــة تنفيذية ثم من فريق كبير على اتصال وثيق بالهيئة التنفيذية، ثم الخلايا التي تضم الاعضاء الرسميين في الحركة .

كان الرابط الذي يربطهم يكمن في تشاركهم في اعداد العـدة لقلب النظام السابق ،وفي الاماني القومية العامـة .ولكنهم كانوا ممن هب ودب ومن جميـع الفئات ذات الرأي الراديكالي المتباين تطرفاًومحافظة.وكانوا يفتقرون الى رابطة من خطة متماسكة تسيّر خطوات الحكم والتقدم . كما ان الحركة لم تسيطر سيطرة منسجمة كاملة على جميع القوى المسلحة ، فمثلاً لم تنفذ الى سلاح البحرية كما انها لم تنتشر انتشاراً كاملاً بين سلاح الفرسان الذي كان ضباطـه في الغالب من طبقة ابناء الذوات والاقطاعيين .

ولم تستطع الحركة ان تخلق رأياً موحداً عنها لدى اصدقائها، لأنها كانت تفتقر الى الرأي الموحد .

ولقد ظهرت اولى الدلائل على المصاعب التي يلقاهـــا مجلس قيادة الثورة ضمن كيانه عندمـــا فصل المجلس من عضويته عبد المنعم عبد الرؤوف العضو المتعصب في الاخوان المسلمين .. وظهر المزيـد من الامائر اثناء فترة ازمة محمد نجيب حيث اعطي خالد محيي الدين اجازة طويلة . وهكذا تخلص مجلس قيادة الثورة من الجناحين المتطرفين اليميني واليساري اللذين لم يستطيعـا المحافظة على

الانسجام المطلوب ضمن المجلس .

لقد اشتهر عن خالد محيي الدين انه يساري وانه كان يعتبر الحكم العسكري مجرد مرحلة واحدة من مراحل السير على الطريق المؤدي الى الاشتراكية .

وكان من رأي خالد محيي الدين التعجيل بعودة الحياة البرلمانية حتى قبل تهيئة الاسباب لقيام حياة برلمانية صحيحة وبالطبع لم يشاركه الآخرون من اعضاء مجلس الثورة هذا الرأي .

على ان اصعب مراحل حياة الثورة كانت مراحل تطور الخلاف مع محمد نجيب الذي حاول ان يستأثر بالحكم (وبدر منه ما ينم على ان خطته ستعيد الى البلاد سيرتها الاولى) .

لقد ذكر محمد نجيب في كتابه (مصير مصر) الذي روى فيه قصة حياته بأنه انضم الى الضباط الاحرار عام ١٩٤٩ ثم اصبح رئيساً للحركة منذ ١٩٥٢ ولكن الاعضاء الآخرين في مجلس قيادة الثورة ينكرون صحة هذين الادعائين .

على انه ليس هنالك من شك في انه كان على اتصال بالحركة قبل سنة اوسنتين من الانقلاب واذا صح ان رئاسة الحركة عرضت عليه ربيع ١٩٥٢ فان الواقع هو انه لم يضم الى مجالس الحركة الداخلية .

بل انه لما يشك فيه اذا كان قد وافق على الانقلاب قبل اواخر حزيران (يونيو) ١٩٥٢ .

ولكن مهما تكن حقيقة صلته بالحركة ، فالواضح انه كان روحياً ينتمي الى جيله القديم اكثر مما ينتمي الى جيل ما بعد الحرب ، ذلك الجيل الراديكالي المناضل .

لقد كان محمد نجيب رجلاً مستقيماً لم يلوثه الفساد ولم تلطخه المحسوبية التي افسدت ايام الملك القيادة العسكرية العليا . كما انه حارب في فلسطين ببسالة عظمى . وكوطني مخلص كان مسلك الملك والساسة قد خيب ظنه وطعن اصلاحه طعنة عميقة . وقد كان موضع اعجاب الضباط الشبان لتلك المزايا التي يتمتع بها . وكان الضباط الشبان يفتشون عن شخصية مهيبة محترمة من شأن زعامتها ان تخلق الثقة في مصر والخارج .

الا ان الضباط الاحرار لم يكونوا في نهاية الامر الذين اختـــاروا محمد نجيب بقدر ما كان الملك فاروق هو الذي دفعه الى احضانهم .

كان الملك فاروق ابعد ما يكون عن استساغة الشعبية التي اكتسبها اللواء محمد نجيب لدى الجنود اثناء حرب فلسطين ،وعندما حذرته استخباراته الملكية في عام ١٩٥١ من ان اللواء نجيب على صلة بالعناصر المعـادية للقصر في الجيش ، امر فاروق بصرفه من منصبه الهام كقائد لقوات الحدود، وعين مكانه الـــلواء حسين سري عامر الذي كان اداة يعتد بهـا من ادوات سياسة القصر في الجيش وكان موضع كراهية الضباط الاحرار .

اتصلت الهيئة التنفيذية لحركة الضباط الاحرار بمحمد نجيب لتعرب له عـن تعاطفها معه بسبب المذلة التي ألحقت به،واعربت عن مؤازرتها له باختياره مرشحاً لرئاسة نادي الضباط فوافق على ذلك .

اما الملك فكان قد رشح الجنرال سري عامر لرئاسة نادي الضبـاط وكانت انتخابات النادي بمثابة اختبار بين قوته وقوة الضباط الاحرار .

ابتدأ اجتماع الهيئة العـــامة لنادي الضباط بخمس دقائق من الصمت تحية لذكرى اليوزباشي عبد القادر طه العضو العامل في الحركة الذي قيل ان البوليس السري الملكي قد اغتاله .

وبعد ذلك انتخب الاعضاء اللواء محمد نجيب رئيساً للنادي وانتخبوا مرشحي الضباط الاحرار لمعظم وظائف اللجنة الادارية للنادي .

على ان الملك فاروق كان عنيداً في كرهه، فحاول طيلة عهد حكومة الهلالي ان يقنع مرتضى المراغي (وزير الحربية والبحرية) بحل الهيئـة الادارية لنادي الضباط وابعاد محمد نجيب الى مركز ناء على الحدود .

واذا كان المراغي من القوة بحيث يصمد لضغط فاروق مشيراً الى عدم سلامة اتباع تلك السياسة مـــع الجيش ، فان حسين سري باشا استسلم ، حينما اصبح رئيساً للوزراء ، لضغط الملك وهكذا صدر قرار بحـــل الهيئة الادارية لنادي الضباط يوم ١٥ تموز. ولكن حسين سري استقال حينما حاول فاروق ان يفرض

عليه ادخال اللواء سري عامر وزيراً للحربية .

لقد كان ذلك التنافس الغامض بين اللواء محمد نجيب وبين اللواء سري عامر (وهو تنافس كان مفروضاً عليها من ملابسات الظروف والاحداث اكثر مما كان من اختيارهما) هو الذي جعل محمد نجيب الرمز العفوي للثورة على نسف فاروق الذي عجل بالانقلاب اذ قاوم محمد نجيب .

كان الضباط الاحرار يعرفون بأن الملك فاروق يريد سحق حركتهم وان اللواء حسين سري عامر هو احد الراغبين بتجربة القيام بهذه المهمة .

لقد حكمت مصر بعد الثورة بواسطة الهيئة التنفيذية للضباط الاحرار، التي احتل فيها اللواء محمد نجيب مكانه كأي عضو آخر له صوت واحد ، ولكنه الوحيد الذي كان يظهر امام الناس ويبدو كما لو كان هو صاحب القرارات التي كانت الهيئة التنفيذية تصدرها فعلاً بعد الموافقة عليها بأكثرية الاصوات . واذا كانت بعض شخصيات الثورة قد ظهرت في بعض المناسبات فترة قصيرة (مثل مناسبة رحيل فاروق) فأنها ظلت شخصيات غير معروفة خارج نطاق الحركة . بل ان البكباشي جمال عبد الناصر لم يظهر آنذاك سوى كضابط طويل القامة يلاحظه الناظر في مؤخرة فريق الضباط، فقد كانت هنالك لمسة من الرومانطيكية في فكرة عبد الناصر القائلة بوجوب ان تظل اسماء اعضاء مجلس قيادة الثورة مجهولة حينذاك، بحيث لا يعرف عن هذا المجلس الا انه المنقذ المجهول الذي لا ينشد كسباً ولا مجداً، خلافاً لحال كل من تصدوا قبله لمهمة انقاذ الشعب المصري .

لقد سحر مسلك اللواء محمد نجيب اللطيف الصريح الرئيس عبد الناصر واعضاء الهيئة التنفيذية بل سحر مصر بأسرها . حتى ان عبد الناصر عرض ان يتخلى عن رئاسة الهيئة له .

وهكذا وافقت الهيئة التنفيذية يوم ١٤ آب (اغسطس) على ان تعيد تنظيمها الداخلي وفعلت فاحتل محمد نجيب بابتسامته الوادعة وغليونه مقعد الرئاسة مكان عبد الناصر . بينما كان هنالك اصحاب وجوه وشخصيات صارمة كان يمكن ترئيس أي منهم مكان هذا الضابط العجوز الذي يرئس بحنان ابوي « ابناءه »

الثوار .الاان محمد نجيب جدد شبابه واوقف نفسه على خدمة حماسهم والانسجام معهم فاصبح رمز مصر الجديد ان لم يصبح زعيمها . ولقد ابتكر الشعار القائل (اتحاد– نظام – عمل) ولكنه اعطى هذا الشعار بروح الاب الحنون للشعب المصري اكثر مما اعطاه بروح القائد الصارم ، فارتفعت من مصر الهتافات بحياة محمد نجيب .

وسرعان ما بدأ الخلاف مع محمد نجيب يتكشف عن ذاته في مطلع خريف ١٩٥٢ ذلك ان محمد نجيب الذي دهش من عبادة الجماهير له بعد ان كسب قلوبهم ، بدأ يعتقد بأنه ابو شعبه وانه الزعيم الحقيقي للثورة. ولكن الضباط الاحرار وجدوا في شعائر عبادة الشخصية التي باشرها محمد نجيب شيئاً خطراً ، وخاصة اذ كان يعلن عن نوايا وآراء كانوا يكرهونها ، ولكنهم ما كانوا ليستطيعون الحيلولة دونه ودون الاعلان عنها . وهم الذين اختاروا ان يكونوا مغمورين في بداية عهدهم. والواقع ان البكباشي عبد الناصر حينما تنازل له عن مقعد رئاسة الهيئة التنفيذية للضباط الاحرار لم يقصد ان يزاول محمد نجيب ذلك النوع من الزعامة . فلما خرج محمد نجيب عن الحد قرر عبد الناصر ان يخرج هو ورفاقه من وراء ستار الكتمان لتصحيح الاوهام .

ولما كان ربيع ١٩٥٣ رغب البكباشي عبد الناصر ورفاقه في مجلس قيادة الثورة في تجريد اللواء محمد نجيب من بعض المناصب التي كانوا قد اولوه اياها في فورة حماستهم الاولى .

وكانوا قد ظهروا الى العلن تدريجياً وعلم القاصي والداني ان عبد الناصر هو المهندس الذي صمم الثورة. إلا ان الشاب الشديد البأس لم يستهو الناس في بادىء الامر مثلما استهواهم اللواء الباسم ولهذا فان مقام محمد نجيب لم يتقلقل بظهور الضباط الشبان وبمعرفة الناس لحقائقهم فقد ظل يحتل كل منصب مهم جامعاً رئاسة الدولة الى رئاسة الهيئة التنفيذية للضباط الاحرار . واذ ادرك بأن شعبيته تجعل من العسير على الضباط الاحرار مقاومته ومعارضته فانه اخذ يحاول فرض سيطرته حتى على مجلس قيادة الثورة بالذات .

ولقد كتب محمد نجيب فيما بعد في المذكرات المعزوة اليه (مصير مصر) يقول :
« كان اما ان أعطى السلطة التي احتاجها كيما احكم مصر بالطريقة التي اراها فعالة واما ان استقيل .. لقد كنت كرئيس للجمهورية ورئيس للوزراء و (زعيم للثورة) مسؤولاً عن كل عمل تقوم به الحكومة . وفي هذا لم اعترض على تحمل مسؤولية الاعمال التي وافقت عليها ولكنني لم اعد راغباً في تحمل مسؤولية ما لم استشر بأمره، او ما لم استطع الموافقة عليه من اعمال وتدابير »

والواقع ان محمد نجيب طلب لنفسه حق نقض قرارات مجلس قيادة الثورة، ولما اعلنت الجمهورية في حزيران (يونيو) ١٩٥٣ رفض ان يتخلى عن منصب رئاسة الوزارة لجمال عبد الناصر ، وبعد نقاش استمر ساعات طويلة وافق مجلس قيادة الثورة على ان يبقى محمد نجيب رئيساً للوزراء بجانب رئاسته للجمهورية على ان يصبح عبد الناصر نائبه في رئاسة الوزارة .

وفي اواخر صيف ١٩٥٣ اعترض على تكوين محاكم الثورة ، ذلك لأن تكوينها كان تدبيراً لا يتلاءم مع مزاجه اذ انه ينتمي قلبياً الى العهد القديم .

ولما اخذ عام ١٩٥٣ يقترب من نهايته عرفت اندية القاهرة تدريجياً من الدبلوماسيين الاجانب وغيرهم من الاشخاص الذين كانت العلاقة متصلة بينهم وبين اللواء محمد نجيب .

ولم يخف محمد نجيب عن زائريه كرهه لمحاكمات محكمة الثورة عام ١٩٥٣ مما كان يثير معظم اعضاء مجلس قيادة الثورة الذين كانوا يعتبرون تلك المحاكمات قضية حساسة، والذين كانوا يدركون بأنها قد تكون خشنة في عدالتها ولكنها مع ذلك ضرورية .

اخذ اللواء محمد نجيب منذ البداية يتحدى الضباط تحدياً مقصوداً ــ اعتبره عبد الناصر تخريباً للثورة ــ دون ان يدرك على سبيل التخمين ان الحكم الجديد مؤسس بكليته على الجيش الذي كان عبد الناصر لا يزال يسيطر عليه بواسطة الضباط الاحرار .

يروي محمد نجيب في كتابه (مصير مصر) بأنه لم يطلب من الصلاحيات اكثر

مما يمنح عادة لرئيس الجمهورية ولرئيس الوزراء ولكن محمد نجيب ينسى بذلك ان الوضع في مصر مختلف في هذا الصدد، ذلك ان الصلاحيات التي تعطى لرجل يحكم بواسطة الجيش وليس وفقاً لدستور ديموقراطي (كما في الولايات المتحدة) انما هي صلاحيات تعطي بصورة فورية آلية ذلك الرجل حقوقاً ديكتاتورية .

اما مقترحات اللواء محمد نجيب بوجوب انتخاب مجلس تأسيسي وبتأليف وزارة مدنية العناصر بأسرها انما هي مقترحات لا تعني الا تنازل مجلس قيادة الثورة عن سلطاته لمصلحته .

ولهذا فان وضع محمد نجيب اصبح يستعصي على الاحتمال، فقد كان ظاهراً يتحمل المسؤولية كاملة امام الشعب بحيث كان يمكن ان يعتبر لو ان نظام الحكم قد انهار مسؤولاً عن افعال النظام وان يحكم عليه بموجب هذه المسؤولية او ان يغتال بسببها على يد من يقلب النظام .

ولم تحل نهاية عام ١٩٥٣ حتى ادرك عبد الناصر بأنه سيضطر الى ازالة اللواء محمد نجيب او الى التنازل لمصلحته .. ولم تكن تخامره رغبة في التنازل .

ومنذ ذلك الحين اصبحت القضية بالنسبة لعبد الناصر قضية توقيت وتكتيك .

والواقع ان قضية وجوب التخلص او عدم التخلص من اللواء محمد نجيب قد اصبحت منذ منتصف عام ١٩٥٣ موضع خلاف في مجلس قيادة الثورة . وكان ذلك عندما طلب سلسلة من الصلاحيات تنحصر فيه او بمعنى آخر طلب من مجلس قيادة الثورة الذي كان يحكم البلاد بواسطة الوزارة ان ينقل سلطاته اليه . .

وانه ليعرب عن رأيه في ذلك بسذاجة في كتابه (مصير مصر) اذ يقول :

« لقد اقترحت ان يفسح لي جمال عبد الناصر المجال كيما اصرف شؤون الدولة سنوات معدودات الى ان يكتسب الخبرة الضرورية له كيما يخلفني في الحكم، ولقد طمأنته الى انني سأستقيل عند ذلك لمصلحته وبكل سرور . والا فانني مضطر الى الاستقالة في الحال حتى ولو تسبب ذلك في احداث ازمة » .

لم يجد اللواء محمد نجيب المتنعم بخبرة ستة اشهر في الحكم كرئيس للوزراء والمخمور بموجة شعبيته المطردة الارتفاع، لم يجد اي ضير في اقتراحه الاستئثار

بالسلطة او في تهديده باحداث ازمة اذا رفض اقتراحه ، ولكن نجيب كان يعرف ان خلافاته مع عبد الناصر كانت تدور حول ما دعاه عبد الناصر بفلسفة الثورة او بعبارة اخرى معنى ثورة عبد الناصر وغايتها .

اجاب مجلس قيادة الثورة على محمد نجيب بأن باعد بينه وبين السلطة مزيداً من المسافة عن طريق التجاهل والاهمال المتعمدين .. واذ وجد اللواء نجيب هذا الاهمال والتجاهل بعث في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٥٤ باستقالته الى مجلس قيادة الثورة في رسالة صيغت بعبارات مهذبة انطوت على شكر حضرات السادة اعضاء مجلس قيادة الثورة على تعاونهم معه وعلى الابتهال الى المولى ان يأخذ بيدهم في خدمتهم لبلادهم .

وبعد جلسة عاصفة استمرت الليل بكامله قبل مجلس قيادة الثورة استقالته واستبدل الحرس الجمهوري حول البيت المتواضع الذي يقطنه محمد نجيب في ضاحية « الزيتون » بحرس من جنود المشاة والبوليس الحربي . فلقد قبل مجلس قيادة الثورة تحديه باثارة ازمة .

لم تكن مقترحات محمد نجيب آنذاك تقلق اعضاء المجلس بحد ذاتها بقدر ما كان يقلقهم تأثيرها في البلاد ، حيث كان اجتهاد عبد الناصر الرامي الى تسيير الشعب في قافلة جبارة تزحف زحفاً مقدساً الى تحقيق الاماني الثورية اجتهاداً هو البدعة التي لم ترق للأكثرية المصرية التي كانت بفعل عوامل البيئة والتاريخ تجنح الى الموادعة والى التماهل ، بينما نجح محمد نجيب في استهوائها بحيث اخذت تعتبره العنصر المعتدل الذي يحميها من لندفاع الاعضاء الشبان في مجلس قيادة الثورة .

والواقع ان الموقف كان حرجاً جعل مصير الثورة يتأرجح ، ذلك ان المجلس كان قد اخذ يلقى معارضة اصحاب الميول اليسارية القوية ، اذ نهج على سياسة قمع النشاط الشيوعي وظهر جلياً ان عناصر الاغنياء وعناصر اليسار وعناصر اليمين المنتمية الى الاخوان المسلمين وعناصر الوسط الوفدية

اخذت تجنح الى معارضة النظام وتأييد محمد نجيب ، ليس لأنها كانت تعتقد بانـه منقذ البـلاد ولكن لانها كانت تعتقد بأنها تستطيع بواسطته ان تحطم سلطة مجلس قيادة الثورة ونظامه الثوري .

وهكذا اصبح محمد نجيب الدائرة التي تستقطب حولها القوى المرتدة عن الثورة وهي قوى كانت تستقي من اليمين واليسار على حد سواء .

اعلن الصاغ صلاح سالم استقالة نجيب واعلن قبولها في ساعة متأخرة مـن ليلة ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٥٣ وقال ان اللواء محمد نجيب طلب سلطـات مطلقة هي اكبر من سلطات مجلس قيادة الثورة فرفض طلبه .

وكانت هذه اول محاولة علنية من مجلس الثورة لضرب سمعة محمد نجيب لدى المصريين والعالم الخارجي عن طريق اعلان خفايا الازمة التي اصطنعها .

وفي تلك الليلة وقفت وحدات سلاح الفرسان على قدم الاستعداد في ثكناتها بالعباسية بأمر من ضباطها الذين كانت سلطة الضباط الاحرار عليهم اقل من سلطتهم على بقية ضباط الوحدات الاخرى ،وما لبثت وحدات الفرسان ان عقـدت اجتماعاً احتجاجياً .

كان الصاغ خالد محي الدين عضو مجلس قيادة الثورة ضابطـا كرّس نفسه لقضية الثورة وكان قد كلف قبل الانقلاب بتأمين انضمام سلاح الفرسان للثورة فاكتسب بجهوده الكثير من النفوذ على ضباط الفرسان الشبان .

والمعروف عن سلاح الفرسان انه كان على العموم اكثر سلاح في الجيش نزعة الى المحافظة ،ولقد استطاعت جماعة خالد محيي الدين ذات الميول اليسارية ان توهم بقية الفئات في السلاح بان مقترحات نجيب هي مجهود لاقامة حكم سليم في مصر .

وسواء أكان خالد محيي الدين يحاول ام كان لا يحاول ان يستخدم سـلاح الفرسان للقيام بانقـلاب يساري ، كما استنتج فيما بعد بعض اعضاء مجلس قيادة الثورة،فإن اعماله وتدابيره فيسلاح الفرسان كانت ترقى الىما يضارع محاولة منه

لفرض ارادته على مجلس قيادة الثورة .

وعندما وصلت انباء اجتماع ضباط الفرسان الى مسامع اعضاء مجلس قيادة الثورة في مقر القيادة العامة هيأ اللواء عبد الحكيم عامر بعض الوحـــدات الموالية لمواجهتهم وذهب عبد الناصر بذاته الى ناديهم ليطلع على الامر بذاته ، واستطاع عبد الناصر ان يكبح جماح سلاح الفرسان في لحظة حرجة كانت فيها مصر على شفير الحرب الاهلية . ولم تكن المهمـــة يسيرة ولم يكن اجتماعه بضباط الفرسان بالاجتماع الهادىء . فقد استطاع وهو يتحدث اليهم ان يقنعهم بعد ان بدا له ، ان كل ذلك صادر عن جماعات حسنة التنظيم موزعـة توزيعاً ستراتيجياً حول قاعة النـــادي .

ولاحظ كذلك ان مناقشات افراد تلك الجماعات ، بل حتى العبارات التي استخدموها في الجدال كانت مطابقة لتلـك التي استخدمها خالد محيي الدين في اجتماعات مجلس قيادة الثورة ، هذا لم يكن يدل فقط على انقسام مكشوف في صفوف هيئـة الضباط الاحرار التي اعتمد عليها العهد الجديد من اجل السيطرة على الجيش والبلاد ، بل كان يـدل كذلك على ان الفريق المنشق يقوده عضو في مجلس قيادة الثورة يخامره حياله اشد الحنو .

على ان عبد الناصر لم يستطع وقتذاك ان يجزم بمدى تغلغل الانقسام في حركة الضباط الاحرار ولم يستطع ان يجزم اذا كانت محاولة اخضاع المعارضـة خليقة بأن تتسبب في الاقتتال بين فئات الجيش .

طالب ضباط الفرسان باعادة اللواء محمد نجيب الى رئاسة الجمهورية وتعيين خالد محيي الدين رئيساً للوزراء ، فوافق عبد الناصر بانقباض وتجهم وأمن موافقة اعضاء مجلس قيادة الثورة الذين كانوا لا يزالون مجتمعين في مقر القيادة .

وهنا توجه خالد محيي الدين وبعض ضباط الفرسان الى بيت اللواء محمد نجيب لإخباره بأنه بات يستطيع ان يحكم مصر مع خالد محيي الدين .

ولكن هذا لم يكن ما اراده اللواء محمد نجيب ، فذلك يعني تخليه عن منصب

رئاسة الوزارة الهامة لشاب في الخامسة والثلاثين . وهكذا فقد قال لزواره بأنه لن يعود رئيساً للجمهورية الا اذا وافق الآخرون بأسرهم على التعـــاون معه « كرفاق ان لم يكن كوزراء » .

وكان هذا الشرط يطلق يد محمد نجيب في المحاججة على الموافقـــة على طلبه الاول بأن يخول السلطة العليا ، كما كان هذا الشرط يفسح له اذا لزم الامر مجال قبول خالد محيي الدين كرئيس للوزراء .

عند هذا الحد تركه خالد ورفاقه بعد ان ابلغوه بأن نبـأ عودته الى رئاسة الجمهورية سيذاع من محطة الاذاعة في السابعة صباحاً .

ولكن لم تمض ساعة على رحيل خالد محيي الدين من بيت اللواء نجيب حتى جاءت كتيبة من البوليس الحربي واحاطت بالبيت واعتقلت اللواء محمد نجيب . ولقد اخذته اولاً الى ثكنات المدفعية ثم توغلت به في الصحراء الى نقطة تبعـد عدة اميال عن القاهرة .

ذلك ان رؤساء الاسلحة من اعضاء هيئـة الضباط الاحرار لم يقبلوا بقرار مجلس قيادة الثورة بالتنـــازل عن سلطاته لمصلحة اللواء نجيب والصاغ خالد محيي الدين ولذلك ارسلوا تلك الكتيبة لتعتقل محمدنجيب كرهينة .

الا ان اللواء محمد نجيب اعيد الى بيته بعد ساعات بأوامر اصدرها البكباشي جمال عبد الناصر .

وفي هذه الاثناء نظم الاخوان المسلمون مظاهرات في القاهرة لنصرة اللواء محمد نجيب . بينما وصل جواً وفد سوداني للمطالبة بعدم ايقاع أي اذى به .

واذا كان قد بدا جلياً بأنه لا بد من اعـادة محمد نجيب الى رئاسة الجمهورية فانه لم يعد بديهياً ان من الواجب التسليم بمطـالب ضباط الفرسان الذين كان معروفاً عنهم انهم يؤلفون فريقاً انعزالياً في صفوف الضباط الاحرار .

ولما استدعي ضباطهم بعد ذلك الى مقر القيادة العامة كان ذلك من اجل ان يبلغهم اللواء عبد الحكيم عامر بـأن القيادة ستتغاضى عن شططهم اذا كفوا عن اثارة المتاعب .

اما خالد محيي الدين فقد اعطي اجازة طويلة وسافر الى اوروبا .

وفي هذه الاثناء كان اللواء محمد نجيب المعتكف في بيته معزولاً عن العالم الخارجي لا يعرف شيئاً عن الموقف المتطور. وعندما تلقى بلاغين من مجلس قيادة الثورة للتوقيع عليها وقع المذكرتين معتقداً ان شروطه التي ابلغها الى المجلس عن طريق خالد محيي الدين قد قبلت .

وكان البلاغ الاول الذي وقعه لابلاغ الشعب بأن مجلس قيادة الثورة هو الجهاز الطبيعي للحكم، اما البلاغ الثاني فكان لابلاغ الشعب بأنه وافق على استئناف القيام بمهام رئاسة الجمهورية . ولم يعلم الا بعد ان اذيع بلاغ مجلس قيادة الثورة مع رسالتيه من راديو القاهرة في صباح ٢٨ شباط (فبراير) بأن منصب رئاسة الوزارة الذي تخلى عنه خالد محيي الدين قد عهد الى جمال عبد الناصر .

وفي صباح ذلك اليوم احتشد جمهور غفير من الناس في ميدان الجمهورية للاستماع الى خطاب الرئيس العائد الى الرئاسة . فظهر محمد نجيب على الشرفة مع عبد الناصر واعضاء مجلس الثورة على جانبيه ووصف الازمة بأنها سحابة صيف سرعان ما ولت . ولكن المشاعر التي عبرت عنها الجماهير ناقضت قول محمد نجيب. ولا عجب فقد كانت بمعظمها مؤلفة من عناصر الاخوان المسلمين الذين كانوا يلوحون بانتصار بقمصة ملطخة بالدماء التي اريقت في الاضطرابات التي كانت شوارع القاهرة مسرحاً لها في اليوم الفائت .

اما زعيمهم عبد القادر عودة فقد القى خطاباً ناقش فيه اللواء محمد نجيب مناقشة الند للند وازعجه بكثرة اسئلته . أما نجيب فقد استدعى من اجل استرضاء الجمهور عبد القادر عودة الى الوقوف بجانبه على شرفة القصر .

لقد ظن الاخوان بأنهم قد فرضوا اخيراً ارادتهم على مجلس قيادة الثورة وانهم باتوا على ابواب الحكم . اما اللواء نجيب فانه قد وعد باطمئنان الجموع الهاتفة بأنه لم يعد الى الحكم الا ليعيد النظام البرلماني.. فقد فسر هو الآخر ما حدث بأن ارادة الشعب قد تغلبت على ارادة مجلس قيادة الثورة واعادته الى الرئاسة .

تطلع عبد الناصر متجهماً صامتاً الى مجمع الاعداء المواجهين له : الاخوان المسلمون – الوفد – الشيوعيون – ورأى ما حدث بمثابة ردة على الثورة .

لقد عرف عبد الناصر اذ حاسب نفسه بأنه قد ارتكب خطيئتين اثنـاء الازمة ، ففي المقام الاول ادرك بأنه ما كان له ان يقبل باستقالةاللواء محمد نجيب وهو في اوج شعبيته ، وبأنه كان عليه بأن يقوض شعبية نجيب تدريجياً قبل ان يقبل الاستقالة ..

وادرك انه ما كان عليه بعد ان قبل استقالة نجيب ان يرجع عن قبوله .

لقد قرر عبد الناصر منذ تلك اللحظة ان يقوض شعبية نجيب ويحطم نفوذه تدريجياً قبل ان يقبل استقالته من جديد ، فلقد اصبح رئيس جمهورية حكومة الثورة المحور الذي يستقطب حوله جميع اعداء العهد كما ان الوعد السابق لاوانه باعادة النظام البرلماني يؤلف خطراً يهدد الثورة .

كان عبد الناصر يعرف بأن الشعب المصري لن يسلم الى الابد بالحكم العسكري. وكان قد اعرب عن رغبته في ان يعدل نظام الحكم العسكري تدريجياً. وكان هذا ما ادعى اللواء نجيب انه كان راغباً فيه ، ولكن اللواء محمد نجيب لم يدرك بأن تعديل نظام الحكم دون تأييد من الضباط الاحرار والجيش يضارع تسليم البلاد الى قوة اخرى (لعلها قوة الاخوان المسلمين) .

لقد كان هناك ما يبرر للواء محمد نجيب اعتقاده بأنه مدعوم في الظاهر من اكثرية الرأي العام ، ولعله تجاهل ان الرأي العام ليس بالقوة الفعالة في مصر. ذلك انه ما لم يستند الى تأييد الجيش فان اية حكومة تستطيع ان تجعله ألعوبة في يدها ترمي به جانباً في الوقت المناسب ، فخالد محي الدين ما كان خليقاً بأن يستخدم محمد نجيب الا من اجل ان ينبذه جانباً حينما يحين الاوان ، ذلك انهما لم يكونا متماثلين في العقلية ، وما كان خليقاً بجماعة الاخوان او حزب الوفد ان يشاطروه السلطة طويلاً ..

اجل لم يكن لنجيب من مستقبل بدون عبد الناصر ومع ذلك فـان سعيه من اجل السيطرة على مجلس قيادة الثورة كان يستقطب حوله عمدا او عفـواً

اعداء حركة جمال عبد الناصر الذي مضى يبرهن على صحة هذه النظرية .

ففي صباح اول آذار (مارس) ١٩٥٣ طار اللواء محمد نجيب الى الخرطوم مصطحباً ،دلالة على الانسجام بينه وبين مجلس قيادة الثورة، الصاغ صلاح سالم الذي كان قد بذل اقصى ما يستطيع قبل أربعة ايام للتقليل من شأنه محلياً وخارجياً. وفي غيابهما اصدر عبد الناصر الاوامر باعتقال الفئة المنشقة من ضباط الفرسان وباعتقال شراذم اخرى من الشيوعيين والاخوان المسلمين ثم بدأ بعد ذلك يحقق تحقيقاً حثيثاً دقيقـــاً في ولاء الضباط الاحرار بينما كان زكريا محي الدين الذي اصبح وزيراً للداخلية يفحص ولاء البوليس .

اما هيئة التحرير التي الفت في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٣ كنواة للحزب الفرد في حكومة الحزب الفرد فقد اوقفت على اهبة الاستعداد لمجابهة أية حركة يقوم بها الاخوان المسلمون في الشارع ،بينما قـــامت الحكومة باتصالات مباشرة بواسطة هيئة التحرير مع النقابات .

بسبب الاضطرابات التي حدثت في الخرطوم اضطر اللـــواء محمد نجيب الى اختصار زيارته فلما عاد الى القاهرة بدا عليه انه كان مؤمناً باستكانة عبـــد الناصر له ..

واقام اللواء عبد الحكيم عامر مساء ذلك اليوم حفلة عشاء على شرف رئيس الجمهورية سمح له فيها بان يشرح – كما لو كان فعلاً صاحب الامر والنهي – فكرته عن النظام الجمهوري البرلماني .

وفي اليوم التالي الغيت الرقابة على الصحف واعلن ان جمعية تأسيسية ستنتخب في الوقت المناسب كيما تجتمع يوم ٢٣ تموز (يوليو) في العيد الثاني للثورة .

وما لبثت صحافة العهد القديم ان اظهرت استياءها من النظام القائم وتصدر الصفوف احمد ابو الفتح صاحب (المصري) الذي قام في صحيفته بمعارضة مكشوفة وحاول توحيد الوفد والاخوان المسلمين للمطالبة باطلاق الحريات كامـلة . وبدأ ساسة العهد الغابر يعودون الى الظهور مستعدين اخيراً بعد درس سنتين من الحكم العسكري لتناسى خلافاتهم والتضافر ضد الثورة في جبهة مؤتلفة .

ولقد اتصل هؤلاء باللواء محمد نجيب الذي اكد لهم في اجتماعاتهم معه بان النظام الديموقراطي سيعاد (هذا على الرغم من انه في مذكراته يقول انه لم يكن ينوي السماح باعادة تأليف الاحزاب السياسية) . امـــا الاعضاء المدنيون في الوزارة العسكرية لقد اخذوا يبررون موقفهم في مجالسهم الخاصة مع السياسيين ، معتذرين عن تعاونهم مع العسكريين ، عندما توجسوا من ان الحكم العسكري وشيك الانهيار .

ومما يذكر في هذا الصدد ان محمد صلاح الدين وزير الخارجية في الحكومة الوفدية الذي طالما اكد تأييده لاهداف الثورة ، انتهز فرصة اطلاق الحريات ليعقد اجتماعاً احتجاجياً على حكومة الثورة في نقابة المحامين .

وفي هذه الغمرة الانفعالية احتفظ عبـــد الناصر بصمته .. وفي ٩ آذار (مارس) تخلى عن منصبيه اللذين كان قد تولاهما اثنـــاء الازمة الا وهما منصب رئيس الوزراء ومنصب رئيس مجلس قيادة الثورة فقبـل اللواء نجيب استقالته منها ووجد في هذه الاستقالة ما يشجعه على المضي في المطالبة والالحاح علـى تجريد الحكومة من صبغتها العسكرية وعلى الاسراع بانتخاب الجمعية التأسيسية وعلى اجراء استفتاء شعبي لاختبار وتبين رأي الشعب فيما يتعلق بمركزه كرئيس للدولة .

وعارض مجلس قيادة الثورة هذه المطالب في بادىء الامر وحاول ايجاد حل وسط ، ولكن عبد الناصر اعترض قائلاً بعـــدم امكان تبني الحلول الوسط وعلى المجلس ان يقرر قيام النظام الديموقراطي اذا كان يجب قيام النظام الديموقراطي. وعلى هذا الاساس قدم في ٢٥ آذار (مارس) الى مجلس قيـــادة الثورة قراراً قبله المجلس .

وقد جاء في هذا القرار ان المجلس يتنازل عن صلاحياتـه واختصاصاته يوم ٢٤ تموز (يوليو) المقبل كما ينص عـلى الافراج عن الاحزاب السياسية وجمعية الاخوان المسلمين وعلى اجراء انتخابات حرة ومباشرة انتخاب مجلس تأسيسي يقوم بدوره بانتخاب رئيس الجمهورية .

واعلن مجلس قيادة الثورة بانه لن يؤلف حزباً سياسياً لخوض الانتخابات .

هكذا بدت الثورة كما لو كانت قد انتهت ..

ولكن اللواء محمد نجيب لم يشك في حقيقة المعنى الخفي لهذا القرار الذي يكشفه للجيش كالرجل الذى حطم الثورة لانه هو الذي اعلن العودة الى النظام البرلماني .

ولهذا عارض محمد نجيب قرار المجلس اثناء المناقشة ولكنه لم يستطع ان يمنع نفسه من التصويت بالموافقة عليه .

وبعد ثلاثة ايام من اعلان القرار نظمت هيئة التحرير بالاشتراك مع النقابات العمالية اضراباً عاماً تأييداً لمجلس قيادة الثورة. واذ شعر اللواء محمد نجيب بالضيق من القوى التي اطلقها ضده قرار مجلس قيادة الثورة ومن تصويره بصورة من يحرر مصر من الديكتاتورية العسكرية ، فانه لم يستطع تفادي لبس الدور المنسوب اليه . .

وفي خلال بلوغ الازمة ذروتها جاء الملك سعود الى مصر للتوسط لمصلحة اللواء نجيب ، ولكن بدون جدوى . ففي اثناء زيارة العاهل السعودي عقدت قوات الجيش والبوليس اجتماعات عامة للاحتجاج على التخلي عن الثورة بينما حذر الضباط الاحرار اللواء نجيب من ان الحركة لن تسمح لحكومة الثورة بالانهيار .

وتحت ضغط هذا الانذار وغيره من الظروف استقال اللواء نجيب مرة اخرى من رئاسة الوزارة في ١٧ نيسان (ابريل) وعاد عبد الناصر فألف الحكومة مضيفاً اليها عضوين جديدين اضافيين من مجلس قيادة الثورة، واعيد فرض الرقابة على الصحف والغيت مقررات ٢٥ آذار (مارس) ومنعت الاحزاب من العودة واحيل الى المحاكمة ضباط الفرسان الذين كانوا قد اشتركوا في التمرد الذي قاده خالد محيي الدين .

ظل اللواء محمد نجيب رئيساً للجمهورية ولكن الضباط الاحرار استطاعوا ان يصوروه للقوى الثورية بصورة من كاد ان يقضي على الثورة، وللجماهير بصورة المستبد نظراً لانه كان مسؤولاً بالأسم عن اعادة الديكتاتورية .

ولقد ظل مسترخياً في منصبه عدة اشهر اخرى ولكن عهده انتهى فعلاً يوم ١٧ نيسان (ابريل) حيث اصبح البكباشي جمـال عبد الناصر صاحب الامر والنهي اكثر من أي يوم مضى ، فلقـد تسلح الآن بمعرفة اوضح واعمق لطبيعة اعدائه .

وهكذا اصبح الرئيس محمـد نجيب اسيراً لا يستطيع ان يحكم ولايستطيع ان يستقيل .

الفصل التاسع عشر

اعتبر الضباط الاحرار تأمين جلاء القوات البريطانية عن مصر مهمتهم الاولى الرئيسية ، وفي هذا فقد اتهموا زعماء الساسة في العهد الغابر بالتعاون مع البريطانيين لما فيه خدمة انانيتهم وبالاستعداد للتضحية بالاماني القومية من اجل البقاء في الحكم . ولهذا فقد كان من رأي الضباط الاحرار ان بعض المصريين بالذات هم الذين خذلوا واحبطوا الجهود المصرية التي بذلت للتخلص من الاحتلال البريطاني . وتساءل هؤلاء الضباط قائلين :

ما الجدوى من المظاهرات والاضرابات وحملات الاغتيالات والغارات على القواعد البريطانية في منطقة قناة السويس اذا كان الملك والساسة الذين يحكمون مصر يؤلفون فيها الطابور الخامس البريطاني ؟

والواقع ان الفوضى التي تخبطت فيها مصر بعد حرب فلسطين ، مشفوعة بالاهمال العام لمصلحة الشعب ، قد عززت فكرة الثورة . واذا كان لفكرة الاصلاح الاجتماعية معناها الخاص بها فإن اعمق الجذور التي نمت منها الثورة كانت المقاومة للاحتلال البريطاني .

لقد كان البكباشي جمال عبد الناصر ورجاله من الاقتناع اليقيني بان البريطانيين يسيطرون على مصر بهذه الوسيلة او تلك بحيث كانوا يتوقعون من البريطانيين ان يستخدموا قواتهم المرابطة في منطقة القناة لانقاذ الملك وساسة العهد الغابر الذين كانوا واسطة النفوذ البريطاني في مصر .

ولهذا فان ناصر وجه اثناء القيام بالثورة قسماً من قواته عبر الطرق

الصحراوية المؤدية الى القاهرة من بور سعيد والسويس ، هذا رغم انه لم يكن هنالك ما يدعو بريطانيا الى الاعتقاد بأن حكماً ديكتاتورياً يزاوله ضباط شبان مجهولون مغمورون هو بالضرورة صالح لمصر او لبريطانيا ! وبالتالي لم يكن هنالك ما يحثها على ان تريق دم اي انسان دفاعاً عن ملك افتقر الى الشعور بمسؤوليته فجر البلاد الى شفير الكارثة ، او دفاعاً عن سياسيين اكثرهم يماثلونه افتقاراً الى الشعور بالمسؤولية .

ومهما يكن فان القائم بالاعمال البريطاني اخطر الضباط بأن الاحتفاظ بالملكية من شأنه ان يساعد على خلق الثقة والاستقرار ، الا ان اهتمامه انحصر في الحصول على تطمينات بشأن البريطانيين وغيرهم من الرعايا الاجانب في مصر .

وعندما بدا جلياً ان الجيش يتخذ التدابير ليضمن سلامة الاجانب اطمأنت السفارة البريطانية واخذت تستقصي احوال النظام الجديد محاولة التكهن بمجالات بقائه ومداها .

والواقع ان الضباط الاحرار اذ نسبوا الى انفسهم الفضل في وقوف البريطانيين مكتوفي الايدي بسبب تصميمهم المكشوف على التصدي للتدخل البريطاني منذ اول لحظة ، قد دهشوا من موقف البريطانيين دهشة يخالطها السرور .

ونتيجة لذلك تقوى فريق زعماء الثورة الذين قالوا باعطاء بريطانيا فرصة اخرى لتسوية خلافها مع مصر بالتفاوض ، اما الذين كانوا يعتقدون بأن الانكليز لايفهمون الا لغة القوة فقد اضطروا الى الموافقة على استحياء على سياسة الوفاق .

وبدورها سرت الحكومة البريطانية اذ وجدت ان اصحاب النفسيات الثائرة من ضباط الجيش لم يدفعوا البلاد الى الشطط في التطرف ، فمثلا اعلن اللواء نجيب في ١٤ آب اي بعد اقل من مرور ثلاثة اسابيع على الثورة بأن « مصر ستختزن دوماً باعتزاز صداقة الشعب البريطاني » .

ولقد فعل هذا التعقل فعله في حمل الحكومة البريطانية على الاقلال من مخاوفها ، فأفرجت عن ١٠ ملايين جنيه من ارصدة مصر الاسترلينية لمساعدة الحكومة الجديدة على التغلب على مصاعبها المالية ، الا انها لم تمدها بشيء خلاف

ذلك، بل انها تبنت سياسة المبالغة في الحذر حيالها ، مما أثار ثائرة اللواء نجيب واعضاء مجلس قيادة الثورة الذين كانوا يستعجلون حب العالم لهم جزاء ودهم واعتدالهم . فقد كان موقف بريطانيا منهم فاتراً ومتوجساً في آن واحد .

وفي الحقيقة ان ايديولوجية الثورة بذاتها، وهي الايديولوجية المنادية بتحرير مصر من الرابطة البريطانية وبتحقيق التقدم الشعبي ، قد اضطرت الضباط الاحرار الى سلوك مسالك الاعتدال . ذلك ان مصاب مصر الاقتصادي كان خطيراً وذلك ان المنازعات مع بريطانيا من شأنها ان تؤدي الى شظف جديد وربما الى افلاس تام كلي .

ولهذا كان كل من اللواء نجيب والبكباشي عبدالناصر يعتقد بأن من شأن التوصل الى تسوية سلمية مع بريطانيا ان يساعدهم عن التغلب على المصاعب الاقتصادية الفورية ويشجع الجهود الطويل الامد المبذول من اجل رفع مستوى حياة الشعب .

وهكذا كانوا بنائين في اتصالهم الاول بالانكليز مثلما كانوا في بادىء الامر محافظين في معالجتهم الشؤون الاقتصادية ـ باستثناء قضية الاصلاح الزراعي ـ . وقد وضح هذا الامر عندما بدأت حكومة الثورة بالتقرب من السودانيين وفي معالجة القضية السودانية ، فقد كان اللواء نجيب (الذي يسير في دمه الدم السوداني) وغيره من اعضاء مجلس قيادة الثورة ومنهم عبد الناصر يعرفون جيداً بأن ما من شيء يلزم حكومتهم كغيرها من حكومات العهد الملكي الغابرة بطموح الملك الى ان يمتد حكمه من مصر الى السودان حتى حدود الحبشة . وهكذا كان بوسعهم ان يتخلوا عن الادعاء التعاظمي بانهم يملكون السودان .

ولقد تخلوا بصورة خاصة عن المبدأ الدستوري الوفدي الذي يحتم ان تتم وحدة البلدين تحت التاج المصري .

وكان هذا التخلي قراراً باسلاً ذلك لأن الدعاية المصرية قد علمت الشعب المصري منذ اجيال ان يؤمن بان وحدة وادي النيل تلقى الترحيب من السودانيين أنفسهم .

كانت الخطوات الاولى باتجاه الحكم الذاتي في السودان قد اتخذت اثناء الحرب وبعدها، فقد عين مجلس استشاري لشمال السودان في عام ١٩٤٤ ،وبناءعلى طلب هذا المجلس عقد الحاكم العام ١٩٤٦ مؤتمراً كانت الاغلبية فيه للاداريين السودانيين للبحث فيما يجب اتخاذه من تدابير لزيادة مظاهر الحكم الذاتي في السودان .

واستوحى الحاكم العام توصيات المؤتمر فاستصدر بعد سنتين تشريعاً ادى الى انشاء مجلس تشريعي انتخبت اكثرية اعضائه بشكل مباشر في المدن الرئيسية وبشكل غير مباشر (الانتخاب على درجتين) في المناطق المتأخرة من السودان الشمالي، وانتخب بعض اعضائه كذلك من المجالس الاقليمية لمديريات السودان الجنوبية الثلاث .

ولقد خصص نصف مقاعد المجلس التنفيذي للسودانيين كما عين عدد من السودانيين كوكلاء دائمين للوزارات الرئيسية،الا ان الحاكم العام (البريطاني) ظل يحتفظ بسلطات واسعة رغم دخول العنصر الديموقراطي التمثيلي الى المسرح السياسي السوداني .

وقد اثبتت الاحداث التي تلت بعد ذلك بأن السودانيين اكتسبوا خبرة ثمينة من التدرب على الحكم .

على ان ذلك التشريع لم يلق الموافقة من المصريين الذين عارضوا باستمرار هذه التبديلات الادارية ، لأن بريطانيا تستخدمها لتشجيع الميول والنزعات الانفصالية في السودان ، وكانت المفاوضات في عهد الملك السابق بين وزير الخارجية المصرية خشبة باشا وبين السفير البريطاني السير رونالد كامبل قد آلت عام ١٩٤٨ الى مسودة اتفاق كان من شأنه ان يؤمن التعاون المصري في الحكومة السودانية ولكن لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ المصري رفضت مسودة الاتفاق واستندت في رفضها الى ان بريطانيا غير راضية باعطاء مصر نصيباً متساوياً معها في الحكومة السودانية العتيدة .

ومع ان الاحزاب السودانية الموالية لمصر بقيادة مؤتمر الخريجين قد رفضت الاشتراك في انتخابات المجلس التشريعي فان هذا المجلس ظهر الى الوجود وفازت

جبهة الاستقلال بالسيطرة عليه .

على أن الجماعات الموالية لمصر نجحت في احراز الاكثرية بمقعد واحد في انتخابات المجلس البلدي لام درمان وظلت تتوسع في نفوذها في الخرطوم، مما قوى في مصر الاعتقاد القائل ان اكثرية السودانيين تريد الوحدة. ولا ريب ان حكومة الثورة قد افترضت اذ عرضت على السودانيين عام ١٩٥٢ الحكم الذاتي بأنها كانت تمهد الطريق لانضمام السودان طوعاً الى مصر .

استأنف اللواء محمد نجيب في تشرين الاول (اكتوبر) المفاوضات التي كان نجيب الهلالي قد بدأها مع السيد عبد الرحمن المهدي قائد طائفة الانصار وراعي حزب الامة الذي كان ينادي باستقلال السودان معارضاً وحدته مع مصر .

وبينما كان الهلالي مضطراً الى الحصول على اقرار ما بمبدأ وحدة وادي النيل فإن اللواء نجيب استطاع ان يعرض على السودان حق الحكم الذاتي ضمن اطار الوحدة مع مصر او ضمن اطار الاستقلال اذا شاء . وكان هدف محمد نجيب (وهو هدف كان مجلس الثورة يوافقه عليه) هو ان يؤمن في المقام الاول جلاء البريطانيين عن السودان .

ولقد اشار محمد نجيب في كتابه عن سيرة حياته الى ان ما طلبه البريطانيون من منح السودان حق تقرير المصير كان يعتبر خدعة يرمون منها الى حرمان مصر من حقوقها . وهكذا فانه بلف بريطانيا وحاربها بنفس سلاحها عندما عرض على السودانيين الشيء ذاته .

والواقع ان الضباط الاحرار قد ذهبوا ضحية دعايتهم بالذات، فقد اعتقدوا بأن الشعب السوداني يريد الوحدة مع مصر ولم يدركوا ان وراء سياسة الاحزاب السودانية المؤيدة للوحدة اعتقاداً بأنه يمكنها التخلص من المصريين متى شاءت اذا تخلصت من البريطانيين .

ان اللواء نجيب يروي في مذكراته بأن الانتخابات السودانية الاولى التي تمخضت عن فوز ائتلاف الاحزاب الاتحادية انما كانت انتخابات دعمت ونصرت النظرية المصرية الجديدة : نظرية الوحدة في نطاق الاستقلال .

اما الحكومة البريطانية والادارة البريطانية في السودان فانها ارتكبتا خطيئة مماثلة اذا اعتبرنا ان حزب الامة الذي تعاون حقبات طويلة مع البريطانيين سيظل يؤيد بشكل مضمون الصلة السودانية مع بريطانيا ، هذا مع انه كان هو الآخر يريد – كما وضح اثناء الانتخابات – الاستقلال التام للسودان.

وبعد مباحثات مع السيد عبد الرحمن المهدي وقع اللواء نجيب على اتفاق غير رسمي مع حزب الامة تعترف مصر فيه بحق السودان في الاستقلال وتسحب اعتراضها على تشريع الحكم الذاتي الذي اصدره المجلس التشريعي في السودان .

وبموجب الاتفاق وافق حزب الامة على انشاء لجنة دولية لتقديم المشورة للحاكم البريطاني العام وللاشراف على انتخاب البرلمانيين السودانيين المؤقت والدائم .

ثم ما لبث اللواء نجيب ان استحصل على موافقة الاحزاب الاتحادية على الاتفاق واقنعها بتأليف ائتلاف قومي عرف باسم الحزب الاتحادي الوطني ليكون ذلك الائتلاف بمثابة جبهة متحدة في وجه حزب الامة . وما لبث اسماعيل الازهري زعيم دعاة الوحدة ان اصبح رئيساً لذلك الائتلاف .

ما كان بوسع الحكومة البريطانية ان ترفض التفاوض مع مصر حتى لو أرادت الرفض . ذلك لأن سياستها بالذات لم تكن وحدها المستندة ظاهرياً على حق السودان في تقرير المصير ، ولكن حزب الأمة كان منسجماً متفقاً مع بقية الاحزاب الاخرى في السعي الى تسوية للقضية السودانية على اساس حق تقرير المصير .

ولو ان بريطانيا قد رفضت التفاوض لكان ممثلها الاداري في السودان قد فقد كل تأييد اللهم إلا من منطقة الجنوب الوثني المتأخر سياسياً . لقد تكشفت المفاوضات مع الحكومة المصرية على انها امر عسير ، ذلك انه ظهر من الوهلة الاولى ان المصريين يهدفون الى ازالة النفوذ البريطاني بأسرع ما يمكن وعلى اتم وجه ممكن. وذلك عن طريق تقييد وتحديد سلطة الحاكم العام اثناء المرحلة الانتقالية التي تسبق مرحلة تقرير المصير، هذا في المقام الاول وبالمقام الثاني عن طريق اجراء انتخابات مباشرة « على درجة واحدة » في جميع انحاء البلاد ، بما في ذلك الجنوب السوداني الوثني غير المسلم الذي لم يكن اهلاً لهذا النوع من الديمقراطية .

الواقع ان الاداريين البريطانيين في السودان كانوا بشكل خاص قلقين على استقرار الجنوب وامنه ، اذ ان سكانه كانوا على شك عميق بالساسة الشماليين بفعل ما تناقلوه من ذكريات اسلافهم عن فظاعة تجار الرقيق الشماليين الذين كانوا يستحلبون الثروة الانسانية في الجنوب .

اما حزب الأمة فلم يكن راغباً ان يرى الامل بالاستقلال محبطاً او ان يرى هذا الاستقلال مرجأ التنفيذ بسبب التحفظات البريطانية حول الجنوب ، او أي شيء آخر . ولهذا فقد تمسك بجزم باتفاقه مع مصر هذا الاتفاق الذي اصبح اساس التسوية المصرية البريطانية التي وقعت يوم ١٢ شباط (فبراير) ١٩٥٣ .

نص اتفاق التسوية على ان تكون مرحلة الانتقال ثلاثة اعوام ينتخب خلالها مجلس تأسيسي يضع مشروع الدستور السوداني ، كما نص الاتفاق على اجراء انتخابات عامة لتكوين اول برلمان سوداني .

وبموجب اتفاق التسوية كذلك الفت لجنة دولية لمساعدة الحاكم العام بالاضافة الى لجنة دولية اخرى لتنظيم الانتخابات والاشراف عليها .

على ان هذه الترتيبات قد تكشفت عن انها اكثر تعقيداً مما يتطلبه بلد متأخر كالسودان . وهذا مما دفع اول برلمان سوداني منتخب الى اختصار الاجراءات المعقدة . هذا مع الاشارة الى ان السيطرة على البرلمان كانت للاحزاب الاتحادية بزعامة اسماعيل الازهري . اما اختصار الاجراءات ، فقد كمن في ان الحكومة اعلنت مسنودة بالمؤازرة الكاملة من حزب الامة المعارض ، السودان دولة مستقلة . وذلك في اول كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ . فسارعت كل من بريطانيا ومصر الى الاعتراف باستقلال السودان .

لقد شجع توقيع الاتفاق المصري ـ البريطاني بشأن السودان اللواء محمد نجيب والصاغ صلاح سالم على ان يتكهنا ويبشرا بعهد جديد من الصداقة مع بريطانيا ، ولكن النزاعات ما لبثت بعيد توقيعه ان نشبت بين الطرفين بشأن كيفية تنفيذه . ذلك ان المصريين على الرغم من تسليمهم بحق السودان في تقرير مصيره ، ظلوا يعتقدون بأنه من الجوهري تحقيق وحدته مع مصر . وبدأ الصاغ

صلاح سالم يعاونه قائد الجناح حسين ذو الفقار في تأليب السودان على بريطانيا. فقادا حملة دعاية كانت تهدف الى اقامة الدليل على ان البريطانيين لا ينوون ان يفوا بتعهداتهم ، وبأن حزب الامة هو أداتهم في مؤامرة جهنمية على مستقبل السودان . وقد استخدمت حملة الدعاية هذه بياناً رسمياً بريطانياً تلي في مجلس العموم وجاء فيه ان للسودان الحق ان يختار الانتساب الى رابطة الشعوب البريطانية حالما يصبح مستقلا . استخدمت تلك الحملة هذا البيان كبرهان على ان بريطانيا تتآمر للاحتفاظ بالسودان. ومن جهته صرح اللواء محمد نجيب بأن ذلك البيان يعتبر خرقاً للاتفاق، ذلك انه ليس بوسع السودان إلا ان يختار احد امرين: اما الاستقلال او الوحدة مع مصر .

واتهم اللواء نجيب الاداريين البريطانيين في السودان بسوء النية .

لقد كان صحيحاً على وجه التأكيد ان اولئك الاداريين كانوا بدون استثناء خصوماً لفكرة السيطرة المصرية على السودان ، ولذا لم يكن بالوسع ان يتوقع انسان ان يزاولوا نفوذهم لما فيه مصلحة مصر .

لقد كان خليقاً بالسودانيين حتى بدون التدخل المصري ان يخذلوا حزب الامة في الانتخابات، لأن حزب الأمة كان مقترناً في الاذهان بالبريطانيين الذين كانوا حكام السودان . وكذلك كان حزب الأمة اول حزب من شأنه ان يتعرض للنبذ .

والواقع ان الاداريين البريطانيين قد اخطأوا في تقدير قوة رغبة سكان المدن السودانية الواعين سياسياً في التخلص من الحكم البريطاني، إذ ما لبث السيد علي الميرغني زعيم طائفة الختمية ومنافس السيد عبد الرحمن المهدي ان زاول نفوذه العظيم لمصلحة الاحزاب الاتحادية. لقد نصر الزمن البريطانيين، فقد ادركوا بسرعة انه لا جدوى من الاحتفاظ بمناصب ذات صلاحيات متناقضة ، فدعموا كلياً برنامج السودنة (وربما نكاية بعلي لا حباً بمعاوية) فقد تحول الحزب الاتحادي عن طلب الوحدة معلناً تأييده للاستقلال .

لقد جدد النزاع على السودان الشك المتبادل بين مصر وبريطانيا في الوقت

الذي كان الموقف يتطلب فيه ثقة متبادلة واطمئناناً متقابلاً لتسوية قضية القاعدة البريطانية في منطقة قناة السويس . فقد كانت المفاوضات التي جرت في فترة ما بعد الحرب تنهار على صخرة المطالب المصرية بحق السيادة على السودان ، ولكن اما وقد سويت المسألة السودانية فقد قام هنالك من الاسباب ما يبرر وجاهة رأي الذين يتوقعون اتفاقاً سريعاً على الجلاء. لقد افترضت الحكومة المصرية بأن بريطانيا ستندفع الى مفاوضات جديدة إلا أن بريطانيا لم تكن في عجلة من امرها وخاصة اذا كان الامر يتعلق بالتنازل عن امتيازاتها .

ظل الركود مخيماً على العلاقات المصرية البريطانية الى ان قطعه البكباشي عبد الناصر بحديث خص به مراسل مجلة الاوبزرفر اللندنية وقال فيه : « ان مصر مستعدة لصيانة قاعدة القناة ، وأنها تقبل باستخدام الفنيين البريطانيين لمعاونة جيشها على صيانة القاعدة شرط ان لا تجعل بريطانيا ذلك احتلالاً مقنعاً . »

استجابت الحكومة البريطانية لهذه الدعوة غير المباشرة وسلمت برأي عبد الناصر على اساس انه يصلح قاعدة للمفاوضات ، إلا أن المفاوضات لم تدم طويلاً ، فلقد كان البريطانيون يعتبرون مسألة القاعدة مسألة فنية فأرادوا صياغة اتفاق بواسطة سلسلة من اللجان تبدأ العمل من ادنى التفاصيل فما فوق ، مما دفع البكباشي عبد الناصر ان ينظر بعين الارتياب الى هذا الاقتراح البريطاني. وفسر البريطانيون ريبته تلك بأنها مستقاة من تخوفه من ان يستطيع مفاوضون بريطانيون مهرة مثل السفير البريطاني ومثل السير بريان روبرتسون القائد الاعلى للقوات البريطانية في الشرق الاوسط ، ان ينتصروا بسهولة على المفاوضين المصريين غير المجربين في مناقشات فنية من هذا النوع ولذلك طلب اتفاقاً على المبدأ في صدد نقاط معينة وخاصة فيما يتعلق بالنوايا البريطانية بشأن الجلاء عن القاعدة . الا ان البريطانيين لم يكونوا على استعداد للتسليم بمبدأ الجلاء الكامل لانهم كانوا يأملون في تفسير الاتفاق على الجلاء كما يحلو لهم ، وبالتالي لم يكونوا مستعدين لالزام أنفسهم بوعد واضح بالجلاء . ولذلك فقد قطع البكباشي عبد الناصر المفاوضات فجأة يوم ٦ ايار (مايو) وهدد بالسير

على قاعدة « علي وعلى اعدائي يا رب » اذا لم يسحب البريطانيون قواتهم من مصر . ونظراً لتوتر الحالة ونظراً لان ذكريات اضطرابات عام ١٩٥٢ كانت لا تزال ماثلة في اذهان الحكومة البريطانية فانها امرت بترحيل النساء والاطفال عن مصر خلال ايار وحزيران (مايو ويونيو) الا ان عبد الناصر حافظ على الهدوء في البلاد اذ لم يكن راغباً في ان تتجدد تلك الاضطرابات ولم يكن ينوي فعلا ان يهدم « المعبد » عليه وعلى اعدائه ، ذلك انه على الرغم من انشغاله الدائم بتعزيز سلطته ظل على اتصال غير رسمي بالسفارة البريطانية بصورة مباشرة عن طريق الوسطاء دون ان يغيب عن نظره هدفه النهائي ألا وهو تحقيق الجلاء البريطاني عن مصر . وما لبثت المفاوضات ان انتقلت في الجانب البريطاني من قاعة المفاوضات الى موائد الطعام الخصوصية. وكان المستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانية آنذاك لا يزال محتفظاً بأوهامه بعدم استطاعة اي كان ان يحمله على التنازل الى ابعد مما يريد شخصياً. فلما غادر السير رالف ستيفنسون القاهرة لقضاء اجازته السنوية استدعى تشرشل المستر روبرت هانكي وبعثه الى مصر قائماً بالاعمال بعد ان زوده شخصياً بالخطوط العريضة للسياسة التي يجب أن يتمشى عليها . على ان مهمة هانكي بدت مستحيلة التحقيق ، ذلك لأن الحكومة البريطانية ارادت الاحتفاظ بالسيطرة العسكرية على قاعدة القناة . واضطر المفاوضون البريطانيون لعدة شهور تلت ان يحاججوا في وجوب ارتداء الفنيين البريطانيين ملابسهم العسكرية . هذا على الرغم من ان المصريين ظلوا يعتبرون ان الموافقة على قيام الجنود البريطانيين بصيانة القاعدة تضارع في الواقع تمديدا جل الاحتلال البغيض. واذ اصرت الحكومة البريطانية على رأيها فقد تكشفت عن أنها لم تتفهم بعد عقلية مصر .

على الرغم مما تقدم ظل البكباشي عبدالناصر والسير رالف ستيفنسون الذي عاد الى القاهرة من اجازته في الخريف يجوسان جميع جوانب القضية . واذ آل العام الى الزوال وافق البكباشي عبد الناصر على عودة القوات البريطانية الى القناة في حالة تعرض تركيا لهجوم . اما البريطانيون فقد طلبوا حق العودة الى

القناة في حالة تعرض تركيا أو ايران إلا انهم كانوا مستعدين للاقتصار في حق العودة في حالة تعرض تركيا فقط للهجوم . والواقع أن قبول البكباشي عبد الناصر لمبدأ حق القوات البريطانية في العودة الى قاعدة القناة في حالة تعرض تركيا لهجوم كان قراراً ايجابياً من جانبه ، فالمعلوم ان عدداً من اعضاء مجلس قيادة الثورة كانوا معارضين لهذا المبدأ ، كما ان تركيا كانت غير محبوبة في مصر .

ومع ان البريطانيين سلموا هذه المرة بالشيء الكثير ، فأنهم لم يسلموا بالجلاء الكامل عن القاعدة، بينما كان هذا الجلاء ضرورياً جوهرياً في نظر عبد الناصر.

ومن اجل ان يذكر الحكومة البريطانية بأنه يستعصي عليها ان تتمتع بالسلام في منطقة القناة طالما ظلت قواتها مرابطة هناك ، فقد أطلق عبد الناصر فرق الفدائيين في منطقة القناة يغيرون على المنشآت البريطانية ويبثون القلق والرعب . وكيلا تشبط الحكومة المصرية اي تعاون مع القوات البريطانية فانها احالت الى المحاكمة بتهمة الخيانة مصرياً ثبتت عليه تهمة التعاون مع قوات الاحتلال بما يهدد سلامة الدولة،فصدرعليه الحكم بالاعدام واعدم شنقاً في القاهرة. وتشاء المصادفات ان يأتي هذا الحكم في وقته بحيث أدى الاغراض السياسية المنشودة .

امتنعت الحكومة البريطانية عن التفاوض بدعوى انها لا تستطيع ان تفعل ذلك ، وحملة الفدائيين المصريين مستمرة على قواتها في منطقة القناة . وكانت الاذاعات المصرية التي استطاعت الاخلال بهدوء المستعمرات البريطانية في افريقيا الشرقية مما أثار ثائرة قسم كبير من البريطانيين واغضب بصورة خاصة عناصر حزب المحافظين . واذا كان عبد الناصر قد حافظ بحملات الدعاية هذه على تدني شعبيته لدى الشعب البريطاني فأنه قد خدم اغراضه المصرية المباشرة . ذلك أن حملة الفدائيين المشفوعة بحملة الدعاية قد جعلت الحكومة البريطانية مضطرة الى التسليم بأحد احتمالين: إما الاحتفاظ بأكثر من ٧٠ ألف جندي بتكاليف باهظة في القاعدة التي فقدت الكثير من قيمتها نتيجة تحولها الى جزيرة وسط بحر من العداء الشعبي ، وخاصة بعد ان فقدت اليد العاملة المصرية وحرمت من المؤن

الغذائية التي كانت تريدها من مصر كما حرمت من المواصلات الحرة .

والواقع ان حالة مؤسسات القاعدة قد بدأت تتدهور نظراً للافتقار الى خطة طويلة الأمد لتمويلها ، وهي على هذا الشكل الذي فقدت معه ميزاتها .

اما الاحتمال الآخر فهو القيام بعملية عسكرية ضد الحكومة المصرية بالذات. واذا كان حريق القاهرة وسقوط الوفد قد اوقفا عام ١٩٥٢ توسع ميدان العمليات العسكرية البريطانية ضد مصر ، فإن الحكومة البريطانية قررت عام ١٩٥٤ ان تتفاهم مع مصر بدلاً من اللجوء الى القوة العسكرية ضدها .

كانت ازمة اللواء محمد نجيب قد شغلت البكباشي عبد الناصر طيلة الفترة الممتدة من شباط (فبراير) الى نيسان ابريل ، ولكنه حالما اعاد توطيد مركزه التفت من جديد لمعالجة قضية القاعدة البريطانية ، فأصدر في نهاية ايار (مايو) امره بوقف حرب العصابات في منطقة القنـــاة ، وفي حزيران (يونيو) افرج البريطانيون عن عشرة ملايين جنيه اخرى من ارصدة مصر المجمدة ، بينما رفعت الحكومة المصرية بعض القيود عن التجارة بالاسترليني .

ولما هدأت الحالة قدمت الحكومة البريطانية الى مصر في ١٢ تموز (يوليو) مقترحاتها الجديدة التي تعهدت بموجبها باجلاء جميع القوات البريطانية عن مصر وصيانة القاعدة بكادر من المدنيين البريطانيين الذين يعملون بالتعاقد .

كان العرض البريطاني حاسماً بالنسبة للبكباشي عبد الناصر فتم في ٢٧ تموز (يوليو) توقيع الاتفاق بالاحرف الاولى في القاهرة . وربح عبد الناصر المعركة وانتزع تعهداً من بريطانيا بالجلاء . وبموجب الاتفاق وافقت مصر وبريطانيا على ان تجـــلو القوات البريطانية في بحر عشرين شهراً من ابرام الاتفاق . واتفقت الدولتان كذلك على ان يقوم المتعهدون البريطانيون بصيانة القاعدة لمدة سبع سنوات على ان يسمح بتهيأتها للخدمة العسكرية اثناء ذلك في حال وقوع هجوم مسلح على مصر ، او على اي دولة عربية تكون طرفاً في معاهدة الضمان الجماعي العربي او على تركيا .

وبعد جهد طويل لاتمـــام تفاصيل الاتفاق وقعت معاهـــدة الجلاء المصرية

البريطانية في ١٩ تشرين الاول (اكتوبر) ووصف السير تشارلز كيتلي القائد الاعلى للقوات البريطانية في الشرق الاوسط(وقائد القوات التي غزت مصر عام١٩٥٦) وصف الاتفاق بأنه وثيقة ثقة متبادلة بين البلدين. ووصفها البكباشي عبد الناصر قائلاً « لقد قلبنا صفحة بشعة من سجل العلاقات المصرية البريطانية وفتحنا صفحة جديدة.ولم يعد ما يمنع من أن تتعاون مصر وبريطانيا بشكل بناء.»

ونتيجة للمعاهدة تحسنت العلاقات التركية المصرية التي كانت قد قطعت في مطلع عام ١٩٥٤ عندما طلبت الحكومة المصرية من تركيا سحب سفيرها من القاهرة . وفي الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) وقعت مصر وبريطانيا اتفاقاً ينص على منح مصر مساعدة قدرها اربعين مليون دولار .

الفصل العشرون

مضت عمليــة تعزيز الجانب السياسي من الثورة خطوات بعيدة في صيف ١٩٥٤، حيث كانت مصر قد اصبحت جمهورية ، وحيث كان الملك فاروق وابنه احمد فؤاد في اوربا وحيث ذاق افراد العائلة المالكة الفقر النسبي اذ صودرت ممتلكاتهم. وكان الاصلاح الزراعي قد هد قوة طبقة الاقطاعيين وملاكي الاراضي بينما حطم قرار حل الاحزاب الزعامات السياسية التقليدية . وفي الوقت ذاته طهرت صفوف البوليس والقوى المسلحــة من الخصوم واعوان الخصوم . بينما احبطت مطامح اللواء نجيب وفرق شمل العناصر المعادية التي التفت حول محمد نجيب مثل جريدة المصري والقوى التي تمثلها .

وبالاختصار هزمت القوى المحافظة التي ناضلت من اجل وصل ما انقطع من امر العهد الغابر ومن امر نفوذها المتلاشي، ولكن العناصر المعادية الموجودة ضمن الحركة الراديكالية ظلت على قيد الحياة وكان اهم هــذه العناصر المعادية عنصر الاخوان المسلمين وعنصر الشيوعيين .

لم يكن الشيوعيون المصريون قوة متجانسة شديدة البأس واسعة السيطرة ، الا ان جماعاتهم الصغيرة كانت فئات ناشطة نشيطة الفعالية في جميع امتدادات الحركة الراديكالية. وكانت معارضتهم لمجلس قيادة الثورة معارضة خطرة فقط من حيث كونها تساعد على تأليب الراديكاليين على النظام القائم .

اما الاخوان المسلمون فأمرهم شيء آخر، ذلك لان جمعيتهم ظلت تحتفظ بجمهور غفير من الاتباع وظل الطموح الى حكم مصر يراود زعماءهم . والواقع انهم كانوا

يعتقدون ان الثورة هي « ثورتهم » وان الحركة العسكرية ليست الا من نتاج حركة الاخوان ، وان حركة الاخوان هي التي غذت حركة الضباط الاحرار ونشطتها وان عبد الناصر يسلبهم بأنانية ما هو من حقهم !!

ولربما كان زعماء الاخوان يجدون من المنطقي ان يفكروا مثل هذا التفكير ، ذلك ان هناك اصلاً مشتركاً سياسياً عاماً لحركتهم ولحركة الضباط ، وكما ان فقدان الوفد لسيطرته الفكرية على الراديكاليين المناضلين سبب في تطورات كثيرة ، فقد تحول بعضهم شيوعياً وتضافر البعض الآخر في حركة الضباط الاحرار وانضم فريق منهم الى الفئات المتطرفة الاخرى مثل حزب « مصر الفتاة » الا ان الغالبية العظمى من الراديكاليين المناضلين انضمت الى جمعية الاخوان المسلمين التي حولت اكثرهم تطرفاً الى جناحها الارهابي .

وبالاضافة الى ذلك كان هناك الكثيرون من الضباط الاحرار قد دخلوا في عضوية جماعة الاخوان المسلمين على اعتقاد منهم بأن للحركتين غاية مشتركة . وقد كان لكبار قادة الضباط الاحرار اتصالات مع الاخوان المسلمين . كما انهم نظروا بين الحين والآخر في عقد حلف معهم .

ففي احدى المرات تفاوض انور السادات سراً مع حسن البنا كما ان جمال عبد الناصر كان على صلة مباشرة بالمرشد العام في عشية حرب فلسطين ، والواقع ان الاتصال بين الحركتين كان مؤيداً ومدعوماً من عبد المنعم عبد الرؤوف الذي تكشف ولاؤه الاعمى للاخوان المسلمين عن انه اقوى من اخلاصه لعبد الناصر .

ومع ذلك فأنه لم يحدث أي تنسيق بين نشاط الحركتين ولم ترتبطا في جهد مشترك . بل حدث ان الهيئة التنفيذية للضباط الاحرار قطعت في بعض المرات علاقاتها مع مجلس الارشاد الاعلى في الاخوان المسلمين ، فمثلاً قطعت العلاقات بين الطرفين عندما عقد حسن البنا عهداً سرياً مع صدقي باشا بشأن مفاوضات الاخير مع المستر بيفن وزير الخارجية في حكومة العمال البريطانية .

والواقع ان حسن البنا كان رجلاً مراوغاً يصعب التعامل معه . في حين ان

الضباط الاحرار اعجبوا بالروح النضالية المحمومة في الحركة بأسرها ، ولكنهم استاؤا من تهرب المرشد العام من إلزام نفسه بسياسة ثورية مكشوفة ، الا بأكثر الوسائل غموضاً وابعدها عن الاقناع . بل بدا في بعض الاحيـــان في تصرفاته كسيامي انتهازي من الساسة المخضرمين .

لقد كانت كتائب الاخوان التي تميزت بشجاعتهافي حرب فلسطين وفي حرب العصابات بمنطقة القناة اداة ثورية من حيث المبـــدأ ، ولكنها كثيراً ما كانت تتصرف تصرفات تخلو من المسؤولية وتجعلها كجماعات من الارهابيين .

فماذا كانت اذن سياسة حسن البنا ؟

لقد كان مستعداً لارتقاء الحكم بالتحالف مع الملك او بعهود مع الساسة، الا انه على ما يبدو لم يتردد باستخدام الجهاز السري الذي كان يسيطر عليه سيطرة لا شك فيها لقتل اولئك الذين خاصموا الحركة او هددوها بالخطر .

لقد غضب الضباط بصورة خاصة لاقدام الاخوان المسلمين على اغتيال النقراشي باشا الذي كانوا يعتبرونه من احسن ساسة الجيل القديم واكثرهم وطنية .

ونتيجة لكل ما تقدم خلص معظم اعضاء الهيئة التنفيذية للضباط الاحرار الى الاعتقاد بأن حسن البنا يسعى الى استخدام حركة الضباط الاحرار من اجل تحقيق مطامحه الشخصية فقط، وخلصوا الى اعتقاد مماثل فيما يتعلق بخلفه الاستاذ حسن الهضيبي .

وواضح انه كان يجب معالجة امر الاخوان بحذر وعناية، وذلك على الاقل لانه كان لهم في صفوف الجيش اعضاء وانصار يمكن ان يكونوا متعصبين بضراوة لهم . ولقد قام فيما بعد الدليل على ذلك في مسلك عبد المنعم عبد الرؤوف الذي رسم خطة اغتيال عبد الناصر .

لقد كانت حركة الجيش السرية بعيرها ونفيرها مفعمة بفكرة الوحدة الاسلامية ومفاهيمها بحيث اضطر اعضاء الهيئة التنفيذية للضباط الاحرار ان يسيروا سيرة الموادعة في علاقاتهم مع المرشد الاعظم ومجلس ارشاده اذ تحققوا ان فكرة اقامة دولة علمانية مدنية تقدمية تتنـــافر كلياً مع مفهوم الاخوان المسلمين عن

الدولة الاسلامية .

والحقيقة ان مجلس الارشاد الاعلى لم يخف بعد الثورة رأيـــه في ان الحكم العسكري هو مجرد اداة لتنصيب الاخوان المسلمين .

ففي آب (اغسطس) ١٩٥٢ ذكرت (المسلمون) المجلة الناطقة بلسان الاخوان المسلمين أن الجيش قد ادى بنجاح المهمة الاولى .. الا وهي مهمة رفع الحمل عن كتف الامة اما المهمة الطويلة الامد .. مهمة انشـاء دولة على اساس دستور القرآن والتعاليم الاسلامية فيجب ان يقوم بها « اولئك الذين يفهمون جوهرها » أي ان على الاخوان المسلمين بالاختصار ان يقوموا بها .

وهكذا فقد اقترح زعماؤهم على عبد الناصر ان تظل الحكومة العسكرية في الحكم مدة عشر سنوات بالتعاون مع الاخوان المسلمين وتحت اشرافهم .

وعندما الف محمد نجيب وزارته الاولى دعـا المرشد العـام حسن الهضيبي الى ترشيح ثلاثة اعضاء يدخلون الوزارة، واذ فعل ذلك فان مجلس قيادة الثورة لم يوافق الا على واحد من الثلاثة هو الشيخ احمد حسن الباقوري المعروف باعتداله في نزعاته الاصلاحية .

وعند ذلك رفض الهضيبي اشتراك الاخوان المسلمين في الوزارة وفصل الباقوري من جمعية الاخوان .

لقد استطاعت جمعية الاخوان المسلمين ان تتفـادى الحل بموجب قرار حل الاحزاب السياسية عام ١٩٥٣، اذ قطعت تعهداً بعدم التدخل في السياسة. ومع ذلك فان المرشد العـام اقترح بعيد ذلك مباشرة على عبد الناصر وجوب تأليف لجنة من الاخوان المسلمين لتدقيق كل مشاريع القوانين التي تعدها الحكومة .

وعندما اجابه عبد الناصر صراحة وبشدة بأنه لا يقبل اشراف الاخوان المسلمين، امر الهضيبي اتباعه بمناهضة الحكومة .

وبالاضافة الى ذلك ادى تأليف هيئة التحرير الى توسيع الشقة بين الحكومة والاخوان المسلمين الذين اعتبروا هيئة التحرير محاولة لخلق قاعدة شعبية جديدة للثورة تحل محل الاخوان المسلمين، ذلك ان المرشد العام ومجلسه كانا لا يزالان

حتى ذلك الحين يعتبران حركة الاخوان الاساس الشعبي للثورة .

بدأ الاخوان المسلمون يؤلفون الخلايا السرية في القوات المسلحة والبوليس. ويسعون الى بسط سيطرتهم على جميع النقابات العمالية . وعرفت جماعة الضباط الاحرار وقوات الامن بهذا النشاط الهدام وحذرت المرشد العام من الاستمرار فيه ولكن لما لاقى التحذير اذناً صماء فرقت الحكومة شمل خلايا الاخوان في الجيش والبوليس مبعدة بعض افرادها الى مراكز نائيـة بينما زجت في السجن رؤساء الحلقات والخلايا .

وفي هذه الاثناء كان زعماء الاخوان المسلمين بالذات على خلاف حول السياسة التي يجب اتباعها، ذلك ان بعضهم كان يعتقد بعدم حكمة الاصطدام مع حكومة الثورة .

وعلم عبد الناصر بالانقسام في مجلس الارشاد الاعلى للاخوان المسلمين فبـذل اقصى جهده لتأليب هذا الفريق على الآخر، بل اقنع احدى الفئات بخلع الهضيبي، ولكن حركة الاخوان المسلمين استطاعت ان تسد من جديد الثغرات في صفوفها. وربما لانها ادركت أن عبد الناصر يحاول ان يجرها الى تحطيم ذاتها بذاتها .

وقرب نهاية ١٩٥٣ شعرت جمعية الاخوان المسلمين بأنها على ما يكفي من القوة لتحدي سلطة حكومة الثورة والرجوع عن عهدها المقطوع بالامتناع عـن أي نشاط سياسي . وهكذا بدأت تعقد الاجتماعات العامة .

وبمناسبة الاحتفال بذكرى شهداء الجامعة الذين استشهدوا عـام ١٩٥١ في معركة القناة عقد الاخوان والشيوعيون اجتماعاً في باحة الجامعة القى فيه خطاباً ناريا نواب صفوي زعيم جمعية فدائيان اسلام الايرانية .

ثم ما لبثت عناصر الاخوان والشيوعيين ان هاجمت الطـلاب الذين ينتمون الى هيئة التحرير واعتدت عليهم ، وكانت النية الواضحة من هذا الاجتماع العنيف هي التدليل على قوة الاخوان وتوجيه تحذير غير مباشر للحكومة .

ورد مجلس قيادة الثورة في الحال بقرار أمر فيه بحل جمعية الاخوان المسلمين لتجاوزها قانون حل الاحزاب السياسية. واعتقلت قوات الامن عدداً من زعماء

الاخوان ومنهم الهضيبي .

وفي غمرة هذا النزاع المكشوف بين حكومة الثورة والاخوان نشبت ازمة اللواء نجيب في شباط (فبراير) ١٩٥٤ فهب الاخوان الى نصرة اللواء محمد نجيب على مجلس قيادة الثورة ونظموا مظاهرات عنيفة قتل في خلالها تسعة اشخاص واصيب ٣٥ شخصاً بجراح .

وبدأت دعاية الاخوان تروج سراً للدعوة الى نضال مسلح ضد حكومة الثورة . فلما عاد محمد نجيب والتمع نجمه موقتاً افرج عن الهضيبي وغيره من زعماء الاخوان وعادت الجمعية تستأنف نشاطها . ولقد تدخل الملك سعود من اجلهم وحصل منهم على وعد بعدم استئناف نشاطهم السياسي، فلما عادت مقاليد الامور الى عبد الناصر من جديد عادت حكومته الى تحريم الاحزاب السياسية مستثنية مرة اخرى الاخوان المسلمين .

الا ان هذا العمل لم يبل من غلة زعماء الاخوان الذين ظلوا يبذلون كل جهودهم لهدم حكومة الثورة. ولقد لجأوا هذه المرة الى خدمات جهازهم السري واطلقوا يد عبد المنعم عبد الرؤوف في تنظيم الجهاز من اجل القتال المسلح .

كانت جمعية الاخوان المسلمين قد استعادت ايام اضطرابات منطقة القناة عام ١٩٥١ ما كانت قد فقدته اثناء عهد ابراهيم عبد الهادي، ذلك لان كتائبها اشتركت مع الفدائيين في حرب العصابات على القوات البريطانية بالقناة .

وكان عبد الناصر يعرف ان الاسلحة مكدسة لدى الاخوان ، لأن الضباط الاحرار قد ساعدوا بأنفسهم على تسليح كتائب الاخوان والفدائيين .

كان عبد الناصر حريصاً على التوصل الى اتفاق على جلاء القوات البريطانية عن مصر ولذلك سرعان ما استأنف المفاوضات مع الجانب البريطاني بعد عودته الى رئاسة الوزارة في نيسان (ابريل) ١٩٥٤ . وكانت الاحوال مبشرة ولكن نشاط كتائب الفدائيين بقيادة الاخوان المسلمين كان يمكن ان يهدد سلامة المفاوضات بالاضافة الى ان الاخوان كانوا على اتم الاستعداد للغم المفاوضات بهذه الطريقة . وفعلاً فإن دعايتهم السرية السائرة على نهج ساسة العهد القديم الذين كانوا يصبحون

متطرفي الوطنية عندما يقالون من الحكم ؛ اخـذت تشجب مجلس قيادة الثورة وتحمل بصورة خاصة على عبدالناصر متهمة المجلس والرئيس بالتهاون في مصلحة البلاد في المفاوضات مع البريطانيين ، مع انه ليس هناك من شك فى ان الهضيبي مدعوماً بمجلس الارشادهو خليق اذا تسلم اعنة الحكام يقبل التفاهم مع بريطانيا على اسس اقل من الاسس التى اعتمدها عبد الناصر .

ولكنهم – أي الاخوان – تبجحوا في دعايتهم السرية بأن المفاوضات هي سلاح الضعيف وبأن الثورة قد قامت لطرد البريطانيين بالقوة .

اما عبد الناصر فقد رأى عقم اللجوء الى تجربة القوة واستطاع ان يكبح جماح كتائب المتطوعين وان يقنعها بمختلف الوسائل بالتزام الهـدوء لخلق جو ملائم للمفاوضات . وفعـلا فإنه استطاع في اقل من اسبوعين ان يبلغ الجانب البريطاني بأنه قد وطد الامن في منطقـة القناة بشكل يرجو معه الا يستطيـع الاخوان او الشيوعيون ان يخلوا بمجرى المفاوضات .

وبالطبع تزايد غضب الاخوان والشيوعيين على حكومة عبد الناصر فبذلوا كل جهدهم لاثارة الرأي العام في مصر وبقية البلاد العربية ضد حكومة الثورة. فقام حسن الهضيبى بجولة فى انحاء الدول العربيـة ملهباً مشاعر الاخوان بالحنق على عبد الناصر في خطب كال له فيها كل الاتهامات الظالمة ، حتى انه اتهمه بأنه خائن للقضية الوطنية !!

وسرعان ما اصبحت جمعية الاخوان المسلمين التي كانت توسع في سوريا الدائرة التي استقطبت حولها كل المعارضة لحكومة الثورة خارج مصر .

واختار عبد الناصر ان يبدأ بمعالجـة الشيوعيين اذ لم يكن هنالك من امرهم ما يوجب عليه ان يكون حذراً معهم . وهكذا وجـه اليهم الهجوم الاول من حملته فما جاء يوم ٣١ أيار (مايو) حتى كان قد زج بزهاء ٢٥٢ منهم في السجن (وظل يلاحقهم بالمطاردة الحثيثة حتى عام ١٩٥٥) .

ومما يذكر انه القى في ذلك الظرف كلمة في اجتماع لرؤساء فروع هيئة التحرير قال فيها ان الشيوعيـين لا يستطيعون ان يعيشوا إلا في الفوضى وهم في هـذا

يتمتعون بتأييد الصهاينة وعونهم وقال ان الشيوعيين يعملون لمصلحة دولة اجنبية وان مصر لن تسمح للشرق او للغرب بأن يسيطر عليها .

واذ انتهى من أمر الشيوعيين وجه حملته صوب الاخوان المسلمين فاتهم زعماءهم بالسعي للاستيلاء على الحكم سعياً انانياً ذاتياً وبأنهم يقودون الجمعية متحالفين مع الشيوعيين في حملة تهديم وتخريب .

ورداً على عبد الناصر تحدى زعيم كتائب الفتوة في الاخوان المسلمين حكومة الثورة علناً بالدعوة الى اجتماع عام لمعارضة الحكومة فلما حاول الاخوان عقد الاجتماع اصطدموا بقوات الامن ووقع نتيجة الاصطدام عدد من الاصابات .

وسارع عبد الناصر فأسقط الجنسية عن زعماء الاخوان المسلمين اللاجئين الى سوريا وهاجم زعماءهم الموجودين في مصر بضراوة اشد من ذي قبل .

ولقد حذرهم سراً بأن لدى الضباط الاحرار تعليمات بالثأر من اعضاء مجلس الارشاد الاعلى فوراً اذا خطر للاخوان ان يلجأوا الى طريقة الاغتيال .

وفي ١٦ ايلول اذاع القائمقام انور السادات ميثاق المؤتمر الاسلامي الذي قصد منه ان يكون جمعية ايجابية تسلب جمعية الاخوان المسلمين جاذبها الديني .

وفي هذه الاثناء كان عبد المنعم عبد الرؤوف زعيم الجهاز الارهابي السري يعمل من وراء الستار بتعصب اعمى لتنظيم جماعات الارهابيين وزجهم في حملة اغتيالات تستهدف اصدقاءه وزملاءه القدامى من اعضاء مجلس قيادة الثورة . وتبعاً للخطة جرت محاولة اغتيال عبد الناصر في ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) عندما كان عبد الناصر يخطب في اجتماع هيئة التحرير بالاسكندرية حيث أفرغ محمود عبد اللطيف الذي كان يجلس في الصف السادس من المدعوين نيران مسدسه على منصة الخطابة ولكن لم يصب احداً ولم يصب شيئاً باستثناء مصباح كهربائي مدلى فوق رأس عبد الناصر .

واعتقل رجال الامن محمود عبد اللطيف السنكري الاسكندراني الضعيف الملكة العقلية واستاقوه الى السجن، بينما تابع عبد الناصر خطابه محتفظاً برباطة جأشه كأن لم يحدث اي شيء .. فكان ان اكسبه هذا الموقف الباسل احتراماً

جديداً في مصر .

ولقد قال معلقاً على المحاولة :

« فليقتلوا عبد الناصر .. فما عبد الناصر غير فرد واحد من كثيرين ولكن الثورة ستمضي قدماً سواء مات او عاش . »

وفي الوقت الذي كان فيه الراديو ينقل كلماته المدوية في طول البلاد وعرضها كانت قوات البوليس والجيش تنزل الى الشارع، فقد كانت هذه هي اللحظة التي كان ينتظرها عبد الناصر .

والواقع ان محاولة اغتياله قد كتبت الفشل على الاخوان المسلمين ، بحيث ظن بعض الناس انه دبر المحاولة بذاته ليقضي عليهم . فقبيل ان يشرق الفجر كانت قوات الامن قد زجت الكثيرين من البارزين من اعضاء الاخوان المسلمين في السجون ولم ينته الشهر بعد ايام قليلة الا وكان قد تم اعتقال ٥٠٠ من زعمائهم وقادتهم والبارزين فيهم ، وقبل ان تنتهي حملة تطهير مصر منهم كان زهاء اربعة آلاف منهم في المعتقلات .واستطاعت وزارة الداخلية ان تصادر كميات كبرى من الاسلحة بعد ان استطاعت ضبط الخلايا الارهابية الواحدة تلو الاخرى .

كان معظم اعضاء جمعية الاخوان المسلمين من البسطاء السذج الذين كانوا يعتقدون بانهم يساهمون في حركة دينية لاحياء مجد الاسلام وتحقيق الوحدة الاسلامية . وما كان يمكن في رأي عبد الناصر تحطيم هذه الحركة باعتبارها تمثل شعوراً دينياً حقيقياً أصيلاً كان يعتمل في مصر قبل ان يؤسس حسن البنا الجمعية في مصر، وفي رأيه ان هذا الشعور سيظل يعتمل في مصر متبلوراً في هذا الشكل او ذاك لاجيال تالية .

ان هؤلاء الاتباع ليسوا من الخطرين بل من الموادعين اذا تركوا لشأنهم ، انما الشر والخطر يكمنان في مطامح الذين يتزعمون هؤلاء الافراد ويكمنان في التنظيمات السرية التي تستخدم الاغتيال والقتل كسلاح لنشاطها .. هذا هو رأي عبد الناصر الذي قام على اساسه يستأصل شأفة مصدر الخطرين : الزعماء اصحاب الطموح الاناني الاجرامي والتنظيمات الارهابية السرية .

لم يتضح مما تبع حملة الاعتقالات من محاكمات اذا كان المرشد الاعظم ومساعدوه المقربون على علم بخطة اغتيال عبد الناصر ، واذا كان المرء يستطيع ان يستنتج من القرائن بأن الجهاز السري الارهابي كان غير خاضع لهم وخارجاً عن نطاق سيطرتهم . فانه مما لا شك فيه ان زعماء الاخوان المسلمين قد استخدموا لعدة اعوام الارهاب كسلاح سياسي ،وكانوا مستعدين لاهراق الدماء من اجل الوصول الى غاياتهم السياسية .

ولهذا فان المحاكم الخاصة التي الفت لمحاكمتهم لم تبد لهم كثيراً من الرأفة وكان قضاتهم قائد الجناح جمال سالم والقائمقام انور السادات والبكباشي حسين الشافعي وكلهم كما بدا من القرائن كانوا من جملة الذين قرر الاخوان المسلمون اغتيالهم .

وبنتيجة المحاكمة اعدم شنقاً السنكري عبد اللطيف وثلاثة من كبار الارهابيين المشتركين بخطة اغتيال عبد الناصر . ومن جملتهم الشيخ محمد الفرغلي وعبد القادر عودة امين مجلس الارشاد الذي كان قد شق طريقه اثناء ازمة محمد نجيب الى شرفة القصر الجمهوري ليلوح وهو واقف بجانب الرئيس عبد الناصر بمنديله المضرج بالدماء للجماهير .

اما الهضيبي فقد حكم بالسجن مدى الحياة .

وظلت المحاكم مشغولة عدة اسابيع في ادانة الاخوان والحكم عليهم بمختلف الاحكام حتى لم ينج أي عضو بارز منهم من قبضة العدالة .. ولكن عبد المنعم عبد الرؤوف استطاع الهرب ولم يعثر له على اثر .

كان احد المناشير السرية التي اصدرها الاخوان المسلمون في صيف ١٩٥٤ يحتوي على بيان من اللواء محمد نجيب بشجب مسودة الاتفاق المصري — البريطاني على الجلاء .

وفي اثناء محاكمة البارزين من أعضاء الاخوان المسلمين تليت افادات وظهرت قرائن تدل على انهم كانوا على اتصال مع اللواء محمد نجيب ، كما استنتج من هذه القرائن بأنه لم يكن يعارض في قلب نظام الحكم الذي يرئسه هو اسمياً. هذا ولم يستنتج منها بأنه كان على علم بخطة اغتيال عبد الناصر واركان مجلس قيادة الثورة .

وتبعاً لذلك فقد اخذه اللواء عبد الحكيم عامر وقائد الاسراب حسن ابراهيم من مقر رئاسة الجمهورية في سيــارة الى دارة (فيــلا) في المرج خارج القاهرة حيث وضع بالاقامة الاجبارية وحيث لم يعد هناك في مجلس قيادة الثورة اعضاء منشقون يؤيدونه وحيث لم يعد هناك في سلاح الفرسان ضباط مستعدون للقتال من اجله وحيث لا اخوان ولا وفديون ولا شيوعيون يحرضون الجماهير لنصرته .

وهكذا فان احتجازه في بيتـــه لم يسبب ادنى اضطراب او اخلال بالامن والنظام في مصر .

لم يقم دليل قاطع يمكن الجزم معه ان زعماء الاخوان او زعماء جهازهم السري قد وافقوا على العمل والتعاون مع الشيوعيين ، ولكن المعتقد عادة بأن الشيوعيين تسللوا الى جمعية الاخوان المسلمين واصبحوا من اعضائها حتى ينفذوا اليها .

الا ان الحلف الرسمي بين الطرفين لم يكن امراً مستحيلاً ، ذلك لان واضعي النظريات العقائدية في الاخوان المسلمين قد فرقوا في فترة من الفترات بين الحاد الايديولوجية الشيوعية وبين غايتها الاجتماعية وقرروا ، بغض النظر عن الخلاف الاساسي في الصعيد الفلسفي بين فلسفتهم والفلسفة الشيوعية ، بأن مناهج الاخوان الاجتماعية لا تتعارض مع مناهج الشيوعيين الاجتماعية .

اما من الجانب الشيوعي فان القرائن لا تترك مجالاً للشك في تعاون الطرفين . فقد جاء في منشور سري نشره الحزب في حزيران ١٩٥٤ بأن «قوتين هما الحزب الشيوعي وجمعية الاخوان المسلمين قد قادتا المعارضة الى الثورة وان تعزيز التحالف بين القوتين يؤلف الخطوة الاولى في بناء الجبهة الوطنية وتوحيد جميـع الوطنيين من جميـع الاحزاب بلحمة كفاح موحد من اجل اسقاط حكومة عبد الناصر »

والواقع ان عبد الناصر بالذات كان يعتقد في عام ١٩٥٣ بأن الاخـــوان والشيوعيين يتضافرون في جهودهم بحلف فعلي . والواقع ان المنشورات السرية التي كانت تصادرها قوات الامن كانت تدل على انها ذات منشأ مشترك .

ولقد أعلنت وزارة الداخلية بأن زعماء الاخوان رغبة منهم في الاستيلاء على الحـكم قد تعاونوا مع الشيوعيين . وهكذا فان الهجوم الذي شنته الوزارة على

الشيوعيين بضراوة بالغة في عام ١٩٥٣ كان بداية حرب مكشوفة ضد الاخوان المسلمين .

بابعاد اللواء نجيب عن الحكم وبالقضاء على منظمة الاخوان المسلمين وجهازها السري الارهابي ، تكاملت اسباب الانقلاب الذي بدأ قبل عامين من ذلك . فلقد زال عن المسرح كل من يستطيع ان يعادي حكومة الثورة وبات الرئيس عبد الناصر مصمم الثورة صاحب الكلمة العليا في جميع الميادين . فقد اصبح رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء وزعيماً للثورة وقبل كل شيء السيد المهيمن على هيئة الضباط الاحرار ، الهيئة التي ظلت سليمة ضمن القوى المسلحة .

الفصل الحادي والعشرون

استطاع عبد الناصر في نهاية ١٩٥٤ ان ينظر بعين الرضى الى العالم الصغير الذي سيطر عليه ، ففي مصر وجد الجيش يؤيده بحزم ووجد اعداءه وقد تفرقوا شذراً مذراً اذ مات بعضهم وحل بعضهم في السجون ، والاهم من ذلك وجد اشد المنظمات خطراً عليه وقد أصبحت حطاماً . فقد كانت جمعية الاخوان المسلمين اشد المنظمات خطراً لانها كانت منظمة وذات عصبية عمياء وشرسة .. واخيراً وجد امر اسرة محمد علي البغيضة قد انتهى .

ورأى عبد الناصر كذلك ان الخطر الذي كان يهدد الاقتصاد الوطني بالانهيار قد زال ورأى انه قد نجح حيث اخفق الآخرون في التعاقد مع البريطانيين الذين وجدهم مشغولين بالجلاء عن وادي النيل من اقصاه الى ادناه .

اما على الصعيد الخارجي فقد وجد ان حالات علاقات مصر مع الدول الغربية مبشرة مطمئنة اكثر مما كانت عليه في اي يوم مضى ، بينما جاءت الانباء من اللواء عزيز المصري « الاب الروحي للثورة » سفير مصر في موسكو بأن الكرملين بات يجنح الى التفاهم والتعاون مع مصر .

ولكن بعض المصاعب كانت تواجه زعامة عبد الناصر في الشرق الاوسط ، ذلك ان الاخوان المسلمين نشطوا في اثارة الخواطر عليه انتقاماً لاعدام زعيميها عبد القادر عودة والفرغلي ، واستطاع اعداء حكومة الثورة ان يبثوا بين صفوف القوميين فكرة توحي بأن الرئيس عبد الناصر يقف موقفاً فاتراً من الوحدة العربية وانه غير مهتم الا ببعث مصر .. بل ان هذه الدعاية الخبيثة اشتطت حتى

نسبت اليه انه مهتم بمصر فقط وسيظل يحصر اهتمامه بها حتى لو كان ذلك يعني الاتفاق مع اسرائيل .

واستطاعت مصادر الاعداء الداخلين والخارجيين ان تثير سحباً من الشكوك.. والاشاعات.. ومنها اشاعات روجها الاجانب قائلين انه قد يكون مستعداً لعقد الصلح مع اسرائيل !! متجاهلين ان الاذاعة المصرية كانت تهدر ليلاً نهاراً باعلان تكريس مصر لدمها من اجل القضية العربية ..

ولاسباب عدة كان الشك حيال عبد الناصر يساور اولئك الذين كانوا يحكمون البلاد العربية في تلك الفترة ..

على ان هذه الشكوك لم تزعج عبد الناصر الذي لم يلق اليها بالاً، ذلك لانه لم يكن بعد قد رسم سياسته الشرق ـ اوسطية .

ولم يكن قد حدث أي تغيير يذكر سوى خروج عبد الرحمن عزام باشا من الامانة العامة للجامعة العربية وحلول الاداري الكفوء عبد الخالق حسونة مكانه . واذا كانت بعض المصادر قدرأت خروج عزام اضعافاً لنفوذ جهاز الجامعة العربية، فان عدداً من الزعماء العرب ورجالات الدول العربية قد سروا لانهم كانوا يعتقدون بأن مبادآت عزام باشا الشخصية كانت تؤثر على استقلال سياساتهم.. وفي الوقت نفسه سُمح لصلاح سالم وزير الارشاد القومي ان يؤنب الحكومات العربية على كلماتها الفارغة وعلى ضعفها في حرب فلسطين وعلى عدم ادراكها لواقعية العهد المصري الجديد المستعد — كما قال — لان ينفصل منعزلاً عن هذه المجموعة العديمة الجدوى .

لم تكن هذه سياسة عربية ولكنها كانت سياسة يمهد بها عبد الناصر لسياسة عربية فعالة . وفي هذا لم يكن على استعداد كبير لترك عزام باشا يقرر مجرى السياسة العربية لأنه كان يعتقد بأن الجامعة العربية في عهدة عزام كانت شطراً من الخديعة العظمى التي استهدفت المنطقة العربية، فهي كذلك تكلمت اكثر مما يجب وفعلت اقل مما يجب. .. وفي رأي عبد الناصر ان مثل هذا المنهج عديم الجدوى والمعنى ..

لقد رأى عبد الناصر العـــالم العربي في آب (اغسطس) ١٩٥٤ كتلة من الدول المليئة بالمثالب وبتنـــازع الضعف ، تفتقر جميعـاً باستثناء العراق الى الاستقرار والحكم المستقر . ولكن نوري السعيد هو الذي كان يحكم العراق، ونوري السعيد في نظر جيل عبد الناصر هو المتعاون الاعظم مع الاستعمار وهو الذي كان يحافظ على السيطرة البريطانية في العراق من اجل مصلحة العرش الهاشمي ومن اجل دعم نفوذه الشخصي هناك .

ولقد تطلع عبد الناصر بعين جيله الى نوري السعيد وقايس بعناية بينه وبين مفاهيمه المتعلقة بمستقبل العالم العربي وتبين من هـذه المقايسة ألا مكان لنوري السعيد في عالم عربي يرجو عبد الناصر ان يستكمل تحرره كما فعلت مصر . فلقد كان نوري السعيد اقوى اعمدة « النظام القديم » الذي يجب تغييره اذا كان يراد وصول الشرق الاوسط الى تحقيق النهضة التي تصله بالركب الحضاري العالمي .

ان التعاون بين مصر والعراق خليق بأن يغير الطابع الذي اكتسبته السياسة العربية منذ تأليف الجامعة العربية عـام ١٩٤٥ فقد كانت مصر قد لعبت دوراً رئيسياً في انشاء الجامعة العربية واستطاعت بالتضافر مع سوريا والعربية السعودية خلق جبهة وسط الجامعة ضد المعسكر الهاشمي المؤلف من العراق والاردن . وكان فاروق يعارض كل توسع للمعسكر الهاشمي لانه كان يخشى على نفوذ مصر منه، وكان الملك سعود يجاريه في ذلك لانه كان يخشى ان يعمد المعسكر الهاشمي الى محاولة استرداد عرش السعودية منه . امـا سوريا فكانت تقليدياً من خصوم السياسة العراقية الرامية الى انشـــاء اتحادات انكليزية الصبغـة مثل مشروع الهلال الخصيب .

واستطاعت الدول الثلاث والحالة هذه ان تسيطر بمعونة لبنان على سياسة الجامعة العربية .

لقد جعل هذا الانقسام ضمن الجامعة العربية لغواً كل ما كان يقال عن التآزر العربي، كما انه قد قلل من شأن نفوذ الساسة العراقيين الذين كانوا مرتبطين بالوضع الذي خلقه نوري السعيد في العراق .

ومما يذكر ان نوري السعيد كان قد اقترح منذ بداية ظهور الجامعة العربية الى الحياة ان تتفق مصر والعراق على ارجاء مطاليبها من بريطانيا بدعوى ان ذلك يمكنها من تأمين التأييد الغربي لقضية العرب في فلسطين .. الا ان الحكومة المصرية لم تر فائدة من ذلك بل انها حملت شكواها ضد بريطانيا الى مجلس الامن في الوقت الذي كانت فيه الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة منهمكة بدراسة القضية الفلسطينية .

والواقع ان طبائع الامور في مصر والعراق آنذاك ما كانت لتسمح بتعاون فعلي بين الدولتين اللتين قام بينهما خلاف اساسي حول السياسة الخارجية الواجب اتباعها . ذلك ان الحكومة العراقية الخاضعة لنفوذ نوري السعيد سواء كان داخل الحكم او خارجه كانت بدعوى ثروتها البترولية الثمينة وقربها من روسيا تعتقد بأن على العرب الاحتفاظ بأي ثمن بصداقة الدول الغربية ، بينما كانت الحكومة المصرية قد التزمت منذ ١٩٥٠ بسياسة الحياد بين المعسكرين .

وكانت حكومة الوفد في بادىء الامر قد اعتبرت الحياد مجرد اداة للمساومة ، ولكن سرعان ما امتدت جذور هذه السياسة في العالم العربي وتمكنت من ذلك لانها تنسجم مع التيار الفكري للوحدة العربية والوحدة الاسلامية . وما جاء عام ١٩٥٤ حتى كانت سياسة الحياد قد اصبحت جزءاً لا يتجزأ من التفكير القومي العربي كما اصبحت حجر الاساس في سياسة عبد الناصر الخارجية .

لقد سعى عبد الناصر الى توحيد مظاهر السياسة العربية باصلاح ذات البين بين مصر والعراق ، فأرسل الصاغ صلاح سالم في جولة يطوف بها الدول العربية صيف ١٩٥٤ بعد ان اتخذ مجلس قيادة الثورة قراره بالاتصال مع العراق .

وقد ذهب صلاح سالم الى العراق وقابل الملك فيصل وولي العهد الامير عبد الاله ونوري السعيد في سرسنك .

واثر مؤتمر سرسنك اعلن صلاح سالم عن اتفاق تام في وجهات النظر المصرية والعراقية ولكن سرعان ما تبين ان الاتفاق كان نظرياً .. فقد اساء العراق فهم مبعوث عبد الناصر وتصور انه يسلم له بمشاريعه التوسعية في سوريا تحت النفوذ

البريطاني، فلما جاء نوري السعيد بعد شهر من مؤتمر سرسنك الى القاهرة وجد ان عبد الناصر لا يوافق اطلاقاً على ان يرى سوريا تدور في فلك السياسة البريطانية بواسطة امتداد العراق اليها، ووجد ان عبد الناصر يعارض في انضمام العراق الى الحلف التركي — الباكستاني .

ووجد بالاضافة الى ذلك ان عبد الناصر لا يوافق على اتجاهه السياسي الذي ينادي بالانحياز الى الغرب بدعوى ان ذلك يتيح للعرب اعظم اسباب المقاومة لاسرائيل .

ولقد رد عبد الناصر على نوري السعيد بأنه اذ حرر مصر فانه لا يستطيع ان يتعاون في دعم سياسة من شأنها ان تجعل العالم العربي بأسره منطقة نفوذ لبريطانيا، فان ذلك يناقض كل المناقضة منطق السياسة العربية ومقوماتها . ولذا فان الموقف المستقل حقاً هو موقف الحياد بين المعسكرين الدوليين .

هكذا انتهى المؤتمر بخلاف واقعي في وجهتي النظر، والواقع ان نوري السعيد قد عقد بعد مباحثاته مع عبد الناصر مؤتمراً صحفياً في القاهرة اعلن فيه ان على العرب ان يتعاونوا مع الدول الغربية .

والتزم عبد الناصر الصمت رغم هذه التصريحات لأنه كان قد قرر استطراداً مع مقررات مؤتمر سرسنك الا يعارض الحكومة العراقية اذا ارادت تلك الحكومة ان تتخذ ترتيبات دفاعية ضد روسيا، ولكن على شرط الا يحاول نوري باشا السعيد ان يدخل العالم العربي في احلاف جديدة مع الدول الغربية، وعلى شرط ان يحافظ على ميثاق الضمان الجماعي العربي كحجر الزاوية في السياسة العراقية .

وعندما اجتمع وزراء خارجية الدول العربية في القاهرة في كانون الاول (ديسمبر) جدد عبد الناصر اتصالاته مع العراق بواسطة موسى الشابندر وزير الخارجية العراقية الذي عقد مؤتمراً صحفياً في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) اعلن فيه استعداد العراق لعقد اتفاق مع بريطانيا مماثل في الشكل للاتفاق المصري البريطاني بحيث يتاح لبريطانيا العودة لاستخدام قواعدها الجوية في العراق في

حالة هجوم تتعرض له ايران .

ولما كانت مصر مرتبطة بالعراق بواسطة ميثاق الضمان الجماعي فان كلامه يعني بأن بريطانيا تستطيع العودة الى قاعدة القناة اذا ما هوجمت ايران. وبذلك يتحقق لبريطانيا ما لم تنله في المفاوضات وفي الاتفاق مع مصر من السماح بعودتها الى قاعدة القناة اذا تعرضت للهجوم تركيا او ايران .

ومع ذلك وافق عبد الناصر على بيان موسى الشابندر على اعتقاد منه بأن الشابندر قد وافق على مبدأ عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول العربية قبل ان ينضم العراق الى الحلف التركي الباكستاني .

ولكن يبدو ان الشابندر قد تجاوز التعليمات المعطاة له من الحكومة فقد كان نوري السعيد يشاطر بريطانيا الاعتقاد بوجوب استبدال المعاهدة العراقية - البريطانية باتفاق يوفر نفس ميزاتها الدفاعية او ميزات افضل منها ، ولم يكن نوري السعيد مستعداً لعرض مشاريعه وطرحها على بساط البحث مع الدول العربية الاخرى. وصدف ان اصيب موسى الشابندر بذات الجنب عندما عاد الى بغداد فكف عن مزاولة مهامه كوزير للخارجية .

ومع ان الرئيس عبد الناصر كان يشك اثناء ذلك في امكان التوصل الى تفاهم مع نوري باشا السعيد فقد كان هناك الكثير من السوانح المبشرة المشجعة .

فمثلاً اعلن ن . بركيل السفير التركي في العراق بأنه ليس للزيارة التي سيقوم بها قريباً رئيس الوزارة التركية للعراق من علاقة بقضية الدفاع عن الشرق الاوسط . اما نوري باشا فقد ابلغ مجلس النواب العراقي بأن العراق لن يجدد المعاهدة العراقية - البريطانية بل سيدخل في اتفاق ثنائي مع بريطانيا . ثم اضاف بأن سلامة تركيا وايران ستؤخذ بعين الاعتبار في عقد الاتفاق الثنائي ، الا ان العراق بوصفه طرفاً في ميثاق الضمان الجماعي العربي لن يقبل بأي التزام لاتقره دول الميثاق الاخرى .

ومع ان هذا البيان كان يبدو منسجماً مع التفاهم الذي تم بين عبد الناصر وموسى الشابندر ، فان عبد الناصر ظل يتابع الموقف بتوجس . واذ قاربت

السنة على الزوال ذكر صلاح سالم العراق في بيان علني بأن مصر لا ترى اي مكان للصلح مع اسرائيل او للدخول في احلاف مع الدول الاجنبية . وذكر العراق كذلك بأن ميثاق الضمان الجماعي العربي هو الاساس في سياسة مصر الدفاعية .

وصل عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا الى بغداد يوم ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥ وبعد ستة ايام اعلن على الملأ في بلاغ مشترك ان الحكومتين العراقية والتركية قد عقدتا حلفاً ، وان باب الحلف مفتوح للدول العربية الاخرى اذا شاءت الانضمام اليه .

استغرقت دراسة هذا الوضع المفاجىء الجديد اربعة ايام من عبد الناصر قبل ان يقرر رأياً بشأنه .. فلما اتخذ قراره بدأت الصحافة والاذاعة المصرية تشن حملة شعواء على الحكومة العراقية ونوري باشا السعيد وبعنف لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقات ما بين الحكومات العربية ، وما لبث القوميون في مختلف انحاء العالم العربي ان انضموا الى الحملة المصرية يدعمونها. ذلك لأن دخول العراق الحلف التركي قد اثار ثائرتهم .

اما في الميدان الدولي فقد سارعت بريطانيا الى الانضمام الى الحلف الدفاعي التركي ـ العراقي بعد ان مهدت لذلك ببيان وصفه فيه الناطق بلسان الخارجية البريطانية بأنه « ظاهرة مشجعة » ..

ومن ذلك الحين ووزراء حكومة صاحبة الجلالة يؤكدون في مجلس العموم بأن حلف بغداد هو حجر الزاوية في السياسة البريطانية المتعلقة بالشرق الاوسط. ومع ذلك فان الانهيار الكلي لهذه السياسة يرجع في الواقع الى اليوم الذي قام فيه حلف بغداد .

فبينما كانت الحكومة البريطانية قد استعادت في نهاية ١٩٥٤ قسطاً كبيراً مما فقدته في العالم العربي من محبة العرب وبينما اصبحت في وضع كان يمكنها من الدخول في مفاوضات لعقد تسوية مرضية مع كل من العراق والاردن ، فانها لم تتابع هذا السبيل انما انكفأت عن هذا الطريق لتدخل حلف بغداد ولتصبح سياستها منذ ذلك الحين سلسلة من الهزائم والانكفاءات التي توجتها بالاعتداء العقيم على مصر عام ١٩٥٦ .

ولقد كان حتمياً ان تفشل السياسة البريطانية تلك ، ذلك انها تجاهلت ان المشاعر الوطنية والقومية هي المعارضة لحلف بغداد وليست طبقة الساسة المحترفين هي التي تسيطر على الدول العربية باستثناء العراق . ولربما كان السبب في ضلال السياسة البريطانية يرجع الى ان نوري السعيد بكه لضم العراق قد اعطاها فكرة خاطئة ولكن لم يكن في المنطقة العربية نوري سعيد آخر .. واذا كان هنالك من ساسة خائفين من « الناصرية » فأنه لم يكن هنالك من وسيلة يمكن بواسطتها جعل حلف بغداد مقبولاً لدى سكان المدن العربية الذين يسيطرون على التفكير السياسي العربي .

ولقد قام الدليل على ذلك في الاردن عندما ارسلت بريطانيا الى عمان بعثة لتشرح حلف بغداد ومراميه للحكومة الاردنية .

فقبيل وصول البعثة هبت الضفة الغربية وعمان تتظاهر ضد الدخول في حلف بغداد وضد السياسيين الاردنيين الذين كانوا راضين عن الانضمام الى الحلف الا انهم كانوا عاجزين عن حكم البلاد في هذه الحالة المضطربة . ناهيك عن انه لم يكن هناك من الساسة الراغبين بالانضمام الى الحلف ما يكفي لتأليف حكومة اردنية تستطيع قمع الانتفاضة الشعبية .

واذا كانت الدعاية المصرية قد لعبت دورها في توسيع نطاق الانتفاضة من دخول الاردن حلف بغداد فان الشعب الاردني كان في الواقع قد قر قراره على مناهضة الحلف قبل ان تبدأ الدعاية المصرية في تشجيعه على مقاومته .

لقد كان هنالك تنافر جوهري اساسي بين طبيعة الاتفاق المصري البريطاني وطبيعة حلف بغداد .

فالاتفاق المصري — البريطاني يظل عديم الجدوى ما لم يقم على ثقة متبادلة وتعاون متزايد بين مصر وبريطانيا ، ولكن لما كانت مصر قد عارضت مقدماً حلف بغداد فقد كان واضحاً ان دعم الحلف خليق بأن يحول دون قيام العلاقات المصرية — البريطانية على صعيد الود والصداقة .

ان الزعم الاعتباطي بأن عبد الناصر قد عارض حلف بغداد لمجرد ان الحلف

يؤذي نفوذه كما ان القول بعدم وجاهة اهتمام مصر بالسياسة العراقية انما هما رأيان يعكسان ابلغ ما يكون من سوء الفهم للرجل وللوضع .

ذلك ان طبيعة الحركة الناصرية تجعل من المستحيل على عبد الناصر ان يسلم بقيام حلف بغداد . ذلك ان الحركة تطمح الى اقامة دولة مصرية قوية مستقلة تستطيع ان تقود العالم العربي الى آفاق النهضة والبعث ، وفي هذا تؤمن الحركة الناصرية ايماناً جازماً بأن انعتاق المنطقة العربية بأسرها من ربقة السيطرة الغربية يؤلف مهمتها الاولى وان حلف بغداد ليس الا خطوة الى الوراء وليس الا تدبيراً رجعياً اتخذته عمداً دولة عربية واحدة للاضرار بالدول العربية الاخرى .

وكان من الثابت في رأي وزارة الخارجية البريطانية بأنه اذا عرف العرب المنافع التي يمكن استجرارها من الدخول في حلف بغداد وانه اذا ما توقفت الدعاية المصرية عن حملتها عليه وانه اذا ما شرح الامر شرحاً كافياً للعرب فأنهم سيكونون سعداء بالانضمام اليه .

ولكن عامة الاردنيين والسوريين والمصريين باستثناء قلة صغيرة منهم كانوا غير مهتمين اطلاقاً بمنافع الحلف .. فقد رأوا فيه مؤامرة لاخضاع المنطقة بأسرها من جديد لمشيئة السياسة الغربية . وبالاضافة الى ذلك كان العرب يعتقدون بأن الحرب الباردة ضد روسيا هي قضية تخص الغربيين وحدهم وانه لا خوف عليهم من روسيا طالما لم يربطوا انفسهم الى عجلة السياسة الغربية .

وبالفعل فان الدعاية والدبلوماسية السوفياتية كانتا تركزان ذلك الحين كل جهودهما على عدم دعم هذا التفكير .

وبالاضافة الى ما تقدم كان القوميون العرب يخشون من النوايا الخبيثة في السياسة الغربية ، وكانوا يخشون ان يكون من بين هذه النوايا الخبيثة نية غربية لفرض الصلح مع اسرائيل على الدول العربية .

ولقد اعتقدوا بأن حلف بغداد اذ يربطهم بتركيا ذات العلاقات الودية مع اسرائيل ثم اذ يربطهم بالدول الغربية عن طريق الحلف الاطلسي سيستخدم

لتليين قناة السياسة العربية حيال اسرائيل وحيال السياسة التي تتبعها فرنسا في الجزائر .

والواقع ان القوميين العرب لم يصدقوا بأن تركيا ستتضافر (كما ألمح بلاغ الحلف) مع العراق ضد اسرائيل .

وكان الرئيس عبد الناصر مقتنعاً كذلك بأن الحلف هو مؤامرة ميكافيلية حاكها البريطانيون من اجل ان يستعيدوا بشكل آخر المركز الذي فقدوه في مصر .

وبدا له ان بريطانيا مصممة تصميماً ليس لها من رجوع عنه على ان تحتفظ بالشرق الاوسط كمنطقة نفوذ لها وانها من اجل ذلك تحاول ان تعزله عن بقية الدول العربية .

ولقد رأى الشكل الذي صيغ به بلاغ حلف بغداد دعوة موجهة الى الدول العربية كيما تنفصم عن مصر لتنضم الى المعسكر العراقي ذي العلاقة الوطيدة مع بريطانيا .

ورأى ان ادعاءات بريطانيا اثناء توقيع الاتفاق المصري – البريطاني بأنها تكن الصداقة لمصر انما هي والحالة هذه من قبيل المراءاة .

وإلا كيف يمكن تفسير قيام البريطانيين بانشاء حلف يعرفون انه يعارضه وفي وقت وقعوا معه اتفاقاً يتطلب تعاون مصر ؟

لقد وجهت الدعاية المصرية ثقل حملاتها على نوري السعيد ذلك لان عبدالناصر يعتقد أن السياسة البريطانية لا يمكن ان تحقق اغراضها الا بواسطة نوري السعيد والساسة الذين يماثلونه في التفكير .

ولقد رأى ان نوري السعيد يتصرف كما كان يتصرف ساسة العهد البائد في مصر. وانه اذا امكن اقناع الشعب العراقي بالتخلص من نوري السعيد فانه قد يكون بالامكان الغاء الحلف والتفاهم مع العراق .

وفي غمرة من هذه الحملة الشعواء على حلف بغداد دعت بعض الدول العربية الاعضاء في ميثاق الضمان الجماعي الى اجتماع في ٢٢ كانون الثاني (يناير) بغياب

الحكومة العراقية التي رفضت ارسال مندوبيها الى الاجتماع .

وفي ذلك الاجتماع شن المندوب المصري حملة ضارية على حكومة نوري السعيد وقرر المندوبون العرب ارسال وفد عربي الى بغداد لمباحثة الحكومة العراقية كيما تعود الى الصف العربي . ولكن عبد الناصر رأى في هذا القرار اضاعة للوقت والجهد .

ونتيجة لذلك اشتركت العربية السعودية واليمن وسوريا مع مصر في شجب حلف بغداد وعقدت فيما بينها جواباً عليه اتفاقات ثنائية دفاعية وانشأت قيادة عسكرية موحدة تربط مصر مع العربية السعودية مع سوريا.

والواقع ان هذا التطور الجديد قد عاد بالوضع العربي الى ما كان عليه قبل الثورة المصرية ،أي ان حلف بغداد قد ادعى عكس الغاية المرجوة منه اذ ان اثره الاول كان اعادة توطيد النفوذ المصري في العالم العربي بعد ان انحسر قليلاً بسبب انشغال حكومة الثورة المصرية بتصفية الاحتلال وتصفيه تركة العهد البائد .. وبالتالي فان حلف بغداد عزل العراق عن العالم العربي بدلاً من ان يفتح له ابواب النفوذ .

وفي تلك الفترة وجدت مصر حليفاً مفاجئاً في نهرو رئيس الوزارة الهندية الذي جاء الى القاهرة في منتصف شباط (فبراير) واتفق مع نهرو على مناهضة الاحلاف الدفاعية مثل حلف بغداد .

ولم يكن نهرو يميل فقط الى التزام موقف الحياد في غمرة الحرب الباردة انما كان لا يستسيغ بصورة خاصة الحلف التركي الباكستاني. وتنبأصادقاً بأن الحلف العراقي ـ التركي سيضم الباكستان كذلك .

على انه كان هناك من الاسباب التي توجب التقارب بين عبد الناصر ونهرو ما هو اقوى من هذا الطارىء الموقت (حلف بغداد) ذلك ان القومية العربية تفادت باستمرار أي تحالف مباشر مع الباكستان على حساب صداقتها مع الهند.

واذا كانت هناك فئات عربية تساند الباكستان لانها دولة اسلامية فان حركة القومية العلمانية هي اقوى من حركة الوحدة الاسلامية . وهكذا لم ينجح التعاطف

الديني في توجيه السياسة العربية نحو الانحيـــاز للباكستان ، ذلك ان الأكثرية العربية تعتبر حزب المؤتمر الوطني(حزب نهرو الحاكم) قوة تحريرية كبرى حررت شبه القارة الهندية من العبودية وخلقت دولة قوية مستقلة في آسيا .

والواقع ان هذا الرأي في الهند كان دائما اثقل وزناً وافعل تأثيراً من العطف الاسلامي الدافع على الباكستان ويمكن تبريره كذلك بأن في الهنـد اكثر من أربعين مليون مسلم .

والواقع ان الرئيس عبد الناصر كان واعضاء مجلس قيادة الثورة يعتبرون الهند قدوة يقتدى بها، فهي امة مستعبدة تحررت بنضالها وارتقت الى مقـــام القوة والنفوذ بمثل الطريقة التي يريدون بها رفع مصر ودول العـالم العربي الى ذلك المقام .

واذا لم يكن هنالك ما يدعو الى الاعتقاد بأن عبـــد الناصر كان يرى في عضوية الهند في رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث) مثالاً يحتذى به فان هنالك كل ما يدعو الى الاعتقاد بأنه كان مؤمناً أن مصر المستقلة يمكن ان تعقد علاقة ودية جديدة مع الدول الغربية دون التضحية بسياستها المحايدة .

لقد كان نفوذ نهرو مهماً في السياسة المصرية لأنه اعطى حياد مصر محتوى فلسفياً . فقد ترجمت القومية العربية هدف تحررها من بريطانيا وفرنسا بأنه حياد .

وبالفعل فان السياسة المصرية قد جنحت في كل مرة شب فيها نزاع بينها وبين بريطانيا او الدول الغربية الى التهديد باللجوء الى روسيا طلباً لمساعدتها .

والواضح ان الرئيس عبد الناصر كان معجباً بالسياسة الهندية وقد سعى الى صداقة تلك الدول التي تقف في منتصف الطريق مثل الهند المحايدة والمرتبطـة بالكومنولث ومثل يوغوسلافيا المحايدة ضمن النطاق الشيوعي .

ولا بد انه كان على ولع شديد بالافكار الهندية ،ذلك ان شخصيته العسكرية تخفي تحتها روحاً سلمية عميقة الجذور هي روح مصرية حقاً دلل عليها عندما نفر في شبابه نفوراً عقلانياً من اللجوء الى خطة العنف والاغتيالات ثم في تردده وهو الحاكم صاحب الكلمة العليا في تنفيذ ما اصدرته محاكم الثورة من احكام الاعدام

على اعدائه السياسيين .

ان عبد الناصر يشير دوماً في ايضاحاته للاحوال السياسية الى عقم الحلول العسكرية وهو يعتمد سياسة قوامها «اتكل على الله ولكن استعد لكل طارىء»

والواقع ان مصر كانت مثالاً بارزاً للمقاومة الايجابية السلمية، ففي طيلة تاريخها سقط شعبها تحت سنابك الطغاة ثم ما لبث ان نهض من الاطلال وهو اكثر ما يكون تصميماً على الصمود والمقاومة .

ولكن طبيعة المصري المسلم كعبد الناصر قد تأثرت بالتعاليم القرآنية التي تدعو الى الرد على المعتدي بالمثل، فاذا كان القرآن ينادي بالجنوح الى السلام فانه يأبى المناداة بالخنوع ثمناً للسلام .

وعلى هذا لم يجد الشيخ حسن البنا ضيراً ، وهو يقود حركة لتطهير العالم الاسلامي ، من اللجوء الى تأليف جماعات ارهابية وتنظيمات عسكرية. ذلك ان هذا الجانب من الاسلام يقود المصريين وغيرهم من المسلمين الى تمجيد السيف .

ان الرئيس عبد الناصر خليق بأن يود قيادة مصر سلمياً الى بعثها ونهضتها ولكنه لا يستطيع تفادي تأثير التعاليم الاسلامية التي توجب عليه ان يقاتل اذا فشلت محاولاته السلمية .

وهذا هو السبب في انه مضى في خططه وفي مقاومته للارادة التسلطية الغربية الى حد اضطر معه الى مواجهة التدخل العسكري (الانكليزي — الفرنسي) .

لقد امدت العلاقات الطيبة مع الهند ثم مع يوغوسلافيا فيا بعد مصر الجديدة بشعور جديد من الثقة والاطمئنان . ذلك ان هذه العلاقات كانت تعبر عن استقلالها الجديد وعن يدها الطليقة في تسيير سياستها الخارجية كما تشاء . فمصر تدير علاقاتها مع العالم الخارجي في وحدة حال على الاقل مع فريق الدول المتحررة التي برزت حديثاً الى الوجود .

والواقع ان العناية التي لقيتها مصر في مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ قد دعمت لدى المصريين رأيهم في ان بلادهم قد اكتسبت وضعاً جديداً في الشؤون الدولية .

لم يكن عبد الناصر قد سافر خارج منطقة الشرق الاوسط العربية قبيل توجهه الى باندونغ. فقد طار اليها ماراً بالباكستان حيث استقبل بمراسم الاحترام الرسمية التي يستحقها رئيس دولة ولكن دون زيادة .

ولم تكن باكستان حينئذ عضواً في حلف بغداد ولكنها كانت تتجـــه نحو الانضمام اليه بعناد، فمن رأي الحكومة الباكستانية الا شيء يمكن ان يزعزع رأيها في ان لها الحق في ان تعقد الاحلاف الدفاعية مع الدول الاجنبية فهي مثل العراق وتركيا تقع على مقربة من روسيا ثم انها تخشى الهند .

وخلافاً لكراتشي فقد استقبل عبد الناصر في دلهي الجديدة استقبالاً ودياً. ومن دلهي طار مع نهرو الى بورما حيث اجتمعا الى يونو رئيس وزراء بورما ثم ما لبث ان انضم اليهم شوإن لاي .

قابل عبد الناصر، يحيط به من اليمين والشمال نهرو ويونو اكبر داعيتين لسياسة الحياد ، شوإن لاي بثقة موضحاً بأنـه غير مستعد لبحث القضايا السياسية مثل قضية اعتراف مصر بالصين الشيوعية ولكنه سعيد ببحث القضايا التجارية جميعها

ورد عليه شوإن لاي بأنه يفهم الوضع وانه يود البحث في شراء الصين للقطن المصري ، فما كان يستطيع تلك اللحظة (ولعله كان يعلم ذلك) ان يرد على الرئيس المصري بجواب ادعى الى الاطمئنان والعزاء من هذا الجواب .

كانت الدول الآسيويـة الافريقيـة التى اجتمعت في باندونغ منقسمـــة الى ثلاث معسكرات

معسكر الدول الشيوعية (وهو اقل المعسكرات عدداً) .

ومعسكر الدول الحايدة بقيادة نهرو ثم معسكر الدول الموالية للغرب وهي التي تولى عرض رأيها بصورة رئيسية مندوبو العراق والباكستان وسيلان والفلبين.

ولقد استطاع شوإن لاي ان يبقي المعسكر الشيوعي خارج النزاع الاساسي بين المحايدين والموالين للغرب ، اذ وقف موقفاً منطقياً حيال كل امر .

كان النزاع الاساسي بين معارضة نهرو للاحلاف الدفاعية مثل حلف جنوب شرق آسيا وحلف بغداد وبين تلك الدول التي تعتبر تلك الاحلاف ضرورية لسلامتها .

وبنتيجة المداولات اقر مؤتمر باندونغ في بلاغه النهائي خطة للسلوك الدولي.

والتعايش السلمي من عشر نقاط هي امتداد لمبادىء التعايش السلمي الهندية الخمسة. واستطاع المؤتمر ان يتوصل الى حل وسط بين معسكريه .

فقد اعلن عن معارضته لكل الاحلاف العسكرية التي جعلت سياسة الدول المنضمة اليها اداة لقضاء اغراض الدول الكبرى، ونص في الوقت ذاته على شجب الاستعمار الشيوعي ، وكان ذلك عندما نص في بلاغه على عدم وجوب قيام اية دولة بالتدخل في شؤون دولة اخرى .

لقد لعب عبد الناصر دوراً مجدياً بوصفه رئيساً للجنة المقررات اذ وضع مسودة للصيغ التي توفق بين وجهتي نظر معسكري مؤتمر باندونغ ، ولم يستثمر المؤتمر للحملة على الحكومة العراقية او على حلف بغداد، بل انه ابدى على العموم حنكة سياسية وتمسك بضبط النفس المأثور عن الساسة الماهرين .

وهكذا خرج من المؤتمر بسمعة طيبة وشهرة كبرى واذ جاء اليه مجرد رئيس لوزراء مصر فقد عاد منه وهو عضو في نادي كبار الساسة الآسيويين .

ليس هناك من شك في ان الرئيس عبد الناصر قد غادر المؤتمر وقد شعر بازدياد اهميته واهمية مصر في الكيان الآسيوي – الافريقي . فقد وجد نفسه على صلة وثيقة بالساسة الآسيويين العظام وعلى قدم المساواة معهم فقد جلس مثلاً في آخر حفلة عشاء الى مائدة صغيرة خصصت له ولسوكارنو ونهرو ويونو وشوإن لاي فقط .

وهكذا بدا ان مصر لم تعد دولة صغيرة تعتمد في نفوذها على تعاون الدول العربية . . فلقد استعادت صلتها بالعالم الاوسع واصبحت شطراً من العالم الآسيوي الفسيح الذي بعث الى الوجود .

وشعر عبد الناصر بعد المؤتمر أن مصر لن تكون وحدها فعاد مغتبطاً غير واجد ضيراً في التعامل مع الدول الشيوعية على قدم المساواة .. أفلم تستطع الهند وبورما ان تتعامل مع الطرفين ?

وبالاضافة الى ذلك وعد شو إن لاي بشراء كميات كبرى من القطن المصري وفعلاً تم اتخاذ الترتيبات لتبادل البعثات التجارية بين مصر والصين من اجل توسيع التعاون الاقتصادي بينهما .

الفصل الثاني والعشرون

في خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد اثر توقيع الاتفاق المصري البريطاني في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٤ سئل الرئيس عبد الناصر من قبل صحفي منفعل عما اذا كان الاتفاق يعني بأن الرئيس سيعمد الى انشاء جيش مصري قوي يرابط في قاعدة قناة السويس ؟

فاحال الرئيس عبد الناصر السؤال الى القائد الاعلى للجيش المصري المشير عبد الحكيم عامر الذي اجاب عليه بقوله: ان توسع الجيش المصري يجب ان يخضع للحاجة الى انماء مصر اقتصادياً واجتماعياً .

ولم تمض عشرة اشهر على ذلك حتى كانت الحكومة المصرية قد كرست شطراً كبيراً من ثمن مبيعات القطن المصري كيما تفي ثمن امدادات كبرى من الاسلحة التي اشترتها من تشيكوسلوفاكيا .

كان احد الاسباب التي ادت الى هذا التبدل في السياسة المصرية يكمن في تدهور الموقف على الحدود الاسرائيلية، هذا التدهور الذي بدأ بالهجوم الاسرائيلي على غزة في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٥٥ . وكانت الحدود المصرية — الاسرائيلية حتى ذلك الحين هادئة نسبياً اذ لم يتعكر الهدوء الا باحتلال الاسرائيليين منطقة العوجة المجردة من السلاح ذات الاهمية الستراتيجية على الطريق بين سيناء وبئر سبع .. ولم يفعل المصريون شيئا حيال هذا الانتهاك سوى الاحتجاج لدى الامم المتحدة .

وكانت قد وقعت اصطدامات على الحدود اشترك فيها الفلسطينيون الذين

دربهم المصريون للخدمة كحرس حدود . ورد اليهود على ذلك بتحويل مستعمراتهم الزراعية على الحدود الى ثكنات عسكرية ولكن ما من اصطدام من تلك الاصطدامات كان خطيراً او ذا مدى خطير . وكانت القوة المصرية في تلك المنطقة تتألف من فصيلة سمحت برابطتها اتفاقية الهدنة المصرية -- الاسرائيلية ، كما كانت مصر لا تزال تغلق خليج العقبة في وجه السفن الذاهبة الى ميناء ايلات الاسرائيلي وتمنع استخدام السفن الاسرائيلية لقناة السويس وتضع على اللائحة السوداء اسماء السفن الاسرائيلية التي تنقل البضائع الى اسرائيل .

فقد كانت مصر حجر الزاوية في المقاطعة العربية لاسرائيل . وبالاختصار فان حالة الحدود المصرية المواجهة لاسرائيل كانت غير مرضية شأنها شأن أية حدود عربية تجاور اسرائيل، ولكن لم يكن هناك ما يدعو بوضوح الى الاعتقاد بأن الهدنة القلقة ستتدهور وتنهار .

وكانت الدعاية المصرية وخاصة اذاعة القاهرة تشدد يومياً على ان مصر ستولي بالتأييد وبكل قواتها العسكرية العرب في مقاومتهم لأي عدوان اسرائيلي وستلقي بكل ثقلها العسكري من اجل القضية العربية في اليوم الذي يقرر فيه العرب قذف اسرائيل الى البحر .

واستنتج الناس من اقوال الدعاية المصرية ان مصر تحاول كسب الوقت حتى تستحصل على السلاح اللازم لها لمجابهة اسرائيل . وفي ذلك الوقت كان الرئيس عبد الناصر يعرف ان جيشه يفتقر الى السلاح ويقر في مجالسه الخاصة بأن الهزيمة ستكتب عليه اذا هاجم اسرائيل بدون استعداد ، وكان يشك في ان الدول العربية ستوليه بالمساعدة المناسبة اللازمة .

ولهذا السبب فقد جدد تقديم طلبات الحصول على السلاح من بريطانيا والولايات المتحدة بعد توقيع الاتفاق المصري — البريطاني وصبر طويلاً وطويلاً ، ولم يظهر فروغ صبره من مماطلة الدولتين إلا في شباط (فبراير) ١٩٥٥ عندما هاجم اليهود على حين غرة منطقة غزة التي تمتد كشريط ساحلي مسافة خمسة اميال عرضاً

و٢٥ ميلاً طولاً، وتحيط بها اسرائيل من كل الجهات مما جعل الدفاع عنها مستحيلاً من الناحية الستراتيجية .

ومما يزيد في اعباء الدفاع عن غزة انها تضم زهاء ربع مليون من اللاجئين الفلسطينيين الغارقين في اليأس .

كان الموقف على الحدود المصرية — الاسرائيلية لا يزال حتى يوم ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٥٥ من الهدوء بحيث اوحى للمستر هنري بايرود السفير الاميركي الذي وصل الى القاهرة ذلك اليوم بأنه يستطيع ان يجند نفسه لمهمة التماس تأييد مصر لتسوية فلسطينية .

ولم تمض ٢٤ ساعة على وصول السفير الاميركي الجديد حتى بدأت قوات اسرائيل تهاجم مقر قيادة الجيش المصري في غزة. وتزعزعت آمال هنري بايرود وتقوضت، فقد اصبحت منطقة الحدود المصرية — الاسرائيلية من ذلك التاريخ مصدر أعظم خطر يهدد السلام في الشرق الاوسط .

لقد القى المصريون مسؤولية الهجوم الاسرائيلي على بن غوريون الذي عاد الى الحلبة السياسية في اسرائيل كوزير للدفاع بعد ان امضى معتكفاً في صحراء النقب مدة عام او اكثر .

واعتبرت مصر الهجوم الذي تم بأمر بن غوريون أنه يؤكد الرأي القائل بأنه قد دشن بالهجوم على غزة مرحلة من السياسة الاسرائيلية العدوانية على الحدود .

والواقع ان ذلك اقلق الرئيس عبد الناصر واخذ يتحسب له لأن جيشه كان غير مكتمل التدريب والتسليح كما ان مصر كانت على خلاف مفضوح مع حكومة العراق ولم تكن مطمئنة في ذلك العهد تمام الاطمئنان الى متانة علاقاتها مع الدول العربية .

ولما بدأت القوات المصرية وخاصة قوات الحدود تطالب بالاذن لها بالرد بالمثل على التحرشات والاعتداءات الاسرائيلية استجاب للوضع استجابة ذات اربعة اتجاهات .

فقد حذر ضباط الجيش وزملاءه اعضاء مجلس قيادة الثورة من ان رد الجيش المصري سيؤدي الى سلسلة من ردود الفعل تؤدي حتماً الى حرب مع اسرائيل ليست مصر على استعداد لها .

وفي الوقت ذاته باشر بتدريب حثيث لقوة خاصة عرفت باسم الفدائيين للقيام بردة محدودة على اسرائيل وبقصد ان ترضي القوات المصرية على الحدود وان تؤذي اسرائيل .

ومن جهة ثالثة مضى يزيد من ضغطه للحصول على اسلحة من الدول الغربية التي ألمح اليها بأنه سيطلب السلاح من روسيا اذا لزم الامر .

وقرر رابعاً ان يؤيد بأكثر ما يستطيع ،اي مجهود تبذله الامم المتحدة لوقف اشتباكات الحدود واضطراباتها .

وبالاختصار فان سياسته كانت ترمي الى ان توفر له الوقت اللازم لتقوية جيشه . وفي الوقت ذاته كانت هذه السياسة في مصلحة العرب اذ كان مما يلائم السياسة العربية ان يخيم الهدوء على الحدود دون ان تدفع ثمن ذلك التسليم بعقد صلح دائم مع اسرائيل .

وفي الحقيقة ان نشر الاضطرابات على حدود اسرائيل لم يكن مجدياً بالنسبة للرئيس عبد الناصر ، ولذلك فقد تجنب هذا الامر ما امكنه نظراً لأن جيشه لم يستكمل تسليحه او تدريبه .

فلم تبدأ حملات الفدائيين المنظمة داخل اسرائيل إلا بعد مرور اسابيع على الهجوم الاسرائيلي على غزة،بل ان تلك الحملات كانت محدودة النطاق جداً وكان يقصد منها تسكين الخواطر محلياً اكثر مما يقصد منها توجيه ضربة تحس اسرائيل بثقلها .

لم يكن باستطاعة عبد الناصر كرئيس لحكومة عسكرية ان يخبر شعبه بأن جيشه في ذلك الحين كان غير قادر على الدفاع عن البلاد ولم يكن يستطيع كذلك ان يطلب الى جيشه ان يبقى مكتوف اليدين في الوقت الذي كان فيه الاسرائيليون يقتلون بين الفينة والاخرى الجنود والضباط المصريين على الحدود .

ولتلافي المزيد من الاشتباكات اقترح الرئيس عبد الناصر في ايلول (سبتمبر) انسحاب القوات المصرية والاسرائيلية عن خط الهـدنة كتدبير لازالة اسباب الاصطدام بينهما ، وبالفعل قبل عبد الناصر مشروعاً قدمته الامم المتحدة بهذا الصدد وهو المشروع الذي وضعه الجنرال برنز والذي اقره مجلس الامن والذي ينص على تخطيط الحدود وانشاء قوة مختلطة تقوم بدوريات على طرفي الحدود .

ولكن المشروع لم يوضع اطلاقاً موضع التنفيذ لأن اسرائيل رفضت دخول الدوريات المشتركة الى حدودها .

وبالطبع لم يكن عبد الناصر مستعداً لابقاء جيشه الى الابد في ربقة الشعور بالضعة والضعف، ولم يكن يعتقد بأن البيان الثلاثي الذي اصدرته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٠ بكفالة الحدود الراهنة في الشرق الاوسط سيوضع موضع التنفيذ الفعال ضد اسرائيل كما لم يكن مستعداً للاتكال الى هـذا المدى البعيد على الدول الاجنبية .

ولذا بدأ بعد الهجوم الاسرائيلي على غزة يطلب بمزيد من فروغ الصبر تزويده بالسلاح من بريطانيا او الولايات المتحدة ملمحاً الى ان هنـاك غيرهما من المصادر التي يمكنه الحصول منها على سلاح اذا اضطر لذلك .

ولما اطلق في آذار (مارس) ١٩٥٥ اول تحذير في وجه الغرب بأنه سيحصل على السلاح من الكتلة الشرقية اذا لزم الامر ،تلقى في حزيران (يونيو) كميـة محدودة من بريطانيا من الاسلحة الممتازة ومنهـا بعض الدبابات السنتوريون التي كانت قد اوصت عليها حكومة الوفد عام ١٩٥٠ .

ومع ان الجيش المصري سر بما حصل عليه فإن عبد الناصر اعتبر الكمية غير كافية فحذر الغرب من جديد بأنه سيحصل على مزيد من الاسلحة من روسيا.

وفي ايلول (سبتمبر) اعلنت الحكومة المصرية رسمياً عن انها عقدت صفقة لشراء الاسلحة مع تشيكوسلوفاكيا ومع ان مقـدار الصفقة لم يعلم بالضبط فقد كان هناك من الدلائل ما يشير الى ان الصفقة التشيكية تسد الاحتياجات المصرية.

استمرت العلاقات في تدهور بـين مصر وأسرائيل وانتهزت اسرائيل امر

نشاط الفدائيين كمبرر جديدلشن الهجمات على الاراضي المصرية. وفي تموز (يوليو) شددت مصر من حصارها على خليج العقبة لتعطيل الملاحة تعطيلاً تاماً في ميناء ايلات . وقصفت المدافع المصرية واصابت بحممها السفينة البريطانية (انشون) اذ خاطرت بدخول خليج العقبة واعلنت الحكومة المصرية اثر ذلك بأن على كل سفينة تود دخول ميناء العقبة ان تخطر السلطات المصرية بنيتها قبل ٧٢ ساعة .

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥ قام الجيش الاسرائيلي بهجومه الخامس على المنطقة المصرية في فلسطين ثم ما لبث ان هاجم في الشهر التالي المواقع السورية على الشاطىء الشرقي من بحيرة طبريا بأعداد كبرى، فكان ان حذر الرئيس عبدالناصر الامين العام للامم المتحدة من ان مصر ستقدم اقصى المساندة لحليفتها سوريا المرتبطة معها بمعاهدة عسكرية ثنائية اذا تكررت على سوريا هجمات اسرائيلية من هذا النوع .

لقد خاب امل الرئيس عبد الناصر في امكان حصر حوادث الحدود ضمن مجال ضيق وذلك بسبب الروح العدوانية الاسرائيلية . وهكذا فإن المسرح قد هيىء في نهاية ١٩٥٥ للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ فقد كانت الحكومة الاسرائيلية مصممة على ان تفتح ، اذا امكنها ذلك ، خليج العقبة من اجل الملاحة عبره بين ايلات والعالم الخارجي ، اذ انها تريد انماء هذا الميناء الجنوبي لتوسيع تجارتها مع آسيا . وكان نشاط الفدائيين قد اثار حنق وضغينة الاسرائيليين بالاضافة الى ان صفقة الاسلحة التشيكية كانت تؤلف في حد ذاتها خطراً يتمثل في ان الحرب الموعودة لقذف الاسرائيليين الى البحر ستشن على اسرائيل في اليوم الذي يصبح فيه المصريون اقوياء بما يكفي لهذه المهمة . وهكذا بدا ان هناك ما يبرر دعوة المنادين في اسرائيل لشن حرب وقائية على مصر .

وهنا تجدر الاشارة الى سبب آخر جعل الصفقة التشيكية ممكنة ألا وهو ذلك التطور الناجح الذي آلت اليه السياسة الروسية في مصر .

لقد وجدت روسيا السوفياتية التي كانت تتابع تطور الاحداث، باهتمام حذر، الموقف عام ١٩٥٥ مستكمل الاسباب لاتباع سياسة التقارب مع مصر رغم ان

حكومة الثورة خاصمت باستمرار الشيوعية التي شجبها الرئيس باعتبارها اداة في يد روسيا السوفياتية، وبالاضافة الى ذلك فان حكومة الثورة كانت ذات نزعة محافظة في سياستها الاقتصادية فكانت جميع قوانينها الاقتصادية باستثناء قانون الاصلاح الزراعي ذات طابع محافظ، كما ان الذين تعاقبوا فيها على وزارة المال من عبد الجليل العمري الى عبد المنعم القيسوني كانوا جميعاً من البورجوازيين والتقليديين. ومع ذلك فان العوامل في الموقف المصري لم تكن كلها سلبية بالنسبة لروسيا، فقد كان من بين المدنيين المرتبطين بمجلس قيادة الثورة قلة ذات ميول متعاطفة مع السوفيات وقد ساعد افراد هذه القلة في ايام الملكية على عملية خلق الجو للثورة. ولكن النظام الذي قام بعد الثورة كان على كل حال نظاماً قومياً، ولكن ألم يقل لينين بأن الانتفاضة القومية هى المرحلة الاولى من الثورة ؟

وكانت الحكومة السوفياتية قد عينت عام ١٩٥٣ السيد دانيل سولود احسن خبرائها في شؤون الشرق الاوسط سفيراً لها في القاهرة. الا ان سفارته التزمت الهدوء في بادىء الامر ولم تتكشف عن نشاط متزايد رغم اتضاح توسع الصلات السوفياتية في مصر. اجل فقد وضح ذلك من الاحتفال الاول الذي اقامه سولود بمناسبة ذكرى الثورة الشيوعية، فبدلاً من اقتصار حضور الحفل على طبقة الدبلوماسيين والرسميين في مظاهر الابهة والجلال، شاهد المراقبون مزيجاً غريباً من مختلف انواع المصريين وخاصة من الذين ليسوا في العير او في النفير، حتى ان المراقبين تساءلوا كيف استطاعت السفارة الروسية وهي التي لا تنظر اليها الحكومة المصرية نظرة ودية ان تتغلغل الى اوساط ليس من عادة الدبلوماسيين التغلغل فيها، وكيف استطاعت ان تجمع على صعيد واحد هذا الحشد المتناقض من المصريين ؟

لقد بدا سولود في الشهور الاولى كما لو كان لا يقوم إلا بأدنى نشاط فلم يعترض على ملاحقة الحكومة المصرية للشيوعيين بل بدا كمن يحصر جهوده في ابلاغ رسالة محددة واضحة الى مجلس قيادة الثورة: رسالة تفيد بأن روسيا التي تنشد استقلال جميع الامم لا تطلب من مصر اي شيء اكثر من الحياد، وانها

مقابل ذلك ستؤيد اية جهود تبذلها مصر لتحرير نفسها من الاستعمار الغربي الغاشم، وبالاضافة الى ذلك فان روسيا ستتعاون مع مصر في الميدان الاقتصادي دون ان تفرض اية شروط سياسية عليها مقابل هذا التعاون .

ولكن سياسة سولود هذه بدت لمدة ١٥ شهراً ضئيلة الثمرات ، فلا يزال الرئيس عبد الناصر يعتبر الشيوعيين آلات لتسلل النفوذ السوفياتي وبالتالي كان لا يزال متشككاً في نزاهة العروض السوفياتية . والواقع ان الظروف لم تكن مؤاتية لروسيا في النصف الثاني من عام ١٩٥٤ حيث كان التيار ضد روسيا اذ كان الاتفاق المصري البريطاني على وشك ان يتم، كما كانت العلاقات بين مصر من جهة وبين بريطانيا والولايات المتحدة وتركيا فى طريق التحسن .

في تلك الظروف تصرف السفير السوفياتي الذي كان استاذاً جامعياً بذلك الصبر الذي يتحلى به التلميذ الذي يقوم بتحريات في القضايا السياسية ، اجل لم يستعجل سولود النتائج . كما ايد الكرملين السياسة التي شاد بعناية وصبر كيانها في مصر . ولما غادر القاهرة الى موسكو فانما فعل ذلك ليصبح مدير شؤون الشرق الاوسط في وزارة الخارجية السوفياتية .

ويمكن القول من قبيل الافتراض بأن سولود قد ادرك بأن مهمته سهلة نسبياً اذ ليس لروسيا ما تخشى ان تفقده في الشرق الاوسط بل لها ان تأمل في ان تكسب كل شيء، هذا بينما الغرب ذو المصالح الاقتصادية والسياسية العظمى سيعمد حتماً الى المحافظة على قدر ما يمكنه من مركزه وامتيازاته في وجه القومية المتصاعدة .

وبالاضافة الى ما تقدم كان الاتجاه القومي ، الذي اصبحت حكومة . الثورة من احسن دعاته ، يلائم أتم الملاءمة المسعى الروسي،ذلك لانه ينشد تحقيق نفس ما تريد روسيا ان يتم : فهو ينشد تصفية مراكز السيطرة الغربية .

ولم يكن سولود بحاجة الى ان يطلب لبلاده شيئاً ، فما كان عليه الا ان يقول لمصروعن طريقها للقوميين العرب في كل مكان من العالم العربي : «اجل— انكم محقون» من المؤكد ان كل تقلص في القوة الغربية في المنطقة العربية يؤلف كسباً سلبياً

لروسيا وانه لما يلائم تماماً مصلحة روسيا ان يقاوم الغرب السياسة القومية ... وهكذا لم يكن هناك ما تخشى روسيا فقده من التقرب الى القومية العربية اللهم الا اذا تفاهم الغرب مع حركة القومية العربية في المنطقة بدلاً من أن يتفاهم مع حكومات المنطقة .

كان هنالك الكثير من الادلة على ان الغرب لا ينوي التفاهم مع القومية العربية .. وفي هذا كان اقتراح انشاء منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط، المقدم الى حكومة الوفد عام ١٩٥١ ، مفتاحاً لفهم السياسة الغربية . وبالاضافة الى ذلك كان رفض الغرب لمجرد البحث في اقتراح عبد الناصر بأن يكون ميثاق الضمان الجماعي العربي اساس التعاون الستراتيجي العربي مع منطقة الشرق الاوسط ، فان ذلك الرفض قد قضى على فرصة سنحت للغرب للتعاون مع القومية العربية في ميدان الشؤون الدفاعية .

واخيراً فان الدول الغربية كانت من الهوس والالتزام بنيتها في الحفاظ على اسرائيل بأي ثمن ، بحيث لم تستطع حتى القيام ببادرات معنوية من شأنها تهدئة مشاعر العرب حيال فلسطين ، وبحيث لا بد ان الغرب قد بدا في نظر روسيا كمن يؤثر مصلحتها على مصلحته .

ولا بد ان المكاسب التي احرزتها السياسة الغربية في خريف ١٩٥٤ قد بدت للسفير سولود مجرد مكاسب وهمية، ذلك ان خسارة بريطانيا لموقعها المادي في مصر بانسحاب قواتها من منطقة قناة السويس لا يمكن ان تحول الى مكسب الا اذا نفذت في الحال سياسة التعاون التي رؤي ان تحل محل الاحتلال العسكري للقاعدة .. هذا بينما لم يقم اي دليل على ان ذلك التعاون سيتم ، فلقد اوضحت الحكومة البريطانية بأنها تنفض يدها من ميثاق الضمان الجماعي العربي وترفض ان تكون لها اية علاقة به، بينما اوضحت في الوقت ذاته بأنها لا تجند فقط الحلف التركي — الباكستاني انما تشجع كذلك رغم المعارضة الشعبية العراقية والعربية المكشوفة له دخول العراق فيه او انضمامه الى حلف يماثله او يزيد عليه قوة لكي يتم امتداد « الحزام الشمالي » على حدود روسيا الجنوبية .

وفي هذه الاثنـاء اخذت اسرائيل تتحفز ولم يسع الغربيون ان يفعلوا شيئاً اكثر من تأكيد بيانهم الثلاثي بالمحافظة على الحدود الراهنة لدول الشرق الاوسط. وهو بيان كان ينطوي على وعد لم يثق به العرب .. وعد ليس خليقاً بالفرنسيين والامريكيين ان يفوا به في حالة هجوم اسرائيل على مصر .

لقد استجاب سولود الى مقومات الموقف ففعل كل ما لا يريد الغرب فعله ، وفعل كل ما لا يستطيع الغرب فعله .

فلقداشترك الاتحاد السوفياتي مع القوميين العرب في معارضة منظمة حلف الحزام الشمالي وسلم العرب باخلاصه في مقاومة هذا الحلف لانه موجه ضده ، ثم لم يلبث السفير سولود ان عرض تسليح دول ميثاق الضمان الجماعي العربي بواسطة الدول المشتركة فيه والتي تقبل الاسلحة الروسية .

وبعد ذلك عرضت روسيا رسمياً على مصر في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥ ان تمدها بالسلاح . وفي الوقت ذاتـه ادخلت روسيا على سياستها حيـال اسرائيل تعديلات هي لمصلحة العرب،وذلك انسجاماً مع سياستها الجديدة التي لا بد أنها بنتها على ان العرب يعتبرون اسرائيل وليس روسياعدوهم الاول وان الاسلحة وليست الضمانات الغربية هي ما تتطلبه مهمة المحافظـة على سلامة الحدود العربية .

لقد باشرت روسيا هذه السياسة بالمداورة عن طريق التجارة ، مستفيدة من العوامل المتعددة الملائمة لها في الميدان التجاري. ذلك ان المشتريات الغربية وخاصة المشتريات البريطانية من القطن كانت تناقصت تناقصاً شديداً لاسبـاب منها نمو صناعة الغزل الاصطناعي ، ومنها أن اسعار القطن المصري مرتفعة وهكذا فان بريطانيا التي كانت قد اشترت ثلث محصول القطن المصري قبل الحرب العالميـة الثانية لم تشتر من محصول عام ١٩٥٤ — ١٩٥٥ الا كميات ضئيلة نزلت معها الى الدرجة العاشرة في لائحة الدول مشترية القطن المصري . ولهذا اختل الميزان التجاري بين مصر وبريطانيا اختلالاً لم يكن تقويم اثره الا بالافراج عن ارصدة مصر الاسترلينية .

ولمجابهة هذا الامر نادى الاقتصاديون المصريون بتنمية التجارة مع الكتلة السوفياتية لسد الثغرة الناجمة عن تدهور مشتريات كتلة السترليني ولادخال سياسة الحياد الى ميدان التجارة وتطبيقها عليه .

لقد ركز السفير سولود جهوده في بادىء الامر وحيثما كان الجو ملائماً لحل قضية الصناعة البترولية . وكانت دائرة المناجم في وزارة التجارة المصرية قد اخذت تتبع سياسة قومية استغلالية بدأت ظواهرها عام ١٩٤٨ في عهد حكومة احزاب الاقلية المحافظة واستمرت تلك الدائرة في اتباع تلك السياسة الاستغلالية اثناء عهد الوفد بين ١٩٥٠ و ١٩٥٢ وكان الهدف الاول لهذه السياسة وقف توسع عمليات شركة البترول المصرية ـ البريطانية المتفرعة عن شركة شل ووقف توسع نشاط شركة السوكوني فاكوم التي كانت مشتركة مع الشركة الاولى في التنقيب عن البترول المصري واستثماره .

وكانت اعمال التنقيب عن البترول قد توقفت منذ عام ١٩٤٨ بسبب القيود التي فرضها قانون المعادن عام ١٩٤٨ ولكن حكومة الثورة بدت لمدة عامين ونصف العام بعد الثورة ميالة الى تأمين اسباب استئناف اعمال التنقيب عن البترول.

ولقد استطاعت العراقيل الادارية من مصلحة المناجم ان تحول دون الشركتين ودون الحصول على امتياز احتكار حق التنقيب عن البترول في المناطق المحددة لذلك ، وهي المناطق التي كانت الشركتان قد صرفتا فيها مبلغ ٤ ملايين جنيه.

ولما لم تكن مصر في وضع يسمح لها بأن تنفق من خزينتها الاموال التي يتطلبها التنقيب عن البترول فقد شجعت على دخول دول اخرى ميدان التنقيب عن البترول المصري من اجل تنوع عمليات الانتاج . وهكذا فقد اذنت لمجموعة من الشركات الامريكية عرفت فيما بعد باسم شركة بترول الصحراء الغربية ان تنقب عن البترول في رقعة شاسعة من صحراء مصر الغربية التي لم تكن موضع تنقيب . واستطاعت الحكومة ان تخلق منافسة شديدة بين الشركات الحائزة على حق التنقيب ، بينما واجهت جميع الشركات المتاجرة بالبترول المصاعب في علاقاتها مع الحكومة المصرية بسبب الخلاف على تحديد اسعار بعض المنتجات البترولية .

مما جعل الشركات تعمدالى رفع اسعار بعض المنتجات رفعاً اصطناعياً من اجل سد الخسارة الناجمة عن خفض سعر منتجات كالكيروسين (الكاز) . كانت الحكومة المصرية تصر على بيعها بسعر مخفض . وكان هذا يعني عملياً ان تقوم الشركات بتمويل عمليات استيراد الوقود على ان تعوضها الحكومة فيما بعد عن تكاليفها وخسائرها .

الا ان حكومة الوفد اعترضت استناداً الى المبادىء الدستورية على سلامة الاتفاق ، ولما اتت حكومة الثورة نقضته بانتظار عقد اتفاق جديد مع الشركات البترولية . ولكن الاستيراد والتوزيع بالاسعار المتفق عليها ظلا مستمرين بحيث نمت الديون المستحقة على الحكومة لشركات البترول اكثر من ثلاثة ملايين جنيه حتى بداية ١٩٥٤ .

ولم تستطع الشركات ان تحصل على تسوية جزئية لديونها الا عندما اوضحت بأنها لا تستطيع الاستمرار في تمويل عمليات استيراد المحروقات السائلة والا بعد ما احالت القضية الى الرئيس عبد الناصر وقائد الجناح جمال سالم المشرف على السياسة الاقتصادية .

وتجاه هذه الحالة كان لا بد لوزارة التجارة من ان تتفاهم مع الشركات او ان تؤمن البترول عن غير طريقها ، لأن توقف ورود البترول من شأنه ان يجمد الحركة في دولاب الصناعة المصرية وان يعرقل الزراعة وان يحرم كل بيت مصري من موقد الكاز .

لم يكن هناك من مصدر غير الشركات البترولية الغربية سوى الكتلة السوفياتية وهكذا توصلت مصر في بداية عام ١٩٥٤ الى اتفاق مع رومانيا لشراء كميات كبرى من المنتجات البترولية الرومانية ولما كانت تعاونية البترول التي انشأتها الحكومة المصرية غير كافية للقيام بمهمة توزيع البترول الروماني ، فقد طلبت الحكومة الى الشركات – في ظروف كان يستعصي على هذه الشركات ان ترفض – ان تقوم بالتوزيع ففعلت وكان هذا انتصاراً لوزارة التجارة على الشركات البترولية ..

وفي هذه الاثناء ظلت الكتلة السوفياتية تعرض السلاح والبترول على مصر بشروط هي محض تجارية أي ان التعامل كان بدون شروط كما كان يشير المصريون بمرارة الى هذه العروض متذكرين العروض الغربية .

على ان الحكومة المصرية لم تكن تستطيع ان تدفع ثمن السلاح والبترول الا بالقطن الذي اقبلت عليه دول الكتلة الشرقية . ذلك ان تشيكوسلوفاكيا وروسيا والمجر ورومانيا قد جارت الصين التي كانت اول من عرض على مصر شراء قطنها ، وذلك عندما اجتمع الرئيس عبد الناصر الى شو إن لاي في باندونغ .

وفي هذه الغمرة اخذت الصحف الامريكية تنشر ما يشير الى ان الحكومة الامريكية تنوي ان تطرح في السوق العالمي مدخراتها العظمى من القطن ، وبالطبع فان شيئاً من هذا القبيل يهدد بخطر جسيم مصر التي تعتمد في المقام الاول على محصول القطن الذي هو موردها الاساسي .

ولقد اشار عبد الناصر بشكل خاص الى هذه الانباء عن نية الحكومة الامريكية عندما شرح دوافع محادثاته التجارية مع شو إن لاي .

كانت بريطانيا قد ارسلت بعثة تجارية الى مصر وغيرها من الاقطار في مطلع ١٩٥٥ حيث كان الاتفاق المصري - البريطاني على حد قول وزير التجارة المصري قد ازال العقبات في وجه توسع التجارة بين البلدين ، ولكن المشتريات البريطانية من القطن بعيد سفر البعثة هبطت هبوطاً حاداً من مستوياتها المنخفضة .

وكانت النتيجة الصافية لهذه التطورات ان الكتلة السوفياتية والصين قد اشترتا معاً اكثر من ثلث محصول القطن المصري عام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ واوضح ناصر هذه الظاهرة بأنها تمثل في التجارة سياسة الحياد . ذلك لان الكتلة السوفياتية اشترت ثلث محصول القطن بينما اشترت الكتلة الغربية الثلث الثاني واشترت الدول غير الملتزمة الثلث الثالث .

ولكن عمليات الشراء الشرقية المباشرة كانت اقوى من عمليات الشراء الاخرى التي تمت بصورة فردية قام بها كل قطر غربي على حدة مستقلاً عن الآخر ،

او قام بها افراد من التجار لا يعملون وفق سياسة مقررة من حكوماتهم .
وكان من النتائج الاخرى لعمليات الشراء الشرقية انها ابقت سعر القطن المصري مرتفعاً ونافست بريطانيا وغيرها في الشراء .

لم ترغب الحكومة المصرية ولم تسع الى تخفيض المشتريات البريطانية من القطن ففي صيف ١٩٥٦ توجهت بعثة مصرية برئاسة الدكتور ابو نصير وزير التجارة المصري الذي يعتبر احد افراد الجناح الايسر ، الى بريطانيا للبحث في الوسائل التي تنعش التجارة المصرية البريطانية وادلى الوزير ببيان مشجع للغاية قبيل ان يؤمم الرئيس عبد الناصر شركة قناة السويس بأيام .

ولكن البيان جاء بعد الاوان فقد كانت العلاقات المصرية ـ البريطانية قد وصلت الى درجة الانقطاع ، وكان الزعماء المصريون يعتقدون جازمين بأن عدم شراء بريطانيا للقطن المصري كان شكلاً من اشكال الضغط السياسي على مصر . وان الحكومة البريطانية كانت تستطيع لو شاءت ان تجد الوسائل الآيلة الى تنشيط التجارة مع مصر . ودلل الزعماء المصريون على صحة رأيهم هذا بالمشتريات البريطانية من قطن السودان كدليل على حاجة لانكشاير للقطن وعلى ان وراء الامتناع عن شراء القطن من الاسكندرية سبباً سياسياً .

وخلص الزعماء المصريون الى الاعتقاد طبقاً لذلك بأن بريطانيا تسعى الى اضعاف مصر بينما تسعى الى تقوية العراق عن طريق حلف بغداد .

ومن جهة اخرى كانت الحكومة البريطانية تعتقد بأن مصر قد احبطت كل محاولة قامت بها لاستعادة جانب من الود في علاقاتها مع مصر . وكانت تعتقد انها تفي بشكل مشرف بتعهدها باجلاء قواتها عن مصر ، كما انها وقعت اتفاقا تنال مصر بموجبه ٢٠ مليون جنيه سنوياً حتى ١٩٦٠ من ارصدتها المجمدة ، ثم تنال ١٠ ملايين جنيه سنويا الى ان يستهلك ما تبقى من الارصدة . اما الولايات المتحدة فقد لعبت في رأي بريطانيا دورها بالموافقة على المساهمة بمبلغ ٢٣ مليون دولار لتنمية المواصلات في مصر ، وذلك من اصل اعتماد بمبلغ ٤٠ مليون دولار خصصه لذلك صندوق الانماء الاقتصادي .

واعتقدت بريطانيا ومعها الدول الغربية ان مصر قد فتحت ابواب الشرق الاوسط لروسيا جزاء ذلك .. فمصر تبذل اقصى جهدها لتحطيم حلف بغداد، كما ان دعايتها هي التي استحثت الاضطرابات في مدن الاردن عند وصول الجنرال تمبلر في بعثة لاقناع حكومة الاردن بالانضمام الى حلف بغداد .

ورأت بريطانيا ان الدعاية المصرية تحرض سكان المستعمرات والمحميات البريطانية على الثورة على الاستعمار البريطاني . فكانت من جهتها تثير الرأي العام البريطاني على مصر وكانت بعض الحوادث الثانوية مثل قصف السفينة انشون في خليج العقبة تلعب دورها في اثارة الرأي العام البريطاني ولكن الحقيقة هي ان قضية حلف بغداد وقضية امتناع بريطانيا عن تقديم ما يكفي من الاسلحة لحماية مصر من اسرائيل ثم قضية هبوط مستوى التجارة البريطانية مع مصر كانت هي القضايا التي تعتبرها مصر حيوية واساسية ، اما المساعدات الامريكية وشحنات السلاح الرمزية فكلها في نظر مصر قضايا عرضية ثانوية .

وبالاضافة الى ما تقدم كان مشروع بناء السد العالي في اسوان يؤلف النقطة الرابعة الجوهرية في سياسة مصر ،ولما كان تنفيذ ذلك المشروع يتطلب الكثير من الرأسمال الاجنبي ولما كانت قد بدأت ترد انباء تلقى بعض التأكيد من الزعماء المصريين مفادها ان روسيا مستعدة لتمويل احتياجات تنفيذ المشروع من العملة الاجنبية ولما كان من شأن تحقق ذلك ان يعطي روسيا مركزاً وطيداً في مصر يستمر عشر سنوات على الاقل فان الحكومتين البريطانية والامريكية عرضتا بصورة مبدئية في اواخر ١٩٥٥ على الحكومة المصرية ان تساعداها مالياً في تنفيذ المشروع وان تؤيدا مسعاها الرامي الى الحصول على قرض من البنك الدولي لهذه الغاية .

كان ذلك القرض مناورة سياسية لان جو الرأي العام لم يكن سواء في بريطانيا او الولايات المتحدة مناسباً لاقدام الحكومتين على انتهاج مبادرة باهظة التكاليف لمصلحة المصريين .

وكان هنالك الكثير من العوامل التي تضافرت لجعل عبء تنفيذ مشروع سد
اسوان اثقل من ان تتحمله الحكومة المصرية. ومن هذه العوامل اضطرار مصر الى
دفع ثمن الصفقـــة التشيكية وحالة تجارة القطن غير المستقرة وغير ذلك من
الاسباب .

الفصل الثالث والعشرون

تمت تصفية ما تبقى من المركز البريطاني في مصر بتأميم شركة قناة السويس وما تبع ذلك من عدوان ثلاثي على مصر . ولربما كان انهيار المركز البريطاني محتوماً رغم ان مصر وبريطانيا قد بذلتا الجهود في بعض الاوقات لوصل بعض ما انقطع من حبل الود في علاقاتهما، ولكن هذه الجهود لم تؤد الى نجاح وما جاء عام ١٩٥٦ حتى كانت بريطانيا ومصر تتبادلان الكره الشديد المكشوف .

كانت بريطانيا قد اطلقت بموجب اتفاق عام ١٩٥٥ مبلغ ٢٠ مليون جنيه من الارصدة الاسترلينية في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ حيث ظلت المفاوضات من اجل تقديم مساعدة مالية لمشروع سد اسوان مستمرة حتى شباط (فبراير) وكان البنك الدولي هو الذي يقوم بالجزء الاكبر من هذه المفاوضات وكان رئيسه المستر يوجين بلاك هو الذي اعلن في ٩ شباط (فبراير) موافقة البنك على اسس مشروع السد وعلى تمويله .

ولكن المفاوضات توقفت عندما قدمت مصر تعديلات لم يقبلها البنك لمذكرته التي كانت بمثابة مسودة للاتفاق. ومع ذلك ظل الجو ودياً فيما يختص بعلاقة الغرب بمشروع سد اسوان. ولكن الرئيس عبد الناصر كان قد بدأ العام الجديد (١٩٥٦) حانقاً على الجهود التي تبذلها بريطانيا من اجل ادخال الاردن في حلف بغداد بينما كانت بريطانيا تشعر بأن صبرها قد فرغ من جراء حملة الدعاية التحريضية التي كانت توجهها الاذاعة المصرية الى الاردن في ذلك الحين .

وعندما اقال الملك حسين في آذار (مارس) الفريق جون باغوت غلوب

من قيادة الجيش الاردني التي ظل محتفظاً بها امداً طويلا واتجه الى ربط الاردن بالمعاهدة الدفاعية الثنائية المعقودة بين مصر وسوريا ، كان ما حدث القشة التي قصمت ظهر البعير [1] .

فقد بدا ان مصر قد سدت الطريق في وجه السياسة البريطانية في جميع الدول العربية باستثناء العراق، بينما كانت دعايتها توسع من مدى مقاومة القوميين العرب للسياسة البريطانية حتى الى ابعد اطراف الدائرة العربية من الشرق الاوسط .

كانت الدعاية المصرية قد وصلت في تلك الفترة الى ذروة عنفها، فقدم السفير البريطاني الى الرئيس عبد الناصر احتجاجاً مشفوعاً بنصوص بعض الاذاعات العنيفة، ومع ان الحكومة المصرية انكرت ان تكون تلك النصوص هي بالضبط ما اذيع من راديو القاهرة فان الاذاعة المصرية اصبحت لفترة من الزمن اكثر اعتدالاً بعد هذا الاحتجاج .

واصيبت العلاقات المصرية ـ البريطانية ببرود تبلورت مظاهره في ان السفير البريطاني لم يقم طيلة عشرة اسابيع في ربيع ذلك العام بأي اتصال مع الحكومة المصرية على مستوى ارفع من المستوى الاداري .

وفي هذه الاثناء خص الرئيس عبد الناصر مجلة (الاوبزرفر) بحديث جديد شرح فيه سياسته التي وصفها بأنها حازمة وبناءة .

فما كان من السير انطوني ايدن رئيس الوزارة البريطانية حينئذ الا ان فتح مكاتب وزارة الخارجية البريطانية في ساعة مبكرة من صباح الاحد يوم العطلة

---

(١) بات معروفاً الآن انه ليس للرئيس عبد الناصر أي دور مباشر في اقالة غلوب باشا بل انه فوجيء بنبأ الاقالة . ولكن لا ريب ان الدعاية المصرية ضد حلف بغداد قد هيأت الجو لتلك الاقالة التي كان السبب المباشر والنهائي فيها نفوذ علي ابو انوار الذي حل محل غلوب . ولسوء حظ بريطانيا جرت الاقالة عندما كان وزير الخارجية البريطانية يزور القاهرة محاولا التفاهم مع عبد الناصر . وإثر اقالة غلوب سارع الى مغادرة القاهرة معتقدا بانه كان يعلم باقالة غلوب مقدما . ولما وصل سلوين لويد الى البحرين قابلته المظاهرات العدائية الوطنية التي نسبت اسبابها الى الدعاية المصرية .

الاسبوعية كيا يصدر بلاغاً صحفياً كان مقتضباً وحاداً وبمثابة جواب عدائي على عبد الناصر املاه بنفسه على الموظف المختص .

وكانت المرحلة الاخيرة من جلاء القوات البريطانية عن قاعدة القناةتقترب، فاستدعى الرئيس عبد الناصر السير همفري ترافليان السفير البريطاني لمقابلته حيث استعرضا معاً العلاقات المصرية ـ البريطانية في بحث عقيم الثمرات عن التفاهم .

ولم ير الرئيس عبد الناصر آنذاك سبباً يدعوه لتعديل سياسته،فقد كان يعتقد بأنها صائبة اذ كان شاعراً كل الشعور بنجاح سياسته العربية ومدركاً بأن الاتحاد السوفياتي يؤيده .

ولم يكن بوسع السير همفري ترافليان ان يقدم شيئاً بالنيابة عن حكومته التي لم تعد تميل الى بذل اية جهود جديدة لاسترضاء مصر .. ولكن الظروف ما لبثت ان عقدت هدنة في هذا التجاذب التناحري ذلك ان الاحتفالات بالدستور الجديد بانتخاب عبد الناصر رئيساً للجمهورية قد تصادفت مع جلاء آخر القوات البريطانية .

وقد وجه الرئيس عبد الناصر الدعوة لحضور المهرجان الى شبيلوف بصفته رئيس تحرير البرافدا،فجاء الى مصر بصفته وزير الخارجية السوفياتية.وفي الوقت ذاته وجه الرئيس عبد الناصر لحفظ التوازن دعوة مماثلة الى الجنرال السير بريان روبرتسون الذي اشترك مع السير رالف ستيفنسون في التفاوض على عقد الاتفاق المصري البريطاني . وبالطبع فقد احتل شبيلوف مقام الصدارة بينما عومل السير بريان روبرتسون بأدب واحترام ..

اما خطب الرئيس عبد الناصر في احتفالات المرحلة الاخيرة من الجلاء فقد كانت معتدلة اللهجة وامتدح فيها وفاء بريطانيا بتعهداتها .

على ان الود الذي خيم تلك الفترة على ميدان العلاقات المصرية ـ البريطانية كان ضحلا ، ذلك ان عناصر الوضع المصري كانت قد انصهرت مع سياسة كان الرئيس عبد الناصر هو السيد المسيطر عليها جزئياً ، وذلك ان روسيا بمسارعتها الى

مساعدة مصر بالتجارة والسلاح قد بررت نفوذالعناصر المصرية اليسارية الميول مهما كانت درجة يساريتها بحيث ان هذا النفوذ أصبح مهيمناً على الوضع .

وقد تبين ذلك في المفاوضات مع الشركات البترولية ، فبينما كان الزعماء العسكريون على استعداد للتوصل عام ١٩٥٤ الى اتفاق مع الدول الاجنبية الموطدة المركز (كذا) فقد بدا في عام ١٩٥٦ بأنهم متفقون كلياً مع وزير التجارة على تصريف السياسة البترولية المصرية بالمعايير السياسية وليس بالمعايير الاقتصادية .

وفي اواخر ربيع ١٩٥٦ صرح الرئيس عبد الناصر بالذات انه سيمنح شركة موبيل اويل امتيازاً يرخص لها التنقيب عن البترول في ٣٢ منطقة مصرية ولكنه لن يعطي بالنظر لسياسة بريطانيا غير الودية أي امتياز لشركة آبار البترول الانكليزية – المصرية التي كانت مشتركة مع شركة الموبيل اويل في حق التنقيب عن البترول في ٦١ منطقة مصرية . ومع ذلك فان الموبيل اويل لم تحصل على الامتياز كذلك لان العلاقات بين مصر وبريطانيا كانت ايضاً في حالة تدهور اثناء صيف ١٩٥٦ .

شهد شهر نيسان (ابريل) مزيداً من الاشتباكات بين القوات المصرية والاسرائيلية على الحدود وكثرت الاحاديث في اسرائيل عن شن حرب وقائية على مصر ، بينما اقتنع عبد الناصر من تقارير الاستخبارات عن مؤتمر حلف الاطلسي الذي عقد في ربيع ١٩٥٦ بأن الدول الغربية تسعى الى جر روسيا الى الاتفاق على فرض حظر على تصدير السلاح الى الشرق الاوسط وان من شأن هذا الحظر ان يوقف تدفق السلاح التشيكي الى مصر .

واثر ذلك اعترفت مصر في ايار (مايو) ودون اية تهيئة دبلوماسية ودون اخطار للدول التي يعنيها الامر ، بجمهورية الصين الشعبية لاحباط مفعول أي قرار تفرضه الامم المتحدة بحظر شحن الاسلحة الى الشرق الاوسط ، ذلك ان الصين ليست عضواً في الامم المتحدة وبالتالي فان مصر تستطيع عن طريقها الحصول على السلاح .

كان القرار مفاجئاً من حيث كونه جاء على حين غرة . فقد كان بديهياً ان مصر ذات المصالح الاقتصادية المتزايدة مع الصين الشعبية لن تستمر طويلاً في الاعتراف بالصين الوطنية التي لا ترتبط معها بأية صفقات او علاقات تجارية . وكانت البعثة التجارية لحكومة الصين الشعبية قد جاءت قبل الاعتراف الى مصر ، وحلت في دارة فخمة كبرى استعداداً للوقت الذي تعترف فيه مصر بالصين الشعبية .

ولكن مهما كان القرار المصري قابلاً للتفسير والتبرير فانه اضر كثيراً بمقام الرئيس عبد الناصر لدى اعضاء الكونغرس الامريكي ، فامريكا هي التي تقف دون دخول الصين الامم المتحدة ودون اعتراف الامم المتحدة بها . وكان اعضاء الكونغرس قد بدأوا يتكشفون عن عدائهم للرئيس عبد الناصر منذ ان استطاعت دعاية اسرائيل تأليبهم عليه اثر صفقة الاسلحة التشيكية بدعوى صلته الوثيقة المتزايدة توثقاً مع الكتلة السوفياتية .

ولقد وجّه السيد احمد حسين سفير مصر في واشنطن عندما جاء الى مصر لحضور الاحتفالات بانتخاب مجلس الامة وبانتخاب عبد الناصر رئيساً للجمهورية ، وجّه نظر الرئيس الى تدهور مركز مصر في واشنطن ولفت عنايته الى ان القضية باتت سباقاً مع الزمن ، وانه اذا لم يحصل على القرض الاميركي لسد اسوان فوراً فانه قد لا يحصل عليه ابداً .

وبعد نقاش في الامر استمر عدة ساعات حصل السفير احمد حسين على ترخيص بالعودة فوراً الى واشنطن وسحب التعديلات التي اقترحتها مصر على شروط المساعدة الاميركية لبناء سد اسوان وهي التعديلات التي كان تقديمها قد شل المفاوضات في هذا الصدد منذ شباط (فبراير) .

كانت الولايات المتحدة وبريطانيا قد اتفقتا فيما بينهما على تقديم ٧٠ مليون دولار لتمويل المرحلة الاولى من بناء السد بينما عرض البنك الدولي اقراض مصر ٢٠٠ مليون دولار لهذه الغاية الا ان المساعدات الثلاث (الامريكية والبريطانية ومساعدة البنك الدولي) كانت مترابطة ضمنياً ومتوقفة على

بعضها بعضاً،وكانت كلها مشروطة بوصول مصر الى اتفاق يتعلق باغراق رقعة طويلة من الاراضي السودانية منها مدينة وادي حلفا بالذات نتيجة بناء سد اسوان ويتعلق كذلك بتوزيع ما يفيض من مياه النيل بين مصر والسودان .

كانت المساعدات مترابطة بحيث ان المساعدة البريطانية ومساعدة البنك الدولي تعتبران لاغيتين اذا سحبت الولايات المتحدة الامريكية عرضها بمساعدة مصر في تمويل السد وهذا ما كان يجعل موقف واشنطن حاسما في الموضوع .

ولما كان احمد حسين مدركا ان الوقت يسير بسرعة في واشنطن فانه اعلن لدى وصوله الى لندن في طريقه الى امريكا بأن مصر تقبل بالمساعدة الامريكية حسب الشروط الاساسية .

ولكن لم يبد ان احمد حسين قد عرف آنذاك بان الكونغرس لم يعد ينوي الموافقة على اية هبة امريكية لمصرولم يعلم ان بيانه في لندن قد جعل الكونغرس الامريكي يسرع في اعادة النظر في قضية تقديم المساعدة الامريكية لبناء سد اسوان .

وفي تلك اللحظة كانت القضية قد اصبحت الى حد كبير من قضايا السياسة المحلية الامريكية بسبب اقتراب موعد انتخابات الرئاسة وانتخابات ثلث اعضاء مجلس الشيوخ . هذا بالاضافة الى ان المفاوضات المصرية ـ السودانية على اقتسام مياه النيل لم تكن تسير بخطوات مستعجلة رغم وجود شرط ينص على ان تقديم المساعدة متوقف على وصول مصر والسودان الى اتفاق مسبق على اقتسام مياه النيل .

في تلك الغمرة كان مما يسر بريطانيا ويسترضيها ان ترى امريكا تسحب عرضها بتمويل السد لأن ذلك يؤدي آلياً الى الغاء عرضها . ولان اقناع مجلس العموم بالموافقة على مساعدة مصر كان خليقاً في تلك الظروف ان يكون مماثلاً لصعوبة اقناع الكونغرس الامريكي بمساعدة مصر .

وكان ذلك في رأي الغربيين مما يزيد في صعوبة مهمة الحكومتين اذا حاولتا

تبرير الحاجة (لمجلسي العموم والكونغرس) الى تعزيز حكومة عبد الناصر وتقويتها.

وصل احمد حسين الى واشنطن وهو غير عالم بهذه التطورات فلما قابل المستر دالس وابلغه قرار حكومته بقبول العرض الامريكي كان جواب دالس على ذلك تصريحاً صحفياً اعلن فيه ان امريكا قررت سحب عرض تمويل مشروع سد اسوان بدعوى ان الاقتصاد المصري ليس من الاستقرار والمتانة بحيث يقوم بأمر مشروع جبار كذلك المشروع .. وسارعت بريطانيا الى سحب عرضها وكذلك فعل البنك الدولي .

اذيع نبأ سحب عرض المساعدة الامريكية بعد ساعات من عودة الرئيس عبد الناصر من مؤتمر بريوني في يوغوسلافيا مع الماريشال تيتو وجواهر لال نهرو حيث اكد في البلاغ المشترك الصادر اثر انتهاء المؤتمر تأييده لسياسة التعايش السلمي الايجابي ..

والواقع ان القرار الامريكي ازعج الرئيس عبد الناصر الذي استقبله شعبه استقبال الابطال الظافرين فقد شعر بأن القصد من سحب العرض هو مسه شخصياً وضايقه اكثر من ذلك ما وجه من انتقاد الى الاقتصاد المصري [1]

ولقد تبلور غضب الرئيس عبد الناصر في الخطاب الذي دشن به خط انابيب السويس يوم ٢٤ تموز (يوليو) فقد اعلن في هذا الخطاب بعبارات هادئة باردة الاعصاب بأنه سيعلن عن خططه لتمويل مشروع سد اسوان دون مساعدات من الغرب ، وكان ذلك بعد ان انتقد الولايات المتحدة انتقاداً لاذعاً .

وبعد يومين أي في ٢٦ تموز (يوليو) وقف الرئيس عبد الناصر امام حشد هائل من المواطنين المصريين ليخطب بمناسبة الذكرى الرابعة لتنازل فاروق عن العرش . وقد القى الرئيس خطاباً مطولاً كشف فيه للمرة الاولى عن انه خطيب مصقع يستطيع ان يلهب الجماهير .

فلقد اجج قلوب الجماهير بوقيد المشاعر الوطنية واطلق ضحكهم وسخرياتهم

---

(١) لم يكن لذلك الانتقاد مبرر فقد كان البنك قد بعث الى الحكومة المصرية قبل ايام من سحب العرض برسالة يؤكد فيها ثقته بمتانة الاقتصاد المصري. — المعرب —

وهو يتحدث عن الدول الغربية بازدراء وبجرأة لم يسبقه اليها اي زعيم في الشرق الاوسط .

ولقد تحدث اليهم عن اسرار مفاوضات تمويل سد اسوان وقال لهم انه سمع فيها من جديد صوت دلسبس يفاوض للحصول على امتياز قناة السويس . . هذا الامتياز الذي يؤلف آخر قيد من قيود العبودية التى كبلت مصر .

واستمعت اليه الجماهير متوترة الاعصاب مبهورة وقد خيم عليها الصمت، بينما كان الملايين من الناس يحدقون معجبين مذهولين باجهزة الراديو التي كانوا يستمعون منها الى خطاب الرئيس وهو يصف كيف غبنت حقوق مصر في القناة وكيف ان القناة مصرية شقت بأيد مصرية واموال مصرية وكيف انها قامت على جماجم ١٠ آلاف من الضحايا المصريين الذين ماتوا وهم يعملون في شقها . ومع ذلك فقد ظل حملة اسهم شركة قناة السويس سنة بعد اخرى ينالون ارباحهم بالملايين بينما لا تنال مصر صاحبة الحق الاكبر الا النزر اليسير . .

وفجأة القى عبد الناصر بقنبلته المدوية : ان هذا الاستثمار التعسفي قد انتهى فلقد قررت حكومة الثورة تأميم شركة القناة وسيبنى سد اسوان من ارباحها .

اطلقت الجماهير زئيراً من الهتافات . . وارتعش الناس في طول البلاد وعرضها انفعالاً، وكبروا وهللوا فرحاً . بل حتى ان الكثيرين من خصوم حكومة الثورة اسكرتهم الفرحة . .

وفي الوقت الذي كان فيه الرئيس عبد الناصر يتلو المرسوم الجمهوري بتأميم شركة القناة كانت قوات البوليس تطوق مكاتب الشركة في القاهرة والاسماعيلية وتختم ابوابها بالشمع الاحمر بينما كان المجلس المصري الجديد لمديري شركة القناة يعقد اول اجتماع له في وزارة التجارة .

كان المصريون يعتبرون شركة قناة السويس تركة كريهة من الماضي الذي طوق مصر بسلاسل العبودية، وكانوا يرون فيها منظمة فرضتها على مصر دول شرهة نهمة لخدمة مصالحها وغاياتها على حساب الشعب المصري . . والواقع ان شركة القناة كانت آخر ما تبقى من آثار العبودية التي فرضت على الشعب المصري ردحا طويلاً .

ومع ان جنون العظمة في الخديوي اسماعيل قد لعب دوراً كبيراً في تنفيذ مشروع القناة في وقت كانت فيه بريطانيا تعارض المشروع ، فان هناك الكثير من المبررات للرأي المصري القائل انمصر خسرتمادياً ومعنوياً من شقالقناة.

ذلك ان شقالقناة قد افقد مصر العائدات التيكان ينفقها المسافرون بالطرق البرية من الاسكندرية الى السويس عـبر البلاد المصرية في طريقهم الى الشرق الأقصىوافريقيا ثم ما لبثت مصر ان فقدت بسوء تدبير اسماعيل وخلفائهنصيبها في عائدات القناة لمدة طويلة .

وفي هذا كتب المؤرخ البريطاني جورج يونغ يقول :

لقد ظلت قناة السويس بالنسبة لمصر حتى عام ١٩٢٧ ذات نتائج مفجعة من النواحي المالية والاقتصادية والسياسية ، بل حتى عندما عقد اتفاق جديد بـين شركة القناة والحكومة المصرية عام ١٩٤٩ فان مصر لم تنل سوى ٧ بالمائـة من الارباح الصافية لعائدات القناة .

ويقول جورجيونغان قناة السويسقد اقتصرت زمن شقها وفي سنواتعديدة بعد ذلك على خدمة مصلحة اوربا التي كان يجب ان تدفع هي تكاليف هـذا المشروع الذي خدم مصالحها الاقتصادية . وكان لها ان تدفع ثمن ذلـك ما يرد ديون مصر تعويضاً لها عما فقدته من عائدات السفر البري التي كانت تنالها قبل شق القناة .»

ولكن مصر هي التي حملت على ان تدفع ثمناً باهظاً لشق القنـاة واقامة مؤسساتها ثم تركت بدون حصة في الارباح .

ان آلام الفلاحين المصريين وعذاباتهم في سنوات السخرة ثم في السنوات التي فرضت عليهم الجزيات الثقيلة لتسديد فوائد ديون مصر الخارجية (المترتبة على شق القناة) تجعل اوروبا مدينة لهؤلاء الفلاحـين بدين ثقيل .. انه دين شرف تستحقه مصر من اوروبا . . ولكن مصر لم تجب هـذا الدين انما جبت الشقاء والاحتلال .

ان ما قاله الرئيس عبد الناصر من ان القناة قـد قامت على جماجم المصريين

ودمائهم لا يخلو من الحقيقة الاكيدة فقد كان الامتيـاز الاصلي ينص على تسخير المصريين مجاناً لتنفيذ اربعة اخماس مشروع شق القناة ولقـد استخدمت السخرة في تنفيذ المشروع حتى ارتقاء اسماعيل عرش الخديوية وكان ذلك بأساليب تمخضت عن نتائج مفجعة وفضائح انسانية مروعة قال عنها جورج بونغانها « لم تهز بريطانيا فقط انما صدمت كذلك الرأي العام الفرنسي » .

والواقع ان الوطنيين المصريين لم يشاؤوا ان يفرقوا ابداً بين مسؤولية حكامهم وبين مسؤولية الدول الاجنبية فقد كان هؤلاء الحكام مثل الدول الاجنبيـــة اردياء التصرف .

ولما كان شق القناة هو الذي جر بريطانيا الى احتلال مصر فان استعادة قناة السويس قد احتلت المقام الثاني بعد الجلاء من الاهداف القومية المصرية .

وهكذا فليس خليقاً بأية حكومة يرئسها جمال عبد الناصر ان تجدد امتياز شركة القناة عندما ينتهي امده في عام ١٩٦٨ .

والواقع ان حكومة الرئيس عبد الناصر كانت قد الفت قبل التأميم بسنتين لجنة كانت تدأب على تهيئة الترتيبات الرامية الى ان تستعيد مصر القناة حتى قبل انتهاء مدة عقد الامتياز .

لا يمكن ان يقوم شك في ان شركة قناة السويس كانت شركة مصرية وعلى هذا فقد كان من حق الرئيس عبد الناصر من الناحية القانونية ان يعتبر تأميمها مضارعاً لتأميم الكثير من الشركات والمرافق العامة في بريطانيا .

واذا كان طابع القناة الدولي يضفي عليها العديد من الجوانب السياسيـــة الهامة فانه ليس هناك من القرائن ما يقيم الدليل على ان طابـع القناة يعطيهـا وضعاً دولياً شرعياً ، ذلك ان المادة ١٦ من اتفاق ١٨٦٦ تنص بوضوح على ان شركة القناة مصرية وخاضعة لقوانين البلاد المصرية واعرافها .

اما الفقرة التالية من المادة التي تنص على ان يكون القانون الفرنسي هو المرجع في تحديد مركز الشركة وتحديد العلاقات بينها وبين حملة الاسهم ، فقـد

كان المقصود منها سد الاحتياجات القضائية للشركة في وقت كان الجهاز القضائي العثماني يفتقر خلاله الى قانون ينظم اوضاع الشركات وعلاقاتها بالحكومة تنظيماً وافياً بالغرض . وبالتالي لا يمكن ان تكون الغاية من هذه الفقرة مناقضة لمضمون الفقرة السابقة من المادة ١٦ .

ولو ان الدول ذات المصلحة ولو ان الشركة قبلت بالتأميم وسلمت ممتلكات الشركة الى الحكومة المصرية ونالت بالتالي التعويضات التي ينص عليها قانون التأميم لكان قانون التأميم قد نفذ التنفيذ المشروع ، ذلك انه قانون مشروع اذ عرض التعويضات على حملة الاسهم وبالتالي لا يمكن ان ننسب اليه صفة المصادرة على هذا الاساس .

كانت شرعية قانون التأميم المعضل الوحيد في الخطة التي اعلنه فيها الرئيس عبد الناصر ذلك ان التأميم لا يمس بالضرورة حرية الملاحة عبر القناة بموجب اتفاق القسطنطينية عام ١٨٨٨ ولذا فلم يكن صحيحاً القول ان القناة بالذات قد اممت او ان الرئيس عبد الناصر قد استولى عليها، فقد كانت مصر قد اعطيت سلطة غير محدودة على القناة عندما انهت القوات البريطانية جلاءها عن مصر قبل ٦ أسابيع من التأميم .

ومما يذكر ان المادة ٨ من المعاهدة المصرية ـ البريطانية عام ١٩٣٦ كانت قد نصت على ان ترابط القوات البريطانية في مصر من اجل « التعاون مع القوات المصرية في الدفاع عن القناة » لان القناة هي طريق جوهري للمواصـــلات بين مختلف اجزاء الامبراطورية البريطانية .

ولكن المادة المذكورة اعترفت بأن القناة جزء لا يتجزأ من مصر .

وعلى الرغم من ان الاتفاق المصري البريطاني عام ١٩٥٤ قد اعرب عن تصميم الفريقين على التمسك باتفاق ١٨٨٨ لتنظيم الملاحة في القناة فأن الأمر كان متروكاً عام ١٩٥٦ لمصر وحدها اذ لم تكن ترابط في منطقة القناة اية قوات باستثناء القوات المصرية ، هذا بالاضافة الى ان اتفاق ١٩٥٤ لم ينص على حق القوات البريطانية في

العودة الى قاعدة القناة في حالة عرقلة الملاحة عبر قناة السويس .

لقد وعد الرئيس عبد الناصر في ٣١ تموز (يوليو) باحترام اتفاق ١٨٨٨ واذا كان للدول ذات المصالح البحرية-ان تشك في قدرته على ذلك وفي صدق نواياه فانه ما كان لها ان تجزم بهذا الشك فان المستقبل هو وحده الذي يحكم .

اما تحجج بعض الدول بأن مصر تخالف اتفاق ١٨٨٨ بمنعها السفن الاسرائيلية من المرور عبر القناة فانه يتناسى ان المشكلة قد بدأت قبل التأميم بزمن طويل وعندما كان من اهداف مرابطة القوات البريطانية في قناة السويس ان تؤمن حرية المرور للجميع عبر القناة، ففي اثناء ذلك منعت مصر السفن الاسرائيلية من المرور فسلمت بريطانيا والدول الاخرى بذلك المنع .

ولربما ساعد خطاب التأميم بعباراته الملتهبة على كشف الستار كاملاً عن الخلاف المكشوف بين مصر والغرب ذلك ان السياسة الغربية وحكومة الثورة كانتا على خلاف مكشوف هو السبب الاساسي للأزمة .

ولقد اعرب السير انطوني ايدن في خطاب تلفزيوني حاول فيه ان يميز بين شعب مصر وبين عبد الناصر بقوله ان الخلاف مع عبد الناصر وليس مع شعب مصر !!

وما لبث ان وضح جيداً من ردود الفعل في بريطانيا وفرنسا ان الحكومتين البريطانية والفرنسية لن تقبلا شيئاً اقل من اذلال عبد الناصر او بقلبه عن الحكم.

وهكذا فان جميع بيانات وتدابير الحكومتين البريطانية والفرنسية ارتدت طابع الانذار وقد وضح ذلك في الحشد العسكري البريطاني الفرنسي في البحر الابيض المتوسط وفي طبيعة مهمة بعثة منزيس وفي ترديد القول بأن على مصر ان تتحمل عواقب رفضها التفاوض لتسوية مشكلة القناة على اساس النقاط الست التي اقرها مجلس الامن .

والواقع ان النشاط الدبلوماسي قد انعدم عملياً في القاهرة بين مصر وبريطانيا وفرنسا منذ التأميم حتى قطع العلاقات الدبلوماسية، فقد كان الطرفان معسكرين

متعاديين يسعى كل منهما الى الانتصار ولا يسعى الى التسوية .

سارعت الحكومتان البريطانية والفرنسية الى الاحتجاج فوراً على تأميم شركة القناة بمذكرتين شديدتي اللهجة مما حمل السفيرين المصريين في لندن وباريس على على رفض قبولهما .. بينما استدعت الحكومتان البريطانية والفرنسية رؤساء اركان حرب قيادتيهما لاستشارتهم اثناء بحثهما القضية .

وفي ٣١ تموز (يوليو) اعلن انطوني ايدن بأن الحكومة البريطانية اتخذت « تدابير احتياطية » منها تسيير الجيوش الى القسم الشرقي من البحر الابيض المتوسط بينما اذن للقوات الفرنسية بأن ترابط في قبرص . ولم تبذل الحكومتان أي جهد لابقاء تدبيراتها سراً مكتوماً وللعمل في جو من الهدوء تهيئة للمغامرة الاسوأ ، ولربما كان ذلك متعمداً لتثبيط همة الرئيس عبدالناصر الذي وصفته الدعايات العدائية البريطانية والفرنسية بأنه « فرعون مصر الجديد » !!

اما الولايات المتحدة فقد وافقت ظاهرياً على الحاجة الى اعادة تأمين سير الملاحة في قناة السويس واشتركت مع بريطانيا وفرنسا في شجب الطريقة التي امم بها الرئيس عبد الناصر شركة قناة السويس ، ولكن التقرير الذي تلقته الحكومة الاميركية من مبعوثها السير روبرت مورفي الذي سافر الى لندن للاشتراك في مباحثات ٢٨ تموز (يوليو) قد خلق في واشنطن قلقاً بالغاً كان من جرائه ان سافر دالس بالذات الى لندن في ٣١ تموز (يوليو) حيث أوضح من البداية بأنه لا يجد في تأميم شركة القناة سبباً وجيهاً لاشعال حرب ضد مصر . وقد قال في المناقشات ان تأميم مرفق عام على ذلك الجانب العظيم من الاهمية كقناة السويس هو امر خطير معوج يستدعي التقويم اذا امكن ، ولكنه لا يرى بأنه يستدعي استخدام القوة حتى ولو كان استخدام القوة الوسيلة الأخيرة .

ولا ريب ان الاستعدادات العسكرية البريطانية والفرنسية قد اقلقته . ولقد أنكر في خطاب اذاعي له يوم ٣ آب (اغسطس) ان تكون له اية نية في مقابلة العنف بالعنف . وهكذا فقد ظلت سياسته منسجمة مع نفسها منذ وصوله الى لندن حتى التشجيب الاميركي الرسمي للغزو الانكليزي — الفرنسي لمصر

اما مقترحاته بشأن انشاء جمعية المنتفعين بقناة السويس وهي المقترحات التي وصفها السير انطوني ايدن لمجلس العموم بأنها تحد آخر لعبد الناصر ، فقد قدمها دالس للجوء اليها بدلاً من اللجوء للتدخل العسكري .

وقد تعمد دالس في المؤتمر الثاني لجمعية المنتفعين بقناة السويس تهديم سياسة الشدة التي اقترحتها بريطانيا وفرنسا ،وكان ذلك عندما اعلن مقدماً بأن السفن الامريكية لن تشق طريقها بالقوة عبر قناة السويس .

واذا كانت بيانات المستر دالس قد اتسمت في بعض الاحيـــان بالغموض والابهام فانه في المرحلة الشائكة العصيبة من الازمة لم يترك مجـالاً لأي شك في ان الحكومة الامريكية تعارض في محاربة مصر حرباً عسكرياً من اجل القناة .

على ان دالس قد ايد مطالب فرنسا وبريطانيا بوضع القناة تحت الاشراف الدولي رغم ان السفارة الامريكية في القاهرة قد ابلغته بأن الرئيس عبد الناصر يرفض هذه المطالب كلياً .

وفي الوقت ذاته كان هنالك من الاسباب ما يدعو الرئيس عبد الناصر ،العالم بأن الاتحاد السوفياتي والقارة الآسيوية بأسرها تقريباً في صفه ، الى الاعتقاد بأن بريطانيا وفرنسا ستسلمان بالتأميم في النهاية، بل كان دافعه الى هذا الاعتقاد اوجه من دافع بريطانيا وفرنسا الى الاعتقـــاد بأنه سيسلم ازاء تهديداتها بالتراجع عن التأميم .

توصل المستر دالس والسير انطوني ايدن والمسيو بينو الى قرار بدعوة الدول الموقعة على اتفاق القسطنطينية عام ١٨٨٨ وبدعوة كبريات الدول المنتفعة بقناة السويس الى مؤتمر يعقد في لندن يوم ١٦ آب (اغسطس) .

واصدر الثلاثة بياناً مشتركاً اعلنوا فيه بأنهم يعتبرون التدبير الذي اتخذته الحكومة المصرية يهدد ، بالنظر لما يرافقه من ظروف ، حرية الملاحة وسلامة القناة اللتين يكفلهما اتفاق ١٨٨٨ .

واعرب البيان بعد ذلك عن رأيهم بوجوب اتخاذ التدابير الآيلة الى اقامة هيئة دولية لتسيير الملاحة وتأمينها عبر القناة .

وفي هذا لم يطالب البيان بأعادة شركة قناة السويس الى ان ينتهي امتيازها عام ١٩٦٨ كما انه اتسم بالغموض فيما يتعلق بالجانب القانوني من المشكلة. فهو لم يعترف بأن الشركة مصرية ولكنه في الوقت ذاته لم يقل انها غير مصرية ولم يحدد وضعها وطبيعتها انما اكتفى بالاشارة الى « طابعهـــا الدولي » ولم يقر بحق مصر الا في المرافق التي لا تمس المصلحة الدولية .

ومع ان الحكومات العربية وقفت وقفة الرجل الواحد مع الرئيس عبدالناصر في سعيه لتحرير المنطقة فانها اخذت باستثناء سوريا تتوجس من التأميم، ذلك ان الاستعدادات العسكرية البريطانية الفرنسية قد اجبرت مصر على تهيئة القوات اللازمة في منطقة الدلتا تحوطاً من هجوم تشنه الدولتان الغربيتان ممـــا اضعف قدرتها على مقاومة اسرائيل .

واذ لجأت المملكة الاردنية الى العراق وسوريا في الحال طلباً لتأكيدات بأنهما سيهبان لنجدتها اذا هوجمت من قبل اسرائيل، فان الملك سعود قد استدعى ممثلي العراق ومصر وسوريا ولبنان الى مؤتمر للبحث في الوضع على حدود اسرائيل .

والواقع ان الدول العربية المنتجة للبترول قد توجست من ان تفقد الكثير من عائدات نفطها في حالة وقوع اشتباك مسلح في المنطقة ، فحدث اول تقارب بين العربية السعودية والعراق عندما عقد الملك سعود اجتماعاً مع الملك الصغير فيصل الثاني على ظهر يخت ملكي في الخليج العربي ، ممـا اقلق الرئيس عبدالناصر فطار الى السعودية ليطمئن الملك سعود .

اما الحكومة العراقية فقد تحولت الى سوريا التي انفصمت عنها انفصاماً كلياً بسبب انضمامها الى حلف بغداد لتحذر الحكومة السورية من عواقب تخريب أي جزء من خط انابيب شركة بترول العراق الانكليزية الذي يمر عبر سوريا حاملاً بترول العراق الى شاطىء البحر الابيض المتوسط .

وبالاضافة الى ذلك اخذت عدة حكومات في الشرق الاوسط تتخوف من ان تنقطع تجارتها مع اوربا باغلاق قناة السويس. واصاب القلق الحكومة الهندية من جراء ما قد يجره من اثر اغلاق قنـاة السويس على برنامج تنمية كيانهـــا

الاقتصادي (مشروع السنوات الخمس الثاني) .

ولكن مهما كان القلق الذي راوح مختلف الحكومات الآسيوية فانها لم تجرؤ على التعبير عنه في وجه التأييد الحماسي الذي اولته شعوبها للرئيس عبد الناصر.

فلقد انبهر الرأي العام الشعبي في آسيا سروراً من التأميم بحيث استبعد كل تفكير في الاخطار التي قد يؤدي اليها ، فكان ذلك بالنسبة الى الرئيس عبد الناصر يفوق في مداه وقوة انتصاره عندما تغلب على الحصار الغربي وعقدصفقة الاسلحة التشيكية . فلقد ظلت الشعوب الآسيوية تحلم في سنوات طويلة من العبودية واللغو السياسي بذلك اليوم الذي تستطيع فيه ان تتصرف كما يحلو لها غير عابئة بالعالم الغربي .. ولقد حقق الرئيس عبد الناصر هذا الحلم واستطاع بصفقة الاسلحة التشيكية ثم بتأميم شركة القناة ان يبدد مخاوف تلك الشعوب من الهيمنة الغربية .

وفي هذا الصدد كان الرئيس عبد الناصر قد قال في كتابه (فلسفة الثورة) ان القوة ليست في علو الاصوات حينما نرفع العقيرة طلباً للنجدة انما في البقاء صامتين ونحن نحسب مدى قدرتنا على العمل .. ولقد كان هذا القول يعبر عن المشاعر القومية الباطنية التي عمل الرئيس عبد الناصر بالانسجام معها .

وهبت اللجنة السياسية للجامعة العربية من رقادها يوم ٦ آب (اغسطس) لتطرح مخاوف حكوماتها جانباً وتعلن بالاجماع تأييدها لمصر .. ولكن القلق اصاب عاهلاً عربياً من تزايد شعبية عبد الناصر ومن تزايد نفوذه في بلاده (بلاد العاهل) فأعاد بعثةالمدربين العسكريين المصريين الى بلادها ناسباً الى الى افرادها بأنهم يتآمرون لاحداث انقلاب ضده،الا انه لم يهاجم علناً الرئيس عبد الناصر .

وبالمقابل فأن الحكومة الليبية اكثر الحكومات العربية وداعة قد رفضت بأصرار السماح بأستخدام القواعد البريطانية فيبلادها لتعزيز القوات البريطانية في حوض البحر الابيض المتوسط . كما ان الحكومة الاردنية منعت بريطانيا من استعمال القواعد البريطانية فيالاردن مما اضطرها اعتباراًمن ١٢ آب (اغسطس) الى ان تقتصر على الاعتماد على مالطة وقبرص فقط .

وفي هذا لم تشك البعثات الدبلوماسية البريطانية في المنطقة في ان الرأي العام الشعبي سيكون وسيظل اقوى من مخاوف الحكومات المحلية ، وقد اعربت عن ذلك لوزارة الخارجية التي تبنت الرأي واخطرت رئاسة الوزارة البريطانية بأن القيام بعمليات عسكرية في المنطقة من شأنه ان يكون خطير النتائج السياسية على بريطانيا . ونصحت الرئاسة بأن تفصل هذه العمليات فصلاً تاماً عن اية صلة باسرائيل اذا كانت الحكومة البريطانية مضطرة الى القيام بها لاعتبارات اقوى.

وفي هذه الاثناء شعر الرئيس عبدالناصر بالقلق من قوة رد الفعل البريطاني — الفرنسي الا انه لم يفكر اطلاقاً في التراجع عن التأميم وفي قبول تسليم القناة لمنظمة دولية تقوم بأدارتها . ولما كان يعلم بأنه لم يكن يستطيع ذلك الحين ان يحمي بلاده بنجاح من هجوم بريطاني — فرنسي ولما كان يدرك بأن ما من زمن يلائم اسرائيل للقيام بعدوان جديد على مصر مثل هذه الفترة ، فأنه اعتمد على التأييد العالمي سواء لمنع الحرب او لوقفها اذا نشبت. ومن اجل ذلك حرص على ان يتصرف تصرفاً سليماً ليس عليه أي غبار . وكان ذلك من اجل ان يطمئن الحكومات العربية والآسيوية ومن اجل ان يسلب بريطانيا وفرنسا اي حجة تتذرعان بها للتدخل ولكي يؤمن اقصى التأييد لمصر في الامم المتحدة اذا ما احيلت قضية القناة اليها .

وفي غمرة الازمة كانت الحكومتان البريطانية والفرنسية قد جمدتا منذ البداية الارصدة المصرية في بلادهما ما وضع ٦٠ بالمائة من التجارة المصرية المتعاملة بالاسترليني تحت رقابة بنك بريطانيا . وردت مصر على هذا التدبير بأن منعت في بادىء الامر أي تصدير الى منطقة الاسترليني ما لم يدفع ثمن الصادرات بعملة مقبولة قابلة للتحويل، ولكنها الغت الحظر بعد ٢٤ ساعة، ذلك لان من شأن هذا التشريع ان يمس قضية شائكة هي قضية دفع رسوم المرور عبر القناة .

وكانت الحكومتان البريطانية والفرنسية قد اخذتا تدفعان رسوم المرور بالقناة المتوجبة على سفنهما الى مركز شركة قناة السويس في باريس بينما اخذ بعض الدول يدفع لمصر والبعض الآخر يجمد العائدات بانتظار حل

القضية ، وعلى كل حال فإن نسبة المدفوعات الى مصر من رسوم البور بالقناة وصلت تلك الفترة الى ٤٠ بالمائة ،وهي نسبة تكفي لابقاء القناة مفتوحة ولتسديد جميع المصاريف .

ولو ان مصر فرضت على شركات الملاحة الدولية ان تدفع الرسوم الى الادارة المصرية لكانت بريطانيا وفرنسا وغيرهما من الدول رفضت الانصياع للأمر ، ولاضطرت مصر بالتالي الى منع سفن الدول الممتنعة عن الدفع من المرور عبر القناة. وهذا من شأنه ان يطرح على بساط البحث مشكلة حرية الملاحة عبر القناة التي وعد الرئيس عبد الناصر باحترامها .. اجل لو ان مصر فعلت ذلك لكان خليقاً بأن تلقى اقصى التحدي ،ولتورطت في مشكلة ليست في صالحها . وهكذا فأن الرئيس عبد الناصر اغضى عن قضية دفع الرسوم الى الادارة المصرية .

ولما ذكرت الحكومات البريطانية والفرنسية والامريكية في مذكرتها الصادرة يوم ٤ آب (اغسطس) بأن تأميم شركة القناة كان يستهدف مجرد خدمة اغراض مصر القومية (مثل تمويل مشروع السد العالي) اكثر مما يستهدف خدمة الانتفاع الدولي من القناة، سارع الرئيس عبد الناصر الى قطع التأكيدات بتوفير الاعتمادات اللازمة من واردات القناة لتحسين القناة بما يسد احتياجات التجارة الدولية المتوسعة .

وكان قانون التأميم قد احدث تأثيراً سيئاً على الجزء المأخوذ بالدعاية الغربية من الرأي العام الدولي ، اذ حظر تحت طائلة العقاب بالسجن وبالحرمان من التعويضات أي موظف من موظفي الشركة المؤممة يترك وظيفته بدون موافقة الحكومة المصرية .

وبالطبع كان هذا البند من القانون يستهدف اهم جهاز في الشركة الا وهو جهاز المرشدين الذين كان اكثرهم من البريطانيين والفرنسيين . ولقد تناولته الحكومات الغربية الثلاث في مذكرتها يوم ٤ آب (اغسطس) فوصفته بأنه انكار لحقوق الانسان الجوهرية ..

فردت السفارة المصرية في لندن ببيان توضح فيه بأن البنود الجزائية في قانون

التأميم تشمل فقط الموظفين الذين يتركون اعمالهم دون اخطار السلطات المصرية ودون التقيد بالاجراءات المرعية في هذا الصدد .

وعندما استجاب المرشدون وغيرهم من موظفي الشركة الاجانب لقرار الشركة بترك العمل لم تتخذ الحكومة المصرية أي تدبير بحقهم جاوز عدم منحهم التسهيلات لنقل الكثير من مقتنياتهم .

ظلت القناة مفتوحة في وجه جميع السفن واستطاع الرئيس عبد الناصر بتصرفه المستقيم ان يقلل الى الحد الادنى في معظم الاقطار من ثورة الغضب التي اثارها قانون التأميم . واذا كانت بعض الحكومات العربية والآسيوية لا تزال متوجسة من العواقب التي قد يجرها التأميم فان عدم ارتياحها من مبادرة عبد الناصر اخذ يتبخر، بينما اخذ يزداد غضبها مما اعتبرته موقفاً متعنتاً متصلباً عدائياً من فرنسا وبريطانيا .

ان ما تقدم ينطبق بصورة خاصة على الحكومة الهندية التي كانت ترى بأن القناة حيوية بالنسبة لمصالحها كما هي حيوية بالنسبة لمصالح بريطانيا وفرنسا . وكانت الحكومة الهندية قد نصحت الرئيس عبد الناصر بأن يسعى الى التفاهم وبأن يكون معتدلاً ولكنها ما لبثت ان اخذت (وقبيل الغزو الانكليزي — الفرنسي بزمن طويل) تعتبر بأن السياسة التي تتبعها بريطانيا وفرنسا هي اكثر خطراً وخطلاً من سياسة عبد الناصر .

وبعدئذ وجهت الدعوة الى ٢٢ دولة منها مصر والدول الداعية الى مؤتمر يعقد يوم ١٦ آب (اغسطس) في لندن للبحث في قضية الملاحة عبر القناة ، فلم تلب مصر واليونان الدعوة . وقد اعلن الرئيس عبد الناصر رفضه قبول الدعوة في مؤتمر صحفي عقده في ١٢ آب (اغسطس) واكد مجدداً تعهده بالحفاظ على حرية الملاحة وقال انه مستعد لتجديد اتفاق ١٨٨٨ بحيث ينسجم مع المتطلبات العصرية لتبني مؤتمر اوسع من المؤتمر الذي دعي للانعقاد في لندن .

وانعقد مؤتمر لندن حيث ايدت ١٦ دولة من الدول العشرين التي استجابت للدعوة اقتراح المستر دالس تأليف مجلس لقناة السويس يؤلف هيئة دولية لادارة

القناة ويؤمن التعاون بين المنتفعين بالقناة وبين مصر .

اما روسيا والهند وسيلان واندونيسيا فقد صوتت لمصلحة الاقتراح الهندي الذي يستبدل المجلس الدولي للقناة بضمانات مصرية ويترك التأميم ساري المفعول.

وبعد المداولة قرر المؤتمر ارسال بعثة الى مصر برئاسة المستر منزيس رئيس وزراء استراليا وعضوية ممثلي استراليـــا والولايات المتحدة والحبشة وايران والسويد لتقديم مشروع الاكثرية (مشروع الـ ١٦ دولة) وعرضه على الرئيس عبد الناصر ،الذي ابقى البعثة في الانتظار حتى ٣ ايلول (سبتمبر) قبل ان يستقبلها ويستمع اليها ليعلن بعد ذلك رفضه للمشروع .

وهكذا فان بعثة منزيس لم تنجح الا في رسم خط فاصـــل حاد بين موقف مصر وبين الموقف البريطاني – الفرنسي .

ان مشروع الاكثرية كان يسلم باحترام حقوق السيادة المصرية على القناة فان ما نص عليه من تأليف مجلس دولي لادارة القناة كان من وجهة النظـــر المصرية ماساً بسيادة مصر اذ ان المشروع يرمي الى فصل القناة تماماً عن مصر .

وعلى اثر رفض مصر للمشروع دعيت دول المؤتمر الاول الى مؤتمر ثاني عقد في ١٩ ايلول (سبتمبر) في لندن حيث قال المستر دالس بان « الاشراف المصري على القناة ينطوي رغم الوعد الذي قطعته مصر باحترام اتفاق ١٨٨٨ على احتمالات لا حصر لها بخرق بنود الاتفاق وتعريض السفن الى التمييز في المعاملة . ولذلك فانه لا يمكن تفادي خطر هذه الاحتمالات الا بالاشراف الدولي على ادارة قناة السويس .. ولما كانت مصر قد رفضت ذلك فانه يمكن تأمين قسط معقول من الحماية لتأمين حرية الملاحة عن طريق انشاء مجلس استشاري يعمل مع الادارة المصرية للقناة وفق الاقتراح الهندي المقدم الى المؤتمر الاول . »

لو ان الاعتبارات المالية (الحاجة الى تمويل مشروع السد العالي) كانت هي الاعتبارات الوحيدة التي دفعت الرئيس عبد الناصر لتأميم شركة القناة لكان خليقا بمقترحات دالس الجديدة ان تكون ذات وزن واثر .. ولكنها لم تكن الاعتبارات الوحيدة .

ومما يجدر ذكره هنا ان المستر منزيس كان قد اشار في رسالته الاخيرة الى الرئيس عبد الناصر الى ان الدول ذات العلاقة ستعترف بملكية مصر للقناة اذا قبلت مصر بقيام مجلس دولي لادارة القناة ، وبذلك ستجني مصر الارباح من القناة وتتجنب في الوقت ذاته عبء تحسينها الذي سيلقى على عاتق ذلك المجلس الدولي .

ولكن جواب الرئيس عبد الناصر على الرسالة لم ينطوِ على اي تراجع منه بشأن قضية رفض مصر لأي اشراف دولي على القناة . وقال في رده ان حق مصر في تأميم شركة مصرية هو حق لا يمكن منازعتها فيه جدياً ، ولذا فان مشروع الاكثرية انما هو تجاوز عدواني على حقوق مصر .

وقال : « اننا مقتنعون بأن الغاية من المشروع هي اخراج قناة السويس من يد مصر ووضعها في يد اجنبية . ولذا فمن العسير ان يتصور المرء شيئاً ادعى الى استفزاز شعب مصر من هذا المشروع » .

على انه قد وضح من جواب الرئيس عبد الناصر بانه ، باستثناء قضية التنازل عن السيادة المصرية على القناة ، راغب في الوصول الى تسوية لمشكلة القناة وهي التسوية التي بذلت الهند وغيرها من الدول العربية والآسيوية نفوذها من اجل الوصول اليها .

وهكذا اخفقت بعثة منزيس التي لم تكن مخولة حق التفاوض مع الرئيس عبد الناصر في اقتراحاته المضادة بعقد مؤتمر اوسع لتجديد اتفاق ١٨٨٨ .

وعاد منزيس الى لندن ليصف الحالة بانها « خطيرة » وليعلن فشله .

لقد كان الاعتقاد سائداً بين الدول البحرية منذ التأميم الى فشل بعثة منزيس بان السلاح الحاسم لا يزال في يد شركة قناة السويس التي لا يزال جهاز المرشدين مرتبطاً بها ، والتي ضمنت ولاء المرشدين واطمأنت اليهم بعد ان طمأنتهم الى انها ستدفع لهم العلاوات والرواتب والتعويضات في حالة طلبها اليهم الانقطاع عن العمل .

لقد كانت شركة القناة راغبة منذ بداية الازمة في سحب المرشدين ولو انها

فعلت ذلك منذ اليوم الاول فلربما كانت قد عرقلت الملاحة او جعلت وضع الحكومة المصرية حرجاً لأنها كانت ستضطر الى زجهم في السجن نتيجة انقطاعهم غير المشروع عن العمل ..

ولكن الحكومة البريطانية عارضت في بداية الامر في سحبهم، واستفادت مصر من فترة الاسابيع الستة التي مرت قبل صدور الامر اليهم بالانسحاب. فقد تعاقدت في تلك الفترة مع عدد كاف من المرشدين الاجانب كما قامت بتدريب زهاء ٣٠ مرشداً مصرياً لمعاونة جهاز المرشدين المؤلف من ٢٤ مصرياً وسبعة يونانيين . فلما وافقت بريطانيا ١١ ايلول (سبتمبر) بعد فشل بعثة منزيس على سحب المرشدين تركتهم مصر ينقطعون عن العمل دون عقاب مخلفين القناة في عهدة زهاء ٧٠ مرشداً لم يتلق منهم التدريب الكامل سوى ٣١ مرشداً .. أي ان عددهم كان اقل من ثلث العدد المطلوب لادارة الملاحة عبر القناة ولكن مصر تغلبت على هذه الصعوبة عن طريق اتباع نظام القوافل ونظام تطوع المرشدين لمضاعفة ساعات عملهم، فظلت الملاحة مستمرة عبر القناة دون أية عرقلة جديدة. وفي هذه الاثناء اخذت مصر تتعاقد مع المرشدين من مختلف الدول فلما جاء يوم ٣ تشرين الاول (اكتوبر) اوقف البكباشي المهندس محمود يونس مدير شركة القناة المصرية حملة التعاقد مع المرشدين. ذلك ان مصر حصلت على خدمات ٨٠ مرشداً مصرياً و١٣٠ مرشداً اجنبياً من مختلف البلاد. وكان بعض هؤلاء المرشدين من الامريكيين، الا ان اكثرية المرشدين كانوا من المصريين والروس واليوغوسلافيين واليونانيين بعد ان كانوا من البريطانيين والفرنسيين .

وفي هذه الاثناء كانت الحكومتان البريطانية والفرنسية لا تزالان تواصلان السعي لاقناع الدول البحرية بأن الموقف يتطلب اتخاذ تدابير اشد حدة ضد مصر ، كما ظلت الحكومتان تحشدان قواتها في مالطة وقبرص .

وبالطبع فان الدول البحرية لم تكن مرتاحة الى هذه الاستعدادات العسكرية التي تدل على ان الحكومتين ستقومان بعمل عسكري ضد مصر . فلقد وضح في مؤتمر لندن الثاني بأن معظم دول المؤتمر تشارك المستر دالس في اعتباره «جمعية

المنتفعين بالقناة» بمثابة محاولة لايجاد تسوية واقعية عملية مع مصر ، ووضح بأن الاكثرية لا تعتبر ذلك بمثابة طريقة جديدة من طرق القسر والجبر .

لقد قرر المؤتمر تأليف جمعية المنتفعين بالقناة ولكن دون ان يركب لها انياباً تستطيع بريطانيا وفرنسا ان تنهشا مصر بها . بل ان دستور الجمعية المقترح لا يجبر حتى اعضائها على دفع الرسوم الى صندوقها ، وهكذا فان الاقتراح قد عبد الطريق للتحول الى التعاون مع الادارة المصرية للقناة .

ولكن هذا الاقتراح (اقتراح جمعية المنتفعين بالقناة) كان فاشلاً لانه يعتمد على تعاون مصر التي حجبت تعاونها عن مثل هذه الجمعية .. ولأن اعضاء الجمعية لم يكونوا راضين باستخدام القوة ضد مصر فالتأميم لم يصب سياساتهم بضير كما ان الشركة التي امتها مصر لم تكن بشركتهم .

اصاب الانزعاج الحكومتين البريطانية والفرنسية من النتيجة التافهـة التي تمخض عنها مؤتمر لندن الثاني وانزعجتا بشكل خاص من المستر دالس اذ انهما ارجأتا بناء على طلبه تقديم شكوى الى مجلس الامن بانتظار ما تسفر عنه قضية تأليف جمعية المنتفعين بالقناة .

ولما رأتا ان النتيجة لاتتجاوب مع غضبتهما معمصر ولا معاهدافهاالحقيقية ، فقد تشاورتا بشأن تنفيذ غرضها الاساسي الا وهو ازاحـة الرئيس عبد الناصر وقلب حكومته . فهيأتا المسرح للمغامرة العسكرية عن طريق احالة قضية تأميم شركة قناة السويس الى مجلس الامن .

والواقع ان الرئيس عبد الناصر قد وجد ما يدعو الى الارتيـاح في طبيعة العلاقات حينئذ بين بريطانيا وفرنسا من جهة وبين الولايات المتحـدة من جهة اخرى . فقد كانت الصحف البريطانية والفرنسية شديدة الانتقاد للمستر دالس ولقد اشتركت معها في هذه الحملة وزارة الخارجيـة الفرنسية واشترك كذلك المسيو بينو فى توجيه اللوم الى دالس .

كما ان رئيسي الوزارتين البريطانية والفرنسية اللذين عقدا مؤتمراً خاصاً في باريس يوم ٢٦ ايلول (سبتمبر) غمزا علناً من قنـاة المستر دالس الذي رد على

ذلك بمؤتمر صحفي عقده يوم ٢ تشرين الاول (اكتوبر) واعلن فيه ان دور الولايات المتحدة منفصل نوعاً ما عن مشكلة الاستعمار ،وان هناك اختلافات على بعض الاشياء الاساسية بين الولايات المتحدة وبين فرنسا وبريطانيا .

ولكن المستر دالس اولى السياسة الانكلو - فرنسية بالتأييد في كل شيء ما عدا اتجاهها نحو شن الحرب على مصر . ولقد فعل الشيء ذاته عندما عرضت الدولتان على مجلس الامن يوم ٥ تشرين الاول (اكتوبر) مشروع قرار يرمي الى جعل مشروع الدول الثمانية عشر ومشروع تأليف جمعية المنتفعين بالقناة الاساس الذي سيطلب مجلس الامن اعتماده لحل المشكلة بالتفاوض .

وفي مجلس الامن ايدت روسيا الاقتراح الذي قدمه وزير الخارجية المصرية الدكتور محمود فوزي بتأليف لجنة سداسية دولية للتفاوض على وضع نظام للتعاون بين المنتفعين بالقناة وبين مصر على ان يعترف ذلك النظام بحقوق السيادة المصرية وعلى ان يضع اسس تحديد رسوم العبور ودفع العائدات واقتطاع نسبة مئوية معقولة من العائدات لتحسين القناة وتوسيعها .

واذا ارجئت المناقشات في مجلس الامن الى يوم ٨ تشرين الاول (اكتوبر) فأن المباحثات الحقيقية دارت وراء الكواليس بين محمود فوزي وبينو وسلوين لويد بحضور داغ همرشولد الامين العام للامم المتحدة .

كانت اللحظة مناسبة للتفاوض فقد كان الرئيس عبد الناصر يتعرض لضغط شديد من بعض الحكومات العربية والآسيوية للتوصل الى تسوية . وقد ضعف الى حد ما مركز الرئيس عبد الناصر نتيجة فشل مؤتمر لندن الثاني في ايلاء بريطانيا وفرنسا بالتأييد الكامل،ونتيجة المعارضة المكشوفة من كثير من الدول البحرية لأية تدابير واستعدادات شبه حربية ضد مصر . . وكان هذا ما حمل كتلة دول باندونغ على الاعتقاد بأن خطر الهجوم المسلح على مصر قد زال وبأنها قد ادت مهمتها في انقاذ مصر من حرب عدوانية وبأنه بات على الرئيس عبد الناصر ان يفعل شيئاً لانهاء الازمة .

وأهم من ذلك كان القلق يساور الدول العربية من اسرائيل ، فقد كانت

الاحوال على الحدود عسيرة طيلة العـــام حيث زار المستر هامر شولد الشرق الاوسط مرتين للقيام بتهدئة الحالة ولكن جهوده ذهبت عبثاً .

ففي ايلول (سبتمبر) وقع زهاء ١٠٠ قتيـل عربي في هجمات شنهـــا الاسرائيليون على المواقع الاردنية رداً على مخالفات تافهة الاهمية من الجـــانب الاردني. وفي ١٩ تشرين الاول (اكتوبر) قام الجيش الاسرائيلي، ومجلس الامن لا يزال منعقداً ، بهجوم نسف فيه مخفر الحدود الاردني في قلقيلية .

وازاء ذلك اخذت الدول العربية تتشاور في كيفية مواجهة الوضع الناجم عن الاعتداءات الاسرائيلية في وقت لم تكن فيه مصر الدولة الاكثر قدرة على مساعدة الاردن في وضع لا يسمح لها بأن تقدم اية معونة فعلا نظراً لأنها مهددة بغزو انكليزي – فرنسي .والواقع ان عبد الناصر كان قد اضطر لمواجهة خطر الغزو الى سحب بعض قواته من سيناء .

وهكذا طلبت الحكومـة الاردنية المساعدة من العراق فتحركت القوات العراقية صوب الحدود الاردنية وتوقفت هناك بعد ان ظهر ان دخولها الاردن سيؤدي الى تعقيدات دولية ، ذلك ان اسرائيل حذرت من ان دخولها الاردن سيعتبر خرقاً لاتفاقية الهدنة الاردنية – الاسرائيلية ..

وعلى الرغم من هذا الوضع الشائك فان الرئيس عبد الناصر لم يكن يشك في ان يحظى بتأييد الرأي العام في العالم العربي . وقد قام الدليل على ذلـــك في الانتخابات الاردنية في تشرين الاول (اكتوبر) عندمـــا حصلت الاحزاب التي تعهدت بالغاء المعاهدة الاردنية – البريطانية وبتوحيد الاردن مع مصر وسوريا على الاكثرية الساحقة من مقاعد البرلمان الاردني .

وبالاختصار لم يكن عبد الناصر متعرضاً لضغط يدعوه الى الاستســلام فلم يكن عليه سوى ارضاء بعض الحكومات العربية وبعض الحكومات الصديقة – كحكومة الهند – بالتأكيد بانـه يبذل جهده للاتفاق مع بريطانيا وفرنسا .

وفي هذه الاثناء تكشفت الحكومة البريطانية في المناقشات التي دارت في الامم المتحدة عن انها لم تعد متعنتة – كما كانت في السابق – بصـــدد فرض

الاشراف الدولي على قناة السويس. مثل تعنتها في تكوين هيئة تحكم في اي خرق لميثاق ١٨٨٨ وتقرر اقصى العقوبات بحق الدولة مرتكبة المخالفة على ان تنفذ هذه العقوبات بصورة فورية آلية .

اما الحكومة الفرنسية التي اشتركت في دعم هذا الطلب البريطاني ، فربما كانت تدعمه بشكل ظاهري فقط ، ذلك لأنها كانت على اتصال وثيق آنذاك مع اسرائيل .. ولعل ما يدعم هذه الشبهة هو ان المسيو بينو اعلن يوم ١١ تشرين الاول (اكتوبر) بانه ليس هنالك من اسس للتفاوض مع مصر .. أي انه اعلن ذلك قبل ٢٤ ساعة من التوصل الى اتفاق على المبادىء الستة التي اقرها مجلس الامن اساساً للتسوية .

اما المبادىء الستة فتنص على ما يلي :

١ — فتح القناة للملاحة الحرة .

٢ — احترام السيادة المصرية .

٣ — عزل القناة عن التأثر بسياسات اية دولة .

٤ — تحديد رسوم العبور باتفاق بين مصر والمنتفعين بالقناة .

٥ — اقتطاع جزء مناسب من العائدات لتحسين القناة .

٦ — تسوية الخلافات بالتحكيم .

ولكن عندما قدمت بريطانيا وفرنسا هذه المبادىء في مشروع قرار مشترك الى مجلس الأمن في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) اضافتا الى مشروع القرار فقرة تنص ان على الحكومة المصرية ان تتعاون مع جمعية المنتفعين بالقناة الى ان يتم التوصل الى تسوية نهائية لقضية النظام الذي ستدار بموجبه قناة السويس .

وفي الحال رفض وزير الخارجية المصرية الدكتور محمود فوزي هذه الفقرة فلقيت الفقرة المتضمنة المبادىء الستة تأييداً اجماعياً من اعضاء مجلس الأمن بينما صوتت يوغوسلافيا ضد الفقرة المستقلة بوجوب تعاون مصر مع جمعية المنتفعين بقناة السويس . ولما اقر المجلس مشروع القرار البريطاني — الفرنسي بفقرتيه استخدمت روسيا حق «الفيتو» النقض .

كان قرار مجلس الأمن انتصاراً ادبياً لبريطانيا وفرنسا اللتين قررتا بأنه بات على مصر ان تقدم مقترحات مركزة لتنفيذ قرار مجلس الامن .

اما الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية المصرية فقد ظل في نيويورك بعد انتهاء جلسات مجلس الامن على اتصال دائم بالمستر هامرشولد الذي اقترح يوم ١٩ تشرين الاول (اكتوبر) على بريطانيا وفرنسا استئناف المباحثات مع مصر في جنيف يوم ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر).

ورد المستر سلوين لويد في اليوم التالي على اقتراح هامرشولد قائلاً ان على مصر ان تقدم مقترحات عملية . فبعث هامرشولد يوم ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) بمذكرة الى الحكومة المصرية اجمل فيها تفسيره للموقف وطلب منها ابلاغه رأيها في ذلك التفسير .

وردت الحكومة المصرية عليه معلنة قبولها لرأيه مع تحفظ واحد متعلق بحق الدول الاجنبية بأتخاذ تدبير بوليسي ، ولكن هذا الرد وجه الى هامرشولد يوم ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) أي عندما كانت الطائرات البريطانية والفرنسية قد بدأت تقصف المطارات والمدن المصرية .

والواقع ان رأي الحكومتين البريطانية والفرنسية قد استقر على عدم التفاوض، فقد تبين لهما من مؤتمر لندن الاول والثاني ومن مظاهر السياسة الامريكية ومن مناقشات مجلس الامن بأنها لا تستطيعان تجنيـد ما يكفي من الضغط الدولي لاجبار الرئيس عبد الناصر على الخضوع لمشيئتهما . وتبين لهما ان نفوذ الرئيس عبد الناصر قد ازداد بينما تدهور نفوذهما منذ تأميم شركة القناة .

وهكذا فأن اللجوء الى القوة ، كان منسجماً مع السياسة التي اتبعتاها طيلة الازمة . وهكذا فقد اتخذتا — كما هو معلوم على وجه العموم — قرار اللجوء الى القوة العسكرية عندما عقد السير انطوني ايدن والمستر سلوين لويـد مع المسيو غي موليه والمسيو بينو اجتماعاً خاصاً في باريس يوم ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) أي قبل اربعة ايام من رد المستر سلوين لويد على المستر هامرشولد .

وبالتالي لم يؤد الحل الوسط الهندي الى وقف تنفيـــذ الخطط البريطانية —

الفرنسية — الاسرائيلية — وكان ذلك الحل الوسط قد ذهب بعض الشيء الى تلبية المطالب الاساسية الفرنسية — البريطانية .

ومما يذكر ان دافيد بن غوريون رئيس وزراء اسرائيل قد ابلغ يوم ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ، أي بعد ٢٤ ساعة من مؤتمر باريس ، الكنيست (البرلمان) الاسرائيلي بأن مصر هي العدو الاول لاسرائيل .

وفي هذه الاثناء تزايدت كمية البرقيات المتبادلة بالشيفرة بين باريس وتل ابيب بينما اصبحت الحكومتان البريطانية والفرنسية متكتمتين متحفظتين جداً مع الحكومة الامريكية .

وفي ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) اعلن ناطق اسرائيلي بأن مصر قد استأنفت نشاط الفدائيين في اسرائيل رغم ان هذا الزعم كان لا يجد ما يدعمه الا قليلاً او كان لا يجد اي دليل على صحته .

وفي اليوم التالي لهذا التصريح بعث الدبلوماسيون الاجانب من اسرائيل بما يفيد بأن الحكومة الاسرائيلية باشرت بتجنيد عام لقواتها ، وفي ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) قالت الحكومة الاسرائيلية ان التجنيد ليس عاما انما هو جزئي بينما حذر السفير البريطاني الحكومة الاسرائيلية من ان اي هجوم على الاراضي الاسرائيلية سيؤدي فوراً الى تطبيق نصوص المعاهدة الاردنية — البريطانية التي تقضي بأن تهب بريطانيا الى الدفاع عن الاردن اذا تعرضت لهجوم خارجي ولكن التحذير البريطاني لم يأتِ على ذكر مصر رغم ان مثل هذا الهجوم خليق بأن يحرك البيان الثلاثي الصادر عام ١٩٥٠ .

وفي الوقت ذاته كانت لجنة دول البيان الثلاثي تجتمع في واشنطن بدعوة من الرئيس ايزنهاور لاتخاذ ما يجب لمنع تدهور الموقف .

ولم تلبث القوات الاسرائيلية ان غزت سيناء يوم ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) فاجتمعت لجنة البيان الثلاثي مجدداً في واشنطن إلا ان الحكومتين البريطانية والفرنسية رفضتا تطبيق احكام البيان فاعلن المستر دالس بانه سيحيل قضية الهجوم الاسرائيلي على مصر الى مجلس الامن في اليوم التالي .

ولكن عندما عرض المستر ألدريش السفير الامريكي في بريطانيا يوم ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) مسودة مشروع القرار الامريكي الذي سيقدم الى مجلس الامن على المستر سلوين لويد اعترض وزير الخارجية البريطانية ما جاء فيه من وصم اسرائيل بصفة الدولة المعتدية .

كانت الوزارة البريطانية في حالة انعقاد دائم ذلك اليوم ، حيث وصل الى لندن في الساعة الواحدة الا الربع كل من المسيو موليه والمسيو بينو ، وبعد زهاء اربع ساعات استدعي السفيران المصري والاسرائيلي الى وزارة الخارجية البريطانية حيث سلما انذاراً بريطانياً فرنسياً مشتركاً يطلب الى الفريقين المتحاربين اصدار الامر الى قواتهما بوقف اطلاق النار فوراً وبالانسحاب عشرة أميال عن جانبي القناة ، وإلا فان القوات البريطانية والفرنسية ستتدخل بكل ما يجب من قوة لتأمين انصياعهما الى هذا الطلب .

وطلب الانذار من مصر كذلك ان تسمح للقوات البريطانية والفرنسية بالدخول موقتاً الى المواقع الاساسية في بورسعيد والاسماعيلية وقناة السويس من اجل تأمين حرية المرور عبر القناة .

اما اسرائيل التي لم تكن قواتها على بعد عشرة اميال من القناة فقد قبلت الانذار بينما رفضه الرئيس عبد الناصر . فقد كان الموقف يفرض عليه ان يلجأ للسيف سواء في النصر او الهزيمة ، اذ لم يكن هناك من مجال للتراجع في وقت وطأ فيه الغزاة الارض المصرية . ومع ذلك فإن بريطانيا وفرنسا تطلبان منه ان يتخلى عن حقه في الاشراف على القناة .

بدأ مجلس الامن يناقش مشروع القرار الامريكي في ذات اللحظة التي كانت بريطانيا وفرنسا تقدمان فيها انذارهما المشترك الى السفيرين المصري والاسرائيلي في لندن .

واعلن المندوب البريطاني في مجلس الامن بأنه ينتظر بياناً هاماً من حكومته سيطلع عليه المجلس ، ولكن الذي اطلع المجلس على محتويات ذلك البيان لم يكن المندوب البريطاني انما كان المندوب الروسي ، الذي تلا في المجلس خلاصة البيان

الذي ادلى به السير انطوني ايدن الى مجلس العموم .

ولكن مجلس الأمن علق جلسته بانتظار ورود البيان الرسمي البريطاني الذي تلاه السير بيرسون ديكسون المندوب البريطاني على مجلس الامن عندما استأنف جلسته في المساء، ولكن الولايات المتحدة اصرت على الاستمرار في تقديم قرارها الى مجلس الأمن .

ولم يكن هذا القرار يقتصر فقط على دعوة اسرائيل الى سحب قواتها من الاراضي المصرية، انما كان كذلك يطلب الى جميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم الامتناع عن استخدام القوة او استخدام التهديد بالقوة .

فصوتت سبع دول بالموافقة على القرار الامريكي بينما امتنعت بلجيكا واستراليا عن التصويت .

اما بريطانيا وفرنسا فقد استخدمتا حق الفيتو لنقض القرار !!

وفي اليوم التالي أي بعد انتهاء فترة الانذار المحددة باثنتي عشرة ساعة بدأت الطائرات البريطانية والفرنسية تقصف قصفاً منظماً المطارات والاهداف الاخرى في مصر .

وفي ليل ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) استدعى المشير عبد الحكيم عامر التعزيزات البرية والمصفحة التي كان قد بعث بها قبل ٢٤ ساعة عبر قناة السويس لتعزيز الدفاع المصري ضد الطائرات الاسرائيلية التي كانت قد اخترقت الحدود المصرية .

لا بد انه اتضح للرئيس عبدالناصر منذ ان ابتدأت الغارات الجوية البريطانية – الفرنسية بأنه لا يستطيع ان يكسب المعركة عسكرياً ، ولقد كان يعتقد حتى اثناء مناقشات مجلس الأمن في تشرين الاول (اكتوبر) بأن البريطانيين والفرنسيين ينوون الهجوم على مصر مهما كانت النتائج. ولما كان لا ينوي الاستسلام ولما كان القصف الجوي ينبىء بقرب الغزو البري فانه طلب الى قواته ان تنكفىء من سيناء مبقياً القوة المصرية الرئيسية غربي قناة السويس للدفاع عن الدلتا. ولم يكن يفكر في خوض معركة فاصلة مع الغزاة انما كان يفكر بأنه يستطيع التخلي عن

سيناء ومنطقة القناة موقتاً الى ان يجند المعارضة الدولية للغزو الانكلو — فرنسي لمصر .

وعلى هذا الاساس سلح المدنيين في بورسعيد والاسماعيلية والسويس وقوّاهم ببعض وحدات الجيش المصري، وسد قناة السويس وشدد تدابير الامن في القاهرة ومنطقة الدلتا وقرر ان يصمد بانتظار مساعدة الضغط العالمي ضد الغزاة .

وفي يوم ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) نزلت القوات البريطانية والفرنسية الى منطقة بور سعيد متحدية الجمعية العمومية للامم المتحدة التي كانت قد تبنت في الساعات الاولى من يوم ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) القرار الامريكي الذي يدعو اسرائيل الى الانسحاب الى ما وراء خط الهدنة بينما يدعو الدول الاعضاء في الهيئة الى عدم نقل «المعدات العسكرية» الى المنطقة . ويحث على اتخاذ التدابير الآيلة الى اعادة فتح قناة السويس حالما يصبح وقف اطلاق النار ساري المفعول.

اقرت الجمعية العمومية مشروع القرار الامريكي بأكثرية ٦٤ صوتاً ،بينما لم تصوت ضده مع بريطانيا وفرنسا واسرائيل سوى استراليا ونيوزيلاندة وامتنعت عن التصويت كل من كندا وهولندا وبلجيكا والبرتغال وجنوب افريقيا ولاووس .

كان هذا القرار بمثابة اعنف واقوى شجب اصدرته الهيئة في قضية جوهرية .

ولقد دافعت بريطانيا وفرنسا عن مسلكهما بمذكرة بعثتا بها في اليوم التالي الى الامين العام للامم المتحدة وتحججتا فيها بأن الحاجة الى الحيلولة دون تطور الهجوم الاسرائيلي على مصر الى حرب عامة جعلت « تدخلها البوليسي ضرورياً .. »

ولكن الكتلة الآسيوية — الافريقية حصلت يوم ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) على تأييد ساحق لقرارها الذي يطلب الى بريطانيا وفرنسا واسرائيل الانصياع الى القرار السابق في بحر ١٢ ساعة،فقد صوتت بالموافقة عليه ٧٥ دولة ولم تصوت ضده اية دولة .

وفي الوقت ذاته استطاعت كندا وكولومبيا والنروج تأمين الاكثرية اللازمة

في الجمعية العمومية لمشروع قرارها بإنشاء قوة طوارىء دولية بقيادة الجنرال بيرنز وكان ذلك في الساعات الاولى من يوم ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) اي بعد ساعات من نزول القوات البريطانية والفرنسية الى البر المصري .

وعلى ما يبدو فإن الحكومتين الفرنسية والبريطانية كانتا قد وافقتا قبل التصويت على تأليف قوة طوارىء دولية وأبلغتا قرارهما بالموافقة الى المستر هامرشولد في مذكرة رسمية ، بينما ارسلت اسرائيل الى المستر هامرشولد مذكرة تعلن فيها قبولها لوقف اطلاق النار . ولم يكن لاسرائيل ان تفعل غير ذلك فالقتال في قطاعها كان قد توقف بانسحاب القوات المصرية من سيناء .

اما الحكومة البريطانية فقد تعرضت لضغط عظيم من صحافة الاحرار والعمال ومن المعارضة في مجلس العموم من اجل ان توقف العمليات العسكرية ضد مصر . وهكذا ابلغ رئيس وزراء بريطانيا المريض المتقع مجلس العموم ليلة ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) بأن القوات البريطانية ستوقف العمليات الحربية في منتصف تلك الليلة ، ولكنها ستظل في مواقعها بانتظار تأكيد من المستر هامرشولد بأن اسرائيل ومصر قد قبلتا دون قيد او شرط وقف اطلاق النار وبأن قوة الطوارىء الدولية ستكون قادرة على القيام بمهمتها .

لقد صح ما حسبه الرئيس عبد الناصر من ان الضغط العالمي سينقذ مصر .. ذلك ان العالم بأجمعه قد وقف في صفه وتساوى في ذلك الاتحاد السوفياتي مع الولايات المتحدة . وكانت خسائره ممكنة التعويض ، وتأكد انه يمكن الاعتماد بكياسة على الامم المتحدة لتطهير الارض المصرية من كل القوات الاجنبية .

وكخطوة اولى لاستعادة ما فقدته مصر سمح الرئيس عبد الناصر بدخول قوة الطوارىء الدولية الى مصر ولكن بتحفظ ، فقد اشترط ألا يمس ذلك بسيادة مصر .

وبعد ايام من قرار الجمعية العمومية بتأليف قوة الطوارىء بدأ افراد هذه القوة يصلون الى مصر بطريق الجو وباشروا باستلام مواقع القوات الفرنسية والبريطانية التي اخذت تجلو بشكل حثيث عن منطقة بورسعيد وباشروا عملية اجلاء القوات

الاسرائيلية عن سيناء وردها الى ما وراء خط الهدنة .

وفي يوم ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) تم انسحاب القوات البريطانية والفرنسية بعد ان فشلت فشلاً ذريعاً في التخلص من الرئيس عبد الناصر في فرض الاشراف الدولي على قناة السويس .

كانت الحكومة الفرنسية مترددة في قبول وقف العمليات الحربية ضد مصر ، ولكنها لم تستطع إلا الانصياع لانه لم يكن في مقدورها ان تواصل الحرب دون مشاركة بريطانيا التي كان وضعها قد اصبح عسيراً وسيئاً، ذلك ان الهجوم على مصر قد احدث انقساماً في صفوف دول الكومنولث واذا كانت الحكومتان الاسترالية والنيوزيلاندية قد ايدتا بريطانيا في حربها ضد مصر ، فإن وزارتيها قد تعرضتا من جراء ذلك الى انشقاقات هامة .

اما كندا والباكستان فقد عارضتا الهجوم البريطاني – الفرنسي على مصر ولكنهما ظلتا توليان ببعض العطف الدوافع البريطانية !

اما الهند وسيلان فقد عارضتا الغزو بشدة .

اما الحكومات العربية ، بما فيها الحكومة العراقيـــة التي كانت اميَل الى صداقة بريطانيا منها الى مصادقة الرئيس عبد الناصر ، فانها قد انسجمت مع الرأي العام في بلادها في شجبها الشديد للغزو البريطاني الذي بدا للرأي العام العربي عدواناً فاضحاً بالتواطؤ مع العدو الاول اسرائيل ومع العدو الثاني فرنسا.

وكمظهر من التضامن مع مصر نسفت احدى مضخات البترول في الصحراء السورية مما اوقف تدفق النفط من العراق الى حوض البحر الابيض المتوسط في الانابيب التي تمر عبر سوريا مما اوقع دول اوربا الغربية في ضائقة بترولية شديدة اجبرتها على تقنين البترول .. اما الحكومة العراقية فقد رفضت ان تجلس مع الحكومة البريطانية في اجتماعات حلف بغداد وكادت تقطع العلاقات مع بريطانيا بينما قطعتها فعلاً مع فرنسا . وكانت سوريا والعربية السعودية قد نهجتا نهج مصر بعد استلامها الانذار الانكليزي الفرنسي فقطعتا علاقاتهما الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وفرنسا .

وفي الاردن اضطرت القيادة البريطانية الى سحب قواتها من مشارف العاصمة لتجنب الحوادث والاحتكاك مع الاهلين، كما ان الجيش العربي الاردني استولى على مستودعات الجيش البريطاني .

وبالاختصار فإن مركز بريطانيا لم يسبق له ان وصل الى مثل هذا التدهور والضعف ليس في العالم العربي فقط بل في شطرٍ كبير من آسيا ..

ولربما استمرت هذه المصاعب في وجه بريطانيا زمناً اطول لولا تدخل اربعة عوامل :

١ — فقد انقسمت بريطانيا على نفسها بسبب غزو مصر انقساماً ربما لم يسبق له مثيل منذ ان انقسمت قبل عشرات السنوات عندما بلغت الازمة الارلندية اوجها .. بحيث انه اصبح من العسير على حكومتها ان تستمر في خوض حرب محدودة النطاق .

٢ — كانت روسيا التي تعاني مصاعب مماثلة بسبب تدخلها المسلح في المجر تهدد بالتدخل سواء بارسال المتطوعين او ضرب لندن بالصواريخ او بعمل مركز بالاشتراك مع الولايات المتحدة، التي كانت رفضت اقتراحاً روسياً بالاشتراك في عمل عسكري تأديبي ضد فرنسا وبريطانيا .

ومع ان التهديد الروسي كان من قبيل الدعاية الرامية الى تنمية الصداقة العربية مع روسيا فان خطر قيام روسيا بعمل عسكري تتدخل به في القتال كان امراً جدي الخطورة .

٣ — كانت الولايات المتحدة تعارض معارضة كلية السياسة الانكلو — فرنسية حيال معالجة ازمة السويس وكانت هذه المعارضة مستقاة جزئياً من مثلها العليا ومبادئها الاساسية وجزئياً من غضبها من خديعة بريطانيا وفرنسا لها في النصف الثاني من تشرين الاول (اكتوبر) .

٤ — اخذ الوضع الاقتصادي البريطاني يتدهور نتيجة هبوط المؤن البترولية بعد نسف خط انابيب بترول العراق في سوريا ونتيجة المعارضة الامريكية، فقد كانت الولايات المتحدة تلوح سراً بتطبيق العقوبات الاقتصادية عليها . وبالاضافة

الى ذلك استهلكت عملية الغزو قدراً باهظاً من احتياطي الاسترليني ، بحيث ان الحكومة البريطانية كانت ستضطر لو استمر القتال عدة ايام اخرى الى تخفيض الجنيه الانكليزي .

لقد سببت هذه العوامل الانشقاق ليس في صفوف الشعب فقط بل حتى في صفوف الوزارة (استقالة ناتنغ) ودفعت بالسير انطوني ايدن الى حافة الانهيار العصبي . فقد كان كرهه للرئيس عبد الناصر ولكل ما يمثله الرئيس عبد الناصر وينادي به هو احد الاسباب في دفع بريطانيا الى ذلك الاعتداء المسلح .

لقد حاولت الحكومة البريطانية تبرير عملها بكثير من الاسباب مشددة على سببين اساسيين هما : الخطر الروسي والرغبة في حماية ارواح الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم .

ولكن الاحداث الجارية اقامت الدليل على زيف هذين السببين .

فقد كانت الحكومة البريطانية تعرف بصورة تقديرية كمية الاسلحة الروسية التي تلقتها مصر قبل تأميم شركة القناة ، وعلى كل فلم يكن هنالك من الاسباب الوجيهة للافتراض بأن روسيا كانت تنوي القيام بعمل عسكري بالاشتراك مع مصر في وقت كان تسللها السياسي الى الشرق الاوسط يسير بخطوات حثيثة متواصلة .

ولم يكن من شأن التدخل العسكري الفرنسي - البريطاني الا ان يقوّي من مركز الاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط ولقد فعل ذلك .

وثانياً لم يكن هنالك اي خطر يهدد الرعايا البريطانيين في ممتلكاتهم وارواحهم قبل الغزو الذي عرضهم الى خطر شديد بدلاً من ان يصونهم

فمنذ ٣ تشرين الثاني بدأت الحكومة المصرية تصادر او تضع تحت الحراسة القضائية جميع الممتلكات البريطانية والفرنسية ، كما بدأت تفرض على حاملي الجوازات البريطانية والفرنسية الاقامة الاجبارية في بيوتهم ، او بدأت تزجهم في معسكرات مرتجلة .. اما اليهود الذين يحملون جوازات فرنسية او بريطانية او الذين كانوا بدون جنسية فقد طردوا من مصر او اجبروا على الرحيل كما بدأت

السلطات المصرية تبعد عن مصر الرعايا البريطانيين والمالطيين والفرنسيين الذين تقع عليهم شكوكها .

لقد اعلنت مصر فيما بعد انها أبعدت ثلاثة آلاف فقط من هؤلاء الرعايا ولكن الواقع ان عدة آلاف اخرى منهم قد أجبروا إما بالوسائل الادارية او بحرمانهم من مورد رزقهم على الرحيل عن مصر . وهكذا لم يبق في مصر الا القليل من البريطانيين والفرنسيين واليهود. كما ان كثيراً من اصحاب الجنسيات الاجنبية قد غادروا مصر سواء مدفوعين بشعور القلق او بسبب تدهور مركزهم الاقتصادي. وتجدر الاشارة الى ان ما من مدني بريطاني او فرنسي قد فقد روحه طيلة الازمة كما ان حوادث اساءة معاملة الرعايا البريطانيين والفرنسيين كانت قليلة جداً .

لقد فقدت بريطانيا وفرنسا مركزهما الممتاز في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مصر . كما ان الحكومة المصرية استولت فى مستهل العمليات الحربية على القاعدة البريطانية في منطقة القناة كغنيمة حربية ،وانهت العمل بالاتفاق المصري — البريطاني .

وفي مستهل عام ١٩٥٧ قامت الحكومة المصرية بتمصير جميع المصارف وشركات التأمين البريطانية والفرنسية. وفي خلال الشهور الاولى من العام باشرت بالاشراف على تلك المصارف والشركات مع عدد اخر من الشركات الفرنسية والبريطانية الهامة، كما استولت الحكومة المصرية على المدارس والمعاهد الفرنسية والبريطانية .

وبالاختصار فقد بقي الرئيس عبد الناصر وظلت شركة القناة مؤممة وفق مشيئة الرئيس عبد الناصر بينما كان رصيد حساب بريطانيا وفرنسا الخسارة الكلية.

ولقد قال الرئيس عبد الناصر في خطابه ببور سعيد في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٧ ان معركة بور سعيد قد ادت الى دعم ملكيتنا للقناة والى تدعيم استقلالنا الاقتصادي والى تمصير ممتلكات المعتدين .

والواقع ان الغزو البريطاني ــ الفرنسي قد اكمل عمليا العمل الذي بدأته الحركة الوطنية المصرية منذ ايام محمد علي اذ انهى الى الابد سيطرة الاجانب في

مصر وخفض عددهم تخفيضاً عظيماً . ذلك ان البريطانيين والفرنسيين الذين كانوا يؤلفون الفريق الاقوى نفوذاً والاوطد مركزاً بين الجاليات الاجنبية قد ذهبوا بأسرهم تقريباً . ومع ان بعضهم اخذ يعود فانه لن يتمتع لا بالمركز ولا بالاهمية التي سبق للبريطانيين والفرنسيين ان تمتعوا بها .

لقد تقلصت الجالية المالطية الكبيرة العدد الى جالية ضئيلة العدد بينما اخرج الكثيرون من البلاد من المراكز الهامة التي كانوا يشغلونها وطردوا خارج مصر. وبالاضافة الى ذلك غادر مصر عـــدد كبير من الايطاليين واليونانيين والارمن برضاهم وحسن اختيارهم ، واذا كان قد جاء في اعقابهم اجانب آخرون منهم التشيكيون والروس واليابانيون فان هؤلاء الاجانب غير خليقين بأن يحتلوا ما كان للراحلين من مقام . والواقع ان مصر لم تعد تعاني المشكلة المعروفة بمشكلة الاقامة الاجنبية ، فقد احتل المصريون معظم المراكز التي كان يشغلهـا الاجانب ولم تعد مصر ترحب الا بالاجنبي القادم اليها للشراء او للسياحة .

والواقع ان غزو بور سعيد حقق في عام واحد في حقل « التمصير » ما كان خليقاً بأن يتطلب من الرئيس عبد الناصر عشرة اعوام او اكثر . كما ان الامم المتحدة اكملت الانتصار المصري في خلال عام ١٩٥٧ اذ اعادت فتح قنـــاة السويس وتنظيفها من السفن الغارقة على حساب الدول البحرية واجبرت القوات الاسرائيلية على الانسحاب الى ما وراء حدودها ، بينما عوضت روسيا مصر عما فقدته من سلاح وعتاد ايام العدوان الثلاثي .

واذا كانت مصر قد عانت من المصاعب الاقتصادية التي سببها تدهور التجارة مع الغرب، فان الضائقة لم تؤثر في الواقع على الاغلبية المصرية الساحقة المؤلفة من طبقة الفقراء. ولكن مصر عمدت الى سياسة التقشف من اجل ايجاد التوازن بين صادراتها ووارداتها مما قد يؤدي في المدى الطويل الى ما فيه خدمة مصلحتها .

الفصل الرابع والعشرون

بدأ التعديل يصيب الطابع العسكري لنظام الحكم في مصر منذ عام ١٩٥٤ عندما باشر الرئيس عبد الناصر في فصم الكادر السياسي للضباط الاحرار عن الجيش، ومع ان مصلحة الاستخبارات العسكرية لا تزال ناشطة في مصر والبلاد المجاورة فان عبء السلامة العامة قد نقل الى كاهل وزارة الداخلية التي يصرف امورها زكريا محي الدين بكفاءة تامة تتصف بالهدوء .. ولم تعـــد الشوارع في القاهرة تغص بالجنود .

اما اولئك الضباط الذين عينوا في الوزارات المدنية فقد خيروا بين البقـاء حيث هم او العودة الى الجيش ففضل اكثرهم البقاء في الوظائف المدنية .. ومهما تكن المـآخذ على اختصاص بعض هؤلاء الضباط فانهم على العموم قـــد بثوا النشاط في اجساد الوزارات والدوائر الخامدة . كما ان فصل الجيش عن الفئات السياسية التي اشتركت في الحركة الثورية واعتادت على تذوق النشاط السياسي قد عوض كثيراً من اوجه حرمان الجيش من خدماتها .

لقد الغي مجلس قيادة الثورة وحلت التنظيمات الثورية السابقة . اما اولئك الاعضاء الذين درجوا على الكلام اكثر مما ينبغي او على اكثر مما يجب من النشاط في متابعة سياساتهم الشخصية فقد تركوا الحكومة ليشغلوا من المناصب ما يحفظ الشكليات والمظاهر . اما الذين بقوا فهم المنفذون الصامتون لسياسة هي بمجملها سياسة الرئيس عبد الناصر . على ان الرئيس عبد النـــاصر لا ينفرد في اصدار القرارات انما يستشير عادة من حوله قبل ان يقدم على اي عمل ، والواقع ان

اقرب معاونيه اليه كانوا جميعاً من اعضاء الهيئة التنفيذية للضباط الاحرار [1] .

ولقد رافق التغيير في الجهـــاز الداخلي للحكومة تغييرات في الدستور ، ففي كانون الثـــاني (يناير) ١٩٥٣ نشر اللواء محمـد نجيب دستوراً موقتاً لفترة انتقالية مداها ثلاث سنوات ، وفي كانون الثـــاني (يناير) ١٩٥٦ نشر الرئيس عبد الناصر الدستور الجديد الذي نص على تأليف مجلس الامة وتأليف وزارة وانتخاب رئيس للجمهورية .

لقد اعطى الدستور الجديد رئيس الجمهورية سلطة تنفيذية كاملة تتضمن حقه في تعيين الوزراء وصرفهم . اما مجلس الامـــة فقد اعطي صلاحيات اصدار التشريعات او تعديلها واستجواب الوزراء ومحاسبتهم .

اما التقييد الاساسي لسلطة رئيس الجمهورية فيكمن في المـادة الدستورية التي توجب عليه ان يحيل الى الاستفتاء الشعبي اي قضيـــة يرد مرتين قرار مجلس الامة فيها .

لقد وافق الشعب المصري بالاستفتاء على هذا الدستور بأكثرية ٩٩ بالمائة ضد واحد بالمائة كما ان ذات الاكثرية اقرت انتخاب عبد الناصر رئيساً للجمهورية . اما انتخابات مجلس الامة المقررة في خريف ١٩٥٦ فقـد ارجئت الى عام ١٩٥٧ بسبب ازمة السويس .

وفي مستهل عام ١٩٥٨ (في شباط – فبراير) تمت وحـدة مصر مع سوريا

---

(١) باستثناء علي صبري وزير الدولة المـكلف بشؤون الرئاسة فان زكريا محيي الدين والمشير عبد الحكيم عامر وحسن البغدادي وكمال الدين حسين وحسين الشافعي كانوا من اعضاء الهيئة التنفيذية للضباط الاحرار .

اما مستشار الرئيس في قضايا الصحافة والدعاية فهو البكباشي عبد القادر حاتم الذي كان مدير لمصلحة الاستعلامات وخلفه في المنصب سعد عفره الذي كان في الجيش برتبة بكباشي .

اما في القضايا المالية والاقتصادية فقد درج الرئيس عبد الناصر على الاعتماد على مشورة المدنيين وهكذا فان المدنيين الاخصائيين الذين يصرفون شؤون الاقتصاد المصري هم : عبد المنعم القيسوني وزير الاقتصاد والدكتور حسن عباس زكي وزير المال وعبد الجليل العمري محافظ البنك الاهلي والدكتور علي الجريتلي الذي عين محافظاً لبنك الاسكندرية الذي كان سابقـــاً فرعاً مصرياً لبنك باركلس .

والف البلدان الجمهورية العربية المتحدة التي انتخب عبد الناصر رئيساً لهـــا . وكانت المبادرة نحو التوحيد قد صدرت من حزب البعث الاشتراكي الذي هو على وفاق تام في اجتهاده القومي مع قومية عبد الناصر الثورية .

وكانت حكومات العالم العربي باستثناء سوريا قـــد تباعدت عن مصر في خلال ١٩٥٧، فالعاهـل الاردني انقلب على حكومته الوطنية وابعد عن الحكم العناصر المنسجمة مع مصر وسجن الكثيرين بحجة التآمر على عرشه وقبل المعونة الامريكية بدلاً من المعونة التي كان قد اتفق على ان ينالها من سوريا ومصر .

واذا كان الملك سعود لم يقطع علاقاته علناً مع الرئيس عبد الناصر فإنه ايد الملك حسين مالياً وتقرب من الحكومتين اللتين كانتـا مواليتين للغرب في لبنان والعراق . اما سوريا فقد كانت الدولة الوحيدة التي الحت على عبد الناصر في ان تقوم بينها وبين مصر علاقات اوثق .

وفي بداية الامر كان الرئيس عبد الناصر يرى فكرة الوحدة السورية — المصرية سابقة لأوانها ولم يوافق الا على تأليف لجان مشتركة لدراسة موضوعها . ولكن الموقف في سوريا كان دقيقاً شائكاً، فالجبهة الائتلافية السياسية التي كانت تحكم البلاد كانت بدورها تحت سيطرة ايديولوجيـة حزب البعث . وفي الواقع كانت سوريا تحت حكم الجيش وكان بعض الضباط اصحاب الميول الشيوعية قد احتلوا عدداً من المناصب الهامة عندما كان عفيف البزري الموالي للشيوعية رئيس اركان حرب الجيش السوري، وعندما كان حزب البعث في شبه حلف مع الحزب الشيوعي، على ان الفريق الاقوى في الجيـش السوري كان الفريق التابع للعقيـــد عبد الحميد السراج .

اما السياسي المناضل شكري القوتلي الذي كان رئيساً للجمهورية السورية فقد قلق من ظاهرة تسرب الحزب الشيوعى القوي التنظيم الى الجيش، وكان على صلة دائمة مع الرئيس عبد الناصر فاشترك مع حزب البعث ومع فريق العقيد السراج في الضغط على عبد الناصر كيما يوحد سوريا مع مصر، فوافق في مستهل عـــام ١٩٥٨ على ذلك .

وفي خلال اسابيع قليلة اعد دستور جديد للجمهورية العربية المتحدة فنزل الرئيس شكري القوتلي عن الرئاسة بينما انتخب عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة بأكثرية ساحقة نالها في كل من الاقليمين المصري والسوري .

وبدأ الاقليمان في الحال بتوحيد تمثيلهما الخارجي والف الرئيس عبد الناصر وزارة جديدة ذات وزراء محليين واقليميين وما لبث الفريق عبد الحكيم عامر ان صرف من الخدمة في الجيش السوري عدداً من كبار الضباط الشيوعيين ، وعندما احتج اللواء عفيف البزري على هذه التسريحات قبلت استقالته من قيادة الجيش الاول قبل ان يقدمها .. وبالاتفاق حلت الاحزاب نفسها وامتنعت عن النشاط السياسي باستثناء الحزب الشيوعي الذي سافر امينه العام خالد بكداش يرافقه عدد من معاونيه الى براغ ثم الى موسكو .

لقد تمت وحدة سوريا مع مصر وفقاً لفلسفة كل من الرئيس عبد الناصر وحزب البعث .. فالطرفان يؤمنان بأن بعث العالم العربي سيتم عن طريق وحدة الشعوب العربية وبأن مصر ستقود الركب العربي الى الوحدة .

ومع ان سوريا ومصر عقدتا صلات اقتصادية وثيقة مع الكتلة السوفياتية فانهما ظلتا تعتبران ان الحزب الشيوعي يعارض الوحدة العربية باعتباره حزباً تسيره فلسفة مادية غريبة ، وباعتباره حزبا مرتبطاً بتوجيهات حزبية تصدر اليه من خارج الوطن العربي .

لقد استقبل العالم العربي وحدة سوريا مع مصر بحماسة ، وعندما زار الرئيس عبد الناصر سوريا استقبل استقبالاً شعبياً فاق أي استقبال لقيه في مصر اللهم الا باستثناء الاستقبال الذي لقيه بعد تأميم قناة السويس . واصبح الرئيس عبد الناصر ولا يزال اعظم زعيم شعبي للعالم العربي في الزمن الحديث .

ان الرئيس عبد الناصر ينهج في حكم الجمهورية العربية المتحدة منهج النظام الكلي فهو يعتقد بأن شكل نظام الحكم الديموقراطي الغربي الذي قام في مصر منذ ١٩٢٣ حتى الثورة لم يكن ملائماً للبلاد ، فقد كان اداة تستخدمه الطبقة المتنفذة في الحفاظ على سلطتها وسيطرتها . وبالتالي فان هذا النظام اخفق في

اداء غايته وسيخفق ثانية اذا ما طبق من جديد .

ولقد كان دائماً من رأي الرئيس عبد الناصر بأن على مصر ان تنمي النظام الديموقراطي الذي يلائمها. وان الرئيس عبد الناصر ليرد على المنتقدين الذين يقولون ان النظام الرئاسي المقترح يستند الى حصر السلطات بزعيم او رئيس واحد غير مقيد الا بالحاجة الى استشارة وزرائه او استشارة مجلس الأمة ، انه يرد عليهم بأن جوهر الحكومة في مصر ، القطر الاسلامي ، يختلف عن جوهره في الدول الغربية ذات النظام الرئاسي، ذلك لانه يستقى من المبادىء الاسلامية ومبادىء القومية العربية ، فلا خطر والحالة هذه من ان ينهج نظام الحكم منهج النظم في البلاد الشيوعية ، ذلك ان الدستور ينص على حماية حق الملكية الفردية والخاصة . ولقد نشرت مصلحة الاستعلامات مؤخراً كتيباً للمرحوم حسن ابو السعود المحامي المرموق الذي اوضح اثناء مناقشته للاصلاح الزراعي ان لمصر ايديولوجيتها الخاصة بها وهي ايديولوجية تضعها في الوسط بين المعسكرين العالميين فقد قال في ذلك الكتيب ما معناه :

« اننا لا نستطيع ان نتجاهل بأن الملكية هي عريزة فطرية ولسنا ندري لماذا يجب علينا ان نحرم الناس ثمرة كدحهم .

« اننا نؤمن بالمساواة ولكننا لا نستطيع ان نتجاهل قطعاً بأن الناس لا يستطيعون ان يكونوا متساوين في مناقبهم ومميزاتهم وان المساواة الفعلية الواقعية انما هي أضغاث احلام .

« ان الاسلام قائم على الديموقراطية ولا يقر بنظام الحكم الملكي ويجب على الرئيس بموجبه ان ينتخب من الاغلبية فهو لا يسمح بأية دكتاتورية سواء أكانت ديكتاتورية فرد اودكتاتورية طبقة . »

***

اذا كان خصوم النظام يشكون من ان مصر هي الآن دولة بوليسية تعج بالمخبرين، فان المرء لا يصادف ذلك الشعور السائد بالخوف الذي يصادفه في الدول البوليسية . بل ان المرء ليسمع الانتقاد جهاراً في الاماكن العامة . اما اكثر الانتقاد الموجه الى نظام الحكم فيأتي بشكل خاص من فئة الاغنياء ومن فئة الذين عملوا مع الشركات الانكليزية والفرنسية، اي بالاختصار من الذين تأثرت مصالحهم الشخصية بسياسة الحكومة. ولكن الانتقاد ليس قطعاً عاماً حتى بين الاغنياء .

فان الباشا اخذ يوفق بين نفسه وبين الاوضاع الجديدة في ظل النظام الجديـــد واخذ يتعلم كيف يكسب المال باستثمار الثروة الكافية التي تركت لعائلته ، وفي كثير من الحالات اتيحت له الفرص العديدة نتيجة رحيل الكثير من الاوروبيين.

ان مصر لا تزال تتألف من طبقة صغيرة نسبياً من الاغنياء ومن طبقة كبرى من الفقراء المدقعين ، ولربما كانت الجماهير المصرية الفقيرة اكثر رضى عن النظام الحالي من اي نظام . فلقـــد وجه الشارع المصري عناية كبيرة الى العمال في التشريعات التي صدرت منذ ١٩٥٢ فقد حسنت هذه التشاريع شروط عقود العمل الفردية ونصت بشكل خاص على زيادة تعويضات الصرف ، وذلك بالقانون الصادر في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٢ اما تشريع العمل فقـد وسع بحيث شمل العمال الزراعيين . كما منحت فئات عديدة من العمال حق تكوين النقابات وهو حق كانت الانظمة السابقة تنكره وتحجبه عن هذه الفئات ، كما أعطيت النقابات للمرة الاولى الحق في تأليف اتحاد عام .

ولقد بذلت محاولة — لعلها لم تلاق كثيراً من النجاح — لمعالجة مشكلة البطالة بواسطة نظام تسجيل العاطلين وايجاد الاعمال للمسجلين وفق ترتيب تسجيلهم . وصدر في عام ١٩٥٣ قانون آخر يجبر اصحاب العمل الذين يستخدمون اكثر من مائة عامل على تقديم الخدمات الصحية الاساسية لعمالهم . وفي عام ١٩٥٥ صدر قانون تأمين العمال ضد طوارىء العمل .

وفي حقل التعليم اخذت الحكومة المصرية تبني المدارس بمعدل مدرســة كل يوم منذ عام ١٩٥٤ وبتــكاليف رخيصة بسبب توحيد شكل الابنية المدرسية . والواقع انها شيدت ٣٧٢ من هذه المدارس الابتدائية الموحدة في عام ١٩٥٤ ، كما ان الاعمال الحكومية احرزت تقدماً كبيراً في تأمين ماء الشرب النقي للقرى . وبالاضافة الى ذلك تنهمك الحكومة في بناء المراكز الريفية المجمعة ، وكل مركز منها يحتوي على مدرسة للصناعات القروية وعلى مركز للارشاد الاجتماعي وقسم للتدريب الزراعي وعيادة طبية مع البيوت اللازمة لايواء الموظفين .

وللتغلب على عقبة نقص الموظفين الاخصائيين لتلك المراكز باشرت الحكومة

باحداث دورات تدريبية خاصة للقابلات والممرضات والعمال الصحيين والمعلمين. كما باشرت الحكومة في تنفيذ مشروع ضخم للاسكان يكلف ١٦ مليون جنيه من اجل ايجاد بيوت صحية رخيصة للعمال .

لقد سببت المصاعب الاقتصادية الناجمة عن ازمة السويس بعض التباطؤ في تنفيذ هـــذه المشاريع، ولكن المسلم به هو ان نوايا الحكومة فى تحسين احوال الطبقة الفقيرة هي اقوى من نوايا اية حكومة سبقت .

لقد تصرفت الحكومة المصرية تصرفاً حكيما اذ ركزت جهودها على نشر التعليم الابتدائي الذي تمس اليه الحاجة بشكل عام اكثر من غيره ، والواقع ان الرغبة في نشر التعليم قد عبرت عن نفسها في مصر فور وضع دستور ١٩٢٣ موضع التنفيذ فارتفعت اعتمادات موازنة التعليم من ٤ بالمائة من ميزانية ١٩٢٠ الى ١٣ بالمائة من ميزانية ١٩٥١ ،اما حكومة الثورة فقد زادت من نسبة اعتمادات التعليم ، فبينما خصصت ميزانية ١٩٥٠ مبلغ ١٩ مليون جنيـــه للتعليم خصصت ميزانية ١٩٥٣ مبلغ ٢٦ مليونا وخصصت ميزانية ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ مبلـــغ ٢٩ مليونا وميزانية ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ مبلغ ٣٨ مليونا و٦٠٠ الف جنيه .

ويتبين من الاحصاءات ان عدد الطلاب في مصر بلغ عـــام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ زهاء مليون(٥٢١٧١٥ تلميذا في المدارس الابتدائية و١١٩٢٦٩ تلميذاً في المدارس الثانوية و٤١٥٨٨ طالباً في الجامعات) هذا باستثناء طلاب جامعة الأزهر .

كانت نسبة متخرجي الجامعات بالمقارنة مع عدد السكان أعلى ١١ مرة من نسبة متخرجي الجامعات في مصر ،ولعلها اعلى نسبة في العالم . بينما ظل قانون التعليم الابتدائي الاجباري غير نافذ اذ لا تزال نسبة الأمية ٧٠ بالمائة .

ونتيجة لذلك اصيبت مصر بتضخم في عدد المحامين والصحفيين ، بينما ظلت تفتقر الى العمال المتعلمين الذين تحتاجهم في صناعاتها وحرفها وتجارتها، ولما لم تكن المؤسسات الصناعية والتجارية في مصر بالكثرة التي تستهلك خريجي الجامعات فان هؤلاء تحولوا الى الوظائف الحكومية حيث ازدحموا في الدوائر الحكومية يتباكون على ضآلة رواتبهم .

والواقع ان تركيز اهتمام حكومة الثورة على نشر التعليم الابتدائي والحرفي كان تصرفاً حكيماً في هذه الظروف .

اما في ميدان التعليم النسوي فان اول دفعة من الطالبات تخرجت عام ١٩٣٢ من جامعة القاهرة التي خرجت في العام التالى ١٦٥ طالبة ولكن نسبة الطالبات في التعليم العالي ما لبثت ان تزايدت حتى رأينـا ٥٧٦٣ انثى في جامعات مصر الثلاث عام ١٩٥٥ — ١٩٥٦ .

وتفيد الاحصاءات الرسمية المصرية ان هنالك ٦٨ فتاة مقابل كل مائة رجل في معاهد التعليم العالي عام ١٩٥٧ .وتقول الحكومة ان المساواة بين عدد الذكور والاناث في التعليم العالي ستكون تامة في خلال عشر سنوات .

ان هؤلاء النسوة المتعلمات يساعدن الوطن على محو الامية ،ذلك لأن عدداً كبيراً منهن يعمل في التعليم الابتدائي.ولكن استفادة الوطن منهن لا تزال مقيدة محدودة ومعرقلة بالتقاليد العائلية .فهن يتزوجن في سن مبكرة وغالباً ما يمنعهن ازواجهن من العمل رغم ان الفائدة الاقتصادية من الزواج بامرأة متعلمة قادرة على الكسب تغري بالخروج على التقاليد العائلية .

انهن ينجبن عادة في مستهل زواجهن ولكن الظاهرة الملحوظة هي ان النسوة المتعلمات يحرصن كالغنيات على الاقلال من المواليد. وهذا مما يشير الى ان الفائدة الاقتصادية الكامنة في العائلة الصغيرة تساعد على تحديد النسل .

ومع ذلك فان عدد النسوة في الدوائر العامة لا يتناسب مع عـــدد اللواتي يتلقين العلم في المدارس ،وقد يمر مزيد من الوقت قبل ان يستفيد الوطن كلياً من التعليم النسوي .

اما حالة المرأة في الطبقة العاملة فلا تزال مضنية ، ذلك انها غالباً ما تشاطر زوجها عمله وتنجب له الاطفال وتخدم في البيوت عند أسر كثيرة العدد حتى تشيخ قبل الاوان .

لا يزال المستوى الصحي في مصر منخفضاً ، فربع المواليد يموتون قبل ان يبلغوا العام الاول .ولا تزال لعنة الامراض السارية كالبلهارسيا والاسهال المزمن

والملاريا والسل متحكمة في مصر ، كما ان التراخوما تتسبب في رفع نسبة اكفاء البصر مع غيرها من امراض العين .. ومع ذلك فان الحكومة سجلت بعض التقدم في مكافحة هذه الاوباء بالاعتماد على المطهرات الحديثة ، وهكذا انخفض معدل الوفيات من ٢٢ بالالف عام ١٩٥١ الى ١٧ بالالف عام ١٩٥٨ .

انه لمن المشكوك فيه ان تستطيع المشاريع الصحية وحدها ان تقضي على الاوباء واسباب الامراض طالما ظل القسم الاعظم من الشعب المصري يعاني الفقر وسوء التغذية . فلقد قدر الدكتور مونييه احد اساتذة جامعة الاسكندرية ان معدل الدخل الفردي عام ١٩٥١ كان اقل بزهاء ٣٩ بالمائة مما كان عليه عام ١٩١٣ ، ذلك ان توسع الزراعة لم يجار نمو السكان . ففي عام ١٩٥٧ كان عدد السكان قد ازداد ١٠ ملايين عما كان عليه عام ١٩٢٢ بينما تقول التقديرات ان عدد السكان يتزايد الآن بنسبة تتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ الف نسمة سنوياً .

لقد حدث الهبوط في الدخل المصري الفردي خلال الخمسين سنة التي شهدت اعظم تقدم في السيطرة على مياه النيل وتنظيم الري فلم يجار التوسع الزراعي نسبة تزايد السكان إلا في فترة قصيرة بعيد بناء خزان اسوان عام ١٩٠٢ ، وهو الخزان الذي يجمع المياه ايام الفيضان ليروي الغيطان ايام انحسار مياه النيل في الربيع ومطلع الصيف . وتقوم على النيل سدود في اسنا ونجع حماده واسيوط تؤدي نفس الخدمة التي يؤديها سد محمد علي اذ يرفع من مستوى المياه لتغذية الاقنية .

وفي ١٩٣٩ توقفت الحكومة عن استخدام سد محمد علي مستبدلة اياه بسدين اقيما على مقربة منه عند تفرع النيل في دمياط ورشيد .

ولقد استطاعت مصر بتحسين نظام الري وتوسيعه ان تزيد من مساحة الارض المروية فهي تملك الآن ٦ ملايين فدان من الارض المروية بانتظام تضاف اليها مساحة ٤ ملايين فدان تروى اثناء موسم الفيضان .

لقد ادى الاصلاح الزراعي الذي طبقته حكومة عبد الناصر عام ١٩٥٢ الى تحسين توزيع الثروة القومية اذ منح الاراضي زهاء ٨٠ الف عائلة يبلغ تعداد

افرادها زهاء نصف مليون شخص اصبحوا الآن اغنى ٥٠ بالمائة [illegible] قبلاً . كما ان الاصلاح الزراعي حسن من حال ٤ ملايين من مستأجري الاراضي الزراعية اذ خفض اجور تلك الاراضي .

وفي الوقت ذاته باشرت حكومة الثورة بتجربة عظمى اخرى في ميدان الاصلاح الاجتماعي وذلك في الصحراء غربي الدلتا ، وكان ذلك عام ١٩٥٣ عندما خططت رقعة من الصحراء مساحتها مليون و ٢٠٠ الف فدان ودعيت باسم « مديرية التحرير » .

كان انشاء هذه المديرية بمثابة تجربة مبتدعة في ميدان استصلاح الاراضي وفي ادخال الزراعة التعاونية الى حياة الفلاح المصري المعروف بنزعته الفردية الشديدة. فقد استخدمت الحكومة في اعمار هذه المديرية ١٤ الف فلاح بأجور مرتفعة وبتوفير احوال المعيشة الحسنة لهم ، كما استخدمت احدث الآلات الميكانيكية لشق الصحراء وقهرها فما لبثت ان تدفقت المياه في وقت قصير على اقنية جديدة ونمت المحاصيل فوق تربة كانت سابقاً لا تحمل الا الرمال وقامت اول قريتين نموذجيتين ببيوتها البسيطة الجميلة .

ولكن ذلك كله قد تم بثمن باهظ فالصحراء هي « بالوعة » للاموال وقد تبين من هذه التجربة ان المديرية بحاجة الى استجرار المزيد من مياه النيل والا فلا يمكن استثمار وزراعة اكثر من حقولها التجريبية الاولى .

ان تأمين مياه الري هو المعضل الازلي في مصر التي يجب ان تستجر المزيد من مياه النيل ، فبدون ذلك لا يمكن ان تحرز أي تقدم اقتصادي . اما نقطة الضعف في نظام الاستفادة من مياه النيل حالياً فتكمن في اعتماد مصر الى مدى بعيد على فيضانه . ومن اجل تأمين مزيد من مياه النيل جنحت حكومة الثورة الى السعي الى حلول سريعة حاسمة فتبنت امر الاسراع بتنفيذ مشروع جبار هو مشروع بناء السد العالي في اسوان ، الذي يستطيع في بحر عشر سنوات ان يقيم التوازن والتناسب بين التوسع الزراعي وبين نسبة تزايد عدد السكان. كما ان من شأنه ان يزيد في الطاقة الشرائية المصرية بحيث ينشط النمو الصناعي . ذلك ان

مشروع بناء سد اسوان العالي وخزانه من شأنه ان يؤمن الري لمليوني فدان اضافي وان يوصل الماء الى اراضي الصعيد وان يمد مصر بكل متطلباتها من القوة الكهربائية، كما يمكنها من تنظيم الري سنوياً بحيث يمكن سلفاً توقيت المواعيد الزراعية .

وهكذا ما لبث ان اصبح مشروع السد العالي حجر الاساس في التخطيط الاقتصادي القومي الطويل المدى .. وانه في الواقع لمشروع جبـــار يفوق اي مشروع من نوعه في العالم، ذلك ان الخزان بالذات سيرتفع الى علو ٣٦٥ قدماً فوق مستوى النهر وسيمتد مسافة ٣ اميال طولاً ليكون اكبر بحيرة اصطنعتها يد الانسان في العالم ، ذلك ان المياه ستغمر ما مساحته ٣٤٤ ميلاً وستمتد ١٢٤ ميلا داخل السودان وستغرق مدينة وادي حلفا .

لقد قدرت تكاليف تنفيذ المشروع بمبلغ ٢٤١ مليون جنيه مصري منها ما قيمته ١١٧ مليون جنيه مصري من العملة الاجنبية ، هذا بالاضافة الى ٣٤ مليون جنيه مصري لتنفيذ اعمال المرحلة الثانية والثالثة من اجل توليــــد القوة الكهربائية وبالاضافة الى نفقات استصلاح الاراضي .

لقد وافق الخبراء العالميون على المشروع بعد جدل طويل حول تحديـــد موقعه وحول طبيعة فيضان البحيرة المقترحة ووافق خبراء توليد القوى الكهربائية والري على ان تنفيذ المشروع لا يمكن ان يضر بمصالح السودان. الا ان المشروع لا يمكن مع ذلك ان ينفذ الا بموافقة السودان واوغندة والحبشة، وان السودان بصورة خاصة لفي حاجة شديدة الى مياه اضافية لسد احتياجات الانمـــاء الزراعي الذي لم يحسب حسابه عندما وُقعت عام ١٩٢٩ اتفاقية مياه النيل . ولذلك فان السودان مهتم بامر اقتسام اية كمية جديدة من المياه يمكن توفيرها للري ، كما انه مهتم بامر التعويضات الواجب دفعها لخمسين الف سوداني ستشردهم البحيرة التي سيخلقها السد العالي .

على ان مشكلة تمويل تنفيذ مشروع السد العالي هي المشكلة الهائلة فيه وكان الدكتور عبد الجليل العمري قد اعتبر المشروع من الحيوية الجوهرية لمصالـــح البلاد الطويلة المدى بحث خلص الى وجوب تنفيذه ولو تطلب ذلك فترة طويلة

من التقشف تفرض على مصر .

ان مشروع السد العالي يقضي كجزء لا يتجزأ منـه القيام في السنوات التي تليه بتوسيع الصناعة التي كانت حتى ١٩٥٢ اكثر قطاعات الاقتصـاد المصري تأخراً .

وكانت اهم مساهمة فردية في تنمية الصناعة المصرية قبل الثورة هي مساهمـة بنك مصر الذي اسسه فريق من الماليين المصريين عام ١٩٢٠ من اجل تنميـة الصناعة، وقد اصبح الآن يجمع ويمول ١٨ شركة صناعية تابعة له، منها شركة كبرى للنسيج، واصبح مصدراً لمنح القروض الكبرى للشركات الاخرى .

وجاءت حكومة الرئيس عبد الناصر فسارعت من خطوات توظيف رؤوس الاموال في الصناعة عن طريق التعاون بين الرأسمال الاهلي والرأسمال الحكومي، وقد ادت مصادرة الشركات البريطانية والفرنسية واليهودية بعـد العدوان الثلاثي الى انشاء منظمة الانماء الاقتصادي من اجل تمصير الشركات الموضوعة تحت الحراسة القضائية . وقد وسعت حكومة الرئيس عبد الناصر من صلاحيات هذه المنظمة بحيث تشرف على الرساميل الحكومية التي سبق توظيفهـا في مشاريع وشركات جديدة اعتبرت جوهرية بالنسبة للمصلحة العامة، ولكنها غير قادرة على اجتذاب الرساميل الاهلية . وقد اشترت هـذه المؤسسة الاسهم الانكليزية والفرنسية في ٢٠ شركة واشترت موجودات ومنشئات ٢٠ شركة اخرى، واستولت على البنك الاهلي الذي كان يملكه في السابق مساهمون فرنسيون وبريطانيون، واصبحت منظمة التنمية الاقتصـادية عاملاً هاماً في اشراف الدولة على الاقتصاد وفي توجيه التوظيف الصناعي وفق سياسة الحكومة الرامية الى تشجيع توظيف الرساميل الاهلية مع القيام بسد اية ثغرة تتبقى وذلك بأموال الخزينة .

على ان حكومة الثورة عمدت حتى قبل انشاء هذه المنظمة الى تهيئة اسباب المشاركة بين الرأسمال الحكومي والرأسمال الاهلي، وذلك في مشروع مصـانع الحديد والفولاذ في اسوان لاستثمار مناجم منطقة اسوان . ولا ريب ان نسبة توظيف الرأسمال الاهلي الفردي في الصناعة قـد زادت زيادة محسوسة بفضل

قانون الاصلاح الزراعي الذي اطلق بعضاً من رأسمال الاقطاعيين وجعل ملكية الاراضي اقل جاذبية .

وهكذا سارعت الحكومة بخطوات مشاريع الانماء العام مع هـذا الضغط الحثيث لتوظيف الرساميل في الصناعة وقـد جاء في تقرير الامم المتحدة عن مشاريع انماء الشرق الاوسط عـام ١٩٥٤ — ١٩٥٥ بأن مصر قد اعـدت منذ عام ١٩٥٣ مشاريع صناعية تبلغ تكاليفها ٢٥٠ مليون جنيه ، وان هناك اعتمادات في الموازنة المصرية لهذه المشاريع بمبلغ ١٣٢ مليون جنيه . كما ذكر بأن حكومة الثورة قد انفقت على هذه المشاريع الصناعية مبلغ ٧٦ مليون جنيه حتى حزيران (يونيو) ١٩٥٥ .

وبالاضافة الى ما انفقته حكومة الثورة على الانماء الزراعي فانها انفقت اموالاً هامة على المواصلات وتوليد القوى الكهربائية ، وكان اهم مشاريع توليد الكهرباء مشروع محطة سد اسوان المرتبطة بمصنع للسماد سيستجر قوته الكهربائية من المحطة ويصل بمصر الى مرحلة الاكتفاء الذاتي من الاسمدة .

لقد طرأت زيادة على الانتاج الصناعي المصري منذ ١٩٥٢ ولكن قـاعـدة الانماء لا تزال تستند الى الزراعة المصرية والى الاقتصاد الزراعي القائم على محصول واحد من القطن سنوياً . ومع ان صادرات المحاصيل الاخرى غير القطن قـد تضاعفت من ٢١ مليون جنيه الى ٤٢ مليوناً بين عام ١٩٥٢ و ١٩٥٦ فان مركز التجارة الخارجية المصرية لا يزال يعتمد كلياً على القطن الذي يحـدد مستوى المتاجرة الذي تصل اليه مصر .

ان الزراعة تمد مصر بالقدرة على الصمود للمصاعب الاقتصادية التي لا تـكاد في الواقع تصيب قسماً كبيراً جوهرياً من السكان ، وكما اشار مراسل « التـايمس » اللندنية في الشرق الاوسط فان « القوة الاساسية للاقتصاد المصري تكمن في قاعدة الفقر الفردي الواسعة ، فتسعة من كل عشرة مصريين يعيشون كما فعلوا سابقاً على الكفاف ، واذ يستطيع الفرد منهم ان ينهض بهذا القليل على قدميه فانه مـن العسير طرحه ارضاً » . ولكن اقتصاداً مـن هـذا النوع ليس بالاقتصاد الذي

يستطيع ان يدعم بسهولة عملية تنمية كبرى واسعة النطاق ، وذلك في المقام الاول لان اقتصادها القائم على المحصول الواحد يضعها تحت رحمة سوق القطن العالمية ، وفي المقام الثاني لأن نسبة سرعة تكوين الرأسمال هي بطيئة التصاعد ومنخفضة ، كما ان الفقر الواسع النطاق يحرم الصناعة من سوق محلية قوية القدرة على الاستهلاك .

ومن البديهي في حد ذاته ان تنفيذاً ناجحاً للمشاريع المصرية يتطلب اقصى ما يمكن من التعاون الاجنبي ومن التجارة والمساعدات الخارجية . وان احسن الاقتصاديين المصريين لا يترددون في الاقرار بوجاهة هذا القول . وهكذا فان معضلة الرئيس عبد الناصر تكمن في ان متابعته لثورته الوطنية تصطدم مع مصالح الدول الاجنبية الموطدة في المنطقة .

واذا كان يمكن الاحتجاج ، كما هو خليق بالرئيس عبد الناصر ان يحاجج ، بأن التفاهم مع القوى الوطنية المهيمنة في المنطقة يخدم في المدى البعيد احسن من غيره هذه المصالح ، فانه لا يجب ان نتوقع من بريطانيا وغيرها من الدول ذات العلاقة ان تسلم بهذه الحجة فوراً .

لقد بذل الجانبان حتى ١٩٥٤ بعض الجهد لايجاد علاقات عملية بين بريطانيا والثورة ولكن حلف بغداد ادى الى فشل المحاولة . فقد كان على الرئيس عبد الناصر ان يختار بين التخلي عن الثورة الوطنية لمصلحة التقدم الاقتصادي في مصر او المخاطرة بالرفاه والتقدم الاقتصادي في سبيل الثورة فأختار السبيل الثاني ، ولكنه مضى قدماً الى الامام رغم المصاعب بشاريعه لتنمية الاقتصاد المصري وكانت نتيجة ذلك توثيق العلاقات بين مصر وروسيا .

ومن قبل اصطدم محمد علي مع الدول الاجنبية واضطر في النهاية الى الاستسلام ، كما ان الخديوي اسماعيل بعده اساء ادارة ثروة مصر القومية وهدرها واضطر في الاخير الى ان يسلم مصر الى دائنيه .. اما الرئيس عبد الناصر فانه لم يتعرض الى اي من الكارثتين وان كان قد اضطر الى ان يزيد اعتماد مصر الاقتصادي على الكتلة الشرقية الى حد لم يكن يتصوره !! فلقد ارتفعت في مدى ثلاث سنوات مستوردات الكتلة الشرقية من كمية لا اهمية لها الى ٧٠ بالمائة من مجموع صادرات مصر .

وفي ١٩٥٧ عقد اتفاق بين مصر وروسيا ينص على ان تعقـــد روسيا لمصر قروضاً بمبلغ ٦٥ مليون جنيه لتمويل المشاريع الصناعية في مصر .

ولكن الرئيس عبد الناصر اعلن في خطاب القاه يوم ٢١ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٥٦ والقوات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية لاتزال على ارض مصر، اعلن بحماسة وقوة بأنه لن يصبح تابعاً لأية دولة وأكد بأن مصر ستحافظ على استقلالها السياسي والايديولوجي وستبقى منزهة عن الماركسية والفاشيستية والعرقيـــة والاستثمار والاستعمار والالحاد التي هي كلها ذات اصول اوربية .

ولا ريب ان قوله هذا يعبر عن رغبته ونواياه ،فالصلة مع الكتلة الشرقية هي صلة اقتصادية وليست ايديولوجية عقائدية .

ان مصر لن تعود قطعاً من الناحية السياسية الى ما كانت عليه قبـل عام ١٩٥٢ ولو قدر لعبد الناصر ان يستجيب لدعوة الرفيق الاعلى. واذا تعرضت الحياة السياسية المصرية لانتفاضات جديدة فان الثورة التي اشعلها وقادها حتى الآن لن تنتهي ولن تخبو نيرانها .

ولقد تقف مصر قليلاً في طريقها ولقد تحول مجرى سيرها ولكنها لن تعود قطعاً الى الوراء .

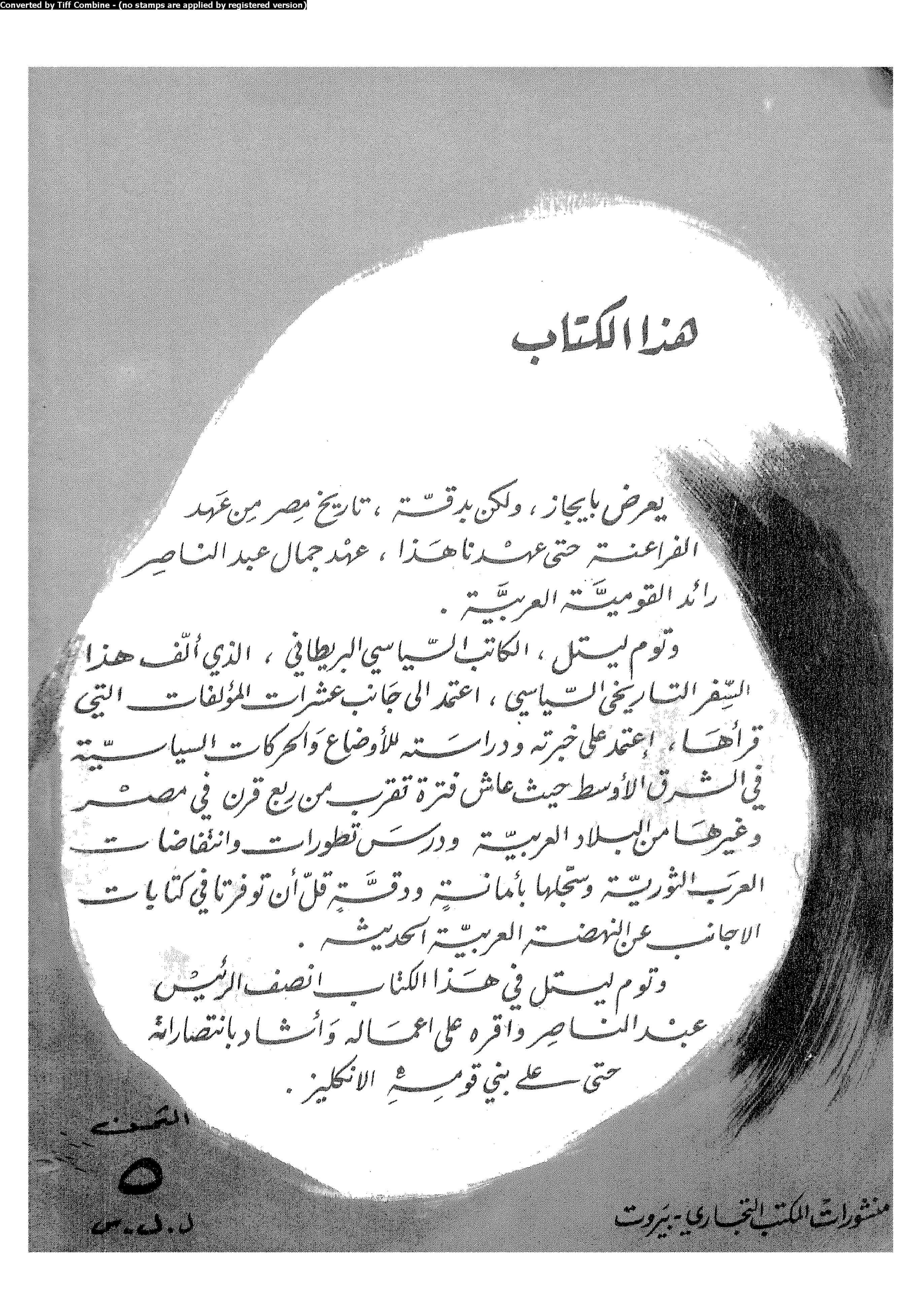
واذا كان للدول الغربية ان تقيم لنفسها مركزاً يوازي المركز الروسي فعليهـا ان تشتري القطن المصري ويجب على الجانبين الغربي والمصري ان يدخلا تعديلات متقابلة على سياستيهما .

وفي هذا يجب ان تقر مصـر بانه من المستحيل محاولة تحطيم كل مصلحـــة غربية في المنطقة ، كما يجب عليها الحفاظ على صلتها الودية بالغرب . ومن الجهة الاخرى يجب على الغرب ان يعترف بأن قوة الرئيس عبد الناصر تكمن في الحركة الشعبية القومية التي يجب ان يتجه الغرب الى التفاهم معها .

ان مصر تحتاج الى الغرب ولن تستطيع الدول الغربية في المستقبل المنظور ان تسير على سياسة شرق – اوسطية ناجحة بدون التعاون مع مصر .

— انتهى —





هذا الكتاب

يعرض بايجاز ، ولكن بدقة ، تاريخ مصر من عهد الفراعنة حتى عهدنا هذا ، عهد جمال عبد الناصر رائد القومية العربية .

وتوم ليتل ، الكاتب السياسي البريطاني ، الذي ألف هذا السفر التاريخي السياسي ، اعتمد الى جانب عشرات المؤلفات التي قرأها ، إعتمد على خبرته ودراسته للأوضاع والحركات السياسية في الشرق الأوسط حيث عاش فترة تقرب من ربع قرن في مصر وغيرها من البلاد العربية ودرس تطورات وانتفاضات العرب الثورية وسجلها بأمانة ودقة قلّ أن توفرتا في كتابات الاجانب عن النهضة العربية الحديثة .

وتوم ليتل في هذا الكتاب انصف الرئيس عبد الناصر واقره على اعماله وأشاد بانتصاراته حتى على بني قومه الانكليز .

الثمن
٥
س.ل.ل

منشورات المكتب التجاري - بيروت